شرح التصريح على التوضيح

أو

التصريح بمضمون التوضيح في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الأول



Title: Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Šayḫ Ḫālid al-ʾAzhari

Editor: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2 nd

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلميــــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الثانية



ISBN 2-7451-3006-4

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الثانية
٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

مقدمة المحقق

الحمد لله وحده لا شريك له ، أستعينه وأستغفره وأتوب إليه ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

وبعد :

فإن الألفية (الخلاصة) لابن مالك (هي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت ، قلّد فيها ألفية ابن معط ، وألفها لابنه محمد الأسد)[1] .

وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم ما لم يحظ به كتاب آخر ، فقد أحصى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[2] تسعًا وأربعين كتابًا شُرحت فيه الألفية .

ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي قال فيه الصفدي : (وهو شرح فاضل منقًى منقًح . وخطّأ والده في بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل على كثرة شروحها ، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتنبيه)[3] .

ولقي هذا الشرح الجليل اهتمام العلماء أيضًا ، فوضعوا له تعليقات وشروحات[4] .

وجاء ابن هشام بعد ابن الناظم ، وشرح الألفية في كتابه التوضيح « أوضح المسالك » .

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٧/٥ ، والوافي بالوفيات ٢٠٦/١ سطر ١١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٨/٥ – ٢٩١ .

(٣) الوافي بالوفيات ٢٠٥/١ .

(٤) ذكر بروكلمان في تاريخه ٢٧٨/٥ – ٢٧٩ أسماء خمسة كتب قامت على شرح ابن الناظم .

ولقي هذا الكتاب من علماء العربية فتصدّوا لشرحه والتعليق عليه ، ولعل من أهم هذه الشروح الكتاب الذي بين يدينا ، أي « شرح التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهري . وقد عُرف لهذا الكتاب طبعتان خلتا من الضبط .

وكنت أرغب أن يوفقني الله تعالى إلى تحقيق هذا السفر العظيم من التراث ، فأخذت على عاتقي خدمة الكتاب بما يليق به من تحقيق وضبط وشرح وفهرسة .

وقد بدأت الكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف ذكرت فيها اسمه ونسبه وحياته العلمية والثقافية ، ثم تحدثت عن منهجه في هذا الشرح وعن أهمية هذا الشرح .

ثم ذكرت منهج التحقيق الذي اتبعته ، وهو منهج اتبعته في الكتب التي قمت بتحقيقها مثل « الاقتضاب ، والدرر اللوامع ، وأساس البلاغة ، وشرح ابن الناظم . . . » .

ولا أدّعي الكمال في عملي هذا ، وحسبي أني أخلصت في العمل ، وبذلت جهدًا تشي به صفحات هذا الشرح ، وينم عنه ما أودعته في الحواشي .

وأرجو من الله أن يكون التوفيق حالفني في إخراج هذا الكتاب على نحو يرضى به العلماء .

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما فيه مرضاته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

محمد باسل عيون السود

دمشق ١١/٢/٢٠٠٠

المبحث الأول :

حياته :

أ - اسمه ونسبه وكنيته[1] :

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ، الشافعي ، النحوي ، المصري ، المعروف بالوقاد ، وبصاحب كتاب التراكيب .

ب - مولده ونشأته :

ولد الأزهري في جرجة بصعيد مصر سنة ٨٣٨ هـ . وكان طفلاً حين رحل مع أبويه إلى القاهرة التي قرأ فيها القرآن ، ومختصر أبي شجاع ، ثم تحول إلى جامع الأزهر ليعمل وقّادًا ، فعرف بذلك . وأثناء قيامه بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد الطلبة ، فشتمه وعيره بالجهل ، فترك الوقادة ، وأكبَّ على طلب العلم ، فبرع وأشغل الناس ، وكان عمره حينذاك ستًّا وثلاثين سنة .

ج - وفاته :

توفي الأزهري في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة ٩٠٥ هـ ، بعد أن حجّ ، ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة ، وله من العمر سبعة وستون عامًا .

المبحث الثاني :

شيوخه وتلاميذه :

أ - شيوخه[2] :

١ - إبراهيم العجلوني .

٢ - الزين الأبناسي[3] .

٣ - أحمد بن محمد الشمني[4] : من علماء التفسير والحديث والنحو ، توفي سنة ٨٧٢ هـ .

٤ - التقي الحصيني[5] : تلقى منه علوم البيان والمعاني .

---

(١) انظر ترجمته في : الأعلام ٢/٢٩٧ . بدائع الزهور ٣/٤٢٥ . الخطط الجديدة لعلي مبارك ١٠/٥٣ . دائرة المعارف الإسلامية ٢/٧٥ . روضات الجنات ٣/٢٦٦ - ٢٦٧ . شذرات الذهب ٨/٢٦ . الكواكب السائرة ١/١٨٨ . المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٣٥٩ . معجم المؤلفين ٤/٩٦ . هدية العارفين ١/٣٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ٣/١٧١ - ١٧٢ .

(٣) ترجمته في الأعلام ١/٧٥ .

(٤) الضوء اللامع ٢/١٧٤ .

(٥) ترجمته في الأعلام ٢/٩٦ .

٥ - تغري بردي القادري : لازمه الأزهري ، فقرره تغري بردي في الجامع الذي بناه الدوادار بخان الخليلي .

٦ - داود المالكي .

٧ - الشهاب السجيني .

٨ - السيد علي تلميذ ابن المجدي : تلقى منه علم الفرائض والحساب .

٩ - عبد الدائم الأزهري : تلقى منه المقدمة الجزرية .

١٠ - عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان ، فخر الدين المقسي[١] : توفي سنة ٨٧٧ هـ .

١١ - علي بن عبد الله السنهوري : عالم اللغة والقراءات والأصول[٢] ، توفي سنة ٨٨٩ هـ .

١٢ - الزين المارداني .

١٣ - محمد بن أحمد العبّادي[٣] .

١٤ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي[٤] : من علماء التاريخ والحديث ، توفي سنة ٩٠٢ هـ .

١٥ - محمد بن عبد المنعم الجوجري[٥] : من فقهاء مصر .

١٦ - يحيى بن محمد بن إبراهيم الأمين الأقصرائي[٦] : شيخ الحنفية في زمانه ، توفي سنة ٨٨٠ هـ .

١٧ - يعيش المغربي .

ب - تلاميذه[٧] :

١ - أحمد بن يونس بن محمد بن الشلبي[٨] .

---

(١) الضوء اللامع ٥/٢٤٩ .

(٢) الضوء اللامع ٥/٢٤٩ .

(٣) بغية الوعاة ٢/٧٥ - ٧٦ .

(٤) الضوء اللامع ٨/٢ .

(٥) الضوء اللامع ٨/١٢٣ .

(٦) الضوء اللامع ١٠/٢٤٠ .

(٧) الضوء اللامع ٣/١٧١ ، والكواكب السائرة ١/٦٨ .

(٨) الأعلام ١/٢٧٦ ، والكواكب السائرة ١/٦٨ .

٢ – خضر المالكي[1] .

٣ – عطية الضرير .

٤ – نور الدين اللقاني .

٥ – ابن هلال النحوي[2] .

المبحث الثالث : مؤلفاته :

أ – مؤلفاته المطبوعة :

– إعراب ألفية ابن مالك = تمرين الطلاب في صناعة الإعراب .

١ – الألغاز النحوية : ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وورد اسمه في إيضاح المكنون ١١٨/١ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٢ – التصريح بمضمون التوضيح : وهو موضوع التحقيق والدراسة وسأفرد له فصلاً خاصًّا .

٣ – تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : اشتهر هذا الكتاب باسم « التركيب » ، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو ، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ ، كما طبعه الهوريني سنة ١٢٩٤ هـ في أربع مجلدات ، وطبع أيضًا في مصر سنة ١٣٧٠ هـ .

٤ – الزبدة في شرح البردة : طبع ببغداد ، وهو شرح لبردة البوصيري . وورد اسمه في إيضاح المكنون ٢٢٩/٢ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٥ – شرح الآجرومية : وهو شرح لمقدمة ابن آجروم ، ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وله عدة طبعات ، منها طبعة امستردام سنة ١٧٥٦ م ، وطبعة بولاق سنة ١٢٥٩ هـ ، وطبعة تونس سنة ١٢٩٠ هـ .

٦ – شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٧ – المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة هـ ١٢٥٢ .

٨ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، طبع بمصر سنة ١٣٧٠ هـ على هامش كتابه « تمرين الطلاب » ، كما حققه عبد الكريم مجاهد وسعيد عبد الهادي ، وطبع بمؤسسة الشرق للنشر والترجمة سنة ١٩٨٥ م .

---

(١) الكواكب السائرة ٦٨/١ .

(٢) الضوء اللامع ١٧١/٣ ، والكواكب السائرة ١٩٤/٣ .

ب – مؤلفاته المخطوطة :

١ – إعراب الآجرومية : ورد اسمه في كشف الظنون ١٧٩٧ . وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٨ .

٢ – إعراب الكفاية ؛ وهو إعراب لكافية ابن الحاجب : ورد اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٤٤ .

٣ – تفسير آية : ﴿ لا أقسم بمواقع النجوم ﴾ : ورد اسمه في هدية العارفين ١/٣٤٤ .

٤ – الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية : وهو في علم التجويد . ورد اسمه في إيضاح المكنون ٢/٥٤٢ ، وهدية العارفين ٢/٢٩٧ .

٥ – القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي : وهو رسالة نحوية ألفها على الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي ، وورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٧٢ ، وهدية العارفين ١/٣٤٤ .

٦ – مختصر الزبدة في شرح البردة : ورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٣٣ .

سبب تأليف شرح التصريح :

ذكر الأزهري سبب تأليفه للتصريح فقال في مقدمته[١] : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأتِ أحدٌ بمثاله ؛ ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِرُ عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراءَ الحجابِ ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العَمَلَةَ من أبناء جنسه ، وكنتَ أنت المشارُ إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فاستخرت ربَّ العباد ، وشَمَّرتُ ساعدَ الاجتهاد ، وشرحته شرحًا كشف خفاياه ، وأبرز أسراره وخباياه ، وباح بسره المكتوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » .

---

(١) شرح التصريح ١/٣ .

شرح الأزهري مـواد كتابـه مستشـهدًا بـآراء النحويـين واللغويـين ممـا تضمنتـه مصنفاتهم ، وكان كثيرًا يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه ، ونـادرًا مـا كـان يُغفـل المصـدر الذي نقل منه بعض المسائل . وفيما يأتي أسماء المصادر التي صرّح بها :

أدب الكاتب : ابن قتيبة .
أحكام لو وحتى : ابن هشام .
الأذكار : النووي .
الارتشاف .
أسرار البلاغة : الجرجاني .
اشتقاق البلدان : أبو الفتح الهمداني .
الأصول : ابن السراج .
أغلاط الزمخشري : ابن معزوز .
الإفصاح : ابن هشام الخضراوي .
الأفعال : ابن طريف .
الأفعال : ابن القطاع .
إقامة الدليل : ابن هشام .
الإقناع : السيرافي .
الألفية : ابن معط .
أمالي ابن الحاجب .
أمالي السهيلي .
أمالي ابن الشجري .
الأمثال السائرة .
انتصاب لغة : ابن هشام .
الإنصاف : ابن الأنباري .
الأنموذج في النحو : الزمخشري .
الأوسط : الأخفش .
الإيضاح : ابن الحاجب .
الإيضاح : الخصاف .
الإيضاح : أبو علي الفارسي .
الإيضاح : أبو علي الفارسي .
البحر المحيط : أبو حيان .
البديع في النحو : ابن الزكي .
البسيط : ابن العلج .
البسيط : الواحدي .
البغداديات : الفارسي .
تاج اللغة : الجوهري .
تحشية التسهيل : ابن مالك .
تحفة العروس : التجاني .
التحفة : ابن مالك .
التذكرة : أبو حيان .
التذكرة : أبو علي الفارسي .
التذكرة : ابن هشام .
الترشيح : خطاب الماردي .
الترقيص : محمد بن المعلى الأزدي .
التسهيل : ابن مالك .
تصريف العزي .
تفسير البيضاوي .
التقريب (؟) .
التكملة : الفارسي .
التلخيص البياني : الجرجاني .
تلخيص شرح أبي حيان : المرادي .
التلخيص : القزويني .
تهذيب الأسماء : النووي .
التوضيح على ألفية ابن مالك : ابن هشام .

التوضيح على الجامع الصحيح : ابن مالك .
التوطئة : الشلوبين .
الجامع : الخطيب البغدادي .
الجامع الصغير : ابن هشام .
الجمل : الزجاجي .
حاشية على التوضيح : عبد القادر المكي .
حاشية على توضيح الألفية : أحمد بن عبد الرحمن
الحجة : أبو علي الفارسي .
الحلبيات : أبو علي الفارسي .
حلية الأولياء : أبو نعيم .
حماسة أبي تمام .
حواشي التسهيل : ابن هشام .
حواشي سنن أبي داود : المنذري .
حواشي الصحاح : ابن بري .
حواشي على الألفية : ابن هشام .
حواشي على كتاب سيبويه : الأخفش .
حواشي على كتاب سيبويه : مبرمان .
حواشي ابن مبرمان .
حواشي العضد : الأبهري .
حواشي الزجاج على ديوان الأدب : الزجاج .
حواشي ابن هشام .
الخاطريات : ابن جني .
الخصائص : ابن جني .
الخلاصة : ابن مالك .
الخلاصة : ابن هشام .
درة الغواص : الحريري .
ديوان الأدب .
رسالة الغفران : المعري .
رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ابن هشام .
الروض الأنف : السهيلي .
سبك المنظوم .
سفر السعادة : السخاوي .
سنن النسائي الكبرى .
شذور الذهب .
شراح الشافية .
شرح أبيات الجمل : البطليوسي .
شرح أبيات كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري
شرح الأجرومية : الشهاب البجائي .
شرح إصلاح المنطق : ابن سيده .
شرح إيساغوجي في المنطق : الكاتي .
شرح الإيضاح : ابن عصفور .
شرح بانت سعاد : ابن هشام .
شرح البحرين .
شرح البردة : ابن هشام .
شرح التسهيل : أبو حيان .
شرح التسهيل : خالد الأزهري .
شرح التسهيل : ابن عقيل .
شرح التسهيل : ابن مالك .
شرح التسهيل : المرادي .
شرح التسهيل : ابن هشام .
شرح التلخيص : التفتازاني .
شرح الجزولية : الأبذي .
شرح الجزولية : ابن الخباز .
شرح الجزولية : أبو عبد الله محمد النفزي .
شرح الجمل : ابن عصفور .
شرح الجمل : ابن الفخار .

شرحي الجمل الصغير : ابن عصفور .
شرح الحماسة : ابن جني .
شرح الحماسة : ابن ملكون .
شرح الخضراوي .
شرح الدماميني .
شرح ديوان كثير : ابن السكيت .
شرح السراجية (؟) .
شرح الشافية : الجاربردي .
شرح الشافية : السيد .
شرح شافية ابن الحاجب : ابن الناظم .
شرح الشذور .
شرح شذور الذهب : ابن هشام .
شرح شواهد ابن الناظم : ابن هشام .
شرح الشواهد : ابن هشام .
شرح الشواهد الصغرى : ابن هشام .
شرح الشواهد الكبرى : ابن هشام .
شرح العمدة : ابن مالك .
شرح غريب تصريف المازني : ابن جني .
شرح الفصول : ابن إياز .
شرح الفصيح : البطليوسي .
شرح القصارى : حسن شاه البقالي .
شرح القطر : ابن هشام .
شرح قطر الندى .
شرح الكافية : ابن مالك .
شرح كتاب سيبويه : ابن خروف .
شرح كتاب سيبويه : السيرافي .
شرح كتاب سيبويه : الصفار .
شرح الكتاب : السيرافي .
شرح الكتاب : النحاس .
شرح الكشاف : اليمني .
شرح اللب : جمال الدين النقركارا .
شرح اللباب .
شرح اللمحة : ابن هشام .
شرح لمع ابن جنّيّ : أبو البقاء العكبري .
شرح المختصر : الجرجاني .
شرح المعلقات : أبو جعفر النحاس .
شرح المفتاح : السيد الجرجاني .
شرح المفصل : ابن يعيش .
شرح المفصل : ابن الحاجب .
شرح المفصل : الفخر الرازي .
شرح المفصل : الكمال الأنصاري .
شرح المقامات : ابن ظفر .
شرح المنظومة : ابن الحاجب .
شرح موجز ابن السراج : أبو الحسن ابن الأهوازي .
شرح المواقف .
شرح النظم : المرادي .
شرح النظم (شرح الخلاصة) : ابن الناظم .
شرح الهادي : ابن بابشاذ .
شروح المفصل .
الشيرازيات : الفارسي .
الصحاح .
الصحاح : الجوهري .
صحيح البخاري .
الضياء .
الطارقية : ابن خالويه .
طبقات الشعراء : ابن قتيبة .
عمدة الطالب : ابن هشام

العين : الخليل .
الغرة : ابن الدهان .
الفردوس : (؟) .
الفصيح : ثعلب .
القاموس المحيط : الفيروزآبادي .
القد : ابن جني .
قطر الندى .
القواعد الصغرى : ابن هشام .
الكافي في النحو : أبو جعفر النحاس .
الكافية : ابن مالك .
الكتاب : سيبويه .
كتاب أبي الحسن الهيثم .
الكشاف : الزمخشري .
الكفاية : ابن الخباز .
الكفاية : المبرد .
اللباب : الإسفرائيني .
اللمحة : أبو حيان الأندلسي .
لغات القرآن : الفراء .
اللمع الكاملية : عبد اللطيف .
المبهج : ابن جني .
المتوسط : الأسترابادي .
المحتسب : ابن جني .
المحكم : ابن سيده .
المدخل : المبرد .
مختصر الأنساب : ابن السيد .
مسائل الزجاجي .
مسند الشافعي .
المستوفي : أبو سعيد علي بن مسعود .
المصباح في النحو : المطرزي .
المطول : التفتازاني .
معاني الحروف : الزجاجي .
معاني القرآن : الأخفش .
معجم الطبراني .
المغني : ابن هشام .
المفتاح : الأمين المحلي .
المفصل : الزمخشري .
مقامات الحريري .
المقتضب : المبرد .
المقرب : ابن عصفور .
المكمل في عبارة المفصل : مظهر الدين الشريف الرضي محمد .
المنصف : ابن جني .
المنقد .
منية الألباب : ابن أفلج .
الموطأ : ابن مالك .
نتائج الفكر : السهيلي .
نتيجة القواعد : ابن أباز .
نتيجة المطارحة : ابن أياز .
نقد المقرب : أبو إسحاق الجزري .
نقد المقرب : ابن الحاج .
نكت الحاجبية : ابن الناظم .
النكت الحسان : أبو حيان الأندلسي .
النهاية : ابن الخباز .
النوادر : أبو علي القالي .
الهمزتين : أبو زيد الأنصاري .
الوقف والابتداء : ابن الأنباري .
اليواقيت : أبو عمر الزاهد .

أهمية كتاب التصريح :

يعد كتاب التصريح ذو أهمية كبيرة ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

١ - أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك « التوضيح » لابن هشام .

٢ - أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا ، مثل : أغلاط الزمخشري لابن معزوز ، والبسيط لابن العلج ، والترقيص للأزدي ، وشرح المفصل للكمال الأنصاري ، وشرح لمع ابن جني للعكبري ، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي ، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور ، وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان .

٣ - أنه يعد متممًا لكتاب أوضح المسالك « التوضيح » ، فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح بعض القضايا النحوية .

٤ - استطراده الواسع في شرح القضايا النحوية .

٥ - استطراده في شرح قصة مَثَل ، ومن ذلك تعليقه على المثَل : « الصيف ضيعت اللبن »[1] ، والمثَل : « أشغل من ذات النحيين »[2] ، والمثَل : « أصبح ليل »[3] ، وغيرها من الأمثال التي ساقها في متن كتابه .

٦ - أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى ، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحًا وإيضاحًا ، مثل : حواشي ابن هشام ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى ، ومغني اللبيب .

٧ - وقوفه عند آراء الكثير من النحاة ، مثل : الأخفش والزمخشري وسيبويه وابن مالك وابن الناظم .

٨ - انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أباه في بعض المسائل النحوية .

تلك الأمور وغيرها جعلت شرح التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه ، ووضعوا له شروحًا وحواشيَ .

فممن أخذ عنه : الصبان والخضري ، وممن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين ، وقد طُبع الكتاب بهامش شرح التصريح .

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/٩٠ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/٩٤ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢/٢٠٩ .

لقد ترك شرح التصريح أثرًا واضحًا في النحو العربي، امتدّ منذ تأليفه وحتى عصرنا الحاضر، ولا يكاد باحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي.

منهج الأزهري :

تعددت أساليب شرّاح التوضيح « أوضح المسالك » في تناول مادّته[1]، كما اختلفت مناهجهم. ويتلخص منهج الأزهري في النقاط العشر الآتية التي حدّدها هو نفسه في مقدمة كتابه حيث قال: وشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمة:

أحدها: أنِّي مزجت شرحي بشرحه، حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة. ومن فوائد ذلك حَلُّ تراكيبه العسيرة.

ثانيها: أنني تتبَّعت أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت كلامه بكلامه. ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنني كمَّلْت بيت كلِّ شاهدٍ مما اقتصر على شطره؛ وعزوته إلى قائله، إلا قليلاً لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب. ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا، حتى يتم به التقريب. وهو سوق الدَّليل على طبق المدعى.

خامسها: أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جميع معانيها. ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنني طبقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله. ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة.

سابعها: أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح. ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح.

ثامنها: أنني ذكرت غالبًا عللَ الأحكام وأدلتها. ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنني بينت المعتمد من المواضع التي تَنَاقَضَ كلامُه فيها وما خالف فيه التسهيل. ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه. ومن فوائد ذلك معرفةُ كونها من عندياته.

---

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٧٩/٥ - ٢٨١ أحد عشر كتابًا في شرح أوضح المسالك.

النسخ المعتمدة في تحقيق شرح التصريح :

تعدّدت النسخ الخطيّة لشرح التصريح وتوزعت في كثير من مكتبات العالم ، وقد وجدت في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق عشر نسخ خطية لهذا الكتاب ، فاخترت منها نسختين هما :

١ - النسخة (أ) : تقع في مجلدين ، يضم الأول ٣٦٥ ورقة ، والثاني ٣٥٠ ورقة ورقمها ٦٩٣١ ، كتبت هذه النسخة بخطّ معجم مع بعض الشكل ، وكُتب المتن والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي عشرين سطرًا ، في كل سطر حوالي عشر كلمات ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٤ سم ، والنسخة مصححة من قبل محمد أمين عابدين سنة ١٢١٨ هـ ، واسم ناسخها محمد بن خضير بن خضر الوليلي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٨ هـ ، وعلى غلاف النسخة قيود تَمَلّك باسم إسماعيل بن مصطفى الميداني ومحمد أمين عابدين وعبد الرزاق الحموي ومحمد العمري ومحمد راغب القتابي .

واتخذت هذه النسخة أصلاً أقمت عليه النصّ المحقّق ورمزت لها بالحرف (أ) .

٢ - النسخة (ب) : تضمّ ٣٥١ ورقة ، ورقمها ٩٨٧٢ ، كتبت بخط نسخي متفاوت خالية من الضبط ، وكتب اللون والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي خمس وعشرون سطرًا ، في كل سطر حوالي تسع عشرة كلمة ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٣ سم ، واسم ناسخها أحمد بن يحيى بن محمد الأكرم الحنفي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٦ هـ .

٣ - النسخة (ط) : والمقصود بها النسخة المطبوعة ، وتقع في جزأين ، وهي طبعة مصورة في دار الفكر ببيروت عن طبعة مصرية قديمة ، وبهامشها حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح ، وهي نسخة لم تسلم من التصحيف والتحريف والسقط ، وخالية من الضبط والشكل .

وقد عارضت النسخة الأصل (أ) مع النسختين (ب) ، (ط) ؛ وذكرت فروقات النسخ في الحواشي . وقد استفدت منهما أو من إحداهما في تقويم نص النسخة (أ) ، وحصرت ما أضفته منهما بين قوسين معكوفتين [ ] .

منهج التحقيق :

حاولت جاهدًا أن أخرج هذا الكتاب إخراجًا علميًّا ، متحريًا الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج ، وأوجز هذا المنهج في النقاط التالية :

١ - أثبت فروق النسخ ، وإن كان بعضها ضئيلاً ، لاختلاف روايات الكتاب ، ولما في ذلك من فائدة يعرفها أهل العلم .

٢ - أثبت أرقام مطبوعة بيروت بين معكوفتين تسهيلاً للباحث والمراجع .

٣ - خرجت الآيات القرآنية والقراءات التي وردت في بعض الآي ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار ، والأمثال ، والأخبار ، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها . وفي تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع ، ثم أحلت على كتب العربية إن كان من شواهدها ، ثم أحلت على أمهات المصادر ، واستقصيت التخريج .

٤ - رقمت الشواهد الشعرية المشروحة والتي استشهد بها الأزهري ، واستثنيت من الترقيم أبيات الشعر التي كان يسوقها الأزهري تتمة لشاهد استشهد به .

٥ - رقمت أبيات الألفية ، مثلما فعلت في تحقيقي لشرح ابن الناظم . ولم أتمم أبيات الألفية في الحواشي ، لأني ذكرت الألفية كاملة في الفهارس ؛ وإن كان الأزهري أسقط بعض أبياتها ؛ ليستفيد منها الباحثون .

٦ - ميزت قول ابن هشام الذي شرحه الأزهري بتحبيره وجعله بحرف مختلف أسود غامق ، وبين قوسين ( ) .

٧ - ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، وعنيت بشكل خاص بضبط الآيات القرآنية ، وكلمات شواهد الشعر .

٨ - زدت في مواضع قليلة ما رأيت أن النصّ لا يقوم إلا به ، وجعلته بين معكوفتين [ ] .

والله الموفق

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده
تمت هذه النسخة المباركة في يوم [illegible]
شوال سنة [illegible] وألف
على يد الفقير [illegible]
محمد بن عبد الكريم الحنفي
غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين
آمين

قال الإمام المفسر ابن الخازن رحمه الله ورضاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه عند الكلا[م]
على قوله عز وجل يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه
أي إنه لا يلتفت إلى واحد منهم ولا يشغله بنفسه والمراد
الفرار التباعد والسبب في ذلك الاحتراز عن المطالبة بالحقوق فا[لأخ]
يقول ما واسيتني بمالك والأبوان يقولان قصرت في برنا والصاحبة
تقول لم توفني حقي والبنون يقولون ما علمتنا وما أرشدتنا
وقيل أول من يفر من أخيه قابيل وإبراهيم عليه الصلاة وال[سلام]
من أبيه ولوط من صاحبته ونوح عليه السلام من ابنه وقيل إنما ذكر
من موالاة هؤلاء ونصرتهم والحنو [illegible] والذين كان المرء يتولاه
في الدنيا ويتقوى بهم [illegible] فإنه يفر منهم في الدار الآخرة وفائدة
الترتيب كأنه قيل يفر المرء من أخيه بل من أبويه لأنهما أقرب من الأخ
بل من الصاحبة والولد لأن تعلق القلب بهم أشد من تعلقه
بالأبوين انتهى كلامه [illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢] الحمد لله الملهم لتحميده حمدًا موافيًا لنعمه ومكافئًا لمزيله . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، [٣] شهادة مخلص في توحيده . وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله ، أشرف خلقه وأعظم عبيله ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده .

وبعد ؛ فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ؛ خالد بن عبد الله الأزهري ؛ عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأتِ أحدٌ بمثاله ؛ ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِرُ عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراءَ الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العَمَلَةَ من أبناء جنسه ، وكنتَ أنت المشارُ إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فاستخرت ربَّ العباد ، وشَمَّرتُ ساعدَ الاجتهاد ، وشرحته شرحًا كشف [٢/أ] خفاياه ، وأبرز أسراره وخباياه ، وباح بسره المكتوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » ، ووشحته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة :

أحدها : أنّي مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حَلُّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنني تتبَّعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت [٤] كلامه بكلامه . ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كمَّلت بيت كلِّ شاهدٍ مما اقتصر على شطره ؛ وعزوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدَّليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالبًا عللَ الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تَنَاقَضَ كلامُه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفةُ كونها [٢/ب] من عندياته .

أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة ، وأعوذ بالله من شر الحاسدين ، الذين ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة/٣٢] ، وأسأل فضلَ مَنْ حَسُنَ خِيْمُه[1] ؛ وسَلِمَ من داء الحسد أديْمُه ، إذا عثر على شيء مما طغى به القلم ؛ أو زلَّتْ به القدم ، أن يدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر قلبه ؛ إنَّ الإنسان محلُّ النسيان ، وإنَّ الصَّفح عن عثرات الضِّعاف من شيم الأشراف ، وإنَّ الحسنات يُذهِبْنَ السيئات . وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) الخِيم : السجية والخُلُق والأصل .

وينحصر في علمَي النحو والتصريف ، وقد تضافرت الروايات على أنَّ أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان أبو الأسود كوفيَّ الدار ، بصريَّ المنشأ ، ومات وقد أسَنَّ . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرَّاء ؛ بفتح الهاء وتشديد الراء ، نسبة إلى بيع الثياب الهروية ؛ وكان تَخَرَّجَ بأبي الأسود ؛ وأدَّبَ عبدَ الملك بن مروان ، ثم خَلَفَ أبا الأسود خمسةُ نفر ؛ أولهم عنبسة الفيل ، كان اسم أبيه معدان ، قتل فيلاً لعبد الله بن عامر بن كريز فسُمِّيَ معدان الفيل ؛ وسُمِّيَ ابنه عنبسة الفيل . وثانيهم ميمون الأقرن ، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني ، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحارث . ثم خلف هؤلاء عبد الله ابن إسحاق الحضرمي ؛ وعيسى بن عمر [٥] الثقفي ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ ثم الخليل ابن أحمد الفراهيدي ؛ ثم سيبويه ؛ والكسائي ، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين ، كوفيًّا وبصريًّا ، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وخلف الكسائي الفرَّاء . ثم جاء بعد ذلك صالح بن [٣/أ] إسحاق الجرمي ، وبكر بن عثمان المازني ، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد ، وجاء بعد إسحاق الزَّجَّاج ؛ وأبو بكر بن السَّرَّاج ؛ وابن درستويه ؛ وأبو بكر محمد بن مبرمان ، ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن ابن عبد الغفار الفارسي ؛ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ؛ وعلي بن عيسى الرُّمَّاني ؛ ثم أبو الفتح بن جني ؛ ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ ثم الزمخشري ؛ ثم ابن الحاجب ؛ ثم ابن مالك ؛ ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب .

ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ، ووافق بوفاته خامس ذي القعدة أيضًا سنة إحدى وستين وسبعمائة . وله من المصنفات المغني ؛ والتوضيح ؛ وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ؛ ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات ؛ وشرح التسهيل في عدة مجلدات ؛ قيل : ولم يُكمل ، وشرح الشواهد الكبرى ؛ والصغرى ؛ والشذور ؛ والقطر وشرحاهما ؛ وشرح لمحة أبي حيان ؛ وأحكام لو وحتى ؛ وانتصاب لغة ؛ وفضلاً وجرًّا في قولهم : الدليل لغة ؛ وفضلاً عن أن يكون كذا ، وهلم جرًا ؛ كل منها في جزء لطيف ، وشرح بانت سعاد ، وشرح البردة ، وإقامة الدليل على صحة التحليل ، والتذكرة في خمسة عشر جزءًا ؛ والجامع الصغير ؛ وحواشي التسهيل في مجلدين ، وغير ذلك . وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين .

[شرح خطبة الكتاب]

قال الشيخ رحمه الله تعالى : (**بسم الله الرحمن الرحيم**) اقتداء بالقرآن العظيم ، وعملاً بقول النبي الكريم : « كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ [٣/ب] لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ ؛ وذاهب البركة » . رواه الخَطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرُّهاوي ، والتوفيق بينه وبين حديث : « لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » أي مقطوع البركة ، ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر ، لأن كلاًّ منهما ذكر .

وقد جاء في بعض الروايات : « لا يبدأ فيه بذكر الله » وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي ؛ بحيث لا يسبقه شيء . وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي ، وهو ما بعد البسملة ولم يعكس ، لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال ، [٧] وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص ، كخاتم حديد[1] .

وقيل : المضاف هنا مقحم ؛ جيء به لإرشاد حسن الأداء . وقيل : الاسم هنا بمعنى التسمية . وقيل : في الكلام حذف مضاف ؛ تقديره باسم مسمى الله . ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى ؛ هل هما متغايران أم لا ؟ والأول رأي المعتزلة ، والثاني قول الأشعري . وقيل لا ولا[2] ، وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه . والتحقيق أن الخلاف لفظي ، وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى ، وإن أريد به

(١) قوله : « كخاتم حديد » أي بناء على أنها إضافة بيانية ، أي خاتم هو حديد ، فالمراد بـ « الله » لفظه لا ذاته العلمية . « حاشية يس ١/٥ » .

(٢) أي لا متغايران ، ولا غير متغايرين . « حاشية يس ١/٧ » .

ذات الشيء فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى . قال الإمام الرازي : إنا لم نجد شيئًا معتدًا به في النزاع أنَّ الاسم هل هو عين المسمى أو غيره هو . والله : علم على الذات المعبود بالحق . وقيل : وهو وصف مشتق من الإله[1] . وقيل : أصله لاها بالسريانية ، فعرب بحذف الألف [٨] الأخيرة ؛ وإدخال الألف واللام عليه ، وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله وانضم . و« الرحمن » : [٤/أ] فعلان من رحم ؛ بالكسر ؛ كغضبان من غضب ؛ صفة مشبهة ؛ لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين ؛ أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، كما في قولك : فلان يعطي ، لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدٍّ ، وقيل علم ، و« الرحيم » : فعيل من رحم أيضًا ، كمريض من مرض ، لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم ، واشتقاقهما من الرحمة ، وهي هنا مجاز عن الإنعام . قال الإمام الرازي : إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته ، وهذه قاعدة في كل مقام .

(**الحمد لله**) : الحمدُ لغةً : الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، فيكون مورده خاصًا ، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها ، [٩] فيكون متعلقه عامًّا . والشكر على العكس ؛ لكونه لغةً فعلاً ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر ، فيكون مورده اللسان والجنان ، ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر ، فكل منهما أعمّ وأخصّ من الآخر بوجه ، ففي الفضائل حمد فقط ، وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط ، وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر ، والحمد ؛ عرفًا ؛ فعلٌ يُشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، والشكر ؛ عرفًا ؛ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله له . فالشكر أخصّ مطلقًا لاختصاص تعلُّقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعمًا على الشاكر فقط ، ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد .

واعلم أنّ صرف العبد الجميع واحدًا اعتبارًا كالشكر ؛ وإن كان أفعالاً [٤/ب] حقيقةً فيصدق عليه الحمد العرفي ، فحصل من ذلك ستة أقسام ، حمدان لغوي وعرفي ، وشكران كذلك ، وحمد وشكر لغويان ، وحمد وشكر عرفيان ، وحمد لغوي وشكر عرفي ، وحمد عرفي وشكر لغوي ، ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه ، وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين ، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق ، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوٍ .

(١) أي من التحيّر ، مصدر أَلِهَ .

واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ؛ ودلالة على الدوام والثبات . وتقديم الحمد باعتبار أنه أهمّ نظرًا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[1] [العلق/١] ، وإن [١٠] كان ذكر الله أهمَّ نظرًا إلى ذاته و« أل » في الحمد : للاستغراق ، وقيل للجنس ، وقيل للعهد ، واللام في « لله » للملك أو للاستحقاق ، وقيل للتعليل ، والمعنى على الأول : جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له ، وعلى الثاني : جميع المحامد ثابتة لأجل الله .

فإن قيل : ما معنى كون حمد العباد لله تعالى ، مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ، ولا يجوز قيام الحادث بالقديم ؟ فالجواب : أنَّ المراد منه تعلُّق الحمد لله ؛ ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات . (**رب**) : معناه مالك ، صفة من رَبَّهُ يَرُبُّه فهو رَبٌّ . وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية ؛ وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا ، ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل ، وهو من أسماء الله تعالى ، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدًا ، كربِّ الدار ، ومنه : ﴿ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾ [يوسف/٥٠] وقد استعمل في المالك [٥/أ] لأنه يحفظ ما يملكه . (**العالمين**) : جمع عالَم بفتح اللام ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات . سمي عالَمًا لكونه علمًا على حدوثه ، وافتقاره إلى موجد قديم . وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به ، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان ، وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه العقلاء ، وغيرهم تطفل عليهم ، قاله شارح السراجية . وقال ابن مالك : « التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع ، لأنه لو كان جمعًا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع ، لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء » . اهـ .

(**والصلاة**) : فَعْلَة من صلَّى إذا دعا بخير ، [١١] والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلَّى عليه وإرادة الخير له . (**والسلام**) : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، حذرًا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ؛ ولو خطأ . (**الأتمَّان الأكمَلان**) : نعتان للصلاة والسلام ، (**على سيدنا**) : من ساد قومه يسودُهم سيادةً فهو سَيِّدٌ ، ووزنه فَيْعِلٌ ؛ وأصله سَيْوِدٌ ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، ويطلق على الذي يفوق قومه ، ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ، قاله النووي في أذكاره . (**محمد**) : علم منقول من اسم مفعول حَمَّد بالتشديد سُمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله

(١) الكشاف ٤/٢٧١ ، تفسير سورة العلق .

المحمودة ، قال حسان ﷺ : [من الطويل]

١ ـ وَشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهذا مُحَمَّدُ

(خاتم) : أي آخر النبيين ، جمع نبِيٍّ بغير همز ، مأخوذة من النَّبْوَّة ؛ بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة ؛ بمعنى الارتفاع ، وبالهمز من النبأ وهو الخبر . (وإمام المتقين) : جمع متَّق ؛ وهو الخائف من الله [٥/ب] تعالى ؛ والإمام المقتدى به والمتبع . (وقائد) : أي دليل . (الغُرُّ) : جمع أغَرّ من الغُرَّة ، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم . (المُحَجَّلِيْن) : جمع مُحَجَّل من التحجيل ، وهو بياض في قوائم الفرس . والمراد : الموصوفون ببياض مواضع الوضوء ؛ من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة . (وعلى آله) : هو اسم جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه ، واختلف في ألفه ، أمنقلبة عن هاء أو عن واو ؟ قال بالأول سيبويه ، وأصله عنده : أهل . وقال بالثاني الكسائي ، وأصله عنده أوَل ؛ من آل إليه في الدين يؤول . ويظهر أثر القولين في التصغير ، فمن [١٢] قال أصله « أهل » قال في تصغيره : « أُهَيْل » . ومن قال أصله « أوَل » قال في تصغيره : « أُوَيْل » ، وكلاهما مسموع ، ولكن الأول أشهر وأكثر ، ثم اختلف في معناه ، فقال الإمام الشافعي : أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه ، وقيل غير ذلك . (وصَحْبه) : اسم جمع صاحب كَرَكْبٍ وراكِبٍ . وعطف الصَّحْبَ على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم . (أجْمَعِيْنَ) : توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . (صلاةً وسلامًا) : اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة ، مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه . (دائمين) : نعت « صلاة وسلامًا » . (بدوام) : أي ببقاء . (السماوات) : جمع سماء على غير قياس . (والأرَضِيْن) : بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٢ ـ لقد ضَجَّتِ الأَرْضُون إذْ قَامَ مِنْ بَنِي هذاذ خطيبٌ فوق أعواد مِنْبَرِ

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذًا .

(أمَّا) : بفتح الهمزة وتشديد [٦/أ] الميم قال الدماميني : « حرف فيه معنى الشرط ، صرَّح به جماعة من النحويين ، لا حرف شرط » . اهـ . وهي هنا مجردة عن التفصيل ،

١ - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٨ ، وخزانة الأدب ١/٢٢٣ .

٢ - البيت لكعب بن معدان في المحتسب ١/٢١٨ ، وبلا نسبة في الدرر ١/٥٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٧ ، وهمع الهوامع ١/٤٦ .

كما نص عليه في المغني في : « أمَّا زيدٌ فمنطلق » ، وقول العلاَّمة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب : « أمَّا ؛ هذه ؛ حرف شرط وتفصيل » مخالف لما ذكرنا من النقلين معًا . (**بَعْدَ**) : ظرف زمان كثيرًا ، ومكان قليلاً ، تقول في الزمان : « جاء زيدٌ بعدَ عمرو » ، **[١٣]** وفي المكان : « دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو » . وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم . واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد « أمّا » ، فقيل : فعل الشرط المقدر ، وقيل : إمَّا لنيابتها عن الفعل المقدر ؛ وهو مذهب سيبويه ، فعلى الأول « أما » نائبة عن الفعل معنى لا عملاً ، وعلى الثاني نائبة معنى وعملاً . والأصل : مهما يكن من شيء بعدَ (**حمد الله**) ، فـ « مهما » هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، و« يكن » : شرط ، و« الفاء » : لازمة له غالبًا . فحين تضمنت « أما » معنى الابتداء أو الشرط لزمتها « الفاء » ولصوق الاسم إقامة للازم وهو الفاء ، ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة . (**مُسْتَحِقِّ الحمدِ وملهمِه**) : نعتان لله لمجرد المدح ، وصحَّ نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار ، فإضافتهما محضة أو بدلان ، ويمتنع جعلهما عَطْفَيْ بيان على الله ، لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إيهامًا ، أو للتخصيص المستدعي عمومًا ، وكلاهما منتفٍ هنا . والاستحقاق : الاختصاص ، والإلهام : ما يُلقى في الرُّوع ؛ بضم الراء ؛ وهو القلب . (**ومنشئ الخلق ومعدمه**) فيهما الإعراب المتقدم . والإنشاء هنا الإيجاد . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ [الواقعة/٣٥] أي أوجدناهن إيجادًا . الخلق : بمعنى المخلوق ، والإعدام : الإفناء والإنفاد ، ولا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق . (**والصلاة والسلام**) : مجروران بالعطف على حمد الله ، وتقدم تفسيرهما . (**على أشرفِ الْخَلْق**) : متعلق بالسلام لقربه ، وهو مطلوب أيضًا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع . (**وأكرمِه**) معطوف على أشرف . (**المنعوت**) : بالنون من النعت ، بمعنى الصفة ، (**بأحسن**) : متعلق بالمنعوت ، (**الْخُلُق**) : بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر . والْخَلْق والْخُلُق ؛ بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني ؛ في الأصل واحد ، كالشَّرْب والشُّرْب ، لكن خصَّ المفتوح بالهيئات والأشكال والصورة المدركة بالبصر ، وخصَّ المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة . والمراد هنا السجية والطبيعة ، وبينهما من البديع الجناس المحرف[1] . (**وأعظمِه**) : معطوف على « أحسن » ، وهو مقتبس من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم/٤] ، (**محمد**) : بدل من « أشرف » ، ويجوز

(١) الجناس المحرف : هو اختلاف اللفظين في الهيئة ، نحو : جبة البرد جنة البرد . « حاشية يس ١٣/١ » .

كونه عطف بيان عليه ، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية ، خلافًا لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية ، (**نبيِّه وخليلِه وصفيِّه**) : نعوت لِمُحَمَّد . والخليل : الذي خلصت محبته ، والصفِيّ : المختار ، (**وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه**) : [١٤] معطوف على « أشرف » ، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل . والأصحاب : جمع صاحب ، خلافًا للجوهري . ونظيره : شاهد وأشهاد . وفي التنزيل : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾ [غافر/٥١] ، قال بعض أهل التفسير : جمع شاهد . والأحزاب : جمع حزب ، وحزب [٧/أ] الرجل : جنده وأصحابه . وقال الراغب(١) : « الحزب جماعة فيها غلظة » ، ويطلق على الأنصار . وكلا المعنيين جائز هنا . أما الثاني فظاهر ، وأما الأول فلقوله تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة/١٢٣] وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ [الفتح/٢٩] . والأحباب : جمع حبيب . وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق(٢) .

(**فإن كتاب الخلاصة**) : جواب « أما » ولذلك قرن بالفاء ، وصح ذلك على ضرب من المجاز(٣) . وذلك لأن جواب الشرط مستقبل ، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعى أن الجواب محذوف ، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه ، والتقدير : فإني قائلٌ لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ . وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص ، كشجرِ أراكٍ ، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه ، أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم ، كما في قوله : سرنا ذات مرة ، أي مرة مختصة بهذا الاسم (**الأَلْفِيَّة**) : بالنصب بدل من كتاب ، وبالجر بدل من خلاصة ، منسوبة إلى أَلْفٍ ، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين . وقيل : كل منهما بيت على حدة (**في علم العربية**) حال من « كتاب » ، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو الْمشتمل على علم التصريف ، وله حَدٌّ وموضوعٌ وغايةٌ وفائدةٌ . فحدّه علم بأصول يعرف

(١) في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٣١ (حزب) ، وفيه (غلظ) مكان (غلظة) .

(٢) الجناس اللاحق : هو المختلف من أنواع الحروف ، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعًا كـ « يَنْهَوْنَ » و « يَنْأَوْنَ » ، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقًا ، ومن المضارع : الخيل معقود بنواصيها الخير . « حاشية يس ١/١٥ » .

(٣) أي مجاز الحذف ، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر ؛ وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت ؛ حمد أو لم يحمد ، فما المراد بكونه بعد الحمد ؟ الجواب : أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تتعلق بذلك ، كما نصَّ عليه ابن الحاجب . « حاشية يس ١/١٥ » .

بها أحوال أبنية الكلم إعرابًا وبناءً ، وموضوعه الكلمات العربية ، لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء ، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله ، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (**نَظْم**) : بمعنى منظوم ، نعت لكتاب إن نصب ؛ وللخلاصة إن خفض ، [٧/ب] (**الإمامِ**) : مجرور بإضافة نظم إليه ، (**العلاَّمـة**) : صيغة مبالغة في عالم ؛ والتاء فيه لتأكيد المبالغة ؛ (**جمال الدين**) لقب (**أبي عبد الله**) كنية (**محمد**) اسم (**ابن مالك**) نعت أول (**الطائي**) نعت ثان (**رحمه الله**) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب . وفي كلامه مخالفة لأصلين : [١٥]

أحدهما : أن « الإمام العلاَّمة » نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده ، فقدمهما ؛ والنعت لا يتقدم على المنعوت .

والثاني : أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم ، كما سيصرح به ، وهنا قدَّم اللقب على الاسم .

والجواب على الأول : أن النعت إذا قدِّم وكان صالِحًا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ، ويجعل المنعوت بدلاً ، ويصير المتبوع تابعًا ، واضمحلت النعتية ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم/١،٢] في قراءة الخفض(١) .

والجواب عن الثاني : أن هنا اللقب مَسُوقٌ للمدح ، فإذا جرى لفظ المدح أولاً تشوَّقَتِ النفس إلى الممدوح ، فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس ، على أن ذلك لغة كما سيأتي .

(**كتاب**) : خبر « إن » ، وصحَّ الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظًا لتخالفهما إضافة ونعتًا ، (**صَغُرَ حجمًا وغَزُرَ علمًا**) : بضم عين الفعلين ، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب ، والجملتان نعت لكتاب ، والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل ، والأصل : كتابٌ صَغُرَ حجمُه وغَزُرَ علمُه ، هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار ، وإن كانا حُوِّلا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف/٣١] ، فهما خبر ثان لا نعت [٨/أ] لكتاب ، لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت ، والصغر : القلة ، والحجم : النتوء . يقال : ليس لمرفقه حجم ؛ أي نتوء . والغزارة : الكثرة ، وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق . (**غير**) : بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج

(١) كذا في الرسم المصحفي ، وقرأ « اللهُ » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن . الإتحاف ص ٢٧١ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

عما دخل في حكم دلالة المفهوم. واختلف في نصبها في الاستثناء، فقال ابن عصفور: « عن تمام الكلام »، وقال الفارسي: « على الحالية »، وقال ابن الباذش: « على التشبيه بظرف المكان ». ويجوز أن تكون فتحة « غير » هنا بنائية، لأن « غير » إذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح، كقوله: [من البسيط]

٣ ــ لَمْ يَمْنَعِ الشربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ فِي غصونٍ ذات أوْقَالِ

[١٦] قاله في المغني[1].

(**أنه**) بفتح الهمزة، والضمير لكتاب (**لإفراط**): أي مُجَاوزة الحد (**الإيجاز**): الاختصار (**قد كاد يعد**) أي قارب أن يعد (**من جملة الألغاز**) جمع لُغَز؛ بضم اللام وفتح الغين المعجمة؛ مثل رُطَب وأرطاب، يقال: ألغز في كلامه إذا عَمَّى مُرادَه، والاسم: اللُّغَزُ؛ كالرُّطَب؛ واللُّغُزُ؛ كالعُنُق؛ واللُّغْزُ؛ كالقُفْل؛ حكاها الدماميني فقال: « وعينه تفتح وتضم وتسكن ». (**وقد أسعفت طالبيه**) أي ساعدتهم، يقال: أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له، والمساعفة: الموافاة والمساعدة (**بمختصر**) صفة لمحذوف، أي بشرح مختصر (**يدانيه**) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه، وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يخالفه، (**وتوضيح**) أي مبين وكاشف، وبه اشتهر، (**يسايرُه**) أي يحاذيه، وقيل: يمشي مشيه (**ويباريه**) [٨/ب] أي يعارضه ويفعل مثل فعله (**أحل به ألفاظه**) أي أبيِّن به مفردات ألفاظه (**وأوضح معانيه**) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (**وأُحَلِّل**) أي أفكِّك (**به تراكيبه**) أي مركباته (**وأُنَقِّح**) أي أهذِّب (**مبانيه**) بفتح الياء المثناة تحت، جمع مبنى، ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (**وأعذب**) بالذال المعجمة أي أحلي، ومنه الماء العذب، (**به موارده**) جمع موردة بالهاء؛ وهي في الأصل طرق الماء؛ بالطاء المهملة؛ (**وأعقل**) أي أمنع؛ من العقل وهو المنع، (**به شوارده**) جمع شاردة، أي نافرة. وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالإبل الشاردة، ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار

٣ - البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/٤٠٦، ٤٠٧، والدرر ١/٤٧٧، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٨، وشرح المفصل ٣/٨٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٦٥، ٢١٤، ٥/٢٩٦، والإنصاف ١/٢٨٧، وخزانة الأدب ٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧، وشرح المفصل ٣/٨١، ٨/١٣٥، والكتاب ٢/٣٢٩، ولسان العرب ١٠/٣٥٤ (نطق)، ١١/٧٣٤ (وقل)، ومغني اللبيب ١/١٥٩، وهمع الهوامع ١/٢١٩.

(١) مغني اللبيب ١/١٥٩.

منه وهو العقل . (**ولا أخلي**) أي أترك (**منه مسألة**) مفعلة من السؤال ، وهي ما يبرهن عليه في العلم (**من شاهد**) أي دليل ، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلّية من كتاب أو سُنَّة ، أو من كلام عربي فصيح (**أو تمثيل**) أي مثال ، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحًا لتلك القاعدة ، فكل شاهد مثال ولا عكس . (**وربما أشير**) أنا (**فيه إلى خلاف**) في بعض المسائل ، أي مخالفًا للناظم وغيره ، كقوله في باب الجوازم خلافًا لابن مالك (**أو نقد**) بالدال ، أي انتقاد على الناظم ، كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي . وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا ، (**أو تعليل**) لحكم (**ولم آلُ**) ؛ بمدِّ الهمزة ؛ من الألْوِ ، يحتمل أن يكون بمعنى أمنع ، فيتعدَّى إلى اثنين ، حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره ، والتقدير : ولم أمنع أحدًا (**جهْدًا**) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر ، فيكون [٩/أ] قاصرًا . وإنما يتعدى بإسقاط الجار ، والتقدير : ولم أقصِّرْ في جهد ، ثم حذف الجار فانتصب . وهو بفتح الجيم وضمها ، وفصل القراءة فقال : الجهْد ؛ بالضم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة ، (**في توضيحه**) ؛ أي تبيينه ؛ (**وتهذيبه**) ؛ بالذال المعجمة : أي تنقيته وتصفيته . (**وربما خالفته في تفصيله**) ، كما فعل في الاسم والفعل والحرف ؛ حيث جعلها أقسامًا للكلمة لا للتكلم ، (**وترتيبه**) وهو كثير ، ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل ، [١٧] حيث أخَّر الكلامَ على الفعل وقدم الكلام على النائب ، (**وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**) ليطابق اسمه معناه . والمسالك : جمع مسلك ، وهو طريق السلوك ، (**وبالله أعتصم**) أي أمتنع ، (**وأسأله العصمة**) أي المنع ، (**مما يَصِمُ**) ، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة ، من الوَصْم ، بسكون الصاد ، وهو العيب والعار ، (**لا ربّ غيْرُه ، ولا مأمول إلا خيْرُه ، عليه توكلت وإليه أنيب**) أي أرجع .

الكلام وما يتألّف منه

قال الناظم : الكلام وما يتألف منه . هذه الترجمة فيها حذف ، وأصلها : (**هذا باب شرح**) ماهية (**الكلام ، وشرح**) ماهية [١٨] (**ما يتألف الكلام منه**) ، وهو الكلم الثلاث . والتألُّف والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين . وهو أخصُّ من التركيب ، إذ التركيب ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكلّ مؤلّف مركّب من غير عكس .

(**والكلام في**) اصطلاح اللغويين : عبارة عن القول ، [١٩] وما كان مكتفيًا بنفسه ، كما ذكره في القاموس . وفي اصطلاح المتكلمين : عبارة عن المعنى القائم بالنفس . و(**اصطلاح [٩/ب] النحويين عبارة عما**) أي مؤلف (**اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة**) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/٢١] أي إنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة . كما قاله في الكشاف[1] . والمعنى : الكلام في نفسه اللفظ والإفادة ، لا أن هناك ظرفًا ومظروفًا حقيقة ، ولو قال : عبارة عن اللفظ والإفادة ، كما قال الناظم :

٨ ـ ...... لفظ مفيد......... ....

كان أجود ، واللفظ في الأصل : مصدر لَفَظَتِ الرَّحَى الدقيقَ ، إذا رمته إلى خارج .

(**والمراد باللفظ**) هنا الملفوظ به ، وهو (**الصوت**) [٢٠] من الفم (**المشتمل على بعض الحروف**) الهجائية ، (**تحقيقًا**) كزيد ، (**أو تقديرًا**) كألفاظ الضمائر المستترة . وسُمِّيَ الصوت لفظًا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقًا لاسم السبب على المسبب ، قاله الفخر الرازي . والإفادة : مصدر أفاد بمعنى دلّ دلالةً مطلقةً . والمفيد الدال على معنى مطلقًا .

---

(١٢) الكشاف ٢/١٩٦ .

(**والمراد بالمفيد**) هنا (**ما**) أي لفف (**دلّ على معنًى يَحسُنُ السّكوتُ**) من المتكلم (**عليه**) أي على ذلك اللفظ ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر ، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب ، [٢١] لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ، ولا إلى قولهم المقصود ، لأن حسنَ سكوتِ المتكلم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به ، وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان في مثل : زيد قائم . ويوجه اللفظ بدون الإفادة ، كما في المفرد . وتوجد الإفادة بدون اللفظ ، كما في الإشارة ، وكل [١٠/أ] شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر ، من وجه يجعل أحدهما جنسًا والآخر فصلاً ، فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره ، فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع ؛ وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب ، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ، ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو : غلام ، والمزجي كَبَعْلَبَكَّ ، والإسنادي المسمى به كَبَرَقَ نحرُه ، والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا ، إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد ، [٢٢] ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع ، لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فإن من عرف مسمى زيد ، وعرف مسمى قائم ، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

وصور تأليف الكلام ستة ، اسمان فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ؛ أو الشرط وجوابه .

(**وأقل ما يتألف الكلام**) خبرًا [٢٣] كان أو إنشاء (**من اسمين**) ، حقيقة كهيهات العقيق ، أو حكمًا (**كزيد قائم**) . فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية ، والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل إنَّ زيدًا قائمٌ ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ، (**ومن فعل واسم كقام زيد**) ، ونعم العبد . (**ومنه**) أي من التأليف من فعل واسم (**استقم ، فإنه**) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (**من فعل الأمر المنطوق به**) ، وهو استقم [١٠/ب] (**ومن ضمير**) المفرد (**المخاطب**) المستتر فيه (**المقدر بأنت**) ، ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله : « ومنه » لأمور :

أحدها : التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافًا للشارح والمكودي .

ثانيها : أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما .

ثالثها : أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء .

رابعها : أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير الْمَنْوِيّ أن يكون الضمير واجب الاستتار ، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلامًا على الأصح .

خامسها : الرد على [٢٤] أبي حيان حيث قال : إن مقتضى تمثيله ؛ يعني الناظم ؛ باستقم أنه بسيط ، لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ، وردَّ بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل ، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارًا لا خفاء معه ولا لبس ، قاله الموضح في شرح اللمحة .

(**والكلم**) الذي يتألف الكلام منه (**اسم جنس**) ، لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع ، خلافًا لما وقع في شرح الشذور . لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع خلافًا لبعضهم ، لأن له واحدًا من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (**جمعي**) ، لدلالته على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير ، واستفيد كونه اسم جنس [٢٥] للأنواع الثلاثة من قول الناظم :

٨ ـــ .... واسْمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

وكونه جميعًا من قوله :

٩ ـــ واحده كلمة ....

وظاهر النظم أن [١١/أ] الكلم مبتدأ ، وما قبله خبر عنه ، فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة . ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها ؛ بل من نوع واحد فقط ، فلا جُرْمَ عدلَ الموضّح عن ذلك ، وجعل الأقسام الثلاثة خبرًا لمبتدأ محذوف ، وجعل جملة قوله :

٩ ـــ (**واحده كلمة**) ....

خبرًا ثانيًا عن الكلم . وقال : « واحده » بتذكير الضمير تبعًا للناظم ، ولو قال « واحدها » تبعًا لابن مُعْطٍ لجاز ، فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان . وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة / ٧] ، و : ﴿ نَخْلٍ مُّنْقَعِرٍ ﴾ [القمر / ٢٠] (**وهي**) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع ؛ (**الاسم والفعلُ والحرفُ**) . ونقل عن الفراء أنَّ « كلا » ليست واحدًا من هذه الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال[1] .

(١) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة ، وإنما توقف فيها ؛ هل هي اسم أو فعل ؟ لتعارض الأدلة . والقول بأنها أحدها ليس حكمًا بأنها غيرها . « حاشية يس ٢٥/١ » .

وقال الفخر الرازي : « لا يصح أن تكون الكلمة جنسًا لهذه الأنواع الثلاثة ، لأنها لو كانت جنسًا لها لكان امتياز كلٍّ واحدٍ من هذه الثلاثة بفصل وجودي ، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ، والاسم أيضًا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي ، وهو كونه غير دال على زمانه المعين » . اهـ .

وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوَّم بالعدم ، لكنه قال قبل هذا الكلام : « اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة ، فحينئذ يستقيم » . انتهى .

وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام : ما يفرق [٢٦] بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في مفرده كرُطَب ورَطْبة . وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في الجمع كَكَمْأَة وكَمْءٍ . وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب ، وهي في المفرد نحو : رُومٌ ورومي [١١/ب] وزِنْجٌ وزنجيٌّ .

فأطلق الموضح اسم الجنس ؛ وأراد الأول لغلبته ، ويدل على ذلك قوله : (**ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة**) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث ، (**و**) أنه (**إذا زيد على لفظ تاء التأنيث فقيل**) فيه (**كلمة نقص معناه**) عن الجمع ، (**وصار**) مع زيادة التاء (**دالاًّ على الواحد**) فقط ، (**ونظيره**) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة ، نحو (**لَبِنٌ ولَبِنَةٌ**) ، وهي الطَّوبة النِّيَّئَةُ ، (**و**) من المخلوقات وهي مطردة ، نحو : (**نَبْقٌ ونَبْقَةٌ**) ، وليس نظيره نحو كَمْءٌ وكَمْأَةٌ ، مما يدل على الجمع بالتاء ، وعلى الواحد بتركها ، ولا نحو : زنج وزنجي ، مما يدل على الواحد بياء النسب ، وعلى الجمع بتركها ، فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط ، فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكمأة ، وغير مانع للدخول نحو تخم وتخمة ، من الجموع الغالب عليها التأنيث .

(**وقد تبين بما ذكرناه**) من قبل (**في تفسير**) ماهية (**الكلام من أن شرطه**) أن يجتمع فيه اللفظ و(**الإفادة**) ، وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولاً شطرًا وهنا شرطًا ، (**و**) من (**أنه**) قد يتألف (**من كلمتين ، و**) تبين (**بما هو**) قول (**مشهور**) عندهم (**من أن أقل الجمع ثلاثة**) من الآحاد ، أي من مجموع هذين الأمرين تبين (**أن بين الكلام والكلم**) من النسب الأربع (**عمومًا**) من وجه ، (**وخصوصًا من وجه**) .

(**فالكلم أعمُّ من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد**) ، كضربت زيدًا (**و**) على (**غيره**) أي غير المفيد ، كان قام زيد (**وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين**) ، كقام زيد .

والكلام [١٢/أ] أعم من جهة اللفظ ، لانطلاقه على [٢٧] المركب من كلمتين فأكثر ، وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد ، (**فنحو** : « **زيد قام أبوه** » **كلام لوجود الفائدة ، وكلم لوجود**) الأفراد (**الثلاثة**) ؛ التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء ، (**بل الأربعة**) بالهاء من أبوه ، و« بل » هنا انتقالية لا إبطالية ، ولم يقل ابتداءً ، لوجود الأربعة لقوله أولاً : أقلُّ الجمع ثلاثة ، (**و** : **قام زيد** : **كلام**) لوجود الفائدة ، (**لا كلم**) لعدم التركيب من الثلاثة ، (**وإن قام زيد بالعكس**) أي كلهم لوجود الثلاثة ، لا كلام لعدم الفائدة . وفي كلامه ثلاث مناقشات :

إحداها : أنَّ ذِكْرَ هذه النسبة ههنا ؛ قال الحلواني ؛ يعدّ من فضول الكلام . قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة : لابد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين[١] ، وثلاث ما صدقات[٢] ، ومادة[٣] ، ومتعلق[٤] ، وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن . اهـ .

الثانية : أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى ، وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ ، وهذا مما لا يليق ؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، فكان ينبغي أن يقول : الكلم أعمّ باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره ، وأخصّ باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين ، قاله بعض المتأخرين .

الثالثة : أنّ ما صدق الاجتماع يفسد حدَّ كلٍّ منهما ، لدخول كلٍّ منهما في حدّ الآخر ، والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الما صدق ، ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية .

(**والقول**) على الأصح (**عبارة**[٥] [١٢/ب] **عن اللفظ**) المفرد والمركب (**الدال على معنى**) يصح السكوت عليه أو لا ، ولهذا [٢٨] قال في النظم :

٩ ــ .... والقولُ عــمّ ....

---

(١) المعروضان هما : ماهية الكلام والكلم ، والعارضان : الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر ، فالإفادة : عارض الكلام ، والجمع المذكور : عارض الكلم . « حاشية يس ١/٢٧ » .

(٢) الما صدقات ثلاث صور : قد أفلح المؤمنون ، قام زيدان ، قام زيد . « حاشية يس ١/٢٧ » .

(٣) المادة : الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، أو الأسماء والأفعال والحروف . « حاشية يس ١/٢٧ » .

(٤) الصورة هي المتعلق ، والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين ، أو كلمات ، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور . « حاشية يس ١/٢٧ » .

(٥) كذا في (ط) ، وفي الأصل : (والقول عبارة على الأصح) .

(**فهو أعمّ من الكلام**) ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره ، (و) أعمّ (**من الكلم**) ؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، (و) من (**الكلمة**) ؛ لانطلاقه على المفرد المركب (**عمومًا مطلقًا**) ؛ لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ، وانفراده في مثل : « غلام زيد » ، فإنه ليس كلامًا لعدم الفائدة ، ولا كَلِمًا لعدم الثلاثة ، ولا كلمةً لأنه ثنتان ، (**لا عمومًا من وجه**) دون وجه ، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلما وجد واحد منهما وجد القول ، ولا عكس ، وفيه إيماء إلى أنّ « عَمّ » في قول الناظم : « والقولُ عَمّ » أفعل تفضيل ، أصله « أعمُّ » حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفًا من خير وشرّ .

ولي هنا تشكيك ، وهو أنْ يقال : دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية ، كما في المفردات الحقيقية ، وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية ، وإلى طبيعية كأخ ، فإنه يدل على ألم الصدر دلالةً طبيعيةً ، فإن أراد الأول ، كما هو ظاهر قوله في شرح القطر(١) ، والقول خاص بالموضوع ، خرج عنه المركبات والمفردات المجازية . وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية .

وقد يقال : إن القول أعمُّ من الكلام والكلم والكلمة ، وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو : أخ ، واللفظ المصحف إذا فهم معناه ، والمهمل كزيد ، فإنه يدل على حياة الناطق به ، وجميع ذلك لا يسمى كلمة ، كما قاله المرادي في شرح التسهيل ، فضلاً عن أن يسمى قولاً .

ويطلق القول لغةً ويراد به الرأي والاعتقاد نحو : قال الشافعي يحلّ كذا ، أي رأى ذلك واعتقده .

ويطلق الكلام لغةً ويراد به المفرد نحو : زيد في نحو قولهم : من أنت ؟ زيد عند [١٣/أ] سيبويه ، قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ، ونقله أيضًا عن أبي الحسين البصري الأصوليون .

ويطلق الكلم لغةً ويراد به الكلام ، نحو : ﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/١٠] (**وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام**) ، مجازًا من تسمية الشيء باسم جزئه ، (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ**) هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [المؤمنون/١٠٠] أي أنَّ مقالةَ من قال : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۞ لَعَلِّي أَعْمَلُ [٢٩] صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون/٩٩،١٠٠] كَلِمَةٌ ، ونحو قوله

(١) شرح قطر الندى ص ١٣ .

صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : [من الطويل]

٤ ــ ألا كـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ اللهَ بــاطلُ ....

وقولهم : « كلمة الشهادة » يريدون : لا إله إلا الله محمد رسول الله[1] . (**وذلـك كثير**) في الورود (**لا قليل**) ، كما يفهم من قول الناظم :

٩ ــ .... وكلِمَـــةٌ بِــها كـلامٌ قَـدْ يُـــؤَمّ

لأن « قد » تشعر بالتقليل في عرف المصنفين ، كما ذكره الموضح في باب الإمالة . ولك أن تقول : إطلاق الكلمة على الكلام وإنْ كان كثيرًا في نفسه ، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

---

٤ - عجز البيت : (وكل نعيم لا محالة زائل) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢ ــ ٢٥٧ ، والدرر ٥/١ ، وديوان المعاني ١١٨/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٧ ، وشرح الأشموني ١١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٢ ، والعقد الفريد ٢٧٣/٥، ولسان العرب ٣٥١/٥ (رجز) ، والمقاصد النحوية ٥/١ ، ٧ ، ٢٩١ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، وهمع الهوامع ٣/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١ ، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢ ، والدرر ٤٩١/١، ٥٠١ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨ ، واللمع ص ١٥٤ ، وهمع الهوامع ٢٢٦/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٧ .

(فصـــــــــل)

(**يتميز الاسم عن**) قسيميه (**الفعل والحرف بخمس علامات**) ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

١٠ ـ بـالجرِّ والتَّنْويـنِ والنـدا وألْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ ....

(**إحداها الجر**) : وهو في الأصل مصدر جرّ (**وليس المراد به**) في النظم (**حرفَ الجرِّ**) ، أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمّل[1] في عبارة المفصّل حيث قال : وأراد بالجرّ دخولَ حرف الجر . اهـ . وكما قال الموضح في النداء ، وليس المراد به دخول حرف النداء ، كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، بدليل قوله (**لأنه**) ، أي حرف الجر ، (**قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم**) [٣٠] على التقديم والتأخير ، والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ ، لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ ؛ وإن كانت [١٣/ب] ثابتة في التقدير ، لا الدخول في اللفظ فليتأمل (**نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ**) فدخل حرف الجر وهو « من » على « أن قمت » وهو ليس باسم في اللفظ ، وإن كان اسمًا بالتأويل ، أي : من قيامك ، (**بل المراد به**) أي بالجرّ (**الكسرة التي يحدثها عامل الجر**) ، أو نائبها . ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة ، لأنه مجاز مبني على التشبيه ، كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أنْ يَنقَضَّ ﴾ [الكهف/٧٧] (**سواء كان**) ذلك (**العامل**) للجر (**حرفًا**) ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، (**أم إضافة**) نحو : غلامُ زيدٍ ، (**أم تَبَعِيَّةً**) نحو : مررتُ بزيدِ الفاضلِ ، (**و**) هذه العوامل الثلاثة (**قد اجتمعت في البسملة**) ، فـ « اسم » : مجرور بالحرف ، و« الله » : مجرور بالإضافة ، و« الرحمن الرحيم » : مجروران بالتبعية للموصوف . هذا هو الجاري على الألسنة ، والتحقيق خلافه . قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب[2] : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه » . وقال في شرح الشذور[3] : « وإنما لم أذكر الجرَّ بالتبعية كما فعل جماعة ، لأن التبعية ليست عندنا العامل[4]

---

(١) كتاب المكمل هو لمظهر الدين الشريف الرضي محمد ، أكمله سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١م . انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٢٦ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٨٤ ، وسيشرح الأزهري هذا القول فيما سيأتي ٢/٢٤ من المطبوع .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٤) في شرح شذور الذهب ص ٣١٧ : (ليست عندنا هي العاملة) .

وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل». وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات: «كان ينبغي للمؤلف؛ يعني أبا حيان؛ أن لا يذكر الجر بالتبعية، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها، يعني بالتبعية كـ «جاء زيد الفاضل» و«رأيت زيدًا الفاضل». انتهى. ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم، لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف؛ والجر بالحرف، كما قاله في شرح اللمحة. لكن قال في شرح الشذور[1]: «وقسمتها؛ يعني المجرورات؛ إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف؛ ومجرور بالإضافة؛ ومجرور بالمجاورة[2]»، فجعله [١٤/أ] قسمًا برأسه [حينئذ][3] مجازًا.

العلامة (**الثانية: التنوين، وهو**) في الأصل مصدر نوّنْتُ الكلمةَ، أي أدخلت نونًا، وفي الاصطلاح (**نون ساكنة**) أصالةً (**تلحق الآخر**)، أي تتبعه [٣١] (**لفظًا لا خطًّا لغير توكيد، فخرج بقيد السكون**) وبقيد عدم الخط أيضًا (**النونُ**) الأولى (**في ضَيْفَنٍ للطُّفيلي**) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفّلاً. قاله في القاموس[4].

(**و**) النون الأولى في (**رَعْشَنٍ للمرتعش**)، لتحركهما وصلاً وثبوتهما خطًّا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر، وما بعدهما تنوين، وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرِّك لالتقاء الساكنين، نحو: محظورًا أنظر.

(**و**) خرج (**بقيد**) لحوق (**الآخر**)، وبقيد عدم الخط أيضًا (**النون في: انْكَسَرَ ومُنْكَسِرٌ**)، لأنها لا تلحق الآخر، وتثبت في الخط، لا يقال: يخرج بقيد الآخر قول بعضهم: «شربتُ مًا» بالقصر والتنوين، فإن الميم أول الاسم لا آخره، وقد لحقها التنوين، لأنا نقول: إن التنوين لحق الألف وهي آخر، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، قاله الموضح في الحواشي. والمراد بالآخر ما كان آخرًا في اللفظ، حقيقةً كزيد أو حكمًا كيَدٍ،

(**و**) خرج (**بقولي لفظًا لا خطًّا النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي**) قريبًا، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدًا لها المصورة نونًا، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى، نحو: «أحمد انطلق» لثبوتها في الخط، فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حدّ التنوين، ولا يكون جزء غيرها، ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية.

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣١٧.

(٢) في المصدر السابق: (ومجرور بمجاورة مجرور).

(٣) (حينئذ)؛ سقطت من الأصل، وأثبتها من (ط).

(٤) القاموس المحيط (ضيف).

(و) خرج (**بقولي لغير توكيد نون نحو** : ﴿ **لَنَسْفَعًا** ﴾) [العلق/ ١٥] خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفًا ، [١٤/ب] لوقوعها بعد الفتحة ، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة ، فإنها تُصَوَّر نونًا ، فتثبت في الخط . فتخرج بقوله : « لا خطًّا » . ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله (**لَتَضْرِبُنْ يا قوم ولَتَضْرِبِنْ يا هندُ**) بضم الباء الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه . ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره .

(**وأنواع التنوين**) الخاصة بالاسم (**أربعة** :

أحدها : تنوين التمكين) والأَوْلَى التَّمَكُّن مصدر [٣٢] تَمَكَّن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف ، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (**كزيدٍ** ، و) نكرة ؛ نحو : (**رجل**) ورجال ، والذي يدل على أن تنوينَ نحو : « رَجُلٍ » للتمكين لا للتنكير بقاء مع العلمية بعد النقل ، قاله ابن الحاجب وغيره ، ورُدَّ[1] . (**وفائدته الدلالة**) بتثليث الدال (**على خفة الاسم**) بكونه معربًا منصرفًا ، (و) على (**تمكُّنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف**) شبهًا قويًّا (، **فيبنى** ، **ولا**) يشبه (**الفعل**) في فرعيتين ؛ (**فيمنع من الصرف**) ، وهو التنوين .

النوع (**الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض**) الأسماء (**المبنيات للدلالة على التنكير**) ، قياسًا في باب العلم المختوم بـ « وَيْه » وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها ، وفي اسم الصوت ، (**تقول : سِيبَوَيْه**) ، بلا تنوين ، (**إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك**) أي اسمه [١٥/أ] سيبويه . (و) تقول (**إِيْهِ**) ، بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء ، بلا تنوين ، (**إذا استزدتَ مخاطبُك**) ، أي طلبت منه زيادةً (**من حديثٍ معيَّنٍ** ، **فإذا أردت شخصًا ما**) أيّ شخصٍ كان (**اسمه سيبويه** ، **أو**) أردتَ (**استزادةً من حديثٍ ما**) أي حديث [٣٣] كان ، (**نوَّنتهما**) فقلت : « سيبويهٍ » و« إيهٍ » بالتنوين فيهما ، فـ « سيبويه » بلا تنوين معرفة بالعلمية ، و« إيه » بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بـ « أل » العهدية ، أي الحديث المعهود ، كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل ، فلا ؛ لأن جميع الأفعال نكرات ، وتقول : « صاحَ الغرابُ غاقِ غاقِ » ، فإذا لم تنونها كانت معرفة ؛ ودلّت على معنى مخصوص ، وإذا نونتها كانت نكرةً مبهمةً ، ودلت على معنى مبهم قاله الثمانيني .

---

(١) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها . « حاشية يس ٣٢/١ » .

النوع (**الثالث : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات**) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون ، (**في نحو : مسلمين**) ، مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون . قال الرضي[1] : « معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد ، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، (*)كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك(*) » . اهـ . والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافًا للربعي[2] ، لثبوته فيما فيه فرعيتان كـ « عرفات » ، ولا تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء ، والقول بأنه عوضٌ عن الفتحة نصبًا مردودٌ بأن الكسرة عُوِّضت منها . وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة : أن جمع المذكر السالم زِيْدَ فيه حرفان ، وفي المؤنث لم يُزَدْ فيه إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودةٌ في مفرده ، فزِيْدَ التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في « مسلمات » موازيةٌ لحرف [١٥/ب] العلة في « مسلمين » . اهـ . وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها ، ولو سلم ؛ فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظًا ، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كـ « هندات » ، بل قد يكون لمذكر كـ « اصطبلات » ، والحكم واحد في الجميع . وقال آخر : إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع ، وإن التنوين في مقابلة النون . ولا يخفى ضعفه .

النوع (**الرابع : تنوين التعويض**) : وهو تفعيل من العوض ، والتعويض فعل الفاعل ، [٣٤] وليس هو عوضًا عن شيء ، فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني[3] ، ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله : « التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل » . (**وهو اللاحق لنحو : غَواشٍ وجَوارٍ**) ، من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل ، حال كونه (**عوضًا**) ، أو لأجل العوض (**عن الياء**) المحذوفة اعتباطًا رفعًا وجرًّا ؛ وفاقًا لسيبويه والجمهور[3] ، لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة . خلافًا للمبرد ، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف ، وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافًا للأخفش . وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل : أُعَيْمٍ ويُعَيْلٍ ، مصغَّرَيْ :

(١) شرح الرضي ١/٤٦ .

(*) ما بين النجمتين لم يرد في شرح الرضي ، وورد مكانه : (وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة) .

(٢) قال الربعي : إن التنوين في نحو « مسلمات » للصرف . « شرح الرضي ١/٤٦ » .

(٣) الكتاب ٣/٣١٠ .

أعْمَى ويَعْلَى ، فإنهما ممنوعان من الصرف للوصف ، ولكونهما يشبهان الفعل في زينة ، نحو : أَبَيْطِرُ ويَبَيْطِرُ وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة ، وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لـ : إذ ، في نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم/٤] **عوضًا عن الجملة التي تضاف** « **إذ** » **إليها**) ، والأصل والله أعلم : ويوم إذْ غَلَبَتِ الرومُ يفرحُ المؤمنون . فحذفت جملة : [١٦/أ] « غلبت الروم » ، وجيء بالتنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة إيجازًا وتحسينًا ، فالتقى ساكنان ؛ ذال « إذ » والتنوين ، فكُسِرَتِ الذال على أصل التقاء الساكنين ، وليست هذه الكسرةُ كسرةَ إعراب بإضافة « يوم » إليها خلافًا للأخفش ، لأن « إذ » ملازمةٌ للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ؛ وفي الوضع على حرفين ، وليست الإضافة في « يومئذ » ونحوها [٣٥] من إضافة أحد المترادفين للآخر ، خلافًا لابن مالك ، بل من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ ، كـ « شجرِ أراكٍ » وفاقًا للدماميني ، ولم يذكر العوض عن مفرد ؛ وهو اللاحق لـ « كل وبعض » إذا قُطِعَا عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني ، لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ، ويثبت مع عدمها ، ولا العوض عن ألف ، كـ « جندل » أصله : جنادل ، بغير تنوين ، حذفت منه الألف ، وعُوِّضَ عنه التنوين . كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف .

(**وهذه الأنواع الأربعة**) فقط (**مختصة بالاسم**) ، فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره . ولو قال : يختص الاسم بهذه الأربعة لنافَى ذلك كون الاسم يلحقه تنوينُ الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ .

(**وزاد جماعة**) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة (**تنوين الترنُّم**)[1] ، أي المحصِّل للترنُّم ، كما صرح به ابن يعيش[2] مدَّعيًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرفٌ أغَنُّ . وكذا قال شارح اللباب ، إنما جيء به لوجود الترنم ، وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ، لأن التنوين غنَّةٌ في الخيشوم . اهـ . وقال جماعة : هو بدل من الترنم . ثم اختلفوا في [١٦/ب] التعبير عنه ، فقيل : الصواب أنْ يقال تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية . وقيل : يجوز أنْ يقال « تنوين الترنم » على حذف مضاف . وهو اختيار ابن مالك

---

(١) منهم ابن الناظم الذي قال في شرح الألفية ص ٨ : (تنوين الترنم : وهو المبدل من حرف الإطلاق) . وانظر الكتاب ٤/٢٠٧ .

(٢) شرح المفصل ١/٦٤ ، ٩/٣٣ .

في شرح الكافية ، [٣٦](**وهو اللاحق للقوافي**) ، جمع قافية ، وهي من آخر متحركٍ في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن ، هذا مذهب الخليل[1] ؛ وعند غيره[2] : آخر كلمة في البيت (**المطلقة ، أي التي آخرها حرف مد**) ، وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة . وتسمى أحرف الإطلاق ، وقد تلحق الأعاريض المصرَّعة ، وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق ، (**كقوله**) ؛ وهو جرير : [من الوافر]

٥ ــ (**أَقِلِّي اللَّوْمَ عـاذِلَ والعِتَـابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَـابَنْ**)

فلحق العروض والقافية وهما « العتابَنْ وأصابَنْ » (**الأصل : « العتابا وأصابا » ، فجيء بالتنوين بدلاً من الألف**) ، والأول اسم ، والثاني فعل ، و« أقلّي » : أمرٌ من الإقلال ، و« اللوم » : بفتح اللام ، العذل ، و« عاذل » : بفتح اللام ، ترخيم عاذلة ، و« لقد أصابن » : مقول : « قُولِي » ، وجواب الشرط محذوف ، تقديره : إنْ أصبتُ أنا أو إنْ كنتِ نطقتِ بالصواب فلا تعذلِي ، وقولِي لقد أصاب .

وقد يدخل الحرف كقول النابغة : [من الكامل]

٦ ــ أَفِـدَ الـتَّرَحُّلُ غَـيْرَ أنَّ رِكَابَنَـا لَمَّـا تَـزَلْ بِـرِحَالِنَا وَكَـأَنْ قَـدِ

---

(١) الكافي في العروض والقوافي ص ١٤٩ .

(٢) هو الأخفش ، كما في المصدر السابق ص ١٤٩ .

٥ ــ البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وخزانة الأدب ٦٩/١ ، ٣٣٨ ، ١٥١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٥٣/٢ ، ٥١٥/٢ ، ٥٦٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١ ، ٤٧٩ ، ٧٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٦٧٧ ، ٧٢٦ ، وشرح الأشموني ١٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٩ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ ، وهمع الهوامع ٨٠/٢ ، ٢١٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥ ، وجواهر الأدب ص ١٣٩ ، ١٤١ ، وأوضح المسالك ١٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٢/٧ ، ٣٧٤/١١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨ ، وشرح المفصل ١٥/٤ ، ١٤٥ ، ٩/٧ ، ٣٣/٩ ، ولسان العرب ٢٤٤/١٤ (خنا) ، والمنصف ٢٢٤/١ ، ٧٠/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٧ .

٦ ــ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ٢١١ ، والأغاني ٨/١١ ، والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ ، ١٩٨ ، ٤٠٧/١٠ ، والدرر اللوامع ٣٠٥/١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قدد) ، ومغني اللبيب ص ١٧١ ، والمقاصد النحوية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢ ، ٣٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ، ورصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقتضب ٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

الأصل « قَلِبِي » فجيء بالتنوين بدلاً من الياء (**لترك الترنم**) ، على ما صرح به سيبويه[١] وغيره من المحققين مِنْ أنَّ الترنم ؛ وهو التغني ؛ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ، في لغة تميم ، أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس ، وأما الحجازيون فلا ، لأنهم يَدَعُون القوافي على حالها في الترنم ، فعبّر أولاً بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح [١٧/أ] العمدة ؛ نظرًا إلى توجيه ابن يعيش[٢] ومن وافقه ، وثانيًا بترك الترنم موافقة للتسهيل ؛ نظرًا إلى ما صرح به سيبويه[٣] وأصحابه . وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي ، كقراءة بعضهم : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر/٤] بالتنوين[٤] كما ذكره في المغني[٥] في حرف الكاف .

(**وزاد بعضهم**) وهو الأخفش والعروضيون ، كما قاله في المغني ، (**التنوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة**[٦]) ، أي التي يكون حرف رويّها ساكنًا ليس حرفَ مدٍّ ، والأعاريض المصرعة (**زيادة على الوزن**) ، فهو في آخر البيت كالخزم[٧] ؛ بمعجمتين ، في أوله ، (**ومن ثم سمي غاليًا**) ، وسَمَّى الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غُلُوًّا[٨] ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليًا لقلته ، ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد « أن » في آخر البيت إيذانًا بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة . واختاره ابن مالك . قال الموضح : وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن ، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في « صه ويومئذ » . واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد ، كـ « اضْرِبَا » ، وقال هو أشبه قياسًا على ما له أصلٌ في المعنى ، ثم قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يُسَكِّنُ ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه . وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غُلُوًّا ، واختلف مثبتوه تنوينًا في فائدته ، فقال

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .

(٢) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٤ .

(٤) هي قراءة أبي الدينار الأعرابي ، انظر البحر المحيط ٤٦٧/٨ ، والكشاف ٢٤٩/٤ .

(٥) مغني اللبيب ١٦٢/١ .

(٦) نسب التنوين الغالي إلى الأخفش في شرح ابن الناظم ص ١١ ، والكافي في العروض ص ١٥٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(٧) الخزم : زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع . انظر الكافي في العروض ص ١٤٣ .

(٨) في الكافي ص ١٦٠ : (الغلوّ : حركة ما قبل الغالي ، كحركة القاف في : المخترقْنْ) ، أي في قول رؤبة : (وقاتم الأعماق خاوي المخترقن) .

ابن يعيش[1] : فائدته الترنم أيضًا . ورد [٣٧]على من جعله قسيم تنوين الترنم .

وقال الجرجاني : لحق أمارة على الوقف ، إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر : أواصلٌ أنتَ أم واقفٌ ؟ قال : وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف [١٧/ب] في نحو : قام زيد .

ووقع في شرح اللب[2] أن هذا التنوين إنما يلحق الكَلِمَ إذا أريد به ترك الوقف ، ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني . اهـ . والتحرير هو الأول .

وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة : [من الرجز]

٧ ـ وقـاتِم الأعمـاق خـاوي المختـرقْنْ

والفعل كقول العجاج : [من الرجز]

٨ ـ مِـنْ طَلَـلٍ كـالأتْحَمِيٌّ أنْـهَجَنْ

---

(١) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٢) يقصد أنه ردّ قول الزمخشري في المفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وانظر شرح ابن يعيش ٣٤/٩ .

٧ ـ الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشباه والنظائر ٣٥/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، ٧٨٢ ، ولسان العرب ٨٠/١٠ (خفق) ، ٢٧١/١٠ (عمق) ، ١٣٣/١٥ (غلا) ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨/١ ، والمنصف ص ٣١٢ ، ٣٠٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشموني ١٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٠/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والعقد الفريد ٥٠٦/٥ ، والكتاب ٢١٠/٤ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (هرجس) ، ٣٧٣/٣ (قيد) ، ٤٦١/١٢ (قتم) ، ٥٥٩/١٣ (وجه) ، والتاج (غلا) .

القاتم : الذي تعلوه القتمة ؛ وهي لون فيه غبرة وحمرة . أعماق : جمع عمق ، وهو ما بعد من أطراف الصحراء . الخاوي : الخالي . المخترق : مهب الرياح .

٨ ـ الرجز للعجاج في ديوانه ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧ ، والخصائص ١٧١/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/١ ، والكتاب ٢٠٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦/١ ، وتاج العروس (بلل) ، ولرؤبة في معاهد التنصيص ١٤/١، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤، ولسان العرب ٢٧/٨ (بيع)، وكتاب العين ٣٩٣/٣ .

الأتحمي : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأتحمي ينسب إليه ، وهي برود من اليمن عصبٌ غير وشي . أنهج : أخلق وبلى .

والحرف (**كقوله**) وهو رؤبة على ما قيل : [من الرجز]

٩ ــ (**قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَاِنْ كانَ فَقِيْرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَاِنْ**)

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن ، والمعنى : قالت بنات العم : يا سلمى ؛ أترضيْن به وإنْ كان هذا البعلُ فقيرًا مُعْدَمًا ؟ قالت : رضيت به وإن كان فقيرًا معدمًا .

واختُلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال :

أحدها : أنهما تنوينان لهما خصوصيات ، منها مجامعة « أل » والاتصال بغير الاسم .

والثاني : أن الترنم نونٌ مبدلةٌ من حرف العلة ، كما يبدل منه في نحو : رأيت زيدًا . قاله ابن معزوز ، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه . وأن الغالي نونُ « إنْ » حذفت منه الهمزة .

والثالث ، (**و**) هو (**الحق**) كما قاله ابن مالك في التحفة ، وتبعه ابنه في نكت الحاجبية : (**أنَّهما**) ليسا بتنوين ، بل هما (**نونان زيدتا في الوقف**) . وتقدم حكاية ما في شرح اللب (**كما زيدت نون ضَيْفَنْ**) ، للطُّفيلي ، (**في الوصل والوقف**) ، وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة ، (**وليسا من أنواع التنوين**) حقيقة (**في شيء ، لثبوتهما مع : أل**) ، كـ « العتابَنْ والمخترَقَنْ » ، (**وفي الفعل**) ، كـ « أصابَنْ وأنهجَنْ » (**وفي الحرف**) كـ « قَدِنْ وإنِنْ » ، أول الأمثلة للترنم ، وثانيهما للغالي ، (**وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل**) . وليس شيء من أقسام التنوين كذلك ، (**وعلى هذا**) التقرير (**فلا يردان على من أطلق**) من النحويين كالناظم (**أن الاسم يعرف** [١٨/أ] **بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا**) يردَّان عليه . وزاد بعضهم سابعًا وثامنًا ، وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف ، كقوله : [من الطويل]

١٠ ــ ويومَ دخلتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ....

٩ ــ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ١٤/٩ ، ١٦ ، ٢١٦/١١ ، والدرر ١٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/١ ، والدرر ٢٥٦/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ ، ٨٠ .

١٠ ــ عجز البيت : (فقالت لك الويلات إنك مرجلي) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١ ، وخزانة الأدب ٣٤٥/٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/٥ (عنز) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٣٤٣/٢ ، وكتاب العين ١٠٤/٦ .

وفي المنادى المضموم كقوله : [من الوافر]

١١ ـ سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها . . . .

وتاسعًا : وهو التنوين الشاذ ، كقول بعضهم : « هؤلاءٌ قومُك » ، حكاه أبو زيد .

وعاشرًا : وهو تنوين الحكاية ، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ المسمى به ، قاله ابن الخباز . وقد جمعها بعضهم في قوله : [من البسيط]

مَكِّنْ وَقَابِلْ وَعَوِّضْ وَالْمُنَكَّرَ زِدْ وَرَنِّم اضطر غالٍ وَاحْكِ مَا هُمِزَا

[٣٨] العلامة (**الثالثة**) من علامات الاسم (**النداء**) ، بالمد مع كسر النون وضمها ، (**وليس المراد به**) ، أي بالنداء ، (**دخول حرف النداء**) ، كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة ، لأن النداء قد يباشر الفعلَ والحرفَ حين يُحذف المنادى . انتهى . (**لأنَّ يا**) ، خاصة ، (**قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم**) ، حرفًا كان أو فعلاً ، فالأول (**نحو** : ﴿ **يَا لَيْتَ قَوْمِي** ﴾) [يس/٢٦] ، والثاني نحو : (﴿ **أَلاَ يَا اسْجُدُوا**)[1] لله ﴾ [النمل/٢٥] (**في قراءة الكسائي**) رحمه الله ، فإنه يقف على « يا » ويبتدئ « اسجدوا » ، واختلف في توجيه ذلك فقيل : « يا » فيهما حرف تنبيه لا للنداء ، وقيل : للنداء والمنادى محذوف تقديره : يا قومُ ليتَ قومي ، ويا هؤلاء اسجدوا ، وهو مقيس في الأمر كالآية .

والدعاء كقوله : [من الطويل]

١٢ ـ ألا يا اسلمي . . . .

---

١١ - عجز البيت : (وليس عليك يا مطر السلام) ، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦ ، والدرر ٣٧٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥/٢، ٦٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣، والإنصاف ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ٢٨/٤، والجنى الداني ص ١٤٩، والدرر ٢٥٧/٢ ، ورصف المباني ص ١٧٧ ، ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ .

(١) الرسم المصحفي : ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها : الكسائي ورويس وأبو جعفر والحسن والمطوعي وابن عباس . انظر الإتحاف ص ٣٣٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨ .

١٢ - تمام البيت :

أَلاَ يا اسْلَمي يا دَارَ ميَّ عَلَى البلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣١، ٢٣٢ ، والخصائص ٢٧٨/٢، والدرر ٢٠٦/١ ، ٦/٢ ، ٢١٢، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، والصاحبي في ==

(**بل المراد**) بالنداء (**كون الكلمة مناداةً**) ، أي مطلوبًا إقبالُها بحرف مخصوص ، (**نحو : يا أيُّها الرجلُ**) ، ويا أيتُها المرأة ، (**ويا فُلُ**) بضم الفاء واللام ، ويا فُلَةُ ، بمعنى يا رجلُ ، ويا امرأةُ . وقول ابن مالك : « بمعنى يا زيدُ [١٨/ب] ويا هندُ » ، قال الموضح وَهمٌ ، (**ويا مَكْرَمان**) ، بفتح الراء ، الكريم الواسع الخلق ، حكاه سيبويه والأخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ، ويا ملأمان ، للئيم الدنيء الأصل ، الشحيح النفس ، وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها للنداء ، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة .

العلامة (**الرابعة : أل**) ، بجميع أقسامها (**غير الموصولة**) والاستفهامية ، (**كالفرس**) من غير العقلاء ، (**والغلام**) من العقلاء .

(**فأما**) « أل » (**الموصولة فقد تدخل على**) الفعل (**المضارع**) اختيارًا عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطرارًا عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر : إنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور[1] ، (**كقوله**) وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١٣ ــ (**ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه**) ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والْجَدَلِ

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع . و« الحكم » بفتحتين : الْمحكم يُحَكِّمُه الخصمان في الأمر . و« الترضى » بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول ؛

=== فقه اللغة ص ٢٣٢ ، واللامات ص ٣٧ ، ولسان العرب ٤٩٤/١٥ (يا) ، ومجالس ثعلب ٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٦/٢ ، ٢٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٥/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وشرح ابن الناظم ص ٩٣ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٨ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألد) ، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، ١١١، ٤/٢ ، ٧٠ .

(١) في شرح شذور الذهب ص ١٧ : (قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع ، أي أنه لا يقاس عليه) .

١٣ - البيت للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ والدرر ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، ٥٦٥/١٢ (لوم) ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وتاج العروس (لوم) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٢ ورصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨، وشرح ابن الناظم ص ٦٣ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩، والمقرب ٦٠/١ ، وهمع الهوامع ٨٥/١ ، وتهذيب اللغة ١١٩/٣ ، ٤٦٢/١٥ .

و« حكومته » : مرفوع به على النيابة عن الفاعل . والذي سوّغ دخول « أل » على « ترضى » ؛ وهو فعل مضارع ؛ كونه يشبه الوصف ، نحو مرضي .

حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي[1] . قيل : وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ، ثم ابن السراج .

وأما « أل » الاسفهامية فقد **[٣٩]** تدخل على الفعل الماضي نحو : « أل فعلت » بمعنى : هل فعلت ، حكاه قطرب .

العلامة (**الخامسة : الإسناد إليه**) ، أي إلى الاسم من قوله : « يتميز الاسم » ، (و) معنى الإسناد إلى الاسم (**هو أن تنسب إليه ما**) ، أي حكمًا (**يحصل به الفائدة**) التامة ، (**وذلك**) الإسناد [١٩/أ] (**كما في**) نسبة القيام إلى تاء (**قمت** ، و) كما في نسبة الإيمان إلى (« **أنا** » **في قولك : أنا مؤمن**) ، واستفيد من هذين المثلين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه ، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفًا ، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي ؛ كما مر ؛ واللفظي ، في نحو : زيد : ثلاثي ، وضرب : فعل ماض ، ومن : حرف جر ، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكومًا باسميتهما قال في الكافية : [من الرجز]

وإنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أوَ اعْرِبْ وَاجْعَلَنها اسْمَا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون ، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .

---

(١) انظر هذا الرأي في الدرر اللوامع ١/١٥٧ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**ينجلي الفعل**) ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (**بـــأربع علامـــات**) ، ذكرها في النظم بقوله :

١١ ــ بتـا فَعَلْـتَ وأتَـــتْ وَيَــا افْعَلِــي وَنُـونِ أقْبِـــلَنَّ . . . .

(**إحداها تاء**) ضمير (**الفاعل**) في المعنى ، فالدور مدفوع والإيراد ممنـوع . أمـا الدور ، فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل ، وأخذ الفعل في تعريف الفاعل . وأما الإيراد [٤٠] فلأنه يصدق على أن من قولك : « ما قام إلا أنت » أنــها فعـل ، لأنـها منسـوبة إلى الفاعل ، مع أنَّ « أنْ » هي الفاعل ، وهي اسم علـى الأصحّ ، اتصل بـها تـاء العلامـة ، (**متكلمًا كان**) الفاعل ، (**كقمتُ**) بضم التاء (**أو مخاطبًا نحو : تباركتَ**) بفتح التاء ؛ وأحسنتِ ، بكسر التاء .

العلامة (**الثانية تاء التأنيث الساكنة**) في الأصل ، (**كقامتْ وقعـدتْ**) ، ولا الالتفات إلى عروض الحركة ، نحو : ﴿ قَالَت أُمَّةٌ ﴾ [الأعراف/١٦٤] ، بنقل حركـة الهمـزة إلى التاء ، و : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف/٥١] و : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت/١١] بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما . (**فأما المتحركة**) بحركة الإعراب (**فتختص بالاسم كقائمة**) وقاعدة ، والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحـو : لاتَ وثُمَّتَ ورُبَّتَ ، وبالاسم نحو : لا قوة ، (**وبهاتين العلامتين**) ، وهمـا تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، (**ردّ على من زعم**) من البصريين (**حرفية ليـــس**) ، كالفارسـي ومـن تابعـه [١٩/ب] كأبي بكر بن شقير ، قياسًا على « ما » النافية بجامع النفـي . [٤١] (**و**) ردّ علـى من زعم حرفية (**عسى**) من الكوفيين قياسًـا علـى لعـل بجـامع الـترجي . والصحيـح أن « ليس وعسى » فعلان لقبولهما التاءين المذكورتـين ، تقـول : لسـت وليسـت ، وعسـيت وعست ، (**وبالعلامة الثانية**) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (**ردّ على من زعـــم**) مـن الكوفيين كالفراء (**اسمية نعم وبئس**) ، لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول

بعضهم وقد بُشِّرَ ببنت : والله ما هي بنِعْمَ الولد ، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير : نِعْمَ السَّيْرُ على بئْسَ العَيْر ، وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ، ودخول حرف الجر على معمول الصفة . والأصل : ما هي بولد مقول فيه نعمَ الولد ، ونعمَ السَّيْرُ على غير مقول فيه بئس ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم ، وإنما لم يقل : وبالعلامتين كالتي قبلها ، لأن تاء الفاعل لا تدخل على « نِعْـمَ وبئْـسَ » بخلاف « ليس ، وعسى » فإنهما يقبلان العلامتين كما مر .

العلامة (**الثالثة : ياء**) ضمير المؤنثة (**المخاطبة ، كقومي**) يا هند ، (**وبهذه**) العلامة (**ردٌّ على من قال**) كالزمخشري (**أنَّ هات**) بكسر التاء (**وتعالَ**) بفتح اللام (**اسما فعلين**) للأمر ، فهاتِ بمعنى ناوِلْ(١) ، وتعالَ بمعنى أقبلْ ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكَر ، لدلالتهما على الطلب ؛ وقبولهما ياء المخاطبة ، تقول هاتي بكسر التاء ، وتعالَي بفتح اللام ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من « هاتِ » الياء كما في « ارْمِ » والمحذوف من « تعالَ » الألف كما في « اخْشَ » .

العلامة (**الرابعة : نون التوكيد شديدة**) كانت نحو : ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ [الهمزة/٤] ، (**أو خفيفة**) نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] ، ويجمعهما (﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾) [يوسف/٣٢] بالتشديد [٢٠/أ] ، (﴿ وَلَيَكُونًا ﴾) [يوسف/٣٢] بالتخفيف . (**وأما قوله**) وهو رؤبة : [٤٢]
[من الرجز]

١٤ ــ أريْتَ إنْ جَاءتْ بـه أملـودَا مُرَجَّـلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا
(**أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا**)

فضرورة نادرة ، أي دخول نون التوكيد على « قائلن » مع أنه اسم . والذي سوَّغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع ، نحو : أتقولَنْ ، وأريْتَ : أصله : أرأيت ، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفًا . والأملود ؛ بضم الهمزة ؛ الغصن الناعم . والمرجل ؛ بالجيم ؛

(١) المفصل ص ١٥١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٩ : (هات : اسم لـ « أعطني وناولني » . وقال بعضهم : هو من آتى يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، ويعزى هذا القول إلى الخليل) .

١٤ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، ولرجل من هذيل في حاشية يس ٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٥/٦ ، والدرر ٢٤٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢ ، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبة في اللسان ٢٩٣/١٤ (رأي) ، والأشباه والنظائر ٢٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤/١ ، والجنى الداني ص ١٤١ ، والخصائص ١٣٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٧ ، ٤٤٤ ، وشرح الأشموني ١٦/١ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

الذي شعره بَيْنَ الجُعودة والسُّبُوطة . يقول : أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجَّل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم ؛ أآمِرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ، ينكر وقوع ذلك منه .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : لا نسلِّم أنَّ في قوله « أقائلن » توكيدًا بالنون ، لاحتمال أنْ يكون أصله أقائلٌ أنا ، فحذفت الهمزة اعتباطًا ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » على حدِّ قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف/٣٨] ، قاله الدماميني . وقال غيره : نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلَها ، ثم حُذفت الهمزة ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » . والأول قصر المسافة ، وعليهما اعتراض من وجهين :

أحدهما : أنه يعتبر في المقيس أنْ يكون على وِزانِ المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك ، لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورةٌ ، وفي المقيس محذوفة .

والثاني : أنَّ هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى : أقائل أنا ، على التكلُّم . أما إذا كان المعنى على الخطاب ، كما تعطيه السوابق واللواحق فلا . على أن العيني قال : « والمعنى هل أنتم قائلون ، فأجراه مجرى : أتقولون[1] » . انتهى . ويؤخذ منه أنَّ الوصف هنا مسندٌ إلى ضمير جماعة الذكور ، بناء على أنه يسلك [٢٠/ب] بالوصف مع نون التوكيد مسلكَ الفعل من البناء على الفتح مع المفرد ، وعلى الضم مع جماعة الذكور ، ولم أقف على نص في ذلك . [٤٣]

---

(١) شرح الشواهد للعيني ١/٤٢ ، وانظر الدرر اللوامع ٢/٢٤٧ - ٢٤٩ .

(فصـــــــــــــــــــل)

(**ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامـــات التســع**) المذكـورة للاسم والفعل ، ولا غيرها ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٢ ــ سواهما الْحَرْفُ (كَهَلْ) ....

من حروف الاستفهام ، (**وفي**) من حروف الجر ، (**ولم**) من حروف الجزم ، (**وقد أشـير**) في النظم (**بهذه المثل**) الثلاثة . وتعبيره بالمثل مجازٌ عن استعمال بناء الكثرة للقلة ، ولـو عبّر بالأمثلة كان حقيقة (**إلى**) بيان (**أنواع الحروف**) بالنسبة إلى الاختصـاص وعدمـه ، (**فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئًا كـ : هل**) ، حيث لم يكـن في حيِّزها فعلٌ ، فإنها تدخل على الاسم ، (**تقول : هل زيد أخوك**) ، بخلاف مـا إذا كـان في حيِّزها فعلٌ فتختصُّ به إما صريحًا ، نحو : هل قام زيدٌ ، (**وهل يقوم**) ، وإما تقديرًا نحو : هل زيدٌ قامَ ؟ فزيْدَ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكـور علـى حـدِّ : ﴿ وَإِنِ امْـرَأَةٌ خَـافَتْ ﴾ [النســاء/١٢٨] عنـد جمـهور البصريـين ، وبـالفعل المذكـور عنـد الأخفــش والكوفيــين . ولاختصاص « هل » بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال ، نحو : هل زيدًا ضربْتَهُ ؟ .

ومنـها مـا لا يختـص بالأسمـاء ولا بالأفعـال ، ويعمـل كـ « مـا ولا ولات وإن » المشبهات بـ « ليس » .

(**ومنها ما يختص بالأسماء ، فيعمل فيها**) الجر (كـ « فِيْ » نحـــو : ﴿ **وَفِـي الأَرْضِ آيَاتٌ**) لِلْمُوقِنِيْنَ ﴾ [الذاريات/٢٠] ، (﴿ **وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ**) [الذاريــات/٢٢] ، أو يعمل النصب والرفع كـ « إنَّ » وأخواتها . ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كـ « لام التعريف » . [٢١/أ]

(**ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها**) الجزم ، (كـ « لَمْ » نحو : ﴿ **لَمْ يَلِـدْ وَلَمْ يُولَدْ** ﴾) [الإخلاص/٣] ، أو يعمل فيها النصـب كـ « لـن » نحـو : ﴿ لَـنْ يَنَـالَ اللَّـهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج/٣٧] ، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ، كـ « قد والسين وسوف » .

(فصل)

[٤٤] (**والفعل**) بكسر الفاء من حيث هو فعل (**جنس تحته ثلاثة أنواع**) عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين ، والأخفش بإسقاط الأمر ، بناءً على أن أصله مضارعٌ ، وانتصر لهم الموضح في المغني ، وقوّاه ، وسيأتي تقريره .

(**أحدها**) الفعل (**المضارع**) ، أي المشابه ، وسيأتي وجه الشبه ، (**وعلامته أنْ يصلح لأنْ يَلِيَ : لَمْ**) ، بأنْ يقع بعدها من غير فصل ، (**نحو : لَمْ يَقُمْ ، ولَمْ يَشَمْ**) ، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع ، فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله :

١٢ـ .... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(**والأفصح فيه**) أي في « يشم » (**فتح الشين**) مضارع شَمِمَ ، بكسر الميم (**لا ضمها**) ، مضارع شَمَمَ ، بفتح الميم ، (**والأفصح في الماضي**) منه : (**شَمِمت ، بكسر الميم لا فتحها**) ، والحاصل أنه جاء من بابَيْ فَرِحَ يَفْرَحُ ونَصَرَ يَنْصُرُ ، والأول أفصح من الثاني ، وفيه ردٌّ على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، وقال إنه خطأ . اهـ . والصواب وروده . وممن حكاه الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قال المرادي ، (**وإنما سُمِّي**) هذا الفعل (**مضارعًا لمشابهته للاسم**) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقًا ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالها ، ما عدا الزيادة الأولى ، وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال . قال الشاطبي : « وهذا التوجيه أحسن ما سمعت » . [٢١/ب] انتهى . فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ، (**ولهذا**) الشبه (**أعرب**) المضارع (**واستحق التقديم في الذكر على أخويه**) الماضي والأمر ، فينبغي للشخص أنْ يتحلى بالأوصاف الجميلة ، لِيَحْصُلَ له التقديم على أقرانه ، (**ومتَى دلَّت كلمةٌ**) من الكلمات (**على معنى**) الفعل (**المضارع**) ، وهو الحدثُ المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال ، (**ولم تقبل**) تلك الكلمة (**« لم » فهي اسم**) ، إما لوصف ، كـ « ضارب الآن أو غدًا » ، وإما لفعل (**كـ « أَوْه وأُفٍّ » ، بمعنى أتوجَّع وأتضجَّر**) ، فـ « أَوَّاه » اسم لأتوجَّع ، و« أفّ » اسم لأتضجَّر ، وفي أفٍّ أربعون لغةً ذكرها في الارتشاف . وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فإن كانت مضمومةً فاثنتان وعشرون لغةً ، وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق ، أو ملحقة بزائد . والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنًا أو

متحركًا ، والمتحرِّكة الآخر إما مشددةٌ أو مخففةٌ ، وكل منهما مثلَّثُ الآخر مع التنوين وعدمه ، فهذه اثنتا عشرةَ في المتحركة . والساكنة إما مشددة أو مخففة ، فهذه أربعَ عشرةَ ، واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد ، فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة ، فهذه سبعَ عشرةَ . وإن كان حرفَ مدٍّ [٤٥] فهو إما واو أو ياء أو ألف ، والفاء فيهن مشددة ، والألف إما مفخَّمة أو بالإمالة المحضة أو بَيْنَ بَيْن ، فهذه خمسٌ أخرى مع السبعَ عشرةَ ، وإن كانت مكسورةً فإحدى عشرةَ مثلَّثة الفاء مخفَّفة مع التنوين وعدمه ، فهذه ستٌّ ، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه ، فهذه أربعُ لغاتٍ . والحادية عشرة « أفي » بالإمالة ، وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر ؛ والتنوين وعدمه ، والخامسة « أفْ » بالسكون ، والسادسة « أفي » بالإمالة ، والسابعة « إفاه » بهاء السكت ، فهذه السبعُ مكملة للأربعين .

النوع (**الثاني**) : الفعل(**الماضي ؛ ويتميز**) عن أخويه المضارع والأمر (**بقبول تاء الفاعل ، كتبارك وعسى وليس**) ، تقول : تباركت يا الله ، وعسيت أنا ولست ، (**أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس**) ، تقول : نعمت وبئست وعسيت وليست ، فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ [٢٢/أ] إليه سابقًا بقوله : وبهاتين العلامتين ؛ وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس ، على انفراد تبارك بتاء الفاعل ؛ وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث ؛ كما أومأ إليه أيضًا بقوله : وبالعلامة الثانية . وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال : « وقد انفردت ؛ يعني تاء التأنيث ؛ بلحاقها نعم وبئس ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك » . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي : أنَّ « تبارك » يقبل التاءين تقول تباركت يا ألله وتباركت أسماء الله . اهـ. وهذا إن كان مسموعًا فذاك ، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس .

واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أنَّ « أل » في التاء في قول الناظم :

١٣ ـ ومَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ . . . .

للعهد المتقدم في قوله :

١١ ـ بتَا فَعَلْتَ وأتَتْ . . . .

(**ومتى دلت كلمة على معنى**) الفعل (**الماضي**) ، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ، (**ولم تقبل**) تلك الكلمة (**إحدى التاءين**) المتقدمتين ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (**فهي اسم**) . أما الوصف كضارب أمس ، أو لفعل (**كَهَيْهَاتَ وشَتَّانَ** ،

بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ) ، فهيهات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، وفي هيهات أربعون لغةً ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب . لا يقال يشكل عليه « أفعل » في التعجب ، و« ما عدا وما خلا وحاشا » في الاستثناء ، و« حبذا » في المدح ، فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين ، فيلزم أن تكون أسماءً ، لأنا نقول : عدم قبولها لإحدى التاءين عارضٌ ، نشأ من استعمالها في التعجُّب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل .

النوع (**الثالث**) : الفعل (**الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد ؛ مع دلالته على الأمر)** ، أي الطلب بصيغته . فالدور مدفوع ، وإيراد الأمر باللام ممنوع ، فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من [٢٢/ب] الصيغة ، بخلاف (**نحو : قومن**) ، فإنه دلّ على الطلب ، وقبل نون التوكيد . وهذا معنى قول الناظم :

١٣ــ . . . . وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(**فإن قبلت كلمة النون**) المذكورة ، (**ولم تدل**) تلك الكلمة (**على الأمر**) الذي هو الطلب ، (**فهي فعل مضارع نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾**) [يوسف/٣٢] ، أو فعل تعجُّب نحو : أحْسِنَن بزيدٍ ، فإنه ليس أمرًا على الأصحّ ، بل على صورته ، (**وإن دلَّت**) كلمة (**على الأمر**) الذي هو الطلب ، (**ولم تقبل النون**) المذكورة (**فهي اسم**) إما لمصدر نحو : [من الرجز]

١٥ــ صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارْ

بمعنى اصبروا . أو اسم لفعل (**كنَزَالِ ودَرَاكِ ، بمعنى انْزِلْ وأَدْرِكْ**) ، أو هي حرف نحو « كلا » بمعنى انْتَهِ ، (**وهذا**) التمثيل بنزالِ ودراكِ ، (**أولى من التمثيل بـ : صَهٍ ، و : حَيَّهَلْ**) في قول الناظم :

١٤ــ والأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ فيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

[٤٦] قال (**اسميتهما**) ، أي اسمية صه وحيهل (**معلومة مما تقدم**) في علامات الاسم ، (**لأنهما يقبلان التنوين**) تقول : صَهٍ وحيهلاً ، بالتنوين ، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأُفٍّ ، لأنها تقبل التنوين ، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضًا ، ثم النظر في « هاتِ وتعالَ » هل يقبلان نون التَّوكيد ؛ فيدخلان في علامة الأمر ؛ أو لا ، فيخالف ما اختاره أولاً فيهما . ولله درُّه حيث تَمَّمَ أقسام اسم الفاعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم .

---

١٥ – الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٥/٣٥٢ (رجز) ، ١٤/٨٣ (بكا) ، وتهذيب اللغة ١٠/٦١٠ .

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبني) المشتقين من الإعراب والبناء

وإنما قدّم على أصله ، وإن كان معرفة المشتقّ متوقفةً على معرفة المشتقّ منه ، لطول الكلام على الإعراب والبناء ، تأصيلاً وتفريعًا .

(**الاسم**) بعد التركيب (**ضربان**) ، أشار به إلى أنَّ في كلام الناظم حذفًا ، والتقدير : والاسم منه مُعْرَبٌ ومنه مبنِيٌّ على حدّ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود/١٠٥] ، فاندفع الاعتراض [٢٣/أ] بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ، ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ، [٤٧] ضرب (**معرب ، وهو الأصل**) في الأسماء ، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، (**ويسمى**) الاسم المعرب (**متمكنًا**) ، لتمكنه في باب الاسمية . ثم إنْ كان منصرفًا فسمِّي أمكن ، وإلا سُمِّيَ غير أمكن . وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف ، وإنما كان في الأصل فيه الإعراب ، لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ، كالفاعلية والمفعولية ، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب . (و) ضرب (**مبنِيّ**) .

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف لياء المتكلم لا معربٌ ولا مبنِيٌّ ، وسموه خصيًّا ، وليس بشيء ، (و) المبني : (**هو الفرع ، ويسمى**) لعدم إعرابه (**غير متمكّن**) في الاسمية . (**وإنما يبنَى الاسم إذا أشبه الحرف**) لا الفعل عند الناظم ، شبهًا قويًّا يدنيه منه ، أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف ، وهذا معنى قول الناظم :

١٥ ـ .... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

(**وأنواع**) هذا (**الشبه ثلاثة**) هنا ، (**أحدها الشبه الوَضْعِي**) ، أي المنسوب إلى الوضع الأصلي ، وهو المشار إليه بقوله في النظم :

١٦ ــ كالشَّبَهِ الوضْعيّ في اسْـمَيْ جئتنَا ....

(**وضابطه**) الْمُنْطَبِق على جزئياته ؛ (**أن يكونَ الاسْـمُ**) موضوعًا (**على حرف**) واحد ؛ (**أو**) على (**حرفين**) فقط ، سواء كان ثانيهما حرفَ لِيْنٍ أم لا .

(**فالأول**) وهو الموضوع على حرف واحد (**كتاء : قمـتُ**) أي كالتاء من « قمت » ، (**فإنها**) حال الكسر (**شبيهةٌ بنحو باء الجر**) مطلقًا ، (**ولامه**) **[٤٨]** مع الظاهر غير المستغاث ، (**و**) في حال الفتح شبيهةٌ بنحو (**واو العطف وفائه**) ، وفي حال الضم شبيهةٌ بنحو : « الله » في القَسَم ، في لغة مَنْ ضَمَّ الميم ، إذا لم تسكن محذوفة من ايمن . ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم .

(**والثاني**) وهو الموضوع على حرفين ، (**كـ « نا » من « قمنا » فإنها**) ، أي فإن « نا » **[٢٣/ب]** (**شبيهة بنحو : قد وبل**) وما ولا ، وقال الشاطبي : « نا » في قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعًا أوليًّا كـ « ما ، ولا » ، فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود . نصَّ عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين ، وليس ثانيهما حرف لين ، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به . ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنّيّ على من اعتلّ لبناء « كم ومن » بأنهما موضوعان على حرفين ، فأشبها « هل وبل » . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به ، إنما هو إذا كان ثانيَ الحرفين حرفَ لِيْنٍ على حدِّ ما مثَّل به الناظم ، فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين ، وأثبت به شبه الحرف ، فليس إطلاقه بسديد . اهـ . ثم استشعر اعتراضًا بأن نحو : « أب وأخ » على حرفين ، مع أنهما معربان ، فأجاب بقوله : (**وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضًا**) ، بعد حذف لامهما ، (**فإن أصلهما**) قبل الحذف (**أبو وأخو ، بدليل**) قولهم في التثنية : (**أبوان وأخوان**) ، بردِّ المحذوف ، والتثنية تردُّ الأشياء إلى أصولها ، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف ، وأما « أبان وأخان » من غير رد فتثنية « أبا وأخا » بالقسر ، كما سيأتي .

فإن قيل لِمَ لَمْ يُبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف ، كـ « نعم وبلى » ؟ فالجواب : أن هذا الشبه مهجور ، لأن أكثر الأسماء موضوعٌ على ثلاثة أحرف ، فيلزم أنْ يكون غالب الأسماء مبنيًّا .

فإنْ قيل : نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيًا كـ « نحن » ، فالجواب : أنَّ بناء نحو « نحن » ليس لهذا الشبه ، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات .

النوع (**الثاني : الشَّبه المعنوي**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

١٦ ــ . . . . والْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنَا

(**وضابطه**) المنطبق على جزئياته (**أن يتضمَّن الاسم معنًى من معاني الحروف**) أي من المعاني التي تؤدَّى بالحروف ، (**سواء أوضع لذلك المعنَى**) الذي [٢٤/أ] تضمنه ذلك الاسم (**حرف ، أم لا**) يوضع له حرف أصلاً .

(**فالأول**) وهو الذي تضمَّن معنًى وُضع له حرفٌ (كـ « **متَى** » **فإنها تستعمل شرطًا**) ، فتجزم فعلين ، (**نحو : متَى تَقُمْ أَقُمْ ، وهي حينئذ**) ، أي حين إذا استعملت شرطًا (**شبيهة في**) تأدية (**المعنَى**) ، وهو تعليق الجواب على الشرط (بـ « **أن** » **الشرطية**) ، نحو : إنْ تَقُمْ أَقُمْ . (**وتستعمل أيضًا استفهامًا**) ؛ فلا تعمل شيئًا (**نحو : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾** [البقرة/٢١٤] ، **وهي حينئذ**) ، أي حين ، إذا استعملت استفهامًا ، (**شبيهة في**) تأدية (**المعنَى**) ، وهو طلب الفهم (**بهمزة الاستفهام**) في طلب التصوّر ، ولما كان هنا مظنّة سؤال ، وهو أن يقال : أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبها الحرف ، ومع ذلك فهما معربان ، فأشار إلى جوابه بقوله : (**وإنما أعربت أيّ الشرطية في نحو : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص/٢٨] فـ « أي » اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ « قضيت » وقدّمت لأن لها الصدر ، و« ما » صلة ، و« الأجلين » مضاف إليهما ، وجملة « فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ » [٤٩] جوابها . (**و**) أي (**الاستفهامية نحو : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ**) بالأَمْنِ ﴾ [الأنعام/٨١] فـ « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و« الفريقين » مضاف إليهما و« أحق » خبر المبتدأ ، (**لضعف الشبه**) فيهما ؛ (**بما عارضه من ملازمتهما للإضافة**) إلى المفرد . وفي بعض النسخ : لملازمتها بالإفراد ، والمراد الملازمة ، أي في الشرط والاستفهام للإضافة (**التي هي من خصائص الأسماء**) .

(**والثاني**) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف ، (**نحو : هنا**) من أسماء الإشارة للمكان ، (**فإنها متضمنة لمعنَى الإشارة**) ، أي لمعنى هو الإشارة ، فالإضافة بيانية ، كَشَجَرِ أَرَاكٍ ، (**وهذا المعنَى**) الذي هو الإشارة ؛ (**لم تضع العربُ له حرفًا**) يدل عليه ، (**ولكنه من المعاني** [٢٤/ب] **التي من حقها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه**) ، أي معنى الإشارة ، (**كالخطاب**) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ؛ (**و**) مثل (**التنبيه**)

الموضوع له « ها » المسماة بها التنبيه بالقصر ، (**فهنا**) لتضمنها معنى الإشارة (**مستحقة للبناء ، لتضمنه**) ، أي لفظ هنا (**لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع**) ، لتؤدي به الإشارة . وعدل عن قول أكثرهم ، لأنه كالتمنِّي والترجِّي ، إلى الخطاب والتنبيه ، لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع ، نحو : « هذاك » ، فوضعوا للتنبيه « ها » ، وللخطاب « الكاف » ، وتركوا الإشارة بلا حرف ، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف ، كما وضع لما قبلها ولما بعدها .

(**وإنما أعرب : هذان وهاتان**) ؛ من أسماء الإشارة (**مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثَّنى ، والتثنية من خصائص الأسماء**) وهذا القول ملفَّقٌ من قولين ، فإنَّ مَنْ [٥٠] قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقةً ، ومن قال بأنهما مبنيان ، قال : جيء بهما على صورة المثنى ، وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصحّ ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، كما ذكره في شرح الشذور[1] ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، فقوله : أوّلاً ، وإنما أعرب هذان وهاتان ، يقتضي أنهما مثنيان حقيقةً كالقول الأول ، وقوله : ثانيًا ، لمجيئهما على صورة المثنى ، يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقةً كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طَرَفَيْ كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه .

النوع (**الثالث : الشَّبه الاستعمالي**) ، وهو أن يستعمل الاسم استعمال [٢٥/أ] الحروف ، وهو المراد بقول الناظم :

١٧ — وكنيابةٍ عَن الفعْلِ بلا تأثُّر وكافتِقَار أُصِّلا

(**وضابطه**) المنطبق على جزئياته (**أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف**) الدالة على المعاني ، (**كأن ينوب**) الاسم (**عن الفعل**) في معناه وعمله ، (**ولا يدخل عليه عامل**) من العوامل ، (**فيؤثر فيه**) لفظًا أو محلاًّ ، فأما قول زهير : [من الكامل]

١٦ — وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدّرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤٠ .

١٦ – البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣١٧/٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والدرر ٣٣٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٤ ، والكتاب ٢٧١/٣ ، ولسان العرب ٦٥٧/١١ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٨/١٢ (أسم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٤٧/٤ ، ورصف المباني ص ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، ٥٣ .

فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي : إذا دُعِيَتْ هذه الكلمة ، وقوله : « فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصبّ على الدخول الناشئ عنه التأثير » يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثِّر ، مع أنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، كما صرح الموضح به في باب الإضافة . فلو اقتصر على نفي الدخول ؛ كما فعل في المشبه به الآتي ؛ لكفاه ، ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٧ ـ .... بلا تأثرٍ ....

الذي لو حذف ، وجعل الألف في قوله :

١٧ ـ .... أصّلا

ضمير تثنية عائدًا على النيابة والافتقار ، أو للإطلاق والحذف من الأول ، لدلالة الثاني عليه ، والأصل : كنيابة أصّلَتْ وافتقار أصّلَ ، لَسَلِم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال : [٥١] « وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له ، فإنَّ تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثّرًا في لفظه ، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه ، فحاصل المعنى على هذا ، من شرط بناء اسم الفعل ، أن لا يكون معربًا وهذا محال » . انتهى .

ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضةٌ في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل ، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ، ومنزلة منزلة المتأصّلة في المنقولات ، [٢٥/ب] وهذا هو السرُّ في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله ، مع أن كلاً منهما نائب عن الفعل ، وإلا ؛ فما الفرق ؟ فليتأمل !

(**وكان يفتقر**) الاسم (**افتقارًا متأصلاً إلى جملة**) اسمية أو فعلية .

(**فالأول**) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل ، (كـ : **هيهات ، وصَه ، وأوه**) من أسماء الأفعال ، (**فإنها**) ، أي فإن هيهات وصه وأوه (**نائبة عن بَعُدَ**) ، بضم العين (**واسْكُتْ وأَتَوَجَّعُ**) على طريق اللف والنشر على الترتيب ، فـ « هيهات » نائبة عن فعل ماض ، وهو بَعُدَ ، و« صه » : نائبة عن فعل أمر وهو اسْكُتْ ، و« أوه » : نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجّعُ ، (**ولا يصح أنْ يدخل عليها شيء من العوامل**) اللفظية والمعنوية ، (**فتتأثر به**) ، على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب ، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل ، (**فأشبهت**) من الحرف (**ليت ولعل مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبتان**) عن الفعل ، فـ « ليت » نائبة (**عن أتمنّى ، و**) « لعل » :

نائبة عن (أترجَّى ، **ولا يدخل عليهما عامل**) أصلاً ، فضلاً عن أنْ يتأثرا به (**واحترز**) الناظم (**بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربًا** ، **في قولك** : ضربًا زيـد ، **فإنه**) ، أي ضربًا ، (**نائب عن اضرب ، وهو مع هذا**) أي مـع كونـه نائبًا عـن الفعـل (**معربٌ ، وذلك لأنه**) منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا ، والتقدير : اضْربْ ضربًـا ، كمـا أنه إذا ناب عن « أن » والفعل (**تدخل عليه العوامل**) اللفظية ، (**فتؤثر فيه ، تقـول**) في الرفع : (**أعجبني ضرب زيد** ، و) في النصب : (**كرهتُ ضربَ عمـرو** ، و) في الخفض : (**عجبت من ضربه**) ، وبهذا التقدير يندفـع مـا قيـل إن التمثيـل غـير مطـابق للحكم .

(**والثانِي**) وهو الذي يفتقر [٢٦/أ] افتقارًا متأصلاً إلى جملة (**كـإذ وإذا**) مـن ظروف الزمان ، (**وحيث**) خاصة من ظروف المكان و : [من الطويل]

١٧ — . . . . حَيْثُ لَيِّ العَمَـائِمِ

نادرًا . (و) كالذي والتي من (**الموصولات ، ألا ترى أنك تقول : جئْتُكَ إذْ ، فلا يتـمّ معنى « إذ » حتى تقول : جاء زيد ، ونحوه**) من الجمل (**وكذلك الباقي**) من الظروف [٥٢] والموصولات ، فإنها أشبهت الحروف بأسـرها ، في افتقارهـا في إفـادة معناهـا إلى ذكـر متعلقها افتقارًا متأصلاً إلى جملة ، لأنها إنما وضعـت لنسـبة معـاني الأفعـال إلى الأسمـاء . (**واحتُرِزَ بذكر الأصالة**) المستفادة من قول الناظم :

١٧ — . . . . أصـلا

(**من نحو**) يوم في : (﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُـهُمْ** ﴾) [المائدة/١١٩] (فـ : **يوم**) في قراءة الرفع خبر هذا ، وهو (**مضاف**) بدليل حذف تنوينه (**إلى الجملـة**) بعده ، وهي الفعل ومفعوله وفاعله ، (**والمضاف**) أبدًا (**مفتقر إلى**) ذكر (**المضاف إليه**) في إفادة معناه ، (**ولكن هذا الافتقار عارض في بعض الـتراكيب**) ، ويـزول في بعضـها . (**ألا ترى أنك تقول : صمتُ يومًا**) إذا أخبرت عن الترك ، (**وسرتُ يومًا**) إذا أخبرت

---

١٧ - تمام البيت :

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْـدَ ضَرْبِهِـمْ ببيض الْمَواضِي حَيْثُ لَـيِّ الْعَمَـائِمِ

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وليس في ديوانه ، وبـلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٥٣/٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٤/٧ ، والـدرر ٤٥٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٣١٤/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٤ ، ومغني اللبيـب ١٣٢/١ ، وهمع الهوامع ٢١٢/١ .

عن الإيجاد ، (**فلا يحتاج**) في تمام معنى يوم (**إلى شيء**) آخر . (**واحتُرِزَ بذكر الجملة من نحو : سبحان**) من أسماء المصادر (**وعند**) من الظروف . (**فإنهما مفتقران بالأصالة ، لكن**) افتقارهما (**إلى مفرد**) لا إلى جملة ، (**تقول : سبحان الله ، وجلست عند زيد**) ، فلذلك أعربا نصبًا على المصدرية ، والناصب لـ « سبحان » فعل محذوف تقديره : « أُسَبِّح » ، والناصب لـ « عند » جلست ، وما ذكره من أن « سبحان » ملازم للإضافة هو المشهور . وقال الفخر الرازي : « سبحان » : مصدر لا فعل له ، فيستعمل مضافًا وغير مضاف ، وإذا لم يضف ترك تنوينه ،فقيل : سبحانَ من زَيْدٍ ، أي [٢٦/ب] براءة منه ، كقوله : [من السريع]

١٨ ــ .... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وإنما منع صرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون . انتهى بحروفه . وأما استعمال « عند » غير مضافة كقوله : [من م . الرمل]

١٩ ــ كُلُّ عِنْدٍ لكَ عندي لا يساوي نصفَ عندي

فمن كلام المولدين ؛ وليس بلحن ، خلافًا للحريري . بل كلُّ كلمةٍ ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تعرب ويحكى أصلها . قاله في المغني(١) .

ثم استشعر اعتراضًا بأنَّ : « اللذين واللتين وأيًّا » من الموصولات معربة ، مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة ، فأجاب بقوله : (**وإنما أُعْرِبَ « اللذان واللتان وأي [٥٣] الموصولة » في نحو : اضْرِبْ أَيَّهم أساء**) ، بنصب « أي » ، لأن جملة « أساء » صلة تامة ، فسقط القول بأن « أيًا » هنا مبنية على الضم ، لإضافتها وحذف صدر صلتها ، وهذا سهو عن شرط المسألة ، لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردًا ، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي . (**لضعف الشَّبَه**) متعلق بقوله : « أُعْرِبَ » ، (**بما**

---

١٨ - صدر البيت : (أقول لما جاءني فخره) وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأساس البلاغة (سبح) ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والدرر ٤١٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٢٣٤/١ ، ولسان العرب ٤٧١/٢ (سبح) ، وتاج العروس ٥٧٨/٤ (شتت) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والدرر ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والمقرب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ . سبحان من علقمة الفاخر : براءة من فخره وتكبره .

١٩ - البيت لبعض المولدين في مغني اللبيب ١٥٦/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٦/١ .

عارضه) متعلق بضعف ، (**من المجيء**) بيان لما متعلق بعارضه ، (**على صورة التثنية**) متعلق بالمجيء ، وهو راجع إلى « اللذين واللتين » ، وفيه البحث السابق في « هذين وهاتين » ، (**و**) بما عارضه (**من لزوم الإضافة**) إلى مفرد راجع إلى « أي » .

وأهمل الشبه الإهمالي ، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل ، في كونه غير عامل ولا معمول ، كأسماء الأصوات ، والأعداد المسرودة قبل التركيب ، وفواتح السور . وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي ، وأدخله غيره في الاستعمالي ، وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم :

١٧ ـ وكنيابة عن الفعل بلا تأثر . . . .

فقال : « لأنها تعطي من المقصود [٢٧/أ] في الزَّجر والاستدعاء ، ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب ، وحمل حكاية الأصوات كـ « غاق » و« قب » على أسماء الأصوات » . ذكره في باب اسم الفعل ، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم .

(**و**) أمَّا (**ما سلم**) منه (**من مشابهة الحرف فمعرب ، وهو**) ؛ أي المعرب ؛ (**نوعان : ما يظهر إعرابه** ، كـ : **أرض ، تقول : هذه أرضٌ**) بالرفع ؛ (**ورأيت أرضًا**) بالنصب ، (**ومررتُ بأرضٍ**) بالخفض . (**وما لا يظهر إعرابه** ، كـ : **الفتى**) من المقصور ، (**تقول : جاء الفتى**) بضمة مقدرة على [٥٤] الألف ، (**ورأيت الفتى**) بفتحة مقدرة عليها ، (**ومررت بالفتى**) بكسرة مقدرة عليها . (**ونظير الفتى**) في تقدير الحركات في آخره (**سُمًا**) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر ، (كـ : **هدًى ، وهي**) أي سُمًا (**لغة في الاسم**) من ست[1] ، ثانيها : سِما ؛ بكسر السين والقصر ، كـ : « رِضًى » ، وثالثها ورابعها : سم ، بضم السين وكسرها من غير قصر ، وخامسها وسادسها : اسم ، بضم الهمزة وكسرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨ ـ ومُعْرَبُ الأسْمَاءِ ما قَدْ سَلِمَا مِن شَبَهِ الحَرْفِ كأرْضٍ وَسُمَا

بضم السين والقصر لغة في الاسم ، (**بدليل قول بعضهم**) وقد سئل عن اسم شخص : (**ما سماك ؟**) أي : ما اسمك ؟ (**حكاه صاحب الإفصاح**) فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصورًا . وأما أنه يفيد ضم السين فلا ، إذ يحتمل كسرها ، وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القناني ، نسبة إلى

(١) ذكر غيره في حاشية يس ٥٤/١ ، في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدنوشري بقوله :

سما سم واسم سماة كذا سما وزد سمة واثلث أوائل كلها

القنان[1] ، بفتح القاف ، جبل لبني أسد : [من الرجز]

والله أسْمَاكَ سُمًا مُبارَكا

وهو ليس بنصٍّ في المقصود ، فلأجل ذلك قال : (**وأما قوله**) :

٢٠ ــ (**والله أسْمَاكَ سُمًا مُبارَكا**) آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيْثَارَكا

[٢٧/ب] (**فلا دليل فيه ، لأنه**) أي « سُمًا » (**منصوب منوَّنٌ ، فيحتمل أنَّ الأصل : سُمٌ**) من غير قصر ، (**ثم دخل عليه الناصب**) وهو : « أسْمَاكَ » (**ففتح**) ، أي نصب على أنه مفعول ثان لـ « أسْمَاكَ » ، لأنه بمعنى « سَمَّاكَ » ، وقد روي به أيضًا ، (**كما تقول في : يَدٍ**) إذا دخل عليها ناصب : (**رأيت يدًا**) . ومعنى : « آثرك الله به إيثاركا » اختصك بهذا الاسم المبارك ، كإيثاره إيَّاك بالفضل ، فأضاف المصدر إلى مفعوله ، وطوى ذكر الفاعل .

---

(١) القنان : جبل بأعلى نجد فيه ماء يدعى العسيلة . « معجم البلدان ٤٠١/٤ » .

٢٠ - الرجز لابن خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٥٤/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩ ، والإنصاف ١٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٤/١ ، وشرح المفصل ٢٤/١ ، ولسان العرب ٤٠١/١٤ ، ٤٠٢ (سما) ، وتاج العروس (سمو) .

(فصـــــــــــــــل)

(**والفعل**) أيضًا (**ضربان**) : ضرب (**مبني ، وهو الأصل**) في الأفعال ، إذا لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعرابٍ ، (و) ضرب (**معرب ، وهو بخلافه**) ، أي بخلاف المبني ، وهو الفرع . (**فالمبني**) من الأفعال (**نوعان** :

أحدهما) : الفعل (**الماضي**) ، مبني باتفاق (**وبناؤه على الفتح**) ، للخِفَّة ، ثلاثيًّا كان (كـ : **ضرب**) ، أو رباعيًّا كـ : دحرج ، أو خماسيًّا كـ : انطلق ، أو سداسيًّا كـ : استخرج . ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة ، لوقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً وشرطًا . ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته ، (**وأما ضربت ونحوه**) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز ، (**فالسكون**) فيه (**عارض أوجبَه [٥٥] كراهتُهم**) أي العرب (**تواليَ أربع متحركات**) ، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ، (**فيما هو كالكلمة**) الواحدة ، لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء ، (**وكذلك ضمة**) الباء من (**ضربوا عارضة لمناسبة الواو**) بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله ، والأصل لمناسبتها الواو .

(و) النوع (**الثاني : الأمر**) ، مبني على الأصح عند جمهور البصريين ، وإلى هذين الإشارة بقوله : [٢٨/أ]

١٩ ـ وَفِعْلُ أمرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا . . . .

وبناؤهما مختلف ، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم ، (و) الأمر (**بناؤه على ما يجزم به مضارعه**) المبدوء بتاء الخطاب ، (**فنحو « اضرب » : مبني على السكون**) ، فإن مضارعه يجزم بالسكون ، نحو : لَمْ تَضْرِبْ ، (**ونحو : اضْرِبَا**) ، واضْرِبُوا ، واضْرِبِي : (**مبني على حذف النون**) لأن مضارعها يجزم بحذف النون ، نحو : لَمْ تضربا ولَمْ تضربوا ولَمْ تضربي ، (**ونحو : اغْزُ**) ، واخْشَ ، وارْمِ (**مبني على حذف آخر الفعل**) ، لأن مضارعها يجزم بحذف آخره ، نحو : لَمْ تَغْزُ ، ولَمْ تَخْشَ ، ولَمْ تَرْمِ . فـ « اغْزُ » : مبني على

حذف الواو ، و« اخْشَ » : مبني على حذف الألـف ، و« ارْمِ » : مبـني علـى حـذف اليـاء . وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الأمر معرب مجـزوم بـلام الأمـر ، وإنـها حذفـت حذفًا مستمرًّا في نحو : قُمْ واقْعُدْ ، والأصل : لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ ، فحذفـت الـلام للتخفيـف ؛ وتبعـها حرف المضارعة . قال الموضح في المغني[١] : « وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى ، فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النَّهي » . اهـ . وقد دلَّ عليه بـالحرف ، ولأن الفعـل إنمـا وضـع لتقييـد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقـوا بذلـك الأصل كقوله : [من الخفيف]

٢١ ــ لِتَقُـمْ أنْـتَ يَـا ابْـنَ خَـيْرِ قُرَيْـشٍ كَـيْ لِتُقَضِّـي حَوَائِجَ الْمُسْـلِمِيْنَا

وكقراءة بعضـهم : ﴿ فَبِذَلِـكَ فَلْتَفْرَحُـوا ﴾ [يونـس/٥٨] بالتـاء الفوقيـة[٢] ، وفي الحديث : « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكُم » ، ولأنك تقول : أُغْزُ ، واخْشَ ، وارْمِ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ؛ كـ : « بِـعْتُ » ، و« أَقْسَمْتُ » ، و« قَبِـلْتُ » ، وأجابوا عن كونها مـع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادِّعاءَ ذلك في : « قُمْ » ، لأنه ليس له حالة غير هذه ، [٢٨/ب] وحينئذ [٥٦] فتشكل فعليته . وإذا ادُّعـي أن أصلـه : « لِتَقُمْ » ، كان الدالّ على الإنشاء اللام لا الفعل[٣] . انتهى كلامه في المغنِـي[٤] . وهـذا مـا وعدناه به عند تقسيم الأفعال .

(**والمعرب**) من الأفعال (**المضارع ، نحو : يقوم**) زيد ، (**لكـــن**) لا مطلقًا على الأصح ، بل (**بشرط سلامته من نون الإناث**[٥]، **و**) من (**نون التوكيد المباشرة**) .

---

(١) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

٢١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦ ، وخزانـة الأدب ١٤/٩ ، ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٢١/١ ، ٥٥٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ بالياء ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأُبَيّ وأنس وابـــن سـيرين وقتادة وابن عباس وغيرهم . انظر الإتحاف ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة مـــن شواهد مغني اللبيب ١٨٦/١ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، ٢٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠١/٤ .

(٣) أي : وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعًا ، وإذا ثبت كونه مضارعًا ثبت أيضًا أن الفعـــل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط ، كما صرَّح بذلك الشارح سابقًا .

(٤) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

(٥) أي : نون الإناث الموضوعة أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازًا . « حاشية يس ٥٦/١ » .

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

١٩ ـ . . . . وأعْرَبُوا مُضَارِعًا إن عَرِيَا

٢٠ ـ من نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ وَمِنْ نُونِ إنَاثٍ . . . .

(**فإنه مع نون الإناث مبني على**) الأصح (**على السكون**) كالماضي (**نحو** : ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾) [البقرة/٢٢٨] ، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرًا ، (**ومع نون التوكيد المباشرة مبنيّ**) على الأصح . وقيل : لا تشترط المباشرة ، فنحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] مبني أيضًا . وقيل : الجمع معرب تقديرًا ، والمختار أنه مع المباشرة مبني (**على الفتح ، نحو** : ﴿ **لَيُنْبَذَنَّ** ﴾) [الهمزة/٤] لتركيبه مع النون تركيب « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، لم يحكم على الأصح ببنائه ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . (**وأما**) نون التوكيد (**غير المباشرة**) لفظًا وتقديرًا ، (**فإنه**) : أي المضارع (**معرب معها تقديرًا نحو** : ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾) [آل عمران/١٨٦] مضارع بَلاَ يَبْلُو مبني للمجهول ؛ مسند لجماعة الذكور ؛ من البلاء وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد : « لتبلوون » كـ « تنصرون » ؛ بواوين ؛ الأولى لام الفعل ، والثانية واو الجماعة ، فإما أن [٥٧] تقول : استُثقلت الضمة على لام الفعل ؛ فحذفت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا . وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين ، فصار : « لتبلون » بوزن تفعون ، ثم أكِّد بالثقيلة [٢٩/أ] فصار : « لتبلونن » بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما ؛ فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهي الضمة ؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفًا لتحركها ؛ وانفتاح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت ، لأنها علامة الرفع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ؛ فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا نحو : (﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾) [مريم/٢٦] أصله قبل التوكيد : « ترأيين » كـ « تمنعين » ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ، ثم حذفت الهمزة ؛ فصار : « تريين » بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ حذف أولهما كما مرّ ، فصار : « ترين » بفتح الراء

وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة ، فحذفت نون الرفع فصار : « فإما تريْ » بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون ، فالتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة تجانسها ؛ وهي الكسرة ؛ إلى آخر ما مرَّ في « لتبلون » . (و) نحو : (﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ ﴾) [يونس/٨٩] أصله قبل التوكيد والنهي : « تتبعان » بتخفيف النون للرفع ، فدخل عليه « لا » الناهية ، فحذفت نون الرفع ، فصار : « لا تتبعا » ثم أكد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف ونون التوكيد المدغمة ، ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد ، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ، [٢٩/ب] ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسر تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف .

هذه أمثلة غير المباشرة لفظًا . وأما غير المباشرة تقديرًا فنحو : ﴿ وَلا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص/٨٧] بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : « يَصُدُّونَكَ » ، حذفت النون للجازم وهو « لا » الناهية ، فصار : « يصدُّوك » ، ثم أكد بالثقيلة ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، فصار : « لا يصدنك » . فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظًا ، إلا أنها لم تباشره في الأصل ، لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا ، والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ، فإنه إذا أكد بالنون يبنى ، وإن كان يرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا ، لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا . وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] خاصة بخلاف : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم/٢٦] ﴿ ولا [٥٨] تَتَّبِعَانِّ ﴾ [يونس/٨٩] فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه .

(**والحروف كلها مبنية**) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب ، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم :

٢١ ـ وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للْبِنَا ....

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به ، والبناء لغةً : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، فقال ابن مالك : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين .

(فصـــــــــــــل)

وأنواع (**البناء أربعة**) لا زائد عليها :

(**أحدها : السكون ، وهو الأصل**) [٣٠/أ] ؛ وإليه أشار بقوله :

٢١ـ . . . . والأَصْـلُ في المبنِـي أنْ يُسَـكَّنَا

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابًا للأصل ، وهو عدم الحركة ، فلا ينبني عليها إلا لسبب ، كالتقاء الساكنين في نحو : « أمس » ، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء « قمت » ، وكونها عرضة للابتداء بها كـ « لام الابتداء » ، وكونها لها أصل في التمكُّن كـ « أول » ، وكشبهها بالمعرب كـ « ضرب » . (**ويسمى**) عدم الحركة (**أيضًا وقفًا**) ، كما يسمى سكونًا ، والسكون خفيف ، (**ولخفته دخل في الكلم الثلاث**) الحرف والفعل والاسم . ففي الحرف (**نحو** : « **هل** » ، **و**) في الفعل نحو : (**قم** ، **و**) في الاسم نحو : (**كم**) ، بدأ بالحرف لتوغله ، وثنّى بالفعل لأنه الأغلب فيه .

(**و**) النوع (**الثانِي : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون**) ، لحصوله بأدنى فتح الفم ، بخلاف الضم والكسر ، فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معًا الواصلتين إلى [٥٩] طرفي الشَّفة ، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (**فلهذا**) القرب (**دخل**) الفتح (**أيضًا في الكلم الثلاث**) : في الحرف (**نحو** : **سوف** ، **و**) في الفعل نحو : (**قام** ، **و**) في الاسم نحو : (**أين** . **والنوعان الآخران وهما الكسر والضم**) ثقيلان ، (**ولثقلهما**) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما ، (**وثقل الفعل**) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة ، والفاعل التزامًا (**لم يدخلا فيه**) ، لئلا يجمع بين ثقيلين ، (**ودخلا في الحرف والاسم**) لخفتهما ، بدلالتهما على شيء واحد ،

فالكسر في الحرف (**نحو : لام الجر**) الداخلة على ظاهر غير مستغاث ، (**و**) الكسر في الاسم نحو : (**أمس**) عند الحجازيين بشرطه الآتي ، (**و**) الضم في الحرف والاسم (**نحو : « منذ » في لغة من جَرَّ بِهَا** [٣٠/ب] **أو رفع ، فإن الجارَّة**) للاسم (**حرف** ، **والرافعة**) له (**اسم**) ، وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر .

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم :

٢٢ ـ ومنهُ ذُو فتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمّْ ... كأَينَ أمْسِ حيثُ والساكِنُ كَمْ

وأقوى الحركات الضم ، ويليه الكسر ، ثم الفتح . وسُمِّيَ الأول ضمًّا لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانيًا ، وسُمِّيَ الثاني كسرًا لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارًا قويًا ، وسُمِّيَ الثالث فتحًا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم . وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مَرَّ ، ومقدرة كتقدير الضم في : « يا سيبويه » ، والفتح في نحو : « لا فتًى إلاَّ عَلِيٌّ » ، والكسر في نحو : « هؤلاء » حال الوقف .

(فصـــــــــــل)

(**الإعراب**) لغة : البيان ، واصطلاحًا : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا ، أو [٦٠] تقديرًا ، على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، (**أثر ظاهر**) في اللفظ ، (**أو مقدر**) فيه (**يجلبه العامل**) المقتضي له (**في آخر الكلمة**) التي هي اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ، ولم تباشره نون التوكيد ، والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر : نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها ، والمراد بالظاهر : ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والمراد بالمقدّر : ما ينوى من ذلك ، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو : « الفتى » ، وكما تنوى الواو في نحو : « مسلمي » رفعًا ، وكما تنوى النون في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] وكما ينوى حذف الحركة في نحو : « لم يقرأ » ، إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به ، والمراد بالعامل : ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب ، والمراد بآخر الكلمة : ما كان آخرًا حقيقة [٣١/أ] كـ « دال : زيدٍ » ، أو مجازًا كـ « دال : يَدٍ » ، والمراد بالكلمة هنا : الاسم والفعل المعربان .

والإعراب جنس ، (**وأنواعه**) الداخلة تحته (**أربعة :**

رفع ونصب) يشتركان (**في اسم وفعل**) ، فالرفع (**نحو : زيد يقوم**) ، فـ « زيد » : مرفوع بالابتداء ، و« يقوم » : مرفوع بالتجرد ، (**و**) النصب نحو : (**إنَّ زيدًا لن يقومَ**) ، فـ « زيدًا » : منصوب بـ « إن » ، و« يقوم » منصوب بـ « لن » .

(**وجر**) مختص بمعنى (**في اسم ، نحو**) : مررت (**بزيد**) ، فـ « زيد » : اسم مجرور بالباء .

(**وجزم**) مختص بمعنى (**في فعل نحو : لَم يقم**) ، فـ « يقم » : فعل مجزوم بـ « لم » ، وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله :

٢٣ ــ والرفْع والنَّصْب اجْعَلَنْ إعْرَابَا لاسْم وَفِعْل نَحْوُ لَنْ أهَابَا
٢٤ ــ والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَما قد خصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

(**ولهذه الأنواع الأربعة**) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (**علامات**)، جمع علامة، بمعنى علم، أو جمع علم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمة علم ومسماه الرفع، وكذا الباقي. وبهذا يندفع ما يقال: إن في كلامه تناقضًا، وذلك أنه جعل الإعراب أوَّلاً نفس الحركات، وما ناب عنها بقوله: « أثر » الخ. وجعلها ثانيًا علامات للإعراب بقوله: (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (**أصول**، [٦١] **وهي الضمة للرفع**) نحو: جاء زيد، (**والفتحة للنصب**) نحو: رأيت زيدًا، (**والكسرة للخفض**) نحو: مررت بزيد (**وحذف الحركة للجزم**) نحو: لَمْ يَقُمْ، وذلك مستفاد من قوله في النظم:

٢٥ ــ فَارْفَع بضَمٍّ وانْصِبَنْ فتْحًا وجُرّ كَسْرًا كذكرُ اللّهِ عبدَهُ يَسُرّ
٢٦ ــ واجْزِمْ بتَسْكِيْنٍ ....

(**وعلامات فروع**) نائبة (**عن هذه العلامات**) الأصول وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن [٣١/ب] حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون، وإليها أشار بقوله:

٢٦ ــ .... وغيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ ....

(**وهي**)، أي هذه العشرة، (**واقعة في سبعة أبواب متفرقة**)

(الباب الأول)

المشار إليه بقول الناظم:

٢٧ ــ وارفَعْ بواو وانْصِبَنَّ بالأَلِفْ واجرُرْ بيَاءٍ مَا منَ الأسْمَا أصِفْ
٢٨ ــ مِن ذاكَ ذُو إن صُحبةً أبانا والفَمُ حَيْثُ الميمُ منهُ بَانَا
٢٩ ــ أبٌ أخٌ حَمٌ كذاك وهَنُ ....

وهو (**باب الأسْمَاء الستة**) المعتلة المضافة، (**فإنَّهَا ترفع بالواو**) نيابة عن الضمة، (**وتنصب بالألف**) نيابة عن الفتحة، (**وتخفض بالياء**) نيابة عن الكسرة، (**وهي: ذو، بمعنى صاحب**) لا بمعنى الذي، (**والفم إذا فارقته الميم**) لا المتصل بها، (**والأب، والأخ**) بالتخفيف، (**والحم**) بغير همز، (**والهن**). قال ابن مالك في شرح

العمدة : « جعل أولها « ذو » لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف ، وجعل « فو » قرين « ذو » في الذكر ، لتساويهما في لزوم [٦٢] الإضافة والإعراب بالحروف . إلا أنَّ « ذو » لا تضاف لياء المتكلم ، و« فو » تضاف إليها ، فلهذا انحطَّ عن درجة « ذو » ، وأخِّر عنه ، و« الأب والأخ والحم » مستوية في الإعراب بالحروف ؛ إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ، فقرن بينها في الذكر قبل « الهن » ، وأخّر « الهن » لأن إعرابه بالحروف قليل » . اهـ ملخصًا .

(**ويشترط**) لإعراب هذه الأسماء بالحروف (**في غير « ذو » ، أن تكون مضافة لا مفردة**) عن الإضافة ، (**فإن أُفردت**) عنها ، (**أُعربت بالحركات**) الثلاث ظاهرة ، فالرفع (**نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾**) [النساء/١٢] ، فـ « أخ » : مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله ، (**و**) النصب نحو : (**﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾**) [يوسف/٧٨] ، فـ « أبًا » : اسم إن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها ، والجر نحو : (**﴿ وَبَنَاتُ الأَخِ ﴾**) [النساء/٢٣] فـ « الأخ » : مجرور بإضافة بنات إليه . ثم استشعر اعتراضًا بأن : « فا » جاء معربًا بالحروف مع أنه مفرد ، [٣٢/أ] فأجاب بقوله : (**فأما قوله**) ؛ يعني العجاج : [من الرجز]

٢٢ — (**خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا**)

(**فشاذٌ**) ، لأنه منصوب بالألف بالعطف على « خياشيم » المنصوب بـ « خالط » على المفعولية ، مع أنه غير مضافٍ . وخرَّجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حَذَفَ المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (**لإضافةٍ مَنْوِيَّة**) في المعطوف والمعطوف عليه ، (**أي : خياشيمها وفاها**) ، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة . وقال ابن كيسان : إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف ؛ يعني التنوين ؛ وبقي مفردًا على حرفين ، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد . فعلى قول ابن مالك ، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ، (**ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء**) الدالة على التكلم ، سواء في ذلك الظاهر ، وضمير المتكلم مع غيره ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب وفروعها . (**فإن كانت**) الإضافة (**للياء**) المذكورة ، (**أعربت**) هذه الأسماء (**بالحركات المقدرة**) في الأحوال الثلاث على الأصحّ ، فالرفع (**نحو : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ ﴾**) [القصص / ٣٤] فـ « أخي » :

٢٢- الرجز للعجاج في ديوانه ٢٢٥/٢ ، ولسان العرب ٤٥٩/١٢ (فمم) ، ٣٤٥/١٥ (فمي) ، ٤٥٦ (ذو) ، وإصلاح المنطق ص ٨٤ ، وخزانة الأدب ٤٤٢/٣ ، ٤٤٤ ، والدرر ٣٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٢/١ ، والمقتضب ٢٤٠/١ ، والممتع في التصريف ص ٤٠٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٠/١ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨-٢٢٩ .

مرفوع على الابتداء [٦٣] وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركته المناسبة ، و« هارون » : بدل منه أو عطف بيان عليه ، وجملة « هوأفصح مني لسانًا » : خبره .

ومما يحتمل الرفع والنصب : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/٢٣] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون منصوبًا على البدلية من هذا ، و يحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه خبر أول لـ « إن » ، وجملة : « له تسع وتسعون » : خبر ثان .

ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (﴿ **إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي** ﴾) [المائدة/٢٥] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون مرفوعًا ، وأن يكون منصوبًا ، وأن يكون مجرورًا ، فرفعه من ثلاثة أوجه :

[٣٢/ب] أحدها : أن يكون عطفًا على الضمير المستتر في « أملك » ، ذكره الزمخشري ، واعترضه الموضّح بأن « أملك » لا يرفع الظاهر ، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر ، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، والذي حَسَّن العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى .

الوجه الثاني : أن يكون معطوفًا على « إنَّ » واسمها .

الوجه الثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وأخي لا يملك إلا نفسه ، فهو على هذا من عطف الجمل ، وعلى الأوَّلَيْن من عطف المفردات .

ونصبه من وجهين أحدهما : أن يكون معطوفًا على اسم « إن » ، والثاني : أن يكون معطوفًا على « نفس » .

وجره من وجه واحد ؛ وهو أن يكون معطوفًا على الياء المجرورة بإضافة « نفس » إليها .

وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار ، واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعًا لأصله حيث اقتصر على قوله :

٣١ ــ وشرطُ ذا الإعراب أن يَضُفْنَ لا لِلْيَا ....

لكونه ذكرها كذلك ، (**وذو**) ؛ حالة إفرادها ؛ (**ملازمة للإضافة لغير الياء**) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات ، (**فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها**) ، لأنها حاصلة ، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل . (**وإذا كانت** « **ذو** » **موصولة**) بمعنى الذي وأخواته ، (**لزمتها الواو**) في الأحوال الثلاثة غالبًا ، والبناء على السكون . (**وقد تعرب بالحروف**)

الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا (**كقوله**) ، وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

٢٣ ــ فإمَّــا كِــرَامٌ مُوسِــرُونَ رأيتُـــهُم (**فَحَسْبِيَ من ذي عِنْدَهم ما كفانيا**)

هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربًا[1] ، ورواه غيره بالواو على البناء ، وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب . وقيَّد [٣٣/أ] ابن الضائع ذلك [٦٤] بحالة الجرّ ، لأنه محلّ السماع ، (**وإذا لم تفارق الميم « الفم » أعرب بالحركــات الثــلاث**) ، سواء أفرد أو أضيف ، ولا يختصّ بثبوت الميم في « الفم » حالــة الإضافــة للضــرورة نحــو : [من الرجز]

٢٤ ــ يُصْبِـحُ ظَمْـآنَ وَفِـي البَحْـرِ فَمُـــهْ

خلافًا للفارسي[2] ، ويردّه قوله صلى الله عليــه وسـلم : « لَخَلُـوفُ فَـمِ الصَّـائِمِ أطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيْحِ الْمِسْكِ »[3].

٢٣- البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في الدرر ١٥٢/١ ، وشرح ديوان الحماســة للمرزوقــي ١١٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٠/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣، والمقرب ٥٩/١ ، والمقاصد النحويــة ١٢٧/١، وللطائي (؟) في مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح ابن عقيــل ٤٥/١ ، وشــرح عمدة الحافظ ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٠ ، ٦٠ .

(١) نص على ذلك ابن الناظم في شرحه ص ٦٠ ، وانظر الدرر اللوامع ١٥٢/١ .

٢٤- الرجز لرؤبة في ديوانه ١٥٩ ، والحيوان ٢٦٥/٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والدرر ٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٩/١ ، ومحاضرات الأدباء ٣٦٥/٢ ، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ٥٣١/٢ ، والدرة الفاخرة ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٣١/١، ومجمع الأمثال ٤٤٧/١ والمخصص ١٣٦/١ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ٤٠/١ .

(٢) في المسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهي المسألة رقم ٩١ بعنوان : حروف فم واللغات فيها .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، برقم ١٧٩٥ ، وأخرجه مسلم في الصيــــام ، باب حفظ اللسان للصائم ، برقم ١١٥١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(والأفصح في : الْهَنِ) ، إذا استُعمل مضافًا **(النقص ، أي : حذف الـلام)** منه ، وهي الواو ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٢٩ ــ . . . .   والنَّقْصُ فِي هـذا الأَخِيْرِ أَحْسَنُ

(فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهـي النـون ، فتقـول : هـذا هَنُـك ، ورأيت هَنَك ، ونظرت إلى هَنِك ، **(ومنه)** ؛ أي من النقص فـي الهن ؛ **(الحديث)** ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : **(من تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بِهَن أبيه ولا تَكْنُـوا)**[(١)] قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم : « تعزَّى » ، بمثنَّاة مفتوحة ؛ فعين مهملة مفتوحـة ؛ فزاي مشدَّدة ، أي : من انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول : « يا لفـلان » ، لتخـرج النـاس معه إلى القتال في الباطل ، « فأعضوه » : بهمزة مفتوحة ؛ وعـين مهملـة مكسـورة ؛ وضـاد مشددة معجمة ، أي : قولا له : اِعْضُضْ على هَنِ أبيك ، أي على ذَكَرِ أبيك ، أي قولوا لـه ذلك استهزاءً به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده . أي : تَمَسَّك بذَكَر أبيك الـذي انتسبت إليه ؛ عساه أنْ ينفعَك ، فأمّا نحن فلا نجيبك . و« لا تكنوا » : أي لا تذكـروا كِنايـة الذَّكـر ، وهو الْهَنُ ، بل اذكروا له صريح اسـم الذَّكـر ، وهـو الأيـر ، و« تكنـوا » : بفتـح التـاء ؛ وسكون الكاف بعدها نون . والشاهد في قوله : « بهن أبيه » إذا استعمله منقوصًا . انتهى .

[٣٣/ب] وإذا استعمل « الْهَنُ » غير مضاف كان بالإجماع منقوصًا ، تقول : هـذا هَنٌ ، ورأيتُ هَنًا ، ومررتُ بهَنٍ ، وهو « اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجـل وفـرس وغيرهما ، وقيل : عما يستقبح التصريح بذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة » . قالـه الموضـح في شرح القطر .

(١) الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٣/٣ (عزا) ، ٢٥٢ (عضـض) ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٩ .

(**ويجوز النقص**) بضعف ، وهو حذف اللام والإعراب بالحركات (**في الأب والأخ والحم**) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ ـ وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ . . . .

فتقول : هذا أبُك وأخُك وحَمُك ، ورأيت أبَكَ وأخَكَ وحَمَكَ ، ومررتُ بأبِكَ وأخِكَ وحَمِكَ ، (**ومنه**) ، أي من النقص ، (**قوله**) ، وهو رؤبة ، يَمْدَحُ عَلِيَّ بْنَ حاتم الطَّائي : [من الرجز]

٢٥ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

فـ « أبه » الأول : مجرور بالكسرة ، و« أبه » : الثاني منصوب بالفتحة . وهذا البيت مقتبس من المثل السائر : « من أشبه أباه فما ظلم »[1] ، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل ، فقيل : « فما ظلم » في وضع الشَّبه في موضعه ، وقيل : فما ظلم أبوه [٦٥] حين وضع زرعه حيث أدَّى إليه الشَّبه ، وقيل : الصواب فما ظلمت ، أي أمّه ، حيث لَمْ تَزْنِ ، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه . قاله اللحياني .

(**و**) من مطلق النَّقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات ، (**قول بعضهم**) أي العرب ؛ (**في التثنية**) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين : (**أبان وأخان**) ، قال الفراء : « أبان » : جاء على لغة من قال : هذا أبُك . قال الموضح في الحواشي : وكذا قياس « أخان » . اهـ . فظهر أنَّ المسموع « أبان » فقط ، و« أخان » مقيس عليه . وإذا جاز « أخان » قياسًا ؛ فينبغي أن يكون « حمان » كذلك ، ولم أقف عليه . ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال[2] : « يقال : هذا أبوك وأباك [٣٤/أ] وأبُكَ » . فمن قال : « هذا أبوك أوأباك » ، قال في التثنية : « أبوان » ، ومن قال : « هذا أبُكَ » ، قال في التثنية : « أبان » . (**و**) الأب والأخ والحم (**قصرهنَّ أولَى من نقصهنَّ**) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ ـ . . . . وقصرُهَا مِن نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

٢٥- الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٢ ، والدرر ٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠ ، والمقاصد النحوية ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفاخر ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/١ ، وتخليص الشواهد ٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠/١ ، وهمع الهوامع ٣٩/١ .

(١) كتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفاخر ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٢ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٠٠ .

وعدل الموضّح عن « ها » إلى « هن » ، لأن الأكثر في « هن » أن يعود إلى جمع القلّة ، و« ها » بعكس ذلك ، والمراد بـ « قصرهن » أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة ، فَيُعْرَبْنَ بحركات مقدرة عليها ، (**كقوله**) ؛ وهو أبو النجم فيما قال الجوهري ، وقيل رؤبة : [من الرجز]

٢٦ ـ (**إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا**) قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشده ابن جني وغيره . و« أبا » الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه ، لأنَّ كلَّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة ، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف ، والشاهد في « أباها » الثالث ، إذ هو نَصٌّ في القصر ، لأنه مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وإلا لَجُرَّ بالياء ، (**وقول بعضهم**) وهو أبو حنش حين قال له خاله ، وقد بلغه أنَّ ناسًا من أشجعَ في غار يشربون ، وهم قاتلون إخوته : هل لك في غارٍ فيه ظباءٌ لعلنا نُصيب منها ؟ وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ، ثم دفعه في الغار فقال : ضُرًّ يا أبا حنش . فقال بعضهم : إنَّ أبا حنش لَبَطَلٌ ، فقال أبو حنش : « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَل »[1] . فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه . وقيل : إنَّ أوَّل من قاله عمرو بن العاص ، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة عليّ رضي الله عنهم ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل ، فأعرض عنه . وذكر « الأخ » للاستعطاف ، **[٣٤/ب]** فـ « أخاك » : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، و« بطل » : معطوف بـ « لا » على مكره ، و« مكره » : اسم مفعول خبر مقدم ، ولا يجوز أن يكون « مكره » مبتدأ ، أو « أخاك » نائب عن الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر ؛ لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي[2] .

٢٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ ، ولهما معًا في شرح ابن الناظم ص ٢٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١/١٣٣ ، ٣/٦٣٦، والدرر ١/٣٢، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٧/٤٥٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٦ ، وأسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ١٨ ، وتخليص الشواهد ص ٥٨ ، والخزانة ٤/١٠٥، ٧/٤٥٣ ، ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥ وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ٦٢،.وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٥١ ، وشرح المفصل ١/٥٣، ومغني اللبيب ١/٣٨ .

(١) الشاهد من الأمثال ؛ وهو في الدرر ١/٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٩، ومجمع الأمثال ٢/٣١٨،١/١٥٣، والفاخر ٦٢، وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٢ ، والمستقصى ٢/٣٤٧ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ٢٧١ ، والبيان والتبيين ١/١٦٢ ، ٤/١٧ . يضرب المثل لمن يُحمل على مَنْ ليس مِنْ شأنه .

(٢) لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه . انظر الدرر ١/٣٢ .

(**قولهم**) بالجرِّ ، وهم العرب (**للمرأة حماةٌ**) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حمًا ، لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها ، وظهر لأنها حرف صحيح ، والمذكر على أصله ، فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك : فتى وفتاة . وحاصل ما ذكره تبعًا لأصله : أن الأسماء على ثلاثة أقسام :

ما فيه لغة واحدة ، وهو « ذو » بمعنى صاحب ، و« الفم » بغير الميم .

وما فيه لغتان ، وهو « الهن » ، فإن فيه النقص والإتمام .

وما فيه ثلاث لغات ، وهو [٦٦] « الأب والأخ والحم » ، فإنَّ فيهنَّ الإتمام والنقص والقصر .

(البـــــاب الثـــــاني)

من أبواب النيابة (**الْمُثَنَّى**)

وهو في الأصل المعطوف ، من ثنيت العودَ : إذا عطفته ، وفي الاصطلاح : (**ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين**) فـ « ما وضع » : جنس ، و« لاثنين » : فصل أول مُخْرج لما وضع لأقل ، كرجلان للماشي ، أو أكثر كصنوان ، و« أغنى عن المتعاطفين » : فصل ثانٍ مُخرج لنحو : كلا وكلتا ، واثنان واثنتان ، وشفع وزوج ، وزكًا بالتنوين : اسم للشيئين ، ودخل فيه نحو : القمران للشمس والقمر . قال الموضح في شرح اللمحة : « والذي أراه أنَّ النحويّيْن يُسَمُّون هذا النوع مثنًّى لعدم ذكرهم [٣٥/أ] له فيما حمل على المثنى ، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز » . اهـ . وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى ، ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو صفة (**كالزيدان**) المسلمان ، (**و**) المؤنث كذلك نحو : (**الهندان**) المسلمتان ، وتثنية الجمع المكسر كالجمالان ، وتثنية اسم الجمع كالركبان ، وتسمية اسم الجنس كالغنمان ، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله ؛ وهو الرفع ، واقترانها بـ « أل » المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التنثية فيما أصله العلمية ، وجميع ذلك معرب على الأصحّ ، (**فإنه يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٣٢ ــ بـالألفِ ارفَـع المثنَّـى ....

مع قوله :

٣٤ ــ وتخلفُ اليا في جَميعِها الأَلِفْ جرًّا ونَصْبًا بَعْدَ فتْحٍ قدْ أُلِفْ

وقدَّم الجرَّ على النَّصب لأن الجرَّ أصله ؛ والنصب هنا محمول عليه ، وذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ المثَّنى مبنِيّ .

[٦٧] ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنَّى المبنِيّ ، وأمّا نحو : ذان وتان واللذان واللتان ، فصيغ موضوعة للمثنى ، وليست مثناة حقيقة على الأصحّ ، عند جمهور البصريين .

الثالث : عدم التركيب ، فلا يثنى المركَّب تركيبَ إسنادٍ اتفاقًا ، ولا مَزْجٌ على الأصحّ ، وأما المركَّب تركيبَ إضافةٍ مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه .

الرابع : التنكير ، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته ، بل يُنَكَّر ثم يثنَّى . [٣٥/ب]

الخامس : اتفاق اللفظ ، وأما نحو : الأبوان للأب والأم ؛ فمن باب التغليب .

السادس : اتفاق المعنى ، فلا يثنَّى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز ، وأمّا قولهم : « القلم أحد اللسانين » فشاذ .

السابع : أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى « سواء » لأنهم استغنوا بتثنية « سِيٍّ » عن تثنيته ، فقالوا : « سِيَّان » ، ولم يقولوا : « سواءان » . وأنْ لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته ، فلا يثنى « أجمع وجمعاء » ، استغناء بـ « كلا وكلتا » .

الثامن : أن يكون له ثانٍ في الوجود ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأما قولهم : « القمران » للشمس والقمر فمن باب المجاز .

فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة ؛ يعرب بالألف رفعًا ، وبالياء جرًّا ونصبًا على اللغة المشهورة . ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ؛ ويعربه بحركات مقدرة على الألف ، ومنهم من يلزمه الألف دائمًا ، ويعربه بحركات ظاهرة على النون ؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد . قاله المرادي في شرح التسهيل .

(و) المثنَّى الحقيقيّ (**حملوا عليه**) في الإعراب بالحروف (**أربعة ألفاظ**) اقتصر عليها في النظم (**اثنين واثنتين**) في لغة الحجازيين ، و« ثنتين » في لغة التميميين [٦٨] (**مطلقًا**) ، سواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر . ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما ، لأن ضمير التثنية نص في « الاثنين » فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة . (**وكِلا وكِلْتَا**) بشرط أن يكونا (**مضافين [٣٦/أ] لمضمر**) ، تقول : جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، ومررتُ بالرجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، (**فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف**) في الأحوال الثلاثة ، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور ، تقول : جاءني كِلا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، ورأيتُ كِلا الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، ومررتُ بكِلا الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، فعلى هذا أَلِفُ « كلا » كأَلِفِ « عصا » ، وأَلِفِ « كلتا » كألف « حبلى » ووزن « كلا » فِعَلٌ كـ « مِعًى » ، وألفها قيل : عن واو ، لقلبها تاء في « كلتا » ، وقيل : عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه[١] ؛ إذا سمي بها . ووزن « كلتا » فِعْلَى كـ « ذكرى » وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إمَّا واو وهو اختيار ابن جني ، أو ياء وهو اختيار أبي علي ، والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة ، وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع[٢] . ووراء هذه التفرقة إطلاقان : أحدهما الإعراب بالحروف مطلقًا ، وهي لغة كنانة . والثاني : الإعراب بالحركات مطلقًا ، وهي لغة بلحارث ، حكاها الفراء .

ويلتحق أيضًا بالمثنى ما سمي به منه ، كـ « زيدان » علمًا ، فيرفع بالألف ، ويجرّ وينصب بالياء ، ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مُجرى سلمان ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه « أل » جرّ بالكسرة كقوله : [من الطويل]

٢٧ ـ ألا يا ديارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ ....

[٦٩] وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع .

(١) الكتاب ٣/٣٦٤ .
(٢) انظر الإنصاف ٢/٤٥٠ ، المسألة رقم٦٢ ، والدرر ١/٤٢-٤٤ .
٢٧- عجز البيت : (أَمَلّ عليها بالبِلَى الْمَلَوانِ) ، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص ٧٨٧ .

(البـــــاب الثـــــالث)

[٣٦/ب] من أبواب النيابة (**باب جمع المذكر السالم**)

وهو الجمع الذي على هجاءين[١] ، (**كالزيدون**) من الأسماء ، (**والمســلمون**) من الصفات . وأتى بالمثال مع الجارّ مرفوعًا لأنه أول أحواله ، وهو معرب خلافًا للزجاج[٢] ، (**فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها**) لفظًا ، نحو : جاء الزَّيدون ، أو تقديرًا نحو : ﴿ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران/١٣٩] (**ويجرّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها**) لفظًا ، نحو : رأيت الزَّيدين ، ومررت بالزَّيدين ، أو تقديرًا ، نحو : رأيت المصطفين ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ [ص/٤٧] ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٣٥ ـ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين :

أحدهما : أنَّ المثنَّى أكثر من الجمع ، فخصّ بالفتحة لأنها أخفُّ من الكسرة ؛ بخلاف الجمع .

والثاني : أنَّ نون المثنَّى كسرت على أصل التقاء الساكنين ، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء ؛ فرارًا من ثقل الكسرتين ؛ وبينهما ياء ، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ، ليعتدل اللفظ ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة . قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(**ويشترط في كلّ ما يجمع هذا الجمع**) من اسم أو صفة (**ثلاثة شروط** :

أحدها : [٧٠] **الخلوُّ من تاء التأنيث ، فلا يجمع**) هذا الجمع من الأسْمَاء ، (**نحو : طلحة ، و**) لا من الصفات ، نحو : (**علاَّمة**) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها . وقيّد التأنيث بالتاء احترازًا من التأنيث بالألف ، [٣٧/أ] كحبلى وحمراء علمين لرجلين ، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوًا ، فيقال الحبلون والحمراوون .

الشرط (**الثاني : أن يكون لمذكر**) مناسبة بينهما ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع علم الْمؤنث ، (**نحو : زينب ، و**) لا صفة الْمؤنث ، نحو : (**حائض**) ، لئلا يلتبس جمع

(١) أي على حرفين ؛ وهما : الواو رفعًا ، والياء في غيره ، وقد يقال : الهجاءان الواو والنون رفعًا ؛ والياء والنون نصبًا وجرًّا . « حاشية يس ٦٩/١ » .

(٢) في حاشية يس ٦٩/١ : (قال الزرقاني : أي فإنه عنده مبني ، وبناؤه على الواو في : جاء الزيدون ، وعلى الياء في : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين) .

المذكر بجمع المؤنث ، فلو كان نحو زينب علمًا لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ، فلو كان نحو زيد علمًا لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدَّم .

الشرط (**الثالث : أن يكون لعاقل**) مناسبة بينهما ، لأن هذا الجمع مخصوصٌ بالعقلاء ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع ، (**نحو : « واشق » ، علمًا لكلب ، و« سابق » : صفة لفرس**) ، لعدم العقل فلو كان « واشق » : علمًا لرجل ، و« سابق » : صفة له جمع هذا الجمع ، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة . (**ثم يشترط**) لانفراد [٧١] كلٍّ منهما عن الآخر (**أن يكون إمَّا علمًا**) ، لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله ، وأن يكون العلم (**غير مركب تركيبًا إسناديًّا ولا مَزْجيًّا ، فلا يجمع**) المركّب الإسنادي ، (**نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ**) علمًا اتفاقًا ، لأن المحكيَّ لا يغيّر ، (**و**) لا المزجي نحو : (**مَعْدِيكَرِبَ**) ونحو : سيبويه على الأصح فيهما ، تشبيهًا بالمحكي في التركيب . وقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : إنْ خُتِمَ بـ « وَيه » جاز ، وإلا فلا . وعلى الجواز في المختوم بـ « ويه » ، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول : سيبويهون ، ومنهم من يحذف « ويه » ويقول : سيبون ، وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني ، فيقول في غلام زيد علمًا : غلامو زيد ؛ وغلامي زيد ، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا ، فيقال : غلامو الزيدين ، وغلامي الزيدين ؛ بكسر الدال فيهما ، ودخل في قوله : « علمًا » ما كان علمًا على التوكيد نحو : « أجمع » فإنه يقال في جمعه : أجمعون . [٣٧/ب]

(**وإما صفة**) يصح جمعها بالألف والتاء ، وهي التي (**تقبل التاء**) المقصود بها معنى التأنيث ، فلا يجمع هذا الجمع ، نحو : علاَّمة ونسَّابة ، لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث ، (**أو**) صفة لا تقبل التاء ولكنها (**تدلُّ على التفضيل**) ، فالصفة التي تقبل التاء [٧٢] المذكورة ، (**نحو : قائم**) ؛ من المجرد ، (**ومُذْنِب**) ؛ من المزيد ، تقول : قائمة ومذنبة ، (**و**) الصفة التي تدلّ على التفضيل ، نحو : (**أفضل**) ، فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع ، كما تجمع بالألف والتاء ، فيقال : قائمون ومذنبون وأفضلون ، كما يقال : قائمات ومذنبات وفضليات ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع ، (**نحو : جريح**) بمعنى مجروح ، (**وصبور**) بمعنى صابر ، (**وسكران وأحمر**) ، لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدل على تفضيل ، لأنَّ جريحًا وصبورًا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وسكران مؤنثه سكرى ، وأحمر مؤنثه حمراء ، فلا يقال : جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون ، كما لا يقال : جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات ، فلو جعلت أعلامًا جاز الجمعان .

(فصـــــــــل)

(**وحملوا على هذا الجمع**) السالم للمذكر (**أربعة أنواع**) أعربت بالحروف ، وليست جمع تصحيح نبَّه عليها في النظم بقوله :

٣٦ ــ .... وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلُونَا

٣٧ ــ أُولُو وَعَالَمُون عِلِّيُونَا وأَرَضُونَ شذَّ والسِّنُونَا

٣٨ ــ وَبَابُهُ.................... ....

فله كلها ترجع إلى أربعة أنواع :

(**أحدها : أسماء جموع وهي : أولو**) بمعنى أصحاب ، اسم جمع « ذو » بمعنى صاحب ، وقيل : جمع « ذو » على غير لفظه ، [٣٨/أ] (**وعالَمون**) : اسم جمع « عالَم » بفتح اللام ، وليس جمعًا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم ، والعالمون مختصٌّ بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعًا لما هو أعمُّ منه . قاله ابن مالك ، وتبعه الموضح هنا . وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع ، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكة . (**وعشرون ، وبابه**) وهو سائر العقود (**إلى التسعين**) وكلها في التنزيل ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال/٦٥] ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف/١٤٢] ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت/١٤] ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة/٤] ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة/٣٢] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور/٤] ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/٢٣] .

(و) النوع (**الثاني جموع تكسير**) تغيَّر فيها بناء الواحد ، وأعربت بالحروف (**وهي بنون**) جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون ، كما يقال في تثنيته ابنان ، ولكن

خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدَّتْ إلى حذف الهمزة . [٧٣] (**وإحـرّون**) بكسر الهمزة ، وحكى يونس فتحها[١] ، وبفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع حَرَّة ، بفتح الحاء : أرض ذات حجارة سود نَخِرَة كأنّها أحْرِقَت بالنار ، وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري ، كأنه جمع أحرة ، وعلى هذا يشكل المثالان ، لأن « بنون » جمع باعتبار أصله وهو : « بنو » ، و« أحرّون » جمع باعتبار أصله وهو « أحرة » ، فصار من جمع السلامة [٣٨/ب] بلا تكسير ، ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيًا منسيًا . (**وأَرَضُـون**) بفتح الرَّاء : جمع أرْضٍ ؛ بسكونها ؛ وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام ، كقوله : [من الطويل]

٢٨ ـ لَقَد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوس خطيبٌ فَوْقَ أعوادِ مِنْبَرِ

إلا أنه سكَّن الراء للضرورة ، (**وسنون**) بكسر السين جمع سنة بفتحها ، اسم للعام ، ولامها واو أو هاء ، لقولهم : سنوات وسنهات ، (**وبابه**) الجاري على سننه ، وضابطه مستفاد من قوله : (**فإنَّ هذا الجمع مُطَّرد في كلّ**) اسمٍ (**ثلاثي حذفت لامه ، وعوِّض عنها التأنيث ، ولم يُكَسَّرْ**) تكسيرًا يعرب بالحركات ، (**نحو : عِضَةٍ وعِضِيْنَ**) وأصل عِضَةٍ : عِضَهُ ؛ بالهاء ، من العَضْهِ ، وهو الكذب والبهتان ، وفي الحديث : « لا يعضه بعضكم بعضًا »[٢] ، وقيل أصله : عِضْوٌ ، من قولهم : عَضَّيْتُهُ تَعْضِيَةً ؛ إذا فرَّقته ، ومنه قول رؤبة : [من الرجز]

٢٩ ـ وَلَيْسَ دِيـنُ اللهِ بِـالْمُعَضّي

أي المفرق . فعلى الأول لامها هاء . ويدلّ له تصغيرها على عضيهة ، وعلى الثاني واو ويدلّ له جمعها على عضوات ، فكلٌّ من [٧٤] التصغير والجمع يردَّان الشيء إلى أصله ، (**وعِزَةٍ وعِزِيْنَ**) ، فالعِزَةُ ، بكسر العين المهملة وفتح الزاي ، أصلها : « عزى » ، فلامها ياء ، وهو الفرقة من الناس ، و« العزين » : الفرق المختلفة ، لأنَّ كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى ، (**وثُبَةٍ وثُبِيْنَ**) ، والثّبة ، بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة :

(١) في الكتاب ٣/٦٠٠ : (وزعم يونس أهم يقولون أيضًا : حرّة وإحرُّون) بكسر الهمزة ؛ وليس بفتحها .

٢٨- تقدم تخريج البيت برقم (٢) .

(٢) النهاية ٣/٢٥٤ ، وهو من حديث البيعة . واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٦١ .

٢٩- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٨١ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٠ ، ومقاييس اللغة ٤/٣٤٧ ، ولذي الرمة في شرح الأشموني ١/٣٦ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/٦٨ (عضا) ، وكتاب العين ٢/١٩٣ .

الجماعة ، وأصلها : ثَبْوٌ ، وقيل : ثَبْيٌ ، من ثبيت أي جمعت ، فلامها على الأول واو ، وعلى [٣٩/أ] الثاني ياء ، وأما الثبة التي هي وسط الحوض ، فليست مما نحن فيه على الصحيح ، لأنها محذوفة العين لا اللام ، من ثاب يثوب إذا رجع ، وقيل : بل هي محذوفة اللام أيضًا ، من ثبيت ، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون ؛ وتجمع على الثاني بهما .

وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ، ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء ، نحو : سنة ، ومكسورها ، نحو : عِضَة وعِزَة ، ومضمومها ، نحو : ثبة ، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع ، نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع ، نحو : عِضِيْن وعِزِين ، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان : الضم والكسر ، نحو : ثبين بضم الثاء وكسرها . وهو الأكثر ، ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (**قال الله تعالى** : ﴿ **كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِيْنَ** ﴾) [المؤمنون/١١٢] ، فـ « سنين » : مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء ، (﴿ **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** ﴾) [الحجر/٩١] فـ « عضين » : مفعول ثان لـ « جعلوا » وعلامة نصبه الياء ، ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۞ (**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾) [المعارج/٣٦،٣٧] فـ « عزين » : صفة لـ « مهطعين » ، و« مهطعين » : حال من « الذين كفروا » ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتاء نحو : ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء/٧١] ، (**ولا يجوز ذلك**) الجمع المعرب بالحروف (**في نحو** : « **تَمْرَة** » **لعدم الحذف ، ولا في نحو : عِدَةٍ**[١] **وزِنَةٍ**) غير علمين ، (**لأن المحذوف**) منهما (**الفاء**) لا اللام ، وأصلهما : وعد ووزن ؛ بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما بعدها ، ثم حذفت الواو وعوض منها [٣٩/ب] الهاء .

وشذَّ « لِدُون » جمع « لِدَةٍ » ، وأصلها ولد ، وهي المساوي في السِّنِّ ، فإن كان علمين لمذكر جمعا هذا الجمع ، فيقال : عِدُون وزِنُون ، (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : يَدٍ ودَمٍ**) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة ، وأصلهما : يَدْيٌ ودَمْيٌ ؛ بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، واختاره ابن طاهر . وذهب المبرد إلى فتح الميم[٢] ، وضعَّفه الجاربردي . وحذفت لامهما على غير قياس ، وجعل الإعراب على عينهما ، (**وشذَّ أَبُون وأَخُون**) وهَنُون ، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها : أبو وأخو وهنو ،

(١) في ط : (نحو قاعدة) تصحيف واضح .

(٢) المقتضب ٢٣١/١ ، وانظر المسائل العضديات ، المسألة رقم ١١١ ، ص ٢٦٩-٢٧٢ .

فحذفت لاماتها كما مَرَّ ، ولم يعوَّض منها شيء . (**ولا**) يجوز ذلك (**في اسم وأُخْتٍ وبِنْتٍ ، لأنَّ العوض**) فيهنَّ عن لامهنَّ المحذوفة (**غير الهاء**) . أما « اسْمٌ » فأصله سُمُوٌّ عند البصريين[1] ، فحذفت لامه ، وعُوِّضَ منها الهمزة في أوله ، وأما « أخت وبنت » ، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو ، حذفت لامهما ، وعوّض منها تاء التأنيث ؛ لا هاء التأنيث ، والفرق أنَّ تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء ، وتكتب مربوطة . وذهب يونس إلى أن تاء « أخت وبنت » ليست للتأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء[2] ، نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه ، وادَّعى أن الصيغة كلها للتأنيث ، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقًا للثنائي بالثلاثي .

(**وشذَّ بَنُون**) جمع ابن ، لأن المعوض فيه همزة الوصل ، وأصله « بنو » ، لأن مؤنثه بنت ، ولَمْ نَرَ هذه [٧٥] التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره [٤٠/أ] محذوف الواو ، قاله الجوهري . (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : شاة وشَفَةٍ**) وإن كانا محذوفي اللام ، معوضًا عنها هاء التأنيث ، (**لأنهما كُسِّرَا**) تكسيرًا يعربُ بالحركات ، وذلك أنَّ « شاة » كسِّرت (**على شياه ، و**) « شَفَةٍ » كُسِّرت على (**شفاه**) بالهاء فيهما ، وأصل « شاةٍ » : شوهة ؛ بسكون الواو ؛ كصحفة ، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفًا فصار شاهة ، فحذفت لامها وهي الهاء ، وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل « شياه » : شواه ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وأصل « شفة » : شفهة ، حذفت لامها وهي الهاء أيضًا ، وعوض منها هاء التأنيث ، والدليل على أن لامهما هاء ؛ تصغيرهما على شُوَيْهَة وشُفَيْهَة ، وتكسيرهما على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، والتصغير والتكسير يردَّان الأشياء إلى أصولها . وزعم قوم أن لام « شفة » واو ، لقولهم في الجمع : شفوات ، قال الجوهري : ولا دليل على صحته ، وإنما لم يجمعا بالحروف لأنَّ العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما . وشذَّ « ظبون » جمع « ظُبَةٍ » ، فإنهم كسروها على ظُبًا ولامها واو محذوفة ، والهاء عوض منها ، والظُّبة ؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحّد : طرف السَّيف والسَّهم ، وأصلها : ظبو ، لقولهم : ظبوته إذا أصبته بالظبة .

(**و**) النوع (**الثالث**) مما حمل على هذا الجمع : (**جموع تصحيح لَمْ تَسْتَوْفِ الشروط**) المتقدمة في الاسم والصفة ، (**كأَهْلُون**) جمع أهل ، وهم العشيرة ، (**ووابِلُون**)

(١) الإنصاف ٦/١ ، المسألة رقم ١ : « الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم » .
(٢) في الكتاب ٣٦١/٣ : (وأما يونس فيقول : أُخْتِيّ ؛ وليس بقياس) .

جمع وابل ، وهو المطر الغزير ، (**لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وابلاً لغير عاقل**) . وتقدم أنَّ شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ، ووقع جمع « أهل » في التنزيل دون « وابل » ، قال الله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَا [٤٠/ب] أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح/١١] ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة/٨٩] ﴿ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح/١٢] .

(و) النوع (**الرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع**) المستوفي للشروط ، (و) من (**ما أُلحق به**) .

فالثاني (**كَعِلِّيُّون**) فإنه ملحق بهذا الجمع ، ومسمى به أعلى الجنة[1] ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَار لَفِي عِلِّيِّينَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين / ١٨، ١٩] وهو في الأصل جمع « عِلِّيٍّ » بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ، ووزنه فعيل ، من العلو . ونقل الغزنوي عن يونس أنَّ واحد عِلِّيِّينَ : عِلِّيّ وعِلِّيَّة ، وهي الغرفة .

(و) الأول نحو : (**زيدون ، مسمى به**) شخص ، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما ، وإن كانا مفردين حينئذ . (**ويجوز في هذا النوع**) المسمى به ، (**أن يجرى**) في الإعراب (**مجرى غِسْلِيْنَ**) ، وهو ما يسيل من جلود أهل النار ، (**في لزوم الياء**) في الأحوال الثلاثة ، (**والإعراب بالحركات**) الثلاثة ظاهرة على النون ، حال كونها (**منوَّنةً**) إن لم يكن أعجميًا ، فتقول : هذا زيدين وعليين ، ورأيت زيدينا وعليينا ، ومررت بزيدين وعليين ، فإن كان أعجميًا امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هذه قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين ، وإطلاقه تبعًا للناظم في قوله :

٣٨ ـ .... ومِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذا البابُ ....

محمول على المنصرف بقرينة التشبيه ، وعدل عن التشبيه بـ « حين » إلى التشبيه بـ « غِسْلِيْن » ، لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين ، الياء والنون . (**ودون هذا**) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة (**أن يُجرى مجرى**) هارون ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة [٤١/أ] للعلمية [٧٦] وشبه العجمة ، كحمدون ،

(١) كذا قال ابن عقيل في شرحه ٦٣/١ . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني ٨٣/١ ، نقلاً عن الكشاف للزمخشري أنه اسم لديوان الخير الذي دُوِّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين .

قالوا : هذا ياسمونُ بضم النون من غير تنوين ، أو يُجرى مجرى (**عَرَبُون**) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (**في لزوم الواو ، والإعراب بالحركات**) الثلاث (**على النون**) حال كونها (**منوَّنةً**) ، فتقول : هذا زيدونٌ ، ورأيت زيدونًا ، ومررت بزيدونٍ ، (**كقوله**) : [من الخفيف]

٣٠ ــ طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالْمَجْنُونِ (**وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرونِ**)

بكسر النون ، وعدم التنوين لوجود « أل » ، ويحتمل أن يكون من باب « هارون » ، وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح : إنه لأبي ذهل الخزاعي[1] ، ردًّا على الجوهري حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري[2] . و« الماطرون » ؛ بالميم والطاء المهملة : موضع بناحية الشام ، قاله صاحب القاموس[3] ، وهو جمع ماطر مسمى به .

(**ودون هذه**) اللغة (**أن تلزمه الواو وفتح النون**) مطلقًا ، ذكره السيرافي وزعم أنَّ ذلك صحيح من كلام العرب ، ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقًا وكسر النون ، ويقدر الإعراب ، كقوله ، وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهَّبَتْ في دير خراب عند الماطرون : [من المديد]

٣١ ــ (**وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا**)

الرواية بفتح النون في الماطرون ، وتقدم أنه اسم موضع ، وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء ، بالنون في أوله وكسر النون في آخره ، فغير أوله بالنون بدل الميم ، وآخره بالكسر بدل الفتح ، قاله الموضح في الحواشي ، والهاء من « لَها » تعود على

٣٠- البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ، والأغاني ١٢٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٧ ، ٣١٥ ، ولسان العرب ٢٤٢/٤ (خصر) ، ٢٢٤/١٣ (سنن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ١٤١/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩ ، والأغاني ١٠٩/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٨ ، والخصائص ٢١٦/٣ ، والممتع في التصريف ١٥٧/١ .

(١) كذا في جميع النسخ ، والصواب : (لأبي دهبل الجمحي) .

(٢) ديوانه ص ٥٩ .

(٣) القاموس ١٣٥/٢ (مطر) ، وفي معجم البلدان ٤٣/٥ : (الماطرون : موضع بالشام قرب دمشق) .

٣١- البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨/١ ، ومعجم البلدان ٤٣/٥ (الماطرون) ، وله أو للأحوص في خزانة الأدب ٣٠٩/٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، والكامل ص ٤٩٨ ، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ، والحيوان ١٠/٤ ، والمستقصى ٥١/١ ، وللأخطل في لسان العرب ٤٠٩/١٣ (مطرن) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢ ، ولسان العرب ١٨٠/٥ (مطر) ، والممتع في التصريف ١٥٨/١ .

النصرانية ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، لقوله : « خِرَفَةٌ » في البيت بعده[1] ، و« الباء » للظرفية ، والمعنى : لهذه النصرانية [٤١/ب] خِرْفَةٌ وقت أكل النمل الذي جمعه ، وأراد به أيَّام الشتاء ، فإنَّ النَّمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء . والخرفة ؛ بكسر الخاء المعجمة : ما يخترف من التَّمر ؛ أي يجتنى .

(**وبعضهم**) أي العرب (**يجري بنين وباب سنين**) وإن لم يكن علمًا (**مجرى غِسْلِيْن**) في لزوم الياء والحركات على النون منوَّنةً غالبًا ، على لغة بني عامر ، وغير منوَّنةٍ على لغة بني تميم ، حكاه عنهم الفرَّاء ، ولا تسقط [٧٧] النون للإضافة ، (**قال**) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه : [من الوافر]

٣٢ ــ (**وكان لنا أبو حسن عليٌّ أبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ**)

الرواية « بنين » بالياء ، والإعراب على النون ، (**قال**) الصِّمَّة بن عبد الله بن الطُّفَيْل : [من الطويل]

٣٣ ــ (**دعاني من نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَه**) لَعِبْنَ بنا شِيْبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

الرواية « سنينه » بإثبات النون ، ولم تسقط للإضافة ، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء ، وإلا لقال : فإنَّ سنيه ؛ بحذف النون للإضافة ، وهذه لغة بني عامر ، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ، ولأنَّ النُّون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجودًا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذلك يكون ما قام مقامه . وقوله : « دعاني » : أمر ، ومعناه : اتركاني من نجد ، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم ، و« شيبًا » ؛ بكسر الشين : جمع أشْيَب ، وهو حال من المجرور بالباء ، و« مردًا » : حال من مفعول شيبننا ، (**وبعضهم**) ؛ أي النُّحاة ؛

---

(٤) تمام البيت : (خُرْفَةٌ حتى إذا ارتبعتْ سكنتْ من جلّقٍ بِيَعًا) .

٣٢- البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب ﷺ في المقاصد النحوية ١٥٦/١ ، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٧٥/٨ ، ٧٦ ، ٧٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٠/٨ .

٣٣- البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ص ٦٠ ، وتخليص الشواهد ص ٧١ ، وخزانة الأدب ٥٨/٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، ١٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١ ، والاقتضاب ص ٦٩ ، ٦٤٥ ، وجواهر الأدب ص ١٥٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/١ ، ولسان العرب ١٣/٣ (نجد) ، ٥٠١/١٣ (سنه) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٧ ، ٣٢٠ ، وعمدة الحفاظ ٢٢٨/٢ (سنن) ، ومعاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، والمسائل العضديات ١٢٥ .

(**يطرد هذه اللغة**) ، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة (**في جمع المذكر السالم ، و**) في (**كل ما حمل عليه**) ، لأن باب الياء أوسع [٤٢/أ] من باب الواو ، وهذا أعمُّ من قول الناظم وهو يعني باب سنين :

٣٨ ـ .... عند قَوْمٍ يَطَّرِدْ

(**ويخرج عليها قوله**) : [من الخفيف]

٣٤ ـ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ (**لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِيْنَ القِبَابِ**)

الرواية : « ضاربين » بإثبات النون مع الإضافة إلى « القباب » ، فدلَّ على أنَّ « ضاربين » معرب بالفتحة على النون كمساكين ؛ لا بالياء ، وإلا لحذفت النون للإضافة ، وقيل : « ضاربي » ، وردَّ بأنه يحتمل أن يكون الأصل : ضاربين ضاربي القباب ، فحذف البدل الذي هو « ضاربي » لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه ، قاله في المغني(١) . ويحتمل أن يكون الأصل : ضاربين نفس القباب ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ، ويحتمل أن يكون « القباب » منصوبًا بـ « ضاربين » ، والأصل : القبابي ؛ بياء النسب في الجمع ، ثم حذف إحدى الياءين ، وأسكن الياء الباقية ، و« عرندس » ؛ بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة : الشديد القوي ، و« **الطلال** » ؛ بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام : الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، و« القباب » ؛ بكسر القاف : جمع قبة ، وهي التي تُتَّخَذ من الأديم والخشب واللّبد ونحوها ، وقد تطلق على ما يُتَّخَذ من البناء ، (**وقوله**) وهو سحيم : [من الوافر]

٣٥ ـ ومَاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي (**وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ**)

٣٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، والدرر ٥٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ص ٦٤٣ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/١ ، وهمع الهوامع ٤٧/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٣ ، وانظر الدرر ٥٣/١ .

٣٥- البيت لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص ١٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٧٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وحماسة البحتري ص ١٣، والدرر ٥٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح ابن عقيل ٦٨/١، وشرح المفصل ١١/٥، ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجذ) ، ٩٩/٨ (ربع) ، ٢٥٥/١٤ (دري) ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٨/٧ وأوضح المسالك ٦١/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وشرح ابن الناظم ص ٢٨ ، وشرح الأشموني ٣٨/١ ، ٣٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

الرواية بكسر النون ، على أنها كسرة إعرابٍ ، وبه قال الأخفش الأصغر علي ابن سليمان ، ولم يفرِّق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع المكسَّر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتيان ، وقال الأعلم يوسف الشنتمري : هو في [٤٢/ب] السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه . ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة ، كما سيأتي ، وبذلك صرَّح ابن جني[١] .

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧ .

(فصـــــــــــــل)

في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله :

٣٩ ــ وَنُونَ مجمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وقلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ــ وَنُونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فانْتَبِهْ

ولما كان المثنى سابقًا على الجمع قدَّمه الموضِّح عليه فقال : (**نون المثنى وما حمل عليه مكسورة**) بعد الألف [٧٨] والياء ، على أصل التقاء الساكنين ، وضمها بعد الألف لغة كقوله : [من الرجز]

٣٦ ــ يَا أبَتَا أرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ

بضم النون ، والقِذَّان ، بكسر القاف وإعجام الذال المشددة : جمع قذ ، وهو البرغوث . (**وفتحها بعد الياء لغة**) لبني أسد حكاها الفرَّاء[(١)] ، (**كقوله**) وهو حميد بن ثور ، وقيل : أبو خالد ؛ يصف قطاة : [من الطويل]

٣٧ ــ (**عَلَى أَحْوَذِيِّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً**) فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي ، بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف : وهو الخفيف في المشي لحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذي الرَّاعي المتشمِّر للرعاية الضابط لما ولي ، وأراد بالأحوذيين هنا : جناحي قطاة يصفهما بالخفة . وفاعل « استقلت » : ضمير القطاة ، و« عشية » : نصب على الظرفية الزمانية ، والمعنى : أن القطاة [٤٣/أ] ارتفعت في الجوِّ عنه على جناحين ؛ فما يشاهدها الرَّائي إلا لَمحة وتغيب عنه . (**وقيل : لا يختص**) فتح النون (**بالياء**) ، بل يكون

٣٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ٩٢/١ ، وذكر محقق تاج العروس ٤٥٦/٩ « قذذ » أن (الرجز في المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ منسوب لرؤبة بن العجاج بن شدقم ، وهو غير رؤبة ابن العجاج التميمي المشهور) ، والرجز بلا نسبة في الدرر ٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، وتاج العروس ٤٥٦/٩ « قذذ » .

(١) الدرر ٥٤/١ .

٣٧- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧ ، والدرر ٥٤/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/١ ، وتخليص الشواهد ٧٩/١، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٩/١ ، ولسان العرب ٤٨٦/٣ (هوذ) ، والمقرب ١٣٦/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال، قاله ابن عصفور[1]، (**كقوله**) : [من الرجز]

٣٨ ـ (**أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا**) ومنخَرَيْن أشْبَهَا ظَبْيَانَا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في « العينانا » تثنية عين، وأما « ظبيانا » ؛ بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف : فهو اسم رجل بعينه، لا تثنية ظبي، خلافًا للهروي، (**وقيل :**) هذا (**البيت مصنوع**) لا دليل فيه، وقال أبو زيد[2] : هو لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائة سنة. وظاهر كلام الموضِّح أنَّ الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي اثنين واثنين فإنهما محمولان على المثنى، ولم أقف على نصٍّ صريح في ذلك أعتمد عليه، ولا شاهد عَلَيَّ أستند إليه. (**ونون الجمع**) السالم للمذكر وما حمل عليه، مفتوحة بعد الواو والياء للخفة، لأن الجمع أثقل من المثنى، (**وكسرها جائز في الشِّعر بعد الياء كقوله**) وهو جرير، لا سحيم ؛ خلافًا للجوهري [٧٩] : [من الوافر]

٣٩ ـ عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أبيه (**وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيْنِ**)

الرواية بكسر النون من « آخرين »، وهو جمع آخر ؛ بفتح الخاء ؛ بمعنى مغاير، وجعفر وبنو أبيه : أولاد ثعلبة بن يربوع، والزَّعانف ؛ بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء : جمع زعنفة ؛ بكسر الزاي والنون : وهو القصير، وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا، (**وقوله**) وهو سحيم : [من الوافر]

٤٠ ـ ومَاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي (**وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ**)

---

(١) المقرب ١٦٣/٣ .

٣٨- الرجز لرجل من بني ضبة أو لرؤبة في الدرر ٥٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/١ ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٨٠ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ورصف المباني ص ٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٧١/١ ، وشرح المفصل ١٢٩/٣ ، ٦٤/٤ ، ٦٧ ، ١٤٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ١٥ .

٣٩- البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩ ، والاشتقاق ص ٥٣٨ ، وتخليص الشواهد ص ٧٢ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠ ، والدرر ٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٨٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/١ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

٤٠- تقدم تخريج الشاهد برقم ٣٥ .

[٤٣/ب] بكسر النون ، وتقدَّم ما فيه ، واختلف رأي ابن مالك ، فتارةً حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة ، وتابعه الموضح هنا ؛ فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ؛ وثانيًا على كسر النون في الشعر ، ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس .

(الباب الرابع)
من أبواب النيابة
(الجمع بألف وتاء مزيدتين)

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط (**كَهِنْدَات**) ودَعْدَاتٍ ، أو بالتاء والمعنى جميعًا كفاطماتٍ (**ومسلمات**) ، أو بالتاء دون المعنى كطلاحاتٍ وحمزاتٍ ، أو بالألف المقصورة كحُبْلَيَاتٍ ، أو الممدودة كصحراواتٍ ، أو يكون مسماه مذكرًا كاصْطَبْلاَتٍ ، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخماتٍ ، أو تغيّرت كسجدةٍ وسجداتٍ ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ، فالأول حرك وسطه ، والثاني قلبت ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واوًا ، ولهذا عدل الموضّح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ليعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر ؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير ، (**فإن**) في جميع ذلك (**نصبه**) بالكسرة نيابة عن الفتحة ، حملاً للنصب على الجرِّ ، كما في جمع المذكر السالم ، إجراءً للفرع على وتيرة الأصل ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (**نحو : ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ ﴾**) [العنكبوت / ٤٤] [٨٠] فـ « السماوات » : [٤٤/أ] منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب ، وصوَّبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال : « المفعول به : ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتًا ، لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذَّوات جميعًا » . اهـ . وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر ، فقال في أسرار البلاغة : « إذا قلنا خلق الله العالم ، فالعالم ليس مفعولاً به ، بل هو مفعول مطلق ، لأن المفعول به هو الذي كان موجودًا فأوجد الفاعل شيئًا آخر ، كقولك ضَرَبتُ زيدًا فإنَّ زيدًا كان موجودًا ، وأنت فعلت به الضَّربَ ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودًا ، فحصل بك والعالم لم يكن موجودًا ، بل كان

عدمًا محضًا ، والله أوجده وخلصه من العدم ، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ، ولم يكن مفعولاً به . اهـ .

واحتجّ الجمهور والذّاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور :

أولها : أنّا قد نعلم العالم ، وإن كنّا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل ، والمعلوم مغاير للمجهول ، فإذن كون الله خالقًا للعالم غير ذات العالم .

وثانيها : أنّا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفًا بالعالم ، كما أنه موصوف بخالقية العالم .

وثالثها : أن نقول [٤٤/ب] العالم ممكن ، فلا يوجد إلا لأنّ الله أوجده وأحدثه وأبدعه ، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا : العالم وجد لأن الله أوجده ، جاريًا مجرى قولنا : العالم وجد لأنه وجد ، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله إلى أنّ العالم وجد بنفسه ، وذلك نفي نصب للصانع ، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل .

ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقًا وهو الغالب ، (**وربما نصب بالفتحة**) على لغة كما قال أحمد بن يحيى ، (**إن كان محذوف اللام**) ولم تُردّ إليه في الجمع ، (**كسمعت لغاهم**) بفتح التاء ، حكاه الكسائي ، ورأيت بناتك ، بفتح التاء كما حكاه ابن سيده ، وكقوله : [من الطويل]

٤١ ــ فَلَمَّا جلاها بالأَيَام تَحَيَّرَتْ ثُباتًا عليها ذلُّها واكْتِئَابُها

والأَيَام : الدُّخان ، وثباتًا ، بضم الثاء : الجماعات المتفرقة ، منصوبة على الحالية بالفتحة ، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى : ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء/٧١] والضمائر المؤنثة للنحل ، بالحاء المهملة ، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها ، وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيهًا لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرًا لما [٨١] فاته من حذف لامه ، كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرًا لما فاته من حذف لامه ، وليس الوارد من ذلك مفردًا مردود اللام ، خلافًا لأبي علي في زعمه أنّ نحو : « سمعت لغاتَهم » بالفتح مفرد رُدَّت لامه ، وأصله : لغة أو لغوة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فقلب ألفًا ، فصار لغات ، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض ، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو

٤١- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ٤٦٨ ، والاقتضاب ص ٦٤٤ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٣/١ ، وشرح الجواليقي ٣١١ ، وجمهرة اللغة ٢٤٨ ، ١٣٣٤، وشرح المفصل ٨/٥ ، ولسان العرب ٤١/١٢ ، (أيم) ، ١٤٩/١٤ (جلا) ، والمحتسب ١١٨/١ ، والمنصف ٦٣/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/٣ ، ورصف المباني ١٦٥ ، وشرح المفصل ٤/٥ ، والمنصف ٢٦٢/١ .

سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقًا، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، (**فإن كانت التاء أصلية**) والألف زائدة (**كأبيات**) جمع بيت، (**وأموات**) جمع ميت، (**أو**) كانت [٤٥/أ] (**الألف أصلية**) والتاء زائدة (**كقضاة**) جمع قاضٍ، (**وغزاة**) جمع غازٍ، وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، (**فالنصب بالفتحة**) على الأصل نحو: وَلَّيْتُ قضاة وجَهَّزْتُ غزاة، والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علمًا لمؤنث مطلقًا، أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل نحو فضليات، أو علمًا لمذكر مقرونًا بالتاء، أو صفة لمذكر غير عاقل كجبالٍ راسيات، أو مصغرة [٨٢] كدريهماتٍ، (**وحمل على هذا الجمع شيئان**):

أحدهما: (**أولات**) وهو اسم جمع بمعنى ذوات؛ لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وأصله ألَي؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفًا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه فعات، (**نحو: ﴿ وإنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ ﴾**) [الطلاق/٦] فأولات خبر « كان » وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل « كُنَّ » كون بضم الواو بعد النقل إلى باب « فَعُلَ » بضم العين، فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(**و**) الثاني: (**ما سمي به من ذلك**) الجمع ومما ألحق به (**نحو: رأيت عرفات**) وهو علم لموضع الوقوف، واستدل سيبويه على علميته بقولهم[1]: « هذه عرفاتٌ مباركًا فيها »، بنصب « مباركًا » على الحال، ولو كان نكرة لجرى عليه صفة، وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام[2]، [٤٥/ب] وهي لا تدخل عليه، (**وسكنت أذرعات**) بكسر الراء، قاله في الصحاح. وزاد في القاموس: « وقد تفتح » وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات: « النسبة إليها أذرعي » بالفتح، وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره، قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان. (**و**) أذرعات (**هي قرية من قرى الشام**)، وقال الجوهري: « موضع بالشام »، ولا منافاة بينهما. واختلف العرب في كيفية

(١) الكتاب ٣/٢٣٣.

(٢) في الكتاب ٣/٢٣٣: (ويدلّك أيضًا على معرفتها، أنك لا تدخل فيها ألفًا ولا لامًا).

إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق :

(**فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية**) ولم يحذف تنوينه ، لأنه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية .

(**وبعضهم**) [٨٣] يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، (**ويترك تنوين ذلك**) مراعاة للعلمية والتأنيث .

(**وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف**) ، فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه . وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ، ومن الأخير حذف التنوين ، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه . (**وروَوْا بالأوجه الثلاثة قوله**) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته : [من الطويل]

٤٢ ــ (**تَنَوَّرْتُهَا من أذْرِعات وأهلُـهَا بِيَثْرِبَ أدنَى دارِها نَظَرٍ عَـالِي**)

الرواية بجر « أذرعات » ، بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين ، ومعنى « تنورتها » : نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات [٤٦/أ] وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول ﷺ ، سميت باسم الذي نزلها من العماليق ، وهو يثرب بن عبيد ، وفي السنّة : منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ [الأحزاب/١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين ، وإلى هذا الباب الإشارة بقول الناظم :

٤١ ــ ومَا بِتَاءٍ وألِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ في الجرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَا
٤٢ ــ كَذَا أولاتُ والّذي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كأذْرِعَاتٍ فيهِ ذا أيْضًا قُبِلْ

٤٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣١ ، والاقتضاب ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١٥٦/١ ، والدرر ١٣/١ ، ورصف المباني ص ٣٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، والكتاب ٢٣٣/٣، وعمدة الحفاظ ٢٣١/٤ (نور) ، والمقاصد النحوية ١٩٦/١، والمقتضب ٣٣/٣،٣٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٦/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(البـــــاب الخامس)

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف)

أي ما لا يدخله تنوين الصرف ، (**وهو ما فيه علتان**) فرعيتان (**مـــن**) [٨٤] علل (**تِسْعٍ**) جمعها ابن النحاس في قوله : [من البسيط]

اِجْمَعْ وَزِنْ عَـادِلاً أنِّـثْ بِـمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عَجْمَه فالوصفُ قد كملا[1]

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له ، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علّتان منـها (**كأَحْسَنَ**) فإن فيه الصفة ووزن الفعل ، (**أو واحدة منها تقوم مقامهما**) في منع الصرف (**كمساجد وصحراء**) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث ، فكلٌّ من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علّتين ، (**فإنّ جرَّه بالفتحة**) نيابة عن الكسرة (**نحو** : ﴿ **فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا** ﴾) [النساء/٨٦] ، ونحو : اعتكفت في مساجد (**إلا إن أضيف**) لفظًا (**نحو** : ﴿ **فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾) [التين/٤] ، وفي مساجد عائشة ، (**أو**) تقديرًا نحو : « ابْدَأْ بذا مِنْ أوَّل » ، في رواية من جربالكسرة بلا تنوين ، على نية لفظ المضاف إليه ، و(**دخلته** « **أل** » [٤٦/ب] **مُعَرِّفَةً**) كانت (**نحو**) : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ (**فِي الْمَسَاجِدِ**) ﴾ [البقرة/١٨٧] ، (**أو موصولة**) نحو قوله : [من الطويل]

٤٣ ــ .... وهـنَّ الشّـافياتُ الحوائـمِ

بخفض « الحوائم » بالكسرة ، لدخول « أل » الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة ، وأما الداخلة على الصفة المشبهة (﴿ **كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ** ﴾) [هود/٢٤] واليقظان ، [٨٥] فإنـها حرف تعريف على الأصح ، كما في المغني وغيره ، لا موصولة أو زائدة كقوله : [من الطويل]

٤٤ ــ رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مباركًا   شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُـهْ

---

(١) البيت في شرح شذور الذهب ٤٥٠ ، وشرح قصر الندى ٢٣٨ ، وسيأتي في المجلد الثاني ص ٣١٦ .

٤٣- تمام البيت : (أبأنا بها قتلى وما في دمائهم شفاء وهن الشافياتُ الحمائمِ) ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ .

٤٤- البيت لابن ميادة في ديوانه ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ ، والدرر ١٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٢ ، وشرح شواهد المغني ١٦٤/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ، ٥٠٩ ، ولجرير في لسان العرب ٣٩٣/٨ (وسع) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، والأشباه والنظائر ٢٣/١ ، ٣٠٦/٨ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، وأوضح المسالك ٧٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧ ، ٤٤٢/٩ ، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١ ، وشرح قطر الندى ٥٣ ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٤/١ .

بخفض « اليزيد » لدخول « أل » الزائدة عليه ، بناء على أنه باقٍ على علميته ، ويحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه « أل » للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه .

وهذا البيت لابن ميّادة الرّمّاح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية . والأعباء : جمع عبء ، بكسر العين المهملة وسكون الموحلة وفي آخره همزة : كل ثقل ، بكسر المثلثة وسكون القاف ، وأراد به أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ، ما بين الكتفين ، والمعنى : أبصرته شديدًا كاهله بحمل أثقال الخلافة . وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله :

٤٣ ـ وَجُرَّ بالْفَتْحَةِ ما لا ينْصرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أوْ يَكُ بعْدَ ألْ رَدِفْ

وإذا دخله « أل » ، أو أضيف وجر بالكسر ؛ هل يعود منصرفًا أو لا ؟ أقوال ؛ ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منع صرفه ، وإلا صرف وهو المختار .

(البـاب السـادس)

من أبواب النيابة

(الأمثلة الخمسة)

سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أن [٤٧/أ] الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعد ستة ، قاله الموضح في شرح اللمحة . (**وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين**) بالتاء للمخاطبين : (**نحو : تفعلان**) يا زيدان ، أو للخاطبتين نحو : تفعلان يا هندان ، أو للغائبتين نحو : الهندان تفعلان ، (**و**) بالياء للغائبين نحو : الزيدان (**يفعلان** ، **أو واو جمع**) بالتاء للمخاطبين (**نحو**) : أنتم (**تفعلون** ، **و**) بالياء [٨٦] للغائبين نحو : هم (**يفعلون أو ياء مخاطبة نحو**) : أنت (**تفعلين**) . ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم ، أو علامتين كيفعلان ويفعلون الزيدون ، في لغة طيئ ، (**فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾**) [البقرة/٢٤] الأول جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وقدم الجزم على النصب ، لأن النصب محمول على الجزم ، كما حمل النصب على الجرّ في المثنى ، والمجموع على حده ، لأن الجزم نظير الجرّ في الاختصاص ، فيفعلان كالزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات . وقد جعلوا علامة الرفع في

« الزيدون » الواو ، ولا يمكنهم ذلك في « يفعلون » لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين ، فجعلوا النون علامة للرفع ، لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنّة ، ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا النّصب عليه ، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء ، وحملوا « تفعلان وتفعلين » [٤٧/ب] على « يفعلون » ، ولما كان ههنا مظنّة سؤال وهو أن يقال : إنك قلت إنّ المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى : ﴿ إلاَّ أنْ يَعْفُونَ ﴾ [البقرة/٢٣٧] منصوب بأن ، والنون لم تحذف ، فأشار إلى جوابه بقوله (**وأما : ﴿ إلاَّ أنْ يَعْفُونَ ﴾ فالواو لام الكلمة**) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو ، (**والنون ضمير النسوة**) عائد على « المطلقات » لا نون الرفع ، (**والفعل**) معها (**مبني**) على السكون لاتصاله بنون النسوة ، (**مثل** : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾) [البقرة/٢٢٨] لا معرب (**ووزنه يَفْعُلْنَ**) فالعين فاؤه ، والفاء عينه ، والواو لامه ، وهذا (**بخلاف قولك** : « **الرجال يعفون** » **فالواو**) فيه (**ضمير**) الجماعة (**المذكرين**) كالواو في قولك « يقومون » ، وواو الفعل محذوفة ، (**والنون علامة رفع**) ووزنه يفعون ، (**فتحذف**) النون للجازم والناصب (**نحو**) : لم تعفو ، وفي التنزيل : (﴿ **وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** ﴾ [البقرة/٢٣٧] **ووزنه تَفْعُوا وأصله تَعْفُوُوا**) بواوين ، الأولى لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة ، استثقلت الضمة على الواو ؛ فحذفت ؛ فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة ، وإلى هذا الباب أشار [٨٧] الناظم بقوله :

٤٤ ــ وَاجْعَلْ لنَحْوِ يفْعَلان النُّونَا ... رَفْعًا وتَدْعِينَ وتَسْألونَا

٤٥ ــ وحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ ... .

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها

(الفعل المضارع المعتل الآخر)

(**وهو : ما آخره**) حرف علة (**أَلِفٌ كـ : يخشى ، أو ياء كـ : يرمي ، أو واو كـ : يدعو ، فإنّ جزمهن بحذف الآخر**) نيابة عن السكون ، نحو : لم يَخْشَ ، ولم [٤٨/أ] يَرْمِ ، ولم يَدْعُ ، فالمحذوف من « يَخْشَ » الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ومن « يَرْمِ » الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، ومن « يَدْعُ » الواو ، والضمة قبلها دليل عليها . ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يُقَدَّر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة

النصب ، وعلَّل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع ، فلا حاجة لتقديره فيه ، بخلاف الاسم ، وجعل الجازم كالدواء المسهل إنْ وجَدَ فضلةً أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة ، واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج : الجازم حذف نفس حرف العلَّة وقول الناظم :

٥١ ــ . . . . واحْذِفْ جَازِمَا ثلاثَـهُنَّ . . . .

يحتمل المذهبين ، ثم استشعر اعتراضًا بأنَّ أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم ، فأشار إلى جوابه بقوله : (**فأما قوله** : [من الرجز]

٤٥ ــ إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

وقوله : [من البسيط]

٤٦ ــ هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدعِ

وقوله وهو قيس بن زهير : [من الوافر]

٤٧ ــ أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تنمي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

٤٥- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ ، والدرر ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١ ، وبلا نسبة في تاج العروس (رضي) ، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضي) ، والأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والإنصاف ص ٢٦ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، والمخصص ٢٥٨/١٣ ، ٩/١٤ ، والممتع في التصريف ٥٣٨/٢ ، والمنصف ٧٨/٢ ، ١١٥ ، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٦- البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١٥٨/١١، وبلا نسبة في تاج العروس ٩/٣ (زبب) (زبن)، والإنصاف ٢٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، والدرر ٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، وشرح المفصل ١٠٤/١٠ ، ولسان العرب ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ١١٥/٢، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٧- البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٩٨/١٧، والاقتضاب ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والدرر ٧٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١ ، واللسان ١٤/١٤ (أتى) ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، والجنى الداني ٥٠ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٧ ، ورصف المباني ١٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ==

فضرورة) فيهن ، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم ، وقيل : هذه الأحرف إشباع ، والحروف الأصلية محذوفة للجازم ، وقيل : هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقرّ [٤٨/ب] حرف العلة على حاله ، والأنباء : جمع نبأ ؛ وهو الخبر ، وتنمي : بفتح التاء المثناة من فوق ؛ من نميت الحديث ، يقال بالتخفيف إذا بلغه على وجه الإصلاح ، وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد ، واللبون : الناقة ذات اللبن ، ويروى : [٨٨] قلوص ، بفتح القاف وضم اللام : الناقة الشابة بدل لبون ، وبنو زياد : الربيع بن زياد وإخوته ، وفاعل « يأتيك » : مضمر ، و« بما لاقت » : متعلق بـ « تنمي » لقربه ، ويجوز أن يكون « ما لاقت » فاعل « يأتيك » ، والباء زائدة في الفاعل مثلها في : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح/٢٨] **(وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾)** [يوسف/٩٠] بإثبات الياء من « يتقي » وتسكين « يصبر» **(في قراءة قنبل)** عن ابن كثير . فاختلف في تخريجه ، **(فقيل : « من » موصولة)** لا شرطية ، و« يتقي » : مرفوع لا مجزوم ، **(وتسكين : يصبر)** مع أنه معطوف على مرفوع **(إما لتوالي حركات الباء)** الموحدة ، **(والراء)** من يصبر **(والفاء والهمزة)** من « فإن » كما في « يأمر » بإسكان الراء ، تنزيلاً للكلمتين ، بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة ، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وإما على تنزيل « برف » من « يصبر فإن » منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين ، فسكن لأنه بناء مهمل ، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً ، فما بالك بالمهمل .

ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس : [من السريع]

٤٨ ــ فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ ولاَ واغِلِ

== ٨٧/١ ، ٦٣١/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والكتاب ٣١٦/٣ ، واللسان ٧٥/٥ ، (قدر) ، ٣٢٤/١٤ (رضي) ، ٤٣٤/١٤ (شظي) ، ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمحتسب ٦٧/١ ، ٢١٥ ، ومغني اللبيب ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ ، والمقرب ٥٠/١ ، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢ ، وحماسة البحتري ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ٨٢/١ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢١٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١٢٢/١ ، والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب ٣٢٥/١ (حقب) ، ٤٢٦/١٠ (دلك) ، ٧٣٢/١١ (وغل) ، والمحتسب ١٥/١، ١١٠ ، وتاج العروس (وغل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ==

فنزل « رَبْ غَ » من « أَشْرَبْ غَيْر » منزلة عضد ، وسكن الباء كما سكن عضد ، (**وأما على أنه**) أي قنبلاً (**وصل [٤٩/أ] بنية الوقف**) كقراءة الحسن البصري : ﴿ ولاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾ [المدثر/٦] بتسكين « تستكثر »(١) ، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة ، وكقراءة نافع : ﴿ وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ [الأنعام/١٦٢] بسكون ياء « محياي »(٢) وصلاً ، (**وأما على العطف على المعنى ؛ لأن** « مَنْ » **الموصولة بمعنى**) من (**الشرطية ؛ لعمومها وإبهامها**) ولكون مدخولها مستقبلاً سببًا لما بعده ، ولهذا دخلت « الفاء » في الخبر كما تدخل في الجواب ، قاله الفارسي ، فلذلك صحَّ العطف بالجزم على الصِّلة ، كما يعطف على الشرط ، وقيل : « مَنْ » شرطية ، و« الياء » في « يتقي » إما إشباع ، فلام الفعل حذفت للجازم ، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، فجزم بحذف الحركة المقدرة ؛ ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة .

(**تنبيه**) : ما مرَّ من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليًّا ، فإما (**إذا كان حرف العلة**) عارضًا ؛ بأن كان (**بدلاً من همزة**) مفتوح ما قبلها ، (**كَيَقْرَأُ**) مضارع قَرَأ ، (**و**) مكسور ما قبلها نحو : (**يُقْرِ**) مضارع أقْرَأ ، (**و**) مضموم ما قبلها نحو : (**يَوْضُؤُ**) مضارع وَضُؤَ ، بضم الضاد : بمعنى حسن وجمل ، (**فإن كان الإبدال**) للهمزة (**بعد دخول الجازم**) على المضارع (**فهو إبدال قياسي**) ، لكون الهمزة ساكنة ؛ لحذف حركتها بالجازم ؛ وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ، (**ويمتنع حينئذ**) ؛ أي حين إذا بدل بعد دخول الجازم (**الحذف**) للحرف المبدل من الهمزة (**لاستيفاء الجازم مُقْتضاه**) ، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئًا آخر ، (**وإن كان**) الإبدال (**قبله**) ؛ أي قبل دخول الجازم (**فهو إبدال شاذٌّ**) ، لكون الهمزة متحركة ، فهي [٤٩/ب] متعاصية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذٌّ ، (**ويجوز**) حينئذ (**مع**) دخول (**الجازم الإثبات**) للحرف المبدل ، (**والحذف**) له ، (**بناء على قول الاعتداد بالعارض**) ، وله الإبدال [٨٩] هنا (**وعدمه**) ، أي عدم

=== ص ٣٣٧ ، وخزانة الأدب ١/١٥٢ ، ٣/٤٦٣ ، ٤/٤٨٤ ، ٨/٣٣٩ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمقرب ٢/٢٠٥ ، وهمع الهوامع ١/٥٤ .

الواغل : هو الداخل على القوم في شرابهم ، فيشرب معهم من غير أن يدعى إلى الشراب .

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٠١ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٢١ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، وهي من شواهد الخصائص ١/٩٢ .

الاعتداد بعروض الإبدال ، فعلى القول بالاعتداد بعـروض الإبـدال بحـذف حـرف العلـة للجازم ، لأن حرف العلة على هذا القول معتدٌّ به ، ومنزل منزلة الحـرف الأصلـي ، وعلـى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة ، لأنه لا يحذف للجازم إلا الحـرف الأصلي لا العارض ، (و) عدم الاعتداد بالعارض (**هو الأكـثر**) في كلامـهم ؛ وعليـه الأكثرون ، ففي كلامه لفٌّ ونَشْرٌ[1] غير مرتَّـبٍ ، لأن الاعتـداد بالعـارض علَّـة للحـذف ، وعدمه علة للإثبات ، وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هـو مـا ذكـره ابـن عصفـور[2] ، وذهب غيره إلى أنَّ الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع ، لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها .

(١) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْـلُ المـدام ولونهـا ومذاقـها ... في مقلتيـه ووجنتيـه وريقـه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

(٢) انظر المقرب ٢/٢٠٥ .

(فصـــــــــــــل)

تُقَدَّر الواو رفعًا في جمع المذكر السـالم ؛ إذا أضيـف إلى يـاء المتكلـم ، نحـو : جـاء مُسْلِمِي ، والنون رفعًا في المضارع المعتلّ إذا أسند إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو يـاء المخاطبة ، وأكّد بالنُّون الثَّقيلة نحو : لتبلونَّ لتبلوانِّ لَتُبْلَيِـنَّ ، (**وتقدر الحركات الثلاث**) تعذرًا (**في الاسم المعرب الذي [٥٠/أ] آخره ألف لازمة**) غير مهموزة (**نحو : الفتَى**) ، مما ألفه منقلبة عن ياء ، (**والمصطفى**) مما ألفه منقلبة عن واو ، وإن صُوِّرت فيـهما الألـف ياء نظرًا إلى أصلها في الأول ، ومجاوزتها الثلاثة في الثاني . (**ويسمى**) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (**معتلاًّ**) [٩٠] لكون آخره حرف علة ، و(**مقصـــورًا**) لكونـه قصـر عـن ظهور الحركات فيه ، والقصر : المنع ، أو لكونه منع المدّ ، والمقصور يقابله الممـدود ، فعلـى هذا لا يسمى نحو : « يَسْعَى » مقصورًا ، وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس في الأفعال ممدود ، تقول : جاء الفتَى والمصطفَى ، ورأيت الفتَى والمصطفَى ، ومررت بـالفتَى والمصطفَى ، بلفظٍ واحدٍ في الأحوال الثلاثة ، والتقدير مختلف ؛ فتقـدَّر في الرفـع الضمـة ، وفي النصب الفتحة ، وفي الجرّ الكسرة في الألف ، إنْ قلنا بمقارنة الإعراب لآخـر المعـرب ، وهو الأصح ؛ وإلا فبعدها ، وموجب هذا التقدير أنَّ ذات الألف لا تقبل الحركة .

(و) تقدر (**الضمة والكسرة**) فقـط في الاسـم المعـرب الـذي آخـره (**يـــاء لازمة**) في الأحوال الثلاثة ؛ (**مكسور ما قبلها نحـــو المرتَقِـــي**) مـن مزيـد الثلاثـي ، (**والقاضي**) من الثلاثي ، ويسمى الاسم المذكور (**معتـــلاًّ**) لكـون آخـره حـرف علـة ، و(**منقوصًا**) لأنه نقص منه بعض الحركات ؛ وظهر فيه بعضها ، أو لأنه تحذف لامه لأجـل التنوين ، نحو : مُرْتَقٍ وقاضٍ ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظـر ، أمـا الأول فلأن نحو : يدعو ويرمي ، نقص منه بعض الحركات ، وهو يسمى منقوصًا ، وأما الثاني فلأن نحو : ألفتى ، حذف لامه لأجل التنوين ، ولا يسمى منقوصًا .

(**وخرج بذكر الاسم**) في حدّ المقصور الفعل (**نحو : يخشى**) ، والحرف نحـو : « على » مما في آخره ألف لازمة ، (و) في حدِّ المنقوص الفعل نحو : (**يرمـــي**) ، والحـرف نحو : « في » مما آخره ياء لازمة ، وخرج المعرب في حدَّيهما المبني ، نحو : ذا وتا والذي والتي ، (و) خرج (**بذكر اللزوم**) في الألف (**نحو : رأيت أخاك ، و**) اليـاء نحـو : (**مـــررت بأخيك**) ، فإنهما يتغيَّران بحسب الإعراب . (و) خرج [٥٠/ب] (**باشتراط الكســـرة**)

قبل الياء في حد المنقوص (**نحو : ظبي**)، مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح، (**وكرسي**) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٦ ـ وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما
٤٧ ـ فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد نصرا
٤٨ ـ والثاني منقوص ....

ثم قال :

٤٨ ـ .... ورَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أيْضًا يُجَرْ

(**وتقدر الضمة والفتحة في الفعل**) المضارع (**المعتل بالألف نحو : هو يخشاها، ولن يخشاها**) فـ « يخشى » في الأول : مرفوع، وفي الثاني : منصوب تقديرا فيهما، ومثلهما متصلين بهاء الضمير ؛ ليوافق اللفظ بالألف الخط. (**و**) تقدر (**الضمة فقط في الفعل**) المضارع (**المعتل بالواو أو الياء نحو : هو يدعو، وهو يرمي**)، فـ « يدعو »، و« يرمي » : مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء، وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه[1] ومتابعيه، وقال ابن السراج ومن تابعه : لا تقدير، لأنا إنما قدرنا في الاسم، لأن الإعراب فيه أصل، فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره، والمعتمد الأول، وعليه جرى في النظم فقال :

٤٩ ـ وأيُّ فِعْلٍ آخرٌ مِنْهُ أَلِفْ أو واوٌ أوْ ياءٌ فمعتلاً عُرِفْ
٥٠ ـ فالألِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ....

ثم قال :

٥١ ـ والرَّفْعَ فيهِمَا انْوِ........ ....

(**وتظهر الفتحة**) لخفتها (**في الواو والياء**) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٥٠ ـ .... وَأبْدِ نَصْبَ مَا كيدْعُو يَرْمِي

وفي الياء في الاسم ؛ وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٨ ـ .... ونَصْبُهُ ظَهَرْ ....

(**نحو : إن القاضي لن يرمي ولن يغزو**)، وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة.

(١) الكتاب ٣/٣١٢.

(هذا باب النكرة والمعرفة)

[٩١] وهما في الأصل اسْمَا مصدرين لنكرته ومعرفته ؛ فنقلا ؛ وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف . (**الاسم ضربان**) على الأصحّ ، (**نكرة ؛ وهي الأصل**) ؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، (**وهي**) بالحدّ عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر ، فالأول : كـ « رجلٍ » فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ، ذكرًا بالغًا ، فكلّ ما وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه . والثاني : كـ « شمس » فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ، ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدّدٍ كما أنَّ رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت لكان اللفظ صالِحًا لَها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا كزيد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس ، وكذلك « قمر » ، فأما قوله : [من الكامل]

٤٩ ــ .... فكأنه   لَمَعانُ بَرْقٍ أو شُعَاعُ شُموسِ

وقوله : [من الرجز]

٥٠ ــ   وجوهُهُمْ كأنَّها أقْمَارُ

فإن العرب تنسب إليهما التعدُّد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتهما واحدة ، يقولون : شَمسُ هذا اليوم أحرُّ من شَمسِ أمس ؛ وقمرُ هذه الليلةِ أكثرُ نورًا من قَمَرِ ليلةِ أوَّل ذلك الشَّهر ، وبالخاصة (**عبارة عن نوعين**) :

٤٩ـ تمام صدر البيت : (حَمِيَ الحديد فكأنه) ، وهو للأشتر النخعي في لسان العرب ١١٣/٦ (شمس) ، والتنبيه والإيضاح ٢٨٣/٢ ، وأساس البلاغة (ومض) ، وتاج العروس ١٧١/١٦ (شمس) ، ١١٠/١٩ (ومض) .

٥٠ـ الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (درق) .

(**أحدهما : ما يقابل** « **أل** » **المؤثرة للتعريف ، كرجل**) **[٩٢]** لحيوان مذكّر عاقل ، (**وفرس**) لحيوان مذكّر غير عاقل ، (**ودار**) لِمؤنّث غير حيوان ، (**وكتاب**) لِمذكّر غير حيوان . وهذه الأمثلة الأربعة تقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : الرجل والفرس والدّار والكتاب .

(و) النوع (**الثاني : ما**) لا يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ؛ ولكنه (**يقع موقع ما يقبل** « **أل** » **المؤثرة للتعريف ، نحو : ذي**) بمعنى [٥١/ب] صاحب (**ومَنْ**) بفتح الميم معنى إنسان ، (**وما**) بمعنى شيء (**في قولك : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، و**) مررت (**بِمَنْ مُعْجِبٍ لك ، و**) مررت (**بِمَا معجبًا لك**) ، فـ « ذو » و« من » و« ما » : نكرات لأن « ذي » نعت لنكرة ، و« مَنْ » و« ما » نُعتا بنكرة ، ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة ، وهي لا تقبل « أل » ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها . أما « ذو » (**فإنها واقعة موقع صاحب**) ، وصاحب يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : « الصاحب » وليست « أل » فيه موصولة ، لأنه قد تُنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال ، وصار من قبيل الجوامد ، ولذلك لا يعمل ، لا تقول مررتُ برجلٍ صاحَبَ أخوه عمرًا . قال الشاطبي في باب المبتدأ : (**و**) أمّا « مَنْ » فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (**إنسان**) ، وإنسان يقبل « أل » ، فتقول : « الإنسان » ، (**و**) أمّا « ما » فإنها نكرة موصوفة أيضًا واقعة موقع (**شيء**) ، وشيء يقبل « أل » فتقول : « الشيء » ، فـ « مَنْ » للعاقل ، و« ما » لغيره ، وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط : كل إنسان ، وكل شيء ، وفي الاستفهام : أيّ إنسان وأيّ شيءٍ ، فـ « إنسان » و« شيء » يقبلان « أل » . قال الشاطبي : « ثم قال : وكذلك « أين وكيف » فإنهما واقعان موقع قولك : في أيّ مكان ، وعلى أيّ حال ، و« مكان » و« حال » يقبلان « أل » . اهـ .

وذهب ابن كيسان إلى أن « مَنْ » و« ما » الاستفهاميتين معرفتان ، (**وكذلك نحو : صَهٍ**) حال كونه (**منونًا ، فإنه**) نكرة ، ولا يقبل « أل » ، ولكنه **[٩٣]** (**واقع موقع قولك : سكوتًا**) ، و« سكوتًا » يقبل [٥٢/أ] « أل » لأنه مصدر ، فتقول : « السكوت » بناء على أنّ التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة ، وإلا فمذهب الجمهور أنّ أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال ، وكذا نحو : « أحَدٌ ودَيَّارٌ وعَريبٌ وكتيعٌ » من الأسماء الملازمة للنفي ، فإنها نكرات ولا تقبل « أل » . ولكنها واقعة موقع ما يقبل « أل » ، وهو مثلاً رجل ؛ أو حيّ ؛ أو ساكن ؛ أو نحو ذلك . قال

الشاطبي : وأنكر النكرات شيء ، ثم موجود ، ثم مُحدث ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم بالغ ، ثم ذكرٌ ، ثم رجل ، فهذه عشرة يقابل كلاً منها ما هو في مرتبته .

(و) الضرب الثاني (**معرفة**) ، وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله :[٩٤]

٥٢ ــ نكــرةٌ قَــابل أل مُؤَثِّــرَا أوْ واقــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قــدْ ذُكِــرَا

وغيره معرفة (**وهي الفرع**) ، لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم ، (**وهو عبارة عن نوعين أحدهما** :

ما لا يقبل : أل) المؤثرة (**ألبتّة**) بقطع الهمزة ، سَمَاعًا ، قاله شارح اللباب ، والقياس وصلها ، (**ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد وعمرو**) ، فأما قوله : [من الرجز]

٥١ ــ بـاعَدَ أمّ العَمْـرِ مِـنْ أسِـيْرِهَا ....

فضرورة .

(و) النوع (**الثاني : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثّرة للتعريف ، نحو : حارث ، وعباس ، وضحاك ، فإن « أل » الداخلة عليها**) غير مؤثّرة للتعريف ، لأنها معارف بالعلمية ، وإنما دخلت عليها « أل » (**لِلَمْحِ الأصل بها**) وهو التنكير ، وفي بعض النسخ : « للمح الوصف » ، والأول أولى ، لأن مدخولها قد يكون غير [٥٢/ب] وصف ، كالنعمان ؛ فإنه في الأصل اسم عين للدم ؛ بالدال المهملة وتخفيف الميم ، وظاهر كلامه أن « أل » في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام ، وقال الشاطبي : لم تدخل عليها وهي أعلام ، بل على تقدير تنكيرها ، لتكون « أل » مشعرة بأصلها من الصفة ، فدخولها عليها كدخولِها على القائم والقاعد وبابه ، وهذا معنى ما ذكره سيبويه[1] ، ثم قال : فإذا ثبت أنها

٥١- الرجز لأبي النجم العجلي ، وبعده : (خُرّاس أبواب على قصورها) ، وهو في ديوانه ص ١١٠ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، والمخصص ٢١٥/١٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٧/١ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، والجنى الداني ص ١٨٩ ، والدرر ١٣٧/١ ، ورصف المباني ص ٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧/١ ، ١٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦ ، وشرح المفصل ١٣٢/١ ، ٦٠/٦ ، ولسان العرب ٢٧٢/٥ (وبر) ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، والمقتضب ٤٩/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٨٠/١ .

(١) في الكتاب ٧/٢ : (فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتًا ، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام) .

قد أثرت معنى التعريف تقديرًا ، ولمح الصفة ؛ صار التعريف مشكلاً ، وأجاب عنه بما حاصله : أنها لم تؤثر تعريفًا ، فيما لم يكن فيه تعريف ، وفيه نظر يظهر بالتأمل .

(**وأقسام المعارف سبعة**) :

أحدها : (**المضمر**) ، بضم الميم الأولى وفتح الثانية ، لحاضر أو غائب ، (**كأنا وهم** . و) الثاني : (**العلم**) لمذكر أو مؤنث ، (**كزيد ، وهند** . و) الثالث : (**الإشارة** كـ : **ذا**) للمذكر ، (**وذي**) للمؤنث . (و) الرابع : (**الموصول**) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بـ « أل » ملفوظة كـ « الذي » ، أو مقدرة كـ « مَنْ » [٩٥] أو بالإضافة كـ « أي » (**كالذي**) للمذكر ، (**والتي**) للمؤنث . (و) الخامس : (**ذو الأداة**) للمذكر والمؤنث ، (**كالغلام والمرأة** . و) السادس : (**المضاف**) إضافة محضة ، (**الواحد منها**) ؛ أي من هذه الخمسة معتلاً كان أو صحيحًا (**كابني وغلامي** . و) السابع : المزيد على قول الناظم :

٥٣ ـ .... كَهُمْ وَذِي   وهِنْدَ وابنِي والغُلامِ والذي

(**المنادى**) المنكر المقصود ، (**نحو : يا رجل ؛ لِمُعَيَّنٍ**) ، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مَنْوِيٍّ . قال في التسهيل : أعْرَفُها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام . يعني بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ، ثم المشار به ، والمنادى ، يعني أنهما في مرتبة واحدة ، لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ، ثم الموصول وذو الأداة ، يعني أنهما [٥٣/أ] في مرتبة واحدة ، لأن تعريفهما بالعهد . وفي بعض نسخه : « ثم ذو الأداة » ، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه ، فجعل المضاف إلى الضمير ، في مرتبة الضمير ، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم . وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا ، فتحصل ثلاثة أقوال .

(فصل في المضمر)

بفتح الميم الثانية (**المضمر**) : اسم مفعول من أضمَرته ، إذا أخفيتَه وستَرته ، وإطلاقه على البارز توسع . (**والضمير**) بمعنى المضمر على حَدِّ قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ، أي معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًا ، لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، قال ابن هانئ : [من الطويل]

فصَرِّحْ بِمَنْ تهوى ودَعْني مِنَ الكُنَى فلا خَيْرَ في اللّذاتِ مِنْ دونِها سِتْرُ[1]

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (**اسْمًا لما وضع**) لتعيين مسماه ، وهو إما (**لمتكلم ، كـ : أنا**) ، بزيادة [٩٦] الألف عند البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين ، (**أو المخاطب كـ : أنت**) ، بزيادة التاء عند البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين ، (**أو الغائب كـ : هو**) ، بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين ، وإليه أشار في النظم بقوله :

٥٤ ــ فَما لِذي غيْبَةٍ أوْ حُضُور كأنْتَ وَهْوَ سَمٌّ بالضَّمير

(**أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى ، وهو**) ثلاثة (**الألف والواو والنون**) ، وإلى ذلك [٥٣/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٩ ــ وألفٌ والواوُ والنّونُ لِمَا غابَ وغيره . . . .

وأراد بغيره المخاطب (**كقُوما**) للمخاطبين ، (**وقاما**) للغائبين ، (**وقومُوا وقاموا ، وقُمْنَ**) يا هندات ، والهندات قُمْنَ . (**وينقسم**) الضمير (**إلى بارز ؛ وهو ما له صورة في اللفظ**) به (**كتاء : قمت**) ، وكاف « أكرمك » ، وهاء « غلامه » ، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته ، (**وإلى مستتر [٩٧] وهو بخلافه**) ، أي بخلاف البارز ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوى (**كا**) لضمير (**المقدر في**) أقوم ، و(**قم**) ، فيقدر في « أقوم » أنا ، وفي « قم » أنت . ولم تضع العرب لهما لفظًا يعبَّر به عنهما ، ولكن لضيق العبارة عبَّر عنهما بلفظ الضمير المنفصل ، تعليمًا للمبتدئين ، وليس هما إياهما على الحقيقة .

---

(١) البيت لأبي نواس من خمرية في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في تزيين الأسواق ص ٤٠٩ .

(**وينقسم البارز إلى** :

متصل) بعامله ، (**وهو ما لا يُفتتح به النطق ، ولا يقع بعد : إلا ، كياء : ابني ، وكاف : أكرمك ، وهاء : سليه ويائه**) ، وهذا معنى قول الناظم :

٥٥ ـ وَذُو اتّصَالٍ منهُ ما لا يُبْتَدَا وَلا يَلِي إلاَّ اخْتِيَارًا أبدَا

٥٦ ـ كَالْيَاء والكَافِ من ابْني أكْرَمَكْ والْيَاء والْهَا من سَليهِ مَا مَلَكْ

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة ؛ من المتكلم والمخاطب والغائب ، ومحالّه الثلاثة ؛ من الرفع والنصب والجر ، فالياء من ابني للمتكلم ، ومحلها جر . والكاف من أكرمك للمخاطب ، ومحلها نصب . والياء من [٩٨] سليه للمخاطبة ، ومحلها رفع على الفاعلية . والهاء من سَلِنيه للغائب ، ومحلها نصب على المفعولية . والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ، ولا تقع بعد إلا ، (**وأما**[٥٤/أ]**قوله**) : [من البسيط]

٥٢ ـ وما نُبالِي إذا ما كنتِ جارتَنَا (**أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاكِ دَيَّارُ**)

(**فضرورة**) ، والقياس : إلا إياك ، ولكنه اضطر فحذف « إيا » وأبقى « الكاف » ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل ، و« ما » الأولى نافية ، و« ما » الثانية زائدة ؛ لا مصدرية ، لأن « إذا » الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ، و« نبالي » : من المبالاة ؛ بمعنى الاكتراث ، و« جارتنا » : خبر « كان » ، من الجوار ، و« أن » : مصدرية ، و« ديار » : بمعنى أحد ، فاعل « يجاورنا » ، وأن وصلتها : مفعول « نبالي » ، وهي مفرد لا جملة ، و« إلا » : حرف إيجابي ، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار ، والمعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك . وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد « إلا » مطلقًا ، ومنعه المبرد مطلقًا ؛ وأنشد مكان « إلاك » « سواك » ، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر : [من الطويل]

٥٣ ـ أعوذُ بربِّ العرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فما لِي عَوْضُ إلاه ناصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع « إياه » .

٥٢- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤ .

٥٣- البيت بلا نسبة في الدرر ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

(وإلى منفصل) عن عامله ، (وهو) أي المنفصل ، (ما يبتدأ به) في النطق ، (ويقع بعد : إلا) و ذلك (نحو : أنا ، تقول) في ابتداء النطق به : (أنا مؤمن ، و) في وقوعه بعد « إلا » (ما قام إلا أنا) ، وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل ، لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف ، لاختلاف المدركين ، فإنه هنا ناظر إلى مواقعه من الإعراب ، وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع ، وظاهر صنعه أن كلاًّ من المتصل [٥٤/ب] والمنفصل أصل برأسه ، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل ؛ محتجًّا بأن مبني الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل .

(وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) :

الأول : (ما يختص بمحل الرفع) فقط ، (وهو خمسة) : أحدها : (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث . (و) ثانيها : [٩٩] (الألف) الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا . (و) ثالثها : (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا . و) رابعها : (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن . و) خامسها : (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير ، وهو قول سيبويه[1] ، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث[2] ، والفاعل ضمير مستتر ، وتقع في الأمر (كقومي) ، والمضارع كتقومين ، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم ، فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً .

(و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة) : أحدها : (ياء المتكلم نحو : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾) [الفجر/١٥] ، فالياء من « ربي » في محل جر بإضافة « رب » إليها ، وفي « أكرمني » في محل نصب على المفعولية بـ « أكرم » . (و) ثانيها : (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾) [الضحى/٣] فالكاف من « ودعك » في محل نصب على المفعولية ، ومن « ربك »

---

(١) الكتاب ٤/١٥٥ .

(٢) قال السيوطي : إن النون والألف والواو والياء ؛ حروف علامات ؛ كتاء التأنيث في « قامت » ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل ، وعليه المازني ؛ ووافقه الأخفش في الياء ، وشبهة المازني أن الضمير لَمَّا استكن في فعل وفعلة ؛ استكن في التثنية والجمع ، وجيء بعلامات للفرق ؛ كما جيء بالتاء . وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ؛ بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولَمَّا كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق ، فجُعلت الياء علامة للمؤنث . انظر حاشية يس ٩٩/١ .

في محل جر بإضافة « رب » إليها . (و) ثالثها : (**هاء الغائب نحو** : ﴿ **قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ** ﴾) [الكهف/٣٧] فالهاء من « له » و« صاحبه » في محل جر ؛ في الأول باللام ، وفي الثاني بالإضافة ، وفي « يحاوره » في محل نصب على المفعولية [٥٥/أ] بـ « يحاوره » وذلك داخل تحت قول الناظم :

٥٧ ـــ .... ولَفْظُ ما جُرّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

(و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة : (**ما هو مشترك بين**) **الْمَحَالّ** (**الثلاثة**) ، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر ، (**وهو** « **نا** » **خاصة**) بشرطين : اتحاد المعنى والاتصال (**نحو** : ﴿ **رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا** ﴾) [آل عمران/١٩٣] فـ « نا » في « ربنا » في محل جر ، بإضافة « رب » إليها ، وفي « إننا » في محل نصب بـ « إن » ، وفي « سَمعنا » في محل رفع على الفاعلية بـ « سَمع » ، ونظير ذلك قول الناظم :

٥٨ ـــ .... كاعْرِفْ بِنَا فإنَّنَا نِلْنَا

(**وقال بعضهم**) وهو أبو حيان معترضًا على الناظم في قوله :

٥٨ ـــ للرفعِ والنّصْبِ وجَرّ نا صَلَحْ ....

(**لا يختص ذلك بكلمة** « **نا** » **بل** « **الياء** » **وكلمة** « **هم** » **كذلك**) ، فإنهما يقعان في المحال الثلاثة ، (**لأنك تقول**) في الياء في الرفع : (**قومي** ، **و**) في النصب : (**أكرَمنِي** ، **و**) في الجر : (**غلامي** ، **و**) تقول في « هم » في الرفع : (**هم فعلوا** ، **و**) في النصب : (**أنَّهم** ، **و**) في الجر : (**لَهُم مال** . **و**) ردّه المتأخرون فقالوا : (**هذا**) النقص (**غير سديد**) بالسين المهملة ، لأن المدَّعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متَّحد المعنى ومتصلاً ، وما أورده ليس كذلك ، (**لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم**) ، بدليلين :

أحدهما : أن « ياء المخاطبة » مختلف في اسميتها ، و« ياء المتكلم » لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه .

والثاني : أن « ياء المخاطبة » موضوعة للمؤنث ، و« ياء المتكلم » موضوعة للمذكر ، و« ما » للمؤنث غير « ما » للمذكر ، (**و**) لأن الضمير (**المنفصل غير**) الضمير (**المتصل**) ضرورة ، فانتفى الإيراد وثبت المراد .

(**وألفاظ الضمائر كلها مبنية**) [١٠٠] وجوبًا ، وذلك مفهوم من قول الناظم :

٥٧ ـــ وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ....

واختلف في سبب بنائها ، [٥٥/ب] فقيل : شبه الحرف في المعنى ، لأن كل مضمر

مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف ، وقيل : شبه الحرف في الوضع ، لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين ، وحمل الأقل على الأكثر ، وقيل : شبه الحرف في الافتقار ، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : شبه الحرف في الجمود ، وقيل : اختلاف صيغه لاختلاف معانيه ، وقيل غير ذلك . ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ، (**ويختص الاستتار بضمير الرفع**) فقط . (**وينقسم المستتر إلى قسمين : مستتر وجوبًا ، وهو**) المقتصر عليه في النظم بقوله :

٦٠ ــ ومِنْ ضميرِ الرَّفْعِ ما يَستَتِرُ ....

بقرينة تمثيله بقوله :

٦٠ ــ .... كـأفْعَلْ أوَ افِقْ نَغتَبِطْ إذ تَشْكُرُ

وضابط واجب الاستتار (**ما لا يخلفه**) في مكانه اسم ظاهر ، ولا (**ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد**) المذكر (كـ : **قم**) ، واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع ، فإنه يبرز في الجميع نحو : قومي وقوما وقوموا وقمن ، (**أو**) المرفوع (**بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد** كـ : **تقوم**) ، وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة ، نحو : هند تقوم ، فإن استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف المبدوء [١٠١] بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع ، فإنه يبرز في الجميع ، نحو : تقومين وتقومان وتقومون وتقمن ، (**أو**) المرفوع (**بمضارع مبدوء بالهمزة** كـ : **أقوم**) وأستخرج ، (**أو**) المرفوع بمضارع مبدوء (**بالنون** كـ : **نقوم**) ونستخرج ، (**أو**) المرفوع (**بفعل استثناء** كـ : **خلا ، وعدا**) وليس ، (**ولا يكون ، في نحو قولك**) : القوم (**قاموا ما خلا زيدًا ، وما عدا عمرًا**) ، وليس بكرًا ، (**ولا يكون زيدًا**) ، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبًا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل [٥٦/أ] السابق ، (**أو**) المرفوع (**بأَفْعَلَ في التعجب ، أو بأَفْعَل**) في (**التفضيل**) ، فالأول (كـ : **ما أحسن الزيدين**) ، بفتح الدال وكسرها ، (**و**) الثاني نحو : (**﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا ﴾**) [مريم/٧٤] ففي « أحسن » فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا ، و« أثاثًا » تمييز ، (**أو**) المرفوع (**باسم فعل غير ماض** كـ : **أوه**) بمعنى أتوجع ، (**ونزال**) بمعنى انزل ، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد/٤] فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ، ولا الضمير البارز ، إلا « أفعل » التفضيل ،

فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة « الكحل عند جميع العرب » ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: « مررت برجل أفضل منه أنت » إذا لم يعرب « أنت » مبتدأ، وعلى هذا فعد « أفعل » التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور. (**و**) ينقسم (**إلى مستتر جوازًا، وهو ما يخلفه ذلك**) الظاهر أو الضمير المنفصل، (**وهو**) الضمير (**المرفوع بفعل الغائب، أو**) بفعل (**الغائبة، أو الصفات المحضة**)، وهي الخالصة من شائبة الاسْمِية، (**أو اسم الفعل الماضي**)، فالمرفوع بفعل الغائب (**نحو: زيد قام، و**) بفعل الغائبة نحو: (**هند قامت**) أو تقوم، (**و**) بالصفات المحضة، وهي: إما اسم فاعل نحو: (**زيد قائم، أو**) اسم مفعول نحو: زيد (**مضروب، أو**) صفة مشبهة نحو: زيد (**حسن**)، أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضَرَّابٌ أو مِضْرَابٌ أو مَضْرُوبٌ أو ضَرِيْبٌ أو ضَرِبٌ، (**و**) باسم الفعل الماضي نحو: زيد (**هيهاتَ**)، أي بَعُدَ. فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها [١٠٢] مستتر جوازًا، وإذا برز انفصل، تقول: « زيد قام هو » وكذا الباقي، والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، (**ألا ترى أنه يجوز**) [٥٦/ب] في الفصيح: (**زيدٌ قامَ أبوهُ**)، فيخلفه الظاهر وهو « أبوه »، (**أو: ما قام إلا هو**)، فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد « إلا »، (**وكذا الباقي**) من الأمثلة المذكورة بلا فرق. وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل إلى الظرف. وعديله، إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرًا أو حالاً، نحو: « مررتُ برجلٍ أمامك، وفي مجلسك »، و« جاء الذي عندك، أو في الدار »، و« زيد خلفك، أو في المسجد » و« جاء زيد فوق فرس، أو على حمار »، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو: غلامُ زيدٍ ضاربُه هو.

(**تنبيه: هذا التقسيم**) للضمير إلى مستتر وجوبًا وجوازًا (**تقسيم ابن مالك**) في التسهيل[١] وغيره، (**وابن يعيش**) في شرح المفصل[٢]، (**وغيرهما**) من النحويين، ووافقهما الموضح في شرح القطر[٣]، وخالفهم هنا فقال: (**و**) هذا التقسيم (**فيه نظر الاستتار**) للضمير (**في**) « قام » من (**نحو: « زيد قام » واجب**)، لا يجوز إبرازه متصلاً، (**فإنه**) لو برز وجب انفصاله فيقال: « قام هو » و (**لا يقال: « قام هو » على الفاعلية**)، بل على التوكيد لذلك المستتر، (**وأما**) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل،

---

(١) شرح التسهيل ١/١٦٦.

(٢) شرح المفصل ٣/١٠٨ – ١٠٩.

(٣) شرح قطر الندى ص ٩٤.

ففي غير تركيبه ، فـ « زيد قام » : تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير « زيد » من غير حصر ، وأما (**زيد قام أبوه ، أو : ما قام إلا هو ، فتركيب آخر**) أسند فيه القيام إلى سببي زيدٍ ، وإلى ضميره المحصور بـ « إلا » . هذا تقرير كلامه وفيه أمران :

أحدهما : أن قوله : « فتركيب آخر » يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو : « زيد قام هو » و « زيد قام أبوه » تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ، ولا يظن بهم ذلك ، إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه .

والثاني : [٥٧/أ] أنه نفى أن يقال : « قام هو » على الفاعلية ، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في « هو » من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة/٢٨٢] أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيدًا . ونقل المرادي عنه أيضًا في شرح التسهيل أنه أجاز في « هو » من نحو : « مررت برجل مكرمك هو » أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيدًا . وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين ، والنظر الجيد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ، لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً . والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ، (**والتحقيق**) في التقسيم (**أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع ، إلا الضمير المستتر كـ : أقوم**) وقم ، (**وإلى ما يرفعه ، وغيره**) ، أي الظاهر (كـ : **قام**) وهيهات ، (**وينقسم**) الضمير (**المنفصل بحسب مواقع الإعراب**) الثلاثة (**إلى قسمين**) :

أحدهما : [١٠٣] (**ما يختص بمحل الرفع**) لا يتجاوزه إلى غيره ، (**وهو : أنا**) للمتكلم ، (**وأنت**) بفتح التاء للمخاطب ، (**وهو**) للغائب وفروعهن ، (**ففرع أنا**) واحد فقط ؛ وهو (**نحن**) ، لأن المتعدد فرع المفرد ، (**وفرع أنت**) بفتح التاء أربعة وهي : (**أنت**) بكسر التاء ، (**وأنتما ، وأنتم ، وأنتن**) ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، (**وفرع هو**) أربعة أيضًا وهي : (**هي وهما وهم وهن**) ، وتعليله ما تقدم .

تنبيه : المختار في « أنا » أن الضمير هو الهمزة [٥٧/ب] والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة[١] ، واختاره ابن مالك[٢] ، وفي

(١) انظر شرح المفصل ٩٣/٣ .
(٢) شرح التسهيل ١٣٤/١ .

« أنت » وفروعه أن الضمير نفس « أن » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب[1] . وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أن « التاء » هي الضمير ، وهي التي في : « فعلت » وكسرت بـ « أن » .

وفي « هو وهي » الجميع ضمير ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي « هما وهم » الضمير « الهاء » وحدها[2] . وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي « هنّ » الهاء وحدها ، والنون الأولى كالميم في « هم » ، والثانية كالواو في « هو » .

(و) القسم الثاني (**ما يختص بمحل النصب**) لا يتجاوزه إلى غيره ، (**وهو إيًّا**) بتشديد الياء المثناة ، تحت حال كونه (**مردفًا بما يدل على المعنى المراد**) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، (**نحو : «إياي» للمتكلم**) وحده ، (**و : إياك ، للمخاطب**) المذكر ، (**و : إياه ، للغائب**) المذكور . هذه الثلاثة هي الأصول ، (**وفروعها**) تسعة ، ففرع إياي : (**إيانا**) لا غير ، (**و**) فرع « إياك » بفتح الكاف ؛ أربعة : (**إياك**) بكسر الكاف ، (**وإياكما ، وإياكم ، وإياكن . و**) فرع إياه أربعة أيضًا: (**إياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن**) ، على ما تقدم من التعليل ، وفي بعض النسخ بإسقاط العاطف .

(**تنبيه : المختار**) من الخلاف (**أن الضمير نفس : إيا**) فقط ، (**وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة**) ، وهو مذهب سيبويه[3] . واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و« إيا » على حدتها لا تدل على ذلك ، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل [٥٨/أ] على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ، أن اللواحق هي الضمائر ، وكلمة « إيا » عماد[4] ، أي زيادة يعتمد عليها لواحقها ، ليتميز الضمير المنفصل من المتصل .

---

(١) شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٥ .

(٢) ذكر الأنباري آراء الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٦٧٧/٢ ، المسألة رقم ٩٦ : « الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي » . وانظر شرح المفصل ٩٥/٣ - ٩٧ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢ ، وانظر شرح المفصل ٩٨/٣ - ٩٩ .

(٤) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٧ : « الضمير في إياك وأخواتها » .

والثاني : ما ذهب إليه الخليل وجمع ، واختاره ابن مالك ، أن « إيا » ضمير إلى ما بعده ، وأن ما بعده ضمير أيضًا في محل خفض بإضافة [١٠٤] « إيا » إليه[1] .

والثالث : ما ذهب إليه الزجاج أن « إيا » اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر ، أضيف « إيا » إليها ، فهي في محل خفض بالإضافة . وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرًا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم :

٦١ ــ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنا هُو ... وَأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢ ــ وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلا ... إيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرًا ، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل ، مرفوع ومنصوب ومجرور ، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط ، فهذه خمسة أقسام ، ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة : واحدة للمتكلم وحده ، وواحدة له ولمن معه ، وخمس للمخاطب : واحدة للمذكر ، وواحدة للمؤنث ، وواحدة لمثنييهما ، وواحدة لجمع المذكر ، وواحدة لجمع المؤنث ، وخمس للغائب كذلك ، وإذا ضربنا خمسًا في اثني عشر خرج منها ستون .

أمثلة المرفوع المتصل : قُمْتُ ؛ قُمْنَا ؛ قُمْتِ ؛ قُمْتُمَا ؛ قُمْتُمْ ؛ قُمْتُنَّ ؛ قامَ ؛ قَامَتْ ؛ قَامَا ؛ قَامُوا ؛ قُمْنَ .

أمثلة المنصوب المتصل : [٥٨/ب] أكْرَمَنِي ؛ أكْرَمَنَا ؛ أكْرَمَكَ ؛ أكْرَمَكِ ؛ أكْرَمَكُمَا ؛ أكْرَمَكُمْ ؛ أكْرَمَكُنَّ ؛ أكْرَمَهُ ؛ أكْرَمَهَا ؛ أكْرَمَهُمَا ؛ أكْرَمَهُمْ ؛ أكْرَمَهُنَّ .

أمثلة المخفوض ؛ ولا يكون إلا متصلاً : غلامي لي ؛ غلامنا لنا ؛ غلامكَ لكَ ؛ غلامكِ لكِ ؛ غلامكما لكما ؛ غلامكم لكم ؛ غلامكنّ لكنّ ؛ غلامه له ؛ غلامها لها ؛ غلامهما لهما ؛ غلامهم لهم ؛ غلامهنّ لهنّ .

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح ، فلم أحْتَجْ لسردها مرة ثانية . فهذه الستون متفق عليها ، وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة : ياء المخاطبة في : تقومين وقومي ، وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، كما يستتر ضمير المفرد في : تقوم وقم ، وقد تقدم ما فيه .

(١) انظر رأي الخليل في الإنصاف ٦٩٥/٢ : والكتاب ٢٧٩/١ ، واستشهد الخليل بقولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ » .

(فصـــــــــــــــل)

القاعدة لغة : الأساس ، واصطلاحًا : حكم كلّيّ منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه . وهي هنا (**أنه متى تأتي**) وأمكن (**اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله**) ، لأن وضع الضمير على الاختصار ؛ والمتصل أخصر من المنفصل (**فنحو : قمتُ**) بضم التاء (**وأكرمتك ، لا يقال فيهما : قام أنا ؛ ولا أكرمتك إياك**) ، لأن التاء أخصر من « أنا » والكاف أخصر من « إياك » ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٦٣ ـ وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجيءُ الْمُنْفَصِلْ إذَا تَـأَتَّى أنْ يَجيءَ الْمُتَّصِلْ

(**فأما قوله**) وهو زياد بن حَمْل التميمي : [من البسيط]

٥٤ ـ وما أصاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ . . . .

أي قومي . [١٠٥]

٥٤ ـ . . . . (**إلاَّ يَزِيْدُهُم حُبًّا إلَيَّ هُمُ**)

فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل ، (**وقوله**) وهو الفرزدق :[من البسيط]

٥٥ ـ بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ (**إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ**)

فأوقع الضمير [٥٩/أ] المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ، (**فضرورة**) فيهما ، ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان : ما صحبت قومًا بعد قومي ؛ فذكرت لَهم

٥٤- البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١٣٥/١، ١٣٧، ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٢٦/٧، والشعر والشعراء ٧٠١/٢ ، ومعجم الشعراء ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/١ ، ولبدر بن سعيد أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ٣٣٠/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وشرح الأشموني ٥١/١ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١.

٥٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥ ، ٢٩٠ ، والدرر ٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٤/١، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والأغاني ٣٢٣/١٠ ، والإنصاف ٦٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٩٢/١ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، وشرح ابن عقيل ١٠١/١ ، ١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وهمع الهوامع ٦٢/١ .

قومي ؛ إلا بالغوا في الثناء عليهم ، حتى يزيدوا قومي حبًّا إلَـيَّ ، ويـدل عليـه أنـه وجـد في أصل قصيدته :

لَـمْ أَلْـقَ بَعْدَهُـمُ حيًّـا فـأَخْبُرُهُمْ إلا . . . .

إلى آخره . و« هم » الأولى مفعول أول ليزيد ، و« حبًّا » مفعوله الثاني ، و« هم » الثانيـة ، آخر البيت : فاعل يزيد ، والأصل : يزيدون ، فعدل عن الواو إلى هم للضرورة . وقال ابـن مالك : « الأصل : إلا يزيدون أنفسهم ، فحذف المضاف ، وفصـل ضمـير الفـاعل » . قـال الموضح في المعنى : وحامله على ذلك ظنُّه أن الضميرين لمسمًّى واحد ، وليس كذلك ، فـإن مسمى « الواو » المصاحبون ثانيًا ، ومسـمى « هـم » المصـاحبون أولاً . ومـراده : أنـه مـا يصاحب قومًا بعد قومه فيذكر قومه لهم ، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبًّا إليه ؛ لمـا يسـمعه من ثنائهم عليهم . ويجوز في : « فأذكرهم » النصب في جـواب النفـي ، والرفـع بـالعطف على « أصاحب » . قاله الموضح في شرح الشواهد .

و« الباء » في قول الفرزدق : « بالباعث » متعلقة بـ « حلفت » في بيت قبله[١] .

والباعث : هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث : هو الـذي ترجـع إليـه الأمـلاك ؛ بعد فناء الْمُلاَّك . والأموات : إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه ، على حدّ قولهـم[٢] : [من المنسرح]

. . . . بَيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

أو منصوب « بالوارث » ، على أن الوصفين تنازعه ، وأعمـل الثـاني . وضَمِنَـتْ ؛ بكسر الميم مخففة : بمعنى تضمنت ، أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى تكفلت بأبدانـهم . والأرض : فاعل « ضمنت » ، و« إياهم » : مفعولـه ، والقيـاس اتصالـه ، ولكنـه فصـل للضـرورة . والدهر : الزمان ، و« الدهارير » ؛ بمعنى الشدائد : مضاف إليه . [٥٩/ب]

---

(١) وهو قوله : (إنِّي حلفت ولَمْ أحلف على فند فناء بيتٍ من الساعين معمورِ) . انظـر ديـوان الفرزدق ٢١٤/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(٢) صدر البيت : (يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به) ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصـاوي) ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وشرح المفصـل ٢١/٣، والكتاب ١٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وبلا نسبة في الأشـباه والنظـائر ١٠٠/١ ، ٢٦٤/٢ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشـواهد ص ٨٧ ، وخزانـة الأدب ١٨٧/١٠ ، والخصـائص ٤٠٧/٢ ، والدرر ٩٩/١ ، ورصف المباني ص ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧، وشرح الأشمـوني ٣٦٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، ٦٢١ .

(و) إذا لم يتأتَّ الاتصال وجب الانفصال ، (**مثال ما لَمْ يتأتَّ فيه الاتصال أن**) يرفع الضمير بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب نحو قوله : [من البسيط]

٥٦ ـ بنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُم ظَافِرِيْنَ . . . .

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو : « عجبْتُ من ضَرْبِ الأمير إيَّاك » . فإن قالوا : يجوز : « ضربك الأمير » ، قلنا : ويجوز : « بنصرنا إيَّاكم » فما كان جوابهم فهو جوابنا[1] .

أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقًا عند البصريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين ، نحو : « زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو » ، أو أن يحذف عامله ؛ كقوله : [من الطويل]

٥٧ ـ فإنْ أنت لَمْ يَنْفَعْك عِلْمُك فانْتَسِبْ لَعَلَّك تهديك القُرُونُ الأَوَائِلُ

أي فإنْ ضللت لم ينفعك علمُك .

وأن يكون عامله حرف نفي نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة / ٢] وأن يقع بعد واو المصاحبة كقوله : [من الطويل]

٥٨ ـ فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيَّاهُم بها مَثَلاً بَعْدِي

أو أن يفصله متبوع نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة/١] .

أو أن يلي « إمَّا » المكسورة الهمزة المشددة الميم ، نحو : إمَّا أنا وإمَّا أنت .

أو يلي اللام الفارقة[2] ، كقوله : [من الخفيف]

٥٦- تتمة البيت : (. . . . . وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا) ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١/٢٨٩ ، وهمع الهوامع ١/٦٣ .

(١) في حاشية يس ١/١٠٥ : « قال الزرقاني : والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك ، لا فيما يقع في محل رفع ، ولا في المشترك » .

٥٧- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وخزانة الأدب ٣/٣٤ ، والدرر ١/١٠٢ ، وشرح الأشموني ١/١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/٨ ، ٢٩١، وهمع الهوامع ٢/١١٤ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٦٣ .

٥٨- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٢١٩ ، وخزانة الأدب ٨/١٥ ، ٥١٩ ، والدرر ١/١٠٣ ، ٤٨٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤ ، وهمع الهوامع ١/٦٣ ، ٢٢٠ .

(٢) أي بين « أن » المخففة من الثقيلة والنافية . انظر الدرر ١/١٠٤ .

٥٩ ــ إنْ وَجَدْتُ الصَّدِيْقَ حَقًّا لإِيَّا ... كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أزَالَ مُطِيْعَا

[١٠٦] أو أن يكون منادى ، نحو : يا إيَّاك ، ويا أنت .

أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع أن أتحدث رتبته ، نحو : « ظَنَنْتَنِي إيَّايَ » ، وسيأتي .

أو أن (**يتقدم الضمير على عامله ، نحو : ﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾** [الفاتحة/٤] ، **أو**) يتأخر عن عامله (**يلي إلا**) لفظًا ، (**نحو : ﴿ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾**) [يوسف/٤٠] .

أو معنى ، نحو : إنَّمَا قام أنا ، (**ومنه قوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٠ ــ أنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ (**وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي**)

(**لأن**) [٦٠/أ] « أنا » ولي « إلا » في المعنى ، لأن (**المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا**) ، أو مماثلي في إحراز الكمالات . ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه ؛ فصل الضمير وأخَّره ، ولو وصله وقال : وإنما أدافع عن أحسابهم ، لصار المعنى : أنه يدافع عن أحسابهم ؛ لا عن أحساب غيرهم . وذلك غير مقصود ، ولا يصحّ حمله على الضَّرورة ، لأنه كان يصح أن يقال : إنَّمَا أدافع عن أحسابهم أنا ، على أن يكون « أنا » توكيدًا ، وليست « ما » موصولة ، و« أنا » خبر إن ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ « من » إلى لفظ « ما » ، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد « إنَّما » ؛ محمول على أنه لا يرى الحصر بـ « إنَّمَا » ، وخولف في ذلك .

والذَّائد ؛ بذال معجمة أوله ؛ ومهملة آخره : من ذاد يذود : إذا منع ، أو من الذَّود وهو الطَّرد . يقال : رجل ذائد أي حامي الحقيقة ، والحامي هنا تفسير للذَّائد ، وهو اسم فاعل من الحماية ، وهي الدَّفع . والذمار ؛ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم : وهو ما لزم الشخص حفظه مِمَّا وراءه ويتعلَّق به . والأحساب : جمع حسب ؛ بفتح السين . « قال شَمِّر : الحسب : الفِعْلُ الحسنُ للرَّجل ولآبائه ؛ مأخوذ من الحساب ، كأنهم يحسبون مناقبهم

٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ١٠٣/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠١/١ ، وهمع الهوامع ٦٣/١ .

٦٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والجنى الداني ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢ ، ولسان العرب ٢٠٠/١٥ (قلا) ، والمحتسب ١٩٥/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٦٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/١ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، ١١٤ ، ٢٤٢/٧ ، وأوضح المسالك ٩٥/١ ، ولسان العرب ٣١/١٣ (أنن) ، وهمع الهوامع ٦٢/١ ، وتاج العروس (ما) .

ويعدُّونها عند المفاخرة ، فالحسْب ؛ بالسكون : العدد ، وبالتحريك : الشـيء المعدود على القياس في مثله » . انتهى . قاله التجاني في تحفة العروس[١] .

(**ويستثنى من هذه القاعدة**) المذكورة ، وهي أنه إذا تـأتّى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (**مسألتان**) ، يجوز فيهما الانفصال مـع تـأتّي الاتصال ، وهما المشار إليهما في النظم بقوله :

٦٤ ـ وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥ ـ كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ....

(**إحداهما**) ؛ وهي الأولى في النظم : (**أن يكون عامل الضمير**) الجائز [٦٠/ب] فيه الاتصال والانفصال ، (**عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه**) ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٦ ـ وقَدِّم الأَخَصَّ في اتِّصَالِ ....

(**وليس**) المقدم [١٠٧] (**مرفوعًا**) ، بأن كان منصوبًا أو مجرورًا ، (**فيجوز**) حينئذ في الضمير الثاني (**الوجهان**) المتقدِّمان ، وهما : الاتصال نظرًا إلى الأصل ؛ والانفصال هربًا من توالي اتصالين في فضلتين . (**ثُمَّ إنْ كان العامل**) في الضميرين المذكورين (**فعلاً غير ناسخ**) ، كما في باب «أعطى» ، (**فالوصل أرجح**) لكونه الأصل ، ولا مرجّح لغيره ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه[٢] (**كالهاء من**) قولك لشخص في عبد : (**سَلْنيهِ**) أو مَلِّكْنِيهِ ، وكالكاف من قولك لعبدك : « زيد سَأَلَنِيْكَ » ، ويجوز على مرجوح : سَلْنِي إيَّاه ومَلِّكْنِي إيَّاه وسَأَلَنِي إيّاك ولكون الموصل أرجح لم يأتِ التنزيل إلا به ، قال الله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾ [البقرة/١٣٧]، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود/٢٨]،﴿ إنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ [محمد/٣٧] ، كل ذلك من الوصل . (**ومن الفصل**) قوله صلى الله عليه وسلم : (**إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُم**)[٣] ، ولو وصل لقال : « مَلَّكَكُمُوهُمْ » ، ولكنَّه فرَّ من الثّقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمَّاتٍ ، (**وإن كان**) العامل في الضميرين (**اسْمًا**) ، وكان أول الضميرين مجرورًا ، (**فالفصل أرجح**) ، لاختلاف محلّي الضميرين ، سواء أكان الاسم العامل مصدرًا ، (**نحو : عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إيَّاه**) ، فـ« حبّ » : مصدر مضاف إلى فاعله ؛

---

(١) تحفة العروس ص ٥٧ ، باب تخير الرجل لنطفته .

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩ .

وهو ياء المتكلم ، و« إيَّاه » : مفعوله . هذا من الفصل ، **(ومن الوصل قوله)** في الحماسة : [من المتقارب]

٦١ ــ لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا **(لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا)**

اللام في « لئن » : موطئة للقسم ، [٦١/أ] وفي « لقد » : جواب القسم ؛ هذا هو المعتمد ؛ ولا التفات لغيره ، وفي « لِي » تقوية لعمل المصدر في مفعوله ؛ لكونه فرعًا عن الفعل في العمل ، و« حبك » الأول ، بغير ياء ، و« الكاف » : مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« حبيك » الثاني ، بالياء ، وفيه الشاهد ، فإنه أتى معه الضمير الثاني ، وهو « الكاف » متصلاً ، ولو فصله لقال : « حبِّي إياك » ، أو كان الاسم العامل اسم فاعل ، نحو : « عجبتُ من موليك إيَّاه » ، ومن الوصل قوله : [من البسيط]

٦٢ ــ لاَ تَرْجُ أوْ تَخْشَ غَيْرَ الله إن أذى واقيكَهُ اللهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا

فأتى بالضمير الثاني متصلاً ، ولو فصله لقال : واقيك الله إيَّاه .

(وإن كان) العامل في الضميرين **(فعلاً ناسخًا)** من باب ظنَّ **(نحو : خِلْتَنِيْهِ ، فالأرجح عند الجمهور الفصل)** ، لأنه خبر في الأصل ، وحق الفصل قبل وجود الناسخ ، فيترجح بعده ، وهو المراد بقول الناظم :

٦٥ ــ .... غَيْرِي إختارَ الانْفِصَالا

(كقوله) : [من البسيط]

٦٣ ــ **(أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ)** وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ

[١٠٨] أخي : مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، على الوجهين في الاشتغال ، لا منادى سقط منه حرف النداء ، لفساد المعنى . والأرجاء : النواحي ، جمع رجا كعصا ، والأضغان : جمع ضغن ؛ بكسر الضاد المعجمة ؛ وهو : الحقد . والإحن ؛ بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ؛ جمع إحنة ؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء ؛ وهو :

٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٢ ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

لئن كنتِ أوطأتِني عشوة لقد كنت أصفيتك الود حينَا
وما كنت إلا كذي نُهزة تبدّل غثًّا وأعطى سَمِينَا

٦٢- البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٠٨/١ .

٦٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/١ .

الحقد أيضًا ؛ فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر . والشاهد في « حسبتك إيَّاه » ، حيث فصل الضمير الثاني ، (و) الأرجح (عند الناظم والرّمَّانِي وابن الطّراوة الوصل) ، وقد صرَّح بذلك الناظم فقال :

٦٥ ــ . . . . واتصَـالا أختَارُ . . . .

وحجته أنَّ الأصل الاتصال ، وقد أمكن ، وجاء به التنزيل ، قـال الله تعـالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَـهُمُ اللهُ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، وورد به الشعر (كقوله) : [٦١/ب] [من البسيط]

٦٤ ــ (بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَــهُ) إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكتسابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

المسألة (الثانية) من المسألتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكـــون) الضمير (منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها) ، سـواء أكـان قبلـه ضمـير أم لا[1] ، وبذلـك فارقت المسألة الأولى ، (نحو : الصديق كنتَه ، أو كأنه زيدٌ) ، فيجوز في الهـاء الوجـهان ، الاتصال والانفصال ، (وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحـو : « خِلْتَنِيهِ » فالأرجح عند الجمهور الفصل ، وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل[2] ، وتوجيههما ما سبق ، وكلاهما ورد ، (ومن ورود الوصل الحديث) ، وهو قوله ﷺ لعمر ﷺ لَمَّا طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال : « (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْــهِ) وإِنْ لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قتله »[3] . (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبـد الله ابن أبي ربيعة المخزومي : [من الطويل]

٦٥ ــ (لَئِنْ كان إِيَّاه لقد حالَ بُعْدَنَــا عَنِ العَهْدِ) والإنسـانُ قَـدْ يَتغَـيَّرُ

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى ، فقال : (ولو كان الضمير السابق في الْمَسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل نحو : ضربته) ، ولا يَجوز : ضربتُ إِيَّاه

٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٧ .

(١) يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف ، وإلا فيجب الفصل ؛ كما يفهم من قول الناظم :
وقدِّم الأخصَّ . . . .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٩٨ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩ .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ، باب ٧٨ : إذا أسلم الصبي فمات . . . برقم ١٢٨٩ ، وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة ، باب : ذكر ابن صياد ، رقم ٢٩٣٠ ، ٢٩٣١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ .

٦٥- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وخزانـة الأدب ٥/ ٣١٢ ، ٣١٣ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣١٤ وبلا نسبة في أوضـح المسـالك ١/ ١٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ ، والمقرب ١/ ٩٥ .

لِما تقدم ، (**ولو كان الضمير المتقدم**) على الضمير الثاني (**غير أعـــرف**) ، أي غير أخصّ ، (**وجب الفصل**) ، لأنه مع الاتصـال يجب تقديم الأخصّ ، فمع تقديم غير الأخصّ يجب الانفصال ، وهذا معنى قول الناظم :

٦٦ ـــ وقَدِّمَــن مــا شِــئْتَ في انْفِصَــالِ ....

(**نحو : أعطاه إيَّاك ، أو**) أعطاه (**إيَّاي**) ، فإن كلاً من ضميري المخاطب والمتكلم أخصّ [٦٢/أ] من ضمير الغائب ، (**أو أعطاك إيَّــاي**) ، لأن ضمير المتكلم أخصّ من ضمير الغائب ، وأما قول عثمان ﷺ : « أراهَمُنِــي البـاطلُ شـيطانًا »[1] فنادر ، والأصل : أراهم الباطل إيّاي شيطانًا ، والمعنى : أرى الباطلُ القومَ أنّي شيطان . وأجاز المبرد[2] وكثير من [١٠٩] القدماء تقديم غير الأخصّ مع الاتصال نحو : أعطيتهموك ، ولكن الانفصال عندهم راجح ، (**ومن ثَمَّ**) بفتح التاء المثلثة ، أي من هنا ، أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف (**وجب الفصل إذا اتَّحدت الرتبة**) ؛ بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧ ـــ وَفِـي اتِّحَـادِ الرتْبَـةِ الـزمْ فَصْــلا ....

وذلك (**نحو**) قول العبد لسيده : (**مَلَّكْتَنِي إيَّاي ، و**) قول السيد لعبده : (**مَلَّكْتُكَ إيَّاك ، و**) قول السيد إذا أخبر شخصًا أنه مَلَّك عبده نفسه : (**مَلَّكْتَه إيَّــاه**) ، أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخصّ ، (**وقد يباح الوصل ؛ إن كان الاتحاد في**) ضميري (**الغيبــة ، واختلف لفظ الضميرين**) تذكيرًا وتأنيثًا ، وإفرادًا وتثنية وجمعًا ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٧ ـــ .... وقَـدْ يُبِيـحُ الغيــبُ فيـهِ وَصْــلا

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (**كقوله**) : [من الطويل]

٦٦ ـــ لِوَجْهِكَ فِي الإحسانِ بَسْطٌ وبهجةٌ (**أنالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِــدِ**)[3]

بسط ؛ بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله . وبهجة ؛ بمعنى

---

(١) من شواهد شرح ابن عقيل ١٠٦/١ .

(٢) انظر رأي المبرد في شرح المفصل ١٠٥/٣ .

٦٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٩٧ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠ ، والدرر ١٠٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع ٦٣/١ .

(٣) في ط : (وارد) مكان (والد) .

حسن وسرور : معطوف على بسط . وأنال : فعل ماض متعدٍّ لاثنين ؛ أولهما : ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة ؛ وثانيهما : ضمير المفرد الراجع إلى الوجه ، وأتى به متصلاً ، والأكثر : « أنالهما إياه » بالانفصال [٦٢/ب] وقفو ؛ بمعنى اتباع : فاعل « أنال » . وأكرم : مضاف إليه .

واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم ؛ وضميري المخاطب ، فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور ؛ لاتحاد مدلولي الضميرين ، فلا يقال : علمتناني ، ولا : علمتنينا ، ولا : ظَنَنْتُكماك ، وصح الاختلاف في ضميري الغيبية لصحة تعدد مدلوليهما ، نحو : جاريةُ زيدٍ أعطَيْتُهاه وأعطَيْتُهُوها ، واحترز بالاختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما ، فلا بد من الفصل ، نحو : مال زيد أعطيته إيَّاه .

(فصـــــــــــــــــل)

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (**أنّ يـــاء المتكلـــم مـــن الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض**) ، فتنصب بواحد من ثلاثــة : فعـل واسـم فعل وحرف ، وتخفض بواحد من اثنين : حرف واسم ، وهذه العوامـل علـى قسـمين : مـا تمتنع معه نون الوقاية ، وما تلحقه ، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحـوال : وجـوبٌ وجوازٌ بتساوي رجحان الثبوت ورجحان التَّرْك ، (**فإنْ نَصَبَها فعل أو اسم فعل أو ليت ، وجب قبلها نون الوقاية**) ؛ لتقي الفعل أو شبهه من نظـير مـا لا يدخلـه ، وهـو الكسـر الشبيه بالجر ، ولتقي ما بني على الأصل [١١٠] وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل . (**فأما الفعل فنحو : دعاني**) في الماضي ، (و : **يكرمني**) في المضارع ، (و : **أعطنـي**) في الأمر ، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ، (**وتقول**) فيما تردَّد بين الفعلية والحرفية : (**قـام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني**) ، بنـون الوقايـة (**إنْ قَدَّرْتَـهُنَّ أفعـالاً**) ، فـإن قدرتهن أحرف جر و« ما » زائدة ؛ أسقطت النون ، [٦٣/أ] وتقدير الفعليـة هـو الراجـح ، فتثبت النون ، (**قال**) : [من الطويل]

٦٧ ــ (**تُمَلُّ النَّدامى ما عَداني فإنَّني**) بكـلِّ الـذي يَـهْوَى نديْمِـيَ مُولَـعُ

والندامى : جمع ندمان ، وهو نديم الرجل في الشرب ، مرفوع علـى النيابـة عـن الفاعل بـ « تُمَلّ » ، ومولع ؛ بفتح اللام ؛ بمعنـى : مغرًى ، خـبر « إنّ » ، والمعنـى : تُمـل الندامى مللاً مجاوزًا إلى غيري ، وأما أنا فلا أمل ؛ فإنني مغرى بكل ما يهواه نديمي .

(**وتقول**) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية ، (**ما أفقـرني إلى عفو الله ، وما أحسنني إن اتقيت الله**) ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليـه ، والمثال الأول شاذ ، والثاني منقاس .

(و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية ، والأصح الفعلية : قـام القـوم ليسني ، (**قال بعضهم**) وقد بلغه أن إنسانًا يهدده : (**عليه رجلاً لَيْسَنِي**) ، حكاه سـيبويه عـن بعض العرب[1] . فـ « عليه » : اسـم فعل بـمعنى الأمـر ، و« رجـلاً » : مفعـول به ،

٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهـر الأدب ص ٣٨٢ ، والدرر ٥٠١/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح شـذور الذهـب ص ٢٦٢ ، وشـرح التسـهيل ٣٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٦٣/١ ، ١٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣٣/١ .

(١) الكتاب ٣٩٥/٢ ، واستشهد به ابن الناظم في شرحه ص ٣٩ .

و« ليس » : فعل ماض ؛ واسمه مستتر فيه عائد على رجل ، وياء المتكلم خبره ، (**أي ليلزم رجلاً غيري**) ، وهذا مبني على جواز إغراء الغائب ، وهو شاذ ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر ، بل بفعل مقرون بلام الأمر ، كما أن النهي بفعل مقرون بـ « لا » ، فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي ؛ لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر ، لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس ، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم . وما ذكره من لزوم النون في نحو : « ما أحسَنَني » هو قول البصري ، وهو مبني على أن « أفعل » في التعجب فعل ماض ، (**وأما** [٦٣/ب] **تجويز الكوفي : ما أحسني**) بحذف نون الوقاية سَمَاعًا ؛ كما في شرح الكافية[1] (**فمبني على قوله : أن أحسن ، ونحوه**) في الوزن من أفعال التعجب (**اسم**) ، بدليل تصغيره ، سمع ما أحيسنه ، ورد بأن التصغير فيه شاذ ، وأما تجويز بعضهم « ليسي » بحذف نون الوقاية من « ليس » لجموده ، فلا يعول عليه ، (**وأما قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

٦٨ ــ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ (**إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي**)

[١١١] بغير نون ؛ (**فضرورة أشار لها الناظم بقوله :**)

٦٨ ــ .... (**ولَيْسي قَدْ نُظِمْ**)

والعديد : كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أي عدد الثرى . والطيس ؛ بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة : الزمل الكثير ، وليس : فعل ماض ؛ واسمه مستتر فيه وجوبًا عائد على البعض المفهوم من القوم ، وياء المتكلم المتصلة به : خبره ، وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقًا ، هو ما أشار إليه الناظم بقوله :

٦٨ ــ وقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ....

(١) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٢ .

٦٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥ ، واللسان ١٢٨/٦ (طيس) ، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥ ، ٣٢٥ ، والدرر ١٠٥/١ ، ٥٠٣ ، وشرح التسهيل ١٣٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/٢ ، ٧٦٩ ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/١ ، وتهذيب اللغة ٧٤،٢٨/١٣ ، وتاج العروس ٢١٩/١٦ (طيس) ، وكتاب العين ٢٨٠/٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٩٩ ، والجنى الداني ص ١٥٠ ، وجواهر الأدب ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٣٩٦/٥ ، ٢٦٦/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأشموني ٥٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/٣ ، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس) ، ومغني اللبيب ١٧١/١ ، ٣٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ٦٤/١، ٢٣٣ وجمهرة اللغة ص ٨٣٩ ، ٨٦١ ، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٣ ، وأساس البلاغة (ليس) .

(**وأما نحو** : ﴿ **تَأْمُرُونِّي** ﴾ [الزمر/٦٤] ، **و** : ﴿ **أَتُحَاجُّونِي** ﴾) [الأنعام/٨٠] بتخفيف النون في قراءة نافع[١] ، (**فالصحيح**) عند سيبويه (**أن المحذوف نون الرفع**) ، والمذكور نون الوقاية[٢] ، واختاره ابن مالك[٣] ، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] ، ولغير ذلك نحو قوله : [من الرجز]

٦٩ — أبيتُ أسْرِي وَتَبيْتِي تَدْلُكِي

ولا نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تُحذف تخفيفًا في قراءة أبي عمرو[٤] نحو : ﴿ يَأْمُرْكُم ﴾ [البقرة/٦٧] ، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل ، وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضح في شذوره ، وأسقطه من شرحه ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي [٦٤/أ] وابن جني وأكثر المتأخرين[٥] ، واستدلوا له بأوجه :

أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

وثانيها : أن نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى .

وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه .

(**وأما اسم الفعل**) المزيد على النظم (**فنحو دراكِني وتراكِني**) بكسر الكاف فيهما ، (**وعليكَني**) بفتحها ، فالأول (**بمعنى : أدْرِكْنِي**) بقطع الهمزة ، (**و**) الثاني (**بمعنى : اترُكْني ، و**) الثالث بمعنى : (**الزَمْني**) بوصل الهمزة فيهما ، (**وأما : ليت**) المشار إليها بقول الناظم :

---

(١) انظر قراءة ابن نافع في الإتحاف ص ٢١٢ ، ٣٧٦ ، والنشر ٢٥٩/٢ ، ٣٦٣ .

(٢) في الكتاب ٥١٩/٣ : (بلغنا أن بعض القراء قرأ : « أتحاجّونِي ») .

(٣) شرح التسهيل ١٣٧/١ .

٦٩- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٤٢٠/١ ، والأشباه والنظائر ٨٢/١ ، ٩٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ ، والخصائص ٣٨٨/١ ، والدرر ٧٠/١ ، ورصف المباني ص ٣٦١ ، وشرح التسهيل ٥٢/١ – ٥٣ ، ولسان العرب ٤٢٦/١٠ (دلك) ، ٢٣٧/١٢ (ردم) ، والمحتسب ٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥١/١ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ يأمُرُكم ﴾ ، وقرأها أبو عمرو بتسكين الراء . انظر الإتحاف ص ١٣٦ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٤٢٠/١ : (إذا اجتمعت « نون الرفع » مع نون الوقاية ، نحو : هل تضربانِي ، وهل تضربونِي ، وهل تضربينِي ؛ فيجوز إثباتها ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما ، فمذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع ؛ وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوفة نون الوقاية) . وانظر الكتاب ٥١٩/٣ .

٦٩ ـــ وَليتَنِي فَشا...................... ....

(فنحو : ﴿ يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾) [الفجر/٢٤] .

وإنما وجبت النون مع « ليت » لقوة شبهها بالفعل ، لكونها تغير معنى الابتداء ، ولا تعلّق ما بعدها بما قبلها .

(وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه : [من الوافر]

٧٠ ـــ (فيا لَيْتِي إذا ما كان ذاكُمْ) ولَجتُ وكنتُ أوَّلَهُمْ وُلُوْجَا

بإسقاط نون الوقاية من « ليتني » ، (فضرورة عند سيبويه) ، لأنه يوجب « ليتني » بإثبات نون الوقاية .

(وقال الفراء : يجوز) اختيار (ليتني) بإثبات النون ، (وليتي) بحذفها ، (وإن نَصَبَهَا لَعَلَّ) المشار إليه في النظم بقوله :

٦٩ ـــ .... وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ.............

(فالحذف) لنون الوقاية (نحو : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر/٣٦] أكثر من الإثبات) لها ، (كقوله) وهو حاتم بن علي الطائي ، وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود [٦٤/ب] النهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقه ماله : [من الطويل]

٧١ ـــ (أريني جَوادًا ماتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي) أرَى ما تَرَيْنَ أوْ بَخِيْلاً مُخَلَّدَا

والمعنى : أريني جوادًا مات لأجل الهزل ، أو بَخيلاً مُخلَّدًا لم يمت لعلَّني أرى ما ترين ، وحاصله أن إنفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ، ولا إمساكه يُخلِّد البخيل في الدنيا .

(و) إثبات النون في « لعلَّني » (هو أكثر من) حذفها في (ليتي ، وغلط ابن الناظم)

٧٠- البيت لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية ٣٦٥/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ .

٧١- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨ ، ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ٤٠٦/١ ، وسمط اللآلي ص ٧١٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣ ، وشرح المفصل ٧٨/٨ ، والشعر والشعراء ٢٥٤/١ ، ولحاتم أو لحطائط في المقاصد النحوية ٣٦٩/١ ، ولهما أو لدريد في لسان العرب ٤٧٤/١١ (علل) ، ولهم أو لمعن بن أوس في لسان العرب ٣٤/١٣ (أنن) ، ولمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٦/١ .

في شرح النظم في النقل ، (**فجعل ليتني نادرًا**)[١]، مع أنه ضرورة عند سيبويه[٢] كما تقدم ، (و) جعل (**لعلّني ، ضرورة**) مع أنه نادر[٣] ، بل كثير ، كما تقدم . وهو في الأولى تابع لأبيه في قوله :

٦٩ ــ . . . . وَليتِي نَدْرَا . . . .

ومخالف له في الثانية ؛ وفي قوله :

٦٩ ــ . . . . ومَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ . . . .

وإنما كان الأكثر ، وفي « لعل » التجرد لأنها شبيهة بحروف [١١٢] الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، كما في قولك : « تُبْ لعلك تُفلح »[٤] ، بخلاف « ليت » فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء ؛ وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (**وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل**) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦٩ ــ . . . . وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠ ــ فِيْ البَاقِيَاتِ . . . .

(**وهي إنّ**) المكسورة ، (**وأنّ**) المفتوحة ، (**ولكنّ ، وكأنّ ، فالوجهان**) على السواء ، فالإثبات نظرًا إلى شبهها بالأفعال المتعدّية في عمل النصب والرفع والحذف ؛ نظرًا إلى كراهية اجتماع الأمثال ، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران ؛ (**كقوله**) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٧٢ ــ (**وإنِّي على ليلى لَزَارٍ وإنَّني**) على ذاكَ فيما بَيْنَنَا مُسْتَدِيْمُهَا

---

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٤٣ - ٤٤ : « إذا نصب « الياء » الحرف ، أعني « إنّ » أو إحدى أخواتها ففيه تفصيل ، فإن الناصب إن كان « ليت » وجب إلحاق النون ، نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾ [النساء / ٧٣] ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله : [من الوافر]

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

. . . . واستأثرت « ليت » بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم تنبيهًا على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل » .

(٢) في الكتاب ٢/٣٦٩ - ٣٧٠ : « قد قال الشعراء : « ليتي » إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر منصوب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٣ .

(٤) هذا القول ذكره ابن الناظم في شرحه ص ٤٤ .

٧٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٩٨ ، ولسان العرب ١٢/٢١٣ (دوم) ، والمقاصد النحوية ١/٣٧٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٣٥٦ (زري) .

فأتى مع « إن » بنون الوقاية ؛ وجرَّدها منها أولاً . و« زارٍ » خبر « إن » وهو بزاي ثم راء : منقوص من زَرَيْتُ عليه زراية إذا عتبت عليه . والمعنى : وإني لعاتب على ليلى ، وإني مستديمها على ذلك العتب ، وكقول امرئ القيس : [من الطويل]

٧٣ ـ كأنِّي لَم أركبْ جوادًا لِلَذَّةٍ ....

ويجوز « كأنني » وكقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود/٢٩] وكقول الشاعر : [من الطويل]

٧٤ ـ .... ولكنَّنِي عَنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

(وإن خفضها حرف : فإن كان) ذلك الحرف **(من ، أو عن ، وجبت النون)** قبل ياء المتكلم ، محافظة على بقاء السكون ، لأنه الأصل في البناء ، **(إلا في الضرورة)** ، فلا تلحقها النون ، وإلى ذلك أشار بقوله في النظم :

٧٠ ـ .... واضطرارًا خَفَّفَا مِني وعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(كقوله) : [من المديد]

٧٥ ـ **(أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي)**

بتخفيف نون « من » و« عن » . وقيس هو ابن عيلان ؛ بالعين المهملة ؛ واسمه النَّأس ؛ بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ؛ ابن مضر بن نزار ، واسم أخيه اليأس ؛ بالياء المثناة تحت .

٧٣- عجز البيت : (ولم أتبطن كاعبًا ذات خَلْخالِ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥ ، ولسان العرب ٥٧/١٣ (بطن) ، وتهذيب اللغة ٣٧٦/١٣ ، وتاج العروس (خلل) (بطن) ، وأساس البلاغة (بطن) .

٧٤- صدر البيت : (يلومونني في حب ليلى عواذلي) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧ ، والجنى الداني ص ١٣٢ ، ٦١٨ ، وجواهر الأدب ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦١/١٠، ٣٦٣ ، والدرر ٢٩٥/١ ، ورصف المباني ص ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ، وكتاب اللامات ص ١٥٨ ، ولسان العرب ٣٩١/١٣ (لكن) ، ومغني اللبيب ٢٣٣/١ ، ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

٧٥- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١١٨/١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والجنى الداني ١٥١ ، وجواهر الأدب ١٥٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥، ٣٨١ ، ورصف المباني ٣٦١ ، والدرر ١٠٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٤/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، وهمع الهوامع ٦٤/١.

(**وإن كان**) الخافض لياء المتكلم (**غيرهُمَا**) ، أي غير « من » و« عن » ، (**امتنعت**) نون الوقاية (**نحو : لِي ، و : بِي**) مما هو على حرف واحد ، (**وفِيّ**) بتشديد الياء ، مما هو على حرفين ، وعلى مما هو على ثلاثة أحرف ، (**وخلايَ وعدايَ وحاشايَ**) بفتح الياء فيهن ، وإنما امتنعت النون في « لي » و« بي » لأنهما مبنيان على الكسر ، وأما « فِيّ » فلأنه وإن كان مبنيًّا على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم ، بل تدغم الياء في الياء ، وأما « خلايَ وعدايَ وحاشايَ » فإن الألف لا تقبل التحريك ، ومقتضى هذا التعليل : أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قُدِّرن أفعالاً ، ولكنهم أجْرَوا باب الفعل مجرًى واحدًا ، وحملوا المعتل على الصحيح ، [٦٥/ب] بخلاف الحروف فإنها لا حظ لها في ذلك ، بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف ، (**قال**) الأقيشر واسمه المغيرة ابن الأسود ، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر : [من الكامل]

٧٦ ــ (**فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوْا الصَّلِيْبَ إِلَهَهُمْ ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُوْرُ**)

بعين مهملة وذال معجمة ، أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ، ويقال فيه : مختون ؛ من الختان ؛ وهو قطع قلفة الذَّكر .

(**وإن خفضها مضاف ، فإن كان**) المضاف (**لَدُنْ ، أو قَطْ ، أو قَدْ**) مما آخره ساكن ، (**فالغالب الإثبات**) لنون الوقاية محافظة على السكون ، (**ويجوز الحذف فيه قليلاً**) ، لأن « لدن » بمعنى : « عند » ، و« قط » و« قد » : بمعنى حَسْبَ ، و« عند » و« حسب » لا يلحقهما النون ، فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ، (**ولا يختص**) الحذف (**بالضرورة**) كما قال ابن مالك ؛ (**خلافًا لسيبويه**)[1] لما سيأتي ، (**وغلط ابن الناظم**) في شرح النظم[2] ، (**فجعل الحذف في « قد » و« قط » أعرف من الإثبات**) ، والصواب العكس كما مر ، (**ومثالهما**) أي الحذف والإثبات في : لدن وقط وقد : (﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا** ﴾ [الكهف/٧٦] **قرئ مشدَّدًا**) على الإثبات ، (**ومخففًا**) على الحذف والتشديد وهو الأكثر ، وقرأ به من السبعة من عدا نافعًا وعاصمًا من رواية أبي بكر

٧٦- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤١ ، والدرر ٥٠٠/١ ، ولسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٤٢٦ ، ولسان العرب ٥٥١/٤ (عذر) ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .

(١) إثبات النون هو الأشهر عند سيبويه ، والحذف ضرورة لا يكون إلا في الشعر . انظر الكتاب ٣٧١/٢، وشرح المفصل ١٢٤/٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٤ : « قدي وقطي في كلامهم أشهر من قدني وقطني » .

عنه ، والتخفيف هو القليل ، وقرأ به نافع وأبو بكر[1] ، (و) روي (في حديث النار) بالإضافة : (قَطْنِي قَطْنِي) بنون الوقاية ، (وقَطِي قَطِي) بحذفها[2] ، والنون أشهر حفظًا للبناء على السكون ، (وقال) حميد بن مالك الأرقط : [من الرجز]

٧٧ — (قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي)

بإثبات نون الوقاية في الأول ؛ وحذفها في الثاني ؛ ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، [٦٦/أ] ويكون أصله « قد » بإسكان [١١٣] الدال ، ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة ؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين ؛ لا لمناسبة الياء ، قاله الموضح في شرح الشواهد .

والْخُبَيْبَيْنِ : تثنية خبيب ، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ؛ وهو من باب التغليب كالقمرين ، وأراد بهما عبد الله بن الزُّبير وأخاه مصعبًا ، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب ، وقيل : هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ، ويروى : الْخُبَيْبِيْنَ ؛ بكسر الباء ؛ على إرادة الجمع ، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبًا وابنه خبيبًا ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧١ — وفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وقَطْنِي الحذفُ أيْضًا قد يَفِي

وعلم منه أن « قد » و« قط » بمعنى : حسب ، لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة ، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ، ولو كانت « قد » حرفًا و« قط » ظرفًا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلاً .

(وإن كان) المضاف (غَيْرَهُنَّ) ، أي غير « لدن وقط وقد » (امتنعت) نون الوقاية ، (نحو : أبي وأخي) لعدم السكون .

---

(١) الإتحاف ص ٢٩٣ .

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد برقم ٦٩٤٩ ، واستشهد به ابن الناظم ص ٤٦ ، وقال : « يروى بسكون الطاء وكسرها ، مع ياء ودونها ، ويروى : قطني قطني ، وقطِ قطِ » .

٧٧- الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر ١٠٧/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١، ولسان العرب ٣٤٤/١ (خبب)، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، والتنبيه والإيضاح ٤٧/٢ ، ٥٣ ، وتاج العروس ٣٣٣/٢ (خبب) ، ٣٧/٨ (حكد) ، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد) ، وليس في ديوانه ، ولأبي بجدلة في شرح المفصل ١٢٤/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤١/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٨ ، ورصف المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٤٥ ، والكتاب ٣٧١/٢، ولسان العرب ١٥٥/٣ (حكد) ، ومغني اللبيب ١٧٠/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥ ، والتنبيه والإيضاح ٤٦/٢ ، وتهذيب اللغة ١٢٤/١٤ ، والإنصاف ١٣١ ، وسفر السعادة ٧٧٠، وعمدة الحفاظ ٢٧٥/٣ (قدد) وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، وأمالي ابن الشجري ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والكامل ١٤٤/١ .

(هذا باب العَلَم)

بفتح العين واللام ، (**وهو نوعان : جنسي ؛ وسيأتِي**) آخر الباب ، (**وشخصي ، وهو اسم يُعَيِّن مسماه تعيينًا مطلقًا**) من غير قيد زائد عليه ، بل بمجرد الوضع والغلبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٢ ــ اسْمٌ يعيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا ....

(**فخرج بذكر التعيين النكرات**) كرجل ، فإنها لا تعيِّن مسمَّياتها ، وكشمس وقمر ، فإن لفظهما لا يعيِّن [٦٦/ب] مدلولهما من حيث الوضع ، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجي ، (و) خرج (**بذكر الاطلاق ما عدا العَلَم من المعارف ، فإن تعيينها لمسمياها**) ليس تعيينًا مطلقًا بل هو (**تعيين مقيّد**) ، إما بقرينة لفظية أو معنوية ، (**ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما يعيّن مسماه مما دامت فيه « أل » ، فإذا فارقته فارقه التعيين**) ، ونحو : « الذي » ، إنما يعيّن مسماه بالصلة ، ونحو : « أنا وأنت وهو » إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة ، فإن «أنت» مثلاً موضوع للمخاطب المعيَّن من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالِحًا لكل [١١٤] شخص من المخاطبين ، فهو غير معرفة مجازًا ، قاله الشاطبي . (**ونحو « هذا » إنما يعيّن مسمّاه ما دام حاضرًا**) ، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين .

قال الشاطبي : فإن « ذا » مثلاً وضع لشخص مفرد قريب ، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة ، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ، وحلّ ذلك المحل غير معرفة . اهـ . (**وكذا الباقي**) من المعارف ، فنحو « يا رجل » لمعيّن إنما يعيّن مسماه بالقصد والإقبال ، ونحو : غلامي ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، وغلام الذي قام أبوه ، وغلام الرجل ، إنما يعيّن مسماه بالمضاف إليه ، فإذا فارقه فارقه التعيين .

(فصـــــــــــل)

(و) العَلَم الشخصي (**مسمّاه نوعان**) :

أحدهما : (**أولو العِلَم من المذكرين كـ : جعفر**) ، وهو عَلَمْ منقول عن اسم النهر الصغير لرجل ، وهو أيضًا : أبو قبيلة من عامر ، وهو جعفر بن كلاب [٦٧/أ] بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة ، (**والمؤنثات كـ : خِرْنِق**) ، بكسر الخاء المعجمة والنون : وهو عَلَمْ منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، قال أبو عبيدة : وهي خِرْنِقُ بنت هَفَّان من بني سعد بن ضبيعة ؛ رهط الأعشى[١] اهـ .

(و) الثاني : (**ما يؤلف كالقبائل**) : جمع قبيلة ، والأحياء : جمع حي ، (كـ : **قرن**) بفتح القاف والراء : وهو اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قَرَنُ بن رَدْمان بن ناجية بن مراد ، وإليه ينسب أويس القرني[٢] ﷺ ، ومن قال إنه منسوب إلى قَرْن المنازل ؛ بسكون الراء ؛ كالجوهري فقد سها[٣] . (**والبلاد**) : جمع بلد ، (**كعـدن**) بفتح العين والدال المهملتين : عَلَمْ بلدة بساحل اليمن ، (**والخيل**) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه وهو فرس ، (**كلاحق**) : عَلَمْ فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان[٤] رضي الله عنه ، والبغال : كدلدل ، والحمير : كيعفور ، وكلاهما[٥] كان للنبي صلى الله عليه وسلم ، (**والإبل**) : اسم جمع (**كشذقم**) : عَلَمْ فحل من فحولة الإبل[٦]، كان للنعمان بن المنذر ،

(١) نقل هذا القول الزبيدي في تاج العروس ٢٣٥/٢٥ (خرنق) .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٧ .

(٣) في معجم البلدان ٣٣١/٤ مادة : قَرَن : « قال الجوهري : قَرَن ، بالتحريك ، ميقات أهل نجد ، ومنه أويس القرني ، وقال الغوري : هو منسوب إلى بني قَرَن ، وغير الجوهري يقول بسكون الراء » .

(٤) كذا في شرح المفصل ٣٤/١ ، وفي الأغاني ٢٤٦/١٧ أنه اسم فرس لزيد الخيل ، وفي أنساب الخيل ص ٢٢ ، ٣٣ أنه اسم فرس لغني بن أعصر ، وفي معجم الخيل العربية المنسوبة ص ١٨٦ أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب ، وللحازوق الخارجي ، ولعتيبة بن الحارث ، ولسعد بن زيد .

(٥) أنساب الأشراف ص ٥١١ ، والمعارف ص ١٤٩ ، ورسائل الجاحظ ٢٢٠/٢ .

(٦) شرح المفصل ٣٤/١ .

وإليه تنسب الإبل الشذقمية ، (**والبقر**) : اسم جنس (**كعرار**) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة : علم بقرة ، وفي المثل : « باءت عرار بكحل»[1] بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة : علم بقرة أيضا ، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا ، فباءت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلا يضرب لكل مستويين ، (**والغنم**) : اسم جمع (**كهيلة**) : علم لعنز لبعض نساء العرب ، (**والكلاب**) : جمع كلب (**كواشق**) : علم لكلب . وذكر في النظم سبعة أعلام ، [٦٧/ب] وثامنهم علم الكلب ، فقال :

٧٢ ــ .... كجعفر وخرنقا

٧٣ ــ وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ [الكهف/٢٢] .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٩١/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٠٣/١ ، ٢٢٦ ، والمستقصى ٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ ، ٦٣ .

(فصـــــــــــــل)

وينقسم العَلَم بحسب الوضع (إلى) قسمين :

أحدهما : (**مرتَجَل**) من الارتجال ؛ بمعنى الابتكار ؛ قيل : كأنه مأخوذ من قولهم : ارتجل الشيء : إذا فعله قائمًا على رجليه من غير أن يقعد ويتروَّى ، (**وهو**) في كلام [١١٥] سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي ، قالوا : ولم يأت من ذلك إلا فقعس ، وهو أبو قبيلة من بني أسد ، وهو فقعس بن طريف بن عمرو [بن قُعين][1] ابن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، ولم يستعملوا مادة « ف ق ع س » في غير هذا الموضع .

والثاني : (**ما**) استعملت مادته ؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية ، بل (**استعمل من أوّل الأمر عَلَمًا**) ، وهذا الثاني هو الكثير ، ولذلك اقتصر عليه ، (**كأُدَد**) : علَمًا (**لرجل**) ، وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو : أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حِمْيَر[2] . وذكر سيبويه أنه من الودّ ، من مادة « ودد » ، فأصل همزته الواو[3] ، واستعملت هذه المادة في الودّ والودود وغيرهما ، (**وسعاد**) : عَلَمًا (**لامرأة**) ، لم تستعمل هذه البنية في النكرات ، واستعملت مادة « س ع د » في السعد والساعد والسعدان ، وغير ذلك . ثم المرتجل قسمان : قياسي وشاذ ، فالقياسي : ما له نظير في أبنية الأسماء ، والشاذ ما لا نظير له فالأول ، نحو : غطفان وعمران وحمدان [٦٨/أ] وفقعس وحنتف ، فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس ، والثاني ، نحو : محبَّب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة .

---

(١) إضافة من جمهرة أنساب العرب ص ١٩٥ ، ٤٦٦ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ .

(٣) نسب هذا القول إلى ابن دريد في لسان العرب ٧١/٢ (أدد) .

(**و**) إلى(**منقول ، وهو الغالب**) في الأعلام ، (**وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقله**) إما أن يكون (**من اسم**) جامد ، والاسم الجامد (**إما**) أن يكون (**لحدث**) أي مصدر (**كزيد**) ، فإنه في الأصل مصدر : زاد يزيد زيدًا وزيادة ، (**وفضل**) : وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلاً ، (**أو**) يكون (**لعين**) أي ذات ، (**كأسد**) ، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ، (**وثور**) بالمثلثة ، فإنه في الأصل الفحل من البقر ، (**وإما**) أن يكون (**من وصف**) ، و ذلك الوصف (**أما الفاعل كحارث**) ، فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث ، (**وحسن**) ، بفتح المهملتين ؛ فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن ، (**أو لمفعول كمنصور**) ، فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ، (**ومحمد**) : فإنه في الأصل اسم مفعول من « حَمَّدُ » بتشديد الميم الثلاثي المزيد ، (**وإما**) أن يكون (**من فعل**) مجرد عن الفاعل ، وذلك الفعل (**إما ماض ، كشمر**) بتشديد الميم : لفرس ، (**أو مضارع ، كيشكر**) : لرجل ، وهو نوح عليه الصلاة والسلام ، أو أمر كاصمت : لبرية . قال الرضي : وكسر الميم منه ؛ والمسموع في الأمر الضم ؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغيَّر لفظها عند النقل . اهـ . وإما أن يكون نقله من حرف ، كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في [١١٦] شرح المفصل ، (**وإما**) أن يكون (**من جملة**) ، وتلك الجملة (**إما فعلية**) فاعلها ظاهر ، (**كشاب قرناها**) ، [٦٨/ب] أي ذؤابتا شعرها ، أو فاعلها مضمر بارز كـ « أطرقا »[1] أو مستتر كيزيد من قوله : [من الرجز]

٧٨ ــ .... بنـي يزيـد ....

بضم الدال ، (**أو اسمية ؛ كزيد منطلق ؛ وليس**) النقل من الجملة الاسمية (**بمسموع**) من العرب كما قاله في شرح التسهيل[2] ، (**ولكنهم**) أي النحاة (**قاسوه**) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له ؛ على تقدير التسمية بها ، وما ذكره من

(١) الشاهد على ذلك قوله : [من المتقارب]

(على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصي)

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٣١٧/٢ ، ٣٤٢/٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٦٠/١ .

٧٨- تمام البيت : (نبئت أخوالي بني يزيد) ، وسيأتي الشاهد بتمامه برقم ٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/١ .

تقسيم العَلَم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور[1] ، وهو في ذلك تابع للناظم في قوله :

٧٦ ــ وَمِنْـهُ منْقُـولٌ كَفَضْـلٍ وأسَـدْ وَذُو ارْتِجَـالٍ كَسُـعَادَ وأُدَدْ

(**وعن سيبويه : الأعلام كلها منقولة**) ، لأن الأصل في الأسماء التنكير[2] ، (**وعن الزجاج : كلها مرتجلة**) ، لأن الأصل عدم النقل ، وما وافق وصفًا أو غيره ؛ فهو اتفاقي لا مقصود .

---

(١) جعل بعضهم العَلَم بالغلبة قسمًا ثالثًا ؛ ليس بمنقول ولا مرتجل ، وقال : المنقسم إليهما إنما هو العَلَم الوضعي ، وقد يدّعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم . حاشية يس ١/١١٤ .

(٢) الكتاب ٢/٩٧ .

(فصـــــــــــل)

(وينقسم) العَلَم باعتبار ذاته (أيضًا إلى مفرد) عن التركيب ، (كـــزيد) وأدد (وهند) وسعاد ، (وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع) ، وذلك أنه :

إما (مركب إسنادي) ، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، [١١٧] (كَبَرَقَ نَحْرُه ، وشاب قرناها ، وهذا) النوع مبني ، و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به ، قال : [من الطويل]

٧٩ ــ كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ

(وقال) رؤبة في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر : [من الرجز]

٨٠ ــ (نُبِّئْتُ أخوالِي بني يزيدُ) ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في « يزيد » ضميرًا مرفوعًا على الفاعلية لما رفع « يزيد » على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف ، ومانعه من الصرف [٦٩/أ] العلمية ووزن الفعل .

و« نبئت » : بمعنى أخبرت ، متعدٍّ لثلاثة ، أوَّلُها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل ، وأخوالِي : مفعوله الثاني ، وبني يزيد : عطف بيان عليه ، وجملة « لَهم

٧٩- البيت للأسدي في لسان العرب ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢٧٣/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكتاب ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، ولسان العرب ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والكامل ص ٤٩٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤ ، والمقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ .

٨٠- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١ ، ٣٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩ ، وشرح المفصل ٢٨/١، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ٣٢٩ (فدد) ٧٥/٤ (بقر) ، ومجالس ثعلب ٢١٢ ومغني اللبيب ٦٢٦/٢ ، وتهذيب اللغة ٧٤/١٤ ، ومجمل اللغة ٥٥/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٣٨/٤ .

فديد » بالفاء : بمعنى صياح ، في موضع المفعول الثالث ، أي فادين ، و« ظلمنا » : مفعول لأجله ؛ وناصبه محذوف تقديره : يصيحون ، و« علينا » : متعلق بذلك المحذوف ، لا بفديد ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل : « عليهم » لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير ، تقول : أنا وزيد فعلنا ، ولا تقول : فعلا ، [١١٨] والجاري على الألسنة : « بني يزيد » بالياء ؛ آخر الحروف أوله ، وقال ابن يعيش : صوابه بالتاء المثناة فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية[١] اهـ . قيل : ولا يتعين ذلك في البيت إلا أن يريد تزيد ابن جشم بن الخزرج ، أو تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة[٢] ، فإن كلا من هذين أبو قبيلة ، وهما بالتاء الفوقانية .

(و) إما (**مركب مزجي ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها**) في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (**الأول أن يفتح آخره**) ، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني ، لصيرورته كالجزء مما قبله ، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها ، لما صارت كالجزء مما قبلها ، (**كبعلبك وحضرموت**) لبلدين ، والأصل قبل التركيب بعل وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما ، (**إلا إن كان ياء فيسكن**) ، للثقل بالتركيب [٦٩/ب] والإعلال ، (**كمعدي كرب**) ، لرجل (**وقالي قلا**) لمكان ، وكسر الدال من « معدي » شاذ ، والقياس فتحها ، كمرمى ومسعى ، (**وحكم**) الجزء (**الثاني**) منهما (**أن يعرب بالضمة**) رفعا ، (**والفتحة**) نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية ، (**إلا إن كان**) الجزء الثاني (**كلمة « ويه » فيبنى على الكسر**) في الأشهر عند سيبويه[٣] ، أما البناء فلأنه اسم صوت[٤] ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين و ذلك (**كسيبويه وعمرويه**) ، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين . قال أبو حيان : وهو مشكل ، إلا أن يستند إلى سماع ، وإلا لم يقبل ، لأن القياس البناء ، لاختلاط الاسم بالصوت ، وصيرورتهما [١١٩] اسما واحدا : انتهى . وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم :

---

(١) في شرح المفصل ٢٨/١ : « وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة ؛ إليه تنسب البرود التزيدية » .

(٢) في تاج العروس ١٦٢/٨ « زيد » : (قيل : وصوابه تزيد بن حيدان ، كما نبه عليه العسكري في التصحيف في لحن الخاصة) . وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٤٠ .

(٣) في الكتاب ٣٠١/٣ : « جعلوه في النكرة بمنزلة غاق ، منونة مكسورة في كل موضع » .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٥٠ : « لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب » .

٧٧ ـ .... ذا إن بغير ويه تم أعربا

(**وإما**) مركب (**إضافي وهو الغالب**) في الأعلام المركبة ،لأن الأكثر فيها الكنى ، وهي مضافة ، (**وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله**) ، في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب ، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة ، إلا أن التنوين ملازم للسكون ، والمضاف إليه ملازم للجر ، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب ، (**كعبد الله**) ، مما المضاف إليه مجرور بالكسرة ، والمضاف معرب بالحركات ، (**وأبي قحافة**) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف ، (**وحكمه أن يجري**) الجزء (**الأول**) وهو المضاف (**بحسب العوامل الثلاثة**) رفعا ونصبا وجرا ، (**ويجر**) بالبناء للمفعول ، بمعنى يخفض الجزء (**الثاني**) وهو المضاف [٧٠/أ] إليه (**بالإضافة**) دائما ، وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٧٧ ـ وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير ويه تم أعربا

٧٨ ـ وشاع في الأعلام ذو الإضافه ....

(فصـــــــــــــــل)

(وينقسم) العَلَم (أيضًا إلى اسم وكنية ولقب) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٧٤ — واسْـمًا أتَـى وكُنْيَـةً ولَقَبَـا ....

(فالكنية : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم ، كأبي بكـــر) بـن أبـي قحافة [١٢٠آ] رضي الله عنهما ، (وأم كلثوم) بنت النبي ﷺ ، زاد الإمام الفخر الرازي في العَلَم الجنسي : وابن أو بنت ، كابن دأية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة . انتهى .

(واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعتـــه) ، بفتـح الضـاد المعجمـة ، والقياس كسرها ، وإنما فتحت تبعًا للمضارع ، والهاء عوض من الواو ، والوضيع : الدنـيء من الناس ، فالرفعة (كزين العابدين) : لقب علي بن الحسين بن علي بـن أبـي طـالب رضي الله عنهم . (و) الضعة ، نحو : (أنف الناقة) : لقب جعفر بن قريع ، تصغير قرع ، بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة ، وهو : أبو بطن من سعد بن زيد منـاة ، وسـبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجـره ، فلقـب بـه ، وكانوا يغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الحطيئة بقوله : [من البسيط]

قَوْمٌ هُمُ الأنـفُ والأذنـابُ غَـيْرَهُمُ ومن يسوي بأنف الناقـة الذنبـا[١]

صار اللقب مدحًا ، والنسـبة إليه أنفي ، فمرجع الكنية إلـى اللفظ [٧٠/ب] ، وإن أشعرت

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٧ ، وديوان المعاني ٢٧/١ ، ٧٨ ، والاقتضـــاب ص ٥٣١ ، ولســان العرب ٣٨٩/١ (ذنب) ، ١٦/٩ (أنف) ، ومحاضرات الأدباء ٢٨٦/٣ ، ومقاييس اللغـــة ١٤٧/١ ، وتهذيب اللغة ٤٣٨/١٤ ، ٢٨٤/١٥، وتاج العروس ٤٣٧/٢ (ذنب) ، ١٣٤/٤ (كـرب) ، ٤٢/٢٣ (أنف) ، وأساس البلاغة (أنف) ، والمعانـي الكبير ص ١١٠٦ ، وبلا نسبة فـي محاضرات الأدبـاء ٢٩٨/١ ، ٣٣٩/٣ .

بالتعظيم ، ومرجع اللقب إلى المعنى ، (**والاسم ما عداهما وهو الغالب ، كزيد وعمرو**) ، وفرق الأبهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب ، فقال : الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة ، (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (**يؤخر اللقب عن الاسم**) غالبًا ، [١٢١] لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ « بطة » فلو قُدِّم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخره ، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم ، والنعت لا يقدم على المنعوت ، فكذلك ما أشبهه (**كزيد زين العابدين**) ، أو أنف الناقة ، وهذا مراد الناظم بقوله :

٧٤ ـ .... وأخِّـرَنْ ذَا إنْ سِـواهُ صَحِبَـا

(**وربما يقدم**) اللقب على الاسم ، (**كقوله**) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة ابن الصامت رضي الله عنهما : [من الوافر]

٨١ ـ (**أنا ابْنُ مُزَيْقِيَا عمرو وجَـدِّي**) أبـوه مُنْـذِرٌ مـاءُ السـماءِ

فقدم اللقب وهو « مزيقيا » على الاسم وهو « عمرو » ، ومزيقيا : بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف : لقب عمرو ، وعمرو : بالجر ، عطف بيان على مزيقيا ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا أمسى مزقهما ، كراهية أن يلبسهما ثانيًا ، وأن يلبسهما غيره ، ومنذر : أحد أجداده لأمه ، وهو : منذر بن امرئ القيس بن النعمان ، أحد ملوك الحيرة ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف في سبب جريانه عليه ، فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر [٧١/أ] بلقب أمه ، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج . وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين ، (**ولا ترتيب بين الكنية وغيرها**) من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما ، (**قال**) أعرابي إخبارًا عن عمر ابن الخطاب ﷺ : [من الرجز]

٨١- البيت لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية ٣٩١/١ ، ولحسان بن ثابت في المستقصى ٢٤٩/١ ، والدرة الفاخرة ٣١٣/١ ، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب ٣٦٥/٤ ، ولسان العرب ٥٤٥/١٣ (موه)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ، وشرح الأشموني ٥٨/١ ، ولسان العرب ٣٤٣/١٠ (مزق) ، ٢٠٨/١٥ (قوا) ، وتاج العروس (مزق) .

٨٢ ــ (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبو حَفْص عُمَــرْ) مَـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـبٍ وَلاَ دَبَـرْ
فَـاغْفِرْ لَـهُ اللَّـهُمَّ إنْ كَـانَ فَجَـرْ

فقدم الكنية وهي « أبو حفص » على الاسم وهو « عمر » ، وسبب إنشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه : إن ناقتي قد نقبت فاحملني ، فقال له عمر : كذبت ، وأبى أن يحمله ، وحلف على ذلك ، فأنشده ذلك . يقال : نقب البعير ينقب ؛ بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع ؛ إذا رق خفه ، ودبر البعير : إذا حفي ، فكأنه تفسير له ، ويقال : فجر ، إذا حنث في يمينه ، (**وقال حسان**) بن ثابت يرثي سعد بن معاذ ﷺ : [من الطويل]

٨٣ ــ (وما اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ من أجلِ هالكٍ سَمِعْنا به إلا لِسَعْدِ أَبِي عمـرِو)

فقدم الاسم وهو « سعد » على الكنية وهو « أبو عمرو » . وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله ، فتألم قليلاً ومات منه ، فقال رسول الله ﷺ : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ »[1] ، فنظمه حسان ﷺ . وتقول : جاءني أبو عبد الله بطَّةَ ، وبطة أبو عبد الله . (**وفي نسخة من الخلاصة ما**) أي شيء ، وهو قوله :

٧٤ ــ . . . . وأخِّـرَنْ ذَا إنْ سِـواهُ صَحِبَـا

وذلك (**يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله [٧١/ب] أنف الناقة**) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية ، فكأنه قال : وأخر اللقب إن صحب الاسم أو للكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح . (**وليس**) الحكم مع الكنية (**كذلك**) ، بل يجوز [١٢٢] تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها ؛ كما تقدم . وفي نسخة أخرى من الخلاصة :

. . . . وذا اجعـل إذا اسمـا صحبـا

فالإشارة بـ « ذا » إلى اللقب وهي أصرح في المراد . ولكن قال المرادي : وما سبق

٨٢- الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٧١/٣ ، ولعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ١٥٤/٥ ، ١٥٦ ، وربيع الأبرار ٢٦٩/١ ، ولأعرابي في المقاصد النحوية ١١٥/٤ ، ولسان العرب ٧٦٦/١ (نقب) ، ٤٧/٥ ، ٤٨ (فجر) ، وتاج العروس ٣٠١/٤ (نقب) ، ٣٠١/١٣ (فجر) ، وتهذيب اللغة ٥٠/١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٥٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٥ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١ ، وأساس البلاغة (نقب) ، وديوان الأدب ١١١/٢ ، وكتاب العين ٣٠٧/٨ .

٨٣- البيت لحسان في أوضح المسالك ١٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٩/١ .

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٥٩٢ .

أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية . انتهى . ولك أن تقول : أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلّم باعتبار المنطوق ، وغير مسلّم باعتبار المفهوم ، وأما كونها أولى فممنوع ، لأنها تفهم غير الصواب .

(**ثم إن كان اللقب وما قبله**) من الاسم (**مضافين كعبد الله زين العابدين**) ، أو أنف الناقة ، (**أو كان الأول مفردًا**) عن الإضافة ، (**والثاني مضافًا كزيد زين العابدين**) أو أنف الناقة ، (**أو كانا بالعكس**) بأن كان الأول مضافًا والثاني مفردًا (**كعبد الله كرز**) ، بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي ، وهو في الأصل ، خرج الراعي ، فالأقسام ثلاثة ، فإن شئت (**أتبعت الثاني للأول**) في إعرابه ؛ (**إما بدلاً**) من الأول ؛ بدل كل من كل ، (**أو عطف بيان**) على الأول ، (**أو قطعته عن التبعية ؛ إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً**) به (**لفعل محذوف**) ، فتقول على الإتباع : جاءني عبد الله زين العابدين ؛ برفعهما ؛ ورأيت عبد الله زين العابدين ؛ بنصبهما ؛ ومررت بعبد الله زين العابدين ؛ بجرهما ؛ وإن شئت قطعت من الرفع [٧٢/أ] إلى النصب ، ومن النصب إلى الرفع ، ومن الجر إلى الرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : هو ، والنصب بتقدير : أعني ، ولو أظهر لجاز . وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعًا وقطعًا ، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة ، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين ، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافًا والآخر مفردًا فحكمهما ما سبق .

(**وإن كانا مفردين كسعيد كرز ، جاز ذلك**) المتقدم ، وهو جواز الإتباع والقطع ، (**و**) جاز (**وجه آخر ؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني**) ، إن لم يمنع مانع ، كما إذا كان الاسم مقرونًا بـ « أل » كالحارث قفة ، أو كان اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا بـ « أل » كهارون الرشيد ومحمد المهدي ، فلا يضاف الأول إلى الثاني ، نص على ذلك ابن خروف . وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو [١٢٣] الصحيح ، والإتباع أقيس ، والإضافة أكثر ، (**وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه**) وهو الإضافة ، (**و**) وجوب الإضافة (**يرده النظر**) من جهتي الصناعة والسماع ، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد ، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين ، (**و**) أما السماع من العرب فهو (**قولهم**) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ، ولقبه عينان : (**هذا يحيى عينان**) ، بغير إضافة ، وإلا لقالوا : عينين

بالياء ، وأجيب [٧٢/ب] عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى « جاءني سعيد كرز » بالإضافة : جاءني مسمى هذا الاسم ، وإنما أوّل الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا ، وإلى وجوب الإضافة في المفردين ، وجواز الإتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله :

٧٥ ـ وَإنْ يَكُونَا مُفردَيْن فأضِفْ حَتْمًا وإلاَّ أتْبِعِ الذي رَدِفْ

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حل الإضافة على القول بالجواز ، فهو مشترك الإلزام ، فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب .

(فصـــــــــل)

(**والعَلَم الجنسي**) الموعود بذكره أول الباب : (**اسم يعيِّن مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية ، أو**) ذي الأداة (**الحضورية**) ، وبذلك يفارق العَلَم الشخصي . (**تقول**) في تعيينه ذي الأداة الجنسية : [١٢٤] (**أسامة أجرأ**) ، من الجراءة وهي الشدة ، (**من ثُعالة ، فيكون**) في تعيّن الجنس (**بِمَنْزِلة قولك : الأسد أجرأ من الثعلب ، و« أل » في**) الأسد والثعلب (**هذين ، للجنس**) لا للعهد ، إذ كل منها اسم جنس . (**وتقول**) في تعيينه تعيّن ذي الأداة الحضورية : (**هذا أسامة مقبلاً ، فيكون**) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (**بِمَنْزِلة قولك : هذا الأسد مقبلاً ، و« أل » في**) الأسد (**هذا ، لتعريف الحضور**) المستفاد من الإشارة إلى الجنس . فإن قيل : كيف يقول : « هذا الأسد » [٧٣/أ] مشيرًا إلى واحد بعينه ؛ وأنت تعني الجنس ؟ فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء ، لا أسد بعينه ، قال سيبويه[١] : إذا قلت هذا أبو الحارث إنَّمَا[٢] تريد هذا الأسد ، أي هو الذي سَمِّيت باسْمه[٣] أو [هذا الذي قد][٤] عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد[٥] ، ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم . انتهى .

---

(١) الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) في الكتاب : (فأنت) مكان (إنَّمَا) .

(٣) في الكتاب : (أي هذا الذي سمعت باسمه) .

(٤) إضافة من الكتاب .

(٥) في الكتاب : (. . . أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كمعرفته زيدًا) .

(**وهذا العَلَم**) الجنسي (**يشبه عَلَمْ الشخص من جهة الأحكام اللفظية ، فإنه يمتنع من**) دخول (**أل**) عليه فلا يقال : الأسامة ، كما لا يقال ، الزيد ، (**و**) يمتنع (**من الإضافة**) فلا يقال : أسامتكم ، كما لا يقال : زيدكم ، إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، و ذلك مأمون بالشياع ، (**و**) يمتنع (**من الصرف**) ، وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (**إن كان ذا سبب آخر**) مع العلمية ، (**كالتأنيث**) اللفظي (**في : أسامة وثعالة**) ، وكزيادة الألف والنون في حمار قبَّان ، (**وكوزن الفعل في : بنات أَوْبَرَ**) عَلَمًا على ضرب من الكمأة ، (**وابن آوى**) بالمد ، وهو حيوان كريه الرائحة ، فوق الثعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صياحه يشبه صياح الصبيان . قاله الكمال الدميري(١) .

فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط ، والعَلَم هو مجموع المضاف والمضاف إليه [٧٣/ب] قلت : أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان عَلَمًا وحده ، قاله الدماميني . ويمتنع وصفه بالنكرة ، فلا يقال : أسامة مفترس ، بل : المفترس ، (**ويبتدأ به ، ويأتي الحال منه**) بلا مسوغ فيهما (**كما تقدم في المثلين**) السابقين وهما : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً ، (**ويشبه النكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمته**) وجماعته ، (**لا يختص به واحد دون آخر**) ، كما أن النكرة ، نحو : « رجل » كذلك ، فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس بـ « أل » الجنسية ، وآخر : أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى ، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه ، وقد يقال لما [١٢٥] عاملوا « أسد » معاملة النكرة ، و« أسامة » معاملة المعرفة ، دل ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلا لزم التحكم ، فبالأثر يستدل على المؤثر ، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ؛ ليطابق بها شخص ما ، وعموم « من » حيث هي كلية مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد ، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها ، والحاصل : أن « أسدا » موضوع للحقيقة الذهنية ؛ من حيث هي هي ؛ من غير اعتبار قيد معها أصلا ، و« أسامة » موضوع للحقيقة باعتبار

(١) حياة الحيوان الكبرى ١٥٢/١ (ابن آوى) .

حضورها الذهني الذي هو نوع [٧٤/أ] تشخص لها، مع قطع النظر عن أفرادها، وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية ولقب، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧٩ ــ ووضعوا لبعض الأجناس علم   كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

(فصـــــــــــــل)

(ومسمى عَلَمْ الجنس ثلاثة أنواع :

أحدها ، وهو الغالب : أعيان لا تؤلف) للواضع (**كالسباع**) جمع سبع ، وهو ما له ناب ، (**والحشرات**) جمع حشرة ، وهو صغار دواب الأرض ، فالسباع (**كأسامة**) للأسد ، وكنيته أبو الحارث ، (**وثعالة**) للثعلب ، وكنيته أبو الحصين ، (**وأبي جعدة**) كنية (**للذئب**) ، واسمه ذؤالة ، (و) الحشرات ، نحو : (**أم عريط**) كنية (**للعقرب**) ، واسمها شبوة ، وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله :

٨٠ ـ مِنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ للعَقْرَبِ وهكـذا ثُعَالَـةٌ للثَّعْلَبِ

(و) النوع (**الثاني : أعيان تؤلف ، كهَيَّان بن بَيَّان**) ، بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت ، (**للمجهول العين**) وهي الذات ، (**والنسب**) من بني آدم كـ « طامر ابن طامر » لمن لا يعرف ولا يُعرف أبوه ، وفي المحكم لابن سيده : ما أدري أي هيّ بن بيّ هو ، معناه أي الخلق هو[1] ، وهو من أسماء الأضداد ، لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هيِّنة بيِّنة ، وقيل هيّان بن بيّان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ، ويقال أيضًا للذي لا يعرف : صلمعة بن قلمعة ، وضُلّ بن ضلّ ، (**وأبي المضاء**) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد : (**للفرس ، وأبي الدغفاء**) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودًا : [٧٤/ب] (**للأحمق**) ، لأن العرب إذا حَمَّقوا إنسانًا قالوا له : يا أبا الدغفاء ولِّدْها فقارا[2] ، أي شيئًا لا رأس له ولا ذنب ، والمعنى كلِّفها ما لا تطيق ، ولا يكون . قال الموضح في حواشي التسهيل : كأن العرب جعلت « هيّان بن بيّان » لعدم الشعور بحقيقته ، و« أبا الدغفاء » لنفرتهم عنه لحمقه ، بمنزلة ما لا يؤلف .

(و) النوع الثالث : أمور معنوية (**كسبحان « عَلَمًا » للتسبيح**) ، بمعنى التنزيه ، ينصب كما ينصب مسماه ، ثم استعملوه مكان « يُسَبِّحُ » وصار بدلاً من اللفظ

---

(١) لسان العرب ١٠١/١٤ (بيي) ، ٣٧٥/١٥ (هيي) .

(٢) ومنه قول ابن أحمر في ديوانه ص ٧٤ ، ولسان العرب ١٠٣/٩ (دعف) ، ١٠٤ (دغف) :

(يُدَنِّس عرضَه لينال عرضي أبا دغفاء ولِّدها فقارا)

بالفعل ، والمعنى : براءة الله من السوء ، قاله ابن إياز ، ورد جعله علما لملازمته للإضافة ، قاله الموضح في الجامع الصغير[3] . (**وكيسان**) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة : علما (**للغدر**) ، بفتح الغين المعجمة ، وعليه قوله : [من الطويل]

٨٤ ــ إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج : والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان ، والغدر بكيسان ، أنهما غير منصرفين ، والسبب الواحد ؛ وهو الألف والنون حاصل ، فلا بد من حصول العلمية ، (**ويسار**) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء : علما (**للميسرة**) بمعنى اليسر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥ ــ فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابله

(**وفجار**) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء : علما (**للفجرة**) بسكون الجيم ، بمعنى الفجور ، (**وبرة**) بفتح الموحدة وتشديد الراء : علما (**للمبرة**) ، بمعنى البر ، وقد اجتمع في قول النابغة : [من الكامل]

٨٦ ــ إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

[٧٥/أ] وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم :

٨١ ــ ومثله برة للمبره كذا فجار علما للفجره

---

(٣) الجامع الصغير ص ١١ .

٨٤- البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٩، وأساس البلاغة (كيس) ، والأغاني ٨٧/١٤ ، والحماسة البصرية ٢٨٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٦٥/٢ ، وله أو لضمرة بن ضمرة في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، ولسان العرب ٢٠١/٦ (كيس) ، وتاج العروس (كيس) ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٢/١ ، ومقاييس اللغة ١٥٠/٥ .

٨٥- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية) ، وخزانة الأدب ٣٣٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٥٥/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وهمع الهوامع ٢٩/١ .

٨٦- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣ ، والدرر ٢٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٥٢/٤ (برر) ، ٤٨/٥ (فجر) ، ١٧٤/١١ (حمل) ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦ ، والخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ٦٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١، وشرح المفصل ٣٨/١ ، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن) ، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٩/١ .

(هذا باب أسماء الإشارة)

[١٢٦] وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه ، (**والمشار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة**) فهذه ثلاثة ، (**وكل واحد منها إما مذكر أومؤنث**) ، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها ، فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة . والمخاطب بالإشارة يكون واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكورًا وإناثًا ، فهذه ستة تتنوَّع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية .

(**فللمفرد المذكر**) في القرب أربعة (**ذا**) بألف ساكنة ، و« ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و« ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و« ذاؤه » بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، قال : [من الرجز]

٨٧ ــ هَـذاؤُهُ الدَّفْـتَرُ خَـيْرُ دَفْـتَرِ فِـي كَـفُ قَـرْمٍ مَـاجِدٍ مُصَـوِّرِ

يروى بكسر الهاء وضمها . وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حُرِّكت الهاء فيهما للضرورة ، والأصل فيهما ذاء ؛ وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة ؛ خلافًا للكوفيين ، وهو ثلاثي الأصل ، حذفت لامه على الأصح لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح .

(**وللمفرد المؤنث**) في القرب [٧٥/ب] (**عشرة**) ، خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة [١٢٧] مبدوءة بالتاء ؛ (**وهي : ذي وتِيَ**) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، (**وذهِ وتِهِ**) بإشباع الكسرة ، (**وذهِ وتِهْ باختلاس**) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع ، (**وذهْ وتِهْ**) بالإسكان للهاء ، (**وذات وتا**) بضم التاء من ذات ، قال الموضح في الحواشي التسهيلية[1] : الإشارة « ذا » والتاء للتأنيث ، وهي التاء في « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق ، وليس بصفة ، انتهى . و« تا » بألف .

٨٧- الرجز بلا نسبة في الدرر ١٢٦/١ ، وهمع الهوامع ٧٥/١ .

(١) انظر شرح التسهيل ٢٤١/١ .

(**وللمثنى**) القريبة : (**ذان**) في التذكير ، (**وتان**) في التأنيث بالألف فيهما (**رفعًا ، وذَيْنِ وتَيْنِ**) بالياء فيهما (**جرًّا ونصبًا ، ونحو : ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ ﴾**) [طه/٦٣] بالألف وتشديد نون إنّ (**﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه/٦٣] مؤول**) ، وتأويله : إما على حذف اسم « إن » ضمير شأن ؛ على حد : إن يك زيدًا مأخوذ ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف . والأصل : إنه هذان لهما ساحران ، أو على أنّ « إن » بمعنى نعم ، وهي لا تعمل شيئًا ، لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر ، أو على أنه جاء على لغة خثعم ، فإنهم لا يقلبون ألف المثنى في حالتي النصب والجر ، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد ، وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تقلب ياء ، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع ، كما في « اثنان » قبل التركيب ، أو على أنّ « إن » نافية بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون ، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة ، واختاره ابن الحاجب(١) .

(**ولجمعهما**) في التذكير والتأنيث : (**أولاء**) حال كونه (**ممدودًا [٧٦/أ] عند الحجازيين**) نحو : هؤلاء القوم ، وهؤلاء بناتي ، (**مقصورًا عند**) أهل نجد من بني (**تميم**) وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ، ولم [١٢٨] يخصه بتميم ، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل(٢) ، ومن خطه نقلت ، والأكثر مجيئه للعقلاء ، (**ويقل مجيئه لغير العقلاء ، كقوله**) وهو جرير بن عطية : [من الكامل]

٨٨ ــ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى (**والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ**)

فأشار بـ « أولئك » للأيام ، وهي مما لا يعقل ، وذُمَّ : أمر من ذَمَّ يَذُمُّ ، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ والضم للإتباع ، والمنازل : مفعول به ، وبعد : متعلق بمحذوف حال من المنازل ؛ على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، والتقدير :

(١) انظر الموشح على كافية ابن الحاجب ص ١٨٣ .

(٢) في شرح التسهيل ٢٤١/١ : (حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين ؛ وأن القصر لغة الحجازيين) . وفي شرح ابن عقيل ١٣٣/١ أن المد لغة الحجازيين ، والقصر لغة بني تميم .

٨٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ ، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام) ، وتخليص الشواهد ص ١٢٣ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧ ، وشرح المفصل ١٢٩/٩، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى) ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٥١ ، وشرح الأشموني ٦٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣٢/١، والمقتضب ١٨٥/١ .

كائنة بعد مفارقة منزلة اللــواء ، واللــواء : ممـدود وقصـر للضـرورة ، والعيـش : منصـوب بالعطف على المنازل ، والأيام : عطف بيان على أولئك ؛ أو نعت له ؛ والمخـاطب بالإشـارة مذكر ، ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم :

٨٢ ــ بِــذَا لِمُفْــرَدٍ مُذَكَّــرٍ أشِــرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلى الأُنْثَى اقْتَصِــرْ
٨٣ ــ وَذَانِ تَــانِ للمثنَّــى المرتفــعْ   وَفِي سِــوَاهُ ذَيْـنِ تَيْـنِ اذكُـرْ تُطِــعْ
٨٤ ــ وَبِــأولَى أشِــرْ لِجَمْــع مُطْلَقَــا   والْمَدُّ أَوْلَـى . . . .

(فصـــــــــــــل)

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبًا ، (**وإذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كــاف حرفية**) ، لأن أسماء الإشارة لا تضاف ، وهذه الكاف (**تتصرّف تصرُّف الكاف الاسميــة غالبًا**) ، ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، كمـا يتبين بها [٧٦/ب] لو كانت اسْمًا ؛ فتفتح للمخاطب ؛ وتكســر للمخاطبـة ؛ وتتصـل بـها علامة التثنية والجمعين ، فتقول : ذاكَ وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكنَّ ، (**ومن غير الغالب**) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هــذا أن تفتـح مطلقًا ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِـكَ يُوعَـظُ بِـهِ ﴾ في البقرة[1] ، وقوله تعالى : (﴿ **ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾)[2] في المجادلة ، (**ولك**) مع إلحاق الكــاف (**أن تزيد قبلها لامًا**) مبالغة في البعد ، وهذه اللام أصلها السـكون ، كمـا في « تلـك » ، وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقًا بينها وبين لام الجر من نحو : « ذَا لَـكَ » بفتـح اللام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤ ـــ .... وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقَـا

٨٥ ـــ بالكـافِ حَرْفًـا دونَ لاَمٍ أوْ مَعَـهْ ....

(**إلا في التثنية مطلقًا**) من غير تقييد ، بلغة دون أخرى ، وسواء في ذلـك تثنية المذكر والمؤنث ، (**و**) إلا (**في الجمع في لغة من مَدَّه**) ، وهم الحجازيون . وفي لغة بعـض من قصره ، وهم التميميون . (**و**) إلا (**فيما سبقته ها**) التنبيه بألف غير مـهموزة ، وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله :

٨٥ ـــ .... والـلاّمُ إنْ قدمْـتَ هـا مُمْتَنِعَـهْ

(١) البقرة : ٢٣٢ .

(٢) المجادلة : ١٢ .

[١٢٩] (**وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا**) لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع ، حكاه الفراء عنهم ، وتقييد الجمع بلغة من مدَّه احترازًا من لغة من يقصره غير التميميين ، كقيس وربيعة وأسد ، فإنهم يأتون باللام ، قال شاعرهم : [من الطويل]

٨٩ — أُولالِكَ قَوْمِـي لَـمْ يكونـوا أُشـابةً وهـل يَعِـظُ الضِّلِّيـلَ إلا أُولالِكَـا

و« الأشابة » بضم الهمزة ؛ وبالشين المعجمة [٧٧/أ] والباء الموحدة : واحدة الأشائب ، وهم الأخلاط من الناس ، و« الضليل » بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام : الكثير الضلال ، وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير ؛ تبع فيه الناظم ؛ وخالفه في شرح اللمحة فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها ، فللمفرد المذكر : « ذا » : للقريب ، و« ذاك » : للمتوسط ، و« ذلك » : للبعيد ، ولمثناه : « ذان » : للقريب ، و« ذانك » : للمتوسط ، و« ذانّك » بتشديدها : للبعيد ، ولجمعه : « أولا » : للقريب ؛ يمد ويقصر ، و« أولاك » بالقصر : للمتوسط ، و« أولئك » بالمد : للبعيد ، وللمفرد المؤنث : « ذي وتي » : للقريب ، و« تيك » : للمتوسط ، و« تلك » : للبعيد ، ولمثناه : « تان » : للقريب ، و« تانك » بالتخفيف : للمتوسط ، و« تانّك » بالتشديد : للبعيد ، ولجمعه : « أولا » : للقريب ، و« أولاك » : للمتوسط ، و« أولئك » للبعيد . انتهى .

وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى ، فالأول : نيابة ذي البعد عن ذي القرب ، نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة/٢] ، والثاني : نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع ، فالأول : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة/٦٨] أي بين ذلك ، أي بين الفارض والبكر ، كقول لبيد : [من الكامل]

٩٠ — ولقد سَـئِمتُ مِـن الحيـاةِ وطولِـها وسـؤالُ هـذا النـاس كيـفَ لَبيـدُ

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد .

٨٩- البيت للأعشى في شرح المفصل ٦/١٠، ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب ٣٩٤/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢ ، والدرر ١٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٨٤ ، واللامات ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى) ، والمنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وهمع الهوامع ٧٦/١ .

٩٠- البيت للبيد في ديوانه ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢٥١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/١ ، ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب) ، والمحتسب ١٨٩/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**ويشار إلى المكان القريب**) بلفظتين (**هنا**) مجردة عن « ها » التنبيه ، [٧٧/ب] (**أو ههنا**) مقرونة بـ « ها » التنبيه ، (**نحو** : ﴿ **إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ** ﴾ [المائدة/٢٤] ، و) يشار (**للبعيد**) بألفاظ : (بـ : **هناك**) مجردة عن « ها » التنبيه ، (**أو** : **ههناك**) مقرونة بـ « ها » التنبيه من غير لام ، (**أو** : **هنالك**) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة ، (**أو** : **هنّا**) بفتح الهاء وتشديد النون ، وأصلها : « هنّن » بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال ، (**أو** : **هِنّا**) بكسر الهاء وتشديد النون ، والكلام فيها كالتي قبلها ، وكسر الهاء أردأ من فتحها . قاله السيرافي ، وأنشد لذي الرمة : [من البسيط]

٩١ – هَنَّا وهِنَّا ومِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذاتَ الشمائلِ والأيْمَانِ هَيْنُومُ

(**أو** : **هنّتْ**) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء ، وهي « هنا » المفتوحة الهاء ؛ زيدت عليها التاء الساكنة ، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين ، وقد تكسر هاؤها ، (**أو** : **ثَمَّ**) بفتح المثلثة وتشديد الميم ، وبنيت على الفتح للتخفيف ، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (**نحو** : ﴿ **وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ** ﴾) [الشعراء/٦٤] وهي ملازمة للظرفية ، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها ، نحو : « جئتُ مِنْ ثَمَّ » لأن الظرف والجار والمجرور أخوان ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان/٢٠] فـ « ثَمَّ » ظرف مكان لـ « رأيت » المتقدمة عليه ، [١٣٠] لا مفعول مطلق على الصواب ، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث ، فيشار إلى المكان القريب بـ « هنا » ، وإلى المتوسط بـ « هناك » ، وإلى البعيد بـ « هنالك » وأخواته ، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله :

٨٦ – وَبِهُنَا أوْ هَهُنَا أشِرْ إلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلاَ

٨٧ – في البُعْدِ أو بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا أو بِهنَالِكَ انطِقَنْ أوْ هِنَّا

٩١- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، ولسان العرب ٦٢٣/١٢ (هنم) ، ٤٨٤/١٥ (هنا) ، والمقاصد النحوية ٤١٢/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٣ ، وشرح الأشموني ٦٦/١ .

[٧٨/أ] (هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره : إذا جعله من تمامه ، وفي الاصطلاح (**ضربان**) : موصول (**حرفي** ، و) موصول (**اسمي** ، فـ) الموصول (**الحرفي كل حرف أُوِّل مع صلته بالمصدر**) ، ولم يحتج إلى عائد ، (**وهو ستة** :

أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، وتوصل بجملة اسمية ، وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقًّا فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامدًا أُوِّل بالكون ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا أُوِّل بالاستقرار . وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما ، قاله في المغني[1] . وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك .

(**وأنْ**) بفتح الهمزة وسكون النون ، وهي الناصبة للمضارع : وتوصل بفعل متصرف ماضيًا كان أو مضارعًا ، اتفاقًا وأمرًا على الأصح .

(**وما**) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي .

(**وكي**) المصدرية : وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا .

(**ولو**) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

(**والذي**) على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] قاله الموضح في الحواشي .

ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي : [من البسيط]

٩٢ ـــ يا ليتَ من يَمْنَعُ الْمَعْرُوف يَمْنَعُـهُ ... حتى يَـذُوقَ رجـالٌ مُـرَّ مـا صَنَعُوا

وليـتَ رزْقَ رجـالٍ مِثْــلُ نائِلِــهِمْ ... قَوتٌ كَقوتٍ وَوُسْعٌ كالذي وَسِعُوا[٧٨/ب]

وعلى القول به ، فقال الرضي : لا خلاف في اسمية « الذي » المصدرية وصنيع الموضح يأباه[2] .

---

(١) مغني اللبيب ١٩٣/١ .

٩٢- البيتان لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٩١ ، وأمالي المرتضى ١١٧/١ ، والمؤتلف والمختلف ١١٧ .

(٢) في حاشية يس ١٣٠/١ : « مراد الفاضل الرضي بكونها اسمين أن المحل لها ، ومراد الموضح بكونها موصولاً حرفيًّا أنها تؤوّل بمصدر ، فلا منافاة » .

مثال « أنّ » بالتشديد (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾) [العنكبوت/٥١] ، أي أنزلنا.

ومثال « أنْ » بالتخفيف : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾) [البقرة/١٨٤] ، أي صومُكم خير لكم.

ومثال « ما » : (﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾) [ص/٢٦] ، أي بنسيانهم إياه.

ومثال « كي » : (﴿ لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾) [الأحزاب/٣٧] ، أي لعدم كون على المؤمنين حرج.

ومثال « لو » : (﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾) [البقرة/٩٦] ، أي التعمير.

ومثال « الذي » المصدرية : (﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾) [التوبة/٦٩] ، أي كخوضهم.

والمانع يدعي أن الأصل كـ « الذين » ، حذفت النون على لغة ، أو أن الأصل : [١٣١] كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد ، أو أن الأصل : كالجمع الذي خاضوا ، فقال « الذي » باعتبار لفظ الجمع ، وقال « خاضوا » باعتبار معناه ، أو أنه أوقع « الذي » على الجمع ، كقوله : [من الطويل]

٩٣ ــ وإنّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

أو أن « الذي » مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح في شرح اللمحة.

(و) الموصول (**الاسمي**) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف ، أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه ، قاله الموضح في شذوره(١).

٩٣- البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٧/٦ ، ٢٥-٢٨، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ، والكتاب ١٨٧/١ ، واللسان ٣٤٩/٢ (فلج) ، ٢٤٦/١٥ (لذا) ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨ ، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ٦٢/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٢ ، ١٣٣/٦ ، ٢١٠/٨ ، والدرر ٢٢١/٢ ، ورصف المباني ص ٣٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ ، ومغني اللبيب ١٩٤/١ ، ٥٥٢/٢ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، ٧٣/٢ .

حانت : من الحَيْن ؛ وهو الهلاك . فلج : موضع . ومعنى « هم القوم كل القوم يا أم خالد » : أن الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون ، فاعلمي ذلك ، وابكي عليهم يا أم خالد .

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤١ .

(**وهو ضربان : نَصٌّ**) في معناه لا يتجاوزه إلى غيره ، (**ومشترك**) بين معان مختلفة بلفظ واحد .

(**فالنص ثمانية**) هنا ، (**منها للمفرد المذكر « الذي » للعالم**) بكسر اللام : وهو من يقوم به العَلَم (**وغيره**) بالجر ، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة ، (**نحو** : ﴿ **الْحَمْدُ لله الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ** ﴾) [الزمر/٧٤] ، والعالم المذكر نحو : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ [٧٩/أ] [الزمر/٣٣] ، وغير العالم نحو : (﴿ **هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ** ﴾ [الأنبياء/١٠٣] ، **وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها**) فالأول (**نحو** : ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا** ﴾) [المجادلة/١] ، والثاني (**نحو** : ﴿ **مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا** ﴾) [البقرة/١٤٢] فأوقع « التي » على القبلة وهي غير عاقلة .

ولك في ياءي « الذي والتي » وجهان : الإثبات والحذف ، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب ، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا ؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنًا ، فهذه الخمس لغات في « الذي والتي » ، (**ولتثنيتهما : اللَّذان واللَّتان**) بالألف (**رفعًا ، واللَّذَين واللَّتَين**) بالياء المفتوح ما قبلها (**جرًّا ونصبًا**) ، تقول : « جاءني اللذان قاما واللتان قامتا » ، و« رأيت اللذين قاما واللتين قامتا » ، و« مررت باللذين قاما واللتين قامتا » ، وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس ، (**وكان القياس في تثنيتهما و**) في (**تثنية : ذا ، و : تا**) السابقين في بحث الإشارة (**أن يقال**) في تثنية « الذي » : (**اللَّذِيان**) بإثبات الياء مخففة ، (**و**) في تثنية « التي » : (**اللَّتِيان**) بإثبات الياء مخففة ، (**و**) في تثنية « ذا » : (**ذَيَان**) بقلب الألف ياء ، (**و**) في تثنية « تا » : (**تَيَان**) بقلب الألف ياء (**كما يقال**) في تثنية « القاضي » من المعرب المنقوص : (**القاضيان ؛ بإثبات الياء ، و**) كما يقال في تثنية « فتى » من المعرب المقصور : (**فتيان ؛ بقلب الألف ياء ، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني**) كالذي وذا ، (**و**) تثنية (**المعرب**) [٧٩/ب] كالقاضي وفتى ، (**فحذفوا**) الحرف (**الآخر**) وهو الياء من « الذي والتي » ، والألف من « ذا وتا » ، وأثبتوه في القاضي وفتى ، ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية ، (**كما فرقوا**) بينهما (**في التصغير ، إذ قالوا**) في تصغير « الذي والتي وذا وتا » : (**اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا وذَيَّا وتَيَّا ، فأبقوا**) الحرف (**الأول**) هو اللام الأولى من « اللذيا واللتيا » ، والذال من « ذيا » ، والتاء من « تيا » ، (**على فتحة**) الذي كان قبل التصغير ، (**وزادوا ألفًا في الآخر**) في الألفاظ الأربعة (**عوضًا عن**

ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول « اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا » بضم اللام ، فيجمع في التصغير [١٣٢] بين الضمة الألف ، وما ذكره الموضح هنا تبعًا للنظم من أنّ « اللذان واللتان » تثنية : « الذي والتي » مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل[1] : إن العرب استغنت بتثنية « اللَّذِ » دون الياء ، و« اللَّتِ » كذلك عن تثنية « الذي والتي » بالياء ، فإن العرب لم تثنهما . اهـ .

وعلى تقدير تسليم ما هنا ، فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني ، بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب ، نحو : « عاشوران وخنفسان » تثنية : « عاشوراء وخنفساء » ، حكاه الفراء عن العرب . وحيث ثُنّي الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما ، (**وتميم وقيس تُشدِّد النون فيهما تعويضًا من المحذوف**) منهما وهو الياء في « الذي والتي » والألف في « ذا » و« تا » ، (**أو تأكيدًا للفرق**) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف ، وإلى [٨٠/أ] التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله :

٨٩ ــ .... والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

٩٠ ــ والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

(**ولا يختص ذلك**) التشديد (**بحالة الرفع**) عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب ، (**خلافًا للبصريين**) في زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع[2] ، (**لأنه قد قرئ في السبع : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾**[3] [فصلت/٢٩]، **﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ ﴾**[4] [القصص/٢٧] ، **بالتشديد**) فيهما في حالتي النصب في « اللذين » ، والجر في « هاتين » ، (**كما قرئ**) في حالة الرفع : (**﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾**[5] [النساء/١٦] ، **﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾**[6]) [القصص/٣٢] بالتشديد فيهما ، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم ، (**وبلحارث بن كعب**) أجمعون (**وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان**) في حالة الرفع ، تقصيرًا للموصول لطوله بالصلة ، لكونهما كالشيء الواحد ، (**قال**) الفرزدق : [من الكامل]

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٤/١ .
(٢) الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ : الحروف التي وضع عليها الاسم في « ذا » و« الذي » .
(٣) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٨١ ، والنشر ٢٤٨/٢ .
(٤) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣١٢/١ .
(٥) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ١٨٧ ، والنشر ٢٤٨/٢ .
(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣٤١/٢ .

٩٤ ــ (أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّـذَا) قَتَلا الْمُلُوْكَ وفَكَّكَا الأَغْلالاَ

أراد : « اللذان » فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية ، لأن « بني » : منادى بالهمزة ، و« كليب » بالتصغير : أبو قبيلة ، وهو كليب بن يربوع ، و« عمَّيَّ » بالتثنية : هما هذيل بن هبيرة الثعلبي ، وهذيل بن عمران الأصغر ، كان أخاه لأمه ، و« الأغلال » : جمع غلّ ؛ وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم . وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير ، فإنه من بني كليب بأن عمَّيْه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم ، **(وقال)** الأخطل : [من الرجز]

٩٥ ــ **(هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيْمُ)** لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمُ

أراد : « اللتان » فحذف [٨٠/ب] النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو « هما » ، و« تميم » : قبيلة ، و« صميم » : بمعنى خالص . والمعنى : هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص . ولُقِّب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه ، واسْمُه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيًّا .

وجاز حذف النون في « اللذان واللتان » لعدم الإلباس ، **(ولا يجوز ذلك)** الحذف **(في)** نون **(ذان ، وتان ، للإلباس)** بالمفرد ، ولعدم الطول .

(وتلخَّص أنّ في نون الموصول ثلاث لغات) : الإثبات والحذف والتشديد ، **(وفي نون الإشارة لغتان)** : الإثبات والتشديد ، **(ولجمع المذكر العاقل كثيرًا أو لغيره)** أي لغير العاقل **(قليلاً : الأُلَى)** على وزن العُلَى ، ويكتب بغير واو . قاله الموضح في

٩٤- البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧ ، والأزهية ص ٢٩٦ ، والاشتقاق ص ٣٣٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ ، ٦/٦ ، والدرر ٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، وسمط اللآلي ٣٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، والكتاب ١٨٦/١ ، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج) ، ٢٣٣/١٤ (حظا) ، ٢٤٥/١٥ (لذي) ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ٢١٠/٨ ، ورصف المباني ص ٣٤١ ، ٤٠٦ ، وشرح التسهيل ١٩٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، والمسائل العسكريات ص ٢١٨ ، ومعاني الأخفش ص ٢٥٦ ، والمنصف ٦٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

٩٥- الرجز للأخطل في خزانة الأدب ١٤/٦ ، والدرر ٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٥/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ص ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ١٤١/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

شرح اللمحة (**مقصورًا**) على الأشهر كقوله : [من الطويل]

٩٦ ــ رأيتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذِلُونَنِي   على حَدَثَانِ الدَّهْرِ إذْ يَتَقَلَّبُ

(**وقد يمد**) كقوله : [من الطويل]

٩٧ ــ أبى اللهُ للشُّم الألاءِ كأنَّهم   سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يومًا صِقَالَهَا

وهي في هذين البيتين للعاقل . ومن وقوعها لغير العاقل قوله : [من الطويل]

٩٨ ــ تُهَيِّجُنِي للوَصْلِ أيَّامُنَا الأُلَى   مَرَرْنَ عَلَيْنَا والزَّمَانُ وَرِيْقُ

(**والَّذِينَ : بالياء مطلقًا**) في الأحوال الثلاثة ، وهي مبنية ، وإن كان الجمع من خصائص الأسْمَاء ، لأن « الذين » مخصوص بـ « أولي العلم » ، و« الذي » عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة [١٣٣] المتمكنة لفظًا ومعنى ، (**وقد يقال**) : جاء اللَّذُون (**بالواو رفعًا**) ، ورأيت الَّذِين ومررت بالَّذِين بالياء جرًّا ونصبًا ، وهي حينئذ معربة ، لأن شبه الحرف [٨١/أ] عارضه الجمع ، وهو من خصائص الأسْمَاء (**وهي لغة هذيل أو عقيل**) بالتصغير فيهما ، و« أو » للشك . قال شاعرهم : [من الرجز]

٩٩ ــ (**نَحن اللَّذُون صَبَّحُوا الصَّباحا**)   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

فـ « نحن » : مبتدأ ، و« اللذون » : خبره ، و« النخيل » : تصغير نخل ؛ بالنون والخاء المعجمة ؛ موضع بالشام ، و« غارة » : مفعول لأجله ؛ وهو اسم مصدر إغار ، والقياس

٩٦- البيت لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عدَّاء الفقعسي في الدرر ١٤٧/١ ، ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب ٣٠/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٣/١ .

٩٧- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٩/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

٩٨- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٦٣ ، ولمضرس بن قرط المازني في أمالي القالي ٢٥٨/٢ .

٩٩- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١ ، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ٩٢/١، ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/١ ، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب ٢٣/٦ ، ولأبي الحرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص ٤٧ ، وللعقيلي في مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١٤٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١ ، وهمع الهوامع ٦٠/١ ، ٨٣ .

إغارة ، و« الملحاح » بكسر الميم ؛ من ألح السحاب : دام مطره ، (**والجمع المؤنث اللاتي واللائي**) بإثبات الياء فيهما ، (**وقد تحذف ياؤهما**) اجتزاء بالكسرة ، فيقال : اللاتِ واللاءِ ، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله :

٨٨ ـ مَوْصُولُ الأسْمَاءِ الّذي الأُنْثَى الّتِي وَاليَا إذا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ الْعَلامَهْ . . . .

٩١ ـ جَمْعُ الّذِي الأُلَى الذينَ مُطْلَقَا وبَعْضُهُمْ بالواو رَفعًا نَطَقَا

٩٢ ـ باللاّتِ واللاّءِ التي قَدْ جُمِعَا . . . .

(**وقد يتقارض الألى واللائي**) فيقع كل منهما مكان الآخر (**قال**) مجنون ليلى قيس بن الملوح : [من الطويل]

١٠٠ـ (**مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا**) وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حَلَّ مِنْ قَبْلُ

فأوقع « الألى » مكان « اللائي » (**أي : حب اللائي**) ، بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، (**وقال**) رجل من بني سليم : [من الوافر]

١٠١ـ (**فما آباؤُنا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا**)

فأوقع « اللاء » مكان « الألى » بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها ، و« الألى » : بمعنى الذين ، و« الذين » أشهر منها ، فلذلك عدل الموضح فقال : (**أي الّذِين**) ، إذ لا فرق بينهما . والمعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد ، بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح . وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله : [٨١/ب]

٩٢ ـ . . . . واللاّءِ كالّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

(**و**) الموصول (**المشترك ستة : مَنْ**) ؛ بفتح الميم ؛ (**وما ، وأي**) ؛ بفتح الهمزة وتشديد الياء ؛ (**وأل ، وذو ، وذا**) ، وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال :

٩٣ ـ وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وهكَذا ذُو . . . .

٩٥ ـ ومثلُ ماذا . . . .

٩٩ ـ أيٌّ كَما . . . .

١٠٠- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ .

١٠١- البيت لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ص ١٣٧ ، والدرر ١٤٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١ ، وأوضح المسالك ١٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وشرح الأشموني ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

ولكل منها كلام يخصها ، (**فأما** « مَنْ » **فإنها تكون**) في أصل الوضع (**للعالِم**) بكسر اللام ، (**نحو** : ﴿ **وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ** ﴾ [الرعد/٤٣] ، **و**) تكون (**لغيره**) ، أي غير العالم ؛ على سبيل التطفل (**في ثلاث مسائل** :

إحداها أن ينزل) ما وقعت عليه « مَنْ » مِنْ غير العالم (**منزلته**) ، أي منزلة العالم ، (**نحو**) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ (**مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ**) ﴾ [الأحقاف/٥] ، وقوله ، وهو العباس بن أحنف : [من الطويل]

١٠٢ـ أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطِيرُ

فأوقع « مَنْ » على سرب القطا ؛ وهو غير عاقل ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي : [من الطويل]

١٠٣ـ (**ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي**)

فأوقع « مَنْ » على الطلل وهو غير عاقل . وعِمْ : فعل أمر معناه الدعاء ، أصله أنْعِمْ ، حذفت منه الألف والنون تخفيفًا . وصباحًا : منصوب على الظرفية ، ومن عادة تحيات العرب في الصباح : عِمْ صباحًا ، وفي المساء : عِمْ مساءً ، فكأنهم قالوا : أنعم الله في صباحك ومسائك . ويَعِمَنْ : أصله يَنْعِمْنَ ، حذفت منه النون الأولى ، والنون الساكنة في آخره للتوكيد . ومَنْ : فاعل يَعِمْنَ . والعُصُر ؛ بضمتين ؛ بمعنى : العَصْر ؛ بفتح العين وسكون الصاد : الزمان ويجمع في القِلَّة على [١٣٤] أعْصُر ؛ وفي الكثرة على عُصُور ، والخالي : نعته .

(**فدعاء الأصنام**) [٨٢/أ] في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [الأحقاف/٥] (**ونداء القَطا**) في قوله : [من الطويل]

أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه ....

١٠٢- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٠٦ ، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٤١ ، وللعباس أو للمجنون في الدرر ١/١٧٥ ، والمقاصد النحوية ١/٤٣١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٤٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧ ، وشرح الأشموني ١/٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٤٨ .

١٠٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، وخزانة الأدب ١/٦٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٢/٣٧١ ، ١٠/٤٤ ، والدرر ٢/٢٦٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٠ ، والكتاب ٤/٣٩ ، وتاج العروس (طول) ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٦٠ ، وأوضح المسالك ١/١٤٨ ، وخزانة الأدب ٧/١٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٦٩ ، ٢/٢٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٥ ، ومغني اللبيب ١/١٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/٨٣ ، والحيوان ١/٣٢٨ .

(و) نداء (**الطَّلل**) في قوله :

. . . . أيُّهَا الطَّلَلُ البَـالِي . . . .

(**سوَّغ ذلك**) ، وهو وقوع « مَنْ » على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة ، وعلى السِّرْب والطَّلل لما كانا منادَيَيْن ، ولا يدعى إلا العاقل .

المسألة (**الثانية**) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (**أن يجتمع**) غير العاقل (**مع العاقل فيما وقعت عليه مَنْ**) الموصولة ، (**نحو** : ﴿ **كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ** ﴾) [النحل/١٧] فإنه عام في العاقل وغيره ، (**لشموله الآدميين والملائكة والأصنام**) ، فإن الجميع لا يخلقون شيئًا ، (**ونحو** : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ** ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (﴿ **وَمَنْ فِي الأَرْضِ** ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها ، وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذِّكر في الآية لشهرتها ؛ واستبعاد السجود منها ، (**ونحو** : ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ** ﴾ [النور/٤٥] **فإنه يشمل الآدمي والطائر**) ، ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول ، أو أقل منه كالمثال الثاني ، أو مساويًا له كالمثال الثالث ، ولذلك أعاد لفظه نحو في الأمثلة الثلاثة .

المسألة (**الثالثة**) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (**أن يقترن**) غير العاقل (**به**) أي بالعاقل (**في عُموم فُصِّل بـ: مَنْ**) الموصولة (**نحو** : ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ** ﴾ و ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾ [النور/٤٥] **لاقترانها بالعاقل في**) عموم (**كل دابة**) من قوله تعالى : [٨٢/ب] ﴿ وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور/٤٥] ، فأوقع « مَنْ » على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ، ولكن الاختلاط فيها على ضربين :

اختلاط فيما وقعت عليه « مَنْ » وهو من يمشي على رجلين ، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم .

واختلاط في عموم فُصِّل بـ « مَنْ » وهو من يمشي على بطنه ، ومن يمشي على أربع ، فإنهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة ، لأن الدابة لغة : اسم لِمَا يَدِبُّ على الأرض عاقلاً كان أو غيره ، بدليل : ﴿ إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال/٥٥] ، ﴿ إلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾ [سبأ/١٤] ، ويحتمل عندي أن تكون « مَنْ » فيهنّ نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : فمنهم نوع يمشي على بطنه ، ومنهم نوع يمشي على

رجليه ، ومنهم نوع يمشي على أربع ، على حدِّ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [الحج/١١] قال الموضح في شرح الشذور(١) : ويجوز في « مَنْ » أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : ومن الناس ناس يعبدون الله . اهـ .

(**وأما ما**) الموصولة (**فإنها**) في أصل وضعها (**لما يعقل وحده نحو** : ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ** ﴾) [النحل/٩٦] أي الذي عندكم ينفد ، (**و**) قد تكون (**له**) أي لما لا يعقل (**مع العاقل نحو** : ﴿ **سَبَّحَ لله مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾) [الحشر/١] فإنه يشمل العاقل وغيره ، (**و**) تكون (**لأنواع مَنْ يعقل**) . هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعًا للفارسي : ولصفات مَنْ يعقل ، ومثالها عند ابن عصفور [٨٣/أ] وابن مالك (**نحو** : ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ**) مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء/٣] كلا التعبيرين متكلَّم فيه ، أما الأول فردَّه ابن الحاج بأن النوع لا يعقل ، فهذا مستغنى عنه بقوله : « لما لا يعقل » ، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال : أنكحوا الطَّيِّب أو الطَّيِّبة ، لأن النكاح إنما هو للذَّوات لا للصِّفات ، نقله الموضح في الحواشي .

وتكون ما [١٣٥] (**للمبهم أمره**) من الأشخاص (**كقولك وقد رأيت شبحًا**) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة ، لا تدري أبشرٌ هو أم مُدَّرٍ : (**انظر إلى ما ظهر**) ، كذا لو علمت إنسانيته ، ولم تدر أذكر هو أم أنثى ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل(٢) أخذًا من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران/٣٥] وللبحث فيه مجال .

(**والأربعة الباقية**) من الستة تكون (**للعاقل وغيره**) وفيها تفصيل :

(**فأما : أي**) بفتح الهمزة وتشديد الياء (**فخالف في موصوليتها ثعلب**) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجًا بأنه لم يسمع : أَيُّهُم هو فاضل جاءني ، بتقدير : الذي هو فاضل جاءني ، (**ويرده قوله**) وهو غسان : [من المتقارب]

١٠٤ـ إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ (**فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**)

---

(١) لم أجد هذا القول في شرح شذور الذهب .

(٢) شرح التسهيل ١٩٧/١ .

١٠٤- البيت لغسان بن وعلة في الدرر ١٥٥/١، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١، ولغسان في الإنصاف ٧١٥/٢، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦١/٦ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٠/١ ، وتخليص الشواهد ١٥٨ ، وجواهر الأدب ٢١٠ ، ورصف المباني ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧ ، ولسان العرب ٥٩/١٤ (أيا) ، ومغني اللبيب ٧٨/١، وهمع الهوامع ٨٤/١ .

وجه الرد منه أن « أيُّهم » مبنية على الضم ، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى ، وهي الملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا إلى معرفة ، (**ولا تضاف لنكرة لتكون خلافًا لابن عصفور**) وابن الضائع ، بالضاد المعجمة والعين المهملة ، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء/٢٢٧] ، [٨٣/ب] فـ « أي » عندهما موصولة ، و« يعلم » بمعنى : يعرف ، والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ، ومذهب الجمهور أن « أيا » هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على أنها مفعول مطلق ، و« يعلم » على بابه ، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ « أي » ، والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب .

(و) أي الموصولة (**لا يعمل فيها إلا**) عامل (**مستقبل متقدم**) عليها (**نحو** : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ[1] أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩] **خلافًا للبصريين**) في الاستقبال والتقديم[2] قال في التسهيل : ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، خلافًا للكوفيين[3] . وقال أبو حيان في شرح التسهيل : (**وسأل الكسائي**) في حلقة يونس : (**لم لا يجوز : [١٣٦] أعجبني أيُّهم قام**) ؟ فمنع من ذلك ، فقيل له : لِمَهْ ؟ فلم يلح له وجه المنع ، (**فقال : أي كذا خلقت**) اهـ . أي كذا وضعت . قال ابن السراج موجهًا قول الكسائي بالمنع ما معناه إن « أيا » وضعت على العموم والإبهام ، فإذا قلت : يعجبني أيُّهم يقوم ، فكأنك قلت : يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنًا من كان ، ولو قلت : أعجبني أيُّهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام ؛ فأخرجها ذلك عمَّا وضعت له من العموم ، وإنَّما اشترط كون العامل فيها متقدمًا مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية ، وبين الموصولة ، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر ، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها ، (**وقد تؤنَّث وتثنَّى وتجمع**) عند بعضهم ، فتقول : أيَة وأيَّان وأيَّتان وأيُّون وأيَّات ، [٨٤/أ] (و) على الحالين (**هي معربة ، فقيل مطلقًا**) ، سواء أضيفت أم لَم تضف ، ذكر صدر

---

(١) الرسم المصحفي ﴿ أيُّهم ﴾ بالرفع ، وقرأها بالنصب : هارون ومعاذ وطلحة والأعرج والأعمش . انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، ومغني اللبيب ٧٧/١ ، والإنصاف ٧١١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، والكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٧١١/٢ .

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٠ .

صلتها أو حذف ، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين[١] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٠٠ــ وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مطلقًا . . . .

(وقال سيبويه : تبنَى على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا[٢]) وهو مراد الناظم بقوله :

٩٩ ــ . . . . وأعربتْ ما لم تُضَفْ وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انْحَذَفْ

(نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩] ، وقوله :

١٠٥ــ . . . . على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)

بالبناء على الضم فيهما تشبيهًا بالغايات ، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء . وخولف في ذلك ، قال الزجاج : ما تبيّن لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين[٣] ، هذا أحدهما ، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت . اهـ .

وزعم المانعون أنّ « أيًّا » في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، و« أشَدُّ » خبره . ثم اختلفوا في مفعول ننزع . فقال الخليل : محذوف والتقدير : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد[٤] . وقال يونس : المفعول الجملة ، وعلقت « ننزع » عن العمل فيها[٥] . وقال الكسائي والأخفش : المفعول : « كل شيعة » ، و« من » زائدة[٦] . ورد الموضح ذلك في المغني[٧] بما يطول ذكره وبالبيت السابق .

(وقد تعرب حينئذ) أي حين إذ أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا

---

(١) الإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٢) هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٤٠٠/٢ : « وأرى قولهم : اضرب أَيُّهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآن . . . وجاز إسقاط هو في أيهم تخفيفًا » . وانظر شرح الرضي ٦٠/٣ .

١٠٥- تقدم تخريج البيت بتمامه برقم ١٠٤ .

(٣) في حاشية يس ١٣٦/١ : « لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين » . قلت : يقصد الآية ٦٩ من سورة مريم والبيت الذي تقدم برقم ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) انظر قول الخليل في الإنصاف ٧١١/٢ - ٧١٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٥) انظر قول يونس في شرح الرضي ٦٣/٣ ، والكتاب ٤٠٠/٢ .

(٦) انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي ٦٣/٣ .

(٧) مغني اللبيب ٧٨/١ .

(**كما رويت الآية**) وهي : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩] (**بالنصب**)[1] وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب ، (**والبيت**) ؛ وهو : « على أيهم أفضل » (**بالجر**) . قال سيبويه : وهي لغة جيدة[2] . [٨٤/ب] وبذلك [١٣٧] احتج من قال بإعرابها مطلقًا .

(**وأما « أل » فنحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾**) [الحديد/١٨] مما صلته اسم فاعل ، (**ونحو : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۞ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾**) [الطور/٥،٦] مما صلته اسم مفعول .

وسكت عن الصفة المشبهة نحو : الحسن لأن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف ، على ما صححه في المغني . (**وليست**) « أل » الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (**موصولاً حرفيًّا خلافًا للمازني**) في أحد قوليه (**ومن وافقه**) . ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وهذا ليس منها ، (**ولا حرف تعريف ، خلافًا لأبي الحسن**) الأخفش ، وهو ثاني قولي المازني ، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو : جاء الضارب ، كما يتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مع الجامد معرفة اتفاقًا ، فتكون مع المشتق كذلك . ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا ، لأن المشتق في تقدير الفعل ، فيعود عليها ضمير ، و« أل » المعرفة لا يعود عليها ضمير ، وإنَّما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويدل على كونها اسمًا أن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملاً . وأجاب الأخفش [٨٥/أ] بالتزامه ، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع « أل »[3] . (**وأما « ذو » فخاصة بطيِّئ**)[4] ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٩٣ ــ .... وهَكَذا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

(**والمشهور**) عنهم بناؤها على سكون الواو ، (**وقد تعرب**) بالحروف الثلاثة إعراب « ذو » بمعنى صاحب ، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع ، (**كقوله**)

(١) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، والإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) أي نصب « أيهم » في الآية السابقة . انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٣) انظر هذه الأقوال في شرح الرضي ٢٩/٣ – ٤٨ : الإخبار بالذي أو بالألف واللام ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

(٤) انظر شرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩ .

وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

١٠٦ـ فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ (فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)

(**فيمن رواه بالياء**) ، وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب . وهو مشكل ، فإن سبب البقاء قائم ولم يعارضه معارض ، (**والمشهور**) عنهم (**أيضًا إفرادها**) وإن وقعت على مثنى أو جمع (**وتذكيرها**) وإن وقعت على مؤنث (**كقوله**) وهو سنان بن الفحل الطائي : [من الوافر]

١٠٧ـ فإنَّ الْمَاءَ مَاءُ أبي وجَدِّي (وبِئْرِي ذو حفرتُ وذو طويتُ)

فأتى بـ « ذو » مفردة مذكرة ، مع أنها واقعة على « البئر » وهي مؤنثة . ويحتمل أنه راعى معنى القليب[1] وهو مذكر ، والحفر : معروف . والطَّيّ : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة . (**وقد تؤنَّث وتثنّى وتجمع**) عند بعض بني طيئ ، فتقول في المذكر : « ذو قام » ، وفي المؤنث : « ذات قامت » ، وفي مثنى المذكر : « ذوا قاما » ، وفي مثنى المؤنث : « ذواتا قامتا » ، وفي جمع المذكر : « ذوو قاموا » ، وفي جمع المؤنث : « ذوات قُمْنَ » ، (**حكاه ابن السراج**) في الأصول عن جميع لغة طيئ على [١٣٨] الإطلاق ، وتبعه ابن عصفور في المقرب[2] . (**ونازع في ثبوت ذلك**) [٨٥/ب] المحكي على الإطلاق (**ابن مالك**) في شرح التسهيل فقال : وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[3] . قال الشاطبي : والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيئ ، وأما كون « ذو » تثنّى وتجمع وتؤنث عند بعض طيء فهو ثابت . اهـ . قال الفراء في لغات القرآن : وربما قالوا : هذان ذَوا تَعْرِفُ ، وهؤلاء ذَوُو تَعْرِفُ ، ويَجعلون مكان « التي » ذات . ويرفعون التاء على كل حال ، وفي تثنيتها : هاتان

١٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٣ .

١٠٧- البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٣٤/٦ ، ٣٥ ، والدرر ١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ١٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، وشرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣ ، ٤٥/٨ ، ولسان العرب ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، وهمع الهوامع ٨٤/١ .

(١) القليب : البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي . وقال شمر : القليب من أسماء البئر ، وسميت قليبًا لأن حافرها قلب ترابها . معجم البلدان ٣٨٦/٤ (قليب) .

(٢) المقرب ٥٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٩/١ .

ذواتا تَعْرفُ ، وفي جمعها : هؤلاء ذوات تعرف . اهـ . (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك[1] (**كلهم حكى**) عن بعض طيِّئ (**ذات للمفردة ، وذوات لجمعها مضمومتين**) ، على أنهما موصولان مستقلاّن مرادفان لـ « اللتي واللاتي » ، قال في التسهيل : وقد ترادف « اللتي واللاتي » ذات وذوات مضمومتين مطلقًا ، وقال في النظم :

٩٤ ــ وكَــالتي أيضًـــا لديْـــهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِــعَ اللاّتـــي أتـــى ذَوَاتُ

(**كقوله**) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن : سمعنا أعرابيًا من طيئ يسأل ويقول : (**بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به**)[2] فبنى « ذات » على الضم ، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها ، وحذف الألف فسكنت الهاء . وبالفضل : متعلق بمحذوف ، أي : أسألكم بالفضل أو نحوه ، والكرامة : بالخفض : معطوفة على الفضل ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [النحل/٧١] قاله الموضح في الحواشي . (**وقوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

١٠٨ــ جَمَعْتُــهَا مِـــنْ أَيْنُـــقٍ مَـــوَارِقِ ... (**ذَواتُ يَنْهَضْنَ بِغَـــيْرِ سَـــائِقِ**)

فبنى « ذوات » على الضم ، والهاء في « جمعتها » للنوق المذكورة في بيت قبله ، والأينق ؛ بتقديم الياء المثناة [٨٦/أ] تحت الساكنة على النون المضمومة : جمع ناقة ، وأصل ناقة نوقة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وتجمع في القلّة على أنْـوُق ، قدمت الواو على النون فصار أونق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أَيْنُـقٍ ، ويجمع أينق على أيانق ، والموارق : جمع مارقة ، من مَرَقَ السهم ، شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها ، وسائق : من السوق ؛ بفتح السين .

(**وحكي**) في ذات وذوات (**إعرابهما**) بالحركات (**إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات**) ، حكى الأول أبو حيان في الارتشاف ، وحكى الثاني أبو جعفر ابن النحاس الحلبي ، وإذا أعربا نُوِّنا لعدم الإضافة ، فتقول : جاءني ذاتٌ قامت ، ورأيتُ ذاتًا قامت ، ومررتُ بذاتٍ قامت ، بالْحركات الثلاث مع التنوين . وتقول : جاءني ذواتٌ قُمْنَ ،

---

(١) المقرب ٥٩/١ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ .

(٢) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٦٠ .

١٠٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ١٥١/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٤٤ ، وتهذيب اللغة ٤٤/١٥ ، وتاج العروس (ذو) ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

بالرفع والتنوين ؛ ورأيت ذواتٍ قُمْنَ ، ومررت بذواتٍ قُمْـنَ ، بالكسـر مع التنويـن جـرًّا ونصبًا ، قاله الموضح في الحواشي .

(وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة) ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخـل علـى المفـرد ، (نحو : من ذا الذاهبُ وما ذا التَّواني) ، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » .

(و) الأمر (الثاني : أن لا تكون) ذا (ملغـــاة) ، وإلغاؤهـا علـى وجـهين ، أحدهما حكمي ، والآخر حقيقي ، فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرهـــا مركبة مع « ما » في نحو : ماذا صنعت) ، فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية [١٣٩] المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : أيُّ شيءٍ صنعـتَ [٨٦/ب] (كما قدرها كذلك) ، أي مركبة مع « ما » ، إلا أنهما في محل جر (من قـــال) لسـائل عن شيء : (عمّا ذا تسأل) ، والتقدير : عن أي شيء تسأل ، (فأثبت الألــف) مـن مـا (لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولـولا ذلـك لحذفـت الألـف ، لأن « مـا » الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ/١] فرقًا بين « ما » الاستفهامية والموصولة نحـو قولـه تعـالى : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّـا يَقُولُـونَ ﴾ [الإسراء/٤٣] وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصينت الموصولـة عـن الحـذف لتوسط الألف ، لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسـم الواحـد ، والإلغـاء الحقيقـي مـا ذكـره بقوله : (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرها زائدة) بين « ما » ومدخولها ، فكأنك قلت : ما صنعت ؟ والبصريـون لا يجيزون زيـادة شـيء مـن الأسْمَاء ، وسكت عن إلغاء « ذا » مع « من » لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهمـا أن تكـون « من وذا » مركبتين ، وخصوا جواز ذلك بـ « ما وذا » لأن « ما » أكثر إبهامًا ، فحسـن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ويجوز علـى قـول الكوفيـين بزيـادة الأسماء كون « ذا » زائدة و« من » مفعولاً في نحو : من ذا ضربت ، وظاهر كـلام جماعـة أنـه يجوز أن يكون « من وذا » مركبتين ، قاله في المغني ، وهو ظاهر قول الناظم :

٩٥ ـــ ومثلُ مـــاذا بعـــد مـــا اسْتِفْهَامِ   أوْ مَـــنْ إذا لم تُلْـــغَ في الْكَـــلاَمِ

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمـــن على الأصح) عندهم ، لأن كلاًّ منهما للاستفهام ، وأجاب [٨٧/أ] المانع بالفرق بأن « مـا » تجانس « ذا » لما فيها من الإبهام ، بخلاف « مـن » ، فإنـها لا إبـهام فيـها لاختصاصـها بمـن

يعقل ، فلا مجانسة بينهما ، وكلا التعليلين ضعيف ، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام ، فلا خصوصية لإلحاق من دونها . وأما الثاني فلأن « ما » مختصة بما لا يعقل ، كما أن « من » مختصة بمن يعقل ، إلا أن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل ، والمرجع في ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول (**كقول لبيد**) ابن ربيعة العامري : [من الطويل]

١٠٩ـ (**ألا تَسْألونَ الْمَرْءَ ماذا يُحَاوِلُ**) أنَحْبٌ فَيَقْضِي أمْ ضَلاَلٌ وبَاطِلُ

أنشده سيبويه[1] . فـ « ما » مبتدأ و« ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يحاول » ، صلته والعائد محذوف ، و« يحاول » : يطلب ، و« النحب » بفتح النون وسكون الحاء المهملة : أصله المدة والوقت ، يقال : قضى فلان نحبه ، إذا مات . والمراد به هنا النذر ، والمعنى : ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا ، أنَذْرٌ أوجبه على نفسه ، فهو يسعى في وفائه ، أم هو في ضلال وباطل . (**و**) الثاني نحو (**قوله**) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، كما قال ابن مالك[2] ، أو أمية بن أبي الصلت ، كما قال العيني[3] : [من المتقارب]

١١٠ـ ألا إنّ قَلْبِي لدى الظَّاعِنِيْنَا حَزينٌ (**فَمَنْ ذا يُعَزِّي الْحَزِيْنَا**)

أنشده ابن مالك . فـ « من » مبتدأ ، و« ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يُعَزِّي الْحَزِيْنَا » صلته ، و« الظاعنين » جمع ظاعن ؛ من ظعن : إذا سار . (**والكوفي لا يشترط**) في موصولية « ذا » تقدم « من » ولا « ما » الاستفهاميتين ، (**واحتج بقوله**) وهو يزيد بن مفرغ الْحِمْيَري : [من الطويل]

١٠٩- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ، والأزهية ص ٢٠ ، والجنى الداني ص ٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٦/١٤٥ ، ١٤٧ ، وديوان المعاني ١/١١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ٢/٧١١ ، والكتاب ٢/٤١٧ ، ولسان العرب ١/٧٥١ (نحب) ، ١١/١٨٧ (حول) ، ١٥/٤٥٩ (ذو) ، والمعاني الكبير ص ١٢٠١ ، ومغني اللبيب ص ٣٠٠ ، وتاج العروس ٤/٢٤٣ (نحب) ، (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٩ ، ورصف المباني ص ١٨٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٢ ، وشرح الأشموني ١/٧٣ ، وشرح التسهيل ١/١٩٧ ، وشرح الرضي ٣/٦٥ ، وشرح المفصل ٣/١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤/٢٣ ، وكتاب اللامات ص ٦٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ .

(١) الكتاب ٢/٤١٧ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٩٩ .

(٣) المقاصد النحوية ١/٤٤١ .

١١٠- البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٢/٤٣٦ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية ١/٤٤١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦١ .

١١١ــ عَدَسْ ما لعبَّادٍ عَلَيْكِ [٨٧/ب] إمَارَةٌ (أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْــــقُ)

وتقرير الحجة منه أن « هذا » اسم موصول مبتـدأ ، ولم يتقـدم عليـه « مـا » ولا « من » ، وتحملين : صلته والعائد محذوف ، وطليق : بمعنى مطلق خبر المبتدأ ، (**أي والذي تحملينه طليق ، وعندنا**) معشر البصريين[1] (**أن** « **هذا** » **اسم إشارة**) علـى أصلـه ، لا موصول[2] لأن « ها » التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ ، (**وطليـــق**) : خـبره ، وهي (**جملة اسمية ، وتحملين : حال**) من فاعل طليق المستتر فيـه متقدمـة علـى عاملـها ، (**أي : وهذا طليق محمولاً لك**) ، وعدس ؛ بفتح العين والدال والسين المهملات : اسـم صوت لزجر البغل ، وعباد : هو ابن زياد بن أبـي سـفيان ، وكـان يزيـد يكـثر [١٤٠] مـن هجوه ، حتى كتبه على الحيطان ، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ، ففسدت أنامله ، ثم أطال سجنه ، فكلموا فيه معاوية فأمر بإخراجه ، فلما خرج قدمت بغلة فركبها فنفرت فقال[3] :

عَـدَسْ مــا لعبَّــادٍ عَلَيْــكِ إمَــارَةٌ . . . .

البيت . و« إمارة » بكسر الهمزة : أي أمر .

ولا تختص « ذا » الإشارية بذلك عند الكوفيين ، بل جميع أسماء الإشـارة يجـوز أن تستعمل عندهم موصولات[4] نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِـيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه/١٧] قالوا[5] : إن « تلك » موصول و« بيمينك » صلة ، أي : وما التـي بيمينك ، وعندنا أن « بيمينك » حال

١١١- البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٧٠ ، وأدب الكاتب ص٤١٧ ، والاقتضاب ٦٢٧ ، والأغـــاني ٢٧٠/١٨ ، والحماسة البصرية ١٧٣/١ ، والإنصاف ٧١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ، وتذكــرة النحاة ص٢٠ ، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥ ، وخزانة الأدب ٤١/٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١٥٣/١، وشــرح ابن الناظم ص ٦١ ، ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس) ، ١٣٣ (عدس) ، والمقاصد النحويـــة ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وأوضح المســـالك ١٦٢/١ ، وخزانــة الأدب ٣٣٣/٤ ، ٣٨٨/٦ ، وشرح الأشموني ٧٤/١ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ ، ١٢٢ ، وشرح شـــذور الذهب ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، واللســـان ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، والمحتسب ٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ . وتاج العروس (ذا) .

(١) الإنصاف ٧١٩/٢ .

(٢) يرى الكوفيون أن « هذا » بمنْزلة « الـــذي » ويســـتعملونها موصولـــة . انظــر الــدرر ١٥٣/١ ، والإنصاف ٧١٩/٢ .

(٣) الأغاني ٢٧٠/١٨ .

(٤) الإنصاف ٧١٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ .

(٥) الإنصاف ٧١٧/٢ ، والاقتضاب ص ٦٢٧ .

من المشار إليه[1] . ومن الموصولات عندهم الاسم الْمحلى بالألف واللام ، نحو قوله : [من الطويل]

١١٢ـ لَعَمْرُكَ لأَنْتَ اللَّيْثُ أُكْرِمَ أَهْلَه وأقْعُدُ مِنْ أفْنَائِهِ بالأصَائِلِ

كأنه قال لأنت الذي أكْرِم أهله ، فأكرم : صلة الليث .

ومنها الاسم المضاف ، [٨٨/أ] نحو قوله : [من البسيط]

١١٣ـ يا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ....

فـ « بالعلياء » : صلة لـ « دار مية » .

ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة ، نحو : هذا رجل ضربته ، فـ « ضربته » عندهم صلة لـ « رجل » ، ولم يثبت البصريون شيئًا من ذلك ، قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الإحسان .

---

(١) الإنصاف ٧٢١/٢ ، كأنه قال : أي شيء هذه كائنة بيمينك ، وهو رأي البصريين .

١١٢- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٤٢/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣٢٠ ، والاقتضاب ص ٦٠٣ ، وخزانة الأدب ٤٨٤/٥ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، والدرر ١٥٦/١ ، ولسان العرب ١٦/١١ (أصل) ، وتاج العروس (أصل) ، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٥٩/٢ ، وأساس البلاغة (فيء) ، والإنصاف ٧٢٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٦ ، ولسان العرب ١٢٤/١ (فيأ) ، وهمع الهوامع ٨٥/١ .

١١٣- عجز البيت : (أَقْوَتْ وطال عليها سالف الأمدِ) ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ٢٦٦/١٢ ، ٦٦٨/١٥ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤ .

(فصل)

(**وتفتقر كل الموصولات**) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (**إلى صلة**) تتصل بها ، لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (**متأخرة عنها**) لزومًا ، لأن الصلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر ، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول ؛ لا يتقدم معمولها عليه ، لأنه جزؤها ، وأما نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف/٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلّ عليه صلة « أل » والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لابد لها من صلة (**مشتملة على ضمير مطابق لها**) في الإفراد والتذكير وفروعهما ، بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل إن قول الناظم :

٩٦ ــ وكُلُّهَا يلزَمُ بعدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضميرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يعم الموصولات الاسمية والحرفية .

وهذا الضمير (**يسمى العائد**) ؛ لعوده إلى الموصول . ثم الموصول إن طابق لفظه معناه ؛ فلا إشكال في مطابقة العائد لفظًا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرًا ؛ وأريد به غير ذلك نحو : « من وما » ، ففي العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام/٢٥] [٨٨/ب] ومراعاة المعنى نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس/٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعْطِ مَنْ سَأَلَتْك ، ولا تقل : من سألك ، أو قُبْحٌ(١) نحو : مَنْ هي حمراءُ أمِّكِ ، فيجب مراعاة المعنى ، ولم يعضد المعنى سابق ، فيختار مراعاة المعنى كقوله : [من الطويل]

١١٤ــ وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هي رَوْضَةٌ ... تَهِيجُ الرِّياضُ قَبْلَها وتَصَوَّحُ

(١) وجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر ؛ فروعي المعنى بكسر كاف « أمك » .

١١٤- البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٤، ولسان العرب ٥١٢/٢(صرقح) ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/١.

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو : [من الطويل]

١١٥— . . . . وأنـت الـذي في رحمـةِ اللهِ أطمـعُ

الأصل في رحمته . و : [من الطويل]

١١٦— سعادُ التِي أضناكَ حُبُّ سُعَادَا . . . .

أي حبها . (**والصلة إما جملة**) تامة ، اسمية أو فعلية . (**وشرطها أن تكون خبرية**) ، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها ؛ من غير نظر إلى قائلها ، لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو : جاء الرجل الذي قام أبوه . ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون [١٤١] خبرية (**معهودة**) للمخاطب ، لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، (**إلا في مقام التهويل والتفخيم**) وهو التعظيم ؛ (**فيحسن إبهامها**) لذلك ، (**فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه**) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في شخص قام أبوه ، (**والمبهمة نحو** : ﴿ **فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ** ﴾) أي البحر (﴿ **مَا غَشِيَهُمْ** ﴾) [طه/٧٨] أي : الذي غشيهم أمر عظيم ، والمرجع في ذلك إلى الموصول ، فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب/٣] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ [البقرة/١٧١] ، وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [النجم/١٠] . [٨٩/أ]

(**ولا يجوز**) في الصلة (**أن تكون**) جملة (**إنشائية**) ، وهي ما قارن لفظها معناها (كـ : **بِعْتُكَهُ**) ، فلا تقل : جاء العبد الذي بعْتُكَهُ ، قاصدًا إنشاءَ البيع ، (**ولا**) جملة (**طلبية**) ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أو نهيًا ، (**كاضْرِبْه ولا تَضْرِبْه**) فلا تقل : جاء الذي اضْرِبْه ، أو لا تضربه ، لأن كلاً من الإنشاء والطلب لا خارجي له ، فضلاً عن أن يكون معهودًا ، فلا يصلح لبيان الموصول ، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية ، وإن كانت خبرية فلا يقال : جاء الذي ما أحسنه ، لما في التعجب من الإبهام الْمُنافي للبيان ، فتكون مستثناة من الْخَبَرِيَّة ، كما أن جُمْلَة القسم مستثناة من

١١٥— صدر البيت : (فيا ربَّ ليلى أنت في كل موطن) ، وهو لمجنون ليلى في الدرر ١٦٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٩٧/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧/١ ، ومغني اللبيب ٢١٠/١ ، وهمع الهوامع ٨٧/١ .

١١٦— عجز البيت : (وإعراضها عنك استمرّ وزادَا) ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٢ .

الإنشائية ، فيجوز الوصل بها نحـو : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُـمْ لَمَـنْ لَيُبَطِّئَـنَّ ﴾ [النسـاء/٧٢] وقيـل لا استثناء فيهما ، أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرًا إلى حالة الاستعمال ، وأما القسـمية فـلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري ، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد .

ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلامًا قبلها ، فلا يقال : جاء الذي لكنّـه قـائم ، أو : حتى أبوه قائم ، لأن فيه استعمال « لكن » من غير تقدم مستدرك ، واستعمال « حتى » من غير تقدم مغيا . وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي ، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو : جاء الذي يغفرُ اللهُ له ، وصاحب الإفصاح : بـ « نِعْـمَ وبئْـسَ ، وهشـام : بـ « لَيْـتَ ولَعَلَّ وعَسَى » ، هذا حكم الجملة .

(**وأما شبهها**) في حصول الفائدة (**فهو ثلاثة**) :

الأول والثاني (**الظرف المكاني والجار والمجرور التَّامَّان**) ،[٩٠/ب] والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به ، (**نحو**) : جاء (**الذي عندك** ، و) جاء الذي في الدار ، وتعلقهما بـ « استقر » (**محذوفًا**) وجوبًا ، وبذلك أشبها الجملة ، بخلاف الناقصين ، نحو : جاء الذي مكانًا والذي بك ، إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خـاص جـائز الذكـر ، نحو : جاء الذي سكن مكانًا والذي مرَّ بك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[١٤٢]**

٩٧ ــ وجملـةٌ أوْ شِـبْهُهَا الـذي وُصِـلْ به ....

(و) الثالث : (**الصفة الصريحة ، أي الخالصـة للوصفيـة**) ، وهـي الـتي لم يغلب عليها الاسْمِيَّة ، لأن فيها معنى الفعل ، ولذلك عملت عمله ، وصح عطـف الفعـل عليها ، وعطفها عليه نحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [الحديـد/١٨] ، ونحـو : [من الرجز]

١١٧ــ أمُّ صَبِيٍّ قَـدْ حَبَـا أو دَارِجِ

وبذلك أشبهت الجملة .

(**وتختص**) الصريحة (**بالألف واللام**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٩٨ ــ وَصِفَـةٌ صَرِيحَـةٌ صِلَـةُ ألْ ....

١١٧- الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٢٣٨/٤ ، وبلا نسبة في لسان العـرب ٢٦٦/٢ (درج) ، وأوضح المسالك ٣٩٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ ، وشرح ابـن النـاظم ص ٣٩١ ، وشـرح الأشموني ٤٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٤ ، وتهذيب اللغـة ٦٤٣/١٠ ، وتـاج العـروس ٥٥٣/٥ (درج) ، وكتاب العين ٧٦/٣ .

(كضارِبٍ ومضروبٍ) اتفاقًا . **(وحسنٍ)** على قول ابن مالك ونصه[1] : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ، واسم المفعول ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، انتهى . وصحح الموضح في المغني أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ، **(بخلاف ما غلبت عليها الاسمية)** من الصفات **(كـأبطح)** : مذكر بطحاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة ، **(وأجرع)** : مذكر جرعاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصًا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا ، **(وصاحب)** : فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك ، **(وراكب)** : فإنه في الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره ، وعلى رأس الجبل . قال الشاطبي : [٩٠/أ] الدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ، ولا تعمل على الصفات ، ولا تتحمل ضميرًا ، انتهى . فلا توصل بها « أل » لعدم شبهها بالفعل ، **(وقد توصل)** أل **(بمضارع)** اختيارًا ، **(كقوله)** وهو الفرزدق خطابًا لرجل من بني عذرة ، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١١٨ـ **(ما أنتَ بالْحَكَم التُّرضَى حُكومَتُه)** ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والْجَدَلِ

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع مبني للمفعول ، وحكومته : نائب الفاعل به ، **(ولا يختص)** ذلك **(عند ابن مالك بالضرورة)** ، بل أشار إلى قلته بقوله في النظم :

٩٨ ـ . . . . وكونُها بمعرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

وهو اختيار ثالث في المسألة ، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، فالقول بالجواز على قلّة قول ثالث ، والمدرك مختلف ، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ، ولم يجد عنه مخلصًا ، ولهذا قال[2] : لتمكنه من أن يقول المرضي . والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ، ولم يجئ في الكلام ، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ، فلم يتواردا على محل واحد . والحكَم ؛ بفتحتين : الْمُحَكَّم بين الخصمين للفصل بينهما ، والأصيل : الحسيب ، والجدل ؛ بفتحتين : شدة الخصومة .

---

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ .

١١٨- تقدم تخريج البيت برقم (١٣) .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، وانظر الدرر ١٥٧/١ .

(فصـــــــــــل)

يجوز حذف الصِّلة إذا دلَّ عليها دليل ، أو قصد الإبـهام ، ولم تكـن صلـة « أل » كقوله : [من م . الكامل]

١١٩ـ نَحْـنُ الأُلَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُـــو عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْـــهُمْ إِلَيْنَـــا

أي نحن الأُلَى عرفوا بالشجاعة .

والثاني كقولهم : بعد اللُّتَيَّا والَّتِي ؛ أي [٩٠/ب] بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ . وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كنهه .

[١٤٣] (**ويجوز حذف العائد المرفوع**) بشرطين ، (**إذا كـــان مبتـــدأ**) غـير منسوخ ، وكان مخبرًا عنه بمفرده ، فلا يحذف في (**نحو جاء اللّذانِ قاما أو ضُرِبـــا**) بالبنـاء للمفعول ، أو كانا قائمين (**لأنه غير مبتدأ**) ، فإنه في الأول فاعل ، وفي الثاني نـائب عـن فاعل ، وفي الثالث منسوخ ، فهو فاعل مجازًا ، والفـاعل ونائبـه لا يحذفـان ، (**ولا**) يحـذف (**في نحو جاء الذي هو يقوم ، أو : هو في الدار ، لأن الخبر غير مفرد**) ، لأنــه في الأول جملة فعلية ، وفي الثاني جار ومجرور ، (**فإذا حذف الضمير**) المنفصل المفيـد للاختصـاص (**لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف**) للضمير جملة أو شبهها ، وكل منـهما (**صالح لأن يكون صلة كاملة**) ، لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠١ـ .... وأَبَوْا أن يُخْتَزَلْ

١٠٢ـ إنْ صَلُـحَ البـاقي لوَصْـلٍ مُكْمِـلِ ....

١١٩- البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٢ ، والدرر ١٧٣/١، وشرح شـواهد المغني ٢٥٨/١ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى وأولاء) ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١ ، وبلا نسـبة في خزانة الأدب ٥٤٢/٦ ، وشرح الأشموني ٧٤/١ ، ٨٢ ، ومغني اللبيب ٨٦/١ ، وهمع الهوامع ٨٩/١ .

(**بخلاف الخبر المفرد**) ، فإنه لا يصلح للوصل على حدته ، ولا فرق في ذلك بين صلة « أي » وغيرها ، فـ « أي » (**نحو** : ﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾) [مريم/٦٩] ، فأشد : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو أشد . (**و**) غير « أي » نحو : (﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ** ﴾) [الزخرف/٨٤] ، فإله : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله ، وذلك المبتدأ هو العائد ؛ وخبره مفرد وهو إله ، وفي السماء : متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ، (**أي هو إله في السماء ، أي معبود فيها**) ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف ، أو فاعلاً بالظرف ، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صلة ، وإله بدل من الضمير المستتر فيه ، وتقدير : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] معطوفًا كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعْدٌ ، حتى قيل بامتناعه ، قاله في المغني .

(**ولا يكثر الحذف**) [٩١/أ] للضمير المرفوع (**في صلة غير أي**) عند البصرين ، (**إلا إن طالت الصلة**) ، إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] ، أو تأخر نحو قولهم : « ما أنا بالذي قائل لك سوءًا » حكاه الخليل[1] .

ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سِيَّما زيدٌ » فإنهم جوزوا في « زيد » إذا رفع أن تكون « ما » موصولة ، و« زيد » خبر مبتدأ محذوف وجوبًا ، والتقدير : لا سِيَّ الذي هو زيد ، فحذف العائد [١٤٤] وجوبًا[2] ، ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ[3] ، وذلك لأنهم نزلوا « لا سيما » منزلة « إلا » الاستثنائية ، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : « لا سيما زيد الصالح » فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ، كقوله : [من الطويل]

١٢٠ـ .... ولا سِيَّمَا يَومٌ بدارةَ جُلْجُلِ

فيمن رفع « يوم » والتقدير : ولا سِيَّ الذي هو يوم ، وحَسَّنَ حذف العائد طول الصلة بصفة

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١٠٨/٢، ٤٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ .

(٢) هو قولك : « هو » من قوله : « لا سيما الذي هو زيد » .

(٣) كذا قال ابن عقيل في شرحه ١٦٦/١ .

١٢٠- صدر البيت : (ألا ربَّ يومٍ لك منهن صالحٍ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ، والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ ، ٤٥١ ، والدرر ٥٠٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، ٥٥٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ، واللسان ٤١١/١٤ (سوا) ، وتاج العروس (سوى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ١٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ١٤٠/١ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/١ .

« يوم » ، وهو : « بدارة » قاله الموضح في المغني[1]، وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله :

١٠٠ـــ . . . . وفي ذَا الحَـذْفِ أيًّـا غـيرُ أيٍّ يَقْتَفـي

١٠١ـــ إن يُسْـتَطَلْ وَصْـلُ . . . .

(**وشذّت قراءة بعضهم**) وهو يحيى وابن يعمر بن أبي إسحاق (**﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾**) [الأنعام/١٥٤] بالرفع[2] ، وشذَّت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج : ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة/٢٦] برفع بعوضة[3] ، أي : الذي هو أحسنُ ، والذي هو بعوضةٌ ، (**و**) شذَّ (**قوله**) : [من البسيط]

١٢١ـــ(**مَنْ يُعْنَ بالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ**) ولا يَحِدْ عَنْ سَبِيْلِ الْحُلْمِ والكَرَمِ

أي بما هو سفَهٌ ، و« يُعْنَ » ؛ بالبناء للمفعول ؛ من قولهم : عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولهما ، و« يَحِدْ » بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة ، بمعنى يعدل ، والمعنى : من يعتنِ بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس [٩١/ب] له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ؛ ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم .

(**والكوفيون**) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة[4] ، و(**يقيسون على ذلك**) المسموع من الآية والبيت ونحوهما ، وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلاً فقال :

١٠١ـــ . . . . وإنْ لم يُسْتطلْ فـالحذفُ نَـزْرٌ . . . .

(**ويجوز حذف**) العائد (**المنصوب إن كان متصلاً ، وناصبه فعلٌ أو وصفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام**) .

---

(١) مغني اللبيب ٣١٣/١ .

(٢) الرسم المصحفي : (أحسنَ) بالنصب ، وقرأها بالرفع الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق . انظر الإتحاف ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ ، والكتاب لسيبويه ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١ ، والأمالي الشجرية ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ بعوضةً ﴾ بالنصب ، وانظر القراءة المستشهد بها في البحر المحيط ١٢٣/١ ، والمحتسب ٦٤/١ .

١٢١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والدرر ١٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح الأشموني ٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

فالفعل (**نحو** : ﴿ **يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾) [البقرة/٧٧] أي يسرونه ويعلنونه ، ولا يتعين في « ما » هذه أن تكون موصولاً اسْمِيًّا ، لجواز أن تكون موصولاً حرفيًّا ، والتقدير : يعلم سركم وعلانيتكم ، بدليل أنه قد جاء مصرحًا به في مكان آخر هو : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام/٣] قيل : وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينًا للربط كما مثل ، فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو : [١٤٥] « جاء الذي أكرَمْتُه في داره » فإن العائد أحدهما لا بعينه ، قاله ابن عصفور وغيره ، قال الموضح في الحواشي : وفيه نظر ، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبًا ولا مجرورًا ، انتهى. وشرط الفعل أن يكون تامًّا ، فلا يحذف في نحو : « جاء الذي كأنه زيد » على الأصح .

(و) الوصف نحو (**قوله**) : [من البسيط]

١٢٢ــ(**ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ به**) فما لدى غيرِه نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

فـ « ما » : موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء ، و« **فضل** » : خبره ، و« الله موليك » : صلة « ما » ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذي الله موليكَه فضل ، (**بخلاف : جاء الذي إيّاه أكرمتُ**) ، لأنه منفصل ، وحذفه [٩٢/أ] يوقع في إلباسه بالمتصل ، ومفوِّت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين ، والاهتمام عند النحويين ، وإنما حذف منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة/٣] والأصل : رزقناهم إيّاه ، لأن تقديره متصلاً يلزم منه [١٤٦] اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة ، وهو قليل ، (و) بخلاف : جاء (**الذي إنه فاضل أو كأنه أسد**) ، لأن اسم « إن » و« كأن » المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا ، وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن ، والثاني ما يغيرها وهو كأن ، (أو) الذي (**أنا الضاربه**) ، لأن الوصف صلة الألف واللام ، واسمية « أل » خفية ، والضمير إذا كان مذكورًا يدل على اسميتها نصًّا ، فإذا حذف فات هذا المعنى ، وهم بصدد التنصيص على اسميتها ، قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب ، وهو سهو ، لأن العائد المنصوب ليس عائدًا على « أل » في هذا المثال ؛ حتى يدل على اسميتها نصًّا ، وإنما هو عائد على « الذي » ، كما يفيده العطف بأو ، والعائد إلى « أل » إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد الْمَنصوب بالوصف الْمَقرون بـ « أل » إن كان عائدًا على غير « أل »

١٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، وشرح الأشموني ١/٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٦٩ ، والمقاصد النحوية ١/٤٤٧ .

كالمثال المذكور جاز حذفه ، وإن كان عائدًا على « أل » نحو : « جاءني الضاربه زيد » امتنع حذفه لما تقدم من التعليل ، (**وشذ قوله**) : [من البسيط]

١٢٣ــ(**مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُوْدَ عَاقِبَةٍ**) وَلَوْ أُتِيْحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

فحذف العائد إلى « أل » المنصوب بالوصف و« ما » : نافية ، والمستفز ؛ بالسين المهملة والفاء والزاي ؛ [٩٢/ب] بمعنى : المستخف ، اسم « ما » و« المحمود » خبرها إن كانت حجازية ، وأتيح ؛ بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر ؛ والمعنى : ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

(**وحذف منصوب الفعل كثير**) ، لأن الأصل في العمل للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف ، (و) حذف (**منصوب الوصف قليل**) جدًا ، بل قال الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب ، قال ابن السراج : أجازوه على قبح ، وقال المبرد : رديء جدًّا ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم :

١٠٢ــ .... والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلي

١٠٣ــ في عائدٍ متَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بفعْلٍ اوْ وَصْفٍ ....

فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ، (**ويجوز حذف**) العائد (**المجرور بالإضافة ، إن كان المضاف**) الجار للعائد (**وصفًا**) ناصبًا للعائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (**غير ماض**) ، خلافًا للكسائي (**نحو** : ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** ﴾) [طه/٧٢] والأصل : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على ما هو موصول اسمي . قال الموضح في الحواشي : و« ما » هنه تحتمل أن تكون مصدرية ، أي : اقض قضاءك أو مُدَّة قضائك ، بدليل : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [طه/٧٢] انتهى . ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٠٤ــ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بوَصْفٍ خُفِضَا كأَنْتَ قَاضٍ بعدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى

(**بخلاف : جاء الذي قام أبوه**) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف ، (**أو**) : جاء الذي (**أنا أمْسِ ضارِبُه**) لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وبخلاف : جاء الذي أنا مضروبه ، لأن الوصف اسم مفعول ، [١٤٧] وإنما لم يجز حذفه فيهنَّ لأنه ليس منصوبًا تقديرًا ، [٩٣/أ] (و) يجوز حذف العائد (**المجرور بالحرف إن كان**) في

١٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، والدرر ١/١٧٣ ، وشرح الأشموني ١/٧٩ ، وشرح التسهيل ١/٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/٤٤٧ ، وهمع الهوامع ١/٨٩ .

موضع نصب ، وكان (**الموصول أو**) الاسم (**الموصوف بالموصول مجرورًا بمثـل ذلـك الحرف لفظًا**) ومعنى ، (**أو معنى**) فقط ، (**و**) اتفقا فيهما (**متعلقًـا**) ، سـواء اتفـق المتعلقان لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط ، أم اختلفا نوعًا واتَّحدا مادة ، لأن الضمير عبارة عـن الموصول أو الموصوف به ، فلا بد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى والمتعلـق ، فـإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما ، وذلك معنى قول الناظم :

١٠٥ــ كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا الموصـولَ جَـرّ ....

(**نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْـرَبُونَ ﴾**) [المؤمنـون/٣٣] فـالموصول وهـو « مـا » مجرور بـ « مِنْ » التبعيضية ، وهي متعلقة بـ « يشرب » قبلـها ، والعـائد المحـذوف مجـرور بـ « مِنْ » التبعيضية وهي متعلقة بـ « تشربون » والتقدير : ويشرب من الـذي تشـربون منه فاتّفق الحرفـان لفظًـا أو معنـى ومتعلقًـا ، (**و**) نحـو قولـه ، وهـو كعـب بـن زهـير : [من البسيط]

١٢٤ــ(**لا تركَنَنَّ إلى الأمْرِ الذِي رَكَنَتْ**) أبناءُ يَعْصُرَ حِيْـنَ اضْطَرَّهَـا القَـدَرُ

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بـ« إلى » المعدية ، وهي متعلقة بـ« تركنن » ، والعائد المحذوف مجرور بـ« إلى » المعدية ، وهي متعلقة بـ« ركنت » ، والتقدير : لا تركـن إلى الأمر الذي ركنت إليه ، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًـا ، وأقيـم الموصـوف بـالموصول مقام الموصول ، لأنه نفسه في المعنى . ويعصر : بمهملات بوزن يَنْصُرُ لا ينصـرف ؛ للعلميـة ووزن الفعل ؛ وهو أبو قبيلة من باهلة ، وحكم المضاف للموصول كذلك ، [٩٣/ب] نحـو : « مررت بغلام الذي مررت » أي به . ومثال اتفاقهما معنى فقـط : « حللـت بـه في الـذي حللت » ، فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء ، لأنها بمعنى : في كـذا ، قـالوا : وفيـه نظـر ؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف . ومثال اختلاف المتعلقين لفظًا واتحادهما معنى نحـو : ﴿ فَـاصْدَعْ بِـمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر/٩٤] أي به ، لأن اصدع في معنى مُـرْ ، علـى خـلاف في هـذه والتـي قبلها . ومثال اختلاف المتعلقين نوعًا واتحادهما مادة قوله : [من الطويل]

١٢٥ــ وقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْـهَا بـالَّذِي أنْـتَ بَـائِحُ

١٢٤– البيت لكعب بن زهير في المقاصد النحوية ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٤/١ ، وشـرح الأشموني ٨١/١ .

١٢٥– البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، والمقاصد النحوية ٤٧٨/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/١ ، ٦٧/٥ ، وتذكرة النحاة ٣١ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٨١/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/١ ، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين) .

أي به ، أنشده أبو الفتح[١] ، (**وشذ قوله**) وهو حاتم بن علي الطائي : [من الوافر]

١٢٦ــ ومِـنْ حَسَـدٍ يَجُـوزُ عَلَـيَّ قومـي (**وأيُّ الدَّهْرِ ذُوْ لَمْ يَحْسِدُوْنِي**)

فـ « أي » استفهامية مبتدأ ، و« ذو » : خبره ، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ، وجملة « لم يحسدوني » : صلتها والعائد محذوف ، (**أي فيه**) ، والـذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانًا ، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـ « في » كما تقول : أعجبني اليوم الذي جئت ، تريد فيه ، وجعله بعضهم منقاسًا بخلاف غير الزمان ، فإنه لا يتعين فيه الجار ، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدريج ، كما يقول به الإمام سيبويه . أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذًا ، لأنه لما حـذف في أولاً صار الضمير منصوبًا على المفعول به توسعًا ، فكأنه [١٤٨] قال : وأيُّ الدهر ذو لم يحسدونيه ، ثم حذفت الهاء . وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] أي بـه ، فحـذف الجار أولاً والضمير ثانيًا من نصب [٩٤/أ] لا من جر . وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف .

(و) شذ أيضًا (**قوله**) وهو رجل من بني همدان : [من الطويل]

١٢٧ــ وإنَّ لِسَـانِي شـهدَةٌ يُشْـتَفَى بـهَا (**وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَـمُ**)

أي عليه . أنشده الفارسي . و« شهدة » بضم الشين المعجمة : العسل بشمعه ، و« هُـوَّ » بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها : مبتدأ و« علقم » خبره ، و« على من » متعلق بـ « علقم » لأنه بمعنى مر . و« العلقم » : الحنظل ، وجملة « صبه الله » : صلة من المجرورة بـ « على » ، والعائد على « من » محذوف مجرور بـ « على » ، وهي متعلقة بـ « صب » ، والتقدير : وهو علقم على من صبه الله عليه ، والمعنى : وإن لساني مثل العسل والشهد

---

(١) الخصائص ٣/٣٥ .

١٢٦- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٤ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ، ٢٠٦ ، والمقاصد النحوية ١/٤٥١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٨١ .

١٢٧- البيت لرجل من همدان في المقاصد النحوية ١/٤٥١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٢٧٣ ، وأوضح المسالك ١/١٧٧ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٥ ، والجنى الداني ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦ ، والدرر ١/٩٧ ، ٢/٥١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٨١ ، وشرح التسهيل ١/١٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٢ وشرح المفصل ٣/٩٦ ، ولسان العرب ١٥/٤٧٨ (هـا) ، ومغني اللبيب ٢/٤٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٦١ ، ٢/١٥٧ .

يشتفي به الناس ، وإنه مثل الحنظل في المرارة على من سلَّطه الله عليه ، (**فحــذف**) حـاتم الطائي (**العائد**) المجرور بـ « في » مع انتفاء خفض (**الموصول**) ، وهو ذو (**في**) البيــت (**الأول**) ، وهو قوله : « ومن حسد » الخ . . . (**و**) حذف الهمداني العائد المجـرور بعلـى (**مع اختلاف المتعلق**) في البيت (**الثاني**) ، وهو قوله : « وإن لساني شهدة » إلى آخره . . (**و**) المتعلقان بفتح اللام (**هما : صب وعلقم**) .

ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورًا نحو : مررتُ بالذي ما مررتَ إلا بـه ، إذ إنما مررت به ، أو كان نائبًا عن الفاعل نحو : مررت بالذي مرَّ به ، أو كان لا يتعين للربط نحو : مررت بالذي مررت به في داره ، أو كان حذفه ملبسًا نحو : رغبت فيما رغبت فيه ، لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل : يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفـين ، ولـو كانـا متباينين [٩٤/ب] لم يجر الحذف ، لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق .

(هذا باب المعرف بالأداة)

قال في التسهيل : (**وهي « أل » لا « اللام » وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه**[1] ، **وليست الهمزة زائدة ، خلافًا لسيبويه**) اهـ .

وقال الموضح في شرح القطر : والمشهور بين النحويين أنَّ المعرِّف « أل » عند الخليل ، و« اللام » وحدها عند سيبويه . ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف « أل » ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة ؛ أزائدةٌ هي أم أصليةٌ ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه . وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرِّف « أل » والألف أصل . والثاني : أن المعرف « أل » ، والألف زائدة . والثالث : أن المعرف اللام وحدها[2] . انتهى .

وأسقط مذهبًا رابعًا وهو أن المعرف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد ، ولكل منهم حجة تعضله .

فحجة الأول فتح الهمزة ، وأنهم يقولون « الأحمر » بنقل حركة همزة [١٤٩] أحمر إلى « اللام » قبلها ، فيثبونها مع تحرك ما بعدها[3] ، ويثبتونها في القسم والنداء[4] والتذكر[5] ،

(١) الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/١٤٧ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ١١٢ .

(٣) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها . قال ابن الناظم : المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو : « الآخرة ، الأولى » ، وحاصله أن ورشًا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر إلا شذوذًا . انظر حاشية يس ١/١٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٩ .

(٤) أي جوازًا ؛ بدليل ما قالوه في بابَي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف « الله » فيهما ، وحذف ألفها في القسم . انظر حاشية يس ١/١٤٩ .

(٥) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مَدَّة تشعر باسترساله في الكلام . حاشية يس ١/١٤٩ .

يقولون : « ألى » كما يقولون : « فتى » ويثبتونها مسهلة في نحو : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام/١٤٣] .

وحجة الثاني سقوطها في الدرج ، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها ، وأما ثبوتها في القسم والنداء ، نحو : ها الله لأفْعَلَنَّ ، ويا ألله ، فلأن « أل » صارت عوضًا عن همزة إله ، وأما قولهم في التذكر [٩٥/أ] ألى ، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد ، وأما : « آلذكرين » فلالتباس الاستفهام بالخبر .

وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير ، وهي حرف واحد ساكن ، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها ، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً ؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثير ، فحصنت من الحذف بذلك ، وإنما كانت لامًا لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفًا ، وإذا أظهرت جاز .

وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى ، وأولى الحروف بذلك حرف العلة ، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن ، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام ، وأن « اللام » تغير عن صورتها في لغة حِمْيَر . قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب : حِمْيَر يقلبون « اللام » ميمًا إذا كانت مظهرة كالحديث المروي ، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر ، وإنما الإبدال في البرِّ فقط ، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله : [من المنسرح]

١٢٨ــ .... وَامسَلِمَهْ

انتهى .

وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس مِنَ البرِّ الصِّيَامُ في السَّفر »[1] . والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال :

١٠٦ــ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أو اللاَّمُ فَقَطْ ....

(وهي) على كل قول (قسمان : إما جنسية) وأنواعها ثلاثة ، وجه الحصر فيها

١٢٨ــ تمام البيت : ذَاكَ خليلي وذُو يُواصِلُني يَرْمِي وَرَائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وهو لبجير بن غنمة في الدرر ١٣٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٥٩/١ ، واللسان ٢٩٧/١٢ (سلم) ، ٤٥٩/١٥ (ذو) ، والمؤتلف والمختلف ٥٩ ، والمقاصد النحوية ٤٦٤/١ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣ ، والجنى الداني ١٤٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١ ، وشرح قطر الندى ص ١١٤ ، وشرح المفصل ١٧/٩ ، ٢٠ ، ولسان العرب ٣٦/١٢ (أمم) ، ومغني اللبيب ٤٨/١ ، وهمع الهوامع ٧٩/١ .

(١) أخرجه البخاري في الصوم برقم ١٨٤٤ .

أن يقال : لا يخلو إما أن تخلفها « كل » حقيقة أو مجازًا أو لا تخلفها أصلاً (**فإن لم تخلفها : كل**) لا حقيقة ولا مجازًا (**فهي لبيان الحقيقة**) الماهية من حيث هي (**نحو** : ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ** ﴾) أي من حقيقة الماء المعروف ، وقيل المني . (﴿ **كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ** ﴾) [الأنبياء/٣٠] .

والفرق بين المعرف بـ « أل » هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك أن ذا « الألف واللام » يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة [٩٥/ب] يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد ، قاله الموضح في المغني .

(**وإن خلفتها**) كل (**حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو** : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾) [النساء/٢٨] فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفًا ، لكان صحيحًا على جهة الحقيقة .

(**وإن خلفتها**) كل (**مجازًا**) فهي (**لشمول خصائص الجنس مبالغة ، نحو : أنت الرجل علمًا**) فإنه [١٥٠] لو قيل : أنت كل رجل علمًا لصح على جهة المجاز ؛ على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال . وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا »[1] ، وقال ابن هانئ : [من السريع]

١٢٩ــ ولَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَم في واحِدِ

فإن قيل : هذا الضابط يصدق على « أل» في الاستغراق العرفي ، نحو : جمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده أو مملكته ؛ فإن « كلا » تخلف الأداة فيه مجازًا وليست فيه لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ؛ أو صاغة مملكته ؛ دون من عداهم ، أجيب بأن الكلام في « أل » المعرفة و« أل » في الصاغة موصول على الأصح .

(**وإما عهدية**) وهي ثلاثة أنواع أيضًا (**و**) وجه الحصر أن يقال : (**العهد : إما ذكرى**) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذِكْرٌ (**نحو**) : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ (**فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾) [المزمل/١٥- ١٦] وفائدتها التنبيه على

(١) الحديث قاله الرسول ﷺ في أبي سفيان ، وهو في مجمع الأمثال ١٣٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٥/١ ، ١٣٦/٢ ، ١٦٢ ، والمستقصى ٢٢٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٠ ، وأمثال ابن سلام ص ٣٥ ، والبيان والتبيين ١٦/٢ .

١٢٩- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٥٤ ، والاقتضاب ص ٩٥ ، وزهر الآداب ص ١٠٣٥ ، والوساطة ص ٢٥٤ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١١٤ .

أنّ الرسول الثاني هو الرسول [٩٦/أ] الأول ، إذ لو جيء به منكرًا لتوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته ، والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة ، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة ، قال الكسائي ، وقال غيره : هما لغتان بمعنى ، حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة .

(أو عِلْمِيٌّ) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو : ﴿ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ ﴾) [طه/١٢] ، ﴿ تحت الشجرة ﴾ [الفتح/١٨] ، (﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾) [التوبة/٤٠] لأن ذلك معلوم عندهم .

(أو حضوري) وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا (نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) [المائدة/٣] أي اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، وفي بعض النسخ : إسقاط « حضوري » وإثبات « علمي » مكانه ، ومثله بـ « اليوم أكملت » .

(فصـــــــــــــل)

(**وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة**) وغير موصولة (**وهـــي**) ثلاثـة أنـواع ، وذلك لأنها (**إما**) زائدة (**لازمة كالتي في عَلَم قارنتْ وضعه**) سـواء قـارنت ارتجالـه أو نقله .

فالأول (**كالسَّمَوْءَل**) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام : علم لرجل من اليهود ؛ شاعر . وفي القاموس : السموءل بالهمز : طير يكنـى أبـا براء ، (**والْيَسَعِ**) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة : علـم علـى نـبي ، وهـو أعجمـي معرب ، لفظه لفظ المضارع ، وليس بمضارع ، قاله الفارسي .

(**و**) الثاني (**نحو اللات والعُزَّى**) : علمين مؤنثين لصنمـين ، فـاللات كـانت لثقيف بالطائف . وعن مجاهد : كان رجلاً يَلتُّ السَّويقَ بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه [١٥١] وثنًا ، وكانت تاؤه مشدَّدة فخفِّفت . والعُزَّى : كانت لغطفان وهي شـجرة ، وأصلها تأنيث [٩٦/ب] الأَعَزّ ، وبعـث إليـها رسـول الله ﷺ خـالد بـن الوليـد فقطعـها ، فخرجت منها شيطانة ناشرةً شعرَها داعيةً وَيْلَهَا ، واضعةً يدها على رأسها ، وجعل يضرِبُها بالسيف حتى قتلها وهو يقول(١) : [من الرجز]

يـا عُـزَّ كُفْرَانَـكِ لا سُـبْحَانَكِ إنِّـي رأيـتُ اللهَ قَـدْ أَهَـانَكِ

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : تلك العزى ولن تعبد أبدًا .

(**أو**) كالتي (**في**) اسم (**إشارة ، وهو الآن**) ، فإنه علم على الزمان الحـاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الـذي كـان يسـتحق الوضـع ، قالـه ابـن مـالك . وقـال الفارسي : لتضمنه حرف التعريف و« أل » فيه زائدة ، (**وفاقًا للزجاج والناظم**) في قوله :

١٠٧ــ وَقَـدْ تُـزَادُ لاَزِمًـا كـاللاَّتِ وَالآنَ والَّذِيـنَ ثُـمَّ اللاَّتِـي

---

(١) الرجز بلا نسبة في تاج العروس ٢٢٤/١٥ (عزز) ، وثمار القلـوب ص ٧٥ ، والحيـوان ٤٨٤/٤ ، ولسان العرب ٣٧٩/٥ (عزز) ، والمخصص ١٩٠/١٥ .

(أو) كالتي (**في موصول ، وهو الذي والتي وفروعهما**) من التثنية والجمع ، فـ « أل » في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة ، (**لأنه لا يجتمع تعريفان**) ، وهمـا تعريـف « أل » وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد ، (**وهذه**) الأمثلة (**معارف بالعلمية**) كما في الأربعة الأول . واعترض الدماميني القول بزيادة « أل » فيها فقال : العلم هو مجموع لفظ « أل » وما بعدها ، فهي جزء من العلم كالجيم من جعفـر ، ومثـل هـذا لا يقال بأنه زائد . انتهى .

(**والإشارة**) كما في « الآن » خاصة ، (**والصلة**) كما في الموصول ، (**وإما**) زائدة (**عارضة**) وهي نوعان ، وذلك لأنها (**إما خاصة بالضرورة كقوله**) : [من الكامل]

١٣٠ـ ولَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أكْمُـؤًا وعَسَـاقِلاً **(ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوبَرِ)**

[٩٧/أ] أنشده ابن جني[1] . وأصل « جنيتك » : جنيت لك ، مـن جنيـت الثمـرة أجنيها ، فحذف الجار توسعًا ، وأكمؤًا ؛ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضـم الميـم وفي آخـره همزة : جمع كَمْء كفلْس ، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهـة . وعساقلاً : جمـع عسـقول ؛ بضـم العين وسكون المهملتين ، وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض ، وأصله : عساقيلاً ، فحذفت المدة ضرورة . وبنات أوبر : جمع ابن أوبر ، كما يقال في جمـع ابـن عـرس بنات عرس ، ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل ، وبنـات أوبـر : كمـأة صغـار مزغبة رديئة الطعم ، وهي أول الكمأة ، وقيل مثل الكمأة وليست كمأة . (**وقولـه**) وهـو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري : [من الطويل]

١٣١ـ رأيتـك لمـا أن عرفـت وجوهنـا صَدَدْتَ **(وَطِبْتَ النفسَ يا قيسَ عَنْ عمرِو)**

١٣٠- البيت بلا نسبة في الاشتقاق ٤٠٢ ، والإنصاف ٣١٩/١ ، وأوضـح المسـالك ١٨٠/١ وتخليص الشواهد ١٦٧ ، وجمهرة اللغة ٣٣١ ، والخصائص ٥٨/٣ ، ورصف المباني ٧٨ ، وسر صناعـة الإعـراب ٣٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٧١ ، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١ ، وشـرح ابن عقيل ١٨١/١ ، ولسان العرب ٢١/٢ (جـوت) ، ١٧٠/٤ (حجـر) ، ٣٨٥/٤ (سـور) ، ٦٢٢/٤ (عير) ، ٢٧١/٥ (وبر) ، ٢٧١/٦ (جحش) ، ٧/١١ (أبـل) ، ١٥٩/١١ (حفـل) ، ٤٤٨/١١ (عقل) ، ١٨/١٢ (اسم) ، ١٥٥/١٤ (جنى) ، ٣٠٩/١٥ (نجا) ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، ٢٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ .

(١) أنشده ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ص ٣٦٦ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ .

١٣١- البيت لرشيد بن شهاب في الدرر ١٣٨/١، ٥٣٢/١ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥ ، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨ ، والجنى الداني ص ١٩٨ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح ابن الناظم ص ٧١، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣ ، ٤٧٩ ، وهمع الهوامع ٨٠/١ ، ٢٥٢ .

وأراد بالوجوه أعيان القوم . والمعنى : أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا ، وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرًا . والشاهد في زيادة « أل » الداخلة على « بنات أوبر » في البيت الأول ، وعلى « النفس » في البيت الثاني . وهي لا تدخل عليهما (**لأن بنات أوبر علم**) لضرب من الكمأة ، (**والنفس تمييز**) واجب التنكير عند البصريين ، (**فلا يقبلان التعريف**) فـ« أل » الداخلة عليهما زائدة للضرورة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠٨ـ ولاضطِرارٍ كبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّري

[١٥٢] (**ويلتحق بذلك ما زيد**) في النثر (**شذوذًا ، نحو**) قولهم : [٩٧/ب] (**ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ**) ، فالسابق منهما حال واللاحق معطوف ، و« أل » فيهما زائدة ؛ لأن الحال واجبة التنكير ، والأصل : أُدخلوا أوَّلَ فأوَّلَ ، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبي ، والمعنى : ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق . وأصل « أول » على الأصح « أوأل » على وزن أفعل ، قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون اسمًا بمعنى قبل ، فحينئذ يكون منصرفًا منوّنًا ، ومنه قولهم : أولاً وآخرًا .

والثاني : أن يكون صفة ، فيكون أفعل تفضيل ، ومعناه : الأسبق ، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف .

(**وإما مجوزة للمح الأصل**) المنقول عنه ، (**وذلك أن العلم المنقول مِمَّا**) ، أي من شيء (**يقبل « أل » قد يلمح أصله**) وهو التنكير ، (**فتدخل عليه : أل**) للمح الأصل به ، (**وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم**) من أسماء الفاعلين ، (**وحسن وحسين**) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة ، (**وعباس وضحاك**) من أمثلة المبالغة ، (**وقد يقع**) ذلك (**في المنقول عن مصدر كفضل**) فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً إذا صار ذا فضل ، (**أو**) عن (**اسم عين كنعمان**) بضم النون ، (**فإنه في الأصل اسم للدم**) بتخفيف الميم ، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم . فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل :

الأولى : أنه جعل المنقول عن مصدر ، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة ، وجعلهما ابن مالك [٩٨/أ] في مرتبتين ، فقال ما حاصله : وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين .

والثانية : أنه مثل بالنعمان لما فيه « أل » للمح الصفة ، تبعًا للناظم في قوله :

١٠٩ـ وَبَعْضُ الأَعْلام علَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْح مَا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

١١٠ـ كَالْفَضْلِ والْحَارِثِ والنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّان

فتكون « أل » فيه غير لازمة ، ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة ، فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك ، بل قيل إنها من عِنْدِيَّاتِه فلا يتابع عليها ، وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سُمِّي بنعمان مجردًا من « أل » كقوله : [من الطويل]

١٣٢ـ أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونًا بها فلا مخالفة .

(**والباب كله سماعي**) يقتصر فيه على الوارد ، (**فلا يجوز في نحو : محمد وصالح ومعروف**) أن يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية ، لأنه لم يسمع ، واللغة لا تثبت بالقياس ، (**ولم يقع**) دخول « أل » (**في نحو : يزيد ويشكر**) علمين ، (**لأن أصله الفعل ، وهو لا يقبل : أل**) غير الموصولة له ، فأما قوله : [من الطويل] [١٥٣]

١٣٣ـ (**رأيتُ الوليدَ بْنَ الْيَزِيْدِ مُبارَكًا**) شديدًا بأعباءِ الْخِلافَة كاهِلُهْ

(**فضرورة**) دخول « أل » على اليزيد (**سهَّلها تقدم ذكر الوليد**) ، و« أل » في « الوليد » للمح الصفة ، وقيل « أل » في « اليزيد » للتعريف ، وأنه نكّر ، ثم دخلت عليه « أل » ، كما يُنَكَّر العلم إذا أضيف كقوله : [من الطويل]

١٣٤ـ عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

حكاه في المغني[1] [٩٨/ب] ولم يتعقبه ، وعندي فيه نظر ، لأنه وإن نكّر لا يقبل « أل » ، نظرًا إلى أصله ، وهو الفعل ، والفعل لا يقبل « أل » بخلاف زيد إذا نُكِّر .

١٣٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٠/١ ، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية ٥٨٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠/١ .

١٣٣- البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ ، وتقدم مع تخريج واف برقم ٤٤ .

١٣٤- البيت لرجل من طيئ في شرح شواهد المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٩/٣ ، ١٩١ ، وجواهر الأدب ص ٣١٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢ ، ٤٥٦ ، وشرح الأشموني ١٨٦/١ ، ٤٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، ومغني اللبيب ٥٢/١ .

(١) مغني اللبيب ٥٢/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(من المعرّف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام) الشخصية في أحكامها ، وصار علمًا اتفاقيًّا .

(فالأول) وهو المعرف بالإضافة ، **(كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود)** ، قيل : والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود ، لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة ، وهو من الطبقة الأولى ، قيل : وهذا إنما يُرَدُّ على من قال : غلبت عليهم العبادلة ، دون من قال **(غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم)** ، فليتأمل .

(والثاني) وهو المقرون بالأداة **(كالنجم)** ، فإنه في الأصل يتناول كل نجم ، ثم صار علمًا **(للثريا)** فقط ، وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة ، أي كثرة الكواكب ، لأن كواكبها سبعة ، فصغرت فصارت ثُرَيْوَى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثُرَيًّا ، قاله الفخر الرازي ، **(والعقبة)** ، فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة مِنَى التي تضاف إليها الجمرة ، فيقال : جمرة العقبة ، قاله الشاطبي . وقيل : عقبة أَيْلَة ، **(والبيت)** ، فإنه في الأصل يتناول كل بيت ، ثم اختص بالبيت الحرام ، **(والمدينة)** لطيبة مدينة رسول الله ﷺ ، **(والأعشى)** ، فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان ونحوه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٩٩/أ]

١١١ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافًا اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

(وأل هذه لازمة) دائمًا ، **(إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها)** ، لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل [١٥٤] هذه ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

١١٢ـ وحَذْفَ أَلْ ذِي إنْ تُنَادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ . . . .

(**نحو : يا أعشى باهلة**) ، بموحدة : قبيلة من قيس بن عيلان ؛ بعين مهملة ، (و) يا (**أعشى تغلب**) ، بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة : قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل .

(**وقد تحذف**) « أل » هذه (**في غير ذلك**) المذكور من النداء أو الإضافة ، هذا معنى قول الناظم :

١١٢ـ .... وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(**سمع**) من كلامهم (**هذا عَيُّوقُ طالعًا**) حكاه ابن الأعرابي . وعَيُّوْقُ : فَيْعُولُ بمعنى فاعل ، كقيُّوم بمعنى قائم ، واشتقاقه من عَاقَ يَعُوقُ ، كأنه عاق كواكبَ وراءه من المجاوزة . ويجوز أن يكون سَمَّوْه بذلك لأنهم يقولون الدَّبَران يخطب الثُّريا والعيُّوقُ يعوقه عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخر الرازي .

(و) سمع من كلامهم أيضًا (**هذا يوم اثنين مباركًا فيه**) حكاه سيبويه . ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله « أل » في الاثنين وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات . والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها « أل » كالحارث ، ثم غلبت فصارت كالدَّبَران .

هذا باب المُبْتَدَأ والخبَر

ولم يحدّ[1] الناظم المبتدأ ؛ بل اكتفى فيه بالمثال فقال :

١١٣ـ مُبْتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَـبَرْ ....

وحدّه الموضح بقوله : (**المبتدأ اسم**) صريح[2] ، (**أو بمَنْزلته ،** [٩٩/ب] **مجرد عن العوامل اللفظية ، أو بِمَنْزلته**) أي : بمنزلة المجرد ، (**مخبرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ** [١٥٥] **لمكتفى به**) عن الخبر ، أو بمنزلة الوصف .

(**فالاسم**) الصريح (**نحو**) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (**الله ربُّنا ومحمد نبيُّنا**) . وقيل : المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء .

(**والذي بمَنْزلته**) ، أي بمنزلة الاسم الصريح ، هو المصدر المنسبك من « أن » والفعل نحو : (﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾) [البقرة /١٨٤] فـ « أنْ تَصُومُوا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصريح ، لأنه في تأويل صَومُكم ، وخبره « خَيْرٌ لَكُمْ » .

(و) المصدر المتصيّد من الفعل نحو : (﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾) [البقرة /٦،يس/١٠] ، فـ « أَنْذَرْتَهُمْ » مبتدأ ، وهو في تأويل مصدر ، و« أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » معطوف عليه ، و« سَوَاءٌ » خبر مقدم ، والتقدير : إنذارُك وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، والمصدر يقع على القليل والكثير .

---

(١) في ط : (يجد) مكان (يحد) .

(٢) قال ابن الناظم في شرحه ص ٧٤ : الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح والمؤول .

ومنع الفارسي في الحجة[١]، وتبعه ابن عمرون كون « أَأَنْذَرْتَهُمْ »[٢] وتاليه مبتدأ، و« سَوَاءٌ » خبرًا، لأن ما في حيِّز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ بل هو خبر من حيث المعنى، (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه « أن » نحو: (**تَسمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه**)[٣] فـ« تسمع » مبتدأ، وهو في تأويل « سماعك »، وقبله « أن » مقدرة، والذي حسّن حذف « أن » من « تسمع » ثبوتها في « أن تراه »، قاله الموضح في شرح الشذور[٤].

والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطّرد، لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطّرد في باب التسوية، شاذ في غيرها[٥].

(**والمجرد**) عن العوامل اللفظية (**كما مثلنا**) للصريح المؤول به، [١١٠/أ] (**والذي بِمَنْزلة المجرد**) عن العوامل اللفظية [١٥٦] ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول (**نحو**[٦] : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾) [فاطر/٣]، (و) نحو: (**بحسبك درهم**) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، فـ« خالق »، و« حسبك » مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ« من »، والباء الزائدتين (**لأن وجود**) الحرف (**الزائد كلا وجود. ومنه**) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (**عند سيبويه**) قوله تعالى: (﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾) [القلم/٦] فـ« أَيِّكُمُ » مبتدأ، والباء زائدة فيه، و« الْمَفْتُونُ » خبره، ولم يعكس، لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر.

وعند الأخفش بالعكس[٧]، فـ« الْمَفْتُونُ » بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبـ« أَيِّكُمُ »

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٦٩/١، وانظر حاشية يس ١٥٥/١.

(٢) في « ب »، « ط »: (أنذرهم).

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٢٩/١، ٤٢٠/٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧، ٩٨، والفاخر ص ٥٦، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، والمستقصى ٣٧٠/١، وفصل المقال ص ١٣٥.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٩.

(٥) في حاشية يس ١٥٥/١-١٥٦: (قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم: لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق، وإنما يكون شاذًا إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذًا، كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان، نحو: جئتك حين ركب الأمير، أي حين ركوبه، و﴿ هذا يوم ينفع الصادقين ﴾، أي يوم نفع الصادقين. فهذا مطرد . . .).

(٦) سقط من « ب ».

(٧) معاني القرآن للأخفش ٧١٢/٢.

خبر مقدم ، والباء بمعنى « في » لا زائدة . والمعنى على الأول : أيكم المفتون ؛ أي : المجنون . وعلى الثاني : الفتنة بأيكم ؛ أي : الجنون في أيكم .

(و) منه (**عند بعضهم**) وهو ابن عصفور قوله ﷺ : (**ومن لم يستطع فعليه بالصوم**)(١) ، فـ « الصوم » مبتدأ مؤخر ، و« عليه » خبر مقدم ، والباء زائدة في المبتدأ . وقيل : « عليه » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و« الصوم » مفعول به ، والباء زائدة في المفعول . وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ ، فإن « عليه » إذا كان اسم فعل يكون نائبًا عن « ليلزم » ، والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل .

وردّ بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب ، والمراد هنا المخاطب ، وإنّما جيء بالضمير غائبًا على لفظ « من » ، وإلاَّ [١٠٠/ب] فهو للمخاطب في المعنى ، قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور .

والثاني : وهو الذي يشبه الزائد ، نحو : [من الطويل]

١٣٥ — .... لَعَلَّ أبي المِغْوَار مِنْكَ قَرِيبُ

ونحو : ربّ رجل صالح لقيتُه ، فمجرور « لعل » و« ربّ » في موضع رفع بالابتداء ، لأن « لعل » و« ربّ » أشبها الحرف الزائد(٢) في كونهما لا يتعلقان بشيء .

(**والوصف**) يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، (**نحو : أقائمٌ هذان**)(٣) ، وما مضروب العمران ، وهل حَسَنٌ الوجهان ، وهل

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، برقم ١٨٠٦ ، وهو في كشف المشكلات ص ١١٥ ، وانظر تخريج المحقق فيه .

١٣٥- صدر البيت : (فقلت ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرة) ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦ ، والاقتضاب ص ٧٦١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، والدرر ٨٠/٢ ، ٣٤٨ ، وديوان المعاني ١٧٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١ ، ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ ، وكتاب اللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لمم) ، ومغني اللبيب ٣٧٧ ، (٢٨٦/١) ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ ، ١٠٨ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٢ .

(٢) في « ب » : (الزيدان) .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر ٨١/٢ : (اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسي وهو الترجي ؛ كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة) . وانظر حاشية الصبان ١٨٩/١ ، ومصادر تخريج البيت .

أحسن في عينِ زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره ، وما قرشيٌّ أبواك . والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم : لا نولُكَ أن تَفْعَلَ ، فـ « نولك » مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائمًا مقام الفعل ، وهو « ينبغي » و« أن تفعل » فاعل بـ « نولك » سدّ مسدّ الخبر[1] ، وسيأتي في باب « لا » .

(**وخرج**) بقوله : مخبر عنه أو وصف (**نحو : نزال**) ، [فإنه][2] من أسماء الأفعال ؛ (**لأنه**[3] **لا مخبر عنه ولا وصف**) ، فلا يكون مبتدأ ، بناءً على **[١٥٧]** أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وهو الأصحّ .

(**و**) خرج بقوله : رافع لِمكتفى به (**نحو : أقائمٌ أبواه زيد ، فإن الْمَرفوع بالوصف**) وهو « أبواه » (**غير مكتفى به**)[4] في حصول الفائدة مع قطع النظر عن « زيد » (**فـ « زيد » مبتدأ**) مؤخر ، (**والوصف خبر**) مقدم و« أبواه » فاعله .

(**ولا بدّ للوصف المذكور**) وما هو بمنزلته (**من**) اشتراط (**تقدم نفي أو استفهام**) عليهما ، وهل ذلك شرط في العمل ، أو في الاكتفاء ، بالفاعل عن الخبر قولان ، أرجحهما الثاني ، قاله في المغني[5] .

والنفي يشمل النفي بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .

فالنفي بالحرف ، (**نحو**) قوله : [من الطويل]

١٣٦ ــ (**خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بعَهدِي أنْتُمَا**) إذَا لَم تَكونا لِي عَلَى من أقاطِعُ

---

(١) في حاشية الصبان ١/١٨٩ : (« نول » وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك تناوله ، فنولك : مبتدأ ، وأن تفعل : نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه : « أن تفعل » فاعله غير صحيح) .

(٢) إضافة من « أ » .

(٣) في « أ » ، « ط » : (فإنه) .

(٤) في حاشية يس ١/١٥٧ : (أي فلا يحسن السكون عليه ، وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير ، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل : أقائم أبوه ، فإنه يكتفى به ويحسن السكون عليه ، لأنه بمنزلة : أقائم أبو زيد) .

(٥) مغني اللبيب (٧٢٣) ٢/٥٥٦ .

١٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٨٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٨١ ، والدرر ١/١٨٢، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٨٩ ، وشرح التسهيل ١/٢٦٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٨ ، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومغني اللبيب (٧٢٣) ٢/٥٥٦ ، والمقاصد النحوية ١/٥١٦ ، وهمع الهوامع ١/٩٤ .

[١٠١/أ] فـ « ما » نافية ، و« واف » مبتدأ ، و« أنتما » فاعل سدّ مسدّ الخبر .

وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب[١] حيث شرطا أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا ، قاله الموضح في شرح الشذور[٢] . وجوابه أن المراد بالظهور ضدّ الاستتار .

والنفي بالفعل ، نحو : ليس قائمٌ الزيدان ، فـ « قائم » اسم « ليس » ، و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « ليس » ، قاله ابن عقيل[٣] .

والنفي بالاسم ، نحو : غيرُ قائمٍ الزيدانِ ، فـ « غير » مبتدأ ، و« قائم » مضاف إليه و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « غير » ، لأن المعنى ما قائمٌ الزيدان ، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم » قاله ابن عقيل أيضًا[٤] .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح ، نحو : إنّما قائمٌ الزيدان ؛ لأنه في قوة قولك : ما قائمٌ إلا الزيدان .

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف والاسم .

فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله : [من الطويل]

١٣٧- (أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا) إن يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

فـ « قاطن » مبتدأ ، مِنْ : قَطَنَ بالمكان إذا أقام به ، و« قومُ سلمى » فاعل سدّ مسدّ الخبر ، و« الظّعن » : السّير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : كيف جالسٌ العمران ، وإنّما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرًا فيهنَّ ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ والثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى في أَسَارٍ ذَانِ

(١) انظر قوله في كتاب الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي ص ٤٨ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ ، وفي همع الهوامع ٩٤/١ : (ومنع الكوفيون الضمير ؛ فلا يجيزون إلا « أقائمان أنتما » بالمطابقة ، بجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير ، وردّ بالسماع) .

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

١٣٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٨١، وجواهر الأدب ٢٩٥، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨١ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٢/١ .

١١٥ـ وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ.....[١] ....

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ[٢] (**خلافًا للأخفش والكوفيين**)[٣] في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، (**ولا حجة لهم في نحو**) قول بعض الطائيين : [من الطويل]

١٣٨ـ (**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ**) لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

[١٠١/ب] (**خلافًا للناظم**) في شرح التسهيل[٤] (**وابنه**) في شرح النظم[٥] (**لجواز كون الوصف**) وهو « خبيرٌ » (**خبرًا مقدمًا**) و« بنو لهب » ، مبتدأ مؤخرًا ، (**وإنّما صح الإخبار به**) ، أي بـ « خبير » مع كونه مفردًا (**عن الجمع**) ، وهو : « بنو لهب » ؛ (**لأنه**) أي « خبير » (**على**) وزن (**فعيل**) و« فعيل » على وزن المصدر كـ « صهيل » ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطِيَ حكم ما هو على زنته ، (**فهو على حدّ : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾**) [التحريم/٤] . و« لِهْب » بكسر اللام وسكون الهاء : حيٌّ من الأزد .

[١٥٨] فإن قلت : إذا جوّز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، فما سوّغ الابتداء به وهو نكرة ؟ . قلت : عمله في المرفوع بعده ، وسيأتي

(١) يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام ، نحو : ما قائم الزيدان . وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كـ « هل ، ومن ، وما » ، وأطلق في النفي ليتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو « ما ، ولا ، وإن » ، واسْمًا وهو « غير » ، وفعلاً وهو « ليس » . انظر توضيح المقاصد ٢٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٧٥ : (أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي ؛ كان الابتداء به قبيحًا ، وهو جائز على قبحه) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٧/٢ ، وحاشية الصبان ١٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .

١٣٨- البيت لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١ ، والدرر ١٨٣/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٧٥ .

أن العمل من جملة المسوغات . فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلف هنا ؟ . قلت : الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه . وإلى موافقة الأخفش والكوفيين[1] أشار الناظم بقوله :

١١٥ـ .... وقدْ يَجُوزُ نحو فائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

(وإذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال . وجوب الابتدائية ، ووجوب الخبرية ، وجواز الأمرين .

وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته ، نحو : أقائمٌ أخواكَ) فـ « قائم » مبتدأ ، و« أخواك » فاعله سدّ مسدّ خبره ، ولا يجوز أن يكون « أخواك » مبتدأ مؤخرًا و« قائم » خبرًا مقدمًا ، لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وإن طابقه) ، أي طابق الوصف ما بعده (في غير الإفراد) وهو التثنية والجمع (تعيّنت خبريته ، نحو : أقائمان أخواك ، وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقانية ، وأقائم[2] الزيدون ، فالوصف فيهنَّ خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ [١٠٢/أ] مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهنَّ مبتدأ ، والمرفوع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى[3] ، ويجوز ذلك على غيرها ، ومسألة جمع التكسير نصّ عليها الشاطبي .

(وإن طابقه) أي الوصف ما بعده (في الإفراد) تذكيرًا وتأنيثًا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء ، (نحو : أقائم أخوك) ، وأقائمة أختك ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر . ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرًا مقدمًا ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عُورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا ، وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله :

١١٦ـ والثَّانِي مُبْتَدأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد ،

---

(١) انظر حاشية الصبان ١/١٩٢ ، وحاشية يس ١/١٥٨ .

(٢) في « ب » : (أقيام) ، وفي « ط » : (أقام) .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٢٦ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢ ، وفي شرح ابن عقيل ١/١٩٩ : (ويجوز على لغة « أكلوني البراغيث » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر) .

وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه[1] ، وإليه ذهب الناظم فقال :

١١٧ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فـ« زيد » مرفوع بالابتداء ، و« أخوك » مرفوع بـ« زيد » ، وصح رفعه به وإن كان جامدًا لأن أصل العمل للطالب[2] ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبًا لازمًا ، كما أن فعل الشرط لمّا كان طالبًا [١٥٩] للجواب عمل فيه عند طائفة ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل . واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو : القائِمُ أبوهُ ضاحكٌ[3] ، فلو كان رافعًا للخبر لأدّى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعًا للآخر . وأجيب بأن [١٠٢/ب] الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكومًا عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكومًا به له (**لا**) ارتفاعه (**بالابتداء**) وهو قول ابن السراج[4] ، وصححه أبو البقاء . وحجة من قال به[5] أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضٍ لهما ، فهو كالفعل لمّا عمل في الفاعل عمل في المفعول ، (**ولا**) ارتفاعه (**بهما**) ، أي بالابتداء والمبتدأ . وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعًا في الجزاء عند طائفة ، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين .

(**وعن الكوفيين**[6] **أنهما**) ، أي المبتدأ والخبر (**ترافعا**) ، فرفع كل منهما الآخر . وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه ، كما أن « أيًّا » الشرطية عامله في الفعل بعدها ، وهو عاملٌ فيها في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ **[الإسراء/١١٠]** .

وهذه الأقوال كلها ضعيفة . أما الأول : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : زيدٌ أخوك ، فلو رفع « الأخُ » بـ« زيدٍ » كان رافعًا لنفسه بنفسه .

(١) الكتاب ١٢٧/٢ ، وانظر الارتشاف ٢٨/٢ – ٢٩ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ – ٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ – ٢٠١ ، وحاشية يس ١٥٨/١ – ١٥٩ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (للطلب) .

(٣) في « ط » : (صاحبك) ، تحريف .

(٤) انظر كتابه الأصول ٥٨/١ .

(٥) يقصد المبرد . انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، وحاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٦) انظر الإنصاف ٤٤/١ .

وأما الثاني : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد .

وأما الرابع : فلأن العمل تأثير والْمُؤَثِّر أقوى من الْمُؤَثَّر فيه ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويًّا ضعيفًا من وجه واحد إذا كان مؤثرًا فيما أثّر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع .

واحترز بقوله : للإسناد عن الأعداد المسرودة ، نحو : اثنان ثلاثة ، فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت . وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في [١٠٣/أ] أول أحواله .

(فصـــــــــــــــل)

(والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مـــع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله : أو وصف رافع لمكتفى به ، (فخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) ، نحو : « زيد » من قولك : قام زيد ، (فإنــه) وإن حصلت بـه الفـائدة ؛ لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ، ومثله فاعل اسم الفعل ، نحو : [من الطويل]

١٣٩ـــ .... هَيْهَاتَ العَقِيــقُ ....

(و) خرج بقوله : غير الوصف المذكور (فاعل الوصـــــف) المذكـور ، نحـو : « الزيدان » من قولك : أقائم الزيدان ، فإنه وإن حصلت به الفائدة ، لكنه ليس مع مبتـدأ غير الوصف المذكور ؛ بل مع مبتدأ هو [١٦٠] الوصف المذكور ، فلا يكــون « الزيـدان » خبرًا ؛ بل فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، وسلم الحدّ بعد ذلك للخبر ، بخلاف قول الناظم :

١١٨ـــ وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِــمُّ الفَــائِدَهْ ....

فإنه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف ، (وهو إمّا مفرد)[1] ، وهو ما ليس جملة ، فيشمل المثنى والمجموع ، (وإمّا جملة) اسمية وفعلية .

وذكر ابن خروف في شرح الكتاب[2] أن الخبر ينقسم إلى نيــف وسـبعين قسـمًا ، كلٌّ منها يخالف صاحبه في حكم ما ، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ، ولذلك اقتصر الناظم

١٣٩- تمام البيت : (وهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُهْ) ، والبيـــت لجريـــر في ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٣٥٥/٢ ، وشرح شـــواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤، ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هيه) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وكتاب العين ٦٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وسمـــط اللآلي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥١٦ ، وشرح قطـــر الندى ص ٢٥٦ ، والمقرب ١٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١١١/٢ .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٧٧ : (والأصل في الخبر أن يكون اسْمًا مفــردًا) . وفي توضيــح المقـــاصد ١٧٤/١ : (خلافًا لابن السراج في إثباته لا مفردًا ولا جملة ، وهو الظرف والجار والمجرور) .

(٢) اسم كتابه : (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) . كشف الظنون ص ١٤٢٧ .

عليهما فقال :

١١٩ــ ومُفْـرَدًا يَـأْتِي وَيَـأْتِي جُمْلَـهْ ....

(والمفرد إما جامدٌ) ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق لـه في المـادة بـالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ« زيد » فإنه لا يدل على معنى : زادَ المالُ زيادةً ، وكـ« أسدٍ » إذا أراد به شجاع على رأي ، فإنه وإن كان في الاستعمال مُشْعِرًا بمعنى الفعل ؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة ، وهو « شَجُعَ » وكـ« صاحب » فإنـه وإن كـان مُشْعِرًا بمعنـى « صَحِبَ » لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ؛ بـل بحسـب القيـاس الأصلـي [١٠٣/ب] وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من « زيـد » و« أسـد » و« صـاحب » عندهـم من قبيل الجوامد ، (فلا يتحملُ ضمير المبتدأ ، نحو : هـذا زيدٌ) ، وهـذا أسـد ، وهـذا صاحبٌ ، فليس في شيء منها ضميرٌ يعود على المبتدأ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢١ــ والْمُفْـرَدُ الجَـامدُ فَـارِغٌ ....

(إلا إنْ أوِّل) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ ، (نحو : زيد أسـد ، إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين[1] ، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم . وذهب الكسائي من الكوفيين ، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتـدأ مطلقًا[2] ، سـواء أُوِّل بمشتق أم لا .

(وإما مشتق) ، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ« قائم » فإنه دل على معنى « قام » ، إذا أخبر بـه عـن مبتـدأ (فيتحمـل ضميره) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٦١]

١٢١ــ .... وإنْ يُشْتَقّ فـهو ذو ضَمِـيرِ مُسْـتَكِنْ

(نحو : زيد قـائم) ، والزيـدان قائمـان ، والزيـدون قـائمون ، وهنـد قائمـة ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات ، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد علـى المبتدأ ، والألف في « قائمان » والواو في « قائمون » حرفان دالاّن على التثنية والجمع ، كما فـي « الرجلان » و« الزيدون » ، (إلا إن رفع) الْمُشتقّ الاسم (الظاهر نحو : زيد قائم

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ .

(٢) كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ٢٠٥/١ ، وقال : (والتقدير عندهم : زيد أحسـوك هـو) . وانظـر الإنصاف ٥٥/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١ .

أبواه) ، أو رفع الضمير البارز نحو : زيد قائم أنت إليه ، فإنه لا يحتمل ضمير المبتدأ ؛ لأنه لا يرفع فاعلين ، (**ويبرز الضمير المتحمل**) ، بفتح الميم ، وينفصل (**إذا جرى الوصف**) الواقع خبرًا (**على**) مبتدأ (**غير مَنْ هو** [١٠٤/أ] **له**) في المعنى ، (**سواء ألبس**) الحال ، (**نحو : غلام زيد ضاربه هو**) ، فـ« ضاربه » وصف في المعنى لـ « زيد » ، لأنه هو الضارب للغلام ، وذلك (**إذا كانت الهاء**) المفعولة (**لـ« الغلام »**) ؛ لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو « ضاربه » على « الغلام » لفظًا ؛ لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر في « ضاربه » لتوهم السامع أن « الغلام » بحسب ظاهر [١٦٢] الإسناد إليه هو « الضارب لزيد » ، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعًا لهذا اللبس ، فإن كانت الهاء لـ« زيد » فقد جرى الوصف على من هو له لفظًا ومعنى ، واستغنى عن إبراز الضمير ، (**أم لم يلبس**) الحال ، (**نحو : غلام هند ضاربته هي**) ، فتاء التأنيث في « ضاربته » خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لـ« هند » ، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقًا طردًا لِلُّبس ، وجرى على ذلك الناظم فقال :

١٢٢– وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

(**والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس**) خاصة (**تمسكًا بنحو قوله :** [من البسيط]

١٤٠– **قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**) وقد عَلِمَتْ   بكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ

وجه التمسك[1] به أن « قومي » مبتدأ أول ، و« ذرا المجد » مبتدأ ثان ، و« بانوها » خبر « ذرا المجد » ، و« ذرا المجد » وخبره خبر « قومي » والهاء عائدة على « ذرا المجد » والضمير العائد على « قومي » مستتر في « بانوها » ، فقد جرى الوصف وهو « بانوها » على « ذرا المجد » وهو في المعنى لـ « قومي » لأنهم « البانون » ، ولم يبرز الضمير المستتر في « بانوها » لأن اللبس مأمون ، فإن « الذرا » مبنية لا بانية ، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى : بانيهاهم ، لأن حكم [١٠٤/ب] ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر ، فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أُسند إلى جمع ، وعلى لغة أكلوني البراغيث : بانُوهَاهُم[2] ،

١٤٠– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٨٦ ، والدرر ١٨٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٨ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٨/١ ، وهمع الهوامع ٩٦/١ .

(١) هذا التعليق على البيت نقله الشنقيطي بتمامه في الدرر ١٨٤/١ – ١٨٥ .

(٢) هي لغة طيئ وأزد شنوءة ، انظر شرح ابن عقيل ٤٦٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون « ذرا المجد » منصوبًا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانو ذرا المجد بانوها .

و« الذرا » : جمع ذروة ، وذروة الشيء أعلاه ، و« المجد » : الكرم ، و« بانون » : جمع بان ؛ اسم فاعل من بنى يبني ، والأصل : بانيون ، أعلّ إعلال قاضون ، وحذفت النون للإضافة . وقال العيني[1] : من « البون » بضم الباء وهو : الفضل والمزية ، يقال : بانه يبونه ويبنه ، قاله الجوهري[2] . اهـ .

فإن أراد أنه[3] جملة فعلية ماضوية [ولو كان كذلك لاستدعي إثبات الألف في الخط بعد الواو كما في نظائره][4] ، فالضمير هو الواو في « بانوها » ، إذ ليس ثَمَّ فاعل غيره حتى يبرز ، وإن أراد الوصف من : بان يبون أو يبين ؛ فقياسه : بائن بهمزة بعد الألف بدلاً من عين الفعل ، والجمع بائنون لا بانون .

(**والجملة إمّا نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط**) يربطها بالمبتدأ[5] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٠ــ وإن تَكُنْ إيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بها ....

(**نحو : ﴿ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾** [الإخلاص/١] **إذا قُدِّر** « **هو** » **ضمير شأن**) فـ« هو » مبتدأ ، و« اللهُ أحد » جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسِّر عين المفسَّر ، أي : الشأن اللهُ أحد ، [ولا [١٦٣] يكون ضمير الشأن الحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبةٍ مفسَّرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها ، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن ، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة ، وقد يسمى بهما ، وأما][6] إذا قُدِّر « هو » ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو « الله » و« أحد » خبر بعد خبر أو بدل ، (**ونحو : ﴿ فإذا هي شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾**) [الأنبياء/٩٧] إذا قُدِّر « هي » ضمير قصة ، فـ« هي » مبتدأ ، و« شاخصة » خبر مقدم ، و« أبصار الذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، وجملة « أبصار [١٠٥/أ]

---

(١) شرح الشواهد للعيني ١/١٩٩ .

(٢) الصحاح ٥/٢٠٨٢ (بين) .

(٣) في « ب » : (به) .

(٤) ما بين القوسين سقط من « ب » ، « ط » ، والدرر ١/١٨٥ .

(٥) في حاشية يس ١/١٦٢ : (يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر ، وهو كذلك ، ولو قال : فلا يكون لها رابط كان صوابًا) ، وانظر حاشية الصبان ١/١٩٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٩ .

(٦) ما بين القوسين سقط من « ب » .

الذين كفروا شاخصة » في موضع رفع خبر « هي » ، وهي عينها في المعنى ، أي : فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة ، فلا تحتاج إلى رابط . وأما إذا قُدِّر « هي » ضمير الأبصار كما قال الفراء[1] ، أو عماد أو تقدم مع الخبر على المبتدأ ، والأصل : فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة ؛ كما قال الكسائي ، فالخبر مفرد ، (**ومنه**) قول الناظم :

١٢٠ـ ....[١٦٤] (**كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي**) ..

فـ « نطقي » مبتدأ ، و« الله حسبي » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر « نطقي » ، وهي نفسه في المعنى ؛ (**لأن المراد بالنطق المنطوق به**) ، والمنطوق به هو « الله حسبي » ، فلا يحتاج إلى رابط . والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة ؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه ، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة »[2] ، قاله الدماميني والمرادي[3] .

(**وإما غيره**) ، أي غير المبتدأ في المعنى (**فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له**) ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

١١٩ـ .... ويأتي جملةْ حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لَهْ

(**وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه**) ، أي بمعنى المبتدأ ، (**وهو**) أي الاسم المشتملة عليه الجملة . (**إما ضميره**) ، أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير (**مذكورًا**) ، وهو الأصل ، (**نحو : زيد قام أبوه**) . فجملة « قام أبوه » خبر عن « زيد » ، والرابط بينهما الهاء . (**أو مقدّرًا**) ، وهو إمّا مجرور أو منصوب .

فالأول : (**نحو : السّمنُ مَنَوانٌ بدرهم**) ، فـ « السمن » مبتدأ أول ، و« منوان » مبتدأ ثان ، وسوّغ الابتداء به الوصف المحذوف ، (**أي**) منوان (**منه**) و« بدرهم » خبر المبتدأ الثاني ، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ « من » المقدرة . **[١٠٥/ب]**

(و) الثاني : نحو (**قراءة ابن عامر ﴿ وكلٌّ وَعَدَ اللهُ [١٦٥] الْحُسْنَى ﴾**)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ .

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٤/٢٠٣ (كنز) ، ولسان العرب (كنز) . أي أجرهما مدخر لقائلها والمتصف بها ، كما يدخر الكنز .

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٧ ، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

[الحديد/١٠] برفع « كلّ » في سورة الحديد[1] ، فـ« كلٌّ » مبتدأ ، وجملة « وعد الله الحسنى » من الفعل والفاعل والْمَفعول خبر الْمُبتدأ ، والرابط بينهما الضمير الْمُقدّر الْمَنصوب بـ « وعد » على أنه مفعوله الأول ، (أي : وعده) الله .

(**أو إشارة إليه**) ، أي إلى المبتدأ ، (**نحو : ﴿ ولِبَاسُ التَّقْوَى ذلِكَ خَيْرٌ ﴾** [الأعراف/٢٦] **إذا قدّر « ذلك » مبتدأ ثانيًا لا تابعًا لـ« لباس »**) ، فـ« لباس » مبتدأ ، و« التقوى » مضاف إليها ، و« ذلك » مبتدأ ثان ، و« خير » خبره ، وهو وخبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .

وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفًا والإشارة للبعيد[2]. وردّ بقوله ﷺ : ﴿ إنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ ﴾ الآية ... [الإسراء/٣٦] .

أما إذا قُدّر « ذلك » تابعًا لـ« اللباس » على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت عليه خلافًا للفارسي ومن تبعه[3] ، لأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت[4] كما قال الحَوْفي فالخبر حينئذ مفرد .

(**قال الأخفش[5] : أو غيرهما**) ، أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعناه ، (**نحو : ﴿ والَّذينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَابِ ﴾ الآية**) ، وتمامها ﴿ وأَقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف/١٧٠] ، فـ« الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون الكتاب » صلة « الذين » ، وجملة « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة ، وجملة « إنّا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن « المصلحين » هم « الذين يمسكون بالكتاب » في المعنى .

وردّ بمنع كون (الذين) مبتدأ ؛ بل هو مجرور بالعطف على « الذين يتقون » [من قوله : ﴿ والدَّارُ الآخِرةُ خَيْرٌ لِلَّذين يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف/١٦٩]][6] ، ولئن سلم فالرابط

(١) الرسم المصحفي ﴿ كلاًّ ﴾ بالنصب ، وانظر الإتحاف ص ٤٠٩ ، والنشر ٣٨٤/٢ . وفي حاشية يس ١٦٥/١ : (أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي « فضل الله المجاهدين » فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل ، لأن بعده « وفضل الله المجاهدين » وهذا مما أغفلوه ؛ أعني الترجيح ؛ باعتبار ما يعطف على الجملة ، قاله في المغني) .

(٢) انظر قوله في الارتشاف ٥٠/٢ .

(٣) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (وتبعه أبو البقاء وجماعة) .

(٤) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت) .

(٥) في همع الهوامع ٩٨/١ : (ووافق ابن عصفور الأخفش ، كما جاء ذلك في الموصول) .

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل و« ب » ، وهو ثابت في « ط » .

العموم ، لأن « المصلحين » أعمّ من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أي : منهم ، أو الخبر محذوف ، والجملة قبله دليله ، والتقدير : مأجورون ، قاله في المغني[1] .

(أو)تشتمل الجملة (**على اسم بلفظه**) ، أي بلفظ المبتدأ ، (**ومعناه نحو** : ﴿ **الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ** ﴾) [الحاقة /١-٢] فـ « الحاقة » الأولى [١٠٦/أ] مبتدأ ، و« ما » اسم استفهام مبتدأ ثان ، و« الحاقة » الأخيرة خبر « ما » الاستفهامية ، و« ما » وخبرها خبر « الحاقة » الأولى ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

(أو) تشتمل الجملة (**على اسم أعمَّ منه**) ، أي : من المبتدأ ، (**نحو** : **زيد نعم الرجل**)[2] ، فـ« زيد » مبتدأ ، و« نعم الرجل »خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في « الرجل » الشامل لـ« زيد » .

(و) نحو (**قوله**) وهو الرماح ابن ميادة : [من الطويل]

١٤١– ألا لَيْتَ شِعْري هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَر سَبيْلٌ (**فَأمّا الصَّبرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا**)

فـ« الصبر » مبتدأ ، و« عنها » متعلق به ، و« لا » نافية ، و« صبرا » اسمها مبني معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره « لي » ، وجملة « لا صبر لي » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم « لا » لأن النكرة المنفية تفيد العموم ، والمطّرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمّا الإشارة فلأنه لا يقال : زيد قام هذا ، والزيدون خرج أؤلئك . وأمّا إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم ردّه . وأمّا إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصّ سيبويه على ضعفه[3] ، وهو مَخْصوص بموضعين ، [١٦٦] أحدهما : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة /١-٢] قاله

(١) مغني اللبيب (٦٥٠) ، وانظر حاشية يس ١٦٥/١ .

(٢) في حاشية يس ١٦٥/١ : (قال الدنوشري : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق . قال ابن الحاجب : وهذا غلط ، لأنا نقطع أن المتكلم بقوله : « نعم العبد صهيب » لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ، فجَعْلُه للعموم غلط . وفي اللباب : أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو : زيد نعم الرجل) .

١٤١– البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ ، والأغاني ٢٣٧/٢ ، والحماسة البصرية ١١١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١ ، والدرر ١٨٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٣/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨/٧ ، وأوضح المسالك ١٩٩/١، والكتاب ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ (٦٥١) ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(٣) الكتاب ٦٢/١ .

وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة /١-٢] قاله الشاطبي . وأمّا العموم فلأنه لا يجوز : زيد مات الناس ، وزيد نِعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، وأمّا :

.... فَأَمّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا

فمن باب : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه ، وليس العموم فيه مرادًا ، إذ المراد أنه : لا صبر له عنها ، لا أنه لا صبر له عن كل شيء ، قاله في المغني[1] .

(١) مغني اللبيب ٢/٥٠١ (٦٥١) .

(فصـــــــل)

(ويقع الخبر ظرفًا ، نحو ﴿ والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال/٤٢] ، ومجـــرورًا [١٠٦/ب] نحو : ﴿ الْحَمْدُ لله ﴾) [الفاتحة /٢] . وشرطهما أن يكونا تامّين كما مثّل ، فلا يجوز : زيد مكانًا ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة ، ويتعلقان بمحذوف وجوبًا ، ثم قيل : الخبر نفْس الظرف والمجرور وحدهما ، والمصحح لذلك تضمنها معنًى صادقًا على المبتدأ ، وقيل : هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر ، واختاره الرضي[1] والسيد عبد الله . (والصحيح) عند الموضح تبعًا لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحــذوف) ، لا هما ، ولا مع متعلقهما .

واختُلف في تقديره . فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره : كان أو استقر . وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

(و) الصحيح عند جمهور البصريين[2] (أن تقديره : كــائن أو مســتقر ، لا كان أو استقر) . وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا ، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح[3] ، ورجّح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل ، نحو : أمّا في الدار فزيد ، ﴿ إذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾ [يونس/٢١] لأن « أمّا » لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، ولأن « إذا » الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح .

وقال الموضّح في المغني[4] : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلاً ؛ بل بحسب المعنى . انتهى . وإليه يرشد قول الناظم :

---

(١) شرح الرضي ٢٤٣/١ .
(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢١١/١ .
(٤) مغني اللبيب ٤٤٥/٢ (٥٨٤) .

١٢٣ــ وَأَخْبَرُوا بظَرْفٍ أو بحَرْفِ جَرْ   نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أو اسْتَقَرْ

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير . ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب لهما [١٠٧/أ] المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، نحو : زيد عندك . وقال الكوفيون : الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ[١] .

قال في المغني[٢] : ولا معمول على هذين القولين . (و) على القول بأن لهما متعلقًا محذوفًا فالصحيح (**أن الضمير الذي كان فيه انتقل**) منه (**إلى الظرف والمجرور**) ، وسكن فيهما (**كقوله**) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

١٤٢ــ فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرضٍ سِوَاكُم   (**فإنَّ فُؤَادي عندكِ الدَّهرَ أجْمَعُ**)

وجه الدلالة منه أنّ « أجمع » مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدًا لـ« فؤادي » ولا لـ« الدّهر » ، لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم « إنّ » على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو « الدهر » فإنه جائز في الضرورة[٣] .

وقيل : لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقًا تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حُذف مع المتعلق ، وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه[٣] والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ ، أمّا إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ؛ واستدل [١٦٧] على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد ، وأن يُعطف عليه ، وأن يُبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخر ، انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ٣١٤/١ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ (٥٨٥) .

١٤٢- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/١ ، والدرر ١٩٠/١ ، والسمط ص ٥٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٥/١ ، ولكثير عزة في ديوانه ص ٤٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/١ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٤٤٢/٢ (٥٧٩) ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(٣) هذا التعليق على البيت نقله الصبان بتصرف في حاشيته ٢٠٠/١ .

(٣) الكتاب ١٤٥/٢ .

ولك أن تقول : إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالأجنبي ، ولا يلزم [١٠٧/ب] منه عدم وجود المتبوع ، فلا يتم التقريب .

(**ويخبر**) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني ، نحو : زيد خلفك ، والخير أمامك ، ولا يخبر (**بالزمان**) إلا (**عن أسماء المعاني**) إذا كان الحدث غير مستمر ، (**نحو : الصوم اليوم والسفر غدًا**) ، فإن كان الحدث مستمرًا امتنع الإخبار به عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم الفائدة . (**ولا**) يخبر بالزمان (**عن أسماء الذوات ، نحو : زيد اليوم**) ، والفرق أنّ الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، (**فإن حصلت فائدة جاز**) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، وتحصل الفائدة (**كأن يكون المبتدأ عامًّا ، والزمان خاصًّا**) إمّا بالإضافة ، (**نحو : نحن في شهر كذا**) ، فـ« نحن » مبتدأ ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم ، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و« في شهر كذا » خبره ، وهو خاص بالمضاف إليه . وإمّا بالوصف نحو : نحن في زمان طيب . (**وأمّا نحو : الورد في أيار**) ، بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف ، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي ، (**واليومَ خمرٌ والليلةَ الهلالُ**) ، بنصب « اليوم » و« الليلة » ، (**فـ**) التأويل فيها واجب بتقدير [١٦٨] مضاف كما قاله الفارسي ، و(**الأصل : خروج الورد**) في أيار ، (**و**) اليومَ (**شربُ خمر و**) الليلةَ (**رؤيةُ الهلال**) ، فالإخبار في الحقيقة إنّما هو عن اسم المعنى ، لا عن اسم الذات ، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن [١٠٨/أ] الطراوة وجماعة[(١)] ، ووافقهم الناظم[(٢)] فقال :

١٢٤ـ ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

والصحيح المنع مطلقًا ، وما ورد من ذلك فيُؤول .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ .

(فصــــــــــــل)

(**ولا يبتدأ بنكرة**) لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا (**إلا إن حصلت**) به (**فائدة، كأن يُخبر عنها بمختص**) بما يصلح للإخبار عنه، (**مقدم**) نعت لمختص (**ظرف أو مجرور**) بدل من مختص أو عطف بيان عليه، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ. والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يُخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، وصرّح بذلك في المغني[1].

فالظرف (**نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾**) [ق/٣٥]، والمجرور نحو : (**﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾**) [البقرة / ٧]، فـ « مزيد » و« غشاوة » مبتدآن، وهما نكرتان، وسوّغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٥ـ ولا يَجُوزُ الابتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وهو مثال لما يجوز، (**ولا يجوز : رجلٌ في الدار**) لفوات الاختصاص والتقدم معًا، (**ولا**) يجوز : (**عند رجلٍ مالٌ**)[2] لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه[3]، (**أو**) كانت (**تتلو نفيًا، نحو : ما رجلٌ قائمٌ**)، ومثّله في النظم بقوله :

١٢٦ـ .... فَمَا خِلٌّ لَنَا ....

فـ « رجل » و« خل » مبتدآن، وسوّغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما، وبذلك تحصل الفائدة، لأنّ النكرة في سياق النّفي تعم، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بـ « أل » الاستغراقية [١٠٨/ب].

---

(١) مغني اللبيب (٦١١).

(٢) في « ط » : (ماله)، تحريف.

(٣) في حاشية الصبان ٢٠٤/١ : (المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف، والمسند إليه في الجملة صالحًا للإخبار عنه، قاله الشمني).

(أو) تتلو (استفهامًا ، نحو : ﴿ أإلَهٌ مَعَ اللهِ ﴾) [النمل / ٦٠ ـ ٦٤] ، ومثله في النظم بقوله :

١٢٦ـ وَهَلْ فَتًى فِيْكُمْ ....

فـ« إله » و« فتًى » مبتدآن ، وسوّغ الابتداء بهما وقوعهما في حيّز الاستفهام ، وبذلك تحصل الفائدة ، لأن الاستفهام سؤال عن غير [١٦٩] معيّن يطلب تعيينه في الجواب ، فأشبه العموم الخاص . وفيه ردّ على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته : إن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ« أم » ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة ، (أو تكون موصوفة سواء ذُكرا) ، أي الموصوف والصفة ، (نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة /٢٢١] ، فـ« عبد » مبتدأ وهو نكرة ، وسوّغ الابتداء به وصفه بـ« مؤمن » لأن النكرة إذا وُصفت قربت من المعرفة .

وقال ابن الحاجب : المسوّغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنّما هو معنى العموم[١]، و« خير » خبر المبتدأ ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٦ـ .... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

(أو حُذفت الصفة) وذُكر الموصوف ، (نحو : السَّمْنُ مَنْوَانِ بدرهمٍ ، ونحو : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتهم أَنْفُسَهم ﴾) [آل عمران /١٥٤] ، فـ« منوان » و« طائفة » مبتدآن ، وسوّغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفًا بصفة محذوفة ، (أي : منوان منه ، وطائفة من غيركم) ، بدليل : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم ﴾ [آل عمران /١٥٤] ، وفيه ردّ على ابن مالك حيث مثّل بالآية للتسويغ بواو الحال ، كما قاله في المغني[٢] . (أو) حُذِف (الموصوف) ، وذُكرت الصفة (كالحديث : سَوآءُ وَلُودٌ خَيْرٌ من حسناء عقيم)[٣]، فـ« سوآء » بالمدّ ، مبتدأ ، وسوّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف ، (أي امرأة سوآء) ، فحُذف [١٠٩/أ] الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، و« ولود » صفة ثانية لـ« امرأة » و« خير » خبر المبتدأ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٤ – ١٨٥ .

(٢) مغني اللبيب (٦١٣) .

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وقال : رواه الطبراني ، وأشار إليه بالضعف ، فيض القدير ٤/١١٤. وقال ابن الأثير في النهاية ٢/٤١٦ « سوأ » : (أخرجه الأزهري عن النبي ﷺ ، وأخرجه غيره عن عمر) . وفي حاشية يس ١/١٦٩ : (قال الدنوشري : ذكره في الإحياء بلفظ : سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه : أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده) .

(**أو**) كانت النكرة (**عاملة [عمل الفعل]**[١] ، **كالحديث : أمـرٌ بمعـروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة**)[٢] ، فـ « أمر » و« نهي » مبتدآن ، وسوغ الابتـداء بـهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما ، لأنـهما مصـدران ، والمصـدر يعمـل عمـل فعلـه ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٧ــ وَرَغْبَـةٌ فِـي الْخَـيْرِ خَـيْرٌ ....

(**ومن**) النكرة (**العاملة**) النكرة (**المضافة**) ؛ لأن المضاف عـامل في المضـاف إليه الجرّ ، (**كالحديث** : « **خمس صلوات كتبهنّ الله** ») على العباد في [اليوم والليلة][٣] ، فـ « خمس » مبتدأ ، وسوّغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٧ــ .... وَعَمَـــلْ بِـــرٍّ يَزِيـــنُ ....

ولابدّ في هذه المسوّغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : عند الناس درهـم ، وفي الدنيـا رجـل ، وعلـى النفـي : مـا حمـار نـاطق ، وعلـى الاستفهام : هل امرأة في الأرض ، وعلى الموصوف : رجــل ذكـر واضـح ، وعلـى العمـل : شرب للماء نافع ، وغلام إنسان [١٧٠] موجـود ، فـهذه كلـها لا تصلـح لأن تكـون أمثلـة لحصول الفائدة ، مع أنها مشتملة على المسوّغات المذكورة .

(**ويقاس على هذه المواضع**) المذكورة في كلام الموضح (**ما أشبهها**) في المعنى ، فيقاس على ﴿ لدينا (**مزيد**) ﴾ [ق/٣٥] ، ﴿ وعلى أبصارهم غِشاوة ﴾ [البقرة/٦] (**نحو : قَصَدَكَ غُلامُهُ رجل ، و**) على : ﴿ أإلهٌ مع الله ﴾ [النمل/٦٠-٦٤] نحو : (**كم رجـــلاً في الدار و**) على : ما رجل في الدار ، نحو (**قوله** : [من البسيط]

١٤٣ــ **لَوْلا اصْطِبَارٌ لأوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ**) لَمَّـا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَـاهُنَّ لِلظَّعَـــنِ

(**و**) على ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [البقرة/ ٢٢١] نحو : (**رُجَيْـــلٌ في الــدار**) ، بالتصغير [١٠٩/ب] . وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع ، نحـو : قـائم الزيـدان ، عند من لا يشـترط الاعتمـاد ، وإنّما قيست عليهـا (**لشبه الجملة**) ، وهي : قَصَدَك غلامُه

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

(٢) صحيح مسلم ٤٩٩/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب ١٣ : استحباب صلاة الضحى .

(٣) ما بين القوسين إضافة من « ط » . وانظر الموطأ ١٢٣/١ .

١٤٣- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشـرح الأشموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٢/١ ، وهمع الهوامع ١٠١/١ .

أودى : هلك . كل ذي مقة : كل ذي محبة . استقلت : نهضت . الظعن : الرحيل والسفر .

رجلٌ (**بالظرف والمجرور**) ، في التقديم والاختصاص بالمعمول ، (و) لشبه (**اسم الاستفهام**) وهو : « كم » (**بالاسم المقرون بحرفه**) وهو : « أإله » ، (و) لشبه (**تالي لولا**) وهو : « اصطبار » (**بتالي النفي**) وهو : « رجل » في : ما رجل ، (و) لشبه (**المصغر**) وهو : « رجيل » (**بـ**) الاسم (**الموصوف**) وهو : « لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ » ، لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر ، هكذا ثبت في بعض النسخ ، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتب وهو [أخصّ من قول الناظم :

١٢٧- .... وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ][1]

ولم يذكر مسوّغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعًا للنظم ، ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله ﷻ : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ [النمل/ ٤٧] ، ذكره الموضح في شرح بانت سعاد[2] .

---

(١) سقط ما بين القوسين من « ب » .

(٢) قال الموضح في شرح بانت سعاد ص ١٢٤ : (ونظيرها الجملة التي بعد « قوم » ، في قوله تعالى : ﴿ بل أنتم قومٌ تجهلون ﴾ ، ﴿ بل أنتم قومٌ عادون ﴾ ، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته) .

(فصـــــــــــــل)

(**وللخبر ثلاث حالات : إحداها : التأخر ، وهو الأصل**) . وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

١٢٨ـ والأصْلُ فِـي الأخبَـار أنْ تُؤَخَّـرَا ....

لأن المبتدأ محكوم عليه ، فحقه التقديم ليتحقق تعقّلُه ، فيكون حق الخبر التأخير ، لأنه محكوم به (**كـ« زيد قائم » ويجب**) تأخير الخبر (**في أربع مسائل** :

إحداها : [١٧١] **أن يُخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتـين ، أو**) نكرتين (**متساويين**) في التخصيص ، (**ولا قرينة**) تميز أحدهما عـن الآخـر ، فالمعرفتـان (**نحو : زيد أخوك**) ، فإن كلاًّ من هذين الجزأين صالح لأن يُخـبر عنـه بـالآخر ، ويختلـف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعـرف المخـاطب [١٧٢] اتّصافه بأنه [١١٠/أ] أخو المخاطب ، وأردت أن تعرّفه ذلك قلت : زيـد أخـوك ، ولا يصح لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تُعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك . هذا هو المشهور . وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا . وقيل : إن كان أحدهما مشتقًّا فهو الخـبر وإن تقـدم ، نحو : القائم زيد . وقيل : إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، نحو : هذا زيد ، وإن اسـتويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم ، نحو : ﴿ الله ربّنا ﴾ [الشورى/١٥] ، قاله في المغني[١] .

(و) النكرتان المتساويتان ، نحو : (**أفضل منك ، أفضل مني**) ، فإنّ كل واحـد من هذين الوصفين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده ، فإذا جعلت « أفضل منك » مبتدأ ، و« أفضل مني » خبره امتنـع تقديـم الخـبرلئلا يتوهـم ابتدائيتـه ، فينعكـس المعنى لعدم القرينة[٢] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٩ـ فامنَعـهُ حـين يسْـتوي الْجُـزآنِ عُرْفًـا ونُكْـرًا عـادِمَيْ بَيَـانِ

(١) مغني اللبيب ٤٥٢/٢ (٥٨٨ - ٥٨٩) .

(٢) هذا على مذهب الجمهور . انظر حاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(**بخلاف**) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية . فالأول نحو : (**رجل صالح حاضر**) ، فإن القرينة اللفظية [١٧٣] وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت . والثاني نحو : (**أبو يوسف أبو حنيفة**) ، فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن « أبو يوسف » مبتدأ ، لأنه مشبه ، و« أبو حنيفة » خبره ، لأنه مشبه به تقدم أو تأخر ، (**وقوله** : [من الطويل]

١٤٤– **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا**) [١١٠/ب] وبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فإنّ قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأنّ بني الأبناء مشبّهونَ بالأبناءِ ، فـ« بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخرٌ ، و« بنونا » خبرٌ مقدمٌ ، (**والمعنى : بنو أبنائنا مثلُ بنينا**) ، هذا على حقيقة التشبيه ، ويضعفُ أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضي المقامُ المبالغةَ فلا شاهدَ فيه حينئذ . و« بناتنا » مبتدأ أوّل ، و« بنوهن » مبتدأ ثان ، و« أبناء الرجال » خبر الثاني[1] ، وهو وخبره خبرُ الأول ، و« **الأباعدُ**» نعتُ « **الرجال** » .

المسألة (**الثانية**) : مما يجبُ فيه تأخيرُ الخبر (**أنْ يخافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل**) إذا تقدم الخبرُ وكان فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر ، (**نحو : زيدٌ قامَ**) ، أو يقومُ ، فلو قدّم والحالةُ هذه ، وقيلَ : « قام أو يقومُ زيدٌ » لالتبس المبتدأُ بالفاعلِ ، (**بخلاف**) ما إذا كان الخبرُ صفةً ، نحو : (**زيدٌ قائمٌ** ، **أو**) كان فعلاً رافعًا لظاهر أو لضمير بارز ، فالأول نحو : زيدٌ (**قامَ أبوهُ**) ، والثاني نحو : (**أخواكَ قاما**) على اللغة الفصحى ، فلا لبس فيهنّ ، فيجوز تقديمُهُ[2] ، فتقول : قائمٌ زيدٌ ، وقامَ أبوهُ زيدٌ ، وقاما أخواكَ ، وهذا التقييد لا بدَّ منه في قول الناظم :

١٣٠– كَذا إذا مَا الفِعْلُ كانَ الْخَبَرَا   . . . .

١٤٤– البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤١/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٩٨ ، والحيوان ٢٣٠/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ ، وشرح الأشموني ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغني اللبيب ٤٥٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٢/١ .

(١) في « ط » : (خبر المبتدأ الثاني) .

(٢) في الارتشاف ٤١/٢ : « الإجازة مذهب الأخفش والمبرد ، أما من منع فهم باقي البصريين » . وانظر شرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ .

المسألة (**الثالثة : أن يقترنَ**) الخبرُ (**بــ« إلاّ » معنى نحو : ﴿ إنَّمَا أنتَ نَذِيرٌ ﴾**) [هود/١٢] ، فلا يجوز تقديمُ الخبرِ لأنه محصور فيه بـ « إلاّ » معنى ، إذ[١] التقديرُ : ما أنتَ إلا نذيرٌ ، (**أو**) يقترن بـ « إلاّ » (**لفظًا نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رسولٌ ﴾**) [آل عمران /١٤٤] ، فلا يجوزُ تقديمُ [١١١/أ] الخبرِ لِمَا مَرَّ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٠ــ .... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

(**فأما قوله**) ، وهو الكميتُ بنُ زيد : [من الطويل]

١٤٥ــ فَيا ربِّ هَلْ إلاَّ بكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهم (**وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ**

فضرورةٌ) ، لأنه قدّم الخبر المقرونَ بـ « إلاّ » لفظًا ، والأصلُ : وهلِ المعوّلُ إلاّ عليكَ[٢] ، ولا يجوز أن يكون « المعوّلُ » مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام ، لأن « إلاّ » مانعةٌ منْ ذلك ، فكما يقال : هلْ إلاّ قامَ زيدٌ ، لا يقال : هَلْ إلاّ في الدار زيدٌ ، من باب أولى .

المسألة (**الرابعة**) : مما يجب فيه تأخير الخبر (**أنْ يكون المبتدأ مستحقًّا للتصدير ، إمّا بنفسه**) ، بأنْ يكون له صدر الكلام ، (**نحو : ما أحْسَنَ زيدًا**) ، فـ« ما » مبتدأ ، وسوّغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب ، و« أحسنَ زيدًا » خبرُهُ ، (**و : مَنْ في الدار**) ، فـ « مَنْ » اسم استفهام مبتدأ ، و« في الدار » خبرُه ، (**و : مَنْ يَقُمْ أقمْ مَعَهُ**) ، فـ« مَنْ » اسم شرط ، وهو مبتدأ ، و« يقم » خبره على الأصح ، وقيل : الجواب ، وقيل هما ، (**و : كَمْ عبيدٍ لزيدٍ**) فـ « كَمْ » مبتدأ ، وهي خبرية ، و« عبيدٍ » مضاف إليه ، و« لزيدٍ » خبرُ « كَمْ » ، فالخبر في هذه الأمثلة واجبُ التأخير ، وهو في الأول فعلٌ ماضٍ ، وفي الثاني جار ومجرور ، وفي الثالث فعلٌ مضارعٌ ، وفي الرابع جار ومجرور ، والمبتدأ فيها لازمُ الصدر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١ــ .... أَوْ لازمِ الصَّدْر ....

---

(١) في « ب » : (والتقدير) .

١٤٥- البيت للكميت في تخليص الشواهد ١٩٢ ، والدرر ١/١٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٩ ، والمقاصد النحوية ١/٥٣٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/٤٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٠٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٣ ، وشرح الأشموني ١/٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٥ ، وشرح التسهيل ١/٢٩٨ ، وهمع الهوامع ١/١٠٢ .

(٢) في المقاصد النحوية ١/٥٣٤ : (الاستشهاد به على جواز تقديم الخبر المحصور بــ « إلا » للضرورة ، وإنما كان حقه أن يقول : وهل النصر يرتجى إلا بك ، و: هل العول إلا إليك) . وانظر الدرر ١/١٩٥ حيث نقل ذلك القول .

(**أو مشبّهًا به**) ، أي [١٧٤] بما يستحق التصدير ، (**نحو : الذي يأتيني فلَه درهمٌ**) ، فـ « الذي » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، و« يأتيني » صلته ، وجملة « فلَه درهمٌ » خبره ، وهو واجب التأخير ، (**فإنّ المبتدأ [١١١/ب] هنا**) وهو « الذي » (**مشبهٌ باسم الشرط لعمومه**) وإبهامه ، (**واستقبال الفعل الذي بعده**) وهو « يأتيني » ، (**وكونه**) أي الفعل الذي بعده (**سببًا**) لما بعده ، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سببٌ للجواب ، (**ولهذا**) الشبه (**دخلت الفاءُ في الخبر كما تدخلُ في الجواب**) لتفيد التنصيص على أن استحقاق « الدرهم » مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار .

(**أو**) يكون مستحقًّا للتصدير (**بغيره**) ، وذلك الغيرُ الذي له الصدر (**إما**) أن يكون (**متقدمًا عليه**) أي على المبتدأ ، (**نحو : لَزيدٌ قائمٌ**) ، فـ « زيدُ » مبتدأ ، و« قائمٌ » خبره[1] ، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء ، وهي مانعة مِنْ تأخيره ، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١ـ أوْ كانَ مُسْنَدًا لِـذِي لاَمِ ابْتَـدَا ....

(**فأما قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

١٤٦ـ (**أمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ**) تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(**فا**) للام داخلة على مبتدأ محذوف ، وا(**لتقدير : هي**[2] **عجوزٌ**) ، والجملة خبرُ « أم الحليس » ، ولا يمتنعُ دخول اللام في الخبر إذا كان جملةً ، بخلاف المفرد ، (**أو**) لا حَذْفَ (**واللامُ زائدةٌ ، لا لام الابتداء**) كقوله : [من الكامل]

---

(١) في الأصل : « زيد قائم ، مبتدأ خبره » .

١٤٦- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٢٣/٨ ، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ٣٢٣/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٥١٠/١ (شهرب) وجمهرة اللغة ص ١١٢١ ، وتاج العروس ١٦٩/٣ (شهرب) ، (لوم) ، والارتشاف ١٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٨ ، والجنى الداني ١٢٨ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٤ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/١ ، ٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٧/٧ ، ومغني اللبيب ٢٣٠/١ ، ٢٣٣ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

(٢) في الأصل : « كل » ، تحريف .

١٤٧ـ خَالِي لأَنتَ ومَنْ جريرٌ خالُه يَنَلِ العَلاءَ ويكرمِ الأَخْوَالاَ

ويُضْعِفُ التقديرَ الأول أنَّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، ويُضْعِفُ التقدير الثاني[1] أنّ زيادة اللام في الخبر خاصةٌ [١١٢/أ] بالشعر ، قاله في المغني[2] . وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف ، لئلا يجتمع التوكيد والحذف ، وهو ممتنع عند الجمهور ، (**أو**) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (**متأخرًا عنه**) ، أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافًا إليه المبتدأ ، (**نحو : غلامُ مَنْ في الدار**) ، فـ « غلام » مبتدأ ، و« مَنْ » اسم استفهامٍ مضاف إليه ، و« في الدار » خبر المبتدأ ، (**وغلام مَنْ يقمْ أقمْ معه**) ، فـ « غلام » مبتدأ ، و« مَنْ » اسم شرط مضاف إليه ، و« يقم » خبر المبتدأ ، و« أقم معه » جواب الشرط ، (**و : مالُ كَمْ رجلٍ عندَكَ**) ، فـ « مالُ » مبتدأ ، و« كم » خبريةٌ مضاف إليها ، و« رجلٌ » تمييزها مخفوضٌ بإضافته إليها ، و« عندك » خبرٌ مقدمٌ .

وحاصل ما أتى به [من أمثلة][3] ما يستحق التصدير سبعة أضرب[4] : ما التعجبية ، ومَنِ الاستفهامية والشرطية ، وكم الخبرية ، والموصول الذي في خبره الفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو : [﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾][5] [الإخلاص/١] فإنه يلزمُ صدر الكلام ، والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه[6] .

١٤٧- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٣/١٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ١٠٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/١ ، ولسان العرب ٥١٠/١ (شهرب) ، والمقاصد النحوية ٥٥٦/١ .

(١) في الأصل : « الأول » .

(٢) مغني اللبيب ٢٣٨/١ .

(٣) سقط ما بينهما من الأصل .

(٤) انظر الارتشاف ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٥) سقط من « أ » ، « ب » ، وهو ثابت في « ط » .

(٦) في الإنصاف ٦٥/١ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردًا كان أو جملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة » ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ - ٢٢٨.

(**الحالة الثانية : التقدّم : ويجب في أربع مسائل**) أيضًا . وفي غالب النسخ إسقاطُ الحالة الثانية التقدّم ، وإثبات[1] : ويمتنعُ : يعني : تأخير الخبر في أربع مسائل :

(**إحداها : أن يوقع تأخيره في لَبْس ظاهر ، نحو : في الدار رجلٌ**) ، فـ« في الدار » خبرٌ مقدم ، و« رجلٌ » مبتدأ مؤخرٌ وجوبًا ، (**و : عندك مالٌ**) ، فـ « عندَكَ » خبرٌ مقدّمٌ ، و« مالٌ » مبتدأ مؤخر وجوبًا ، (**وقصدَكَ غلامُهُ رجلٌ**) ، فجملة « قصدك غلامه » خبرٌ مقدم ، و« رجلٌ » مبتدأ مؤخر[2]. قال أبو حيان[3]: ولا أعلم لابن مالك سلفًا **[١١٢/ب]** في هذه الأخيرة ، (**وعندي أنك فاضلٌ**) ، فـ « عندي » خبر مقدم ، و« أنك فاضل » بفتح « أن » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك ، (**فإن تأخير الخبر في مثل هذا المثال**) الأخير ، وهو « عندي أنك فاضل » (**يوقع في إلباس « أن » المفتوحة** بـ « **إن** » **المكسورة**) لفظًا ، (**و**) إلباس (« **أن** » **المؤكدة**) المفتوحة (بـ « **أن** ») المفتوحة (**التي بمعنى « لعل »**) يعني : فإذا قدّم المبتدأ وأخّر الخبر يصير : أنك فاضل عندي ، فيحتمل أن تكون « أن » مفتوحة ، وهي وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بـ « فاضل » ، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة بمعنى « لعل » لأنها أحد لغاتها ، والمعنى : لعلك فاضل عندي ، وهذا الإلباس لايتأتى مع تقدّم الظرف لأن « إن » المؤكدة المكسورة و« أن » التي بمعنى « لعل » لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ، (**ولهذا يجوز تأخره**) ، أي الخبر عن المبتدأ ، (**بعد : أمّا**) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم ، **[١٧٥]** كقوله : [من البسيط]

١٤٨ــ عِنْدِي اصْطِبارٌ (وأما أَنِّي جَزِعٌ   يومَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبرِيني)

فـ « أما أنني جزع » بكسر الزاي ، مبتدأ ، و« يوم النوى » بالنون بمعنى : البعد والفراق ، يتعلق بـ« جزع » لأنه صفة مشبهة من « الْجَزَع » بفتحتين ، وهو نقيض الصبر ، و« فلوجد » جار ومجرور خبر « أنني جزع » على حدّ : أمّا زيد ففي الدار ، و« يبريني » من :

(١) في « ط » : (والإثبات) .

(٢) في شرح التسهيل ٣٠١/١ : (فلولا « الكاف » من « قصدك » لم يفد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما) .

(٣) الارتشاف ٤٣/٢ .

١٤٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/١ ، والدرر ١٩٥/١ ، وحاشية يس ٢٥٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٠١/١، ٦٠٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٠/١، والمقاصد النحوية ٥٣٦/١ ، وهمع الهوامع ١٠٣/١ .

بريت القلم : إذا نحته ، وأصل البري : القطع ، والمعنى : وأمّا جزعي يوم الفراق فلأجل وَجْدٍ قَارَبَ أن ينحلني . وإنّما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ[1] هنا (**لأن** « **إن** » **المكسورة ، و** « **أن** » [١١٣/أ] **التي بمعنى** « **لعل** » **لا يدخلان هنا**) ، لأن كلاًّ منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلّة ، و« أمّا » لا تفصل من الفاء بجملة تامّة ، وإنّما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوحٌ ﴾ [الواقعة / ٨٨ ـ ٨٩] ، (**وتأخّره**) ، أي الخبر عن المبتدأ (**في الأمثلة**) الثلاثة (**الأُوَل**) ، بضم الهمزة ، وهي : في الدار رجل ، و : عندك مال ، و : قصدك غلامه رجل ، (**يوقع في إلباس الخبر بالصفة**) ، لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبًا حثيثًا ، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة ، لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات ، فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٢ــ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيْهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

(**وإنّما لَم يجب تقديم الخبر في نحو** : ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾ [الأنعام / ٢] **لأن النكرة**) وهي « أجل » (**قد وصفت بمسمى**) ، فضعف طلبها للظرف ، (**فكان الظّاهر في الظرف**) وهو « عنده » (**أنه خبر**) لـ « أجل » ، (**لا صفة**) ثانية له[2] .

وفي الكشاف[3]: أن تقديم المبتدأ هنا واجب ، لأن المعنى : وأي أجل مسمًّى عنده ، تعظيمًا لشأن الساعة ، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم .

المسألة (**الثانية**) مما يجب فيه تقديم الخبر (**أن يقترن المبتدأ بـ** « **إلاّ** » **لفظًا نحو** :

١٣٥ــ . . . . **مَا لَنَا إِلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**)

صلى الله عليه وسلم ، فـ« لنا » خبر مقدم ، و« اتباع أحمدا » مبتدأ مؤخر ، (**أو**) يقترن بـ « إلاّ » (**معنى**) نحو : إنّما عندك زيد ، فـ « عندك » خبر مقدم ، و« زيد » مبتدأ مؤخر ، وهو محصور فيه ، والمعنى : ما عندك إلاّ زيد ، وشمل ذلك قول الناظم :

١٣٥ــ وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا . . . .

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) الخبر (**لازم الصدرية**) بنفسه[4] [١١٣/ب] (**نحو : أين زيد**) ، أو بغيره ، إما مقدمًا عليه نحو : لقائم زيد ، (**أو**) متأخرًا عنه ، وذلك إذا كان

(١) سقطت من الأصل .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) الكشاف ٣٥٣/١ .
(٤) خلافًا للأخفش والمازني ، فإنهما أجازا : زيدٌ كيف ؟ وعمرو أين ؟ . انظر الارتشاف ٤٣/٢ .

الخبر (**مضافًا إلى لازمها**) أي الصدرية (**نحو : صبيحة أيِّ يوم سفرك**) فـ « صبيحة » خبر مقدم ، و« أي » اسم استفهام مضاف إليه ، و« سفرك » مبتدأ مؤخر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٤ـ كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ....

المسألة (**الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض**) متعلق (**الخبر**[1]، **كقوله تعالى : ﴿ أمْ عَلَى قُلوبٍ أقْفَالُهَا ﴾**) [محمد/٢٤] ، فـ « أقفالها » مبتدأ مؤخر ، [١٧٦] و« على قلوب » خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ « أقفالها » على « قلوب » وهي متأخرة في الرتبة ، لأنها بعض متعلق الخبر ، لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار ، والجار والمجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير ، فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، (**و**) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر ، نحو (**قول الشاعر**) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي ، يخاطب امرأة : [من الطويل]

١٤٩ـ أهابُكِ إجْلالاً ومَا بكِ قُدْرَةٌ   عليَّ (**ولكنء مِلءُ عينٍ حَبيبُهَا**)

فـ « ملء » خبر مقدم ، و« حبيبها » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر[2] لئلا يعود الضمير على « عين » ، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة ، وتسميتها بعض الخبر مجاز ، وإنّما الخبر المضاف لا غير ، وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد[3] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٣ـ كَذا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقد فيه موجبهما كقولك : زيد قائم [١١٤/أ] فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٨ـ ....   وَجَوَّزُوا التَّقديمَ إذ لا ضَرَرَا

---

(١) انظر حول هذه المسألة ما جاء في شرح ابن عقيل ٢٤٠/١ - ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ .

١٤٩- البيت للمجنون في ديوانه ص ٧١ ، وديوان المعاني ١٤٤/١ ، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢٠١ ، وسمط اللآلي ص ٤٠١ ، وشرح التسهيل ٣٠٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١ وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ ، وشرح الأشموني ١٠١/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٤ : (وتأخير المبتدأ فيه واجب ، لأنه لو قُدِّم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة) . وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٢/١ .

(٣) في شرح الحماسة للتبريزي ١٧٠/٣ : (والضمير من « حبيبها » للعين ، وإن جعلته للمرأة جاز) .

(فصـــــل)

وما عُلم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٦ـ وحَـذفُ مـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ ....

(**وقد يجب**) حذف المعلوم منهما[١]، (**فأما حذف المبتدأ جوازًا**[٢] **فنحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ**) وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت / ٤٦ ، الجاثية / ١٥] ، (**ويقال : كيف زيد ؟ فتقول**) في الجواب : (**دنفٌ**) ، بكسر النون ، فـ « لنفسه » و« عليها » و« دنِفٌ » أخبار لمبتدآت محذوفة جوازًا للعلم بها ، (**والتقدير : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دنفٌ**) ، أي : مريض من العشق ، وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالّة على حذفه ، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال ، وذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٧ـ وفي جَوَاب كَيْـفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِـفْ فَزَيْـدٌ اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إذْ عُـرِفْ

(**وأما حذفه**) ، أي المبتدأ (**وجوبًا فإذا أُخبر عنه بنعت مقطوع**) عن متبوعه (**لمجرد مدح ، نحو : الحمد لله [١٧٧] الحميد ، أو ذمّ ، نحو : أعوذ بالله من إبليس عدوّ المؤمنين ، أو ترحم ، نحو : مررت بعبدك المسكين**) ، برفع « الحميد » و« عدوّ » و« المسكين » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبًا ، والتقدير : هو الحميد ، هو عدوّ المؤمنين ، هو المسكين ، وإنّما وجب حذفه لأنهم لَمّا [قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم][٣] قصدوا إنشاء المدح أو الذمّ أو الترحم ، كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهمَ الإخبار ، وأجروا الرفع في وجوب الحذف

(١) شرح ابن الناظم ص ٨٦ - ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٦ .

(٢) في شرح التسهيل ١/٢١٤ : (ومن حذفه عند شم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقال : مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار « هذا » ونحوه) .

(٣) سقط ما بينهما من « ط » .

مجرى النصب ، واحترز بقوله : « لمجرد مدح .... إلخ » ؛ من أن يكون [١١٤/أ] النعت للإيضاح أو التخصيص ، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه ، كإظهار الناصب وإضماره ، (**أو**) أخبر عنه (**بمصدر جيء به**) أي : بالمصدر (**بدلاً**) ، أي عوضًا (**من اللفظ بفعله**) أي بفعل المصدر ، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل ، (**نحو : سمعٌ وطاعةٌ**[١] ، وقوله : [من الطويل]

١٥٠- **فَقَالَتْ حَنَانٌ ما أتى بكَ هَـهُنَا**) أذو نَسَبٍ أمْ أنْـتَ بـالْحَيِّ عَـارِفُ

فـ« سمع » و« حنان » خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا ، (**والتقدير : أمري حنان ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ**) ، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا ؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها[٢] ، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام ، فرفعوها وجعلوها أخبارًا عن مبتدآت محذوفة وجوبًا حملاً للرفع على النصب ، وفاعل « قالت » مستتر عائد على المرأة المعهودة ، والمعنى : إني أحنّ عليك أي شيء جاء بك ههنا ، ألك قرابة ، أم معرفة بالحي ، وإنّما قالت له ذلك خوفًا من إنكار أهل الحيّ فيقتلونه[٣] ، (أو) أخبر عنه (**بمخصوص بمعنى « نعم »**) في إفادة المدح ، (**أو بئس**) في إفادة الذمّ (**مؤخر**) المخصوص (**عنهما**) ، أي عن « نعم » و« بئس » ، (**نحو : نعمَ الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، إذا قُدّرا**) ، أي : زيد وعمرو (**خبرين**) لمبتدأين محذوفين وجوبًا ، كأن سامعًا سمع : نعمَ الرجل ، أوبئس الرجل ، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذمّ من هو ؟ فقيل له : هو زيد ، وهو عمرو ، أمّا إذا قدّرا مبتدأين وخبرهما الْجملة قبلهما ، أو محذوف

(١) أي أمري سمعٌ وطاعةٌ ، انظر شرح ابن الناظم ص ٨٦ .

١٥٠- البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ١١٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٩/٢ ، ٢٠٨ ، وأمالي الزجاجي ص ١٣١ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والدرر اللوامع ٤١٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٦ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٠ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٥ ، والكتاب ٣٢٠/١ ، ٣٤٩ ، واللسان ١٢٩/١٣ (حنن) ، والمقاصد النحوية ٥٣٩/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٦ : (قال سيبويه : وسمعت ممن يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ الله وثناءٌ عليه . أي حالي حمدُ الله) . وانظر الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، وشرح التسهيل ٢٨٨/١ .

(٣) في « ب » : (فيغتالوه) .

على رأي ابن عصفور[1] فليسا مما نحن فيه ، (**فإن كان**) المخصوص (**مقدّمًا**) عنهما ، أي : نعمَ أو بئس ، (**نحو : زيد نعمَ الرجل**) ، وعمرو بئس الرجل ، (**فمبتدأ**) ، أي فهو مبتدأ [١١٥/أ] (**لا غير**) ، والجملة بعده خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في « الرجل » .

(**ومن ذلك**) ، أي : من حذف المبتدأ وجوبًا (**قولهم : من أنت زيد**) بالرفع ، فـ « زيد » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، (**أي : مذكورك زيد ، وهذا**) التقدير (**أولى من تقدير سيبويه : كلامك زيد**)[2] ، لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ، ولأن « زيدًا » ليس بكلام لعدم تركيبه . وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد ، وهو جائز لغة ، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام ، والمعنى على التقديرين : أن شخصًا ذكر زيدًا وهو ليس أهلاً لذكره ، فقيل له : من أنت زيد ، برفع « زيد » ونصبه ، فالرفع على ما مرَّ ، والنصب بفعل محذوف وجوبًا ، والتقدير : من أنت تذكر زيدًا ، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير : مذكورك زيد ، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب ، والتزم حذف الرافع ، كما التزم حذف الناصب ، نصّ عليه سيبويه[2] ، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

(**و**) من حذف المبتدأ وجوبًا (**قولهم : في ذمتي لأفعلنَّ**) ، فـ « في ذمتي » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسدّ جواب القسم مسدّه ، [١٧٨] (**أي : في ذمتي ميثاق أو عهد**) ، ذكره أبو علي[3] .

(**وأمّا حذف الخبر جوازًا فنحو : خرجت فإذا الأسد**) فـ « الأسد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا ، (**أي حاضر**) ، لأن « إذا » الفجائية تشعر بالحضور ، (**ونحو : ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وظِلُّهَا ﴾**) [الرعد / ٣٥] ، فـ « ظلها » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه ، (**أي : كذلك**) ، أي دائم ، (**ويقال : من عندك ؟ فتقول [١١٥/ب] زيد**) ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة « من » عليه ، (**أي : عندي**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٦ـ .... كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

---

(١) في مغني اللبيب (٧٨٥) : (وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إن سدّ شيء مسدّه) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٨٨/١ .

ويقال : ما عندك ؟ فتقول : درهم ، أي : عندي درهم ، فيقدر الخبر متأخرًا . قال ابن مالك[1] : « ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغي أن يُسلك به مسلك السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فيكون هو المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ، لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب » انتهى . فإن قلت : إذا قدر الخبر متأخرًا فما سوّغ الابتداء بدرهم ؟ . قلت : كونه جوابًا للاستفهام .

(**وأمّا حذفه**) ، أي الخبر (**وجوبًا ، ففي أربع مسائل :**

إحداها : أن يكون) **الخبر** (**كونًا مطلقًا ، والمبتدأ**) واقع (**بعد : لولا**) الامتناعية ، والمراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، وإيضاح ذلك أن يقال : إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق ، (**نحو : لولا زيد لأكرمتك**) ، فـ « الإكرام » ممتنع لوجود « زيد » ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبًا ، وهو كون مطلق ، (**أي : لولا زيد موجود**) ، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ؛ فالخبر كون مقيد ، كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ؟ . فتقول : لولا زيد لهلكت ، تريد : لولا إحسان زيد إليّ لهلكت ، فـ « الْهَلاك » مُمْتَنع لـ « إحسان زيد » ، فالخبر كون مقيد بـ « الإحسان » ، وإنّما حذف الخبر بعد « لولا » إذا كان كونًا مطلقًا ؛ لأنه معلوم بمقتضى « لولا » ، إذ هي دالّة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو [١١٦/أ] الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك ، لم يشك في أن وجود « زيد » منع من « الإكرام » ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ، وإنّما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٨- وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ....

(**فلو كان**) الخبر (**كونًا مقيّدًا**) ، بمعنى زائد على الوجود (**وجب ذكره إن فُقد دليله ، كقولك : لولا زيد سالَمنا ما سلم**) من القتل ، فـ « زيد » مبتدأ ، وجملة « سالمنا » خبره ، وهو كون مقيّد لأن وجود « زيد » مقيّد بـ « المسالمة » ، ولا دليل يدل على خصوصيتها ، فلذلك وجب ذكره ، (**وفي الحديث**) خطابًا لعائشة رضي الله عنها : (**لولا قومكِ حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم**)[2] ، وحكاه في المغني[3]

(١) شرح التسهيل ١/٢٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في العلم برقم ١٢٦ ، وأعاده في الحج برقم ١٥٠٦ ، ١٥٠٩ ، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم ١٣٣٣ . والحديث من شواهد أوضح المسالك ١/٢٢١ ، ومغني اللبيب ١/٢٧٢ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ١/٣٥٠ (حدث) .

(٣) مغني اللبيب ١/٢٧٢ (٣٦٠) .

بلفظ : « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة » فـ « قومك » مبتدأ ، و« حديثو » خبره ، وهو كون مقيد بـ « الحداثة » ، (**وجاز الوجهان**) وهما : ذكر الخبر وحذفه ، (**إن وجِدَ الدليل**) الدالّ عليه ، **[١٧٩]** (**نحو : لولا أنصار زيد حموه ما سلم**) ، فـ « حموه » خبر « أنصار » وهو كون مقيد بـ « الحماية » ، والمبتدأ دالّ عليها ، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره ، (**ومنه قول أبي العلاء**) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (**المعري**) في وصف السيف : [من الوافر]

١٥١ــ يُذيبُ الرُّعْبُ منهُ كُلَّ عَضْبٍ (**فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا**)

فـ « يمسكه » خبر « الغمد » ، وهو كون مقيد بـ « الإمساك » ، والمبتدأ دالّ عليه ، إذ من شأن غمد السيف إمساكه ، و« يذيب » نقيض « يجمد » ومعناه : يسيل ، و« الرعب » بضم الراء وسكون العين المهملة : الخوف ، فاعل « يذيب » و« كل عضب » مفعوله ، وهو بعين مهملة فضاد **[١١٦/ب]** معجمة ساكنة فموحدة وهو : السيف القاطع ، و« الغمد » بكسر الغين المعجمة : غلاف السيف ، و« الإسالة » : إيجاد السيلان ، والهاء في « يمسكه » عائدة على « كل عضب »[١] . قال الموضح في شرح الشواهد[٢] : والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف ، فلولا أن أغمادها تُمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه . انتهى .

وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، وإليه أشار في النظم بقوله : غالبًا . (**وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا »**) أصلاً ، بناءً عندهم على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا . (**وأوجبوا جعل الكون الخاص**) ، أي : المقيد (**مبتدأ فيقال**) في : لولا زيد سالمنا ما سلم : (**لولا مسالمة زيد إيانا ، أي موجودة**) ، ويقال في : لولا أنصار زيد حموه ما سلم : لولا حماية أنصار زيد إياه ، أي موجودة . (**ولَحّنوا المعري**) في قوله : **فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**[٣] . قال الموضح في المغني[٤] : وليس ؛ يعني التلحين ؛

١٥١- البيت لأبي العلاء المعري في الارتشاف ٣١/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢١/١ ، والجنى الداني ص ٦٠٠، والدرر ١٩٦/١ ، ورصف المباني ٢٩٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٧ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١ ، ومغني اللبيب ٢٧٣/١ ، والمقرب ٨٤/١ .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٨٨ : (ولو قيل في الكلام : « لولا الغمد لسال » لصحَّ ، ولكنه آثر ذكر الخبر ، رفعًا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز) .

(٢) أي في كتابه تخليص الشواهد ص ٢٠٩ .

(٣) في حاشية يس ١٧٩/١ : (ظاهر قوله : لَحّنوا ، أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك) .

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١ .

بجيد ، لاحتمال تقدير « يمسكه » بدل اشتمال [من « الغمد »] [١] على أن الأصل : أن يمسكه ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل ، أو تقدير « يمسكه » جملة معترضة ، [أي بين المبتدأ والخبر المحذوف] [١] . انتهى . وفي الاحتمال الأول نظر ، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في : [من الرجز]

١٥٢- مِنْ لَدُ شَوْلا . . . .

قدّره سيبويه : من لَدُ أن كانت[٢] . واعترض عليه في تقديره « أن » أنه يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ، هذا كلامه ، ومن خطه نقلت .

وبهذا يعترض أيضًا على الدماميني في قوله : ويحتمل أن يخرّج على حذف « أن » الناصبة للاسم ، الرافعة للخبر ، والأصل : فلولا أن الغمد يمسكه ، فحذفت ، وارتفع الاسم بعدها . انتهى . [وهذا أقعد في الردّ من قول الشُّمني ، ردًّا لتخريج الدماميني ، وهذا التخريج غير متأتٍ في بيت المعري لكونه من المولدين ، فيقال له : لا خصوصية بهذا لتخريج الدماميني ، بل يقال ذلك في تخريج الموضح أيضًا][٣] . ولا يجوز أن يكون « يمسكه » [١١٧/أ] حالاً من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد « لولا » لأنها خبر في المعنى ، نقله الموضح في المغني[٤] عن الأخفش ، وأقره[٥] . (**وقالوا : الحديث المتقدم مرويّ بالمعنى**) ، لا باللفظ ، قال ابن أبي الربيع[٦] : لم أرَ هذه الرواية ؛ يعني بهذا اللفظ ؛ من طريق صحيح . والروايات المشهورة في ذلك : لولا حدثان قومك ، لولا حداثة قومك ، لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، ونحو ذلك ، نقله المرادي في شرح النظم[٧] .

(١) ما بين القوسين زيادة من « ط » .

١٥٢- تمام الرجز : (من لَدُ شولاً فإلى إتلائها) ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢٦٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، ١٣٠/٣ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والكتاب ٢٦٤/١ ، واللسان ٣٨٤/١٣ (لدن) ، ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وهو إضافة من « ب » و « ط » .

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١ .

(٥) في الارتشاف ٣١/٢ - ٣٢ : (وزعم الأخفش أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد « لولا » كان شاذًا أو ضرورة ، وهو منبه على الأصل) .

(٦) في كتابه البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١ - ٥٩٥ .

(٧) شرح المرادي ٢٨٩/١ .

وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد « لولا » مبتدأ ؛ هو الصحيح عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف ، وقيل : هو مرفوع بـ « لولا »[1] ، وسيأتي .

المسألة (**الثانية : أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم**) ، بمعنى : أنه لا يستعمل إلا في القسم قبل ذكر المقسم عليه ، (**نحو : لَعَمْرُكَ**) ، بفتح العين ، من عَمِرَ الرجل ، [١٨٠] بكسر الميم ، إذا عاش زمنًا طويلاً ، ثم استعمل في القسم مرادًا به الحياة ، أي : وحياتِك ، (**لأفعلنّ ، وأَيْمُنُ اللهِ**) ، بفتح الهمزة وضم الميم ، من اليُمن ، وهو البركة ، أي : وبركة الله لأفعلنّ ، فـ « عمرك » و« أيمُن الله » مبتدآن ، حُذف خبراهما وجوبًا ، (**أي : لعمرك قسمي ، وأيْمُنُ اللهِ يميني**) ، وإنّما وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه ، (**فإن قلت : عهدُ الله لأفعلنّ ، جاز إثبات الخبر**) وحذفه (**لعدم الصراحة في القسم**) به ، لأن « عهد الله » غير ملازم للقسم ، إذ يستعمل في غيره ، نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، ولا يُفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

(**وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو : لعمرك لأفعلن ، أن يقدر : لقسمي عمرك ، فيكون من حذف المبتدأ**[2]) .

والأول أولى ؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل [١١٧/ب] أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى ، لأنها هي محل التغيير غالبًا ؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

١٣٨ـ .... وفي نَصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرّْ

المسألة (**الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نصّ في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته**) بالضاد المعجمة ، وهي الحرفة ، سُميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٩ـ وبَعْدَ واو عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ (**كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعْ**)

فـ « كل » مبتدأ ، و« صانع » مضاف إليه ، و« ما صنع » معطوف على المبتدأ ،

(١) انظر الإنصاف ١/٧٠ .

(٢) في الارتشاف ٢/٣٢ : (وأجاز ابن عصفور في نحو : يَمِيْنُ اللهِ ، أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، وأن يكون خبرًا محذوف المبتدأ ، وقدّره : قسمي يمين الله ، فإن كان القسم به قد يستعمل لغير القسم كان حذف الخبر جائزًا ، نحو : عليّ عهد الله لأفعلنّ) .

والخبر محذوف وجوبًا ، أي مقرونان ، وإنّما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، وإنّما وجب الحذف لقيام الواو مقام « مع » ، ولو جيء بـ « مع » [مكان الواو][1] كان كلامًا تامًّا ، (**ولو قلت : زيد وعمرو ، وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه**) ، أي الخبر اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب ، (و) جاز (**ذكره**) لعدم التنصيص على المعية[2] ، (**قال**) الفرزدق : [من الطويل]

١٥٣- تَمَنَّوا لِيَ الْمَوْتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَى (**وكُلُّ امرئٍ والمَوتُ يلتَقِيانِ**)

فآثر ذكر الخبر وهو « يلتقيان » و« يشعب » بفتح العين المهملة : يفرق ، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين .

(**وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو : كل رجل وضيعته ، مستغنٍ عن تقدير الخبر ، لأن معناه مع ضيعته**) ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر[3] ، والبيت ضرورة .

المسألة (**الرابعة : أن يكون المبتدأ إمّا [١١٨/أ] مصدرًا**) صريحًا (**عاملاً في اسم مفسِّر**) ، بكسر السين ، (**لضمير**) بالتنوين ، متعلق بمفسِّر (**ذي حال**) ، نعت لضمير (**لا يصح كونها**) ، أي الحال (**خبرًا عن المبتدأ المذكور ، نحو : ضربي زيدًا قائمًا**) ، فـ « ضربي » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، و« زيدًا » مفعوله ، و« قائمًا » حال من ضمير يفسره « زيد » ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن « ضربي » لأن الخبر وصف في المعنى ، و« الضرب » لا يوصف بالقيام ، فلا يقال : ضربي قائم . وإمّا مصدرًا مؤولاً ، نحو : أنْ ضربت ، أو : أن تضرب زيدًا قائمًا ، على رأي بعض الكوفيين .

(**أو**) يكون المبتدأ اسم تفضيل (**مضافًا إلى المصدر المذكور ، نحو : أكثر شربي السَّويق مَلْتُوتًا**) ، فـ « أكثر » اسم تفضيل مبتدأ ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عنه .

(**أو**) مضافًا (**إلى**) شيء (**مؤول بالمصدر المذكور ، نحو : أخطب ما يكون**

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٨ .

١٥٣- البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٥٤٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١١ ، وخزانة الأدب ٢٨٣/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ .

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ : (واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح) .

الأمير قائمًا) ، فـ « أخطب » اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر ، وهو « ما » والفعل ، أي : [١٨١] أخطب كون الأمير قائمًا . (**وخبر ذلك**) كله في الأمثلة السابقة (**مقدّر بـ « إذ كان »**) إن أريد الماضي ، (**أو « إذا كان »**) إن أريد المستقبل (**عند** سيبويه وجمهور (**البصريين**)[1] ، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقًا بمحذوف ، والتقدير : حاصل إذ كان ، أو إذا كان ، فـ « حاصل » خبر ، و« إذ » أو « إذا » ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، و« قائمًا » و« ملتوتًا » حالان من الضمير المستتر في « كان » ، وإنّما لم تُجعل « كان » ناقصة ، والمنصوب خبرها لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون : ضربي زيدًا القائم .

والثاني : [١١٨/ب] وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد »[2] ، قاله ابن الناظم[3] .

(**و**) مقدر (**بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم**) في التسهيل[4] لقلة الحذف مع صحة المعنى ، (**فيقدّر**) الخبر (**في : ضربي زيدًا قائمًا : ضربه قائمًا**) ، وفي : أكثر شربي السويق ملتوتًا : شربه ملتوتًا ، وفي : أخطب ما يكون الأمير قائمًا : كونه قائمًا ، فالمصدر الثاني هو الخبر ، وفاعله محذوف ، والهاء المضاف إليها مفعوله ، وهي صاحبة الحال ، وهذا وإن كان أقل حذفًا من الأول غير مرضيّ عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز عندهم ، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال[5] . قال ابن عصفور[6] : وإنّما صح للحال أن تسدّ مسدّ الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنه لا فرق بين : ضربي زيدًا قائمًا ، و : ضربي زيدًا وقت قيامه ، فكل منهما سدّ مسدّ الخبر ، وكل منهما على معنى « في » والظرف يسدّ مسدّ الخبر ، فكذا الحال . انتهى .

---

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .
(٢) أخرجه النسائي ٢٤٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد من الله .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٨٩ .
(٤) التسهيل ص ٤٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ .
(٥) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .
(٦) المقرب ٨٥/١ .

وقيل : الخبر نفس الحال ، كما قيل به في الظرف ، وقيل : الحال أغنت عنه ، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر ، والصحيح أن الخبر محذوف وجوبًا لسدّ الحال مسدّه ؛ كما نبه عليه الناظم بقوله :

١٤٠- وقبْلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا عَنِ الذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

واحترز الموضح بقوله : عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه ، فإن الحال لا يسدّ مسدّ الخبر حينئذٍ ، نحو : ضربي زيدًا قائمًا شديدٌ ، فإن « قائمًا » حال من « زيد » ، والعامل فيها هو العامل في [١١٩/أ] « زيد » وهو « ضربي » ، فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر ، وشمل قوله : عاملاً في اسم مفسِّر ، كون المفسَّر مفعولاً ، كما مثّل ، وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : قيام زيد ضاحكًا ، قاله المرادي في شرح التسهيل .

واحترز بقوله : لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ عمّا إذا صحّت فإنه (**لا يجوز : ضربي زيدًا شديدًا**) ، بالنصب (**لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع**) لـ « شديد » (**واجب**) ، لأنه وصف لـ « الضرب » لا لـ « زيد » ، وقيل : إنّما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار ، وهو مشكل غايته أن يكون راجحًا ، كما في : زيد ضربته ، (**وشذّ قولهم**) لرجل حكّموه عليهم ، وأجازوا حكمه : (**حكمك مُسَمَّطًا**) ، بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة ، أي : مثبتًا ، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ، ولكنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، (**أي : حكمك لك مثبتًا**) ، أي : نافذًا ، وشذوذه من وجهين :

أحدهما : النصب مع صلاحية الحال للخبرية .

[١٨٢] والثاني : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنّما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في : « حكمك » لأن الذوات لا توصف بالنفوذ ، وأشذّ منه قراءة علي كرم الله وجهه ﴿ وَنَحْنُ عُصبةً ﴾ [يوسف/١٤] بالنصب(١) ، مع انتفاء المصدرية بالكلّيّة ، فـ « عصبة » حال من ضمير الخبر ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبةً .

---

(١) انفرد الإمام علي بهذه القراءة . انظر البحر المحيط ٢٨٣/٥ ، ومختصر ابن خالويه ص ٦٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(فصـــــــــــــــــــل)

(**والأصح جواز تعدد الخبر**) لفظًا ومعنًى لمبتدأ واحد ، لأن الخبر كالنعت ، فيجوز تعدده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٢– وأخْـــبَرُوا بـــاثْنَيْنِ أوْ بأكْـــثَرَا   عَـنْ وَاحِـدٍ [١١٩/ب] . . . .

سواء اتفقا إفرادًا ، أو جملة ، أو اختلفا . فالأول (**نحو : زيد شاعر**) ، أي ناظم ، (**كاتب**) أي ناثر ؛ يعني أنه ينظم الكلام وينثره . والثاني نحو : زيدٌ قامَ ضَحِكَ . والثالث : زيد قاعد ضَحِكَ وعكسه .

(**والمانع**) لجواز التعدد كابن عصفور (**يدّعي تقدير « هـــو » للثـــاني**) من الخبرين ، (**أو**) يدّعي (**أنه**) ، أي المبتدأ (**جامع للصفتـــين**) ، الشعر والكتابة ، (**لا الإخبار بكل منهما**) على انفراده لوجود التعدد لفظًا ومعنى ، نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرب[١] وشرحي الجمل ، (**وليس من تعدد الخبر**) لواحد (**ما ذكره ابـــن الناظم**) في شرح النظم[٢] (**من قوله**) وهو طرفة ، على ما قيل : [من المتقارب]

١٥٤– (**يَداكَ يَـــدٌ خَيْرُهَـــا يُرْتَجَـــى   وأُخْـــرَى لأعدائِـــهَا غائِظَـــهْ**)

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ، (**لأن « يداك » في قوة مبتدأين لكل منهما خبر**) ، على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعـدد ، وقول أبيه في التسهيل[٣] : بعطف وغير عطف ، منتقد عليه . وليس من تعدد الخبر لفظًا ومعنًى ما ذكره ابن الناظم أيضًا ، (**من نحو قولهم**[٤] : **الرمّان حلو حامض**) ، بل من تعدد الخبر لفظًا لا

---

(١) المقرب ص ٨٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٩١ .

١٥٤– البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ١/٥٧٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١٧ ، ١٨ ، وأوضح المسالك ١/٢٢٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢١٢ ، وخزانة الأدب ١/١٣٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٠ ، وشرح الأشموني ١/١٠٦ ، وشرح التسهيل ١/١٤٠ ، ٣٢٦ ، ولسان العرب ٧/٤٥٤ (غيظ) .

(٣) التسهيل ص ٥٠ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

معنى ، (**لأنهما بمعنى خبر واحد ، أي : مُزٌّ**) ، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملاً على طرف من كلٍّ من الخبرين ، لا عليهما معًا ، ألا ترى أن « الْمَز » ليس تام الحَلاوة ، ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، (**ولهذا**) ، أي : ولأجل كونهما في معنى خبر واحد (**يمتنع العطف**) للثاني (**على**) الأول على (**الأصح**) ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة ، فلا يقال : الرمان حلو وحامض ، خلافًا للفارسي في أحد قوليه[1] . [١٢٠/أ]

(**و**) يمتنع أيضًا (**أن يتوسط المبتدأ بينهما**) ، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين ، قاله في البديع . فلا يقال : حلوٌ الرمانُ حامضٌ ، ولا حلوٌ حامضٌ [١٨٣] الرمانُ ، وليس الثاني بدلاً ، لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفًا للأول على معنى : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد ، نحو : مررت بالضارب العاقل . وردّ بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا ؛ أي الردّ ؛ لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف . قاله الموضح في شرح بانت سعاد[2] .

ولا خبر مبتدأ محذوف ، لأن المراد أنه جمع الطعمين ، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما ، أو في الثاني فقط أقوال ، اختار أبو حيان أولها[3] ، وصاحب البديع ثانيها ، والفارسي ثالثها ، وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما ، أو تحمل أحدهما في نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميرًا ، تعين رفع « رمانه » بالثاني ، وإن قلنا : إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به ، وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم[4] أيضًا (**من نحو** : ﴿ **والذين كَذَّبُوا بآيَاتِنَا صُمٌّ وبُكْمٌ**) فِي الظُّلمات ﴾ [الأنعام / ٣٩] ، (**لأن الثاني تابع**) بالعطف بالواو علة ما قبله ، والأصل : والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صمٌّ وبعضهم بكمٌ ، فحذف المبتدآن ، وبقي خبراهما ، فعُطف أحدهما على الآخر .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٩٠ : (أجاز فيه أبو علي الفارسي ، العطف) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ٥٣ .

(٣) الارتشاف ٢/٦٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا [١٢٠/ب] الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه ، أو بغيره . فالأول : كاسم الشرط . والثاني : [١٨٤] كالمخبر عنه بنعت مقطوع . والثالث : نحو : طوبى للمؤمن . والرابع : نحو : أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيدًا . والخامس : كمصحوب إذا الفجائية . والخبر إذا لم يكن طلبًا ولا إنشاء ، (**فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ويسمى اسمها**) حقيقة ، وفاعلها مجازًا ، (**وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ، ويسمى خبرها**) حقيقة ، ومفعولها مجازًا ؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد ، كـ : ضرب زيد عمرًا ، هذا مذهب البصريين . وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا ، وإنّما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل . واتفقوا على نصبها الجزء الثاني . ثم اختلفوا في نصبه ، فقال الفراء : تشبيهًا بالحال ، لأنها شبيهة بـ « قام » . وقال بقية الكوفيين : منصوب على الحال . والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدًا[1] ، ولكونه لا يُستغنى عنه ، وليس ذلك من شأن الحال . وعورض بوقوعه جملة وشبهها ، ولا يقع المفعول به كذلك . وأُجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به ، كالمحكية بالقول ، نحو : ﴿ قال إنّي عَبْدُ اللهِ ﴾ [مريم / ٣٠] ، وكذلك شبهها ، كمررت بزيد ، ودخلت الدار ، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله :

١٤٣ــ تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأ اسْمًا والْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ . . . .

(١) انظر الإنصاف ٢/٨٢١ .

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً ، (**وهي ثلاثة أقسام :**) **[١٢١/أ]**

(**أحدها : ما يعمل هذا العمل**) ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (**مطلقًا**) من غير شرط ، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لـ « ما » الظرفية أو « لا » ، (**وهو ثمانية : كان ، وهي أم الباب**) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي ، (**وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وباتَ ، وصار ، وليس ، نحو : ﴿ وكان ربُّكَ قَدِيرًا ﴾**) [الفرقان /٥٤] ، و : [من البسيط]

١٥٥ـ أمست خلاء ....

و : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران / ١٠٣] ، و : [من البسيط]

١٥٦ـ أضحى يمزق أثوابي ....

و : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل /٥٨ ، الزخرف / ١٧] ، و : [من البسيط]

١٥٧ـ أبيت ريان الجفون ....

و : صار السِّعرُ رخيصًا ، و : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ [هود / ٨] .

والقسم (**الثاني : ما يعمله**) ، أي : هذا العمل ، (**بشرط أن يتقدمه نفي**) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ، (**أو نهي ، أو دعاء**) بـ « لا » خاصة ، كما في الارتشاف[1] . (**وهو أربعة : زال ماضي يزال ، وبرح ،**

١٥٥- تمام البيت :

(أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، والحيوان ٣٢٥/٦ ، ٥١/٧ ، وخزانة الأدب ٥/٤ ، والدرر ٢١٣/١ ، ولسان العرب ٣٨٦/٣ (لبد) ، ٢٤٥/١٤ (خنا) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ ، وثمار القلوب ص ٦٩٤ ، وعمدة الحفاظ (لبد) ، (مسي) .

١٥٦- تمام البيت : (أضحى يمزق أثوابي ويضربني أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا) ، وهو لأم ثواب الهزانية في الحماسة البصرية ٣٠٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥٦ ، والعققة والبررة ٣٦٤/٢ (ضمن نوادر المخطوطات) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٥ .

١٥٧- تمام البيت : (أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع) ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ٦٥٢/١ ، وحاشية يس ١٨٤/١ ، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٦٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٣/٢ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ ، ٩٠ .

(١) الارتشاف ٧٢/٢ .

وفتئ، وانفك) ، وإنّما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي إثباتًا، فمعنى : ما زال زيد قائمًا ، وهو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائمًا ، كما يجوز : ما كان [١٨٥] زيد إلا قائمًا ، هذا قول البصريين . وصححه أبو البقاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٥- .... وهَذِي الأرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

(**مثالها بعد النفي**) بالحرف : (﴿ **ولا يزالون مُخْتَلِفِينَ** ﴾) [هود / ١١٨] ، فـ« يزال » فعل مضارع ، والواو اسمه ، و« مختلفين » خبره ، (﴿ **لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ** ﴾) [طه / ٩١] ، فـ « نبرح » مضارع برح ، واسمه مستتر فيه وجوبًا ، و« عاكفين » خبره . ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ، ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر « لا » [١٢٠/ب] وحذفها ، (**ومنه** : ﴿ **تَاللهِ تَفْتَأُ**) تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف / ٨٥] ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

١٥٨- (**فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِدًا**) ولو قطَّعوا رأسي لَدَيكِ وأوصَالِي

(**إذ الأصل : لا تفتؤ ، ولا أبرح**) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعًا ، وكونه جواب قسم ، وكون النافي « لا » . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ، و« يمين » يروى بالرفع على أنه مبتدأ حُذف خبره ، أي : يمين الله قسمي ، وبالنصب على أن أصله : أقسم بيمين الله ، فحُذف حرف الجر أولاً ، فوصل الفعل بنفسه ، ثم حُذف الفعل ، وبقي النصب بحاله . و« لا أبرح » جواب القسم ، وجواب « لو » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح ، ومثالها بعد النفي بالاسم قوله : [من المديد]

١٥٩- غيرُ مُنْفَكٍّ أسِيرُ هَوًى كُلُّ فَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله : [من الخفيف]

١٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٨/٩ ، ٢٣٩ ، ٤٣/١٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والدرر ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، ولسان العرب ٤٦٣/١٣ (يمن) ، واللمع ص ٢٥٩ ، والمقاصد النحوية ١٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٩٣/١٠ ، ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

١٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٠٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، والارتشاف ٨١/٢ .

١٦٠ــ لَيْسَ يَنْفَكُ ذا غِنى واعتِزاز   كُلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٍ

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله : [من الخفيف]

١٦١ــ قَلَّما يَبْرَحُ اللبيبُ إلى ما   يُورِثُ الْحَمْدَ داعِيًا أو مُجيبَا

فإن « قلما » خُلِع منه معنى التقليل ، وصُيِّرَ بمعنى « ما » النافية . ومثالها بالفعل المستلزم للنفي : أبيتُ أزالُ أستغفرُ اللهَ ، أي : لا أزال ، قاله الفراء . ووجهه أن من أبى شيئًا لم يفعله ، والإباء مستلزم للنفي ؛ ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء ، قاله الموضح في الحواشي .

(**ومثالها بعد النهي قوله**) : [من الخفيف]

١٦٢ــ (**صَاحِ شَمِّرْ [١٢٢/أ] ولا تَزَلْ ذاكِرِ الْمَوْ   تِ**) فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

« صاح » مرخّم صاحب على غير القياس ، و« شَمِّر » بكسر الميم أمر لا نهي ، واسم « تزل » مستتر فيها وجوبًا تقديره : أنت . و« ذاكر الموت » خبرها .

(**ومثالها بعد الدعاء قوله**) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

١٦٣ــ ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيّ على البِلَى   (**ولا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ**)

فـ « القطر » : اسم « زال » مؤخر ، و« منهلاً » : خبرها مقدم ، والأصل : ولا زال القطر منهلاً بجرعائك ، و« ألا » : حرف استفتاح ، و« يا » : حرف نداء ؛ والمنادى محذوف ، أي : يا هذه ، أو حرف تنبيه مؤكد لـ « ألا » الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه ، و« اسلمي » : فعل أمر من السلامة وهي : البراءة من العيوب ، ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ، و« مي » : اسم امرأة وليس ترخيم ميّة كما قد يُتوهم ، و« على » : للمصاحبة ، أي اسلمي مع بلائك ، و« المنهل » : السائل بشدة ، و« الجرعاء » : تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئًا ، و« القطر » : جمع قطرة المطر . وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح[1] لما

١٦٠- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ . وشرح التسهيل ٣٣٤/١ .

١٦١- البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٠٦ ، والنكت الحسان ص ٦٦ .

١٦٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٤/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ .

١٦٣- تقدم تخريج البيت برقم ١٢ .

(١) الصحاح ٢٥٦٣/٦ (يا) .

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به[١] . وإنّما قام النهي والدعاء بـ« لا » مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل ؛ وترك الفعل نفي .

(**وقيّدت « زال » بماضي « يزال » احترازًا من « زال » ماضي « يزيل »**) بفتح الياء (**فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول**) واحد ، ووزنه « فعَل » بفتح العين (**ومعناه : « ماز »**) بمعنى « ميز » (**تقول : زِلْ ضأنَكَ منْ مَعـزِك**) أي : ميز بعضها من بعض (**ومصدره « الزَّيل »**) بفتح الزاي ، لأنه من باب ضرب يضرب ضربًا ، [١٢٢/ب] (**و**) احترازًا (**من**) [١٨٦] « زال » (**ماضي « يزول » فإنه فعل تام قاصر**) ، ووزنه « فعَل » بفتح العين أيضًا ؛ لأنه من باب : نَصَرَ يَنْصُرُ ، (**ومعناه الانتقال**) ، تقول[١] : زل عن مكانك ؛ أي : انتقل عنه (**ومنه : ﴿ إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ أنْ تَـزُولا ﴾**) ، أي : تنتقلا ، (**﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾**) [فاطر / ٤١] ، أي : انتقلتا ، (**ومصدره « الـزَّوال »**) ، أي : الانتقال بخلاف « زال » ماضي « يزال » فإن وزنه « فعِل » بكسر العين ؛ لأنه من باب : عَلِمَ يَعْلَمُ ، ولا يوصف بتعدٍّ ولا قصور ، وليس له مصدر . وحكى الكسائي والفراء[٢] لـ « زال » الناقصة مضارعًا آخر وهو « يزيل » فيكون مشتركًا بين التام والناقص ، بل قال الفراء[٣] : غيرت « زال » الناقصة من « زال » التامة بتحويلها إلى « فعِل » بكسر العين ، بعد أن كانت « فعَل » بفتح العين ، فرقًا بين التام والناقص . وقال ابن خروف[٤] : يجوز كون الناقصة منقولة من : « زال يزيل » ، فعلى هذا عينهما ياء و« زال يزول » عينه واو .

والقسم (**الثالث : ما يعمل**) هذا العمل (**بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو « دام »**) خاصّة (**نحو**) : ﴿ وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ (**مَا دُمْتُ حَيًّا**) ﴾ [مريم / ٣١] فـ « ما » مصدرية ظرفية ، و« دمت » دام واسمها ، و« حيًّا » خبرها ، والدليل على مصدرية « ما » وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان ، (**أي : مدة دوامي حيًّا ، وسُمِّيت « ما » هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر . وهو : الدوام ، وسُمِّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف ؛ وهو**) : المدة) ، فأصل « ما دمت حيًّا » : مدة ما دمت حيًّا ، فحذف المضاف وهو « المدة » ، وناب المضاف إليه وهو : « ما » [١٢٣/أ] وصلتها عنها في

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) حاشية الصبان ١/٢٣٧ .
(٣) الارتشاف ٢/٧٩ .
(٤) الارتشاف ٢/٧٩ .

الانتصاب على الظرفية ، كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، كجئتك صلاة العصر ، أي : وقت صلاة العصر ، قاله في المغني . وأطلق الناظم « ما » واعتمد على المثال فقال :

١٤٦ـ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولِي مرفوعها منصوب فهو حال ، نحو : يعجبني ما دمت صحيحًا ، أي : يعجبني دوامك صحيحًا ، ولو لم تذكر « ما » أصلاً فأحرى بعدم العمل ، نحو : دام زيد صحيحًا ، فـ « دام » فعل ماض تام بمعنى « بقي » و« زيد » فاعله ، و« صحيحًا » حال من « زيد » ، ولا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية العمل المذكور ، بدليل ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [هود/١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

(فصـــــــــــــــــل)

(**وهذه الأفعال**) الثلاثة عشر (**في التصرف**) وعدمه ، (**ثلاثة أقسام :**

ما لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق) لأنها وضعت وضع الحروف ، في أنها لا يفهم معناها ، إلا بذكر متعلقها . (**و« دام » عند الفراء وكثير من المتأخرين**)[1] ، لأنها صلة لـ « ما » الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ « ما » التزم مضيّه ، قاله أبو حيّان في النكت الحسان[2] . وأما : يدوم ودمْ ودائم ودوام ، فمن تصرفات التامّة .

(**وما يتصرف تصرفًا ناقصًا ، وهو « زال » وأخواتها**) الثلاثة ، « فتئ » و« برح » ، و« انفك » ، (**فإنها لا يستعمل منها أمر**) ، لأن من شرط عملها النفي ، **[١٢٣/ب]** وهو لا يدخل الأمر ، (**ولا مصدر**) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين . (**و« دام » عند الأقدمين**) وقليل من المتأخرين (**فإنهم أثبتوا لها مضارعًا**) وهو « يدوم » . (**وما يتصرف تصرفًا تامًّا وهو الباقي**) ، بناء على أن لها مصادر ، فمصدر كان : الكون والكينونة ، ومصدر أضحى ، وأمسى ، وأصبح : الإضحاءُ ، والإمساءُ ، والإصباحُ ، ومصدر صار : الصير والصيرورة ، ومصدر بات : البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول ؛ قاله أبو حيّان[3] .

(**وللتصاريف في هذين القسمين**) وهما : المتصرف التّصرف التام والناقص ، (**ما للماضي من العمل**) بشرط وغيره ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[١٨٧]**

١٤٧ــ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا   إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلا

---

(١) في همع الهوامع ١/١١٤ : (قال ابن الخباز : لا تتصرف « ما دام » لأنها للتوقيت وللتأبيد ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيان : وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون) .

(٢) النكت الحسان ص ٦٩ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٧٥ ، وهمع الهوامع ١/١١٤ .

(**فالمضارع ؛ نحو** : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾) [مريم / ٢٠] ، فـ« أك » مضارع « كان » وأصله : كون ، حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، واسمه مستتر فيه وجوبًا ، و« بغيًّا » خبره ، وأصله : بغويًا ، اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة .

(**والأمر نحو** : ﴿ كونُوا حِجَارَةً ﴾) [الإسراء / ٥٠] ، أصله قبل اتصال الواو : كون ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار : كن ، فلما اتّصل به واو الجماعة حرّكت النون بالضم لمناسبة الواو ، فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين ، والواو اسمه ، و« حجارة » خبره ، ومثله : ﴿ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾ [آل عمران / ٧٩] ، ولو مثّل به لكان حسنًا .

(**والمصدر كقوله**) : [من الطويل]

١٦٤ــ بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى (وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ)

[١٢٤/أ] « كونك » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه ، وهو كاف المخاطب ، و« إياه » خبره ، من جهة نقصانه ، والأصل : وكونك فاعله ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير ، وفيه ردّ على أبي البقاء في زعمه : أن المنصوب بعد مصدر « كان » حالاً ، لأن الضمير لا ينتصب على الحال ، و« يسير » خبره من جهة ابتدائيته ، و« البذل » بالذال المعجمة : العطاء ، و« الباء » متعلقة بـ « ساد » و« عليك » متعلق بـ « يسير » مقدم من تأخير . (**واسم الفاعل كقوله**) : [من الطويل]

١٦٥ــ (وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ) إذا لَمْ تُلفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

فـ« كائنًا » خبر « ما » الحجازية ، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره : هو ، و« أخاك » خبره ، و« البشاشة » بفتح الباء الموحدة وشينين معجمتين : طلاقة الوجه ، و« تُلفه » بالفاء بمعنى : تجده متعدٍّ لاثنين ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفَوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات/٦٩] ، و« منجدًا » بالجيم : مفعوله الثاني لا حال ، خلافًا للعيني[1] . واسم المفعول كقول سيبويه[2] في الظرف :

١٦٤- البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والدرر ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٥/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

١٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، والدرر ٢١٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٧/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(١) المقاصد النحوية ١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

مكون فيه ، قاله أبو حيّان[١] .

(**وقوله**) وهو الحسين بن مطير الأسدي : [من الطويل]

١٦٦ـ (**قَضَى اللهُ يا أسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ**) حتى يُغمِضَ العَينَ مُغمِضُ

فـ « زائلاً » اسم فاعل « زال » الناقصة ، واسمه مستتر فيه تقديره : أنا ، وجملة « أحبك » خبره .

---

(١) النكت الحسان ص ٦٩ .

١٦٦- البيت للحسين بن مطير في ديوانه ١٧٠ ، والدرر ٢١٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، ولسان العرب ١٩٩/٧ (غمض) ، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٧ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**وتوسّط أخبارهن**) بينهن وبين أسمائهن ، (**جائز خلافـًا لابن درستويه**[١] **في** « **ليس** » ، **ولابن معط**[٢] **في** « **دام** ») نصّ عليه في ألفيته . قيـل : ولم يعرف لغيره . والصحيح الجواز من غير استثناء ، وعليه قول الناظم :

١٤٨ـ وَفِـي جَمِيعِـهَا تَوَسُّـطَ الْخَـبَرْ أجـِـزْ . . . .

(**قال الله تعالى : ﴿ وكان حَقًّا [١٢٤/ب] علينا نصرُ المؤمنين ﴾**) [الروم / ٤٧] ، فـ « حقًّا » خبر « كان » مقدم ، و« نصر المؤمنين » اسمها مؤخر ، ومِنْ لازم تقديم خبرها على اسمها توسّطه بينها وبين اسمها ، إذا لم يتقدم عليها ، (**وقرأ حمزة وحفص ﴿ ليسَ البِرَّ أنْ تُولّوا وجوهَكُم ﴾** [البقرة/١٧٧] **بنصب : البِرّ**[٣]) على أنه خبر « ليس » مقدم ، و« أن تولوا » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « ليس » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه . ويُؤخذ من كلام المغني[٤] أن رفع « البرّ » ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا هو دونه في التعريف ، فإنه قال : واعلم أنهم حكموا لـ « أن » و« أنَّ » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ، [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك][٥] ، فلهذا قرأت

(١) في الارتشاف ٨٦/٢ : (وأما توسيط « ليس » فثابت من كلام العرب ، فلا التفات لمن منع ذلك . . . ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهًا بـ « ما ») .

(٢) في شرح التسهيل ٣٤٩/١ : (وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر « ليس وما دام » ، وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع) .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٩٠ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

السبعة : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُم إلاَّ أنْ قَالُوا ﴾ [الجاثية / ٢٥] ، بالنصب ، والرفع ضعيف . (وقال الشاعر :) [من البسيط]

١٦٧ـ (لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُـهُ) بِـادِّكَار الْمَـوْتِ وَالْـهَرَمِ

فـ « منغصة » خبر « دام » مقدم ، و« لذاته » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معط ، وله أن يقول : « لذاته » مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « منغصة » ، واسم « دام » مستتر فيها على طريق التنازع في [١٨٨] السببي المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

وأولى منه قول الآخر : [من البسيط]

١٦٨ـ ما دامَ حافظُ سرّي مَنْ وثقْتُ بـهِ فهوَ الذي لسْتُ عنهُ راغبًا أبـدَا

فقدم الخبر على الاسم . (إلا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) ، كحصر الخبر ، (نحو : ﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُم عِنْدَ البَيْتِ إلاَّ مُكَاءً ﴾) [الأنفال / ٣٥] أي : صفير ، أو كخفاء إعرابهما ، نحو : كان موسى فتاك ، وقد يكون التوسط واجبًا ، نحو : كان في الدار ساكنها ، فتحصل ثلاثة أقسام . قسم يجوز ، وقسم يمتنع ، وقسم يجب[1] .

١٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٤١ ، والدرر ١/٢٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٦ ، وشرح الأشموني ١/١١٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٣١ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٠ ، وهمع الهوامع ١/١٧٧ .

١٦٨- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٤٠ .

(١) انظر الارتشاف ٢/٨٥ - ٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(فصـــــــــــــل)

(وتقديم أخبارهنَّ) [١٢٥/أ] عليهنَّ (جـائز) عنـد البصريـين[١] ، إذا عُريـت مِمّا يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير ، (بدليل) نحو : (﴿ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾) [سبأ / ٤٠] (﴿ وأَنْفُسَهُم كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾) [الأعراف / ١٧٧] ، فـ « إياكم » و« أنفسكم » معمولان لخبر « كان » ، وقد تقدمـا عليـها ، وتقديـم المعمـول يُـؤذن بجـواز تقديم العامل ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[٢] ، وسبقه إلى ذلك الفارسي ، وابن جني[٣] ، وغيرهما من البصريين ، وهو غير لازم ، فإن البصريين أجازوا : زيـدًا عمـرو ضـرب ، مـع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المعمول ، ولم يجيزوا تقديم العامل ، وفي التنزيل : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى / ٩] ، فتقدم معمول الفعـل مـع أن الفعـل لا يجوز تقديمه ، لأن « أمّا » لا يليها فعل ، قاله الموضح في الحواشي .

(إلا خبر« دام ») فلا يجوز تقديمه على « ما دام » (اتفاقًا) لأن معمـول صلـة الحرف المصدري ، لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين « ما » و« دام » علـى الصـواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنـا يفصـل إذا لم يكـن عـاملاً ، وهو اختيار ابن عصفور[٤] ، فإن قلنا بعدم تصـرف « دام » فينبغـي أن يجـري فيـه الخـلاف الذي في « ليس » ، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجـوز قطعًـا ، قالـه الموضـح في حواشـيه . وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال :

١٤٨ـ .... وكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

(١) انظر الارتشاف ٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٥٤/١ .

(٣) الخصائص ٣٨٢/٢ .

(٤) المقرب ٩٦/١ .

« وإلا » خبر « ليس » فلا يجوز أن يتقدم عليها (**عند جمهور البصريين**) من متأخريهم ، وجمهور الكوفيين[١] ، وهو المختار ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٥٠ــ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....

وحجتهم أنهم (**قاسوها على « عسى »**) وخبر « عسى » لا يتقدم عليها اتفاقًا ، والجامع بينهما الجمود [١٢٥/ب] (**واحتج المجيز**) من قدماء البصريين ، والفراء ، وابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور من المتأخرين (**بنحو قوله تعالى : ﴿ ألا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم ﴾**)[هود/٨] ، وتقدير الحجة منه أنَّ « يوم يأتيهم » معمولاً لـ « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و« مصروفًا » خبرها ، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر ؛ وهو « مصروفًا » يجوز تقديمه على « ليس » ، لما جاز تقديم معموله عليها . « وأجيب » بالمنع وسنده ما تقدم ، وعلى تقدير تسليمه يُجاب (**بأن المعمول ظرف ، فيتسع فيه**) ما لا يتسع في غيره ، أو بأن « يوم » معمول لمحذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو بأن « يوم » [١٨٩] في محل رفع على الابتداء ، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و« ليس مصروفًا » خبره .

(**وإذا نُفيَ الفعل بـ« ما »**) النافية (**جاز توسط الخبر بين النافي**) وهو « ما » (**و**) الفعل (**المنفي مطلقًا**) ، سواء كان النفي شرطًا في العمل أم لا ، (**نحو : ما قائمًا كان زيد**) ، ونحو : ما قائمًا زال زيد ، (**ويمتنع التقديم على**) نفس (**ما عند البصريين ، والفراء**) من الكوفيين[٢] ، لأنها من ذوات الصدور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٩ــ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ....

(**وأجازه بقية الكوفيين**) بناء على أنها لا تستحق التصدير ، قياسًا على أخواتِها (**وخصَّ ابن كيسان**) من الكوفيين (**المنع بغير « زال » وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب**) ، بدليل أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائمًا ، كما لا يجوز : كان زيد إلا قائمًا . وردَّ بأن [١٢٦/أ] ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارًا بأصل الوضع[٣] .

(**وعمّم الفراء المنع في جميع حروف النفي**[٤]. **ويردّه قوله**) وهو المعلوط

(١) الإنصاف ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ .
(٢) انظر التسهيل ص ٥٤ .
(٣) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(٤) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/١ .

القريعي : [من الطويل]

١٦٩ـ وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إن رأيْتَهُ **(على السِّنِّ خَيْرًا لا يزالُ يَزيدُ)**

فقدم معمول الخبر على « لا » النافية ؛ والأصل : لا يزال يزيد خيرًا ، ورجّ : أمرٌ من الرجاء ، والفتى : الشاب ؛ يقال : فتي فهو فتى بالقصر ، والسّنّ : هو العمر ، و« خيرًا » مفعول « يزيد » يعني : أنك إذا رأيت الشّاب يزيد خيرًا كلما زاد عمره فرجّه للخير . و« ما » يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية ، وزيدت « أن » بعدها لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، وجزم به في المغني[1] . ويحتمل أن تكون زائدة و« إنّ » شرطية وجوابها محذوف .

١٦٩- البيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب ٣٥/١٣ (أنن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، والجنى الداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨ ، والخصائص ١١٠/١ ، والدرر ٢٧٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقرب ٩٧/١ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والارتشاف ٢٨٣/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٥/١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**ويَجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبَرها ، إن كــــان**) المَعمـول (**ظرفًا أو**) جارًّا و(**مجرورًا**) للتوسع ، (**نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفًا**) ، والأصل : كان زيد معتكفًا عندك ؛ أو في المسجد ، فقدم معمول خبر « كـان » علـى اسمـها ، فوليها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٢ــ ولا يَلِـي العـامِلَ مَعْمُـولُ الخَــبرْ إلا إذا ظَرْفًـا أتَـى أو حَــرفَ جَــرْ

(**فإن لم يكن**) المعمول (**أحدهما ، فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا**) ، لمـا في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منهما ، (**والكوفيون يجــيزون مطلقــا**) ، لأن معمول معمولها في معنى معمولها[1] .

(**وفصل ابن السراج[2] والفارسي[3]**) من البصريين (**وابن عصفور[4]**) مـن المتأخرين ، (**فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو : كان طعامك آكلاً زيد**) ، لأن المعمـول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، (**ومنعوه إن تقدم [١٢٦/ب] وحده ، نحو : كان طعــامك [١٩٠] زيدٌ آكلاً**) ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي .

ويتحصّل من هذه المسألة أربعٌ وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل .

(**واحتج الكوفيون**) القائلون بالجواز مطلقًا (**بنحو قوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

١٧٠ــ قَنَـافِذُ هَدَّاجُــونَ حَــوْلَ بُيوتِــهِمْ (**بِمَا كَان إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَــوَّدَا**)

---

(١) التسهيل ص ٥٤ ، وحاشية الصبان ١/٢٣٧ .

(٢) في كتابه الأصول ١/٨٦ – ٨٩ .

(٣) في كتابه المسائل البصريات ١/٤٣٤ .

(٤) المقرب ١/٩٧ .

١٧٠– البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥ ، وخزانـة الأدب ٩/٢٦٨ ٢٦٩ ، والدرر ١/٢٢٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٤ ، والمقتضب ٤/١٠١ وبلا نسـبة في أوضح المسالك ١/٢٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٨١ ، ومغـني اللبيـب ٢/٦١٠ ، وهمع الهوامع ١/١١٨ .

وجه الحجة منه أن « إياهم » معمول « عوّد » و« عوّد » خبر « كان » ، فقد ولي « كان » معمول خبرها ، وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا ، و« قنافذ » بالذال المعجمة : جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم قنافذ ، و« هدّاجون » جمع هدّاج بتشديد الدال وفي آخره جيم ؛ من الهدجان وهو : مشية الشيخ ، و« عطية » : أبو جرير ، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير ، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل ، وطوى ذكر المشبه ، فهو من الاستعارة بالكناية ، (**وخُرِّجَ**) هذا البيت (**على زيادة « كان »**) بين الموصول وصلته ، (**أو**) على (**إضمار اسم**) في « كان » حال كونه (**مرادًا به الشأن**[1]) ، وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال :

١٥٣ـ ومُضْمَرَ الشَّأنِ اسْمًا انْوِ إنْ وقَعْ   مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

(**أو راجعًا إلى « ما »**) الموصولة (**وعليهن فـ « عطية » مبتدأ**) و« عوّد » خبره ، و« إياهم » معمول الخبر مقدم على المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين[2] ، (**وقيل**) : التقديم (**ضرورة ، وهذا**) التخريج الأخير ، وهو دعوى الضرورة ، (**متعين في قوله**) : [من البسيط]

١٧١ـ (**بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الْخَالِ سَالِبَةً**)   فالعيشُ إن حُمَّ لي عيشٌ من العجبِ

فلا يجوز دعوى زيادة « بات » ، ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن **[١٢٧/أ]** (**لظهور نصب الخبر**) وهو « سالبة » لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد ، و« حُمّ » بالبناء للمفعول بمعنى : قدر ، ولا يتعين دعوى الضرورة ، لجواز أن يكون « فؤادي » منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف أي : سالبةٌ لك .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ .

(٢) انظر خزانة الأدب ٢٦٨/٩ - ٢٦٩ .

١٧١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٩/٩ ، وشرح الأشموني ١١٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أي : مستغنية بمرفوعـها**) عـن منصوبـها ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في النظم :

١٥٠ـ .... وذُو تَمَـامٍ مـا بِـرَفْعٍ يَكْتَفِـي

وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين ، من أن معنـى تمامـها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخـبر ناقصًا ، لِـمَ سُـمِيَ ناقصًا ؟ فعلى الأول : لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدلالة على الحدث ، وتجرد للدلالة على الزمان ، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكـثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل[1] .

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فِعلٍ لازم . فـ « كان » بمعنى : حَصَلَ (**نحـو** : ﴿ **وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ** ﴾ [البقرة / ٢٨٠] **أي : وإن حصل ذو عسرة**) و« أمسى » بمعنى : دخل في المساء ، و« أصبح » بمعنى : دخل في الصباح ، نحو : (﴿ **فَسُبْحَانَ الله حِيْنَ تُمْسُونَ وحِيْنَ تُصْبِـحُونَ** ﴾ [الروم / ١٧] **أي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلـون في الصباح**) . و« دام » بمعنى : بقي نحو : (﴿ **خالدين فيها ما دامت السموات والأرض** ﴾ [هود / ١٠٧] **أي : ما بقيت**) . و« بات » بمعنى : عرّس ؛ وهـو الـنزول ليـلاً ، نحـو قـول عمر ﷺ : [١٩١] « أمّا رسـول الله ﷺ فقـد بـات بـمِنَى » ، أي : [١٢٧/ب] عـرّس بـها ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس بن عانس ؛ بالنون ؛ وفاقًا لابن دريد[1] ، لا ابن حجر الكندي خلافًا لمن زعمه : [من المتقارب]

(١) انظر شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٤٨ .

(٢) في الاشتقاق ٣٧٠ : (امرؤ القيس بن عابس ؛ بالباء ؛ بن المنذر الشاعر ، أدرك الإسلام و لم يرتدّ) .

١٧٢- (وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ) كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

أي : وعرّس ، و« العائر » بالعين المهملة اسم فاعل من العور ، وهو القذى في العين تدمع له ، وقيل : الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول ، وكاشفة على الثاني ، (وقالوا : بات بالقوم ؛ أي : نزل بهم) ليلاً . و« ظلّ » بمعنى : دام واستمر ، نحو : (ظلّ اليوم) بالرفع ، (أي : دام ظله . و) « أضحى » بمعنى : دخل في الضحى ، نحو : (أضحينا ؛ أي : دخلنا في الضحى) . و« صار » بمعنى : انتقل ، نحو : صار الأمر إليك ، أي : انتقل ، وبمعنى : رجع نحو : ﴿ ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ [الشورى / ٥٣] أي : ترجع . و«برح » بمعنى : ذهب ، نحو : ﴿ وإذْ قالَ موسى لفتاه لا أبرح ﴾ [الكهف /٦٠] أي : لا أذهب . و« انفك » بمعنى : انفصل ، نحو : فككت الخاتم فانفك ، أي : انفصل . وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أُخر غير ما ذُكر(١) .

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة ، (إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً ، (وهي : فتئ ، وزال ، وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥١- .... والنَّقصُ في فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

وذهب أبو حيان في نكته إلى أن « فتئ » تكون تامة بمعنى : سكن . وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن «زال» تكون تامة ، نحو : ما زال زيد عن مكانه ، أي : لم ينتقل عنه. وذهب الكوفيون إلى أن « ليس » تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر ، نحو : [من الرمل]

١٧٣- .... إنَّما يجزي الفتى ليسَ الجملْ

١٧٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٦ ، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١ ، ولامرئ القيس بن عابس في المقاصد النحوية ٢/٣٠، وله أو لامرئ القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب في شرح شواهد المغني ٢/٧٣٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٥٤ ، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٨ ، وشرح الأشموني ١/١١٥ .

(١) انظر الارتشاف ٢/٧٧ - ٧٨ ، وحاشية الصبان ١/٣٢٦ ، وهمع الهوامع ١/١١٥ .

١٧٣- صدر البيت : (وإذا أقرضت قرضًا فاجزه) ، والبيت للبيد في ديوانه ص ١٧٩ ، ولسان العرب ٦/٢١١ (ليس) ، ٧/٢١٧ (قرض) ، ١٥/٤٦٩ (إما لا) ، وتهذيب اللغة ٨/٣٤،١٣/٧٢،٧٣ ، وأساس البلاغة (جزي) ، وتاج العروس ١٩/١٧ (قرض) ، وجمهرة الأمثال ١/٥٧ ، والأزهية ص ١٨٢ ، ١٩٦ ، وخزانة الأدب ٩/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ١١/١٩٠ ، ١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠ ، والكتاب ٢/٣٢٣ ، ومجالس ثعلب ص ١٦٩ ، ٥١٥ ، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٥٤ ، والمقتضب ٤/٤١٠ ، والارتشاف ٢/٩٦ .

(فصـــــــــــــل)

(**تختص « كان »** [١٢٨/أ] **بأمور . منها : جواز زيادتها بشرطين :**

أحدهما : كونها بلفظ الماضي) ، لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، (**وشذّ قول أم عقيل**) بن أبي طالب وهي ترقصه : [من الرجز]

١٧٤ـ (**أنتَ تَكونُ ماجدٌ نَبيلُ**) إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَلِيْلُ

أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك(١) . فـ « أنت » مبتدأ ، و« ماجد » خبره ، و« تكون » زائدة بين المبتدأ والخبر ، و« نبيل » فعيل من النبالة ، بمعنى : الفضل ، خبر بعد خبر ، و« شَمْألٌ » كجعفر : ريح تهب من ناحية القطب ، و« بَلِيل » كقتيل ، بمعنى : مبلولة .

(و) الشرط (**الثاني : كونها بين شيئين متلازمين ، ليسا جارًا ومجرورًا**) ، وليس المراد بزيادتها أنها [١٩٢] لا تدل على معنى البتة ، بل أنها لم يُؤتَ بها للإسناد ، وإلا فهي دالة على المضي ، ولذلك كثرت زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، لكونه سلب الدلالة على المضي(٢) ، (**نحو : ما كان أحسن زيدًا**) فـ « كان » زائدة بين المبتدأ وخبره . (و) قد تُزاد بين الفعل ومرفوعه ، نحو : (**قول بعضهم : لَمْ يوجدْ كانَ مثلُهم**) ، فزاد « كان » بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدًا للمضي . (**وشذّ**) زيادتها بين الجار والمجرور ، ومنه (**قوله :**) [من الوافر]

١٧٤- الرجز لأم عقيل في أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٩ ، ٢٢٦ ، والدرر ٢٢٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩/٢ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٢٠/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٢/١ .

(٢) أجاز الفراء ذلك . انظر الارتشاف ٩٦/٢ .

١٧٥ـ جيادُ بـني أبـي بكـرٍ تَسَـامى (على كان **المُسَوَّمَةِ العِـرَاب**)

أنشده الفراء، فزاد « كان » بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد، و« الجياد »: جمع جيد، و« تسامى » أصله: تتسامى، حذفت إحدى التاءين، من السمو، وهو: العلو، و« المسوَّمة »: اسم مفعول من السومة[1]، وهي: العلامة، و« العراب » بكسر العين المهملة نعت « المسوَّمة » وهي: الخيل العربية التي جُعلت عليها علامة، وتُركت في المرعى، وأطلق [١٢٨/ب] الناظم المسألة اعتمادًا على المثال فقال:

١٥٤ـ وَقَـدْ تُـزَادُ كـانَ في حَشْـوٍ كَمَـا كَـانَ أصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَدَّمَـا

(**وليس من زيادها قوله**) وهو الفرزدق: [من الوافر]

١٧٦ـ فكيـفَ إذا مَـرَرْتُ بـدَار قـومٍ (**وجيرَانٍ لَنَا كَـانُوا كِـرَامِ**)

(**لرفعها الضمير**) وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور، وهذا مذهب أبي العباس المبرد[2] وأكثر النحويين، حيث ذهبوا إلى أن « كان » في هذا البيت ليست بزائدة، بل هي الناقصة، و« الواو » اسمها، و« لنا » خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ« جيران » و« كرام » صفة بعد صفة[3]، فهو نظير قوله تعالى: ﴿ وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ ﴾ [الأنعام / ٩٢، ١٥٥]، (**خلافًا لسيبويه**) والخليل[4]، حيث ذهبا إلى أنها في

١٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٩٦/٢، والأزهية ص ١٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ٣٠٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩، ٢١٠، ١٨٧/١٠، والدرر ٢٢٧/١، ورصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠، وشرح الأشموني ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١، وشرح التسهيل ٣٦١/١، وشرح المفصل ٩٨/٧، ولسان العرب ٣٧٠/١٣(كون)، واللمع في اللغة العربية ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ٤١/٢، وهمع الهوامع ١٢٠/١.

(١) في « ب »: (الوسم)، وفي « ط »: (السمة).

١٧٦- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢، والارتشاف ٢٩٠/٣، والأزهية ص ١٨٨، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢، وشرح الأشموني ١١٧/١، وشرح شواهد المغني ٦٩٣/٢، والكتاب ١٥٣/٢، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كنن)، والمقاصد النحوية ٤٢/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١٦٥/١، وأوضح المسالك ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١، ولسان العرب ٣٦٧/١٣ (كون)، ومغني اللبيب ٢٨٧/١.

(٢) المقتضب ١١٦/٤.

(٣) انظر خزانة الأدب ٢١٧/٩، والمقتضب ١١٦/٤.

(٤) الكتاب ١٥٣/٢، وانظر شرح التسهيل ٣٦١/١.

البيت زائدة . واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها ، والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة ، واختلفوا في تخريج ذلك ، فقال ابن مالك : لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء « ظنَّ » إسنادها إلى الفاعل في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وقال الفارسي في التذكرة : فإن قلت : كيف تلغى وقد عملت في الضمير ؟ قلت : تكون لغوًا ، والضمير الذي فيها توكيد لما في « لنا » ، لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له[1] . وقال أبو الفتح محتجًّا للخليل : وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و« لنا » الخبر ، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ« كان » .

وقال ابن عصفور : [١٢٩/أ] أصل المسألة : وجيران لنا هم ، فـ« لنا » في موضع الصفة ، و« هم » فاعل بـ« لنا » ، على حدّ : مررت برجل معه صقر ، ثم زيدت « كان » بين « لنا » و« هم » ، لأنها تزاد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ« كان » وإن كانت غير عاملة فيه ، لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة ، نحو قوله : [من البسيط]

١٧٧ـ .... أنْ لا يُجاورنا إلّاكِ ديَّارُ

والأصل : إلاّ إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل ، اهـ .

قال المرادي في شرح التسهيل : وهذه تخريجات متكلفة ، ثم قال : وقال بعضهم : لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنّما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين « جيران » و« كرام » لفهمَ أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضي ، فجيء بقوله : كانوا لنا ، لتأكيد ما فهمَ من المضي ، قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا : [من الوافر]

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أثَرَ الخيامِ[2]

---

(١) انظر قوله في خزانة الأدب ٢١٩/٩ .

١٧٧- تقدم تخريج البيت برقم ٥٢ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٦٠/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٢/٩ ، وسمط اللآلي ص ٧٥٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٦ ، واللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٣ (لعن) ، ولجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ ، ولسان العرب ٣٤/١٣ (أنن) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٥١ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠ .

ولا يمتنع أيضًا في البيت أن تكون « كان » تامة على حذف مضاف تقديره : « وجدت جيرتهم » ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال : « كانوا » والجملة صفة . اهـ كلام المرادي .

والحاصل على القول بزيادة « كان » في البيت قولان في الإعمال والإهمال ، وفي كل واحد منهما قولان . فعلى الإهمال قيل : الأصل : هم لنا ، ثم وصل الضمير بـ« كان » الزائدة إصلاحًا للفظ ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل [١٢٩/ب] إلى جانب الفعل . وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في « لنا » على أن « لنا » صفة لـ « جيران » ، ثم وصل لما ذكر . وعلى الإعمال قيل : إن الضمير معمول لـ « كان » بالحقيقة على أنها ناقصة ، و« لنا » خبرها . وقيل : تامة ، وإنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملغى ، نحو : [١٩٣] زيد ظننت عالم ، هذا ما في المغني مرتبًا[1] . (**ومنها**) ، أي : من الأمور المختصة بها « كان » (**أنها تحذف ويقع ذلك**) الحذف (**على أربعة أوجه** :

أحدها ؛ وهو الأكثر ؛ أن تحذف مع اسمها) ضميرًا كان أو ظاهرًا ، (**ويبقى الخبر**) دالاً عليهما ، ويكثر ، (**وكثر ذلك بعد « إنْ » و « لو » الشرطيتين**) ، لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف . وخصّ ذلك بـ « إن » و« لو » دون بقية أدوات الشرط ، لأن « إن » أُمُّ أدوات الشرط الجازمة ، و« لو » أُمُّ أدوات الشرط غير الجازمة ، كما أنّ « كان » أُمُّ بابها ، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٥ــ وَيَحْذِفُونَــها وَيُبْقُــونَ الْخَــبَرْ وبَعْـدَ إنْ وَلَــوْ كَثـيرًا ذا اشْـتَهَرْ

(**مثال « إنْ »**) والغالب فيها أن تكون تنويعية ، (**قولك : سِرْ مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا**) أي : إن كنت راكبًا وإن كنت ماشيًا ، (**وقوله**) : [من الكامل]

١٧٨ــ لا تَقْرَبَــنَّ الدَّهْــرَ آلَ مُطَــرِّفٍ ((**إنْ ظَالِمًا أبدًا وإنْ مَظْلُومَــا**)

أي : إن كنت ظالِمًا وإن كنت مظلومًا . وقال أبو حيان : يمكن أن لا يكونا من إضمار « كان » وإنّما انتصبا على الحال ، و« إن » بقية « أما » . وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية .

(**وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم [١٣٠/أ] إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر**[2]) ،

(١) مغني اللبيب ٢٨٨/١ .

١٧٨- البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٥/١ ، ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر ٣٦١/١ ، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠ .

(٢) ورد هذا القول في الكتاب ٢٥٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/١ ، والدرر ٢٢٩/١ .

بنصب الأول على الخبرية لـ« كان » المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف ، (**أي : إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ**) ، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ . وفيه ردٌّ على التسهيل ، حيث قيّد اسم « كان » بكونه ضميرًا ، وهو معدود من مفرداته[1].

(**ويجوز : إن خيرٌ فخيرًا**) ، وإن شرٌّ فشرًّا ، برفع الأول على أنه اسم لـ« كان » المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي : (**إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيرًا ، ويجوز نصبهما**) معًا بتقدير : إن كان عملهم خيرًا فيُجزون خيرًا ، ورفعهما معًا بتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ، (**و**) الوجه (**الأول**) من الأوجه الأربعة (**أرجحها**) ، لأن فيه إضمار « كان » واسمها بعد « إن » وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما[2] كثير مطرد .

(**و**) الوجه (**الثاني أضعفها**) ، لأن فيه حذف « كان » وخبرها بعد « إن » وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه[3] ، (**و**) الوجهان (**الأخيران متوسطان**) بين القوة والضعف . ثم قال الشلوبين : هما متكافئان ، يعني على حدٍّ سَواء[4] .

قال تلميذه ابن الضائع : لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوة نصب الأول ، وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما قوة رفع الثاني ، وضعف رفع الأول ، فتساويا .

وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما[4] . ومثال « إنْ » غير التنويعية قولهم : [من البسيط]

١٧٩ـ انْطِقْ [١٣٠/ب] بحقٍّ وإنْ مُسْتخرجًا إحَنَا ....

أي : وإن كنت مستخرجًا ، (**ومثال « لو »**) قوله ﷺ لبعض أصحابه : (**التمس**

(١) التسهيل ص ٥٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٤) الارتشاف ٩٨/٢ .

١٧٩- عجز البيت : (فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا) ، والبيت بلا نسبة في الدرر ٢٣٢/١ ، وهمع الهوامع ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ .

ولو خاتمًا من حديد[1] أي : التمس شيئًا ولو كان ما تلتمسه خاتمًا من حديد ، (**وقوله**) : [من البسيط]

١٨٠ـ(**لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَو مَلِكًا**) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والْجَبَلُ

[١٩٤] أي : ولو كان صاحب البغي ملكًا ذا جنود كثيرة . وقولهم : الأحشف ولو تمرًا ، وفيهما ردّ على أبي حيان ، حيث شرط أن لا يكون ما بعد « لو » أعلى مما قبلها ، ولا أعم ، فإنَّ الملك أعلى مما قبله ، والتَّمرَ أعم من الحشف . (**وتقول**) فيما إذا كان ما بعد « لو » مندرجًا فيما قبلها ، ولا أعم ولا أعلى على ما مثّل به سيبويه من قولهم[2] : (**ألا طعام ولو تمرًا**) ، فإن الطعام أعم من التمر . (**وجوز سيبويه**) فيه (**الرفع بتقدير : ولو يكون عندنا تمر**) ، فحذف « يكون » وخبرها وبقي اسمها . (**ويقلُّ الحذف المذكور**) وهو حذف « كان » واسمها (**بدون** « **إنْ** » و « **لو** ») الشرطيتين (**كقوله** : [من الرجز]

١٨١ـ **مِنْ لَدُ شَوْلاً فَــإلَى إتْلائِـهَا**)

(**قدّره سيبويه**[3] **: من لَدُ أن كانت شَـولاً**) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين ، جمع شائلة على غير قياس ، وهي النوق التي جفّ لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . وأمّا الشائل : بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للّقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شُوَّل ، بتشديد الواو ؛ كراكع ورُكَّع ، والإتلاء : مصدر أتلَتِ الناقة إذا تلاها ولدُها ، أي : من زمن كونها شَولاً إلى زمن كونها متلوةً بأولادها ، وإنّما قدره [١٣١/أ] سيبويه : من لَدُ أن كانت شَولاً ، ولم يقدره : من لَدُ كانت ، لأنه لا يرى إضافة « لدن » إلى الجمل ، نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان ، واعترض على سيبويه في تقديره « أنْ » إذ يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ، بل نصّ سيبويه في باب الاستثناء[4] على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حُمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أنَّ ما فرّ منه وقع فيه .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٧٤١ .

١٨٠- البيت للعين المنقري في خزانة الأدب ٢٥٧/١ ، والدرر ٨٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١، والمقاصد النحوية ٥٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

١٨١- تقدم تخريج الرجز برقم ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٦٥/١ . (٤) الكتاب ٣٣٥/٢ .

الوجه (**الثاني : أن تحذف** « **كان** » **مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضعف : ولو تمرٌ ، وإن خيرٌ**) ، برفعهما .

الوجه (**الثالث : أن تحذف وحدها**) ويبقى اسمها وخبرها ، (**وكثر ذلك بعد** « **أن** » **المصدرية**) الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل ، (**في مثل**) قولهم : (**أمّا أنت منطلقًا انْطَلَقتُ**) ، فـ « انطلقت » معلول ، وما قبله علة له مقدمة عليه ، (**وأصل انطلقت : لأنْ كنت منطلقًا ، ثم قدمت اللام**) التعليلية (**وما بعدها**) ، المجرور بها ، (**على انطلقت للاختصاص**) عند النحويين ، أو الاهتمام بالفعل عند البيانيين(١) ، فصار : لأنْ كنت منطلقًا انطلقتُ ، **[١٩٥]** (**ثم حذفت اللام**) الجارة (**للاختصار**) ، فصار : أنْ كنت منطلقًا انطلقت ، (**ثم حُذفت** « **كان** » **لذلك**) الاختصار ، (**فانفصل الضمير**) الذي هو اسم « كان » فصار : أن أنت منطلقًا ، (**ثم زِيْدَ** « **ما** » **للتعويض**) من « كان » فصار : أن ما أنت ، (**ثم أدغمت النون**) من « أن » (**في الميم**) من «ما» (**للتقارب**) في المخرج ، فصار : أمّا أنت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٦ــ وبَعْدَ أنْ تَعْويضُ ما عَنها ارْتُكِبْ ....

وقد يحذف متعلق الجار إذا فُهم من المقام ، (**وعليه قوله**) وهو عباس بن مرداس : [من البسيط]

١٨٢ــ (**أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ**) فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(**أي : لأن كنت ذا نفر فَخَرْت ، ثُمَّ حذف**) فخرت ، وهو (**متعلق الجار**)

---

(١) في « ب » ، « ط » : للاختصاص عند البيانيين ، أو للاهتمام بالفعل عند النحويين .

١٨٢- البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢، والاشتقاق ٣١٣، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر ٢٣٥/١، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩، وشرح قطر الندى ١٤٠، ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، واللسان ٢٩٤/٦ (خرش) ، ٢١٧/٨ (ضبع) والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتاج العروس (ما) ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ص ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١ ، ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

لـ « أنْ » وما بعدها ، و« أبا خراشة » منادى [١٣١/ب] سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء المعجمة ، وحكي كسرها ، وبراء مهملة وشين معجمة : كنية شاعر مشهور اسمه خفاف ، بخاء معجمة مضمومة ، وفاءين خفيفتين بينهما ألف ، والنفر بفتح النون والفاء : الرهط هنا ، والضبع ؛ على وزن العضد : السنين الجدبة ، وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله : لم تأكلهم ، وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة ، شبهها بالأكل ، فهو استعارة تبعية ، ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبه الشرط والجزاء ، هذا قول البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنّ « أن » المفتوحة هنا شرطية ، ولذلك دخلت الفاء في جوابها[١] : ومعنى المثال المذكور عندهم : إن كنت منطلقًا انطلقتُ معك ، والأول أشهر . ونقل أبو الفتح عن أبي علي أنّ « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في الجزأين عمل ما خَلَفَته . وحجته أنّ « ما » لَمَّا نابت في اللفظ نابت في العمل . وزعم أنه مذهب سيبويه[٢] .

(**وقلّ**) حذف « كان » وحدها (**بدونها**) أي : بدون « أن » المصدرية (**كقوله**) وهو عبيد بن حصين الراعي : [من الكامل]

١٨٣- (**أزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كَالَّذِي**) لَـزِمَ الرِّحَالَـةَ أنْ تَمِيْـلَ مَمِيْـلا

(**قال سيبويه**[٣] : **أراد أزمان كان قومي**) مع الجماعة ، فحذف « كان » التامة ، وأبقى فاعلها وهو « قومي » ، و« الجماعة » مفعول معه ، والناصب له « كان » المحذوفة . والرِّحالة : بكسر الراء وبالحاء المهملة : سرج من جلود ليس فيها خشب ، يُتخذ للركض الشديد ، وتميل ؛ بفتح التاء ؛ منصوب بـ « أن » وهي ومنصوبها [١٣٢/أ] في موضع التعليل ، و« مَميلا » بفتح الميم الأولى بمعنى : ميل ، مفعول مطلق .

---

(١) في الارتشاف ١٠٠/٢ : (وزعم الكوفيون أنّ « أن » هذه المفتوحة الهمزة أداة شرط كـ « إن » المكسورتها ، وجاز حذف الفعل في المذهبين للعلم بأن « أنْ » لا يقع بعدها إلا الأفعال ، واتفقوا على أنه إذا حذفت « ما » وأتي بالفعل كانت « إن » مكسورة ، وهي عند البصريين غير « أن » المفتوحة) .

(٢) انظر قول أبي الفتح في الخصائص ٣٨١/٢ .

١٨٣- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤ ، والأزهية ص ٧١ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٣ ، ١٤٨ ، والدرر ٢٣٤/١ ، ٥٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والكتاب ٣٦٥/١ ، ٢٥٩/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والمقاصد النحوية ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٥ ، والمقرب ١٦٠/١ ، وهمع الهوامع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٥/١ .

الوجه (**الرابع : أن تحذف**) كان (**مع معموليها**) جميعًا ، (**وذلك بعد : إن**) الشرطية (**في قولهم : افعل هذا إما لا ، أي : إن كنت لا تفعل غيره فـ** « **ما** » **عوض**) عن « كان » واسمها ، وأدغمت نون « إن » فيها لتقارب مخرجيهما ، (**ولا**) هي (**النافية للخبر**) وهو « تفعل » ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره : فافعله . قال الجاربردي[1] : تقول : اخرج ، فإذا امتنع تقول : إما لا فتكلم ، أي : إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم ، هكذا ذُكر في بعض شروح المفصل ، وهو يدل على أن الهمزة من « إما » مكسورة . وقال بعض شراح الشافية : أما لا بفتح الهمزة ، قال : معنى أما لا هو : أن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا ، أي : لأن كنت ، فحذف اللام ، ثم حذف « كان » فصار الضمير المتصل منفصلاً ، وزيد « ما » عوضًا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميمًا ، وأدغمت في الميم . اهـ كلام الجاربردي في باب الإمالة . وهو عجيب ، فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في أما أنت ، لا في إما لا ، والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب ، وفيما قبلهما جائز ، قاله الخضراوي . وحكى الكوفيون أنه يقال : لا تأت الأمير فإنه جائر ، فتقول : أنا آتيه وإن ، أي : وإن كان جائرًا ، فتحذف « كان » مع معموليها من غير تعويض ، وعليه قوله : [من الرجز]

١٨٤ـ قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سلمى وإنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وإنْ

أي وإن كان فقيرًا معدمًا ، ولا يجوز هذا الحذف مع غير « كان » عند البصريين .

[١٩٦] (**ومنها**) أي من الأمور المختصة بها « كان » [١٣٢/ب] (**أن لام مضارعها**) وهي النون (**يجوز حذفها**) تخفيفًا وصلاً لا وقفًا ، نص على ذلك ابن خروف . وإلى الجواز أشار الناظم بقوله :

١٥٧ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

(**وذلك بشرط كونه مجزومًا بالسكون**) ، حال كونه (**غير متصل بضمير نصب ، ولا**) متصل (**بساكن ، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾**) [مريم / ٢٠] ، ﴿ وإنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْها ﴾ [النساء / ٤٠] أصلهما : أكون وتكون ، بالرفع فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا (**بخلاف : ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّار ﴾** [الأنعام / ١٣٥] **﴿ وتكُونَ لَكُمَا الكبرِيَاء ﴾** [يونس / ٧٨] **لانتفاء الجزم**) فيهما ، لأن الأول مرفوع ، والثاني منصوب ، وبخلاف نحو : (**﴿ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِين ﴾** [يوسف/ ٩] ، **لأن جزمه بحذف النون**) بالعطف على (يَخْلُ) المجزوم في جواب الأمر ، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين

---

(١) في كتابه شرح الشافية ص ٣٨٤ مع اختلاف يسير عما ورد هنا .

١٨٤- تقدم تخريج الرجز برقم ٩ .

بحركة الإعراب ، وفي الثالث بحركة المناسبة ، فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها ، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابًا مثلهن ، وتحذف للجازم كما يحذفن . (و) بخلاف (**نحو : إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيهِ**) ، فلا يحذف أيضًا (**لاتصاله بالضمير**) المنصوب ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول . وبخلاف (**نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾**) [النساء/ ١٣٧] ، فلا يحذف أيضًا (**لاتصاله بالساكن**) ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لأجله ، فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر[١]. [١٣٣/أ] (**وخالف في هذا**) الأخير (**يونس**) بن حبيب (**فأجاز الحذف**) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين[٢] (**تمسكًا بنحو قوله**) وهو الخنجر بن صخر الأسدي : [من الطويل]

١٨٥ـ(**فَإِنْ لم تَكُ المِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامةً**) فَقَدْ أَبْدَتِ المرآة جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

فحذف النون مع ملاقاة الساكن ، والمرآة ، بكسر الميم ومد الهمزة : آلة الرؤية ، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنًا ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو : الأسد ، والوسامة بفتح الواو : الحسن والجمال ، (و) هذا البيت (**حمله الجماعة**) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (**على الضرورة . كقوله**) وهو النجاشي : [من الطويل]

١٨٦ـ فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أستَطِيعُهُ (**وَلاكِ اسْقِني إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ**)

فحذف نون « لكن » ضرورة[٣] ، واستدل به الفراء على أن « لكنّ » المشددة مركبة ، وأصلها : لكنْ أنْ فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون « لكنْ » للساكنين قاله في المغني[٤] .

وقيل : هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك من أخ ؟ يعني نفسه ، يواسيك بطعامه بغير مَنٍّ ولا بخل ، فقال له الذئب : دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ، ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذى معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه .

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، والارتشاف ٣١١/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .

١٨٥- البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر ٢٣٧/١، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢ ، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون) ، والمقاصد النحوية ٦٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١٢٠/١.

١٨٦- البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠ ، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، والكتاب ٢٧/١، والمنصف ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٢،٣٦١ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٧١/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٩ ، والجنى الداني ٥٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥ ، ورصف المباني ص ٢٧٧ ، ٣١٠ .

(٣) انظر الخصائص ٣١٠/١ . (٤) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(فصـــــــــــــل)

(في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيهًا بها)

في النفي

(**أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾** [يوسف / ٣١] ، **﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾**) [المجادلة / ٢] ، ثم اختلف النحاة ، فقال البصريون : عملت في الجزأين ، وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض ، كذا قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض ، وأهملها التميميون ، قال سيبويه[١] : [١٣٣/ب]وهو القياس . كما أهملوا ليس حملاً عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، قاله في المغني[٢] .

(**و**) لا يعملها الحجازيون مطلقًا ، بل (**لإعمالهم إياها**) عندهم (**أربعة شروط** :

أحدها : أن لا يقترن اسمها بـ « إن » الزائدة) ، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبًا عند البصريين[٣] (**كقوله**) : [من البسيط]

١٨٧ـ(**بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ**) ولا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنتُمُ خَزَفُ

(١) الكتاب ٥٧/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٩/١ .

١٨٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٠/٣ ، وأوضح المسالك ٢٧٤/١ ، وتخليص الشواهد ٢٧٧ ، والجنى الداني ص ٣٢٨ ، وجواهر الأدب ٢٠٧، ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ١١٩/٤، والدرر ٢٤١/١ ، =

[١٩٧] برفع « ذهب » على الإهمال ، وإنما لم تعمل حينئذ ، لأنها محمولة على « ليس » في العمل ، و« ليسَ » لا يقترن اسمها بـ « إنْ » . (**وأما رواية يعقوب**) بن السِّكيت (**ذهبًا ؛ بالنصب فتخرَّج على أن « إن » نافية مؤكدة لـ : ما**) لا مؤسسة ، لأن نفي النفي إيجاب ، و(**لا زائدة**) كافة لـ « ما » ، وهذا التخريج إنما يتمشّى على قول الكوفيين إنَّ « إنِ » المقرونة بـ « ما » هي النافية ، جيء بها بعد « ما » توكيدًا ، وهو مردود ، فإن العرب قد استعملت « إنِ » الزائدة بعد « ما » الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إن » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قاله المرادي .

وغُدانة ، بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث : حي من يربوع ، والصريف بالصاد المهملة : الفضة الخالصة ، والخزف ، بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري(١) : هو الجر ، زاد في القاموس(٢) : وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا .

الشرط (**الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بـ « إلا »**) ، فإن انتقض بطل عملها ، كبطلان معنى « ليس » ، (**فلذلك وجب الرفع في**) « واحدة » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا أَمْرُنَا [١٣٤/أ] إِلاَّ وَاحِدَةٌ** ﴾)[القمر/٥٠] ، وفي « رسول » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ** ﴾) [آل عمران / ١٤٤] ، (**فأما قوله** : [من الطويل]

١٨٨ــ **وَمَا الدَّهْرُ إِلاّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا**

= وشرح ابن الناظم ص ١٠٣ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤ ، وشرح قطر الندى ١٤٣ ، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف) ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقاصد النحوية ٩١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٣/١ ، وتاج العروس ١٥/٢٤ (صرف) .

(١) الصحاح ١٣٤٩/٤ (خزف) .

(٢) القاموس المحيط (خزف) .

١٨٨- البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، والدرر ٢٣٩/١ ، ٤٥٩ ، ورصف المباني ص ٣١١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠ .

فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرًا عن اسم مبتدأ على حد : (**ما زيدٌ إلا سيْرًا ، أي :**) ما زيدٌ (**إلاّ يَسِيرِ سَيْرًا ، والتقدير :**) وما الدهر (**إلا يدور دوران منجنون**) ، فـ « الدّهرُ » مبتدأ ، و« يدورُ » خبره ، و « دوران » مفعول مطلق ، وعامله « يدور » فحذف وأقيم المضاف إليه « دوران » مقامه ، والباعث على نصب « منجنون » على هذا التقدير أمران : كونه لا يصح أن يكون خبرًا عن « الدهر » وكونه واقعًا بعد الإيجاب ، والباعث على تقدير « دوران » أن « منجنونًا » لا يصح كونه مفعولاً مطلقًا ، لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء ، فتارة يجعل السافل عاليًا ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة لها نحو : ضربته سوطًا ، (و) كذا القول في :

.... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

فإنه في تقدير (**إلاَّ يُعَذّبُ مُعَذّبًا ، أي : تعذيبًا**) ، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب ، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ، لأن (معذب) اسم مفعول ، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة ، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش ، وأما مذهب سيبويه فلا ، لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر . وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب[1] ، وهذا البيت يشهد له ، والأصل عدم التأويل وأنشده [١٣٤/ب] ابن مالك :

أرَى الدَّهــر إلاَّ منجنونًــا ....

وحكم بزيادة « إلا » .

واعترضه في المغني[2] ، وما ذكره من وجوب الرفع مطلقًا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور[3] .

والثاني : جواز النصب مطلقًا وهو قول يونس[4] .

والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفًا ، وهو قول الفراء[5] .

والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهًا به ، وهو قول بقية الكوفيين[6] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/١ - ٣٧٤ .

(٢) مغني اللبيب ٧٣/١ .

(٣) الارتشاف ١٠٤/٢ .

(٤) وكذلك رأي الشلوبين ، انظر همع الهوامع ١٢٣/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١١١/٣ .

(٦) انظر الارتشاف ١٠٥/٢ .

(**ولأجل هذا الشرط أيضًا**) وهو : أن لا ينتقض نفي الخبر (**وجب الرفع بعد** « **بل** » **و**« **لكن** » **في نحو : ما زيد قائمًا بل قاعد ، ولكن قاعد ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف**) أي : بل هو قاعد ، أو لكن هو قاعد ، (**ولم يجز**) في « قاعد » (**نصبه بالعطف**) على « قائمًا » (**لأنه**) واقع بعد « بل » أو « لكنْ » ، والواقع بعدهما (**موجَبٌ**) بفتح الجيم أي : مثبت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٩٨]

١٦٠ــ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِــلكِنْ أَوْ بِــبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَمْ حَيْثُ حَلْ

وأجاز المبرد كون « بل » ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها ، فيجوز على قوله : ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب على معنى : بل ما هو قاعدًا ، نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب .

الشرط (**الثالث : أن لا يتقدم الخبر**) على الاسم ، خلافًا للفراء ، وإن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على الأصح ، خلافًا لابن عصفور(١) ، فإن تقدم بطل العمل ، (**كقولهم : ما مسيء من أعتب**) فـ « مسيء » خبر مقدم ، و « من أعتب » مبتدأ مؤخر . وحكى الجرمي : ما مسيئًا من أعتب ، على الإعمال ، وقال : إنه لغة(٢) . والمعتب : الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك . (**وقوله**) : [من الطويل]

١٨٩ــ (**وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى**) وَلكِــنْ إِذَا أَدْعُوهُــمُ فَــهُمُ هُــمُ

[١٣٥/أ] فـ « خذل » بتشديد الذال المعجمة ، جمع خاذل ، خبر مقدم و« قومي » مبتدأ مؤخر ، (**فأما قوله**) وهو الفرزدق : [من البسيط]

١٩٠ــ فَأَصْبَحُوا قَــدْ أَعَــادَ اللهُ نِعْمَتَــهُمْ (**إِذْ هُمْ قُرَيْش وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**)

---

(١) المقرب ١٠٢/١ .

(٢) الارتشاف ١٠٣/٢ .

١٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٩/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٩٤/٢ .

١٩٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ، والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ، والدرر ٢٤٢/١ ، ٤٧٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ، والكتاب ٦٠/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والهمع ١٢٤/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/١ ، ورصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ومغني اللبيب ص ٨٢ ، والمقرب ١٠٢/١ .

بنصب «مثلهم» مع تقدمه ، (**فقال سيبويه**[١] : **شاذ**) ولا يكاد يعرف ، (**وقيل : غلط ، وإن الفرزدق**) تميمي (**لم يعرف شرطها عند الحجازيين**) ، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين ، فغلط فيها ، وفيه نظر ، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه ، (**وقيل**) بشر : خبر ، و(**مثلهم : مبتدأ**[٢] ، **ولكن بني**) على الفتح (**لإبهامه مع إضافته للمبني**) ، وهو الضمير ، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه ، (**ونظيره**) في البناء على الفتح : (﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾[٣] [الذاريات / ٢٣] ، ﴿ **لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ** ﴾[٤] [الأنعام / ٩٤] ، **في قراءة من فتحهما**) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ «حق» في الأول ، والفاعلية في الثاني ، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة « مثل » ، (**وقيل :** « **مثلهم** » **حال**) ، لأن إضافة « مثل » لا تفيد التعريف ، وهو في الأصل نعت لـ « بشر » ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، و« بشر » مبتدأ ، (**والخبر محذوف**) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو ممتنع أو نادر ، (**أي : ما في الوجود بشر مثلهم**) ، أي : مماثلاً لهم ، قاله المبرد[٥] . ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع ، قاله في المغني[٦] . وقيل : « مثلهم » ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء . وقيل : ظرف مكان، والتقدير : وإذ ما مكانهم بشر ، أي في مثل حالهم . [١٣٥/ب] واسم الفرزدق : همام بن غالب ، وقال ابن قتيبة : هميم بن غالب ، ويكنى أبا فراس[٧] . واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق ، فقال في أدب الكاتب[٨] : الفرزدق قطع العجين ، واحدتها فرزدقة .

(١) الكتاب ١/٦٠ .

(٢) في « ب » : (مبتدأ مؤخر) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ مثلَ ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : حمزة والكسائي وعاصم والأعمش . انظر الإتحاف ص ٣٩٩ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ بينَكم ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم . انظر الإتحاف ص ٢١٣ .

(٥) المقتضب ٤/١٩١ - ١٩٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٤٧٥ .

(٧) كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب ٦٣٣ ، وفي الشعر والشعراء ١/٤٧١ : (هو همام بن غالب) . قلت : أما « هميم » فهو اسم أخيه ، كما في الأغاني ٢١/٢٧٦ .

(٨) أدب الكاتب ص ٧٨ .

ولقب به لأنه كان جهم الوجه . وقال في كتاب طبقات الشعراء(١) : إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره . قال أبو محمد بن السيد(٢) : والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه ، فبقي وجهه جهمًا .

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

١٥٨ــ إعْمَالَ لَيْسَ أعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

أي : علم .

الشرط (**الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها**) ، فإن تقدم بطل عملها ، (**كقوله**) وهو : مزاحم بن الحارث العقيلي : [من الطويل]

١٩١ــ وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى   **(وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ)**

والأصل : ما أنا عارف كل من وافى منى ، فـ « كل » منصوبة على المفعولية بـ « عارف » ، يقال : تعرفت ما عند فلان ، بتشديد الراء : تطلبت حتى عرفت ، و« المنازل » مفعول فيه . وذلك أن مزاحمًا لما اجتمع بمحبوبته في الحج [١٩٩] ثم فقدها ، فسأل عنها ، فقالوا له : تعرفها في منازل الحج من منى ، فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها . (**إلا إن كان المعمول ظرفًا أو**) جارًّا و(**مجرورًا ، فيجوز**) العمل للتوسع فيهما ، (**كقوله**) : [من الطويل]

١٩٢ــ بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإنْ كُنْتَ آمِنًا   **(فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيا)**

والأصل : فما من توالي مواليًا كل حين ، فـ « ما » نافية ، و « من توالي » اسمها و« مواليًا » خبرها ، و« كل حين » ظرف زمان منصوب بـ « مواليًا » . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٣٦/أ]

١٥٩ــ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا   بِي أنْتَ مَعْنِيًّا أجَازَ العُلَمَا

(١) الشعر والشعراء ٤٧٢/١ .

(٢) الاقتضاب ص ٦٣٣ .

١٩١- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ص ٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٠/٢ ، والكتاب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والمقاصد النحوية ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/١ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ولسان العرب ٢٣٧/٩ (عرف) ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢ .

١٩٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٠١/٢، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ .

والأصل : ما أنت معنيًا بي . وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع .

(**وأما « لا » فإعمالها إعمال ليس قليل**) جدًّا عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه[1] وطائفة من البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[2] ، وعلى الإعمال (**يشترط له الشروط السابقة**) في عمل « ما » (**ما عدا الشرط الأول**) ، وهو أن لا يقترن اسم « لا » بـ « إن » الزائدة ، (**و**) يشترط (**أن يكون المعمولان نكرتين**) ، نحو : لا أحد أفضل منك ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

١٦٢ــ فِي النَّكِرَاتِ أعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ ....

وأما قول النابغة : [من الطويل]

١٩٣ــ .... لا أنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ولا في حُبِّهَا مُتَراخِيَا

وقول المتنبي : [من الطويل]

١٩٤ــ .... فلا الحَمدُ مَكْسُوبًا ولا المَالُ باقيَا

فمن النوادر .

فإن قلت : كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه[3] : ما زيد ذاهبًا ولا أخوه قاعدًا .

قلت : لا عمل للا بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي « ما » (**والغالب**) في « لا » (**أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله**) ، وهو سعد بن مالك ، جد طرفة بن العبد : [من م . الكامل]

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٥ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦٠ .

١٩٣- تمام صدر البيت : (وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا) ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١ ، والأشباه والنظائر ٨/١١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٣ ، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧ ، والدرر ١/٢٤٩ ، وشرح الأشموني ١/١٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٣ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/١٤١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥ ، وهمع الهوامع ١/١٢٥ .

١٩٤- صدر البيت : (إذا الجواد لم يرزق خلاصًا من الأذى) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩ ، والجنى الداني ص ٢٩٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/٦٠ .

١٩٥ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا (فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ)

فـ « براح » اسم « لا » وخبرها محذوف ، أي : لا براح لي ، (**والصحيح جواز ذكره**) ، أي الخبر ، (**كقوله** : [من الطويل]

١٩٦ـ **تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا**)

فـ « تعز » فعل أمر من التعزية ، وهي : التسلية ، ومعناه : تصبّر ، و« لا » نافية للجنس هنا ، وهي عاملة عمل « ليس » وربما ظن كثير أن « لا » العاملة عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة ، وليس كذلك نبه عليه في المغني[1] . و« شيء » اسمها و« على الأرض » ظرف مستقر صفة لـ « شيء » أو لغو متعلق بـ « باقيًا » و« باقيًا » خبر « لا » والأول أولى ، وكذا القول فيما بقي ، والوزر : الملجأ ، والواقي : الحافظ .

(**وإنَّمَا لم يشترط الشرط الأول**) ، وهو أن لا يقترن اسمها بـ « إن » ، (**لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلاً**) ، فلا حاجة لاشتراط [١٣٦/ب] ذلك فيها .

(**وأما « لات » فأصلها « لا »**) النافية ، (**ثم زيدت**) عليها (**التاء**) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة [٢٠٠] في معناه أو لهما وخصت بنفي الأحيان ، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت ، لأن « لا » محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ، ومن ثم لم تتصل بـ « لا » المحمولة على « إن » . قال صاحب الكافي[2] : « لات » فرع « لا » و« لا »

١٩٥- البيت لسعد بن مالك في شرح المفصل ١٠٩/١ ، والكتاب ٥٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٨ ، ١٣٠ ، وخزانة الأدب ٤٦٧/١ ، والدرر ٢٤٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦١٢ ، ولسان العرب ٤٠٩/٢ (برح) ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٢ . وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦، والإنصاف ٣٦٧ ، وأوضح المسالك ٢٨٥/١، وتخليص الشواهد ٢٩٣ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ١٢٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٥ ، ومغني اللبيب ص ٢٣٩ ، ٦٣١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ .

١٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ ، والدرر ٢٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٢١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦ ، وشرح قطر الندى ص ١١٤ ، ومغني اللبيب ٢٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٠/١ .

(٢) الكافي في النحو لأبي جعفر النحاس . انظر كشف الظنون ص ١٣٧٩ .

فرع ليس ، وليس فرع ضرب ، فهي في المرتبة الرابعة ، وهي كلمتان عند الجمهور « لا » النافية وتاء التأنيث ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة : كلمة وبعض كلمة وذلك أنها « لا » النافية والتاء الزائدة في أول الحين[١] ، وقيل : كلمة واحدة ، وهي فعل ماض ، وعلى هذا هل هي ماضي : يليت ، بمعنى : ينقص ، استعملت للنفي[٢] أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفًا ، وأبدلت السين تاءً ، كما قاله ابن أبي الربيع[٣] ، قولان حكاهما في المغني .

(**وعملها إجماع من العرب**) ، وفيه خلاف عند النحاة ، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئًا وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا أحد قولي الأخفش[٤] ، وعنه أيضًا أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ، (**وله**) عندهم (**شرطان : كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما ، والغالب**) في المحذوف (**كونه المرفوع ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾**) [ص / ٣] بنصب « حين » على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهي بمعنى : ليس ، و « مناص » بمعنى : فرار ، (**أي : ليس الحين** [١٣٧/أ] **حين فرار . ومن القليل قراءة بعضهم**) وهو عيسى بن عمر في الشواذ[٥] : « وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاص » (**برفع الحين**) على أنه اسمها وخبرها محذوف ، أي : ليس حين فرار حينًا لهم[٦] ، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ، لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله ، وقرئ أيضًا : « وَلَاتَ حِينِ مَنَاص » بخفض « حين » فزعم الفراء أنّ « لات » تُستعمل حرفًا جارًّا لاسم الزمان خاصّة ، كما أن منذ ومذ كذلك ، فتحصّل في « حين » ثلاث قراءات : الرفع والنصب و الخفض ، وفي الواقع ثلاثة أقوال . إما على الابتداء أو على الاسمية لـ « لات » إن كانت عاملة عمل ليس ، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن . وفي النصب ثلاثة أقوال أيضًا : إما على الاسْمِية لـ « لات » إن

---

(١) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٣) البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

(٥) مختصر الشواذ ص ١٢٩ .

(٦) انظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

كانت عاملة عمل إنَّ ، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص . وفي الخفض وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كما يؤخذ من قول الناظم :

١٦٣ــ وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ....

((فأما قوله) ، وهو شمردل الليثي : [من الكامل]

١٩٧ــ لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ (يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيْرُ)

(فارتفاع « مجير » على الابتداء) ، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرًا ، (أو على الفاعلية) بفعل محذوف ، (والتقدير : حين لات له مجير) ، على الابتدائية (أو يحصل له مجير) ، على الفاعلية ، (و« لات » مهملة ، لعدم دخولها على الزمان) ، و« مجير » بالجيم ، اسم فاعل من أجار ، (ومثله) في إهمال « لات » (قوله) ، وهو الأعشى ميمون : [من الخفيف]

١٩٨ــ (لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ) أو جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

(إذ المبتدأ) [١٣٧/ب] ههنا (ذكرى) بفتح الراء مصدر : ذكر ، (وليس) هو (بزمان) وخبره « هنَّا » بفتح الهاء وتشديد [٢٠١] النون ، وهي ههنا محتملة للمكان والزمان ، أي : ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة ، وقيل مكبر ، هي : بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل ، قيل : هي امرأة قائل هذا البيت و« أو » من عطف على مقدّر ، أي : الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال ، والطائف : الذي يطرق بالليل ، وأراد به هنا : الخيال الذي رآه في النوم ، فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك ، والأهوال ، جمع هول ، وهو الخوف .

(وأما « إن ») النافية ، (فإعمالها نادر) عند ابن مالك[1] ، وقل غيره : إنه أكثر

١٩٧- البيت للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٢ ، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢١٧/١ ، وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٢/٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٣١/٢ ، وهمع الهوامع ١١٦/١ .

١٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر ٢٥٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ١٧/٣ ، والمحتسب ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ١٩٨/٤ .

(١) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

أكثر من عمل « لا » (**وهو لغة أهل العالية**)[١]، بالعين المهملة والياء المثناة تحت ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليهما عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح[٢] . واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر[٣] وأبو علي[٤] وأبو الفتح إلى الجواز[١] ، وذهب الفراء[٥] وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة[٦] ، وسمع ذلك من أهل العالية[٧] ، (**كقول بعضهم : إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية**) ، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارك ، وإنْ قائمًا ، أي : إن أنا قائمًا . (**وكقراءة سعيد**) بن جبير : (﴿ **إنْ الذِينَ [١٣٨/أ] تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾) [**الأعراف / ١٩٤**] بسكون نون « إن » ونصب « عبادًا »[٨] وخرجها بعضهم على أنها المخففة من الثقيلة ، وأنها تنصب الجزأين مثل :[من الطويل]

١٩٩– .... إنَّ حُرَاسَتَا أُسْدَا

وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إثباتًا ، وهو تخريج على شاذ . (**وقول الشاعر**) : [من المنسرح]

٢٠٠– (**إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ**) إلاّ عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِينِ

أنشده الكسائي شاهدًا على عمل « إنْ » عمل « ليس » .

(١) الارتشاف ١٠٩/٢ .
(٢) الصحاح ٢٤٣٦/٦ (علا) .
(٣) الأصول ١٠٩/١ – ١١٠ .
(٤) المسائل البصريات ٦٤٦/١ – ٦٤٨ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .
(٧) الارتشاف ١٠٩/٢ .
(٨) الرسم المصحفي : ﴿ إنّ . . . عبادٌ ﴾ ، انظر قراءة ابن جبير في المحتسب ٢٧٠/١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٩ .

١٩٩– تمام البيت : (إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إن حراستا أسدا)
وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص ٣٩٤ ، والدرر ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني ١٣٥/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٧ .

٢٠٠– البيت بلا نسبة في الأزهية ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٢/١ ، ٤٢٥ ، ورصف المباني ص ١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(فصـــــــــــل)

(وتزاد الباء بكثرة في خبر : ليس) غير الاستثنائية ، (و) في خبر (« مـــا » نحو : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِــكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر / ٣٦] ، ﴿ وَمَا اللهُ بِــغَافِلٍ ﴾) [البقرة / ٧٤] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفي ، قالوا : ليس زيد بقائم ، ردٌّ لأن زيدًا لقائم ، فالباء بمنزلة اللام .

وخرج بقولنا : غير الاستثنائية : قاموا ليس زيدًا ، فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب [ليس][1] الاستثنائية كمصحوب « إلاّ » فكما لا تقول : ما زيدٌ إلاّ بقائم ، لا تقول : قاموا ليس بزيدٍ ، وكما تُزاد الباء في خبر « ليس » تزاد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : ﴿ ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم ﴾ [البقرة / ١٧٧] بنصب « البر[2] » ، وقوله : [من المتقارب]

٢٠١ـ أَلَيـسَ عجيبًا بأَنَّ الفَتَى يُصابُ ببعضِ الذي في يديه

وهذا من الغريب ، كما قاله في المغني[3] .

(و) تزاد الباء (بقلة في خبر « لا » ، و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي ، كقوله) ، وهو سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ : [من الطويل]

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

٢٠١- البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين ١٩٧/٣ ، وأمالي القالي ١٠٨/١ ، وأمالي المرتضى ٦٠٨/١ ، وفوات الوفيات ٨٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، والكامل ص ٧٠٥ ، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه ص ١٠٧ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١١٠/١ .

(٣) مغني اللبيب ١١٠/١ .

٢٠٢- (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)

فأدخل الباء في « مغن » وهو [١٣٨/ب] خبر « لا » و« فتيلاً » بفتح الفاء: هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق، أي: بمغن إغناء ما، كأحد الوجهين في: ﴿ وَلاَ تظلمون فتيلاً ﴾ [النساء / ٧٧] والمعنى: يوم لا صاحب شفاعة مغنيًا عني شيئًا، فأقام الظاهر مقام المضمر، وكقول بعض العرب: لا خير بخير بعده النار. فزاد الباء في خبر « لا » التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى « في » [٢٠٢] قاله ابن مالك(١).

(وقوله)، وهو عمرو بن براق الأزدي: [من الطويل]

٢٠٣- (وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ) إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فزاد الباء في « أعجلهم » وهو خبر « أكن » و« أجشع » بتقديم الجيم على الشين المعجمة: الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل، و« أعجل » بمعنى: عجل، لا للتفضيل، (وقوله)، وهو دريد بن الصمة: [من الطويل]

٢٠٤- دَعَانِي أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ)

فزاد الباء في « قُعدد » وهو المفعول الثاني لـ« وجد »، والقُعْدُد، بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها: الضعيف.

٢٠٢- البيت لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، والدرر ١/٢٥٧، ٤٧٥، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/١١٤، ٣/٤١٧، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٥٢٢، والأشباه والنظائر ٣/١٢٥، وأوضح المسالك ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ١/٣١٠، ومغني اللبيب ص ٤١٩، وهمع الهوامع ١/١٢٧، ٢١٨.

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٣.

٢٠٣- البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٥٨، وخزانة الأدب ٣/٣٤٠، والدرر ١/٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/١١٧، ٤/٥١، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/١١٤، والأشباه والنظائر ٣/١٢٤، وأوضح المسالك ١/٢٩٥، والجنى الداني ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وشرح التسهيل ١/٣٨٢، ٢/١٢٦، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومغني اللبيب ٢/٥٦٠، وهمع الهوامع ١/١٢٧.

٢٠٤- البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٨، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب ١/٥٩٠، والدرر ١/٢٥٦، ولسان العرب ٣/٣٦٢ (قعد)، والمقاصد النحوية ٢/٢١٢، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/١١٤، وأوضح المسالك ١/٢٩٦، وجواهر الأدب ص ٥٥، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وهمع الهوامع ١/١٢٧.

(**وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر : إنَّ**) المكسورة (**و« لكن » و« ليت »** **في قوله**) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٢٠٥ــ فَإِنْ تَنْأَ عَنْـهَا حِقْبَـةً لاَ تُلاَقِـهَا **(فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجَرِّبِ)**

فزاد الباء في « المجرب » وهو خبر « إن » ، وتنأ ، من النأي وهو : البعـد ، والهـاء في « عنها » عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً : [من الطويل]

خَلِيلَـيَّ مُـرَّا بِـي عَلَـى أُمِّ جُنْـدَبٍ لِتَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ الْمُعَـذَّبِ[1]

و« حقبة » بكسر الحاء المهملة ، نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب . و« تلاقها » مجزوم ، لأنه بدل من تنأ ، قاله الموضح [١٣٩/أ] في شـرح الشـواهد . والمجـرِّب بكسر الراء من التجربة : الاختبار ، (**و**) في (**قوله**) : [من الطويل]

٢٠٦ــ **(وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْـتَ بِـهَيِّنٍ)** وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

فزاد الباء في « هين » وهو خبر « لكن » المشددة و« لو فعلت » شـرط معـترض بين اسم « لكن » وخبرها ، وجوابه محذوف ، كمـا حـذف مفعـول « فعلـت » والأصـل : ولكن أجرًا هين لو فعلته أصبت .

(**و**) في (**قوله**) ، وهو الفرزدق يهجو جريرًا وكليبًـا رهطـه ، ويرميـهم بإتيـان الأتن بالمثناة : إناث الحمير ، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل : [من الطويل]

٢٠٧ــ يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَـى عليـها وأَقْـرَدَتْ **(أَلاَ لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللذِيذَ بِدَائِمِ)**

٢٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٨٦ ، والدرر ١٧٠/١، ٢٥٨ ، وشرح ابـن الناظم ١٠٧، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، والارتشاف ١١٦/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ١٠٧ ، والمقـاصد النحوية ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/١ ، وجواهـر الأدب ص ٥٤ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وهمع الهوامع ٨٨/١ ، ١٢٧ .

(١) ديوانه ص ٤١ ، والأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وأساس البلاغة (قضي) .

٢٠٦- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٨/١ ، وخزانـة الأدب ٥٢٣/٩ ، والدرر ٢٥٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٢٤/١ ، وشرح المفصـل ٢٣/٨ ، ١٣٩ ، ولسان العرب ٢٢٦/١٥ (كفي) ، والمقاصد النحويـة ١٣٤/٢ ، وهمـع الهوامـع ١٢٧/١ ، والارتشاف ١١٦/٢ .

٢٠٧- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ، والأزهية ص ٢١٠ ، وتخليص الشـواهد ص ٢٨٦ ، وجمـهرة اللغة ص ٦٣٦ ، وخزانة الأدب ١٤٢/٤ ، والدرر ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، وشرح شواهد المغـني ٧٧٢/٢ ، واللسان ٢٠٠/١٥ (قلا) ، والمقاصد النحوية ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٥/٢، ==

فزاد الباء في « دائم » وهو خبر « ليت » و« ذا » اسمها و« العيش » عطف بيان على « ذا » أو نعت له ، و« اللذيذ » نعت العيش و« اقلولى » بالقاف ، ارتفع و« أقردت » بالقاف والراء : سكنت وذلت . وفي اليواقيت للزاهد : المقلولي الجافي المستوفز ، وفي أثر ابن عمر كان إذا سجد اقلولى[1] ، قال الفراء : هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلاً ، وأنشد : [من الرجز]

٢٠٨ـ لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلولِيا

أي : متجافيًا عن النساء ، والمقلولي أيضًا : الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا . ومعنى البيت يقول الكلبي : إذا ارتفع على الأتان وسكنت له قال ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى :

ألا هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم[2]

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه « هل » وهي هنا جحد ، وعليه شراح التسهيل[3] . قال الكسائي : تأتي « هل » استفهامًا وجحدًا وشرطًا وأمرًا وتوبيخًا وتقريرًا وبمعنى « قد » .

واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال :

١٦١ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

(وإنما دخلت في خبر « أن ») المفتوحة **(في : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوات وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾** [الأحقاف / ٣٣] **، لما كان : [٢٠٣]**

=== وأساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد) ، والأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٥ ، وجواهر الأدب ص ٥٢ ، وخزانة الأدب ١٤/٥ والدرر ٢٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، ٣٨٣ ، وشرح الأشموني ١٢٤/١ ، واللسان ٣٥٠/٣ (قرد) ، ٧٠٧/١١ (هلل) ، والمنصف ٦٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٧/١ ، ٧٧/٢ ، وتاج العروس (هلل) .

(١) في النهاية ٣٠٩/٣ : (يروى : لو رأيت ابن عمر ساجدًا لرأيته مقلوليًا) .

٢٠٨- الرجز للفرزدق في الدرر ٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٤ ، والخصائص ٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٤١/٢ ، والكتاب ٣١٥/٣ ، ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا) ، ٢٠٠/١٥ (قلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والممتع في التصريف ٥٥٧/٢ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، ٦٧/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦/١ ، وتهذيب اللغة ٢٩٧/٩ ، وكتاب العين ٢١٢/٥ ، وتاج العروس (علا) ، (قلا) .

(٢) وردت هذه الرواية في المقاصد النحوية ١٣٥/٢ ، ١٤٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٣/١ .

« **أوَلم يروا أنّ الله** » **في معنى : أوليس الله**) بقادر ، بدليل أنه جاء مصرحًا [١٣٩/ب] به في موضع آخر . كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ ﴾ [يس/٨١]، فالنفي متناول لها مع ما في حيزها ، فليست حينئذ من النوادر ، وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك : ما ظننت أن أحدًا بقائم ، لما كان في معنى : ليس في ظني أحد بقائم[1] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٤٧ .

(هذا باب أفعال المقاربة)

(**وهذا**) مجاز مرسل ، (**من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة**) ، وكتسميتهم ربيئة القوم عينًا . (**وحقيقة الأمر**) في ذلك (**أن أفعال**) هذا (**الباب ثلاثة أنواع**) :

أحدها : (**ما وضع للدلالة**) ، بتثليث الدال (**على قرب الخبر**) للمسمى باسمها ، (**وهو ثلاثة : كاد وكرب**) بفتح الراء وكسرها ، (**وأوشك**) .

(و) الثاني : (**ما وضع للدلالة على رجائه**) ، أي : رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، (**وهو ثلاثة**) أيضًا : (**عسى وحرى**) بفتح الحاء والراء المهملتين ، نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال ، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لمحته ، (**واخلولق**) بخاء معجمة وقاف .

(و) النوع الثالث : (**ما وضع للدلالة على الشروع فيه**) ، أي : على شروع المسمى باسمها في خبرها ، (**وهو كثير**) ، وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً[1] ، (**ومنه : أنشأ**) وأنشى (**وطفق**) بفتح الفاء وكسرها ، وطبق بكسر الباء الموحدة[2] ، (**وجعل**) وهبَّ (**وعلق**) وهلهل (**وأخذ**) وقام .

(و) جميع أفعال هذا الباب (**تعمل عمل كان**) من رفع الاسم ونصب الخبر ، (**إلا أن خبرهن يجب كونه جملة**) ليتوجه[3] الحكم إلى مضمونها ، (**وشذ مجيئه مفردًا**) عن [١٤٠/أ] الجملة (**بعد : كاد**[4] **وعسى**) وأوشك ، (**كقوله**) ، وهو تأبط شرًا ، واسمه

(١) في « ب » : (موضعًا) .

(٢) في الارتشاف ١١٨/٢ : (وكسر الفاء لغة القرآن ، وقالوا : طبق ، بالباء المكسورة بدلاً من الفاء) .

(٣) في « ط » : (لتوجه) .

(٤) في « ط » : (كان) .

ثابت بن جابر : [من الطويل]

٢٠٩- (فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا) وَكَم مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِي تَصْفِرُ

فأتى بخبر « كاد » مفردًا ، وهو « آيبًا » اسم فاعل من « آب » إذا رجع ، ويروى :

.... وَمَا كُنتُ آيِبًا ....

و« أبت » بضم الهمزة وسكون الموحدة ، بمعنى : رجعت ، و« فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء : أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان . و« كم » خبرية ، و«مثلها» تمييز مجرور بإضافة ، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة . و« تصفر » من صفر الطائر . والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم ، وما كدت راجعًا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر ، (وقولهم) في المثل : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1]) فـ« أبؤسًا » جمع بؤس ومعناه : العذاب أو الشدة خبر « عسى » وهو مفرد ، لأنه ليس جملة ، هذا قول سيبويه[2] وأبي علي[3] من البصريين ، وقال الكوفيون : خبر يكون محذوفة ، والتقدير : [٢٠٤] أن يكون أبؤسًا[4] .

وقال الأصمعي : خبر « يصير » محذوفة . وقيل : مفعول به ، والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤسٍ ، فحذف الناصب والجار توسعًا ، وتلخص أن « أبؤسًا » خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعولاً به . قال الموضح في شرح الشواهد : والأحسن من ذلك كله ، أن يقدر يبأس أبؤسًا ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، على حد : ﴿ فطفق مسحًا ﴾ [ص/٣٣] أي : يمسح مسحًا انتهى . وقال في المغني[5]: الصواب أنه مما حذف فيه « كان » أي : يكون أبؤسًا ،

٢٠٩- البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٩١ ، والأغاني ١٥٩/٢١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والدرر ٢٧٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩ ، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد) ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٠/٢، والإنصاف ٥٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩ ، ورصف المباني ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، وشرح ابن الناظم ١١١ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

(١) المثل في مجمع الأمثال ١٧/٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، وفصل المقال ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٥٠ .

(٤) المقتضب ٧٠/٣ ، وإليه ذهب المبرد فيه .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٠٣ .

لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى. وسبقه إلى [١٤٠/ب] ذلك ابن جني، فقال في البيت(١): التقدير: وما كدت أكون آيبًا انتهى. والغوير: تصغير غار بالغين المعجمة. وأصل هذا المثل فيما قيل: أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه: عسى الغوير أبؤسًا. تريد: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها، وكقول حسان ﷺ: [من السريع]

٢١٠ــ مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيَّرتُهَا ... تِرياقةً توشكُ فقرَ العظامْ

أنشد محمد بن بري في حواشي الصحاح، وقد يقال: إنه على حذف كان، أي: توشك أن تكون فقر العظام، (**وأما: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾، فالخبر**) فعل (**محذوف**) لدلالة مصدره عليه، و« مسحًا » مفعول مطلق، لا خبر (**أي**): فطفق (**يَمسح مسحًا**)، وفيه رد على الناظم في قوله:

١١٣ــ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... .

كما سيأتي في بابه. وفي قوله: وشذ مجيئه مفردًا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم:

١٦٤ــ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

(**وشرط الجملة**) الواقعة خبرًا لهذه الأفعال (**أن تكون فعلية**) لتدل على الحدث، (**وشذ مجيء**) الجملة (**الاسمية**) خبرًا (**بعد « جعل » في قوله**) في الحماسة: [من الوافر]

٢١١ــ (**وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ**)

فـ « قلوص » بفتح القاف: الشابة من النوق، اسم « جعل »، و« مرتعها قريب » جمله اسمية خبر « جعل » وأصله: يقرب مرتعها، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية، قاله الموضح في شرح الشواهد. ويروى ابني سهيل [١٤١/أ] بالتثنية، و« من الأكوار »

---

(١) في الخصائص ٣٩١/٣: (. . . ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أؤوب).

٢١٠- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٨٦، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ٥١٣/١٠ (وشك).

٢١١- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٢٠، وخزانة الأدب ١٢٠/٥، ٣٥٢/٩، والدرر ٢٧٣/١، وشرح ابن الناظم ص ١١١، وشرح الأشموني ١٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والارتشاف ١٢١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠، وشرح شواهد المغني ص ٦٠٦، ومغني اللبيب ص ٢٣٥، والمقاصد النحوية ١٧٠/٢، وهمع الهوامع ١٣٠/١.

متعلق بـ «قريب» ، وهي إما جمع كُور ، بضم الكاف ، وهو : الرجل بأداته ، أو جمع كَور بفتحها ، وهو : الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمرتع : مكان الرتوع . والمعنى : أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال ، فلم تبعد من الأكوار ، بل رتعت بالقرب منها . قال ابن ملكون فيما له على الحماسة : وقيل : «جعل» بمعنى : صيّر ، ثم اختلف ، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش : ظننت زيد قائم : وقيل الأصل جعلته ، أي : جعلت القلوص الأمر والشأن ، كما قالوا : إن بك زيد مأخوذ انتهى .

واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى . (**وشرط الفعل**) المشتمل عليه الجملة (**ثلاثة أمور** :

أحدها : أن يكون رافعًا لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال ، نحو : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون ﴾ [البقرة / ٧١] ، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل ، أو شرع فيه لا غيره ، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ، ليتحقق ذلك . (**فأما قوله**) ، وهو أبو حيّة النميري : [من البسيط]

٢١٢- (**وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي**) **فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ**

(**وقوله**) ، وهو ذو الرمة : [من الطويل]

٢١٣- (**وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ**)

[٢٠٥] (**فـ ثوبي**) في البيت الأول ، (**وأحجاره**) في البيت الثاني (**بدل من اسمي « جعل »**) في الأول ، (**و« كاد »**) في الثاني بدل اشتمال ، لا فاعلان بـ «يثقلني» و«تكلمني» ، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما ، والتقدير : جعل ثوبي يثقلني ، وكادت أحجاره تكلمني ، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ، لأنه المقصود بالحكم ، والمعتمد

٢١٢- البيت لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩ ، ٣٦٢ ، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، والحيوان ٤٨٣/٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢ ، ولأحدهما في الدرر ٢٦١/١ ، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، ومغني اللبيب ٥٧٩/٢ ، والمقرب ١٠١/١ ، ويروى البيت بقافية (السكر) مكان (الثمل) .

٢١٣- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١ ، وأدب الكاتب ص ٤٦٢ ، والدرر ٢٧٥/١ ، والاقتضاب ص ٦٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١ ، ٩٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤١ ، والكتاب ٥٩/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢ ، والممتع في التصريف ص ١٨٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، وهمع الهوامع ١٣١/١ .

عليه في الإخبار غالبًا ، وأغنى [١٤١/ب] ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي « جعل » و« كاد » ، وتقدم أن ذلك شرط . وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي . وفي البيت الثاني ستة تآويل أخر ذكرها الخضراوي ، وتركت الجميع خوف الإطالة .

(**ويجوز في**) خبر (« **عسى** » **خاصة أن يرفع السببي**) ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها ، (**كقوله**) ، وهو الفرزدق ، حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل : [من الطويل]

٢١٤- (**وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ**) إذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

(**يروى بنصب** « **جهده** ») على المفعولية بـ « يبلغ » ، (**ورفعه**) على الفاعلية به ، وهو محل الاستشهاد ، فإنه متصل بضمير يعود على (الحجاج) الذى هو اسم « عسى » ، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان[1] .

و« حفير زياد » موضع بين الشام والعراق ، وزياد : هو ابن أبي سفيان ، أخو معاوية ، كان أميرًا بالعراق ، نيابة عن معاوية .

والأمر (**الثاني : أن يكون**) الفعل (**مضارعًا**) ، ليدل على الحال أو الاستقبال ، (**وشذ في** « **جعل** » **قول ابن عباس رضي الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً**[2]) ، فـ « أرسل » خبر « جعل » وهو فعل ماض . قال الموضح في شرح الشواهد : وهذا لم أرَ مَنْ يحسن تقريره ، ووجهه أن « إذا » منصوبة بجوابها على الصحيح ، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله ، فأول الجملة في الحقيقة « أرسل » ، فافهموه[3] ، انتهى .

وفيه رد على ابن مالك ، [٢٠٦] حيث قال في التسهيل[4] : أو فعلية مصدرة

٢١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ١٦٠/١ ، والدرر ٢٧٤/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٧ ، والمقاصد النحوية ١٨٠/٢ ، ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص ٥١ ، وخزانة الأدب ٢١١/٢ ، والشعر والشعراء ٣٦١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٨/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، وهمع الهوامع ١٣١/١ .

(١) النكت الحسان ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) النهاية ١٩٤/٤ .

(٣) لم أجد قوله في شرح الشواهد ، وهو في حاشية الصبان ٢٦٠/١ .

(٤) التسهيل ص ٥٩ .

بـ « إذا » . قال الموضح في الحواشي : الصواب أن يقال [١٤٢/أ] أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محط الشذوذ . وأما نفس « إذا » فلا وجه لكونها مرجعًا للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله :

٢١٥ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبي . . . .

شاذ من جهة التصدير بـ « إذا » ، وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة ، فافهمه ، انتهى .

والأمر (**الثالث : أن يكون**) المضارع (**مقرونًا بـ « أن »**) المصدرية وجوبًا ، (**إن كان الفعل**) الدال على الترجي ، (**حرى واخلولق**) ، لأن الفعل المرجّى[1] وقوعه قد يتراخى حصوله ، فاحتيج إلى « أن » المشعرة بالاستقبال ، (**نحو : حرى زيد أن يأتي ، و : اخلولقت السماء أن تمطر**) ، واستشكل الاقتران بـ « أن » لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرًا عن الذات ، وهو غير جائز . وأجيب بأنه من باب : زيد عدل ، أو على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، والتقدير : حرى أمر زيد الإتيان ، واخلولق أمر السماء الإمطار ، أو حرى زيد صاحب الإتيان ، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار ، بكسر الهمزة ، وكذا البواقي .

(**وأن يكون الفعل مجردًا منها**) ، أي : من « أن » وجوبًا ، (**إن كان الفعل دالاً على الشروع ، نحو : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾**) [الأعراف / ٢٢] لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافي الاستقبال . (**والغالب في خبر « عسى »** و) خبر (**أوشك الاقتران بها**) ، أي : بـ « أن » لأن « عسى » من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ « أن » حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من « أن » خاص بالشعر[2] . وأما « أوشك » فإنما يغلب معها الاقتران بـ « أن » حيث جعلت للترجي أختًا لـ « عسى » .

قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلاميذه [١٤٢/ب] ابن الضائع والأبّذي وابن أبي الربيع أن « أوشك » من قسم « عسى » الذى هو الرجاء . قال ابن

٢١٥- تقدم تخريج البيت برقم (٢١٢) .

(١) في « ب » ، « ط » : (المترجى) .

(٢) في الارتشاف ١٢٠/٢ : (فجمهور البصريين على أنّ حذف « أنْ » من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، قاله الفارسي ، وأجاز حذفها في التذكرة في الكلام ، وهو ظاهر قول سيبويه) . وانظر الكتاب ١٥٨/٣ .

الضائع : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن ينجح ، ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحج ، إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو في بلد ، انتهى كلام الشاطبي .

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهبت إليه الموضح[1] هنا تبعًا للناظم وابنه[2] ، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في « عسى » ، نحو : (﴿ عَسَى رَبُّكُم أنْ يَرْحَمَكُم ﴾)[الإسراء / ٨] ، (و) نحو (**قوله** : [من الطويل]

٢١٦- (وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا)

فإن « يملوا » خبر « أوشك » ، وهو مقرون بـ « أن » . وفيه رد على الأصمعي إذ قال[3] : لم يستعمل ماض لـ « يوشك » ، والمعنى : أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا[4] في إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم هاتوه .

(و) التجرد من « أن » قليل ، كقوله ، وهو هدبة بن خشرم العذري : [من الوافر]

٢١٧- (عَسَى الكَرْبُ الذِي أمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ)

« فيكون » خبر « عسى » وهو مجردا من « أن » ، و« الكرب » بفتح الكاف ، وسكون الراء : الحزن يأخذ بالنفس ، و« أمسيت » قال الموضح تبعًا لليمني : الرواية بفتح التاء على الخطاب ، و« فرج » بالجيم : كشف الغم ، وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ،

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١١٣ .

٢١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/١، وتخليص الشواهد ص ٣٢٢ ، والدرر ٢٦٨/١، وشرح ابن الناظم ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٧ ، ولسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك) ، والمقاصد النحوية ١٨٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ ، وتاج العروس (وشك) .

(٣) الارتشاف ١١٩/٢ .

(٤) في « ط » : (حتى لو أنهم سئلوا) .

٢١٧- البيت لهدبة بن خشرم في ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٣ ، واللمع ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ . وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ ، وتخليص الشواهد ٣٢٦، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، والجنى الداني ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٦ ؛ والمقرب ٩٨/١ ، ومغني اللبيب ١٥٢ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

والجملة في محل نصب خبر « يكون »، واسمها مستتر فيها عائد على « الكرب »، و« قريب » نعت لـ « فرج ». وفي نتيجة القواعد لابن أياز « يكون » تامة و« وراءه » متعلق بها، ويجوز أن يكون « وراءه » في الأصل صفة لـ « قريب » ثم قدم عليه فانتصب حالاً، فيتعلق بمحذوف، وفيه ضمير [١٤٣/أ] وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالاً من ضمير « قريب »، وفيه نظر، انتهى. ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكون « فرج » مرفوعًا بـ « يكون » لا على التمام، ولا على النقصان، لأن ذلك يخلي « يكون » من ضمير يعود على اسمها، وتقدم أن شرط خبر « عسى » أن يرفع الضمير أو السببي.

(**وقوله**) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي: [٢٠٧] [من المنسرح]

٢١٨- (**يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِها يُوافِقُها**)

فـ « يوافقها » بالفاء فالقاف من الموافقة خبر « يوشك »، وهو مجرد من « أن »، و« من فر » بمعنى: هرب، اسم « يوشك »، والمنية: الموت، والغرات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرّة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته.

(**وكاد وكرب بالعكس**)، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من « أن »، لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدوامته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ « أن » غالبًا، ويقل اقترانه بـ « أن » نظرًا إلى أصلهما، (**فمن الغالب قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلونَ ﴾** [البقرة / ٧١]، **وقول الشاعر**)، وهو كلحبة اليربوعي، وقيل رجل من طيئ: [من الخفيف]

٢١٩- (**كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ**)   حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

٢١٨- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، ٢٠٧، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ٢٦٣/١، ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح ابن الناظم ١١٤، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وهمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

٢١٩- البيت للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيئ في الدرر ١٦٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٩/٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠، وشرح ابن الناظم ص ١١٢، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٤، وهمع الهوامع ١٣٠/١.

فـ « يذوب » خبر « كرب » مجرد من « أن » ، و« القلب » اسمها ، والجوى : شدة الوجه ، والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه ، وعضوب : فعول بمعنى فاعل ، كصبور ، يستوي فيه المذكر والمؤنث . والمعنى : كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه [١٤٣/ب] حين قال الواشون : محبوبتك هند غضوب عليك . (**ومن القليل قوله**) يرثي ميتًا : [من الخفيف]

٢٢٠ـ (**كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيهِ**) إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

فـ « أن تفيض » خبر « كاد » ، وهو مقرون بـ « أن » ، وأوله فاء ، وثانيه ياء مثناة تحت ، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ، ومشالةٌ على لغة قيس ، قاله أبو زيد وأبو عبيدة . يقال : فاظ الميت يفيظ فيظًا إذا قضى ، قاله أبو الفرج بن سهيل . و« غدا » بمعنى صار ، واسمه مستتر فيه ، يعود إلى ما عاد عليه ضمير « عليه » قبله ، وهو الميت المرثي ، و« حشو » خبر « غدا » ، والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة : الملاءة إذا كانت شقة واحدة ، والبُرود بضم الموحدة جمع بُرد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما : الكفن ، ويروى : مذ ثوى ، بالمثلثة ، بمعنى : أقام . (**وقوله**) وهو أبو زيد الأسلمي : [من الطويل]

٢٢١ـ سَقَاهَا ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا (**وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا**)

فـ « أن تقطعا » خبر « كربت » وهو مقرون بـ « أن » ، وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بـ « أن » قاله الموضح في شرح الشواهد . وأصل « تقطَّع » تتقطع بتاءين ، حذفت إحداهما ، وسقى يتعدى إلى اثنين ، أولهما الهاء المتصلة به ،

٢٢٠- البيت لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب ص ٦١٤ ، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني ٢/٢٨٧ ، والأمير ٢/١٨٣ لمحمد بن مناذر ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦ ، والاقتضاب ص ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ١/٣١٥ ، وخزانة الأدب ٩/٣٤٨ ، وشرح الأشموني ١/١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٨ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠ ، ولسان العرب ٦/٢٣٤ (نفس) ، ٧/٤٥٤ (فيظ) ، ومغني اللبيب ٢/٦٦٢ .

٢٢١- البيت لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد ٣٣٠ ، والدرر ١/٢٦٧، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ٢/١٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٦ ، وشرح ابن الناظم ١١٣ ، وشرح الأشموني ١/١٢٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٥ ، والكامل ص ٢٤٤ ، والمقرب ١/٩٩ ، وهمع الهوامع ١/١٣٠ .

وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل[1] :

مَدَحْــتُ عَرُوْقًــا . . . .

وسجلاً ، بفتح السين المهملة ، وسكون الجيم مفعوله الثاني ، وهو : الدلو المشغول بالماء ، والأحلام ، بالحاء المهملة : العقول . والظَّمَا ، بالْمُشَالَة : العطش . (**ولم يذكر سيبويه في خبر « كرب » إلا التجرد من : أن**[2]) . وفي نسخة : وهو مردود بالسماع . والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بـ « أن » ، وتجرده منها أربعة أرقام . ما يجب فيه الاقتران . هو : حرى واخلولق ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

١٦٦ــ وَكَعَسَــى حَــرَى وَلَكِــن جُعِــلاَ خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِــلاَ [١٤٤/أ]

١٦٧ــ وَأَلْزَمُــوا اخْلَوْلَــقَ أنْ مِثْــلَ حَــرَى . . . .

وما يجب تجرده من « أن » وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم :

١٦٨ــ . . . . وَتَـرْكُ أنْ مَـعْ ذِي الشُّـرُوعِ وَجَبَــا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب الاقتران ، وعسى وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥ــ وَكَوْنُــهُ بِــدُون أنْ بَعْــدَ عَسَــى نَزْرٌ . . . .

وثانيًا بقوله :

١٦٧ــ . . . . وَبَعْــدَ أوْشَــكَ انْتِفَــا أنْ نَــزُرَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب التجرد ، وهو : كاد وكرب ، وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥ــ . . . . فَكَـادَ الأَمْـرُ فِيـهُ عُكِسَـا

وبقوله ثانيًا :

١٦٨ــ وَمِثْــلُ كَــادَ فِــي الأَصَــحّ كَرَبَــا . . . .

(١) تمام البيت : (مدحت عروقًا للندى مصَّت الثرى حديثًا فلم تَهْمُمْ بأن تترعزعا)
وهو له في الكامل ص ٢٤٣ .

(٢) في الكتاب ٣/١٥٩ : (وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أنْ ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناهما واحد) .

(فصـــــــــــــل)

(وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لَها مضارع ، وهي : كاد) وعينها واو ، وجاءت من باب : خاف يخاف ، ومن باب : قال يقول ، كدت بكسر الكاف ، كخفت ، وبضمها كقلت ، حكاهما سيبويه . فعلى الأول مضارعها : يكاد ، كيخاف ، (**نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيْءُ ﴾**) [النور / ٣٥] ، وعلى الثاني مضارعها : يكود ، كيقول ، حكاه ابن أفلح في منية الألباب . قال الموضح في الحواشي : فإن احتج على أنها يائية العين [٢٠٨] بقولهم : لا أفعله ولا كيدًا ، قلنا : معارض بقولهم : ولا كودًا ، وجعل الواو أصلاً ، وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف ، انتهى . (**وأوشك ، كقوله** : [من المنسرح]

٢٢٢- **يُوشِكَ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ**) ....

أنشده سيبويه[1] ، وتقدم الكلام عليه قريبًا . (**وهو أكثر استعمالاً**) من ماضيها ، حتى إن الأصمعي وأبا علي أنكر مجيء ماضيها[2] ، وهما محجوجان بما تقدم ، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع . (**وطفق ، حكى**) أبو الحسن (**الأخفش**[3] **: طفَق يطفِق**) ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، (**كضرب يضرب ، وطفِق يطفَق**) ، بالعكس ، (**كعلم يعلم**) ، وفرح يفرح ، (**وجعل ، حكى الكسائي : إن البعير ليهرمُ حتى يجعلُ**) ، بالرفع ، (**إذا شرب الماء مَجَّهُ**) ، وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما تقدم توجيهه في : أرسل رسولاً ، وكرَب يكرُب[١٤٤/ب] كنصَر ينصُر . قاله ابن أفلح في منية

٢٢٢- تقدم تمام البيت مع تخريجه برقم ٢١٨ .

(١) الكتاب ٣/١٦١ .

(٢) في الارتشاف ٢/١١٩ : (وأنكر الأصمعي « أوشك » ، وقد نقله الخليل وغيره ، وهو مسموع في كلامهم) .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٥ .

الألباب . وعسى أعسى ، حكاه ابن ظفر في شرح المقامات . وزعم غيره أنه يقال : عسى يعسو ، وعسى يعسي[١] ، فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه ، قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب . واقتصر الناظم على اثنين منها ، فقال :

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لاَ غَيْرُ . . . .

(**واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي : كاد ، قاله الناظم**) في شرح الكافية[٢] ، (**وأنشد عليه**) قول كبير[٣] ؛ بالباء الموحدة والتكبير ؛ ابن عبد الرحمن : [من الطويل]

٢٢٣- أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ (**وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ**)

فـ « كائد » بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من : كاد ، والأسى ، بالقصر : الحزن ، والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم : اسم موضع ، ويقينا ، مفعول مطلق ، ورهن بمعنى مرهون خبر « إن » ، (**وكرب ، قاله جماعة ، وأنشدوا عليه**) قول عبد قيس بن خفاف : [من الكامل]

٢٢٤- (**أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ**) فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

فـ « كارب » اسم فاعل من : كرب الناقصة ، واسمه مستتر فيه ، وخبره محذوف . (و« **أوشك** ») ، وعليه اقتصر الناظم فقال :

١٧٠- . . . . وَزَادُوا مُوشِكَا

---

(١) في شرح ابن عقيل ١/٣٤٠ - ٣٤١ : (فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عسى يعسي فهو عاسٍ) .

(٢) شرح الكافية ١/٤٥٩ .

(٣) في حاشية الصبان ١/٢٦٥ : (إن تسميته كبير لا ينافيه قول الشارح بعد : « في شرح ديوان كثير » أي بالمثلثة والتصغير ، لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي ، لا لكونه في الديوان ، لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة) .

٢٢٣- البيت لكثير عزة في شرح الشافية ١/١٤٥٩ ، والارتشاف ٢/١٢٦ ، وأوضح المسالك ١/٣١٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ٢/١٩٨ ، والهمع ١/١٢٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٤ ، والدرر ١/٢٦٥ .

٢٢٤- البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص ٢٢٩ ، والحماسة الشجرية ١/٤٦٩ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٧ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٧١ ، ولسان العرب ١/٧١٢ (كرب) ، والمقاصد النحوية ٢/٢٠٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١١٤ ، ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٩ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ١/١٣١ .

(**كقوله**) وهو كبير بن عبد الرحمن : [من الوافر]

٢٢٥- (**فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا**) وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

فـ « موشك » اسم فاعل أوشك ، و « تعدو » مضارع عدا : إذا جاوز ، و« غاضرة» بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز ، و« العوادي » بالعين المهملة : عوائق الدهر فاعل « تعدو» ، (**والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل ، وهو**) اسم (**للفاعل غير جار على الفعل**) ، لأن فعله كابد [١٤٥/أ] وقياس اسم فاعله الجاري عليه «مكابد » ، « كابد » (**وبهذا جزم**[1] **يعقوب**) بن السكيت (**في شرح ديوان كثير**) عزة ، فلا دليل للناظم فيه ، وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى .

(**و**) الصواب (**أن « كاربا » في البيت الثاني اسم فاعل « كرب » التامة ، في نحو قولهم : « كرب الشتاء » : إذا قرب ، وبهذا جزم الجوهري**) في الصحاح[2] ، وأصله : كارب يومُه ، برفع يوم ، أي : قريب . وفي كرب استعمالان : ناقصة ، وتامة ، والتامة قاصرة ومتعدية ، فالقاصرة نحو : كرب الشتاء ، وقولهم : كل دان قريب فهو كارب ، والمتعدية نحو : كربت القيد إذا ضيقته على المقيد .

(**واستعمل مصدرًا لاثنين وهما : طفق وكاد ، حكى الأخفش : طفوقًا**) كقعودًا (**عمن قال : طفَق بالفتح**[3]) فإن قياسه الفعول ، (**﴿ وَطَفَقَا ﴾**) [الأعراف/٢٢] بفتحتين[1] ، كَفَرَحًا ،(**عمن قال : طَفِقَ ، بالكسر**[4]) ، فإنَّ قياسه الفعل بفتحتين (**وقالوا : كاد كودًا**) ، كقال قولاً ، (**ومكادًا**) كمقالاً ، (**ومكادةً**) كمقالةً ، كيدًا بقلب الواو ياء ، وفي حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك ، مصدر « أوشك » ، قاله الموضح في الحواشي .

٢٢٥- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٢٠ ، والارتشاف ١٢٦/٢ ، والدرر ٢٦٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٣ ، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ١٣١/١ ، وهمع الهوامع ١٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٠/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الصحاح ٢١١/١ (كرب) .

(٣) في المساعد ٢٩٢/١ : (قال الأخفش : وبعضهم يقول طفق بالفتح ، يَطْفِقُ طفوقًا) .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ : (قال : طَفِقا ، وقال بعضهم : طَفَقَ ، وهذه قراءة أبي السمال) .

(فصـــــــــــــــــل)

(وتختص عسى واخلولق وأوشـك) مـن بـين أفعـال هـذا البـاب (بجـواز إسنادهن [٢٠٩] إلى « أَنْ يَفْعَلَ ») حال كون « أَنْ يَفْعَلَ » (مستغنى به عـن الخـبر) ، فتكون تامة ، وهذا معنى قول الناظم :

١٧١– بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

(نحو : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا [١٤٥/ب] شَيْئًا) وَهوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة/٢١٦] (وينبني على هذا الأصل فرعان . أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهُنَّ اسم هو المسند إليه) الفعل (في المعنى ، وتأخر عنها «أَنْ» والفعل ، نحو : زيد عسى أَنْ يقومَ , جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها ، (فتكون) « عسى » (مسندة إلى « أَنْ » والفعل مستغنى بهما عن الخبر) ، فتكون تامة ، وهذه لغة أهل الحجاز ، (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم عليها ، فيكون الضمير اسمها ، (وتكون « أن » والفعل في موضع نصب على الخبر) ، فتكون ناقصة ، وهذه لغة بني تميم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٢– وَجَرِّدَنْ عَسَى أو ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين) في حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث ، (فتقول على تقدير الإضمار) في « عسى » : (هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ) ، فـ « هند » مبتدأ ، و« عسى » فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود على « هند » ، و« أَنْ تُفْلِحَ » في موضع نصبٍ على أنه خبر « عسى » ، و« عسى » ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ ، (والزيدان عَسَيَا أَنْ يقوما) ، فـ « الزيدان » مبتدأ ، و« عسى » فعل ماض ناقص ، والألف المتصلة بها اسمها ، و« أن يقوما » خبرها ، وجملة « عسى » ومعمولاها خبر المبتدأ (والزيدون عسَوْا أن يقوموا) كذلك ، (والهندات عسَيْنَ أن يقمن) كذلك ، (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في « عسى » : هند

(**عسى**) أنْ تفلحَ ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهِندَاتُ عَسَى أنْ يَقُمْنَ ، فتقدر عسى خالية من الضمير [١٤٦/أ] (**في**) الأمثلة (**الجميع**) ، وهي تامة . وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها ، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها ، (و) الخلو من الضمير (**هو الأفصح**) ، وبه جاء التنزيل ، (**قال الله تعالى : ﴿ لاَ يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُم وَلاَ نِسَاءٌ مَنْ نِسَاء عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾**) [الحجرات /١١] . (و) الفرع (**الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو عَسَى أَنْ يَقُوْم زيدٌ ، جاز**) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى ، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غيره وجاز أيضًا وجهان آخران ، أحدهما : أنه يجوز (**في ذلك الفعل**) المقرون بـ « أن » (**أن يقدر خاليًا من الضمير**) العائد إلى الاسم المتأخر ، (**فيكون**) الفعل (**مسندًا إلى ذلك الاسم**) المتأخر ، (و) تكون (« **عسى** » **مسندة إلى** « **أن** » ، **والفعل مستغنى بهما عن الخبر**) ، فتكون تامة .

(و) الثاني : أنه يجوز (**أن يقدر**) ذلك الفعل (**متحملاً لضمير ذلك الاسم**) المتأخر ، (**فيكون الاسم**) المتأخر (**مرفوعًا بـ** « **عسى** » ، **وتكون** « **أن** » **والفعل في موضع نصب على الخبرية**) لـ « عسى » مقدمًا على اسمها ، فتكون ناقصة .

(**ومنع الشلوبين هذا الوجه**) الثاني (**لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر**[١] ، **وأجازه**) أبو العباس (**المبرد**[٢] ، و) أبو سعيد (**السيرافي** ، و) أبو علي (**الفارسي**[٣] ، **ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في**) حال (**التأنيث والتثنية والجمع**) المذكر والمؤنث ، (**فتقول على وجه الإضمار**) في الفعل المقرون بأنْ : (**عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاك**) ، فـ « أخواك » اسم « عسى » مؤخر ، و « أن يقوما » في موضع نصب خبر « عسى » متقدم على اسمها (**وعَسَى أَنْ يَقُوْمُوا إخْوَتُك**) ، فـ « إخوتُكَ » اسم « عسى » ، و « أن يقوموا » خبرها ، (**و : عَسَى أَنْ** [١٤٦/ب] **يَقُمْنَ نسْوَتُكَ**) ، فـ « نسوتك » ، اسم « عسى » ، و « أن يقمن » خبرها ، (**و : عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بالتأنيث ، لا غير**) فـ « الشمس » اسم « عسى » ، و « أن تطلع » خبرها ، وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا

---

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤١/١ : (ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد « أنْ » ، فـ « أنْ » وما بعدها فاعل لـ « عسى » وهي تامة ولا خبر لها) .

(٢) المقتضب ٧٠/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٢/١ .

أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر ، كما سيجيء في باب الفاعل . [٢١٠]

(و) تقول (**على الوجه الآخر**) وهو عدم الإضمار في الفعل : عَسَى أنْ يَقُومَ أخَوَاك ، وعَسَى أنْ يَقُومَ إخْوَتُكَ ، وَعَسَى أنْ تَقُوْمَ نسوتُكَ ، وعسى أن تطلُعَ الشمسُ ، فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل « يقوم » ، و« تطلع » مسندة إلى « أن » ، والفعل مستغنى بهما عن الخبر ، ففي الأمثلة الثلاثة ، الأول (**توحَّد** « **يقوم** ») ، لأنه مسند إلى الظاهر ، وسيأتي أن الأفصح توحيده ، (و) في المثال الأخير (**تؤنث** « **تطلع** » **أو تذكره**) ، لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث ، وسيأتي أنه يجوز تذكيره وتأنيثه ، لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة ، لأن أحد الفعلين جامد ، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره .

(**مسألة** :

يجوز كسر سين : عسى) في لغة من قال : هو عسٌ بكذا ، مثل : شجّ ، من شجى ، (**خلافًا لأبي عبيدة**) في منعه الكسر ، (**وليس ذلك**) الجواز (**مطلقًا**) ، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر ، (**خلافًا للفارسي**) في إجازته الكسر مطلقًا[1] ، فيجيز : عَسِيَ زيد ، بكسر السين ، كرضي زيد ، (**بل يتقيد بأن يسند إلى**) ضمير يسكن معه آخر الفعل ، فيشمل ما إذا كان مسندا إلى (**التاء أو النون أو نا ، نحو :**) عسيت [١٤٧/أ] بالحركات الثلاث في التاء ، وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا ، بفتح السين وكسرها في الجميع[2] ، وبهما قرئ في السبع ، قال الله تعالى : ﴿ (**هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ**) **عَلَيْكُم القِتَالُ** ﴾ [البقرة/٢٤٦] ، (﴿ **فَهَل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ** ﴾) [محمد/٢٢] ، قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء[3] ، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، بخلاف الكسر ، ولأنه اللغة الشائعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٣– وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ أجِزْ في السِّيْنِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

---

(١) انظر الحجة ٣٥٠/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٢٤/٢ .

(٣) وقرأها كذلك : الحسن وطلحة ، انظر البحر المحيط ٢٥٥/٢ .

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عَبَّرَ بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة ، وبالثمانية لإدخال « أنَّ » المفتوحة ، و« عسى » ، و« لا » التبرئة ، وعَبَّر سيبويه[1] بالحروفِ الخمسة لأن المفتوحةَ فرعُ المكسورةِ عندَه ، (**الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ**) اتفاقًا ، بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء ، أو التصدير ، (**ويسمى اسمًا ، وترفـعُ خَبَرَهُ**) ، على الأصح عند البصريين[2] ، بشرط أن لا يكون طلبيًّا ، (**ويسمى خبرها**) ، فلو كان محذوفًا ، نحو : الحَمْدُ للهِ الحميدُ ، برفع « الحميد » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو واجب الابتداء كأيمن ، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن ، كـ « أي » و« كَمْ » ، لَمْ تنصبْهُ هذهِ الأحرفُ ، ولو كان الخبر طلبيًّا ، نحو : زَيْدٌ اضربْهُ ، وأينَ زيدٌ ، لم ترفعه هذهِ الأحرف ، إلاَّ أنْ يكونَ الاستفهام جوابًا ، حُكِيَ مِنْ كلامهم : أن أينَ الماءَ والعشبَ ، جوابًا لِمَنْ قال : أنَّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ ، قاله أبو حيان[3] .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن [٢١١] ، وهو المبتدأ ، ولكل من الفريقين حجة . فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهًا بـ « كان » الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملهن عملها معكوسًا ، ليكون المبتدأ [١٤٧/ب] والخَبَرُ معهنَّ كمفعول قُدِّم ، وَفَاعِلٍ أُخِّرَ ، تنبيهًا على الفرعية . وحجة الكوفيين أنه لا يجوز : إنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها . وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ، وسيأتي .

(١) الكتاب ١٣١/٢ .

(٢) الإنصاف ١٧٦/١ .

(٣) الإنصاف ١٧٦/١ ، المسألة رقم ٢٢ .

فالحرف (**الأول والثاني** « **إنَّ** ») المكسورة ، (و« **أَنَّ** ») المفتوحة ، (**وهما لتوكيد النسبة**) بين الجزأين ، (**ونفي الشك عنها** ، و) نفي (**الإنكار لها**) ، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها ، والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالِمًا بالنسبة ، فهما لمجرد توكيد النسبة ، وإذا كان مترددًا فيها ، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها ، فهما لنفي الإنكار لها ، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا .

(و) الحرف (**الثالث** : « **لكنَّ** » ، **وهو للاستدراك**) ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهمُ ثبوتُه أو نفيُهُ من الكلامِ السابقِ ، (**والتوكيد**) ، قالَهُ جماعَةٌ ، منهم صاحِبُ البسيطِ .

(**فالأول** :) وهو الاستدراك ، كقولك : (**زيدٌ شجاعٌ**) ، فيوهمُ ذلك أنه كريم ، لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فتقول : (**لكنَّه بخيل**) ، وتقول : مَا زيدٌ شجاعٌ ، فيوهمُ أنَّه ليس بكريمٍ ، فتقول : لكنَّه كريم ، ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ، ثم لا يخلو ما بعدها ، إمَّا أن يكون [٢١٢] نقيضًا لما قبلها ، نحو : هذا متحرك ، لكن هذا ساكن ، أو ضدًّا له ، نحو : ما هذا أسودُ ، لكنه أبيضُ ، أو خلافًا له ، نحو : ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا يشربُ ، أو مثلاً لَهُ ، نحو : مَا زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ . فالأول والثاني جائزان باتفاق ، والثالث جائز على الأصح ، والرابع ممتنع بالاتفاق ، قاله أبو حيان في النكت الْحِسَان[1] .

(**والثاني**) وهو التوكيد ، (**نحو**) قولك : (**لو جاءني**) زيدًا [١٤٨/أ] زيدٌ أكرمته ، فهذا يدل على امتناع المجيء ، لأن « لو » إذا أدخلت على مُثْبَتٍ نَفَتْهُ ، فإذا أردت توكيده ، قلت : (**لكنه لَم يجئ**) ، فَأَكَّدْتَ بـ « لكن » ما أفادته « لو » من الامتناع بـ « لكنَّ » . وهي بسيطة على الأصح . وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من « لا » و « أنَّ » ، والكاف زائدة بينهما لا للتنبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفًا .

(و) الحرف (**الرابع** « **كأنَّ** ») ، بتشديد النون ، (**وهو للتشبيه المؤكد**) ، بفتح الكاف ، نعت للتشبيه ، نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، أو حمارٌ ، مما الخبرُ فيهِ أرفعُ مِنَ الاسمِ أو أخفضُ منه ، ففيه تشبيه مؤكد بـ « كأن » ، (**لأنه مركب من الكاف**) المفيدة للتشبيه ، (و« **أنَّ** ») المفيدة للتوكيد ، والأصل : إنَّ زيدًا كالأسدِ ، أو كالحمار ، فقُدمَت الكاف على « أنَّ » ليدُلَّ أول الكلام على التشبيه من أول وهلةٍ ، وفُتحَت همزة « أنَّ » وصارا كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء ، وقبل التقديمِ والتركيبِ كانت متعلقة بمحذوف على الأصح .

---

(١) النكت الحسان ص ٧٩ .

و« كأنَّ » ملازمة للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق ، خلافًا للكوفيين[1] ، ولا حجة لهم في قوله : [من الوافر]

٢٢٦ـ فَأَصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرًّا كَأَنَّ الأرضَ ليسَ بهَا هِشَامُ

لأنه محمول على التشبيه ، فإنَّ الأرضَ ليسَ بهَا هشامُ حقيقةً ، بلْ هُوَ فِيهَا مدفونٌ ، ولا لِلظَّنِّ فيما إذا كانَ خبرُهَا فعلاً أو ظَرْفًا ، أو صفة من صفة أسمائها ، نحو : كأنَّ زيدًا قَعَدَ ، أو يقعدُ ، أو في الدار أو عندَك ، أو قاعدٌ ، خلافًا لابن السيد[2] ، ولا للتقريب ، نحو : كأنَّكَ بالدُّنيا لم تكن ، خلافًا لأبي الحسين الأنصاري ، ولا للنفي ، نحو : كأنَّك دالٌ عليها ، أي : ما أنت دالٌ عليها ، خلافًا للفارسي .

(و) الحرف (**الخامس** : « **ليت** » ، **وهي للتمني وهو** [١٤٨/ب] **طلبُ ما لا طَمَعَ فيهِ ، أو ما فيهِ عسرٌ** .) فالأول (**نحو**) قول الطاعن في السن : (**ليتَ الشبابَ عائدٌ**) ، فإنَّ عودَ الشبابِ لا طَمَعَ فيهِ ، لاستحالته عادة . (**و**) الثاني نحو (**قول منقطعِ الرجاءِ**) مِنْ مَال يَحُجُّ بِهِ : (**ليتَ لِيَ مالاً فَأَحج منه**) ، فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر ويمتنع : ليت غدا يجيء ، فإنَّ غدا واجب المجيء . والحاصل أن التمني [٢١٣] يكون في الممتنع والممكن ، ولا يكون في الواجب .

(و) الحرف (**السادس** : «**لعلَّ**» ، **وهي للتوقع ، وعبَّر عنه قومٌ بالترجي في**) الشيء (**المحبوب ، نحو :**) لعلَّ الحبيبَ قادمٌ ، ومنه عند البصريين : (﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** ﴾) [الطلاق / ١] ، (**والإشفاق في**) الشيءِ (**المكروهِ ، نحو :** ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ** ﴾) [الكهف / ٦] ، أي : قاتلٌ نفسكَ ، والمعنى : أشفِق على نفسِكَ أنْ تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلامِ قومِكَ ، قاله في الكشاف[3] .

فَتَوَقُّعِ المحبُوبِ يُسمَّى تَرَجِّيًا ، وتوقُّعِ الْمَكروهِ يُسَمَّى إشْفَاقًا ، ولا يُمكن التوقُّعِ إلا في الممكنِ ، وأمَّا قولُ فرعونَ : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾ [غافر/٣٦-٣٧]

(١) في الارتشاف ١٢٩/٢ : (زعم الكوفيون والزجاجي أن « كأنّ » تكون للتحقيق) .

٢٢٦- البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣ ، والاشتقاق ص ١٠١ ، ١٤٧ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١ ، وجواهر الأدب ص ٩٣ ، والدرر ٢٨٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢ ، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قثم) ، ومغني اللبيب ١٩٢/١ ، وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) في الارتشاف ١٢٩/٢ : (وزعم الكوفيون والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً أو جملة أو ظرفًا كانت « كأن » للشك ، نحو : ظننت وتوهمت) .

(٣) الكشاف ٤٧٣/٢ .

فجهلٌ منه ، أو إفكٌ ، قاله في المغني[١] .

والإشفاقُ لغة الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى : خفت عليه ، وأشفقت منه بمعنى : خفت منه وحذرته . (**قال الأخفش**) والكسائي : (**و**) تأتي « لعلَّ » (**للتعليل ، نحو**) ما قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه : (**أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى**) ، واعْمَل عملَكَ لعلَّكَ تأخذ أجرك ، أي : لنتَغَدَّى ولتأخذ[٢] ، انتهى .

(**ومنه**) ، أي : من التعليل : (﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** ﴾) [طـه / ٤٤] ، أي : ليتذكر . قال في المغني[٣] : وَمَنْ لَمْ يُثبتْ ذلكَ يحملهُ على الرجاء ، ويصرفهُ للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما ، انتهى . [١٤٩/أ]

(**قال الكوفيون**[٤]) : وتأتي « لعلَّ » (**للاستفهام**) . قال في المغني[٥] : ولهذا عُلِّقَ بها الفعل ، (**نحو**) : ﴿ لاَ تَدْرِيْ لعلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلِكَ أمْرًا ﴾ [الطلاق / ١] ، (﴿ **وَمَا يُدْرِيْكَ لعلَّه يَزَّكَّى** ﴾) [عبس / ٣] انتهى .

وعلى هذا فالتقدير : لا تدري أأللهُ يُحدِثُ بعد ذلك أمرًا ، وما يدريك أيَزَّكَّى ، والمعنى : لا تدري جواب أأللهُ يحدث ، وما يدريك جواب أيزَّكَّى ، قالهُ قريبُ الموضح في حاشيتِهِ . وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون .

(**وَعُقَيْل**) بالتصغير (**تجيز جر اسمِها ، وكسر لامها الأخيرة**) ، وحذف لامها الأولى وإثباتها ، قال شاعرُهم : [من الطويل]

٢٢٧- . . . . لعلَّ أبي المغوار منكَ قريبُ

وظاهرُ كلامِهِ هنا أنها في حالِ الجرِ عاملةٌ عملَ « إنَّ » وأنَّ اسمها في موضعِ نصبٍ ، وخالفَ ذلكَ في المغني[٦] ، فقالَ ما نصُّهُ : واعلمْ أنَّ مجرورَ « لعلَّ » في موضع رفع بالابتداء لتنزيلِ « لعلَّ » منزلة الجار الزائد ، نحو : بحسبكَ درهمٌ ، بجامعِ مَا بينَهما من عدم التّعلق بعاملٍ ، وقولُهُ « قريبُ » خبرُ ذلك المبتدأ انتهى .

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٤) الارتشاف ١٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٥) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

٢٢٧- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٥ .

(٦) مغني اللبيب ص ٣٧٧ .

(و) الحرف (**السّابع « عسى » في لغيةٍ**) بالتصغير ، (**وهو بمعنى : لعلّ**) في التّرجي والإشفاق ، فَحُمِلَت في العملِ عليها ، كما حُمِلَتْ « لعلَّ » على « عسى » في إدخالِ أنَّ في خبرِها ، كالحديث[1] : « لَعَلَّ بَعْضَكم أنْ يكونَ أَلحنَ بحُجتهِ مِنْ بعضٍ » .

(**وشرطُ اسمِها أنْ يكون ضميرًا**) لغائبٍ أو متكلمٍ أو مخاطبٍ ، (**كقولِهِ**) وهو صخر بن الجعدِ الخضري وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض ، ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها : [من الطويل]

٢٢٨ـ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فالهاء المتصلة بـ « عسى » اسْمُهُ ، و« نار كأس » خبرُه . (**وقولُهُ**) هو عمران بن حطان الخارجي ، وكانَ سنيًّا فتزوج امرأة من الخوارج ، فقيلَ له فيهَا ، فقال : أردُّها عن مذهبِها ، فَغَلَبَتْ هي عليهِ [١٤٩/ب] وأضلته عن مذهب أهل السنة : [من الوافر]

٢٢٩ـ وَلِيَ نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا   (**أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي**)

فياء المتكلم اسم « عسى » ، وخبره محذوفٌ ، وقول آخر : [من الرجز]

٢٣٠ـ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم برقم ٢٥٣٤ .

٢٢٨- البيت لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢٧٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦ ، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٩/١ ، والجنى الداني ص ٤٦٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٠/٥ ، ومغني اللبيب ص ١٥٣ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ .

٢٢٩- البيت لعمران بن حطان في الارتشاف ١٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٤٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ، والجنى الداني ص ٤٦٦ ، والخزانة ٣٦٣/٥ ، والخصائص ٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والمقرب ١٠١/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ .

٢٣٠- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧، ٩٠/٢ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣١٠/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ ، ٤٥٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، ٨٧/٨ ، ٣٣/٩ ، واللامات ص ١٣٥ ، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠ ، والمقتضب ٧١/٣ ، ومغني اللبيب ١٥١/١ ، ٦٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ ، وتاج العروس (الياء) .

فالكاف اسْمُه ، وخبـره مَحْذوفٌ . وما ذكره الْمُوضح من أنَّ الضميـر الْمُتَّصـل بـ « عسى » هو اسمه وهو في موضع نصبٍ ، وما بعده خبره هو **[٢١٤]** مذهب سيبويه[١] .

وذهب المبرد[٢] والفارسي[٣] إلى أنَّ الضمير خـبر « عسـى » مقدمًـا ، ومـا بعـده اسمها مؤخرًا .

وَرُدَّ قَوْلُهُمَا بِأَمْرَيْن :

أحدهما : أداؤه إلى كون خبر « عسى » اسْمًا مفردًا ، وهو ضرورةٌ ، أو شاذٌ جدًّا .

والثاني : إنَّ مَنْ قـال « أو عسـاها » فقـط ، اقتصـرَ علـى فعـل ومنصوبِـهِ دون مرفوعِهِ ، ولا نظيرَ لذلكَ ، ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أنَّ « عسـى » الـذي ينصـبُ الاسمَ حرفٌ ، فهو نظير : إنَّ مَالاً وَإنَّ وَلَدًا[٤] .

وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الضميرَ المنصوبَ في موضعِ رفـعٍ علـى أنَّـه اسْمُـها ، ومـا بعدَهُ خبرُها ، وأنَّه وُضِعَ المنصوبُ موضعَ المرفوعِ .

ويَرِدُّه : [من الطويل]

٢٣١ـ فَقُلْـتُ عَسَـاهَا نَـارُ كَـأْسٍ ....

برفع « نار » ، (**وهو**) أي « عسى » (**حينئذ**) ، أي : حينَ إذْ نصبَ الاسمَ ، ورفـعَ الخبرَ (**حرفٌ**) كـ « لعلَّ » لئلاَّ يلزمَ حملُ الفعلِ على الحرفِ ، (**وفاقًا للسـيرافي**) ، بكسـر السين ، (**ونقلَهُ**) ، أي : نقل السيرافي القول بحرفيَّتِه (**عَنْ سيبويه**[٥] ، **خلافًا للجمـهورِ في إطلاقِ القولِ بفعليتـهِ**) ، سـواء أكـانَ بمعنـى « لعـلَّ » أمْ لاَ . (و) خلافـًا (**لابـن السَّراجِ**[٦]) وثعلب (**في إطلاق القول بحرفيته**) .

والحاصل في « عَسَى » ثلاثةُ أقـوال . فِعْـلٌ مُطلقًـا ، حَـرْفٌ مُطلقًـا . التفصيـل . إنْ عملَ عملَ « لعلَّ » فحرفٌ ، وإلا ففعـلٌ . ومحـل الخـلاف في « عسـى » الجـامدة . أمَّـا « عَسَى » المتصرفة فإنها فِعلٌ باتّفاقٍ [١٥٠/أ] ومعناها اشتدَّ ، قالَ عدي : [من الكامل]

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

(٢) المقتضب ٧١/٣ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٧٠ .

(٤) الكتاب ١٤١/٢ .

٢٣١- تقدم تخريج البيت برقم ٢٢٨ .

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٦) الأصول ٢٢٩/١ .

٢٣٢ـ لَوْلا الحَيَـاءُ وأنَّ رأسـيَ قَـدْ عَسَـى فيـهِ المشـيبُ لَـزُرْتُ أُمَّ القَاسِـمِ

أي : قَدِ اشتدَّ .

(و) الحرف (الثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي) في بابٍ معقودٍ لَهَا بعدَ هذا .

(و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدّمُ خبرُهنَّ) عليهنَّ (مطلقًـا) ، مِـنْ غـير استثناءٍ ، وَلَو كَانَ ظَرْفًا ، أو جارًّا ومجرورًا لعدمِ تصرفُهنّ . (ولا يتوسطُ) خـبرُهُنّ بينَـهُنَّ وبينَ أسمائِهنَّ لأَنَّ التوسُّطَ يُذْهِبُ صُورةَ ما أراد : مِنْ تقديـمِ المنصـوبِ ، وتأخـيرِ المرفـوعِ ، ومِنْ عادتِهم أنهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه ، قال : [من الطويل]

٢٣٣ـ إذَا انصَرَفَتْ نَفْسي عَنِ الشّيءِ لَمْ تَكُنْ عَلَيـهِ بوجـهٍ آخـرِ الدَّهـرِ تُقْبِـلُ

(إلا إن كان الحرف) العاملُ (غير : عَسَـى ، و : لا) ، لأن شرط عملـهما اتصال اسمهما بهما ، (و) إلاَّ إنْ كانَ (الخبرُ ظرفًا أو مجرورًا) ، فيجوز توسطه ، فالظرفُ (نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾) [المزمل/١٢] ، فـ « لدينا » خـبرٌ مقـدمٌ ، و« أنكـالاً » اسمُـها مؤخرٌ ، والمجرورُ ، نحو : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) [آل عمران/١٣] ، فـالمجرورُ خـبرٌ مقـدمٌ ، و« عبرة » اسمُها مؤخرٌ ، وقد يجب التَّوسطُ ، نحو : إنَّ عِندَ هند عبدَها ، وإنَّ في الدّار مالكَها ، واغتفروا التوسط بالظرفِ والمجـرور فيـهما لكثرتِـهما ، ولا يلـزمُ مِـنْ تجويزهـم التَّوسـط تجويزهـم التقدم على هذهِ الأحرف ، لأنه لا يلزم من تجويـز الأسـهل تجويـز غـيره ، بخـلاف العكس ، وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله :

١٧٦ـ وَرَاعِ ذَا الـتَّرْتِيبَ إلاَّ فِـي الَّـذِي كَلَيْـتَ فِيـهَا أَوْ هُنَـا غَـيْرَ البَـذِي

ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها ، إلاَّ إنْ كان ظرفًا أو مجرورًا ، ويجوز توسـطه بين الاسم والخبر مطلقًا .

٢٣٢- البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٩٩ ، والأغاني ٣٧٤/٣ ، ٣٠٤/٩ ، ٣٠٧ ، وأمالي المرتضـى ٥١١/١ ، وسمط اللآلي ص ٥٢١ ، وشرح شواهد المغني ٤٩٢/١ ، والشعر والشعراء ٦٢٤/٢ ، ولسـان العرب ١٠٠/١٢ (جسم) ، ٢٨/١٥ (عتا) ، ومعجم البلدان ٩٤/٢ (جاسـم) ، ومغـني اللبيـب ١٧٣/١ ، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٩ .

٢٣٣- لم أجد البيت في مصادر أخرى .

(فصـــــــــــــــل)

(**تتعين « إنَّ » المكسورة**) وهي الأصل عند الجمهور ، (**حيث لا يجوز** [١٥٠/ب] **أنْ يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها** ، و) تتعين (**أنَّ : المفتوحة**) ، وهي الفرع[1] ، (**حيث يجب ذلك**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٧ــ وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(**ويجوزان**) بألف التثنية ، أي : ويجوز « إنَّ » المكسورة والمفتوحة (**إنْ صح الاعتباران**) [٢١٥] وهما سدُّ المصدر مسدها ، ومسد معموليها ، وعدمه .

(**فالأول**) وهو تعيين « إنَّ » المكسورة في مواضع (**عشرة**) ، لا يجوز فيها أنْ يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، (**وهي أنْ تقع في الابتداء**) حقيقة ، (**نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾**) [الدخان/٣، القدر/١] إذ لو فُتحت لصارت مبتدأ بلا خبر ، لأن المفتوحة في تأويل مفرد ، والمفرد لا يستقل به الكلام ، و« في ليلة » متعلق بـ « أنزلنا » لا بالاستقرار . أو حكمًا ، (**ومنه**) ، أي : من الابتداء الحكمي : (**﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ ﴾**) [يونس / ٦٢] لأنَّ « إنَّ » الواقعة بعد « ألاَ » الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكمًا . (**أو**) تقع (**تالية لـ « حيث » ، نحو : جلست حيث إنَّ زيدًا جالس**) ، أو لـ « إذْ » ، كـ : جئتك إذْ إنَّ زيدًا أميرٌ ، لأنَّ « حيث وإذْ » لا يضافان إلاَّ إلى الجمل ، وفتح « إنَّ » يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد . (**أو**) تالية (**لموصول**) اسْمي ، أو حرفي ، (**نحو**) : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ (**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ**) ﴾ [القصص/ ٧٦] فـ « ما » موصول اسمي ، ووجب كسر « إنَّ » بعدها لوقوعها في صدر الصلة ، وصلة الموصول غير « أل » يجب أن تكون جملة ، (**بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل**) ، فإنه يجب فتحها فإنها مع

(١) في همع الهوامع ١٣٨/١ : (قال قوم : المفتوحة أصل المكسورة ، وقال آخرون : كل واحدة أصل برأسها) .

معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة « الذي » ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبني [١٥١/أ] الذي أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة ، لأنها خبر اسم عين ، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد ، (و) بخلاف (**قولهم : لا أفعله ما أنَّ حِرَاءَ مكانَه**) بفتح « أن » لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا ، (**إذ التقدير : ما ثبت ذلك**) أي : ما ثبت أن حراء مكانه ، (**فليست في التقدير تالية للموصول**) لأنها فاعل بفعل محذوف ، والجملة الفعلية صلة « ما » الموصول الحرفي الظرفي ، والمعنى : لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه ، وحراء بكسر الحاء المهملة ، وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى . قال القاضي عياض : يُمد ويقصر ، ويؤنث ويذكر ، فعلى التذكير يصرف ، وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع ، والتأنيث بإرادة البقعة .

(**أو تقع جوابًا لقسم**) لم يذكر فعله أو ذكر ، وجاءت اللام ، فالأول (**نحو : ﴿ حم ۞ وَالكِتَابِ المُبِيْنِ ۞ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾**) [الدخان / ١،٢،٣] ، والثاني : نحو أقسمت إن زيدًا لقائم ، لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .

(أو) تقع (**محكية بالقول ، نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ الله ﴾**) [مريم/٣٠] ، لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت ، نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، ونحو : أتقول أن زيدًا عاقل ، فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني للقول بمعنى الظن .

(أو) تقع (**حالاً**) مقرونة بالواو ، أولا ، فالأول (**نحو : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيْقًا مِنَ المُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُونَ ﴾**) [الأنفال / ٥] ، فجملة « إنَّ » ومعموليها في موضع نصب على الحال ، والثاني نحو : جاء زيد إنه فاضل [١٥١/ب] ولم تفتح « إنَّ » [٢١٦] فيهما . وإن كان الأصل في الحال الإفراد ، لأن (أنَّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير[1] .

وأما : ﴿ وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان/٢٠] ، فإنما كسرت « إنَّ » لأجل اللام لا لوقوعها حالاً ، على ان ابن الخباز قال في الكفاية : يجب كسر « إن » بعد « إلا » ، نحو : ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن اهـ .

(أو) تقع (**صفة**) لاسم عين ، (**نحو : مررت برجل إنه فاضل**) ، لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمَصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود مع

(١) في « ب » : (النكرة) .

« إنَّ » بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح ، نحو : مررت برجل عندي أنه فاضل ، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر .

(**أو تقع بعد عامل علّق**) عن عمله فيها (**باللام**) الابتدائية ، (**نحو : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُوْنَ ﴾**) [المنافقون / ١] ، لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده ، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على « إنَّ » ، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ، ولم تؤخر « إنَّ » لقوتها بالعمل ، وإنما فتحت في نحو : علمت أن زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي ، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة .

(**أو**) تقع (**خبرًا عن اسم ذات**) غير منسوخ ، (**نحو : زيد إنه فاضل**) ، لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات ، إلا بتأويل ، وذلك ممتنع مع « أنَّ » ، أو منسوخ ، (**ومنه :**) ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَالَّذِيْنَ هَادُوا [١٥٢/أ] وَالصَّابِئِيْنَ وَالنَّصارى والمجوسَ وَالَّذينَ أشركُوا (**إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾**) [الحج / ١٧] ، فجملة إن ومعموليها خبر « إن الذين آمنوا » وما عطف عليه وهي أسماء ذوات . قيل : وبقي عليه الواقعة بعد « كلا » نحو : ﴿ كلا إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى ﴾ [العلق / ٦] ، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ [الأعراف / ١٦٧] . والواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، نحو : مرض زيدًا حتى إنهم لا يرجونه ، والتابعة لشيء من ذلك ، نحو : إن زيدا فاضل ، وإن عمرًا جاهل ، فإن في ذلك كله واجبة الكسر ، والحق أن « إن » في ذلك كله ابتدائية ، فهي داخلة في قوله ، أولاً أن تقع في الابتداء ، واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال :

١٧٨ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩ـ أوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلْ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

١٨٠ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ ....

(**والثاني :**) وهو تعيّن « أنَّ » المفتوحة (**في**) مواضع (**ثمانية**) يجب فيها أن يسد المصدر مسد « أن »[1] وسد معموليها ، (**وهي أن تقع فاعلة ، نحو : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾** [العنكبوت / ٥١] ، **أو تقع مفعولة غير محكية**) بالقول ، (**نحو : ﴿ ولاَ تَخَافُوْنَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾**) [الأنعام / ٨١] ، أي : إشراككم ، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم .

---

(١) في « ط » : (مسدها) مكان (مسدّ أنّ) .

(أو) تقع (**نائبة عن الفاعل نحو : ﴿ قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾**) [الجن/١]، أي : استماع نفر . (**أو**) تقع (**مبتدأ**) في الحال ، أو في الأصل .

فالأول نحو : (**﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ ﴾**) [فصلت / ٣٩] ، أي رؤيتك الأرض من آياته ، هذا مذهب الخليل . وقل المطرزي : اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه ، وإن لم يعتمد الظرف على[1] شيء ، ومنه : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ ﴾ اهـ . **[٢١٧]**

والثاني نحو : كان عندي أنك فاضل ، والفرق بين قوله **[١٥٢/ب]** أولاً أن تقع في الابتداء ، وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة مستقلة ، وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى خبر ، ومنه عند سيبويه[2] : (**﴿ فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ ﴾**) [الصافات / ١٤٣] ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند إليه ، وقيل : له خبر محذوف ، والتقدير : لولا كونه من المسبحين موجود .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : فلولا ثبت أنه كان من المسبحين ، على الخلاف في : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا ﴾ [الحجرات / ٥] وقاله في المغني[3] .

(أو) تقع (**خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه**) أي على اسم المعنى ، (**خبرها**) أي خبر « أن » ، (**نحو : اعتقادي أنه فاضل**) ، فيجب فتحها ، لأنها خبر « اعتقادي » ، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها ، لأن « فاضل » لا يصدق على الاعتقاد ، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، والتقدير : اعتقادي فضله ، أي معتقدي ذلك ، ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرًا بها عن « اعتقادي » لعدم الرابط ، لأن اسم « إن » لا يعود على المبتدأ الذي هو « اعتقادي » ، لأن خبرها غير صادق عليه ، فهو يعود على غيره ، فتبقى الجملة بلا رابط ، (**بخلاف قولي : إنه فاضل**) فيجب كسرها ، لأنها وقعت خبرًا عن « قولي » ، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى ، والتقدير : قولي هذا اللفظ لا غيره ، أما إذا أريد أن جملة **[١٥٣/أ]** « أن » منصوبة بـ « قولي » كانت من

(١) الكتاب ٣/١١٩ – ١٢٠ .
(٢) الكتاب ٣/١٣٩ – ١٤٠ .
(٣) مغني اللبيب ص ٣٥٦ .

تتمة المبتدأ ، فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى ، لأن القول لا يخبر عن بالفضل ، (**وبخلاف : اعتقاد زيد إنه حق**) فيجب كسرها أيضًا ، لأن خبرها وهو « حق » صادق على « الاعتقاد » ، ولا مانع من وقوع جملة « أن » ومعموليها خبرًا عن المبتدأ ، لأن اسم « أن » رابط بينهما ، ولا يصح فتحها ، لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقًا ، وذلك لا يفيد ، لأن الخبر لا بد أن يستفاد ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع ، وهو أن تقع خبرًا عن قول ، وخبرها صادق عليه نحو : قولي إنه حق ، لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى .

أو تقع (**مجرورة بالحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾**) [الحج/٦] ، لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًا .

أو تقع (**مجرورة بالإضافة**) إلى غير ظرف ، (**نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مثل ما أنكم تَنْطقونَ ﴾**) [الذاريات/٢٣] ، فـ « مثل » مضاف إلى « أنكم تنطقون » ، و « ما » صلة ، أي : مثل نطقكم ، لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفًا يقتضي الجملة ، فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في « حيث » و« إذ » .

أو تقع تابعة لشيء من ذلك ، وهي إما أن تكون (**معطوفة على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأنّي فضّلتكم ﴾**) [البقرة / ١٢٢] ، فـ « أني فضلتكم » معطوف على « نعمتي » ، وهو مفعول به ، والمعنى : اذكروا نعمتي وتفضيلي .
(**أو مبدلة من شيء من ذلك ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُم الله إحدى الطّائفتينِ أنّها لكم ﴾**) [الأنفال / ٧] ، فـ « أنها لكم » بدل اشتمال من « إحدى » ، والتقدير : إحدى [٢١٨] الطائفتين كونها لكم . فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح « أن » فيها ، لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل .

(**والثالث :**) ما يجوز فيه الأمران ، كسر « إن » [١٥٣/ب] وفتحها ، باعتبارين مختلفين ، وذلك (**في**) مواضع (**تسع** :

أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو :) ﴿ فَإِنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ من قوله تعالى : (**﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُم سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ . . . الآية**) [الأنعام / ٥٤] ، قرئ بكسر « إنَّ » وفتحها[١] ، (**فالكسر**) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (**على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح**) على تقدير أن ومعموليها مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ،

(١) قرأها عاصم وابن عامر بالفتح (فأنه) ، وقرأها الباقون بالكسر . انظر النشر ٢ /٢٥٨ .

(**على معنى : فالغفران والرحمة ، أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة**) ، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى ، لأنه المعهود في الجملة الجزائية (**كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ ﴾** [فصلت / ٤٩] ، **أي : فهو يؤوس**) .

الموضع (**الثاني : أن تقع بعد « إذا » الفجائية**) نسبة إلى الفجاءة ، بضم الفاء والمد ، والمراد بها : الهجوم والبغتة ، تقول : فاجأني كذا ، إذا هجم عليك بغتة ، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها ، على سبيل المفاجأة ، (**كقوله :**) [من الطويل]

٢٣٤- وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا (**إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**)

أنشده سيبويه ، ولم يعزه إلى أحد ، وأرى بضم الهمزة بمعنى : أظن يتعدى إلى اثنين ، وهما زيدًا وسيدًا ، وما بينهما اعتراض ، « فإذا أنه » يروى بكسر « إن » وفتحها ، (**فالكسر على معنى**) الجملة ، أي : (**فإذا هو عبد القفا**) ، فالجملة مذكورة بتمامها ، (**والفتح على معنى**) الإفراد ، (**فإذا العبودية ، أي : حاصلة**) على جعلها مبتدأ ، حذف خبره[1] ، (**كما تقول : خرجت فإذا الأسد**) أي : حاضر ، وذهب قوم إلى أن « إذا » هي الخبر ، فعلى هذا لا حذف ، واللهازم جمع لهزمة ، بكسر اللام ، وبالزاي ، وهو : طرف الحلقوم ، وقيل : مضغه تحت الأذن ، والمعنى : كنت أظنُّ سيادته ، فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبيَّنَ لي عبوديته [١٥٤/أ] ، وقيل المعنى : كنت أظنّه سيدًا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن ، وخص هذين بالذكر ، لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز .

الموضع (**الثالث : أن تقع في موضع التعليل نحو :**) ﴿ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ ، من قوله تعالى : (**﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ ﴾** [الطور / ٢٨] ، **قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة**) أي : لأنه[2] وحرف الجر إذا دخل على « أن » لفظًا أو تقديرًا فتح همزتها ، فهو تعليل إفرادي ، (**و**) قرأ (**الباقون**) من السبعة

٢٣٤- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٤٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٣٨/١ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، والجنى الداني ٣٧٨،٤١١ ، وجواهر الأدب ٣٥٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، والدرر ٢٩١/١، وشرح ابن الناظم ١١٩ ، وشرح الأشموني ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٨ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ، والكتاب ١٤٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٨/١ .

(١) في شرح التسهيل ٢٢/٢ : (والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف) .

(٢) انظر النشر ٣٧٨/٢ .

(**بالكسر على أنه تعليل مستأنف**) بياني ، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنهم لما قالوا :﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ قيل لهم لم فعلتم ذلك ، فقالوا : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ فهو تعليل جلي ، (**مثل ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾**) [التوبة / ١٠٣] ، بكسر « إن » على أنه تعليل مستأنف ، (**ومثله**) في جواز الوجهين : (**لبيك إن الحمد والنعمة لك**) يروى بكسر « إن » وفتحها[١] ، فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهو أرجح ، لأن الكلام حينئذ جملتان ، لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد[٢] . والكسر اختيار أبي حنيفة ، والفتح اختيار الشافعي ، قاله في الكشاف[٣] . **[٢١٩]**

الموضع (**الرابع : أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها ، كقوله**) وهو رؤبة :

[من الرجز]

٢٣٥ـ (**أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ**)

يروى بكسر « إن » وفتحها (**فالكسر على الجواب**) للقسم (**والبصريون يوجبونه**[٤]) ، واختاره الزجاجي[٥] ، (**والفتح**) عند الكسائي والبغداديين [١٥٤/ب] وأوجبه أبو عبد الله الطوال (**بتقدير « على »**) و« أن » مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم ، وهو « تحلفي » ، بإسقاط الخافض ، وعلى هذا ليست جوابًا للقسم ، لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة ، وإذا امتنع أن يكون جوابًا للقسم كان الفعل إخبارًا بمعنى الطلب للقسم ، لا قسمًا ، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورًا ، لا محذوفًا ، (**ولو أضمر الفعل**) ، أي فعل القسم ، وذكرت اللام ، أو لم تذكر ، (**أو ذكرت اللام**) وذكر فعل القسم (**تعين الكسر إجماعًا**) من العرب (**نحو : والله إن زيدًا**) لقائِمٌ أو (**قائِمٌ ، وحلفت إن زيدًا لقائم**) ، وحكى

---

(١) انظر الكتاب ١٢٨/٣ .

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(٣) الكشاف ٢١٢/٢ .

٢٣٥– الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٠ ، وشرح الأشموني ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٤١٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣١ ، ولسان العرب ٤٥٠/١٥ (ذا) ، واللمع في العربية ص ٣٠٤ ، وتاج العروس (ذا) .

(٤) انظر همع الهوامع ١٣٧/١ ، والارتشاف ١٣٩/٢ .

(٥) في الجمل ص ٥٨ : (والكسر أجود وأكثر في كلام العرب ، والفتح جائز قياسًا) .

ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل ، ولم تذكر اللام[١] ، نحو : والله إن زيدًا قائم ، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر ، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب ، فإن الكوفيين ، ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك .

الموضع (**الخامس : أن تقع خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول والقائل**) للقولين شخص (**واحد ، نحو : قولي إني أحمد الله**) ، بفتح « إن » وكسرها ، فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية ، أي : قولي حمد الله ، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول ، أي : مقولي إني أحمد الله ، قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ، ومن خطه نقلت . فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثاني جملة ، وهي مستغنية عن العائد ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، على حد قوله تعالى : ﴿ دَعواهُم فِيها سُبحانَكَ اللَّهمَّ ﴾ [يونس / ١٠] ، قاله الموضح في شرح الشذور[٢] .

(**ولو انتفى القول الأول فتحت وجوبًا ، نحو : عملي أني أحمد الله**) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول ، والتقدير : عملي حمد الله ، وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد ، إذ لا يخبر بالخاص عن [١٥٥/أ] العام إلا إذا ادعي انحصاره فيه ، نحو : صديقي زيد ، لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان ، أو مساويًا كالإنسان الناطق ، ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ ، وبذلك فارقت : اعتقاد زيد إنه حق ، والجامع بينهما أن خبر « أن » فيهما **[٢٢٠]** يصدق على المبتدأ ، إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ، (**ولو انتفى القول الثاني ، أو**) وجد القولان ، ولكن (**اختلف القائل**) لهما (**كسرت**) وجوبًا فيهما ، فالأول (**نحو : قولي إني مؤمن**) ، فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة « إني مؤمن » خبره ، وهي نفسه في المعنى ، فلا تحتاج لرابط ، ولا يصح الفتح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان . (**و**) الثاني نحو : (**قولي إن زيدًا يحمد الله**) ، فالكسر على ما مر قبله ، ولا يصح الفتح لفساد المعنى ، إذ لايصح أن يقال : حمد زيد الله ، لأن « حمد زيد » غير قائم بالمتكلم ، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه .

---

(١) انظر الارتشاف ١٣٩/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ .

الموضع (**السادس : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿ أَنَّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ۞ وَإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾** [طه/ ١١٨-١١٩] ، **قرأ نافع وأبو بكر بالكسر**[١]) في ﴿ وَإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ ﴾ ، (**أما على الاستئناف**) فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، (**أو بالعطف على جملة « إن » الأولى**) ، وهي : إن لك أن لا تجوع ، وعليهما فلا محل لها من الإعراب . (و) قرأ (**الباقون**) من السبعة (**بالفتح ، بالعطف على أن لا تجوع**) ، من عطف المفرد على مثله ، والتقدير : أن لك عدم الجوع ، وعدم الظمأ [١٥٥/ب] .

واحترز بقوله : صالح للعطف عليه من نحو قولك : إن لي مالاً وإن عمرًا فاضل ، فإن مالاً مفرد غير صالح للعطف عليه ، إذ لا يصح أن يقال : أن لي مالاً وفضل عمرو ، فيجب كسر « إن » .

الموضع (**السابع : أن تقع بعد حتى**) ، من حيث هي ، ثم تارة يجب كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد ، كما مر قبله ، (**بل يختص الكسر بالابتدائية ، نحو : مرض زيدٌ حتى إنَّهم لا يرجونَهُ**) ، لأن « حتى » الابتدائية منزَّلةَ منزلةَ « ألا » الاستفتاحية ، فتكسر « إنّ » بعدها (و) يختص (**الفتح بالجارة والعاطفة**[٢] ، **نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل**) ، فـ « حتى » في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة ، ولأن تكون عاطفة ، و « أن » فيهما مفتوحة ، فإن قدرت « حتى » جارة فـ « أن » في موضع جرّ بها ، وإن قدّرتها عاطفة فـ « أنَّ » في موضع نصب ، والتقدير على الجر : عرفتُ أمورك إلى فضلك ، وعلى النصب : عرفت أمورك وفضلك ، أما فتحها في الجر فللدخول الجار عليها ، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول .

الموضع (**الثامن : أن تقع بعد « أما »**) بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ، (**نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على أنَّها**) أي : « أما » (**حرف استفتاح**) ، فتكون حرفًا واحدًا ، (**بِمَنْزِلة : ألا**) الاستفتاحية ، وتلك تكسر « إن » بعدها ، (**والفتح على أنَّها**) مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » العامة بمعنى شيء ، وصارا بعد التركيب (**بمعنى « حقًّا »**) بتقديم الهمزة على « حقًّا » على الصواب ، لا بإسقاطها ، كما قال الموضح في الحواشي ، وهو قليل ، فالهمزة للاستفهام ، و« ما » في محل نصب على الظرفية كما [١٥٦/أ]

(١) انظر قراءتها بالكسر في الإتحاف ص ٣٠٨ ، والنشر ٣٢٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

انتصب عليها « حقًّا » في قوله : [من الوافر] [٢٢١]

٢٣٦_ أحقًّا أن جيرتَنا اسْتَقلّوا فنيّتُنا ونيّتُهم فَريقُ

تقديره : أفي حق ، وقد جاء مصرحًا بـ « في » ، كقوله : [من الوافر]

٢٣٧_ أفي حق مواساتي أخاكم ....

و« أن » وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه[١] والجمهور ، فهي بمنزلتها في : ﴿ وَمِنْ آياتِهِ أنّكَ ترى الأرضَ ﴾ [فصلت/٣٩] ، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك[٢] ، فهي بمنزلتها في ﴿ أوَلَم يكفهم أنّا أنْزَلْنا ﴾ [العنكبوت/٥١] وأصل ذلك أن « حقًّا » عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة « كيف »[١] ، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد[٣] وابن مالك[٤] ، ورده أبو حيان[٥] .

الموضع (**التاسع : أن تقع بعد « لا جرم » ، والغالب الفتح ، نحو : ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ﴾** [النحل / ٢٣] **، فالفتح عند سيبويه**[٦] **على أن « جرم » فعل ماض**) معناه : وجب ، (**و« أنْ » وصلتها فاعل ، أي : وجب أن الله يعلم و« لا » صلة**) زائدة للتوكيد ، ورده الفراء بأن « لا » لا تزاد في أول الكلام ، وعلله في المغني[٧] بأن زيادة الشيء

٢٣٦- البيت للمفضل النكري في الأصمعيات ص ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٨ ، وله أو لعامر بسن أسحم بن عدي في الدرر ٢/٢١٤ ، وشرح شواهد المغني ١/١٧٠ ، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل ابن معشر البكري في تخليص الشواهد ص ٣٥١ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٥، وللعبدي في خزانة الأدب ١٠/٢٧٧ ، والكتاب ٣/١٣٦ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٩١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢١، وشرح الأشموني ١/٩٢ ، وشرح التسهيل ١/٢٣ ، ولسان العرب ١٠/٣٠١ (فرق) ، ومغني اللبيب ١/٥٤ ، ٦٨ ، وهمع الهوامع ٢/٧١ .

٢٣٧- عجز البيت : (بما لي ثم يظلمني السريسُ) ، والبيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٦٣٦، والأغاني ١٢/١٢٩ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ولسان العرب ٦/١٠٦ (سرس) ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٨٣ .

(١) الكتاب ٣/١٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٣ - ٢٤ .

(٣) على تقدير : أحلف بالله أنك ذاهب . انظر الارتشاف ٢/١٤٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٣ .

(٥) الارتشاف ٢/١٤٢ .

(٦) الكتاب ٣/١٣٨ .

(٧) مغني اللبيب ص ٣٢٩ .

تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به . وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة « لا » في « لا أقسم » من أن القرآن كالسورة الواحدة . وقال المرادي في شرح التسهيل : و« جَرم » عند سيبويه بمعنى « حق »[1] ، و« لا » رد لما قبلها ، والوقف على « لا » و« أنْ » وما بعدها في موضع الفاعل ، انتهى .

وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني[2] عن قطرب ، (و) الفتح (**عند الفراء على أن** « **لا جرم** ») مركبة من حرف واسم[3] ، (**بِمَنْزِلة : لا رجلَ**) ، في التركيب ، (**ومعناهما**) بعد التركيب : (**لا بدّ**) ، أو : لا محالة ، (**و« مَنْ »**) أو « في » (**بعدهما مقدرة**) ، أي : لا بد من أن الله يعلم ، أو : لا محالة في أن الله يعلم .

ونقل ابن مالك[4] عن الفراء[5] أن « لا جرم » بمنزلة « حقًّا » ، وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب ، (**والكسر على ما حكاه الفراء**) عن العرب (**من أن بعضهم ينْزِلَها مَنْزِلة اليمين** [١٥٦/ب] **فيقول : لا جرم لآتينك**) ، ولا جَرم لقد أحسنت ، ولا جرم إنك ذاهب ، بكسر « إن » ، واقتصر الناظم من ذلك على قوله :

١٨١ــ بَعْدَ إذَا فُجْاءَةٍ أوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْن نُمِي
١٨٢ــ مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ

---

(١) الكتاب ٣/١٣٨ .
(٢) مغني اللبيب ص ٣١٤ .
(٣) معاني القرآن ٢/٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/٢٤ .
(٥) معاني القرآن ٢/٩ .

(فصـــــــــــــــل)

(وتدخل لام الابتداء بعد « إن » المكسورة) ، نحو : إن زيدًا لقائم ، وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلفة ، بالقاف والفاء ، وبنو تميم يقولون : زحلوقة ، بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة ، بالفاء ، سميت بذلك لأن أصل : إن زيدًا لقائم ، لأن زيدًا قائم ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين ، فزحلقوا اللام دون « إنّ » لئلا يتقدم [٢٢٢] معمولها عليها ، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدًا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ، قاله في المغني(١) .

وإنما دخلت اللام بعد « إن » لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد ، قاله سيبويه(٢) .

وسميت لام الابتداء لأنها لا تدخل على المبتدأ ، وتدخل على غيره بعد « إن » المكسورة (على أربعة أشياء : أحدها الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا) عن الاسم ، (و) كونه (مثبتًا ، و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد ، (نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾) [إبراهيم / ٣٩] ، والجملة المصدرة بالمضارع ، نحو : (﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾) [النمل / ٧٤] والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعقلهما ، نحو : (﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ) عظيم ﴾ [القلم / ٤] ، وإن زيدًا لعندك أما إذا قدرا متعلقين بـ « استقر » لم تدخل عليهما اللام ، لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه ، خلافًا للأخفش ، كما سيأتي ، والجملة الاسمية على قلة ، نحو :(﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيت ﴾)[الحجر/٢٣] ، وليس « نحن » ضمير فصل ، خلافًا للجرجاني ، (بخلاف) نحو : [١٥٧/أ] (﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾) [المزمل / ١٢] ، لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾) [يونس / ٤٤] ، لنفي الخبر ، وشذ قوله وهو أبو حرام بن غالب بن حارث

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ - ١٤٧ .

العكلي : [من الوافر]

٢٣٨- (**وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ**)

من وجهين ، دخول اللام على الخبر المنفي ، وتعليق الفعل عن العمل ، حيث كسرت « إن » ، وكان القياس أن لا يعلّق ، لأن الخبر المنفي ليس صالحًا للاّم ، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبَّه « لا » بـ « غير » ، فأدخل عليها اللام ، والمعنى : أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ، ولا قريبين من السواء ، وكان حقه أن يقول : للا سواء ولا متشابهان ، ولكنه اضطر فقدم وأخر . و« سواء » في الأصل مصدر بمعنى المساواة ، فلذلك صح وقوعه خبرًا عن اثنين ، (**وبخلاف نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى ﴾**) [البقرة / ١٣٢ ، آل عمران / ٣٣] لأن الخبر ماض ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد ، لأنه أشبه المتبدأ ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم ، وعلى الجملة الاسمية ، لأنها متبدأ وخبر ، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ؛ ولا إذا كان منفيًّا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو : لم ولن ولما ولا ، وحمل الباقي عليه ، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم ، (**وأجاز الأخفش**(١) **والفراء وتبعهما ابن مالك**(٢) : **إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ**) ، مما سلب الدلالة على الحدث والزمان ، (و :) إن زيدًا (**لعسى أن يقوم**) مما دل على الزمان ، وانتقل إلى الإنشاء ، (**لأن الفعل الجامد كالاسم**) ، ووافق الشاطبي على الأول دون [٢٢٣] الثاني ، والفرق لائح .

(**وأجاز الجمهور : إن زيد لقد قام ، لشبه الماضي المقرون بـ « قد » بالمضارع لقرب زمانه من الحال**) ، والمضارع شبيه [١٥٧/ب] بالاسم ، ومشابه المشابه مشابه ، (**وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافًا لصاحب الترشيح**) ، بالراء ، وهو خطَّاب الماردي ، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على « قد » وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم ، والتقدير : إن زيدًا والله لقد قام ، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغَزْني ، بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة ، (**وأما**

٢٣٨- البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والدرر ١/ ٢٩٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٥ ، وجواهر الأدب ٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٨ ، والمحتسب ١/ ٣٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠ .

(١) انظر الارتشاف ٢/ ١٤٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٨ .

نحو : إن زيد لقادم) ، بدون « قد » ظاهرة (**ففي الغُــرَّة)** بضـم الغـين المعجمـة لابـن الدهان (**أن البصري والكوفي)** اتفقا (**على منعها إن قــدِّرت)** الـلام (**للابتـــداء)** ، لا للقسم ، (**والذى نحفظه)** نحن وهو المنقول في المغني (**أن الأخفـــش)** مـن البصريـين (**وهشامًا)** الضرير من الكوفيين (**أجازاها على إضمار « قــد »)** ، ومنعـها الجمـهور ، وقالوا : إنما هي لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة « إن » ، كـ : علمـت أن زيدًا لقائم ، والصواب عند الكسائي وهشام الكسر . اهـ كلام المغني[1] ، إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش ، بل ذكر بدله الكسائي .

ويشترط في الخبر أيضًا أن لايكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل علـى الشـرط اتفاقًا ، ولا على الجواب خلافًا لابن الأنباري[2] .

(**الثاني)** مما يدخل عليه اللام (**معمول الخبر)** ، لأنه من تتمة الخبر ، (**وذلــك بثلاثة شروط أيضًا ، تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالِحًا لـــلام ، نحو : إن زيدًا لعمرًا ضارب)** ، وقد تدخل على الخبر والحالـة هـذه دون معمولـه ، نحـو : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيْرٌ ﴾ [العاديات / ١١] ، وقد تدخل عليهما معًا ، حكى الكسـائي والفراء من كلام العرب : إني لبحمد الله لصـالح[3] ، وذلـك قليـل ، أجـازه المـبرد ، ومنعـه الزجاج ، وهو [١٥٨/أ] الصحيح[4] ، كما امتنع دخولها على الخـبر إذا دخلـت علـى الاسـم المتأخر ، أو على ضمير الفصل ، (**بخلاف : إن زيدًا جالس في الدار)** ، لتـأخر المعمـول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ، (و) بخلاف : (**إن زيدًا راكبًـــا منطلـــق)** ، لأن المعمول حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه ، ونص الأئمة على منعه ، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه ، وفرق ابن ولاد بينه وبين [٢٢٤] الظرف بأن الحال لا تكـون خبرًا وهو حال ، بخلاف الظرف فإنه يكون خبرًا وهو ظرف ، اهـ .

والفرق بينه وبيـن المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل ، فيصيـر عمدة ، وإذا تقدم على عامله صار متبدأ ، واللام تدخل على المتبدأ ، نحو : إن زيدًا لَطعامُه مأكول ، (و) بخلاف : (**إن زيدًا عمرًا ضرب)** ، لأن الخبر غيـر صالِح للاَّم لكونه فعلاً ماضيًا ، (**خلافًا للأخفش)** من البصريين ، والفراء من الكوفيين (**في هذه)** المسألة الأخيرة ، وحجتهما أن

(١) مغني اللبيب ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
(٢) انظر قوله في همع الهوامع ١٣٩/١ ، والتسهيل ص ٦٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣١/٢ ، وفي شرح ابن الناظم ص ١٢٣ ؛ أن هذا القول لابن الجراح .
(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيًا، فأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل[1].

قال الموضح في الحواشي: وينبغي أن يجرى خلاف في: إن زيدًا طعامك قد أكل، فإن خطّابًا يمنع دخول اللام على «قد». وبعد فالقول عندي قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين: زيدًا عمرٌو ضرب، وزيدًا أجله أحرز، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا، فأجازوا تقديم المعمول، وإن لم يجيزوا تقديم العامل، لأن المانع من تقديم العامل الالتباس، وذلك معنى خاص به دون المعمول، فكذا هنا، اهـ.

(**الثالث**) مما تدخل عليه اللام بعد «إن» (**الاسم، بشرط واحد وهو أن يتأخر**)، إما (**عن الخبر، نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾**)[آل عمران / ١٣]، (**أو عن معموله**)، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفًا، نحو: إن عندك لزيدًا مقيم، أو جارا ومجرورًا، (**نحو: إن في الدار لزيدًا جالس**)، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر «إن» على اسمها إذا كان ظرفًا أو [١٥٨/ب] جارًّا ومجرورًا منعه ابن عقيل في أول باب «إن» فقال[2]: لا يجوز أن يقال: إنَّ بك زيدًا واثقٌ، وإن عندك زيدًا جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم.

(**الرابع**) مما تدخل عليه اللام (**الفصل**)، وهو المسمى عند الكوفيين عمادًا، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، وضمير فصل عند البصريين، لأنه يفصل به بين الخبر والنعت[3]، وإنما دخله اللام لأنه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا له، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر.

وقال ابن عصفور: لأنه اسم «إن» في المعنى، (**وذلك بلا شرط**) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو: هو القائمُ زيدٌ، على أن الأصل: زيدٌ هو القائمُ، فلذلك قال ابن عقيل[4]: وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر (**نحو: ﴿ إِنَّ هذا لهوَ القصصُ الحقُّ ﴾**) [آل عمران /٦٢]، وهذا (**إذا لم يعرب: هو**) الداخلة عليه اللام مبتدأ، فإن أعرب (**مبتدأ**)، وما بعده خبر، والجملة خبر «إن» فلا يكون ضمير فصل، لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح.

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٢٨.
(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٤٩.
(٣) انظر الإنصاف ٢/٧٠٦.
(٤) شرح ابن عقيل ١/٣٧٢.

والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين ، واثنين متوسطين ، فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيًّا ولا ماضيًا متصرفًا مجردًا من « قد » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨٣ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابتِدَاء نَحْو إِنِّي لَوَزَرْ

١٨٤ـ وَلاَ يَلِي ذِي اللام مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأفْعَال مَا كَرَضِيَا

١٨٥ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوَذَا

والثاني الاسم ، وإليه أشار بقوله :

١٨٦ـ . . . . وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

وأما المتوسطان فهما معمول الخبر ، وضمير الفصل ، وإليهما أشار بقوله :

[٢٢٥] [١٥٩/أ]

١٨٦ـ وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَالفَصْلَ . . . .

(فصـــــــــــــــل)

(وتتصل « ما ») الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة ، (إلا « عسى » و« لا ») ، فإن « ما » لا تتصل بهما ، وتتصل بـــ « أنّ » و« إنّ » و« كـأنّ » و« لكـنّ » و« ليت » و« لعل » (فتكفها عن العمل) ، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية ،(وتهيئـها للدخول على الجمل) الفعلية ، قال في المغـني : وتسـمى « مـا » الكافـة لعمـل النصـب والرفع ، المتلوة بفعل مهيئة ، فمثال « إنَّ » و« أنَّ » ، (نحو : ﴿ قُلْ إِنَّما يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَـا إِلَهُكُم إِلَهٌ واحدٌ ﴾) [الأنبياء / ١٠٨] ، فـ « إن » في الأولى مكسورة ، ومدخولها جملة فعلية ، وفي الثانية مفتوحة ، ومدخولها جملة اسمية ، (و) مثال « كأن » نحو : (﴿ كَأَنَّمَا يُسَـاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾) [الأنفال / ٦] ، ومثال « لعل » قوله : [من الطويل]

٢٣٩ــ .... لَعَلَّمَـــا أضَاءتْ لَـكَ النَّـارُ الحِمَـارَ الْمُقَيَّـدَا

ومثال « لكنَّ » قوله : [من الطويل]

٢٤٠ــ وَلَكِنَّمَـا أسـعَى لِمجـدٍ مُؤثَّــلٍ ....

(بخلاف قوله) : [من الطويل]

٢٤١ــ فَـواللهِ مـا فــارقتكُمُ قَالِيًـا لَكُـم (ولكنَّ ما يُقضَى فسوفَ يكونُ)

٢٣٩- صدر البيت : (أعد نظرًا يا عبد قيس لعلّما) ، والبيت للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١ ، والأزهية ص ٨٨ ، والدرر ٣٠٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣ ، وشرح المفصل ٥٧/٨ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، وشرح المفصل ٥٤/٨ ، ومغني اللبيب ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والهوامع ١٤٣/١ .

٢٤٠- عجز البيت : (وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي) ، والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩ ، وإصلاح المنطق ص ٢١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/١ ، والدرر ٣٠٨/١ ، ورصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، ولسان العرب ٩/١١ (أثر) ، وتاج العروس (أثل) (لو) ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٤٠ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

٢٤١- البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس ٤٢٠/٧ (برد) ، ومعجم البلدان ٣٧٩/١ (بردى) ، وللأفوه الأودي في الدرر ٢٠٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/١ ، وشرح الأشموني ١٠٨/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، ومعجم البلدان ٢٢٠/٢ (الحجاز) ، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/١ .

فـ « ما » اسم موصول ، لا زائدة ، في موضع نصب على أنها اسم « لكن » ، و« يقضى » صلتها ، وجملة « فسوف يكون » خبرها ، ودخلت الفاء في خبرها لأن « ما » الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ، فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك[1] ، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة « بخلاف » وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها ، وإنَّمَا أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها ، **(إلا « ليت » ، فتبقى على اختصاصها)** بالجمل الاسمية على الأصح ، خلافًا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، فإنهما أجازا : ليتما قام زيد[2] ، **(ويجوز إعمالها)** استصحابًا للأصل حتى قيل بوجوبه ، ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها ، **(وقد روي بهما قوله)** ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط]

٢٤٢ـ **(قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَام لَنَا)** إلى حَمامِتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى برفع « الحمام » ونصبه ، فالرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال ، وليس فيه رد على القائل [١٥٩/ب] . بوجوب الإعمال ، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون « ما » موصولة اسم « ليت » ، و « هذا » خبر متبدأ محذوف ، و« الحمام » نعت « هذا » ، و« لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت ، وقبل هذا البيت[3] :

وَاحْكُم كَحُكمِ فتاةِ الحيِّ إذْ نظَرَتْ إلى حَمَامِ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

---

(١) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٢) في همع الهوامع ١٤٣/١ : (قال أبو حيان : ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ، ذكر فيه أن « ليتما » تليها الجملة الفعلية ، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين) .

٢٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ١٣/١١، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، تذكرة النحاة ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ١١٣/١ ، ٣٠٦ ، ورصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٥٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قدد) ، والمقرب ١١٠/١ ، وهمع الهوامع ٦٥/١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ .

وبعده :

فَحَسَّبُوه فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعًا وتِسْعِين لَم يَنْقُص وَلَم يَزِدِ
فَكَمَّلَتْ مِائَةً فيها حَمَامَتُها وَأسْرَعَت حِسْبَةً في ذَلِكَ العَدَدِ

والمعنى : كن حكيمًا كفتاة الحي ، وهي زرقاء اليمامة . قيل : وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ، وقصتها أنها كان لها قطاة ، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين ، فقالت[1] : [من الرجز]

ليتَ الحمامَ لِيَه إلى حَمَامَتِيَهْ
وَنصفَهُ قديه تَمَّ الحمامُ مِيَهْ

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد ، فعده فإذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة .

ووصف « الحمام » بصفة الجمع ، وهو شراع ، وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال ، وبصفة الإفراد ، وهو وارد ، والثمد بفتح المثلثة والميم : الماء القليل ، وحسبوه من الحساب ، وهو العدّ .

(**وندر الإعمال في « إنَّما »**) ، نحو : إنَّما زيدًا قائم ، بنصب « زيد » ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعًا[2] ، (**وهل يمتنع قياس ذلك**) المسموع (**في الباقي[3] مطلقًا**) ، أي في بقية أخوات « إن » الأربعة ، وهي : « أن » المفتوحة ، و« كأن » و« لعل » و« لكن » وقوفًا مع السماع ، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش[4] ، (**أو يسوغ**) القياس [١٦٠/أ] على ما سمع في « إنما » (**مطلقًا**) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ، ذهب إلى ذلك الزجاج[5] وابن السراج[6] والزمخشري[7] وابن مالك[8] ، أو يسوغ القياس (**في « لعل »**

---

(١) الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ ، والدرر ٣٠٨/١ ، ولسان العرب ١٥٩/١٢ (حمم) ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١٠ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ١٢٥ : (وذكر ابن برهان أن الأخفش روى : إنما زيدًا قائمٌ ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي ، وهو غريب) ، وانظر شرح التسهيل ٣٨/٢ ، والارتشاف ١٥٨/٢ .

(٣) في « ط » : (البواقي) .

(٤) انظر الكتاب ١٣٨/٢ ، ١٣٨/٣ ، والارتشاف ١٥٧/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٧/٢ .

(٦) الأصول ٢٣٢/١ .

(٧) المفصل ص ٢٩٣ .

(٨) شرح التسهيل ٣٨/٢ .

فقط) ، لأنها أقرب إلى « ليت » حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾[١] [غافر/٣٧] إن « لعل » ضمنت معنى « ليت » ذهب إلى ذلك الفراء[٢] ، (**أو**) يسوغ (**فيها**) ، أي في « لعل » ، (**وفي** : **كأن**) لقربهما من « ليت » ، لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع[٣] ، فهذه أقوال أربعة ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

١٨٧ــ ووَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إعمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

(١) انظر القراءة في النشر ٢/٣٦٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٩ .

(٣) في الارتشاف ٢/١٥٧ : (عزاه صاحب البسيط إلى الأخفش ، واختاره ابن أبي الربيع) .

(فصـــــــــــــل)

[٢٢٦](**يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

٢٤٣- (**إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا**)

فعطف « الخريف » بالنصب على « الربيع » قبل مجيء الخبر، وهو « يدا أبي العباس »، وعطف « الصيوف » جمع « صيف » على « الربيع » بالنصب، بعد مجيء الخبر، والجود، بفتح الجيم، وسكون الواو وبالدال : المطر الغزير، ويروى : الجوْن، بالنون، بلل الدال، والمراد به السحاب الأسود، والمراد بالربيع والخريف والصيوف : أمطارهن، والمراد بأبي العباس : السفاح أول الخلفاء من بني العباس، وهذا من عكس التشبيه، مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف، وحقيقة التشبيه أنْ تقول إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصُّيُوف.

(**ويعطف بالرفع**) على محل أسماء هذه الأحرف (**بشرطين، [٢٢٧] استكمال الخبر، وكون العامل « إن » أو « أن » أو « لكن »**) مما لايغير معنى الجملة، (**نحو : ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُولُهُ ﴾**) [التوبة / ٣][١٦٠/ب] فعطف « رسوله » على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو « بريْءٌ »، (**وقوله :**) [من الطويل]

٢٤٤- فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ (**فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيْبَةَ وَالأَبُ**)

فعطف الأب على محل الأم ؛ بعد استكمال الخبر وهو « لنا »، (**وقوله :**) [من الطويل]

٢٤٥- وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ (**ولكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ**)

٢٤٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وتخليص الشواهد ٣٦٨، وشرح التسهيل ٤٨/٢، والكتاب ١٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢، وللعجاج في الدرر ٤٨٠/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، والمقتضب ١١١/٤، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

٢٤٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٣/١، وتخليص الشواهد ٣٧٠، والدرر ٤٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٢٦، وشرح الأشموني ١٤٣/١، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

٢٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٥/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠، والدرر ٤٨٤/٢، وشرح الأشموني ١٤٤/١، والمقاصد النحوية ٣١٦/٢، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

فعطف « الخال » على محل « عمي » بعد استكمال الخبر وهو : « الطيب » ، هذا معنى قول الناظم :

١٨٨ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ

١٨٩ـ وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لَكِنَّ وَأَنْ ....

وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحل ، (**والمحققون**) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (**على أن رفع ذلك ونحوه**) ليس بالعطف على محل الاسم ؛ (**بل على أنه متبدأ حذف خبره**) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة ، والتقدير : ورسوله بريءٌ ، ولنا الأب النجيب ، والخال الطيب الأصل ، (**أو**) على أنه مرفوع (**بالعطف على ضمير الخبر**) المستتر فيه ، (**وذلك إذا كان بينهما فاصل**) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، فـ « رسوله » معطوف على الضمير المستتر في « بريءُ» ، أي بريءٌ هو ورسوله ، لوجود الفصل بالجار والمجرور ، وهو « من المشركين » ، و« الأب » معطوف على الضمير المستتر في «لنا » ، لوجود الفصل بالصفة والموصوف ، و« الخال » معطوف على الضمير المستتر في « الطيب » ، لوجود الفصل بالمضاف إليه ، (**لا**) إن رفع ذلك ونحوه (**بالعطف على محل الاسم مثل**) عطف « امرأة » على محل « رجل » في قولك : (**ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ ، بالرفع ، لأن الرافع**) لمحل « رجل » الفعل ، وهو « جاءني » ، وهو باق [١٦١/أ] ولا يمنعه عن العمل في محل « رجل » الحرف الزائد ، لأن الزائد وجوده كلا وجود ، والرفع لمحل الاسم (**في مسألتنا**) التي نحن فيها (**الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ**) وهو « إن » و« أن » و« لكن » ، والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي ، فإن قيل : إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر ، وكون العامل « إن » و« أن » أو« لكن » عندهم ، قلت : أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل [٢٢٨] فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء ، وإن كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف .

(**ولم يشترط الكسائي و**)تلميذه (**الفراء الشرط الأول**) ، وهو استكمال الخبر ، (**تمسكًا بنحو : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ ﴾**) [المائدة / ٦٩]

فعطف « الصابئون » بالرفع على محل « الذين آمنوا » قبل استكمال الخبر ، وهو : ﴿ مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخرِ ﴾ [المائدة/٦٩] ، وبقراءة بعضهم[1] (﴿ **إِنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ يُصَلُّونَ على النبيِّ** ﴾) [الأحزاب/٥٦] فعطف « وملائكته » بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو « يصلُّون » ، (**وبقوله**) وهو ضابئ بالضاد المعجمة ، وبعد الألف باء موحدة ، فهمزة ، ابن الحارث البرجمي ، بضم الموحدة والجيم [من الطويل]

٢٤٦ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ (**فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ**)

فعطف « قيَّار » بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر ، وهو« لغريب » ، وقيَّار ؛ بقاف مفتوحة وياء مثناة [١٦١/ب] تحتية مشددة : اسم فرس عند الخليل ، واسم جمل عند أبي زيد ، وضمير « بها » لـ « المدينة » ، (**وقوله**) وهو بشر بن أبي خازم ، بالخاء والزاي المعجمتين : [من الوافر]

٢٤٧ـ (**وإِلاَّ فاعلمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ**) ما بَقِينَا في شِقَاقِ

فعطف « أنتم » وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ، ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعًا والفراء لا يوافق على نحو : ﴿ إنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب/٥٦] استدرك ذلك بقوله : (**ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر**) على المعطوف بالرفع (**خفاء إعراب الاسم**[2]) ، برفع الخبر ، ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط ، والظرف مقدر من تأخير

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث . انظر البحر المحيط ٢٤٨/٧ ، والكشاف ٢٧٢/٣ .

٢٤٦- البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤ ، والإنصاف ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩ ،٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠ ، والدرر ٤٨١/٢ ، ٤٨٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، والشعر والشعراء ص ٣٥٨ ، والكتاب ٧٥/١ ، ولسان العرب ١٢٥/٥ (قير) ، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، ورصف المباني ص ٢٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٧- البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥، والإنصاف ١٩٠/١، وتخليص الشواهد ٣٧٣، وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠ ، ٢٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، والكتاب ١٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٧ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١ .

تأخير ، والأصل ولكن اشتراطَ الفراء خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر ، والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل(1) ، واعترضه في حواشيه فقال : المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ، ويدخلان في نقل المؤلف ، اهـ .

فيجيز إن كان الاسم مبنيًّا ، (**كما في بعض هذه الأدلة**) المتقدمة ، وهي : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾) [المائدة / ٦٩] الآية ، والبيتان ، ويمنع إن كان الاسم معربًا ، كما في نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، بالرفع ، لما فيه من تخالف [٢٢٩] المتعاطفين في الحركة اللفظية ، ومقتضى ، ومقتضى هذه العلة أنه يجيز : إن الفتى وزيدٌ ذاهبان ، برفع « زيد » ، لعدم التخالف اللفظي ، فإن إعراب الاسم خفي ، ومنعه البصريون مطلقًا لما فيه من اجتماع عاملين على المعمول واحد عملا واحدًا ، لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ ، وهو أيضًا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدًا ، وذلك ممتنع ، [١٦٢/أ] ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء ، لأن الرافع للخبر عندهما في باب « إن » هو رافعه في باب المبتدأ ، إلا أنه مشكل ، أما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب « إن » كما نقله الشاطبي عنهم فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة ، وهما : الابتداء والمبتدأ ، فما هربا منه وقعا فيه ، (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (**خرّجها المانعون**) من البصريين (**على التقديم والتأخير**) ، فيكون « من آمن » خبر « إنَّ » ، وخبر « الصابئون » محذوفًا ، (**أي : والصابئون**) والنصارى (**كذلك**) ، والأصل والله أعلم : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ، (**أو على**) تقدير (**الحذف من الأول**) لدلالة الثاني عليه ، فيكون « من آمن » خبر « الصابئون » ، وخبر « إن » محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه ، (**كقوله :**) [من الطويل]

٢٤٨- خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ (**فَإِنِّي وأنتُمَا** وإنْ لَمْ تَبُوحَا بالهَوى دَنِفَانِ)

فحذف خبر « إن » لدلالة خبر المبتدأ عليه ، والتقدير : فإني دنف ، أي : مريض

(١) التسهيل ص ٦٦ .

٢٤٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٧ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٢.

وأنتما دنفان ، والتوجيه الأول أجود ، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس ، قاله الموضح في شرح الشذور(١) .

(ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (**في قوله :**) [من الطويل]

٢٤٩ـ . . . . **(فإني وَقَيَّـــارٌ بهـــا لغَرِيْـــبُ)**

والأصل : فإني لغريب وقيار غريب ، (**ولا يتأتى فيه**) التوجيه (**الثاني**) وهو الحذف من الأول (**لأجل اللام**) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (**إلا إن قدرت زائدة** [١٦٢/ب] **مثلها في قوله :**) [من الرجز]

٢٥٠ـ . . . . **(أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَـــهْرَبَهْ)**

على الوجهين المتقدمين ، فيصح حينئذ التخريج الثاني ، ويصير التقدير ، فإني غريب وقيار لغريب ، (**و**) يتعين التوجيه (**الثاني**) وهو الحذف من الأول (**في قوله تعالى**) : ﴿ إنَّ اللهَ (**وملائِكتُهُ**) ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، بالرفع ، والتقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون ، (**ولا يتأتى فيه**) التوجيه (**الأول**) وهو التقديم والتأخير (**لأجل الواو في** « **يصلون** ») لأنها للجماعة المشتركة ، والله واحد لا شريك له (**إلا إن قدرت**) الواو (**للتعظيم**) للواحد (**مثلها في** : ﴿ **قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ** ﴾) [المؤمنون /٩٩] فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيتأتى التوجيه الأول أيضًا ، ويصير التقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون .

فإن قلت : كلا الوجهين مشكل ، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طِبْقَ المحذوف معنى ، أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى : الرحمة ، والمحذوفة بمعنى الاستغفار ، فلم يتطابقا ، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس ، لأن الصلاة المذكورة بمعنى : الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى : الرحمة ، فلم يتطابقا أيضًا ، قلت : **[٢٣٠]** أجاب عنه في المغني ، فقال : الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو : العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى : الرحمة ، وإلى الملائكة : الاستغفار ، وإلى الآدميين : دعاء بعضهم لبعض انتهى(٢) .

---

(١) لم أجده في شرح شذور الذهب ، بل في مغني اللبيب ٢/٤٧٥ .

٢٤٩- تقدم تخريج البيت برقم ٢٤٦ .

٢٥٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٩١ .

وموضع الخلاف حيث يتعيّن كون الخبر للاسمين جميعًا ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، وأما نحو : إن زيدًا وعمرو في الدار ، فجائز باتفاق ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد[1] ، وهو مخالف لما أطلقه هنا .

(**ولم يشترط الفراء الشرط الثاني**[2]) وهو كون العامل « إنّ » أو« أنّ » أو« لكنّ » [١٦٣/أ] (**تمسكًا بنحو قوله**) وهو العجاج : [من الرجز]

٢٥١ـ (**يا ليتني وأنتِ يا لَمِيسُ في بَلَدٍ لَيسَ بِهَا أنِيسُ**)

فعطف « أنتِ » بكسر التاء ، على اسم « ليت » وهو ياء المتكلم ، « لميس » علم امرأة ، و « أنيس » بمعنى : مؤنس .

(**وخرّج**) بتشديد الراء والبناء للمفعول (**على أن**) « أنتِ » مبتدأ ، حذف خبره ، وأن (**الأصل : وأنتِ معي ، والْجملة**) من المبتدأ والخبر (**حالية**) متوسطة بين اسم « ليت » وخبرها ، فالاسم ياء المتكلم ، (**والخبر قوله : « في بلدٍ »**) ، هذا تخريج ابن مالك[3] ، وهو على ندور أو قلة ، فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك ، فقال في باب الحال :

٣٤٦ـ .... وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُستَقرًّا في هَجَرْ

وشرحه الموضح بقوله[4] : يجوز توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به ، اهـ .

والنادر والقليل لا يقاس عليهما ، وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل : أنا وأنت ، « فأنا » مبتدأ ، « وأنت » معطوف عليه ، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله : « في بلد » ، فحذف « أنا » ، اهـ .

---

(١) شرح بانت سعاد ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٧/١ .

٢٥١– الرجز للعجاج في الدرر ٤٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٤/١ ، ومجالس ثعلب ٣١٦/١ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٢/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٣١/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**تُخفف** « **إن** » **المكسورة لثقلها**) بالتضعيف ، (**فيكثر إهمالُـــها لـــزوال اختصاصها**) بالأسْماء ، (**نحو** : ﴿ **وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ** ﴾) [يــس / ٣٢] في قراءة من خفف « لَمَا »[1] ، فـ « كـل » مبتـدأ ، والـلام لام الابتـداء ، و« مـا » زائـدة ، و« جميع » خبر المبتدأ ، و« محضرون » نعته ، وجمع على المعنى (**ويَجوز إعمالُها**) على قلـة (**استصحابًا للأصل**) ، [٢٣١] وإليه يشير قول الناظم :

١٩٠ــ وَخُفِّفَــت إنَّ فَقَـــلَّ العَمَـــلُ . . . .

(نحو : ﴿ **وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**) رَبُّكَ أعْمَالَهُم ﴾ [هود / ١١١] في قراءة نــافع وابن كثير ، بتخفيف « إن » و« لَمَا »[2] ، فـ « إن » مخففة من الثقيلة ، و« كــلاًّ » اسمــها ، واللام في « لَمَــا » لام الابتـداء ، و« مـا » موصولـة خبر « إن » ، و« ليوفينــهم » جــواب [١٦٣/ب] لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة « ما » ، والتقديــر : وإن كـلا للذيــن والله ليوفينهم ، وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه ســدت مسـد الصفـة ، والتقدير : وإن كلاًّ لخلق موفي عمله .

(**وتلزم لام الابتداء بعد**) « إن » المكسورة المخففة (**المهملـــــة**) ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

١٩٠ــ . . . . وَتَلــزَمُ الــلاَّم إذا مــا تُــهمَلُ

حال كون اللام (**فارقة بين الإثبات والنفي**) ، في نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، بتخفيف « إنْ » ورفع زيد ، فلولا اللام لتوهم « إن » نافية ، وأن المعنى : ما زيد قــائم ، فلمـا جـيء باللام ارتفع التوهـم .

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢٩١/٢ .

(٢) وقرأها كذلك عاصم وشعبة وابن محيصن . انظر الإتحاف ص ٢٦٠ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

(و) هذه اللام (**قد تغني عنها قرينة لفظية**) بأن يكون الخبر منفيًّا ، (**نحو : إنْ زيدٌ لنْ يقوم**) ، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني[1] ، لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم ، (**أو**) قرينة (**معنوية**) ، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح ، (**كقوله**) ، وهو الطرماح ، واسمه الحكيم بن حكيم : [من الطويل]

٢٥٢ــ أنا ابنُ أباةِ الضّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ (**وإنْ مالكٌ كانَتْ كرامَ المَعَادن**)

ولو قال : لكانت باللام لجاز ، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح ، وتوهم النفي هنا ممتنع ، وأباة جمع آب ، كقضاة جمع قاض ، من : أبى إذا امتنع ، والضيم : الظلم ، ومالك : اسم قبيلة ، ولذلك قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩١ــ وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عنهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أرَادَهُ مُعتَمِدَا

(**وإن ولي « إنْ » المكسورة المخففة**) من الثقيلة (**فعل**) فشرطه أن يكون ناسخًا ، وربما تخلف ، وشرط الناسخ كونه غير ناف ، فخرج بذلك « ليس » وغير منفي ، فخرج بذلك « زال » وأخواتها ، ونحو : ما كان ، وغير صلة ، فخرج بذلك [١٦٤/أ] « ما دام » ، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنه (**كثر كونه مضارعًا ناسخًا نحو : ﴿ وَإنْ يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَيُزْلِقُوْنَكَ**) **بأبْصَارِهِمْ ﴾** [القلم / ٥١] ، (**﴿ وَإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ ﴾** [الشعراء / ١٨٦] ، **وأكثر منه**) أي من المضارع (**كونه ماضيًا ناسخًا ، نحو : ﴿ وَإنْ كَانَتْ لَكَبِيرةً ﴾** [البقرة / ١٤٣] ، **﴿ إنْ كِدْتَ لَتُرْدِين ﴾** [الصافات / ٥٦] ، **﴿ وَإنْ وَجَدْنَا أكثَرَهُم لفَاسِقِين ﴾**) [الأعراف / ١٠٢] ، وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ ، أما دخول « إن » على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل ، فلما خففت وضعت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرًا عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها ، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت : إن كان زيد لقائمًا فمعناه : إن زيد

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٦ .

٢٥٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥١٢ ، والدرر ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجنى الداني ص ١٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٥ ، وهمع الهوامع ١٤١/١ .

لقائم ، وأما كون الماضي أكثر من المضارع فلأن « إنّ » المشددة شبيهة به لفظًا ومعنى ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ، ويقاس على النوعين اتفاقًا ، ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ ، (**ونَدر**) عند غيرهم (**كونه ماضيًا غير ناسخ ، كقوله**) وهي الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب ﷺ تخاطب عمرو بن شرموز قاتل الزبير بن العوام[1] : [من الكامل]

٢٥٣ـ (**شَلَّت يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**) حَلَّت عَلَيْكَ عُقوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فأدخلت « إن» المخففة على « قتلت » وهو فعل ماض غير ناسخ ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه : الدعاء ، وحلت : وجبت ، (**ولا يقاس عليه**) ، أي [١٦٤/ب] على « إنْ قلت لمسلمًا » : (**إنْ قام لأنا ، وإنْ قعد لزيد ، خلافًا للأخفش**) فإنه أجازه ، كما قاله في المغني[2]، وزاد هنا : (**والكوفيين**) وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويدخلونها على : نحو قام وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يجيزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويحملون **[٢٣٢]** على ما ورد من ذلك على أن « إن » نافية بمنزلة « ما » ، واللام إيجابية بمنزلة « إلا » ، قال في المغني في بحث اللام : وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى : « إلا » وأن « إنْ » قبلها نافية ، اهـ .

ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ قَالَ إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيْلاً ﴾ [المؤمنون / ١١٤] حكاها الأخفش في معانيه[3] ، وقول امرأة من العرب : والذي يُحْلَف به إنْ جاء لَخاطِبًا ، فدخلت على الماضي غير الناسخ .

---

(١) بعده في « ط » : (يوم الجمل) .

٢٥٣- البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والدرر ٣٠٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، والأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجنى الداني ص ٢٠٨ ، ورصف المباني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٢٧/٩ ، واللامات ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤/١ ، والمقرب ١١٢/١ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٦٤٠/٢ .

(**وأندر منه كونه لا ماضيًا ولا ناسخًا**) ، بأن يكون مضارعًا غير ناسخ ، إذ لا مشابهة بينهمًا (**كقوله : إن يُزينكَ لَنفسكَ وإن يشينَكَ لَهيه**[1]) ، ولا يقاس عليه اتفاقًا .

والحاصل أن للام بعد « إن » المخففة ثلاث حالات ، وجوب ذكرها ، ووجوب تركها ، وجواز الأمرين . فالأول نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، بالإهمال ، حيث لا قرينة ، والثاني نحو : إنْ زيدٌ لن يقوم . والثالث نحو : إنْ زيدًا قائمٌ ، بالإعمال ، ومَّا ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيبويه[2] والأخفشان[3] ، وأكثر البغداديين[4] ، وذهب الفارسي[5] وابن جني[6] وابن أبي العافية وابن أبي الربيع[7] إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في نحو : إنْ قتلتَ لَمسلمًا ، وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وهما حالاًن محلَّ الجزء الأول الذي يلي « إنْ » والمفعول كالجزء الثاني ، فإنْ قتلتَ لَمسلمًا بمنزلة إنْ قتيلكَ لَمُسْلِمٌ ، ثم إن كان الفعل ناسخًا دخلت على الخبر الذي كان خبرًا في الأصل ، كما مر ، وإن كان غير ناسخ ، دخلت [١٦٥/أ] على معموله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرًا كان أو ضميرًا منفصلا كما مر ، فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ، ما لم يكن ضميرًا متصلا ، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب ، نحو : قد علمنا إنْ كنت لَموقنًا ، فإن قلنا اللام للابتداء كسرت « إنْ » ، وإن قلنا لام أخرى اجتلبَتْ للفرق فُتِحَتْ ، وإلى دخولها على الفعل مطلقًا أشار الناظم بقوله :

١٩٢ــ والفِعلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ   تُلفِيهِ غَالِبًا بِإنْ ذِيْ مُوصَلاَ

---

(١) انظر هذا القول في أوضح المسالك ٣٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٩ .

(٢) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٥/٢ .

(٤) انظر همع الهوامع ١٤٢/٢ .

(٥) البغداديات ص ٣٩ .

(٦) المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٧) همع الهوامع ١٤٢/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وتخفف** « **أن** » **المفتوحة ، فيبقى العمل**) وجوبًا لتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية ، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، (**ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا**) لا مظهرًا (**محذوفًا**) لا مذكورًا ، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك[1] ، لأن « إنَّ » المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، (**فأما قوله**) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب : [من المتقارب]

٢٥٤- (**بأنْكِ ربيعٌ وغيثٌ مريع وَأنْكِ هُنَاكَ تَكُونُ الثّمَالاَ**)

(**فضرورة**) من وجهين عند ابن الحاجب ، كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورًا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورًا .

والربيع ربيعان ، ربيع الشهور ، وربيع الأزمنة ، فربيع الشهور بعد صفر ، وربيع الأزمنة ربيعان ، أولهما : ما يأتي فيه النور والكمأة ، والثاني : ما تدرك فيه الثمار ، والمراد هنا ربيع الأزمنة ، والغيث : الكلأ أو المطر ، والمريع : إما بفتح الميم إنْ جُعل الغيث اسمًا للكلأ ، أي : خصيب ، وإما بضمها إن جُعل اسمًا للمطر ، يقال : مرع الوادي وأمرعه المطر ، والثِّمال : بكسر الثاء المثلثة : الغياث خبر « تكون » .

(١) شرح التسهيل ٤١/٢ .

٢٥٤- البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠ ، وليس في ديوانه ، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢ ، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥ ، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ (أنن) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، وتاج العروس (أنن) .

(**ويجب في خبرها [١٦٥/ب] أن يكون جملة**) لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم ، (**ثم إن كانت**) الجملة (**اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل**) من الفواصل الآتية ، أما مع الاسمية فلأنه جيء بعد « أن » باسم وخبر ، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة ، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم ، والاسم غير محتاج إلى فصل ، فكذلك ما أشبهه ، وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف ، قاله الشاطبي . فالاسمية (**نحو : ﴿ وآخرُ دعواهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾**) [يونس/١٠] ، والفعلية ، التي فعلها جامد ، نحو : (**﴿ وَأَنْ لَيسَ للإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾**) [النجم / ٣٩] ، والفعلية التي فعلها دعاء إما بخبر نحو : **﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النار وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾** [النمل / ٨] ، أو بشر نحو : (**﴿ والْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾**) [النور/٩] في قراءة من خفف « أن »[1] وكسر الضاد في غير السبع ، وهذا مبني على جواز [٢٣٣] تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ، ويجوز الفصل فيهن ، (**ويجب الفصل في غيرهن**) ، ليكون عوضًا مما حذفوا من أنه وهو أحد النونين والاسم ، أو لئلا يلتبس بـ « أن » المصدرية ، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه ، والفصل إما (**بـ « قد »**) لأنها تقرب الماضي من الحال ، (**نحو : ﴿ ونعلمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾** [المائدة / ١١٣] ، **أو تنفيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُون ﴾** [المزمل / ٢٠] ، **أو نفي بـ « لا » أو « لن » أو « لم »**) فقط ، مثال « لا » (**نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكونُ فِتْنَةٌ ﴾**) [المائدة / ٧١] ، في قراءة من ضم نون « تكون »[2] ، و : حسبت أن لا قامَ زيد ، ومثال « لن » : (**﴿ أَيحسَبُ أَنْ لَنْ يقدرَ عليهِ أَحَدٌ ﴾**) ، [البلد / ٥] ومثال « لم » ، (**﴿ أَيحسبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَد ﴾** [البلد / ٧] ، **أو « لو » نحو :**) **﴿ وَأَنْ لَو اسْتَقَامُوا ﴾** [الجن / ١٦](**﴿ أَنْ لَوْ [١٦٦/أ] نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾**) [**الأعراف/١٠٠**] ، وهو كثير .

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي ، وكل منهما إما ماض أو مضارع ، فالمثبت إن كان ماضيًا ففاصله « قد » ، وإن كان مضارعًا ففاصله حرف التنفيس ، والمنفي إن كان ماضيًا ففاصله «لا» فقط ، وإن كان مضارعًا ففاصله « لن » أو« لم » أو« لا » ، وأما « لو »

---

(١) هي قراءة نافع كما في شرح ابن الناظم ص ١٣٠ ، وانظر الإتحاف ص ٣٢٢ ، والنشر ٣٣٠/٢ ، وهي من شواهد شرح المفصل ١٠٤/٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .

(٢) قرأها بالرفع : أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش . انظر الإتحاف ص ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ، (**ويندر تركه**) ، أي الفصل بواحد منها ، (**كقوله**) : [من الخفيف]

٢٥٥ــ (**عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا**) قَبْلَ أنْ يَسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

والقياس : علموا أن سيؤمّلون ، وسؤل : بمعنى مسؤول ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سؤلكَ [يَا مُوسى ﴾ [طه/٣٦] أي : [٢٣٤] قَد أُوتِيتَ مسؤولك][1] ، (**ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين**) ، هذا شرح قول الناظم :

١٩٣ــ وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ والخَبَر اجْعَلْ جُملةً مِنْ بَعْدِ أنْ

١٩٤ــ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلا وَلَم يكُنْ دُعَا وَلَمْ يكُنْ تَصرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ــ فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بقَدْ أو نَفْي او تَنْفِيسٍ او لَوْ وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

(**وقول ابن الناظم : إن الفصل بها**) ، أي بـ « لو » (**قليل ، وهَمٌ**) بفتح الهاء ، أي غلط (**منه على أبيه**) كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها : وربما فصلت بـ « لو » فاعترض عليها ؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه[2] : وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين « أن » المخففة وبين الفعل بـ « لو » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٥ــ .... وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

انتهى . وهو مساو لنص الموضح ، فلينظر .

٢٥٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣ ، والجنى الداني ص ٢١٩ ، والدرر ٣٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) ما بينهما إضافة من « ط » .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣١ .

(فصـــــــــل)

(**وتخفف « كأن » فيبقى أيضًا إعمالها**) استصحابًا للأصل ، (**لكـــن يجــوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها**) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله :

١٩٦ـ وَخُفِّفَــت كَــأَنَّ أَيْضًــا فَنُــوِي مَنْصُوبُها[١٦٦/ب]وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

(كقوله) وهو رؤبة : [من الرجز]

٢٥٦ـ (**كَأَنْ وَرِيْدَيه رِشَــاءُ خُلُــبِ**)

فـ « وريديه » وهما عرقان في الرقبة اسـم « كـأنْ » ، و« رشـاء » بكسـر الـراء والمد : خبرها ، وهو مفرد لا مثنى ، وصحح الصغاني أنه مثنى بالغين المعجمـة ، والرشـاء : الحبل ، والخلب : بضم الخاء المعجمة : الليف ، قاله أبو إسحاق . وقال غيره الخلـب : البئر البعيدة القعر .

(**وقوله**) وهو باغث ، بـالموحدة فالمعجمـة فالمثلثـة ، ابـن صريـم ، بالتصغـير ، اليشكري ، قاله النحاس(١) . وقال السيرافي(٢) : هو أرقم بن علباء ، وقال صاحب المنقد هـو علباء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها : [من الطويل]

٢٥٧ـ وَيَومًــا تُوافِينَــا بوجـــهٍ مُقَسَّــمٍ (**كَأَنْ ظَبية تعطو إلى وارقِ السَّلمِ**)

٢٥٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، وبلا نسبة في لســـان العــرب ٣٦٥/١ (خلب) ، ٣٢/١٣ (أنن) ، والإنصاف ١٩٨/١ ، وأوضح المســـالك ٣٧٥/١ ، وتخليــص الشواهد ص ٣٩٠ ، والجنى الــــداني ص ٥٧٥ ، وخزانــة الأدب ٣٩١/١٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٥/٢ ، وشرح المفصــــل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، والمقرب ١١٠/١ ، وتاج العروس ٣٨٠/٢ (خلب) .

(١) خزانة الأدب ٤١٣/١٠ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ .

٢٥٧- البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ٣٠٤/١ ، والمقـــاصد النحويــة ٣٨٤/٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، ولكعب بـــن أرقم في اللسان ٤٨٢/١٢ (قسم) ، ولباغث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، = = =

يروى بالرفع) لـ « ظبية » على أنها خبر « كأن » **(على حذف الاسم ، أي : كأنها)** ظبية ، ويروى بالنصب لظبية على أنها اسم « كأن » **(على حذف الخبر ، أي : كأن مكانها)** ظبية ، (و) يروى **(بالجر)** لظبية **(على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما)** ، أي بين الكاف ومجرورها ، وعليهن فجملة « تعطو » صفة لـ « ظبية » ، والموافاة الإتيان ، والمقسّم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد : المحسن من القسام وهو الحسن ، يقال : فلان قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، أي : حسنه ، وتعطو : أي تتناول ، وعداه بـ « إلى » لتضمنه معنى : تميل ، والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر : يَرِق ، مثل : أورق ، أي : صار ذا ورق ، ويروى ناضر السلم ، والنضرة الحسن والبهجة ، والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك .

(وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) [١٦٧/أ] كما تقدم تعليله في « أن » المخففة **(كقوله :)** [من الهزج]

٢٥٨- وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ **(كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)**

فـ « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر « كأن » ، واسمها ضمير شأن محذوف ، أي : كأنه . وهذا البيت رواه سيبويه هكذا[1] [٢٣٥] ورواه غيره :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ....

--- وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٣٤/٢ ، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٣٠١/٢ ، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١١١/١، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري ، أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ٤١١/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والجنى الداني ص ٢٢٢ ، ورصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، وسمط اللآلي ص ٨٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١ ، ٣٤١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، والكتاب ١٦٥/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقرب ١١١/١ ، ٢٠٤/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ٤١٣/١ .

٢٥٨- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ، والجنى الداني ص ٥٧٥ ، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، والدرر ٣٠٣/١ ، ٣٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٨ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، والكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ ، ٣٢ (أنن) ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ١٣٥/٢ .

والمعنى على الأول : رب وجه يلوح لونه ، وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة . (وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ « لم ») في المضارع المنفي ، (أو « قد ») في الماضي المثبت ، فالأول (نحو : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ ﴾) [يونس / ٢٤] ، (و) الثاني (نحو قوله) : [من الخفيف]

٢٥٩ـ (لاَ يُهولنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فمحذورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا)

ففصل بين « كأن » و« ألما » بـ « قد » ، والهول : الفزع ، يقال : هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، ولظى الحرب : نارها ، والاصطلاء : من اصطليت بالنار : تدفأت بها ، والمحذور : من الحذر ، وهو : ما يخاف منه ، وألَمَّ : ماض من الإلمام ، وهو : النزول ، يقال : ألَمَّ به أمر إذا نزل به .

(مسألة :

وتخفف (لكنَّ) فتهمل وجوبًا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وليباين لفظها لفظ الفعل ، (نحو :) ﴿ فَلَم تَقْتُلُوْهُم (ولكِنِ اللهُ قَتَلَهُم ﴾ [الأنفال / ١٧] ، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال) قياسًا على « أنْ » ، ولم يسمع من العرب : ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا قائمٌ ، بنصب عمرو ، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين « إنْ » زوال الاختصاص .

٢٥٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩ ، ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٦ ، والمقاصد النحوية ٣٠٦/٢ .

(هذا باب « لا » العاملة عمل « إن ») المشدّدة

وتسمى « لا »[1] التبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحق « لا » التبرئة أن تصدق على « لا » النافية كائنة ما كانت ، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل « إنَّ » فإن التبرئة فيها أمكن [١٦٧/ب] منها في غيرها ، لعمومها بالتنصيص ، وتسمى النافية للجنس ، وأفردَت بباب لطول الكلام عليها .

قال أبو البقاء وإنما عملت « لا »[1] عمل « إن » لمشابهتها لها من أربعة أوجه .

أحدها : أن كلاًّ منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلاًّ منهما للتأكيد ، فـ « لا » لتأكيد النفي ، و« إنَّ » لتأكيد الإثبات .

والثالث أن « لا » نقيضة « إنَّ » ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

والرابع : أن كلاًّ منهما له صدر الكلام ، ولكون « لا » محمولة على « إن » في العمل انحطت درجتها عن « إنَّ » في أمور :

منها أن اسم « لا » لا يكون إلا مظهرًا ، واسم « إنَّ » يكون مظهرًا ومضمرًا .

ومنها أن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة ، واسم « إنَّ » يكون نكرة ومعرفة .

ومنها أن « لا » لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ويجوز في « إنَّ » .

ومنها أن اسم « لا » لا ينوَّن ، واسم « إنَّ » ينوَّن .

ومنها أن اسم « لا » المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم « إنَّ » لا خلاف في إعرابه ، اهـ .

---

(١) سقطت من « ب » .

ومنها أن « إنّ » تعمل بلا شرط ، و« لا » لا تعمل إلا بشرط ، (**وشـرطها أن تكون نافية**) لا زائدة ، (**وأن يكون المنفي**) بها (**الجنس**) بأسره ، (**وأن يكون نفيه نصًّا**) وذلك إذا دخلت على [٢٣٦] نكرة ، وأريد بـها النفـي العـام ، وقـدر فيـه « مـن » الاستغراقية ، لأن « من » هي الموضوعة للجنس ، فـإذا قلـت : لا رجـل في الـدار ، وأنـت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير « من » ، ولو لم تُـرِدْ « مَـنْ » لكنـت نافيًـا رجـلاً واحدًا ، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ، ومن هنا قال النحويون إن « لا رجل » جواب لمن قال : هل مِنْ رجلٍ في الدار ؟ ، فهو سائل عن كل الجنس ، قاله أبو البقاء في شرح لمـع ابن جني [١٦٨/أ] (**وأن لا يدخل عليها جار**) ، وهو المراد بقولهم أن لا تقع بـين عـامل ومعمول ، (**وأن يكون اسمها نكرة**) لأنـه علـى تقديـر « مَـن » كمـا تقـدم ، و « مَـن » الاستغراقية مختصة بالنكرات ، وأن تكون النكرة (**متصلة بها**) ، خلافًا لأبـي عثمـان فإنـه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنه لا يبني ، فقد جاء في السَّعة : لا منها بد ، بالبنـاء مـع الفصل ، وليس مما يعول عليه ، قاله الموضح في الحواشي ، (**وأن يكون خبرهـا نكـرة**) على الأصل ، فجملة الشروط سبعة ، أربعة راجعة إلى « لا » واثنان إلى اسمها ، وواحـد إلى خبرها ، وستأتي محترزاتها .

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت « لا » عمل « إنَّ » من نصب الاسم ورفـع الخبر ، (**نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ**) ، فـ« غلام سفر » اسمها ، وهو منصوب ، و« حاضر » خبرها ، وهو مرفوعًا بها اتفاقًا ، لأنها غير مركبة ، وأما إذا [٢٣٧] ركبت فعن سيبويه أنـها لا تعمل في الخبر ، بل النكرة مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتـدأ مرفـوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول « لا » ، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضًا ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد[1] ، (**فإن كانت غير نافية لم تعمل**) في الأسمـاء شـيء ، (**وشـذ إعمال**) « لا » (**الزائدة في قولـه**) وهـو الفـرزدق يـهجو عمـر بـن هبيرة الفـزاري : [من البسيط]

٢٦٠- (**لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفانٌ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إذنْ للاَمَ ذَوُو أَحسابِها عُمَـرَا**)

فأعمل « لا » الزائدة ، « وذنوب » اسمَها ، و« لَها » خبـرها ، وإنَّما عملت مع

(١) انظر الارتشاف ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٣٥٧/٤ .

٢٦٠- البيت للفـرزدق في ديوانـه ٢٣٠/١ ، وخزانـة الأدب ٣٠/٤ ، ٣٢ ، ٥٠ ، والـدرر ٣٢٠/١ ، والارتشاف ١٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢ ، وبـلا نسـبة في أوضـح المسالك ٣/٢ ، والخصائص ٣٦/٢ ، ولسان العرب ٢٦٩/٩ (غطف) ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ .

الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظًا وصورة ، فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى ، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من « لو » [١٦٨/ب] لأن « لو » شرطها ممتنع ، والغرض أنه منفي بـ « لم » ، وامتناع النفي إثبات ، فدل على إثبات الذنوب لغطفان ، لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب « لو » إذا كان مثبتًا في نفسه يكون منفيًّا بعد دخول « لو » ، وإنما شد عمل الزائدة ، لأنها غير مختصة ، وشرط العمل الاختصاص ، فإن قيل : « لا » النافية غير مختصة مع أنها عاملة ، فالجواب ما قاله المرادي أن « لا » إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (**ولو كانت**) «لا» لغير نفي الجنس بل (**لنفي الوحدة عملت عمل « ليس »**) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر (**نحو : لا رجلٌ قائمًا**) ، فالمنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه : (**بل رجلان**) ، فيكون المنفي واحدًا ، والمثبت اثنان ، (**وكذا**) تعمل عمل « ليس » (**إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص**) بل على سبيل الظهور ، نحو : لا رجلٌ قائمًا ، ويمتنع أن يقال بعده : بل رجلان .

والحاصل أن « لا » إذا عملت عمل « ليس » احتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا أردت نفي الواحد ميَّزته بقولك عقبه : بل رجلان ، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقِّبه بشيء ، بل لا يجوز أن تقول بعده : بل رجلان ، هذا حاصل كلام ابن عقيل(١) .

(**وإن**) وقعت(٢) « لا » بين عامل ومعمول كما إذا (**دخل عليها الخافض**) فإنها لا تعمل شيئًا ، (**وخفضَ**) الخافضُ (**النكرةَ**) لقوته ، ولأن « لا » لا تحول بين العامل ومعموله (**نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء**) بالجر فيهما بحرف الجر . وعن الكوفيين أن « لا » هنا اسم بمعنى غير ، وأن الخافض دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خُفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفًا ، ويسميها زائدة ، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين مطالبين ، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها ، (**وشذَّ : جئت بلا شيء ، بالفتح**) [١٦٩/أ] على الإعمال والتركيب ، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو : لا خمسة عشر ، وليس حرف الجر معلقًا ، بل « لا » وما رُكِّب معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد ، قاله ابن جنِّيّ في كتاب القدّ . وقال في الخاطريات إن « لا » نصبت

(١) شرح ابن عقيل ٣٩٣/١ .
(٢) سقطت من « ب » .

« شيء » ، ولا خبر لها ، لأنها صارت فضلةً نقله عن أبي علي وأقرّه[١] ، (**وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت**) وجوبًا (**ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها**) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضًا من مصاحبة ذي العموم[٢] ، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم ، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف ، فكذلك الجواب ، (**نحو : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو ، ونحو : ﴿ لاَ فيها غَولٌ**) وَلاَ هُم عَنْها ينزفونَ ﴾ [الصافات/٤٧] ، (**وإنما لم تتكرر**) مع المعرفة (**في قولهم : لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ ،** **و**) في (**قوله**) : [من البسيط]

٢٦١– (**أشاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لاَ أزالَ لِما لا أنْتِ شائيةٌ مِنْ شأننا شَانِي**)

(**للضرورة في هذا**) البيت ، واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بـ« لم » تتكرر ، والمعنى : وإنما لم تتكرر في « لا أنت » للضرورة ، و« أشاء » مضارع شاء مسند للمتكلم ، و« ما » موصول في موضع نصب على المفعولية بـ « أشاء » ، وشِئْتِ **[٢٣٨]** بكسر التاء صلة « ما » ، والعائد محذوف ، و« حتى » بمعنى : إلى ، و« أزال » مضارع زال ، منصوب بـ« أن » مضمرة بعد حتى وجوبًا ، واسم « أزال » مستتر فيه وجوبًا ، وخبره « شاني » آخر البيت بنون ، من الشنآن وهو : البغض ، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ، و« لِمَا » متعلق به ، و« ما » موصول اسمي ، و« لا » نافية ، و« أنت » مبتدأ ، و« شائية » من المشيئة **[١٦٩/ب]** خبره ، و« من شأننا » متعلق به ، والجملة صلة « ما » ، والعائد محذوف ، والمعنى : أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانيًا للذي لا أنت شائيته من شاننا ، أي : أمرنا ، (**ولتأول**) معطوف على الضرورة (« **لا نولك** » **بلا ينبغي لك**) ، « ولا » إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه في معنى النكرة ، « ونولك » بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو : العطية مبتدأ ، وأن تفعل سدَّ مسدَّ خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي .

وقال أبو حيان والذي أذهبت إليه أنه خبر لا فاعل ، لأن « نولك » ليس بوصف . وقال الموضح : لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله : إن « لا نولك » مؤول بلا ينبغي لك ، ولم ينزل كتاب بأن المرفوع السادّ مسدَّ الخبر لا يرفع إلا بالوصف انتهى .

(١) المسائل البصريات ٢/٩٠٦ – ٩٠٨ ، والمسائل المنثورة ص ٨٥ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٧٢ ، والتسهيل ص ٦٨ .

٢٦١– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٧ ، والدرر ١/٣٢٥ ، وشرح الأشموني ١/١٤٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٥ ، وهمع الهوامع ١/١٤٨ .

وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل . قال الرضي : والنول مصدر بمعنى : التناول وهو هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك أن تتناوله اهـ . فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد[1] وابن كيسان على عدم وجوب تكرار « لا » إذا دخلت على معرفة ، وإلى إعمال « لا » عمل « إنَّ » أشار الناظم بقوله :

١٩٧ــ عَمَلَ إنَ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ

(١) المقتضب ٤/٣٥٩ .

(فصـــــــــــــل)

(وإذا كان اسمها مفردًا ، أي : غير مضاف ولا شبيه به بنِيَ على الفتـــح إن كان مفردًا) لفظًا ومعنى أو لفظًا لا معنى ، **(أو جمع تكسير)** لمذكـر أو مؤنـث ، فـالأول (نحو : **لا رجلَ**) ، والثاني نحو : لا قـومَ ولا شـجرَ ، **(و)** الثـالث نحـو : **(لا رجـــالَ)** [١٧٠/أ] ولا هنودَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٩ــ وَرَكِّــبِ المُفْــرَدَ فَاتِحًـــا . . . .

(و) بنِيَ **(عليه)** أي على الفتح **(أو على الكسر إن كان جمعًا بألف وتاء)** مزيدتين ، **(كقوله)** وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب ، لا ابن مقبل ، خلافًا لابن عصفور : [من البسيط]

٢٦٢ــ **(إنَّ الشَّبابَ الَّذي مجدٌ عواقِبُـــهُ فيه نَلَذُّ وَلا لـــذّاتَ للشَّـــيْبِ)**

[٢٣٩] بكسر التاء وفتحها ، **(روى بهمـــا)** في « لـذّات » جمـع لـذة ، وهـو اسـم « لا » و« للشيب » بفتح الشين خبرها ، وفي الجمـع بـالألف والتـاء إذا كـان اسـم « لا » أربعـة أقوال :

أحدها : أنه يجعل في البناء كما هـو في الإعـراب ، فكمـا أن فتحتـه في الإعـراب كسرة ، فكذلك في البناء ، قاله ابن عذرة ، وهو قول الأكثرين . **(و)** قال أبـو الفتـح ابـن جنّيّ **(في الخصائص[1])** ما حاصله **(أنه لا يجيز فتحَه بصري إلا أبو عثمـــان)** المـازني ، وعبارة الخصائص : لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئًا قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، اهـ .

٢٦٢- البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٠ ، وخزانـــة الأدب ٢٧/٤ ، والدرر ٣١٩/١ ، والشعر والشعراء ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٢٦/٢ ، وبـــلا نسـبة في أوضـح المسالك ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

(١) الخصائص ٣٠٥/٣ .

الثاني : كالأول إلا أنه ينون ، لأن تنوينه كنون « مسلمين » ، لا كتنوين « زيـد » فلا ينافي البناء ، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، ونقله ابن الدهان عـن قـوم ، وتابعـه ابن خروف .

الثالث : أنه يفتح ، لأن الحركة ليسـت لـه ، بـل لمجموع المركـب ، وهـو « لا » والاسم ، قاله المازني والفارسي[1] ، وهو حسـن في القيـاس ، ورجحـه الموضـح في المغـني ، وشرح الشواهد .

الرابع : أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الصحيح ، واقتصر عليه هنا ، وقال بعض المغاربة : جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم « لا » .

فمن قال [١٧٠/ب] هي إعـراب وحُـذف تنوينـه للتخفيـف كالزجـاج والجرمـي والرماني والكوفيين كَسَرَ[2] ، ومن قال هـي بنـاء كجمـهور البصريـين فتـح[3] ، (و) بـني (**على الياء إن كان مثنى أو مجموعًا على حدِّه**) ، أي على حدِّ المثنى وطريقته في إعرابـه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة (**كقوله** : [من الطويل]

٢٦٣– (**تعزَّ فلا إلفينِ بالعيشِ مُتِّعَـــا**) ولكـــنْ لـــورّادِ المنـــونِ تَتَـــابعُ

فـ « إلفين » بكسر الهمزة تثنية : إلف ، اسم « لا » مبني على اليـاء ، و« مُتِّعَـا » بالبناء للمفعول خبرها ، و« تعزَّ » أمر من التعزية ، وهي الحمل على الصبر عند المصيبـة ، و« المنون » : الموت ، و« ورَّاده » الذين يردونه ، وهو جمع وارد ، (**وقوله** : [من الخفيف]

٢٦٤– (**يُحشرُ النّـــاسُ لا بنـــينَ ولا آ باءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْـــهُمْ شُـــؤونُ**)

فـ « بنين » بكسر النون الأولى جمع ابن ، اسم « لا » مبني على اليـاء ، ولا آبـاء جمع أب ، عطف على ما قبله ، و« إلا » حرف إيجاب ، وقد عَنَتْهُم بفتح العين المهملة والنون

(١) الارتشاف ١٦٥/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٢ – ٥٩ .

(٣) انظر الإنصاف ٣٦٦/١ .

٢٦٣– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٩٥ ، والدرر ٣١٧/١ ، وشرح ابـن الناظم ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٣ ، والمقاصد النحويـة ٣٣٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

٢٦٤– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والدرر ٣١٨/١ ، وشـرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٥/٢ ، وشرح شذور الذهـب ص ٨٤ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

وسكون التاء المثناة فوق بمعنى : أهمَّتهم ، وشؤون : جمع شأن وهو الخطب فاعل «عَنَتْهُم » ، والجملة في موضع رفع خبر « لا » ، ولا يضر اقترانه بالواو ، ولأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو ، كقول الحماسي : [من الهزج]

٢٦٥ــ . . . . فَأَمْسَى وَهْوَ عريَانُ

وقولهم : ما أحدٌ إلاَّ وله نفسٌ أَمَّارةٌ[1] ، وليست حالاً خلافًا للعيني[2] ، لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي « إلا » كما قال الموضح في باب الحال[3] ، وذهب المبرد[4] إلى أن المثنى والمجموع على حدّه في باب « لا » معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضًا التضمن أو التركيب في علة البناء ، ولو صح ذلك لزم الإعراب في : يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به [١٧١/أ] والقول بالبناء في اسم « لا » المفرد اختلف في علته . (**قيل : وعلة البناء**) فيه (**تضمن معنى** « مِنْ ») الاستغراقية (**بدليل ظهورها في قوله :**) [من الطويل]

٢٦٦ــ فَقَامَ يذودُ النَّاسَ عَنْها بسيفِهِ (**وقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدِ**)

واختار هذا القول ابن عصفور ، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، والبناء للتضمن كثير ، واعترضه ابن الضائع [٢٤٠] بأن المتضمن لمعنى « مِنْ » هو« لا » نفسها ، لا الاسم بعدها ، (**وقيل**) ، علة البناء (**تركيب الاسم مع الحرف**) كما في تركيب الاسمين ، (**كخمسة عشر**) ، هذا قول سيبويه والجماعة[5] ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا

٢٦٥- صدر البيت : (فلما صرح الشر) ، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ص ٥٦ ، والحيوان ٤١٦/٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٨ ، ٩٤٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ .

(٢) المقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(٣) أوضح المسالك ٣٥٣/٢ .

(٤) المقتضب ٣٦٦/٤ .

٢٦٦- البيت بلا نسبة في كتاب العين ٣٥٢/٨ ، وأوضح المسالك ١٣/٢، وتهذيب اللغة ٤٢٣/١٥ ، وتاج العروس (ألا) ، (لا) ، وأوضح المسالك ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والجنى الداني ص ٢٩٢ ، والدرر ٣١٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألا) ، ٤٦٨/١٥ (لا) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

(٥) الكتاب ٤٧٤/٢ .

أعربوا ، فقالوا : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ، وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله : [من الرجز]

٢٦٧- أثَورَ ما أصِيدكُم أم ثَوْرينْ

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدّم لـ « أصيد » ، وأما « كم » فعلى التوسع بإسقاط اللام ، والمعنى : أصيد لكم ثورًا أم ثورين .

(**وأما المضاف وشبهه فمعربان**) اتفاقًا ، نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ، ولا طالبًا علمًا ممقوتٌ ، وأما : لا أبا لك ، فاللام زائدة ، لتأكيد معنى الإضافة ، وهي معتد بها من وجه دون وجه ، وأما وجه الاعتداد فلأن اسم « لا » لا يضاف لمعرفة ، فاللام مزيلة لصورة الإضافة ، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف ، وإنما يعرب إذا كان مضافًا أو شبهه ، هذا مذهب سيبويه والجمهور[1] ، ويشكل عليه[2] : لا أبا لي ، بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم ، (**والمراد بشبهه**) أي : شبه المضاف (**ما اتصل به شيء من تمام معناه**) مرفوع أو منصوب أو مجرور ، (**نحو : لا قبيحًا فعلُه محمودٌ ، ولا طالعًا جبلاً حاضرٌ ، ولا خيرًا مِنْ زيدٍ عندَنا**) فـ« لا » في الجميع نافية ، وما بعدها اسمها وهو منصوب [١٧١/ب] بها ، والمتأخر خبرها ، وفعله في الأول فاعل « قبيحًا » ، لأنه صفة مشبهه ، و« جبلاً » في الثاني مفعول « طالعًا » ، لأنه اسم فاعل ، و« مِن زيدٍ » في الثالث متعلق بـ « خيرًا » لأنه اسم تفضيل ، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين ، وأجاز البغداديون : لا طالعا جبلا ، بلا تنوين ، أجروه في ذلك مجرى المضاف ، كما أجري مجراه في الإعراب ، وعليه يتخرج الحديث : « لا مانعَ لِمَا أعطيتَ ولا مُعطيَ لِمَا منعتَ »[3] ، قاله في المغني[4] .

٢٦٧- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٠ ، والخصائص ٢/ ١٨٠ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ، ولسان العرب ٤/ ١١١ (ثور) ، ١٣/ ٣٣٣ (قرن) ، وتهذيب اللغة ٩/ ٩٠ .

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٧ .

(٢) في « ط » : (عليهم) .

(٣) انظر الكلم الطيب ص ٣٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣١٣ .

(فصـــــــــــل)

(ولك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، خمسة أوجه :

أحدها : فتحهما) ، أي : فتح ما بعد « لا » الأولى وما بعد « لا » الثانية ، (وهو الأصل ، نحو : ﴿ لا بيعَ فيهِ ولا خلّةَ ﴾) [البقرة / ٢٥٤] ، بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء[1] .

(والثاني : رفعهما إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل « ليس » ، كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين من السبعة ، وقوله) [٢٤١] وهو عبيد الراعي بن حصين : [من البسيط]

٢٦٨ــ ومَا هَجَرتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً (لا نَاقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ)

برفع « ناقة » و« جَمل » ، والمعنى : وما تركتك حتى تبرَّأتِ منّي وقلتِ صريحًا : لا ناقةٌ لي ولا جملٌ ، وهو مثل ، ضربه لبراءتهما منه[2] .

(والثالث : فتح الأول ، ورفع الثاني ، كقوله :) [من الكامل]

٢٦٩ــ هـذا لعمرُكُـم الصَّغـارُ بعينِـهِ (لاَ أمَّ لِيْ إنْ كانَ ذاكَ وَلاَ أبُ)

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ﴾ ، بالرفع . وقرأها بالنصب : ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن واليزيدي ، انظر الإتحاف ص ١٣٥ ، والنشر ٢/٢١١ .

٢٦٨- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٢/١١١ ، ١١٣ ، والكتاب ٢/٢٩٥ ، ولسان العرب ١٥/٢٥٤ (لقا) ، ومجالس ثعلب ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥ ، وشرح الأشموني ١/١٥٢ ، واللمع ص ١٢٨ .

(٢) المثل في المستقصى ٢/٢٦٧ ، وفصل المقال ص ٣٨٨ ، ويروى : (لا ناقتي في هذا ولا جملي) في مجمع الأمثال ٢/٢٢٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٧٥ ، وجمهرة الأمثال ٢/٣٩١ .

٢٦٩- البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/٣٨،٤٠ ، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة ، أو لهمام أخي جساس ابني مرّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وهو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٢/٤٧٦ ، وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس) ، وتاج العروس ١٥/٥٦٩ (حيس) ، وهو لابن أحمر في المؤتلف والمختلف ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٩، ولرجل ==

واختلف في قائله، فنسبه سيبويه في الكتاب(١) إلى رجل من بني مذحج، ونسبه أبو رياش إلى همام بن مرة، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة.

والصَّغار بفتح الصاد: الذل، و« بعينه » توكيد له، والباء زائدة. (**وقولــه**) وهو جرير يهجو نُميْرَ بن عامر بن صعصعة [١٧٢/أ] بن معاوية ابن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس: [من الطويل]

٢٧٠- بـأي بـلاءٍ يـا نمـيرُ بـنُ عـامرٍ (**وأنتم ذُنَابَى لا يدينِ وَلا صَدْرُ**

بأي متعلق بمحذوف، والتقدير: بأي بلاءٍ تفتخرون، وذنابى: بضم الذال المعجمة وتخفيف النون، وبعد الألف باء موحدة مفتوحة، أي: أتباعٌ، وجملة « لا يدين » و« لا صدر » تفسير للذنابى، والمعنى: لستم برؤوس بل أتباعٌ لا يدين لكم ولا صدر.

(**الرابع: عكس الثالث**)، وهو رفع الأول، وفتح الثاني، (**كقولــه**) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة: [من الوافر]

٢٧١- (**فَلاَ لَغْـوٌ وَلاَ تَـأْثِيمَ فِيْـهَا**) وَمَـا فَـاهُوا بِـهِ أبـدًا مُقِيْـمُ

واللغو: الباطل، والتأثيم: من أثمته، إذا قلت له أثمت، وفاهوا تلفظوا، والمعنى: ليس في الجنة قولُ باطلٍ ولا تأثيمُ أحدٍ، وما تلفظوا به مِنْ طلبِ شهوةٍ حاصلٌ مقيم على التأبيد.

=== من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكنانيّ في حماسة البحتري ٧٨، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ٢٨٨، ولعمرو بن طيئ في معجم البلدان ٩٨/١ (أجأ). وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٣٦، وشرح المفصل ١١٠/٢، ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ١٦/٢، ورصف المباني ص ٢٧٦، وشرح الأشموني ١٥١/١، وكتاب اللامات ص ١٠٦، واللمع في العربية ص ١٢٩، ومغني اللبيب ص ٥٩٣، والمقتضب ٣٧١/٤.

(١) الكتاب ٢٩٢/٢.

٢٧٠- البيت لجرير في ديوانه ١٧٩/١، والمقاصد النحوية ٣٤٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧/٢.

٢٧١- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١١، والدرر ٤٧٨/٢، واللسان ٦/١٢ (أثم)، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٥/٢، وأوضح المسالك ١٩/٢، وجواهر الأدب ص ٩٣، ٢٤٥، وخزانة الأدب ٤٩٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح ابن الناظم ص ١٣٦، وشرح الأشموني ١٥٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٨٨، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١، ولسان العرب ٥٢٦/١٣ (فوه)، واللمع ص ١٢٩، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

(**الخامس : فتح الأول ونصب الثاني ، كقوله**) وهو أنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس ، وقيل : أبو عامر جد العباس : [من السريع]

٢٧٢- (**لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّةً**) اتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله مستفادة من قول الناظم :

١٩٩- وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ والثَّانِي اجْعَلا

٢٠٠- مَرفُوعًا او مَنصُوبًا او مُركَّبَا وَإنْ رَفَعْتَ أولاً لاَ تَنْصِبَا

ولكل منها توجيه يخصه ، أما فتحهما فوجهه أن تجعل « لا » فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت .

فعلى مذهب سيبويه[1] يجوز أن يقدر بعدهما خبرًا لهما معًا ، أي : لا حولَ ولا قوةَ لنا ، أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن « لا » المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع [١٧٢/ب] رفع « ولا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعًا ، فيكون الكلام جملة واحدة ، نحو : زيدٌ وعمرٌو قائمان ، ويجوز أيضًا عنده أن يقدّر لكل واحدة منهما خبر ، أي لا حولَ موجودٌ لنا ، ولا قوةَ موجودةٌ لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر ، كما عملت فيه « لا » الناصبة اسمها ، فيجوز أيضًا أن يقدر لهما معًا خبر واحد ، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ « لا » الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحدًا ، كما في : إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان ، لأنهما شيء واحد ، ويجوز أيضًا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله ، وأما رفعهما فوجهه أن تجعل

٢٧٢- البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، والدرر ٤٧٦/٢ ، ٥٧٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، ولسان العرب ٥١١/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠ (عتق) ، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢ ، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١ ، ٥٨٧ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٢/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٢١/١ ، وأوضح المسالك ٢٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٥ ، وشرح الأشموني ١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥ ، ٩٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨/٩ ، واللمع في العربية ص ١٢٨ ، ومغني اللبيب ٢٢٦/١ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ ، ٢١١ .

(١) الكتاب ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ .

« لا » الأولى ملغاة لتكرارها ، فما بعدها مرفوع بالابتداء ، أو عاملة عمل « ليس » ، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها ، وعلى الوجهين فـ « لنا » خبر عن الاسمين [٢٤٢] إن قُدِّرت « لا » الثانية تكرار للأولى وما بعدها معطوف فإن قُدرت الأولى مهملة ، والثانية عاملة عمل « ليس » ، أو بالعكس ، فـ « لنا » خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف ، كما في : زيدٌ وعمرٌو قائمٌ ، ولا يكون خبرًا عنهما لئلا يلزم محذوران : أحدهما : كون الواحد مرفوعًا منصوبًا . والثاني : توارد عاملين على معمول واحد ، قاله في المغني[١] في مسألة : لا رجلٌ ولا امرأةٌ ، برفعهما ، وأما فتح الأول ورفع الثاني ، فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إنَّ » ولا الثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها ، فعند سيبويه[٢] يجوز أن يقدّر لهما معًا خبر واحد لأنه خبر مبتدأ ، وما عطف عليه ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع « لا » والابتداء [١٧٣/أ] في رفع الخبر الواحد ، ويجوز أن تجعل « لا » الثانية غير زائدة ، وهي ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » .

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن « لا » الأولى ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » ، و« لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله ، سواء على المذهبين .

وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إنَّ » ، و« لا » الثانية زائدة ، وما بعدها منصوب منوَّن ، (**وهو أضعفها**) ، لأن نصب الاسم مع وجود « لا » ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين ، (**حتى**) قال ابن الدهان في الغرة : (**خصه يونس وجماعة**) من النحويين (**بالضرورة ، كتنوين المنادى**) المفرد المعرفة[٣] ، وجعله الزمخشري منصوبًا على إضمار فعل أي : ولا أرى قوةً[٤] ، (**وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مؤكدة ، وأن الاسم**) بعدها (**منتصب بالعطف**) على مَحل اسم « لا » الأولى عند ابن مالك[٥] ، وعند غيره على لفظ اسم « لا » لأنه لما اطرد في « لا » بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية ، وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه[٦] أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد « لا » الأولى مرفوع بما كان مرفوعًا ، قبل دخول « لا » عنده ، وخبر ما بعد « لا » الثانية مرفوع بـ « لا » الأولى ، لأن الناصب لاسْمَها عاملة في الخبر عنده ، كما يقول غيره ، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين

(١) مغني اللبيب ١/٢٤٢ .
(٢) الكتاب ٢/٢٨٥ – ٢٨٦ .
(٣) الارتشاف ٢/١٧٣ .
(٤) المفصل ص ٧٥ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٦٨ .
(٦) الكتاب ٢/٢٨٥ .

مختلفين ، وهو لا يجوز ، فيجب أن يقدر لكل منهما خبر [على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم « لا » وحدها ، ويجوز أن يقدر لكل خبر][1].

وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهًا ، وذلك لأن ما بعد « لا » الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل « ليس » ، فهذه ثلاثة ، وما بعد « لا » الثانية يجوز فيه ذلك . ووجه رابع وهو النصب ، وإذا ضُربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهًا ، وكلها جائزة إلا اثنين ، وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل « ليس » ، ونصب الثاني ، وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين [٢٤٣] وجهًا ، هذا إذا عُطفت وكُرِّرت « لا » ، (**فإن عطفت ولم تكرر « لا » وجب فتح الأول**) على إعمال « لا » عمل « إن » ، (**وجاز في الثاني النصب**) عطفًا على محل الأول ، (**والرفع**) عطفًا على محل « لا » مع اسمها ، وامتنع الفتح لعدم ذكر « لا » (**كقوله**) ، وهو رجل من بني عبد مناة يَمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك : [من الطويل]

٢٧٣– (**فَلا أبَ وابنًا مثلَ مروانَ وابنِهِ**) إذا هــوَ بـالمجدِ ارتـدى وتَـأزَّرا

يروى « وابنًا » بالنصب ، (**ويجوز « وابنُ » بالرفع**) ، ولا يجوز « وابنَ » بالفتح ، (**وأما حكاية الأخفش**) : لا رجلَ وامرأةَ ، بالفتح ، بلا تنوين (**فشاذة**[2]) ، والأصل : ولا امرأةَ ، فحذفت « لا » وبقي البناء بحاله على نية « لا » ، كما قالوا : ولا بيضاءَ شحمةٍ[3] ، على نية « كل » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٣– والعَطْفُ إنْ لَمْ تتكرَّرْ لاَ احْكُمَا لَهُ بما لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انتمَى

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وتم استدراكه من « ب » ، « ط » .

٢٧٣- البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/٤ ، ٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢ ، وله أو للفرزدق في الدرر ٤٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٥٩٣/٢ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١، وشرح قطر الندى ص ١٦٨ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، واللامات ص ١٠٥ ، واللمع ١٣٠، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح التسهيل ٦٨/٢ .

(٣) في الكتاب ٦٥/١ : (ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت نصبت « شحمة » و« بيضاء » : في موضع جر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : « ولا كل بيضاء ») . ومن الأمثال قولهم : « ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة » ، والمثل في الفاخر ص ١٩٥، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢ .

(فصـــــــــــــل)

(**وإذا وُصفت النكرة المبنية بمفرد**) متعلق بوُصفتْ (**متصل**) نعت مفرد جاز في الوصف المفرد (**فتحه على أنه ركّب معها**) أي : مع النكرة (**قبـــل مجـــيء « لا »**) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ، ثم دخل عليهما « لا » (**مثل**) : لا (**خمســـةَ عشرَ**) عندنا ، وقيل : علة البناء كون الوصف من تمام اسم « لا » واسم « لا » وجب لـه البناء لتصمنه معنى « مِنْ » فصارا كأنهما معًا تضمنا معنى « مِـنْ » [١٧٤/أ] وقيـل : إنـه أجري على لفظ الموصوف ، لأنه أشبه المعرب ، وقيل : فتحته فتحة إعراب ، وحُذف تنوينـه للمشاكلة .

وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفـة لأنـها في محـل نصـب « بـلا » ، وقـال الشاطبي : النصب بالحمل على لفظ النكرة ، وإن كان مبنيًّا ، لأن حركـة البنـاء هنـا شـبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى .

(**و**) جاز (**رفعه مراعاة لمحلها مـــع « لا »**) لأنـهما في محـل رفـع بـالابتداء لصيرورتها بالـتركيب كشـيء واحـد ، فحكمـوا علـى محلـهما بـالرفع ، وجعلـوا النعـت للمجموع كما عكسوا في النعت المقـرون بـ « لا » ، نحـو : مـررتُ برجـلٍ لا ظريـفٍ ولا كريمٍ . قال الرضي[١] : جُعِل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لـ « رجـل » انتـهى . (**نحو : لا رجُلَ ظريف فيها**) هذا من أمثلة الخليل ، فيجوز فيه : لا رجلَ ظريـفَ ، بفتـح « ظريف » ، ولا رجلَ ظريفًا ، بنصبه ، ولا رجلَ ظريفٌ ، برفعه ومثله : لا رجلين ظريفـين ، وظريفان ، ولا رجالَ ظريفين ، وظريفون ، يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات ، لأن اسم « لا » في ذلك كله مبني ، ولا فرق في النعـت بـين المشـتق ، كمـا مـر ، والجامد المنعوت بمشتق ، (**ومنه[٢] ألاَ ماءَ ماءً باردًا عندَنـــا**) فيجـوز في « مـاء » الثـاني الفتح على أنه مركب مع الأول ، والنصب والرفع على ما مر . وضعف الكمال الأنصاري

(١) شرح الرضي ١/٢٩١ .
(٢) الكتاب ٢/٢٨٩ .

في شرح المفصل كون « ماء » الثاني صفة « لماء » الأول ، وقال : كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد ، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي ، أو البدل ، انتهى . وجوابه أنه لا بعدَ في جعله صفة ، لأنه لما وصف بـ « باردًا » صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد ، (**ولأنه يوصف بالاسم**) الجامد (**إذا وصف**) كـ : مررت برجلٍ رجلٍ عاقلٍ ، (**والقول بأنه توكيد**) لفظي أو بدل (**خطأ**) ، لأن « الماء » الثاني لما وصف وتقيد [١٧٤/ب] بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول ، فلا [٢٤٤] يصح كونه توكيدًا له ، ولا بد منه لعدم مساواته للأول ، وإن جعلنا « باردًا » نعتًا « لماء » الأول ، « وماء » الثاني بدلاً من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع .

وقال أبو حيان(١) : وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى : ﴿ فِيْهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ ۞ أَمْـرًا مِـنْ عِنْدِنَـا ﴾ [الدخان/٤-٥] واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوته إذا كان ذلك حق المشتقات [ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في : جاء زيدٌ ضاحكًا ، كما أنه على حذف الموصوف](٢) ، وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك : « باردًا » نعتًا على « ماء » الأول ، فما فائدة هذه التوطئة انتهى .

قلت : هذا كلام مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين « بارد » لأنه وصف ثان ، (**فإن فُقِدَ الإفراد**) في النعت (**نحو : لا رجلَ قبيحًا فعلُه عندنا ، أو**) فُقد الإفراد في المنعوت ، نحو : (**لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا ، أو**) فُقد (**الاتصال**) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل ، (**نحو : لا رجلَ في الدارِ ظريف ، أو : لا ماءَ عندَنا ماءً باردًا امتنع الفتح**) فيهن ، لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركّبون ما زاد على كلمتين (**وجاز الرفع**) بالنظر إلى المحل ، (**والنصب**) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربًا ، وإلى محله إنْ كان مبنيًّا .

قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني ، لأن الموضع للابتداء انتهى . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٠١- وَمُفْـرَدًا نَعْتًـا لِمَبِنِـيٍّ يَلِـي فَـافْتَحْ أو انْصِبَنْ أو ارْفَـعْ تَعْـدِلِ
٢٠٢- وَغَـيْرَ مَـا يَلِـي وغَـيْرَ المُفْـرَدِ لاَ تَبْنِ وانْصِبْهُ أو الرَّفْـعَ اقْصِـدِ

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .
(٢) إضافة من « ط » .

(كما) تقدم **(في المعطوف بدون تكرار : لا)** فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار « لا » ، والناظم عكَس ذلك ، فشبه المعطوف بدون تكرار « لا » بالنعت [١٧٥/أ] المفصول فقال :

٢٠٣ـ والعَطْفُ إنْ لَمْ تتكــرَّرْ لاَ احكُمـا لَهُ بِـمَا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله **(وكما في البدل الصالح لعمل « لا »)** وهو المنكر **(فالعطف)** بدون تكرار « لا » **(نحو : لا رجلَ وامرأة فيها)** بنصب امرأة ورفعها ، **(والبدل)** الصالح لعمل «لا» **(نحو : لا أحد رجلٌ وامرأةٌ فيها)** ، بنصب « رجلٍ وامرأةٍ » ورفعهما ، ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه ، وفي البدل بعامله ، لأن البدل على نية تكرار العامل **(فإن لم يصلح)** البدل **(له)** أي لعمل « لا » بأن كان معرفة ، **(فالرفع)** واجب بالنظر إلى محل « لا » مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم « لا » ، لأنها لا تعمل في معرفة ، **(نحو : لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها)** فـ « زيد وعمرو » بدل تفصيل مِن « أحد » ، **(وكذا)** يجب الرفع مع تكرار « لا » **(في المعطوف الذي لا يصلح لعمل « لا » ، نحو : لا امرأةَ فيها ولا زيدٌ)** لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة .

قال أبو حيان(١) : ومن قال : ربّ شاةٍ وسخلتها ، قال ، لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه ، قاله صاحب البسيط . ووجهه أنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناءً على أنهما لا يتبعان نكرة ، وسيأتي الخلاف فيهما .

---

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .

(فصـــــــــــل)

(وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا ») النافية للجنس (لم يتغيَّر الحكم) ، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها مِنْ عملٍ في اللفظ[1] ، نحـو ، ألا غـلامَ سـفرٍ حاضرٌ ، بنصب « غلام » لا غير ، ومن تركيب نحـو : ألا رجـلَ في الـدار [١٧٥/ب] بفتح « رجل » لا غير ، وتكرار نحو : ألا رجوع وألا حياء ، بالأوجه الخمسة ، (ثم تارة يكـون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، (كقوله) ، وهو قيس بن الملوح على ما قيل : [من البسيط]

٢٧٤– (ألاَ اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدُ) إذا أُلاقـي الـذي لاقـاهُ أمثـالِي

[٢٤٥] والمعنى : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي مـن المـوت ، هـل عـدم الاصطبـار ثـابتٌ لسـلمى أم لهـا تجلّـدٌ ، وكنـى عـن المـوت بمـا ذكـر تسـلية لهـا ، وأدخـل « إذا » الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليـل ، حتى توهم) أبو علي (الشلوبين أنه غير واقع) في كـلام العـرب[2] ، وورد علـى الجـزولي إجازته إياه[3] ، والحق وقوعه فـي كلامهم على قلة ، كقولهم في المثل : أفلا قِماص بالعَيْرِ[4] ،

(١) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٠٥ .

٢٧٤– البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨ ، وجواهـر الأدب ٢٤٥ ، والـدرر ٣٢٢/١ ، وشـرح شواهد المغني ٤٢/١ ، ٢١٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٦/٢ ، وأوضـح المسالك ٢٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجنى الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشـرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤١٠/١ ، وشرح عمدة الحـافظ ص ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ومغني اللبيب ١٥/١ ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ ، وتاج العروس (ألا) .

(٢) الارتشاف ١٧٦/٢ .

(٣) الجزولية ص ٢١٩ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، ويروى : « ما بالعير من قماص » في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢ ، وجمـهرة الأمثال ٢٣٧/٢ ، والمستقصى ٣١٧/٢ .

والقِماص بكسر القاف وبالصاد المهملة ، والعَيْر بفتح العين المهملة : الحمار ، والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح ، قاله الدماميني . (**وتارة يراد بهما**) أي بالهمزة و« لا » (**التوبيخ**) والإنكار ، (**كقوله**) : [من البسيط]

٢٧٥– (**ألا ارعواءَ لِمَنْ ولَّتْ شبيبتُهُ**) وآذنت بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ

فـ « ألا » حرف توبيخ ، و« ارعواء » مصدر ارعوى ، أي انكفّ عن الشيء ، يستعمل كثيرًا في ترك ما يستهجن ، يقال : ارعوى فلان عن القبيح ، أي : انكف عنه ، و« ولَّت » : أدبرت وذهبت ، و« الشبيبة » : الشباب قال في المطوّل[1] : والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي : قوية مشتعلة انتهى . [١٧٦/أ] وهو مأخوذ من كلام الأطباء ، و« آذنت » أعلمت ، والمشيب والشيب واحد . وقال الأصمعي : المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال ، والشيب بغير ميم : بياض الشعر ، والهرَم : كبر السن . (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (**هو الغالب**) في الاستعمال ، واعترضه الدماميني فقال : اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع « ألا » والنفي المفاد بـ « لا » باق على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت ، والتوبيخ تسلّطَ[2] على ذلك ، وحينئذ هما حرفان ، كل منهما يفيد ما اختص به . وأجاب الشمني[3] بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة « لا » تفيد النفي فمجموع « ألا » يفيد الإنكار التوبيخي على النفي ، (**وتارة يراد بهما التمني ، كقوله**) : [من الطويل]

٢٧٦– (**ألاَ عُمر ولَّى مُستطاعٌ رجوعُهُ**) فيرأبَ مَا أثْأَتْ يدُ الغفلاتِ

٢٧٥– البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٧٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٤ ، والدرر ٣٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٩ ، ومغني اللبيب ٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ .

(١) المطول « شرح التلخيص » ٢٥٠/١ .

(٢) في « ط » : (مسلط) .

(٣) حاشية الصبان ١٦/٢ .

٢٧٦– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجنى الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٤١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨ ، ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٣٨١ ، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢ .

والعمر : المدة ، ويرأب : بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى : يُصلح ، منصوب في جواب التمني ، وفاعله ضمير العمر ، وأثأت : بمثلثة بعد الهمزة الأولى ، أي : أفسدت ، ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية ، واستعارة تخييلية ، استعار للغفلات يدًا تشبيهًا بمن يكسب أشياء بيده . (**وهو**) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (**كثير**) ، واختلف في « ألا » هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها ، (و) المعتمد (**عند سيبويه**[1] **والخليل أن « ألا » هذه**) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي (**بِمَنْزِلة : أتَمَنّى ، فلا خبر لها**) [١٧٦/ب] كما أن أتَمَنّى لا خبر له ، (**وبِمَنْزِلة : « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكورت**) كما أن « ليت » كذلك لأن « ليت » تركب مع اسمها ، ولا تكرر فتلغى ، فلا تعمل « ألا » عندهما إلا في الاسم خاصة فينبني إن كان مفردًا ، ويعرب نصبًا إن كان مضافًا أو شبهه ، (**وخالفهما المازني**[2] **والمبرد**[3]) فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله ، واستدلاً بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أنَّ « مستطاع » إما خبر لـ « ألا » ، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط ، وإلا نصبَ ، وعليهما فـ « رجوعه » مرفوعٌ بـ « مستطاع » على النيابة عن الفاعل ، فاللازم أحد الأمرين ، إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها ، وأيًّا ما كان فهو المدعى ، (و) ردَّ بأنه (**لا دليل لهما في البيت**) ، أي : الذي استدلا به ، (**إذ لا يتعين كون « مستطاعًا » خبرًا**) لـ « ألا » ، (**أو صفة**) لاسمها ، (**و« رجوعُه » فاعلاً**) على حذف مضاف ، أي : نائب فاعل بـ « مستطاع » (**بل يجوز كون « مستطاع » خبرًا مقدمًا ، و« رجوعه » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة**) من المبتدأ والخبر (**صفة ثانية**) لـ « عمر » وصفته الأولى جملة « ولّى » ، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال .

ولما فرغ من الكلام على « ألا » المركبة اتفاقًا ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٢٠٤ـ وَأَعْطِ لاَ مَع هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاِسْتِفْهَامِ

[٢٤٦] شرع في « ألا » البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغيَّر الأسلوب [١٧٧/أ] وقال : (**وترد « ألا » للتنبيه**) والاستفتاح (**فتدخل على الجملتين**) الاسمية والفعلية ، ولا تعمل شيئًا ، فالاسْمية (**نحو : ﴿ ألاَ إنَّ أَولِيَاءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم ﴾**) [يونس /٦٢] ،

(١) الكتاب ٢/٣٠٨ ، وانظر الارتشاف ٢/١٧٧ .
(٢) الأصول ١/٣٩٧ ، وشرح التسهيل ٢/٧١ .
(٣) المقتضب ٤/٣٨٢ .

والفعلية نحو : (﴿ أَلاَ يومَ يأتيهِمْ ليسَ مصْروفًا عنهُم ﴾) [هود / ٨] ، فـ « ألا » داخلة على « ليس » تقديرًا ، لأن « يوم » منصوب بـ « مصروفًا » مقدَّم مِنْ تأخير ، والأصل : ألا ليس مصروفًا عنهم يوم يأتيهم .

(و) ترد « ألا » (عَرْضِيَّة) ، بسكون الراء ، (وتحضيضية) ، بحاء مهملة وضادين معجمتين ،(فتختصان) بالجملة (الفعلية) الخبرية ، ولا تعملان شيئًا ، فالعرضية (نحو : ﴿ أَلا تحبّون أَنْ يغفرَ اللهُ لَكُم ﴾) [النور / ٢٢] ، والتحضيضية نحو : (﴿ أَلاَ تقاتلونَ قومًا نكثُوا أيمانَهم ﴾) [التوبة / ١٣] ، وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث وازعاج ، ومضمون الفعلية ، أمر حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي .

(مسألة :

وإذا جُهل الخبر) سواء قلنا : إنه خبر « لا » أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به ، (نحو « لا أحدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عزَّ وجل[1] » ، وإذا عُلم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير ، نحو ﴿ فَلاَ فَوْتَ ﴾) [سبأ / ٥١] ، أي لهم ، (﴿ قَالُوا لاَ ضَيْرَ ﴾) [الشعراء / ٥٠] أي : علينا ، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين[2] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٥ــ وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسقاطُ الخَبَرْ إذَا المُرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك[3] ، ونقل ابن خروف عن بني تميم[4] أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور [١٧٧/ب] والظرف ، وهو ظاهر كلام سيبويه[5] . وقال أبو حيان[6] : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع « إلاَّ » ، نحو : لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ ، أي : لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . قال الزَّمَخْشري في جزء لطيف على كلمة الشَّهادة : هكذا قالوا ، والصواب أنه كلام تام ، ولا

(١) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٣٥٨ ، ٤٩٢٤ .
(٢) انظر الارتشاف ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٦/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .
(٤) انظر الارتشاف ١٦٧/٢ .
(٥) الكتاب ٢٦٧/٢ .
(٦) الارتشاف ١٦٦/٢ - ١٦٧ .

حذْف ، وأن الأصل : اللهُ إلهٌ مبتدأ وخبر ، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقدم الخبر على الاسم وركب مع « لا » ، كما ركب المبتدأ معها في نحو : لا رجلَ في الدار ، ويكون « الله » مبتدأ مؤخرًا ، و« إله » خبر مقدمًا ، وعلى هذا تخريج نظائره ، نحو : « لا سيفَ إلاَّ ذو الفقار ولا فتى إلاَّ علي »[1] . نقله الموضح منه ، وذلك على قول الجمهور ، ومِنَ الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وعن العام بالخاص ، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا ، اهـ .

(١) شرح المفصل ١/١٠٧ .

(هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين)

هذا قول الجمهور[1] ، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي « أعطى » ، واستدل بـ : ظننت زيدًا عمرًا ، فإنه لا يقال : زيدٌ عمرٌو ، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت[2] . وأجيب بالمنع ، وأن المراد : ظننت زيدًا عمرًا ، فتبيَّن خلافه .

وذهب الفراء[3] إلى أن الثاني منصوب على [٢٤٧] التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفًا وجارًّا ومجرورًا . وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه .

(**أفعال هذا الباب نوعان :**

أحدهما : أفعال القلوب ، وإنما قيل لها ذلك ، لأن معانيها قائمةٌ بالقلب [١٧٨/أ] **وليس كل قلبي ينصب مفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام : ما لا يتعدى بنفسه ،** **نحو : فكَّر**) في كذا ، (**وتفكَّر**) فيه ، (**وما يتعدى لواحد**) بنفسه ، (**نحو : عرف**) زيدٌ الحقَّ ، (**وفهم**) المسألة ، (**وما يتعدى لاثنين**) بنفسه ، (**وهو المراد هنا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٠٦ــ انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأي ابتدَا ... أعْنِي رَأى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

٢٠٧ــ ظَنَّ حسبْتُ وزعمْتُ مَعَ عَدْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

٢٠٨ــ وَهَبْ تَعَلَّمْ ....

(١) انظر المساعد ٣٥٢/١ .

(٢) انظر المساعد ٣٥٢/١ ، والارتشاف ٥٦/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٦/٣ .

(**وينقسم**) هذا القسم المتعدي لاثنين (**أربعة أقسام** :

أحدها : ما يفيد في الخبر يقينًا ، وهو أربعة : **وَجَدَ وألفى وتعلَّمْ بمعنى : اعلم ، ودَرَى ، قال الله تعالى : ﴿ تَجِدُوه عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾**) [المزمل / ٢٠] ، فالهاء المتصلة به مفعوله الأول ، و« خيرًا » مفعوله الثاني ، و« هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، وإنما ساغ مجيء « وجد » للعلم ، لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه ، وقال الله تعالى : (**﴿ إِنّهم أَلفوا آباءَهُمْ ضَالِّيْنَ ﴾**) [الصافات / ٦٩] ، فـ « آباءهم » مفعول أول ، و« ضالين » مفعول ثان ، (**وقال الشاعر**) ، وهو زياد بن سيار : [من الطويل]

٢٧٧- (**تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قهرَ عَدُوِّهَا**) فَبَالِغْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

فـ « تعلم » أمر بمعنى : اعلم ، و« شفاء النفس » مفعوله الأول ، و« قهر عدوها » مفعوله الثاني ، (**والأكثر وقوع**) « تعلم » (**هذا على « أنَّ »**) المشددة ، (**وصلتها**) ، فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، (**كقوله**) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الطويل]

٢٧٨- (**فَقلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ للصَّيدِ غِرّةً**) وإلاَّ تُضَيِّعْها فَإنَّكَ قاتِلُهْ

فـ « أنّ » بفتح الهمزة ، وتشديد النون حرف موصول ، و« للصيد » خبرها مقدم ، و« غرة » بكسر الغين المعجمة ، وتشديد الراء المهملة اسمها [١٧٨/ب] مؤخر ، و« أنَّ » وصلتها سدَّتْ مسدّ مفعولي « تعلّم » و« إلاَّ » إلى آخره جملة شرطية ، والهاء في « تضيعها » عائدة على « الوصية » فيما قبله ، والهاء في « قاتله » عائدة على « الصيد » .

وقد تكون « تعلمْ » بمعنى الماضي ، قال يعقوب : تقول : تعلمت أن زيدًا خارجٌ ، بمعنى : علمت ، (**وقال الآخر** : [من الطويل]

٢٧٩- **دُرِيْت الوفيَّ العهد يا عروَ فاغْتَبِطْ**) فإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حَمِيْدُ

٢٧٧- البيت لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب ١٢٩/٩ ، والدرر ٣٣٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

٢٧٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٣٤ ، ولسان العرب ١٣/١٣ (أذن) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ .

٢٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٢، والدرر ٣٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١، وشرح التسهيل ٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

و« دُريت » مبني للمفعول ، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، و« الوفي » مفعوله الثاني ، وهو صفة مشبهة ، و« العهد » بالرفع على الفاعلية ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وبالجر على الإضافة ، و« عرو » منادى مرخم بحذف التاء ، و« فاغتبط » جواب شرط مقدر ، أي : إن دريته فاغتبط من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، فإن أراد زوالها كان حسدًا . **(والأكثر في)** « درى » **(هذا أن يتعدى بالباء)** ، نحو : دريت بزيد ، **(فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه ، نحو : ﴿ ولا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾)** [يونس/ ١٦] ، فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثاني .

(و) القسم (**الثاني : مايفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة : جَعَلَ وحَجَا وعدَّ ووهب وزعم ، نحو : ﴿ وجَعَلُوا الملائكَةَ الذينَ هُمْ عبادُ الرَّحْمن إناثًا ﴾**)[الزخرف/١] ، فـ « الملائكة » مفعوله الأول ، و« إناثًا » مفعوله الثاني ، (و) نحو (**قوله**) وهو تميم بن مقبل ، وقيل : أبو شبل الأعرابي : [من البسيط] [٢٤٨]

٢٨٠ــ (**قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عمرٍو أَخَا ثِقَةٍ**) حتىَّ أَلَمَّتْ بِنَا يومًا ملمَّاتُ

فـ « أبا عمرو » مفعوله الأول ، [١٧٩ / أ] و« أخا ثقة » مفعوله الثاني ، و« الملمَّات » جمع ملمَّة ، بمعنى النازلة فاعل « أَلَمَّت » بمعنى نزلت ، (و) نحو (**قوله**) وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٢٨١ــ (**فَلا تَعْدُدِ المَولى شريكَكَ في الغِنى**) ولكنّما المولى شريكُكَ في العُدْمِ

فـ « المولى » بمعنى الصاحب ، هنا مفعوله الأول ، و« شريكك » مفعوله الثاني ، و« العدم » بضم العين : الفقر ، (و) نحو (**قوله**) وهو ابن همام السلولي : [من المتقارب]

٢٨٠- البيت لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٦ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر ١/ ٣٢٨ ، وللأزهري في شرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٣ ، ولسان العرب ٢/ ٣١٥ (ضربج) ، ١٤/ ١٦٧ (حجا) ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

٢٨١- البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣١ ، والدرر ١/ ٣٢٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٦ ، وخزانة الأدب ٣/ ٥٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

٢٨٢ـ فَقلْتُ أجِرْني أبا خَالِدٍ (وَإلاَّ فَهَبْني امرأً هَالِكَا)

فياء المتكلم : مفعوله الأول ، و« امرأ » مفعوله الثاني ، و« هالكًا » نعت « امرأ » .

والأقل في « هب » هذا وقوعه على « أنَّ » وصلتها ، كما في المسألة الحمارية في الفرائض : هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا[1] ، (و) نحو (**قوله**) وهو أبو أمية الحنفي ، واسمه أوس : [من الخفيف]

٢٨٣ـ (**زَعَمتْني شيخًا ولسْتُ بشيخٍ**) إنَّما الشَّيخُ مَنْ يدبُّ دَبِيْبَا

فياء المتكلم مفعوله الأول ، و« شيخًا » مفعوله الثاني ، و« يدب دبيًا » : يدرج في المشي درجًا رويدًا ، (**والأكثر في**) « زعم » (**هذا وقوعه على** « **أنْ** ») بتخفيف النون ، (**أو : أنَّ**) بتشديدها [أي مع فتح الهمزة فيهما][2] (**وصلتهما**) ، وإفراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته [لأنَّ العطف فيه بـ « أو » وهو رأي البصريين ، والتثنية رأي الكوفيين][2] ، فالأول (**نحو : ﴿ زَعَمَ الذينَ كَفَرُوا أنْ لنْ يُبْعَثُوا ﴾**) [التغابن/٧] ، (و) الثاني نحو (**قوله**) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٢٨٤ـ (**وَقَد زَعَمَتْ أنّي تغيّرتُ بعدَها**) وَمَنْ ذَا الَّذي يا عزُّ لاَ يتغيَّرُ

و« عزُّ » منادى مرخم .

٢٨٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد ص ٤٤٢ ، وخزانة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، ولسان العرب ٨٠٤/١ (وهب) ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ٥٩٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

(١) تقوم هذه المسألة على إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم ، وحكم عمر بن الخطاب ﷺ فيها بالنصف للزوج ، والسدس للأم ، والثلث للأخوين للأم ، وترك الأخوين لأب وأم ، فقالا له : هب أن أبانا كان حمارًا ، فأشركنا بقرابة أمنا ، ففعل . انظر الجامع لأحكام القرآن ٧٩/٥ .

٢٨٣- البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ٣٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١، وشرح قطر الندى ص ١٧٢ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

٢٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨ ، والأغاني ٢٦/٩ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٢/٥ ، ٣١٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٩ .

(و) القسم (**الثالث : ما يردُ بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأي وعلم ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قريبًا ﴾**) [المعارج / ٧] ، الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، (**وقوله تعالى : ﴿ فاعلمْ أنَّه لا إله إلا الله ﴾** [محمد / ١٩] ، [١٧٩/ب] **وقوله تعالى : ﴿ فإن عَلِمْتُمُوْهُنَّ مؤمناتٍ ﴾**) [الممتحنة / ١٠] ، **الأولى لليقين ، والثانية للرجحان** .

(و) القسم (**الرابع : ما يرد بهما**) ، أي : بالوجهين ، (**والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنَّ ، وحسب ، وخال**) ، فالرجحان كقوله : [من الطويل]

٢٨٥- (**ظننْتُكَ إنْ شُبَّتْ لظى الحربِ صَاليًا**) فعرّدتُ فيمَنْ كانَ عنها معرَّدا

فالكاف مفعوله الأول ، و« صاليًا » مفعوله الثاني ، و« إن شبت » بالبناء للمفعول شرط ، و« لظى الحرب » نائب الفاعل ، وجواب الشرط محذوف ، والتعريد بالعين المهملة : الانهزام والجبن ، يقال : عرد في الحرب إذا جبن . وقال الخليل : عرد وعرج في الحرب واحد ، والمعنى : ظننتك صاليًا الحربَ إذا أوقدت نارها فانهزمْتَ فيمن كان منهزمًا ، (و) اليقين ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ يظنونَ أنَّهم ملاقوا ربّهم ﴾**) [البقرة / ٤٦] ، أي يتيقنون ذلك ، (و) الرجحان في حسب ، (**كقول الشاعر**) وهو زفر بن الحارث الكلابي : [من الطويل] **[٢٤٩]**

٢٨٦- (**وكنّا حسبْنا كلَّ بيضاءَ شحمةً**) عشيةَ لاقيْنا جُذامَ وحميرا

فـ « كل » مفعوله الأول ، و« شحمة » مفعوله الثاني ، و« عشية » منصوب على الظرفية ، و« جذام وحمير » قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث . (و) اليقين فيها نحو (**قوله**) وهو لبيد العامري : [من الطويل]

٢٨٧- (**حسبْتُ التُّقى والوجودَ خيرَ تجارةٍ**) رَباحًا إذا مَا المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا

٢٨٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٢ .

٢٨٦- البيت لزفر بن الحارث الكلابي في تخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٢ وشرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٦/٢ .

٢٨٧- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ص ٤٦ (ثقل) ، والدرر ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل) ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢ ، وتاج العروس (ثقل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

فـ « التقـى » مفعـول أول ، و« الوجـود » معطـوف عليـه ، و« خـيْر » مفعولـه الثاني ، ولم يثنّ لأنه اسم تفضيـل ، واسـم التفضيـل إذا أضيـف إلى نكـرة لزمـه الإفـراد والتذكير ، و« ربحًا » بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز ، و« إذا » شرطية ، و« ما » زائـدة ، و« المرء » مرفوع بفعل محذوف يفسره « أصبح » ، و« ثاقلاً » بمعنى : ثقيلاً[1] خبر [١٨٠/أ] أصبح المحذوف ، والمعنى : تيقنت التقى والجود خـير تجـارة ربحًـا[2] إذا أصبـح المـرء ثقيـلاً بسبب الموت ، ووُصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات صاحبـها تصـير ثقيلة كالجمادات . (و) الرجحان في « خال » (**كقوله**) : [من الطويل]

٢٨٨ـ(**إخَالُكَ إنْ لَمْ تغضضِ الطَّرفَ ذَا هَوَى**) يَسومُكَ مَـا لاَ يُسْـتَطَاعُ مِـنَ الوَجْـدِ

إخالك بكسر الهمزة ، والقياس فتحها[3] ، والكاف مفعوله الأول ، و« ذا هوى » مفعوله الثاني ، و« إن لم تغضض الطرف » شرط ، وجوابه محـذوف ، وجملـة « يسـومك » بمعنى : يكلفك نعت « هوى » ، وفاعله ضمير مستتر يعود علـى « هـوى » ، وهـو العـائد من الصفة إلى الموصوف ، و« ما لا يستطاع » في موضع المفعـول الثـاني لـ « يسـومك » ، و« من الوجد » بيان لـ « ما » . (و) اليقين فيها ، نحو (**قوله**) : [من المنسرح]

٢٨٩ـ (**مَا خِلْتنِي زِلْتُ بعدَكم ضَمِنًا**) أشـكو إليكـم حُمُـوةَ الأَلَـمِ

أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وياء المتكلم مفعوله الأول ، و« ضَمِنًا » مفعوله الثاني ، وهو بفتح الضاد المعجمة ، وكسر الميم وبالنون : الزَّمِنُ الْمُبْتَلِي ، وفي نسخة : ظمئًا بالظاء المشالة ، والهمزة ، وهو بمعنى مشتاق[4] ، قاله[5] في الصحاح[6] . وظمئتُ إلى لقائكم : اشتقتُ ، و« زلت بعدكم » معترض بين المفعولين و« خلتني » معترض بيـن النـافي وهـو « ما » والمنفي وهو « زلت » ، و« ضمنًا » معترض بيـن اسم « زال » وهو التاء ، وخبرها

---

(١) في « ب » : (ثقيل) .

(٢) سقطت من « ب » .

٢٨٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٢ ، والدرر ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٥٠/١ .

(٣) في خزانة الأدب ١٥٢/٩ أن فتح الهمزة في « أخال » هي لغة بني أسد .

٢٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٢ ، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن) ، ٢٠١/١٤ (حما) ، والمقاصد النحوية ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، ٨١/٢ .

(٤) في « أ » ، « ط » : (مشفق) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (قال) .

(٦) الصحاح ٦١/١ (ظمأ) ، ٢١٥٦/٦ (ضمن) .

وهو « أشكو » ، و« بعدكم » متعلق بـ « ضمنًا » ، وجاز تقدمه على الصفة المشبهة ، لأنه ظرف و« حُمُوّة » بضم الحاء المهملة والميم ، وتشديد الواو : الشدة ، والتقدير : خلت نفسي ضمنًا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق .

(**تنبيهان**) اثنان : (**الأول : ترد** « **عَلِمَ** » **بمعنى : عرف** ، و) ترد (**ظن ؛ بمعنى : اتهم**) ، وإليهما أشار الناظم بقوله : [١٨٠/ب]

٢١٤ـ لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَةْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةْ

(و) ترد (« **رأى** » **بمعنى :**) ذهب ، من (**الرأي ، أي : المذهب** ، و) ترد (« **حجا** » **بمعنى : قصد ، فيتعدينَ**) هذه الأفعال الأربعة (**إلى**) مفعول (**واحد**) فقط : فأوّلها (**نحو** : ﴿ **وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُوْنِ أُمَّهَاتِكُم لاَ تَعْلَمُوْن شَيْئًا** ﴾) [النحل/٧٨] أي : [٢٥٠]لا تعرفون شيئًا. (و) ثانيها نحو : (﴿ **وَمَا هُو عَلَى الغَيْب بظَنِيْن**[1] ﴾)[التكوير/٢٤]، بالظاء المشالة ، أي : بمتهم . (و) ثالثها : (**تقول : رأى أبو حنيفة حِلٍّ كذا ، ورأى الشافعي حرمته**) ، أي : ذهب أبو حنيفة إلى حِلٍّ كذا ، وذهب الشافعي إلى حرمته . (و) رابعها : نحو : (**حجوت بيت الله**) أي : نويته وقصدته ،(**وترد** « **وجد** » **بمعنى : حزن أو حقد ، فلا يتعديان**) ، يقال : وجد زيد إذا حزن ، أو حقد ، ويختلفان في المصدر ، فمصدر وجد بمعنى : حزن وَجْدٌ ، ومصدر وجد بمعنى : حقَد موجدةٌ .

(**وتأتِي هذه الأفعال**) الخمسة (**وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية ، فلا تتعدى لمفعولين**) ، فتأتي « علم » العُلمية بضم العين ، كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا ، وتأتي « رأى » بمعنى : أبصر ، نحو : رأيت زيدًا ، أي : أبصرته ، وبمعنى : أشار ، نحو : رأي زيدٌ كذا ، أي : أشار به ، وبمعنى : ضرب ، نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته ، وتأتي « حَجَا » بمعنى : غلب في المحاجة ، نحو : حجا زيدٌ عمرًا ، أي غلبه في المحاجة ، وبمعنى : ردَّ ، نحو : حجيْتُ السائل إذا رددْتُه ، وبمعنى : ساق ، نحو حجوتُ الإبلَ ، أي : سقتها ، وبمعنى : كتم ، وبمعنى : حفظ ، نحو : حجوتُ الحديثَ ، أي : كتمته أو حفظته ، وبمعنى : أقام ، نحو : حجا بمكة ، أي : أقام بها ، وبمعنى بخل [١٨١/أ] يقال : حجا بماله أي : بخل به ، وبمعنى : وقف ، كقوله : [من الرجز]

---

(١) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٠/١ ، وشرح المفصل ٨١/٧ ، والرسم المصحفي : ﴿ بضنين ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن عباس ، وغيرهم . انظر الإتحاف ص ٤٣٤ ، والنشر ٣٩٨/٢ – ٣٩٩ .

٢٩٠ــ فَــهُنَّ يَعْكُفْــنَ بِــهِ إذَا حَجَــا

أي : إذا وقف ، وتأتي « وجد » بمعنى : أصاب ، نحو : وجد زيد ضالته ، أي : أصابها ، وبمعنى : استغنى ، يقال : وجد فلان ، أي : استغنى ، وتأتي « عد » بمعنى : حسب ، بفتح السين نحو عددت المال ، أي : حسبته أحسُبُه ، بضم السين في المضارع ، وتأتي « زعم » بمعنى : كفل ، نحو : زعمت زيدًا ، أي كفلته وضمنته ، وفي التنزيل : ﴿ وأنا به زَعِيْمٌ ﴾ [يوسف / ٧٢] ، وفي الحديث : « الزعيمُ غارمٌ »(١) ، وبمعنى : رأس ، بالهمزة وتركه ، نحو : زعم زيدٌ إذا رأس ، ومنه : زعيم القوم هوفلان ، أي : رئيسهم ، وبمعنى : قال ، كقول أبي زبيد الطائي : [من السبيط]

٢٩١ــ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ إنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا وَمَاذَا يَرُدُّ القَومَ تَلَهيْفِي

أي : إن كان الذى قالوه حقًّا ، نص عليه ابن بري(٢)، وبمعنى : سمن وهزل ، يقال : زعمت الشاة بمعنى : سمنَتْ وهزلت ، وبمعنى : طمع ، قاله في الصحاح(٣) . وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه(٤) : يقال : زعم في غير مَزْعَمٍ ، أي : طمع في غير مطمع ، وتأتي درى : بمعنى : خدع ، نحو : درى الذئبُ الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه . وتأتي «حسب » بمعنى : احْمَرَّ لونُه وابيضَّ ، يقال : حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص . وتأتي « خال » للعجب ، يقال : خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه ، وبمعنى : ظلع ، بالظاء المشالة ، يقال : خال الفرس ، أي : غمز في مشيه ، وغير ذلك . قال الموضح : (**وإنما لم نحترز عنها لأنها لم يشملْها قولنا أفعال القلوب**) .

التنبيه (**الثاني**) من التنبيهين : العرب (**ألحقوا** « **رأى** » **الحلمية بـ** « **رأى** » **العلمية في التعدي لاثنين**) بجامع إدراك [١٨١/ب] الحس الباطن ، كقوله تعالى : ﴿ إنِّي أَرَانِي أَعْصُرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف / ٣٦] ، فـ « أرى » عملت في ضميرين متصلين لِمُسمًّى

٢٩٠- الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤، ٢٥ ، ولسان العرب ١٦٦/١٤ (حجا) ، وتاج العروس ١٧٩/٢٤ (عكف) ، (حجا) .

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الصدقات برقم ٢٣٩٨ ، وأحمد في المسند ٢٧٦/٥ .

٢٩١- البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٢٠ ، وخزانة الأدب ١٣١/٩، ولسان العرب ٣٢/٤ (أمر)، ٣٢٤/٩ (نجف) ، وتاج العروس (زعم) .

(٢) انظر لسان العرب (غرم) .

(٣) الصحاح ١٩٤٢/٥ (زعم) .

(٤) لسان العرب (زعم) .

واحد، وأحدهما فاعل، وثانيهما مفعول أول، وجُمْلة « أعصر خَمْرًا » الْمَفعول الثاني[1]، (**وكقوله**) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فرآهم في منامه: [من الوافر]

٢٩٢– (**أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا**) تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالا

فالهاء والميم مفعول أول، و« رفقتي » بضم الراء وكسرها مفعول ثان، والرفقة: الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة، وسُمُّوا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض، والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل، أي: انطوى وانقطع، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

٢١٥– وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انتمَى

وذهب بعضهم إلى أن « رأى » الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال. ورُدَّ بوقوعه كما هنا. واعتُرِض بأن الرفقة الرفقاء، وهم: المخالطون والمرافقون، فهو بمعنى اسم الفاعل، فالإضافة فيه غير محضة، قاله الموضح في الحواشي، وفيه نوع مخالفة لما هنا.

و« رأى » الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق، خلافًا للشاطبي. (**ومصدرها الرؤيا، نحو**) قوله تعالى: (﴿ **هَذَا تَأْوِيلُ رؤيايَ مِنْ قبلُ** ﴾) [يوسف/١٠٠] (**ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل [٢٥١] قد تقع مصدرًا للبصرية، خلافًا للحريري وابن مالك، بدليل:** ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا الرّؤيا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فتنةً للنَّاسِ** ﴾) [الإسراء/٦٠]، (**قال ابن عباس**) رضي الله عنهما: (**هي رؤيا عين**)، ولكن المشهور استعمالها في الحلمية.

(**النوع الثاني**) [١٨٢/أ] من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (**أفعال التصيير**)، وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى، (**كجَعَل وردَّ وترك واتَّخَذَ وتَخِذ وصيَّر وهبَّ**)، وإليهما الإشارة [٢٥٢] بقول الناظم:

٢٠٨– .... والَّتِي كَصَيَّرَا أيضًا بها انْصِبْ مُبتدأً وَخَبَرَا

(١) انظر شرح التسهيل ٩٢/٢، وهمع الهوامع ١٥٦/١.

٢٩٢– البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٩، والحماسة البصرية ٢٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٧/١ والكتاب ٢٧٠/٢، ولسان العرب ٦٨٩/٦ (حنش)، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٤٠/١، والإنصاف ٣٥٤/١، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥، والخصائص ٣٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٥١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وشرح ابن عقيل ٤٤١/١.

(قال الله تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَاه هَبَاءً مَنْثُورًا** ﴾) [الفرقان / ٢٣] ، فالهاء مفعوله الأول ، و« هباء » مفعوله الثاني ، و« منثورًا » نعت « هباء » ، وقال تعالى : (﴿ **لَوْ يردُّونَكُم مِنْ بعدِ إيمانكم كُفَّارًا**) حَسَدًا ﴾ [البقرة / ١٠٩] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« كفارًا » مفعول ثان ، و« حسدًا » مفعول لأجله ، وقال تعالى : (﴿ **وَتركْنا بعضَهُم يَومَئِذٍ يَمُوجُ في بعضٍ** ﴾) [الكهف / ٩٩] فـ « بعضهم » مفعول أول ، وجملة « يموج في بعض » في موضع المفعول الثاني ، وقال الله تعالى : (﴿ **واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلاً** ﴾) [النساء / ١٢٥] ، فـ « إبراهيم » مفعول أول ، و« خليلاً » مفعول ثان ، (**وقال الشاعر**) وهو أبو جندب ابن مرة الهذلي : [من الوافر]

٢٩٣– (**تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُم دَلِيلاً**) وَفَرُّوا في الحجاز لِيُعْجِزُوني

فـ « غراز » بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد ، قاله العيني ، وأنشده الموضح مختومًا بنون ، وقال : إنه اسم جبل ، وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ، و« دليلاً » مفعول ثان ، و« إثرهم » منصوب على الظرفية ، والضمير المضاف إليه فاعل ، و« فروا » و« يعجزوني » راجع إلى بني لحيان في البيت قبله ، « وفي » بمعنى : إلى ، واللام في « ليعجزوني » للتعليل ، (**وقال**) رؤبة : [من السريع]

٢٩٤– وَلَعِبَت طَيرٌ بِهِم أَبَابِيلْ (**فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ**)

وهو من السريع [١٨٢/ب] مستفعلن مستفعلن مفعولات ، مرتين ، والواو في « صيروا » نائب الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و« مثل » المفعول الثاني ، و« كعصف » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المتضايفين .

٢٩٣– البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١ ، والارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب ٣٧٠/٥ (عجز) ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢ ، وتاج العروس ٩٥/١٥ (حجز) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥١/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١، ولسان العرب ٣٣١/٥ (حجز) ، وشرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٩/٢ .

٢٩٤– الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/١٠، ١٧٥ ، ١٨٤، ١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٢ ، ولحميد الأرقط في الدرر ٣٣٦/١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٩٠ ، وخزانة الأدب ٧٣/٧ ، ورصف المباني ص ٢٠١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٢٤٧/٩ (عصف) ، ومغني اللبيب ١٨٠/١ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ١٥٠/١ ، وتاج العروس ١٦١/٢٤ (عصف) .

وقال الدماميني : فينبغي أن تكون الكاف اسمًا أضيف إليه « مثل » ، فيكون عمل كل من الكلمتين موفرًا عليها ، أما إذا جُعلت حرفًا زائدًا ، وجعل « مثل » مضافًا إلى « عصف » لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍ له ، اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور[1] . انتهى .

وقيل : الكاف اسم بمعنى « مثل » ، و« مثل » الثانية توكيد لها ، قاله في المغني في حرف الكاف[2] .

والعصف : قال الحسن[3] : زرعٌ أكِل حبُّه ، وبقي تبنُه . وقال الفراء[4] ورقُ الزرع .

(وقالوا) في الدعاء : (**وهبِني الله فداءك**) ، أي : صيرني ، حكاه ابن الأعرابي[5] عن العرب وهو قليل . فياء المتكلم مفعوله الأول ، و« فداءك » مفعوله الثاني ، (و) وهب (**هذا ملازم للمضيّ**) ، لأنه إنما سمع في مثَل ، والأمثال لا يتصرف فيها .

---

(١) نقله الصبان في حاشيته ٢/٢٥ ، و لم ينسبه .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٢٨ .

(٣) لسان العرب (عصف) .

(٤) في معاني القرآن ٣/١١٣ ، ٢٩٢ : (العصف : أطراف الزرع قبل أن يدرك ويسنبل) .

(٥) انظر الارتشاف ٣/٦١ ، ولسان العرب (وهب) .

(فصـــــــــــــــــل)

(هذه الأفعال ثلاثة أحكام ، أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في) أفعال [٢٥٣] هذا الباب (**الجميع**) ، الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف ، (و) الحكم (**الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه**) بين المبتدأ والخبر ، (**أو تأخره**) عنهما ، فالمتوسط (كـ : **زيدٌ ظننتُ قائمٌ** ، و) المتأخر نحو : (**زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، قال**) منازل بن زمعة المنقري : [من البسيط]

٢٩٥ـ أبالأراجيزِ يا بنَ اللُّومِ توعدُنِي **(وفي الأراجيز خلتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ)**

[٢٥٤] فوسط « خلت » بين المبتدأ المؤخر وهو «اللُّؤْم » والخبر المقدم وهو « في الأراجيز » جمع أرجوزة [١٨٣/أ] بمعنى : الرجز ، وأراد : القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز ، و«اللُّؤْم » بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ، ودناءة الآباء فهو من أذمّ ما يهجا به ، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة ، أو العجاج على ما قيل ، حيث جعله ابناً للُّؤْم ، إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه ، و« الخور » بفتح الخاء المعجمة والواو ، وفي آخره راء مهملة : الضعف ، والمعنى : أتوعدني يا بن اللُّؤْم بالأراجيز وفيها اللُّؤْم والخور .

(**وقال**) أبو أسيدة الدبيري : [من الطويل]

٢٩٦ـ وَإنَّ لَنَا شَيْخَيْن لاَ يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْن لاَ يُجدي علينا غِنَاهُمَا
(هُمَا سَيِّدانا يَزْعُمَان وَإِنَّمَا) يَسُودانِنا إنْ أيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

٢٩٥- البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، ولسان العرب ٢٢٦/١١ (خيل) ، وللعين المنقري في الدرر ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٨٤/٢، وأوضح المسالك ٥٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٤ ، واللمع ص ١٣٧ .

٢٩٦- البيتان لأبي أسيدة الدبيري في لسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وتاج العروس ٤٥٧/١٤ (يسر) ، وبلا نسبة في الحيوان ٦٥/٦ ، والبيت الثاني له في تخليص الشواهد ٤٤٦ ، والدرر ٣٤٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٦/٢ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ١٤٧ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٢ (غنم) ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

فأخر « يزعم » عن المبتدأ والخبر ، و« إنْ » حرف شرط ، حذف جوابها ، والمعنى : هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها ، وأجرى علينا من ذلك ، (**وإلغاء**) العامل (**المتأخر**) عن المبتدأ والخبر (**أقوى من إعماله**) بلا خلاف لضعفه بالتأخر ، (**و**) العامل (**المتوسط بالعكس**) ، فالإعمال فيه أقوى من إهماله ، لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء ، (**وقيل : هما**) ، أي : الإلغاء والإعمال (**في المتوسط بين المفعولين سواء**) لأن ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له ، فلكل منهما مرجح ، قاله أبو حيان(١) .

« **تنبيه** » :

هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين ، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه ، نحو : قام ظننت زيد ، فإنه يجوز عند البصريين ، ويجب عند الكوفيين [١٨٣/ب] ، ووجهه أنه إنما ينصب بـ « ظننت » ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل ، قاله الخضراوي وأبو حيان(٢) ، وشاهد الجواز قوله : [من الوافر]

٢٩٧ــ شَجَاكَ أظُنُّ ربع الظاعِنِيْنَا ....

يروى برفع « ربع » على الفاعلية ، وبنصبه على أنه مفعول أول ، و« شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إلى « ربع » ، قاله في المغني(٣) . واعترض بأنا لا نسلم أن « شجاك » فعل ومفعول ، بل مضاف ومضاف إليه ، و« ربع الظاعنين » خبر عنه على تقدير رفعه ، ومفعول أول مقدم و« ربع الظاعنين » مفعول ثان ، و« أظن » عامل على تقدير نصبه .

والحكم (**الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاًّ لمجيء ما له صدر الكلام بعده**) وسمي تعليقًا لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل ، وتقديره إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام ، (**وهو لام الابتداء نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاه ﴾**) الآية ؛ وتمامها (**﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاق ﴾**) [البقرة/ ١٠٢] ،

---

(١) الارتشاف ٦٣/٣ - ٦٤ .

(٢) الارتشاف ٦٦/٣ .

٢٩٧- عجز البيت : (فلم تعبأ بعذل العاذلينا) ، والبيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦ ، والدرر ٣٤٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٠٦ .

فـ « من » مبتدأ ، وهو موصول اسمي ، و جملة « اشتراه » صلة « من » ، وعائدها فاعل « اشتراه » المستتر فيه ، و« ما » نافية ، و« له » و« في » متعلقان بالاستقرار خبر « خلاق » و« من » زائدة ، وجملة « ما له في الآخرة من خلاق » خبر « من » ، والرابط بينهما الضمير المجرور باللام ، وجملة «من» وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء ، لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل ، وإنما تخطاها في باب « إنَّ » فرفع الخبر ، لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على « إنَّ » . (**ولام القسم ، كقوله**) وهو لبيد على ما قيل : [من الكامل]

٢٩٨ـ (**وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي**) إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

فاللام في « لتأتين » لام القسم [١٨٤/أ] وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة[1] في محل نصب معلّق عنها[2] فاللام في « لتأتين » لام القسم وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام [٢٥٥] القسم لا جملة الجواب فقط ، فسقط ما قيل : إن جملة جواب القسم لا محل لها ، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل ، فيتنافيان ، ولهذا قال أبو حيان[3] وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات ، وفي الغرة : ولام القسم لا تعلق ، كقوله : [من المتقارب]

٢٩٩ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أسَدٌ أننا لهم يومَ نصر لنعمَ النُّصُرْ

بفتح « أنّ » ، فهذه لام القسم ولم تعلق ، وتقول : علمت أن زيدًا ليقومنَّ ، ففتح « أنَّ » ، انتهى . وفي المغني[4] : أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله : [من الكامل]

٢٩٨- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ ، ١٦١ ، والدرر ٣٤٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والكتاب ١١٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٣ ، وأوضح المسالك ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٤٠١/٢ ، ٤٠٧ ، وهمع الهوامع ١٥٤/١ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (عنهما) .

(٣) الارتشاف ٦٩/٣ .

٢٩٩- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٩ ، ولسان العرب ٤٢٨/٨ (رغغ) ، وتهذيب اللغة ٦٦/١٦.

(٤) مغني اللبيب ٤٠٧/١ .

٣٠٠– وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....

انتهى . فأخرج لام « لتأتين » عن كونها للقسم ، (و« ما » **النافية ، نحو : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤلاءِ يَنْطِقون ﴾**) [الأنبياء / ٦٥] فـ « ما » نافية ، و« هؤلاء » مبتدأ ، و« ينطقون » خبره ، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ « علمت » ، وهي معلق عنها العامل في اللفظ بـ « ما » النافية . (و« **لا** » و« **إن** » **النافيتان**) [٢٥٦] الواقعتان (**في جواب قسم ملفوظ به**) ، أي بالقسم ، (**أو**) قسم (**مقدر**) بالقسم الملفوظ به ، (**نحو : علمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو ،**) وعلمتُ والله إنْ زيدٌ قائمٌ ، والقسم المقدر نحو : علمتُ لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، (**وعلمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ**) ، فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان ، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بـ « علمت » .

(**والاستفهام ، وله صورتان :**

إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة) بعده ، (**نحو : ﴿ وإنْ أدْرِي أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ مَا تُوْعَدُوْنَ ﴾**) [الأنبياء/ ١٠٩] ، فـ « قريب » مبتدأ ، و« أم بعيد » معطوف عليه ، و« ما » موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه ، وجملة « توعدون » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بـ « أدري » المعلق بالهمزة .

والصورة (**الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدةً كان ، نحو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾**) [الكهف / ١٢] ، فـ « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و« أحصى » خبره ، وهو فعل ماض ، وقيل : اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد ، وجملة المبتدأ والخبر معلّق عنها « نعلم » ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولا فرق في العمدة بين المبتدأ ، كما مر ، والخبر ، نحو : علمت متى السفر ، والمضاف إليه المبتدأ ، نحو : علمت أبو مَنْ زيد ، أو الخبر ، نحو : علمت صبيحة أيّ يوم سفرك ، (**أو فضلة**) ، بالنصب عطفًا على عمدة ، [١٨٤/ب] (**نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون ﴾**) [الشعراء/٢٢٧] ، فـ « أي منقلب » مفعول مطلق منصوب بـ « ينقلبون » مقدم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أي انقلاب ، وليست « أيّ » مفعولاً به لـ « يعلم » ، كما قد يتوهم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وجملة « ينقلبون » معلّق عنها العامل ، فهي

٣٠٠– تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

في محل نصب ، وإلى ذكر المعلّقات أشار الناظم بقوله :

٢١٢ــ .... والـتزم التَّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـي مَـا

٢١٣ــ وَإنْ وَلَـى لاَمُ ابتـداءٍ اوْ قَسَـمْ كَـذَا وَالاِسْـتِفْهَام ذَا لَـهُ انْحَتَـمْ

(**ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير**) لقوتها ، (**ولا في قلبي جامد**) لعدم تصرفه (**وهو [٢٥٧] اثنان ، هبْ وتعلّم ، فإنَّهما يلزمان الأمر**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٩ــ وَخُـصَّ بـالتَّعْلِيق وَالإلغَـاءِ مَـا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَـا

٢١٠ــ كَـذَا تَعَلَّـمْ ....

واعترض بأن « تعلم » قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم ، (**وما عداهما من أفعال**) هذا (**الباب متصرف إلا « وهب »**) من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي ، (**كما مر**) في آخر النوع الثاني . (**ولتصاريفهن ما لهن**) من الإعمال والتعليق ، (**تقول في الإعمال**) للمضارع : (**أظن زيدًا قائمًا ، و**) لاسم الفاعل ، (**أنا ظانٌّ زيدًا قائمًا ، و**) تقول (**في الإلغاء للمضارع**) مع التوسط : (**زيدٌ أظنُّ قائمٌ ، و**) مع التأخر له (**زيد قائم أظن ، و**) مع التوسط للوصف : (**زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ**) ، فـ « زيد » مبتدأ ، و« قائم » خبره ، وجملة « أنا ظان » متوسطة بينهما ، (**و**) مع المتأخر له : (**زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ**) ، فألغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ . (**و**) تقول (**في التعليق**) بـ«ما»: (**أظنُّ ما زيدٌ [١٨٥/أ] قائمٌ ، وأنا ظانٌّ ما زيدٌ قائمٌ**) ، وقس على ذلك بقية التصاريف . والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق ، قاله أبو موسى الجزولي[1] . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٢١٠ــ .... وَلِغَـيرِ المَـاضِ مِـنْ سِـوَاهُمَا ....

يعني « هب » و« تعلم »

٢١٠ــ .... اجْعَـل كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ

أي : علم .

(**وقد تبين بما قدمناه**) في حكمي الإلغاء والتعليق (**أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين : أحدهما : أن العامل الملغى لا عمل له البتة**) ، لا في اللفظ ، ولا في الْمحل ، (**و**) أن (**العامل المعلق له علم في المحل**) ، لا في اللفظ ، (**فيجوز**) على

(١) انظر الجزولية ص ٨١ – ٨٢ .

اعتبار المحل : (**علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وغير ذلك من أموره بالنصب**) لـ « غير » (**عطفًا على المحل**) ، أي : محل جملة : زيد قائم ، فإنها في محل نصب على المفعولية لـ « علمت » ، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان :

إحداهما : أنه من محل الخلاف . قال أبو حيان : « في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب . أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان : أنها في موضع نصب . الثاني للكوفيين : لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم ، والجملة جواب له . والثالث للمغاربة : لا موضع لها أيضا ، إلا أن الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم ، فصارت قاصرة لا تتعدى ، وصارت الجملة جوابا له ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل » . اهـ .

الفائدة الثانية : أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة ، فتقول : علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وغير ذلك : من أموره ، ولا تقول : علمت لزيدٌ قائمٌ وعمرًو ، لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل [١٨٥/ب] فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به ، وإلا فلا ، (**قال**) كثير عزة : [من الطويل]

٣٠١ــ (**وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ... ولاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ**)

فعطف « موجعات » بالنصب بالكسرة على محل قوله « ما البكا » الذي علق عن العمل فيه قوله « أدري » هذا مراده هنا ، وصرح بذلك في شرح القطر[1] . وقال في المغني[2] : هكذا استدل به ابن عصفور ، ولك أن تدعي أن « البكا » مفعول ، وأن « ما » زائدة ، وأن الأصل : ولا أدري موجعات القلب ، فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال ، و« موجعات » اسم « لا » ، أي : وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ، انتهى .

وعلى الأول فالمعنى : وما كنت أدري أي شيء البكا ، وصح عطف « موجعات » على محل الجملة لأنه يؤدي [٢٥٨] معنى الجملة ، لأن معنى : ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي ، هو في معنى : قلبي له موجعات .

٣٠١- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ١٤٤/٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٨ ، ومغني اللبيب ٤١٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٢ .

(١) شرح قطر الندى ص ١٩٧ .

(٢) مغني اللبيب ٤١٩/١ .

(و) الوجه (**الثاني**) : من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (**أن سبب التعليق موجب**) للإهمال لفظًا (**فلا يجوز**) معه الإعمال نحو : (**ظننت ما زيدًا قائمًا**) ، بنصبهما ، (**وسبب الإلغاء مُجَوِّز**) للإعمال والإهمال ، (**فيجوز : زيدًا ظننتُ قائمًا**) ، بنصبهما مع المتوسط ، (**وزيدًا قائمًا ظننتُ**) ، بنصبهما مع المتأخر ، (**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١١ـ وَجَوِّز الإلغَاء لاَ في الابتِدَا ....

(**خلافًا للكوفيين والأخفش**) ، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم[1] ، نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ برفعهما ، (**واستدلوا**) على ذلك (**بقوله**) وهو بعض بني فزارة : [من البسيط]

٣٠٢ـ كَذلِكَ أُدِّبْت حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي (**أَنِّي وَجَدتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ**)

برفع « ملاك » على الابتداء ، و« الأدب » [١٨٦/أ] على الخبرية مع تقدم « وجدت » عليهما . وفي الحماسة[2] بنصبهما على الإعمال . (**وقوله**) وهو كعب بن زهير : [من البسيط]

٣٠٣ـ أرْجُو وَآمُل أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا (**وَمَا إِخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ**)

برفع « تنويل » على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله ، مع تقدّم « إخال » بكسر الهمزة ، والقياس فتحها ، كما مر محكي عن بني أسد خاصة . ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر . (**وأجيب**) عنهما (**بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :**

---

(١) انظر الكتاب ١١٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٥/٢ ، والارتشاف ٦٤/٣ .

٣٠٢- البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، ٣٣٥/١٠ ، والدرر ٣٤١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٨٩/٣ ، والمقرب ١١٧/١، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦ .

٣٠٣- البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢ ، وخزانة الأدب ٣١١/١١ ، والدرر ٨٠١/١ ، ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٦٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ ، ١٥٣ .

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل : لَمِلاَكُ ولَلَديْنَا ، ثم حذف اللام وبقي التعليق) بحاله كما كان مع وجود المعلق ، وهذا مما نسخ لفظه ، وبقي حكمه ، قاله في المغني . وعلى هذا حمل سيبويه قوله : [من الكامل]

٣٠٤– . . . . وَإخَالُ إنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

بكسر « إن » على تقدير إني لَلاحق .

(و) الوجه (**الثاني : أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا**) للإلغاء ، (**نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى**) من الإلغاء مع التقدم عليهما (**والعامل هنا**) وهو « وجدت » في البيت الأول ، و« إخال » في البيت الثاني (**قد سبق بـ « إني »**) ، (و) أما « إخال » فقد سبق (بـ « **ما** » **النافية**) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (**ونظيره**) في المسبوقية بالغير : (**متى ظننت زيدًا قائمًا ، فيجوز فيه الإلغاء**) لعدم تصدره ، والإعمال لتقدمه على المعمولين .

(و) الوجه (**الثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل :**) إني (**وجدته** ، و) ما (**إخاله**) ، فحذف ضمير الشأن منهما ، (**كما حذف في قولهم**) ، أي العرب : (**إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ**) ، والأصل : إنه ، وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله : [١٨٦/ب]

٢١١– . . . . وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّأْنِ أوْ لاَمَ ابْتِدَا

٢١٢– فِي مُوهِمِ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا . . . .

والوجه الأول أولى ، لأن حذف اللام قد عهد في الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس / ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، والوجهان الآخران ضعيفان ، أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة ، وهو الياء من « إني » بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرًا منزلة تقديم الخبر ، أما إذا قُدّرا داخلين على العامل بطل الإلغاء ، وأما ضعف الحذف فمن وجهين ، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، وسيأتي بيانه ، وضعف حذف ضمير الشأن لأنه لا يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك .

٣٠٤– صدر البيت : (فغبرت بعدهم بعيش ناصب) ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والدرر ٣٤٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٤/٣ ، والمنصف ٣٢٢/١ ، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب) ، وللهذلي في مغني اللبيب ٢٣١/١ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**ويجوز بالإجماع حذف المفعولين**) لأفعال القلوب ، (**اختصارًا ، أي لدليل**) يدل عليهما ، (**نحو : ﴿ أينَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُوْنَ ﴾**) [القصص / ٦٢] ، (**وقوله**) وهو الكميت يمدح أهل البيت : [من الطويل] [٢٥٩]

٣٠٥– (**بِــأَيِّ كِتَــابٍ أَمْ بِأَيَّــةِ سُــنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ**)

فحذف في الآية مفعولا « تزعمون » ، وفي البيت مفعولا « تحسب » لدليل ما قبلهما عليهما ، (**أي : تزعمونهم شركاء ، وتحسب**) ـه ، أي : (**حبَّهم عارًا عليَّ**) ، وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء ، [وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء][1] لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما .

(**وأما حذفهما اقتصارًا ، أي لغير دليل ، فعن سيبويه**[2]) فيما نقل ابن مالك[3] (**و**) عن (**الأخفش**) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (**المنع مطلقًا**) ، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم ، (**واختاره الناظم**) وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم ، [١٨٧/أ] فتلقاها بما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ ﴾ [فصلت / ٤٨] . [من الكامل]

٣٠٦– وَلَقَــدْ عَلِمْــتُ لَتَــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِــي   ....

٣٠٥– البيت للكميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٣٣٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١ .

(١) سقط من « أ » ، وهو ثابت في « ب » ، « ط » .

(٢) الكتاب ٤٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢ .

٣٠٦– تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

والجواب لا يحذف ، فكذلك ما هو بمنزلته . وردّ بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم . (**وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا**) لمجيء ذلك في أفعال العلم ، (**كقوله تعالى** : ﴿ **وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾) [البقرة / ٢٣٢] ، ﴿ أعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ (**فَهُوَ يَرَى** ﴾) [النجم / ٣٥] أي يعلم ، والأصل ؛ والله أعلم[1] ؛ يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقًا ، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام . وفي أفعال الظن ، نحو : (﴿ **وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوءِ** ﴾) [الفتح / ١٢] فـ « ظَنَّ السَّوءِ » مفعول مطلق مفيد للنوع ، (**وقولهم**) في المثل : (**مَنْ يسمَعْ يَخَلْ**[2]) ، أي : يقع منه خيلة ، قاله الموضح[3] ، وصاحب التقريب[4] ، والمعنى من يسمع خبرًا يحدث له ظنّ ، ومن قال معناه : يخل مسموعه صادقًا فقد جعله من الحذف الاقتصاري ،[٢٦٠] وليس الكلام فيه .(**وعن الأعلم**) يوسف الشنتمري تفصيل ،فقال[5] : (**يجوز في أفعال الظن**) لكثرة السماع فيها (**دون أفعال العلم**) . وعن أبي العلاء إدريس يجوز في «ظن وخال وحسب»، لأنه سمع فيها ، ويمتنع في الباقي ، ونسبه لسيبويه[6] .

(**ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا**) ، أي : لغير دليل ، لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده ، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارًا أشار بقوله :

٢١٦– وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ

(**وأما**) حذف أحدهما (**اختصارًا**) ، أي لدليل (**فمنعه**) أبو إسحاق (**بن ملكون**) من المغاربة وطائفة ، وحجتهم أن المفعول [١٨٧/ب] في هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه ، كذا قالوا . وما قالوه منتقض بخبر « كان » ، فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل ، (**وأجازه الجمهور**[7]) ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) المثل في المستقصى ٢٦٢/٢ ، وفصل المقال ص ٤١٢ ، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٧ .

(٤) المقرب ١١٦/١ .

(٥) الارتشاف ٥٦/٢ .

(٦) الارتشاف ٥٦/٢ .

(٧) انظر الارتشاف ٥٦/٢ ، والمقرب ١١٦/١ .

يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [آل عمران / ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسبن الذي يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه ، (**كقوله**) وهو عنترة العبسي : [من الكامل]

٣٠٧- (وَلَقَد نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ)

تقديره : فلا تظني غيره مني واقعًا ، فحذف المفعول الثاني ، والتاء في « نزلت » مكسورة ، والحاء والراء من « المحب المكرم » مفتوحتان .

« فرع[1] » :

إذا قلت : زيدًا ظننته قائمًا ، فالتقدير عند الجمهور : ظننت زيدًا قائمًا ، وعند ابن ملكون وموافقيه : اتهمت زيدًا ظننته قائمًا ، أو لابست ، قاله الموضح في الحواشي .

فائدة :

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف في شيء عند البيانين ، لأن [٢٦١] غرض المتكلم مختلف في إفادة المخاطب ، لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول : وقع ظن أو علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول ، فيقول[2] : فلان يظن أو يعلم ، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذ فلا يقال : إنه حذف منه شيء ، كما يقال في القاصر : إنه حذف منه شيء ، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ، لأن الغرض تعلّق بإفادتهما .

٣٠٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٦٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢/٤٠٥ ، والاشتقاق ص ٣٨ ، والأغاني ٩/٢١٢ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩١ ، وخزانة الأدب ٣/٢٢٧ ، ٩/١٣٦ ، والخصائص ٢/٢١٦ ، والدرر ١/٣٣٩ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٠ ، ولسان العرب ١/٢٨٩ (حبب) ، والمقاصد النحوية ٢/٤١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٧٠ ، وشرح الأشموني ١/١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٤٤ ، والمقرب ١/١١٧ ، وهمع الهوامع ١/١٥٢ .

(١) في « ط » : (فائدة) .

(٢) في « ب » : (فيقع) .

(فصـــــــــــــــــل)

(**تُحكى الجملة الفعلية بعد القول**) عند جميع العرب ، (**وكذا الاسْمية**) عند بعضهم [١٨٨/أ] فلا يعمل القول في جزأيها شيئًا ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها ، فجزآها معه كالمفعولين في باب « أعطيت » فصحَّ أن ينصبهما ، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها ، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيت » ، ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها ، فلم يبقَ إلا الحكاية ، قاله ابن الناظم(١) .

(**وسُلَيْم**) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وهو سُلَيم بن منصور بن عكرمة ابن حفصة بن قيس بن عيلان ، وسليم أيضًا قبيلة من جُذام من اليمن ، يجرون بالقول مجرى الظن ، و(**يعملونه فيها**) ، أي في الجملة الاسمية (**عمل** « **ظن** ») ، فينصبون المبتدأ والخبر (**مطلقًا**) من غير شرط من الشروط الآتية ، (**وعليه يروى قولـــه**) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسًا : [من الطويل] [٢٦٢]

٣٠٨– إذَا مَا جَرَى شَـأْوَيْنِ وابْتَـلَّ عِطْفُـهُ (**تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَب**)

(**بالنصب**) لـ « هزيز » على أنه مفعول أول لـ « تقول » ، وجملة « مرت بأثأب » مفعول ثان ، و« شأوين » تثنية شأو ، بسكون الهمز وهو : السبق ، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر ، و« العِطْف » : الجانب ، و« هزيز الريح » : دويها عند هبوبها ، و« الأثأب » بفتح الهمزتين وسكون التاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع أثابة وهي نوع من الشجر ، (**وقوله**) وهو الحطيئة يصف جملاً : [من الطويل]

(١) شرح ابن الناظم ص ١٥٠ .

٣٠٨– البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب ٤٢٤/٥ (هزز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣٠٩ـ (إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْـدَةٍ) وَضَعْـتُ بِـهَا عَنْـهُ الوَلِيَّـةَ بِـالهَجْرِ

(**بالفتح**) لـ « أني » على أنها مع معموليها [١٨٨/ب] سدت مسد مفعولي « قلت » ، و« آيب » ، أي : راجع ، و« أهل بلدة » مفعول « آيب » ، والضمير في « عنه » يعود إلى « الجمل » ، و« الوَلِيَّة » بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف : البرذعة التي توضع تحت الرحل ، و« الْهَجْر » بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها : نصف النهار عند اشتداد الحر ، وإلى رأي سُليم أشار الناظم بقوله :

٢١٩ـ وَأَجْـرِيَ القَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا عِنْـدَ سُـلَيْمٍ ....

(**وغيرهم يشترط**) في إعمال لفظ القول عمل « ظن » (**شروطًا**) ثلاثة ، (**وهي كونه**) فعلاً (**مضارعًا**) ، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر ، فلا يعمل شيء من ذلك عمل « ظن » لأنها لم تقوَ قوة المضارع في هذا الباب ، (**وسوَّى به السيرافي**) بكسر السين ، (**قُلْتُ بالخطاب ، و**) سوَّى به (**الكوفي قُلْ**) ، فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب ، وفعل الأمر ، نحو : أقلت زيدًا منطلقًا ، بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب . (و) يشترط في المضارع (**إسناده للمخاطب**) لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظن نفسه ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ، ولا غائب ، فلا تقل : أقول زيدًا منطلقًا ، ولا : يقول زيد عمرًا منطلقًا ، لما مر ، ولو قال : وإسناده للمخاطب ، وسوى به السيرافي إلخ ...... كان أبين للتسوية ، (و) يشترط في زمن المضارع (**كونه حالاً ، قاله الناظم**) في شرح التسهيل[1] ، (**ورد بقوله**) وهو عمر بن أبي ربيعة : [من الكامل]

٣١٠ـ أَمَّـا الرَّحِيـلُ فَـدونَ بَعـدِ غَـدٍ (**فَمَتَى تَقُولُ الـدَّارَ تَجْمَعُنَـا**)

أنشده سيبويه بنصب « الدار » على أنها مفعول أول و« تَجْمعنا » مفعول ثان[2]

٣٠٩- البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٢٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٩ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥ .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٥ .

٣١٠- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩ ، ٩/ ١٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٨٠ ، والكتاب ١/ ١٢٤ ، ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، ورصف المباني ص ٨٩ ، ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل) ، ١٢/ ٢٦٦ (زعم) ، والمقتضب ٢/ ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٤ .

[١٨٩/أ] قال أبو حيان(١) : وفيه رد على من اشترط الحال ، لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال . اهـ .

وهذا مبني على أن « متى » ظرف لـ « تقول » ، (**والحق أن « متى » ظرف لـ « تجمعنا » لا لتقول**) ، وفيه نظر ، لأن « تقول » [٢٦٣] على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ، ويشترط كونه مضارعًا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ، وليس التفريع عليه . (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (**كونه**) واقعًا (**بعد استفهام بحرف ، أو باسم ، سمع الكسائي**) من العرب (**أتقول للعميان عقلاً**) ، فـ « عقلاً » مفعول أول ، و« للعميان » مفعول ثان على التقديم والتأخير ، (**وقال**) عمرو بن معد يكرب المذحجي : [من الطويل]

٣١١- (**عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي**) إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الخَيْلُ كَرَّتِ

فـ « علام » جار ومجرور ، والجار والمجرور « ما » الاستفهامية ، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، و« الرمح » بالنصب مفعول أول ، وجملة « يثقل عاتقي » في موضع المفعول الثاني ، و« أطعُن » بضم العين ، يقال : طعن يطعُن ، بالضم إذا كان بالرمح وغيره ، وطعن يطعَن بالفتح إذا كان في النسب ، و« إذا » في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور ، على حد ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق / ١] ، والتقدير : إذا لم أطعن أنا لم أطعن ، وإذا كرّت الخيل كرّت .

(**قال سيبويه(٢) والأخفش(٣)**) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (**كونهما متصلين**) من غير حاجز بينهما ، (**فلو قلت : أأنت تقول**) زيدٌ [١٨٩/ب] منطلقٌ ، (**فالحكاية**) واجبة ، (**وخولفا**) ، قال أبو حيان وخالفهما

(١) الارتشاف ٧٨/٣ .

٣١١- البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٨ ، واللسان ٥٧٥/١١ (قول) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤٣ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

(٢) في الكتاب ١٢٣/١ : (فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ، رفعتَ ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيدٌ مررت به فصارت بِمَنْزلة أخواتها ، وصارت على الأصل) .

(٣) انظر همع الهوامع ١٥٧/١ .

وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين ، فأجازوا النصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً(١) ، ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل ، و« أنت » فاعل فعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما .

ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور ، وأما المضمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة ، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام ، نقله الموضح في حواشي التسهيل ، ولم يتعقبه ، ومن خطه نقلت .

وعلى هذا يشكل قوله هنا (**فإن قدرت الضمير**) وهو « أنت » (**فاعلاً بمحذوف والنصب**) للمفعولين (**بذلك المحذوف جاز اتفاقًا**) ، فليتأمل ، (**واغتفر الجميع الفصل**) بين الاستفهام والفعل (**بظرف زماني**) أو مكاني (**أو مجرور ، أو معمول القول**) ، مفعولاً كان أو حالاً ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١٧- وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨- بغَيْرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ وَإنْ ببَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

فالفصل بالظرف الزماني ، (**كقوله**) : [من البسيط]

٣١٢- (**أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً**) شَمْلِي بِهِم أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا

فالهمزة للاستفهام ، و« بَعد » بفتح الباء ظرف زمان ، و« بُعد » بضم الباء مضاف إليه ، وبينهما جناس محرف ، و« الدار » مفعول أول لـ « تقول » ، و« جامعة » مفعوله الثاني ، و« شملي » مفعول « جامعة » و« البعد » مفعول أول لـ « تقول » ، و« محتومًا » مفعوله الآخر ، فأعمل « تقول » مرتين ، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف ، والثاني متصل بالاستفهام بـ « أم » ، والفصل بالظرف المكاني كقولك : أعندك تقول زيدًا جالسًا والفصل بالمجرور كقولك [١٩٠/أ] أفي الدار تقول زيدًا مقيمًا .

(**و**) الفصل بالمعمول نحو (**قوله**) وهو الكميت بن زيد الأسدي : [من الوافر]

---

(١) انظر الارتشاف ٧٩/٣ .

٣١٢- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، ومغني اللبيب ٦٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٣ـ (أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ) لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجَاهِلِيْنَا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني ، والأصل : أتقول بني لؤيٍّ جهّالاً ، و« بني لؤي » مفعوله الأول ، والمراد بهم قريش ، و« الجهال » جمع جاهل ، و« المتجاهل » هو الذي يظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل ، والمعنى ، أتظن بني لؤي جهالاً ، أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر ، مع فضلهم عليهم .

والفصل بالحال كقولك : أمسرعًا تقول زيدًا منطلقًا ، لأن المعمول المتقدم في نية التأخير .

(**قال السهيلي : و**) يشترط أيضا في المضارع (**أن لا يتعدى باللام ، كـ : تقول لِزيدٍ عمرٌو منطلقٌ**) ، برفعهما قال : لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ، ولم يكن إلا قولاً مسموعًا ، لأن الظن من أفعال القلب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب ، نقله المرادي بتعليله في شرح التسهيل وأقرّه . **[٢٦٤]**

(**وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، الآية**) [البقرة / ١٤٠] بالتاء المثناة فوق ، وكسر « إن » (**في قراءة الخطاب**) للأخوين وابن عامر وحفص ، (**وروي**) :

٣١٤ـ (عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ) ....

(**بالرفع**) ، على الحكاية .

وإذا أعمل القول عمل « ظن » فهل يجرى مجراه في العمل خاصة ، أم في العمل والمعنى معًا ، مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل « ظن » حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية(١) ، وغيرها . وزعم بعضهم أنه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله : [من الرجز] **[١٩٠/ب]**

٣١٣- البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، ٨٧ ، والكتاب ١٢٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٢ ، وليس في ديوانه ، وهو لابن أبي ربيعة في شرح ابن الناظم ص ١٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣٦٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣١١ .

(١) في حاشية الصبان ٢٧/٢ : (وممن اختار هذا المذهب ابن جني) .

٣١٥- قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيْنَا هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا

فليس المعنى على « ظننت » ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبًّا فقالت ، هذا إسرائين ، لأنها تعتقد في الضّباب أنها من مسخ بني إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف ، واختاره صاحب البسيط[1] . قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على تقدير مضاف ، أي : مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف الذي هو الخبر ، وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ، لأنه لغة في « إسرائيل » . وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق ، وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد ، قال في النهاية : نعم ، وبحث الشاطبي المنع ، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين ، فمن قال : إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع قلته تفقهًا ، ولم أره نصًّا .

٣١٥- الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ٣٥٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٦٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، ولسان العرب ٣٢٣/١٣ (فطن) ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ (يمسن) ، والمعاني الكبير ٦٤٦ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) (سرو) ، والمخصص ٢٨٢/١٣ .

(١) انظر حاشية الصبان ٣٧/٢ .

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

ثلاثة ، بالنصب ، بدلاً من مفاعيل ، ولم يقل « ثلاثة مفاعيل » بالإضافة ، لأن إضافة العدد للصفة قليلة ، أو ضرورة ، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخة ابن النحاس . ولا يجوز « ثلاثة مفعولين » ، بجمع السلامة ، لأن مفعولاً اسم للفظ ، وهو غير عاقل ، قاله الموضح في الحواشي .

(**وهي : أعلم وأرى ، اللذان**) كان (**أصلهما**) قبل دخول همزة النقل عليهما : (**علم ورأى المتعديان لاثنين**) ، وإنما اقتصر عليهما وقوفًا مع السماع ، وأما بقية أخواتهما [١٩١/أ] وهي : ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ، ومنعوا أن يقال : أظننت زيدًا عمرًا قائمًا ، لأنه لم ينقل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداء لغة ، وأجازه قوم منهم طردًا للباب ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(**وما ضمن معناهما من « نبَّأ »**) ، بتشديد الموحدة ، (**وأنبأ ، وخبَّر**) ، بتشديد الموحدة ، (**وأخبر ، [٢٦٥] وحدّث**) بتشديد الدال ، (**نحو : ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾**) [البقرة ١٦٧] . « فيُرى » بضم الياء مضارع أرى ، والهاء والميم مفعول أول ، و« الله» فاعل ، و« أعمالهم » مفعول ثان ، و« حسرات » مفعول ثالث ، قاله الزمخشري[1] . وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر . قال الموضح في حواشيه : وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة ، « فيرى » على هذا بصرية ، و« حسرات » حال ، والمعتزلة يقولون علمية ، و« حسرات » مفعول ثالث ، والذي أجازوه ممكن عندنا ، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك . والذي نقوله نحن ممتنع . انتهى .

وألحق بذلك رأي الحلمية سماعًا ، (**نحو : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامك قليلاً ولو أراكَهُم**) كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، فالكاف فيهما مفعول أول ، والهاء والميم مفعول ثان و« قليلاً » في الأول ، وكثيرًا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة ردّ على ابن الخباز حيث

(١) الكشاف ٣٢٧/١ .

قال : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول ، كما في قول النابغة : [من الكامل]

٣١٦– نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا   تُهْدَى إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

[١٩١/ب] فالتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، و« زرعة » مفعول ثان ، وجملة « تهدى إلي » مفعول ثالث ، وما بينهما اعتراض ، وقول الأعشى ميمون بن قيس : [من المتقارب]

٣١٧– وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُه   كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

فالتاء مفعوله الأول ، و« قيسًا » الثاني ، « وخير » الثالث ، ومعنى أبله : أجربه ، وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير : [من الطويل]

٣١٨– وَخُبِّرْتُ سَوداءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً   فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

فالتاء المفعول الأول ، و« سوداء » الثاني ، و« مريضة » الثالث ، و« الغميم » بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان ، وقول رجل من بني كلاب : [من البسيط]

٣١٩– وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرتِنِي دَنِفًا   وَغَابَ بعلُكِ يَومًا أَنْ تَعُودِينِي

فالتاء المكسورة مفعول أول ، وياء المتكلم الثاني ، و« دنفا » الثالث ، والدنف المريض ، وقول الحارث بن حلزة اليشكري : [من الخفيف]

٣٢٠– أو مُنِعْتُم ما تُسألونَ فَمَنْ حُـ   ـدِّثْتُمُوهُ لَهُ علينا العَلاءُ

٣١٦– البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢ ، وأساس البلاغة (أبد) ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢ .

٣١٧– البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، والدرر ٣٥٣/١ ، ومجالس ثعلب ٤١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٥٥، وشرح الأشموني ١٦٧/١ وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥١، وهمع الهوامع ١٥٩/١.

٣١٨– البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ١٥٩/١ .

٣١٩– البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٣٥٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١ .

٣٢٠– البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، والدرر ٣٥٤/١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩ ، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧ ، وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢ ، وشرح المفصل ٦٦/٧ ، والمعاني الكبير ١٠١١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١٥٩/١ .

فالضمير المرفوع مفعول أول، والمنصوب مفعول ثان، والجملة بعده مفعول ثالث، والفعل في الجميع مبني للمفعول، [وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة][1] أشار الناظم بقوله:

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

ثم قال:

٢٢٤- وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَا كَذَلِكَ خَبَّرَا

وقال الناظم في شرح التسهيل: إن أولى من ذلك، يعني من نصب نبأ وأخواته أن يُحمل الثاني منها على نزع الخافض، كما في آية التحريم[2]، وكما في قول بعض العرب، نبئت زيدًا مقتصرًا عليه، وكما قال سيبويه[3] في: [من الطويل]

٣٢١- نُبِّئْتُ عبدَ اللهِ ....

والثالث حال، ويرجح ذلك كونه حملاً على [١٩٢/أ] ما ثبت، وهو التوسع، وأن في سلامة من التضمين الذى هو خلاف الأصل[4]. اهـ.

(**ويجوز عند الأكثرين حذف**) المفعول (**الأول**) استغناء عنه، (**كأعلمتُ كبشَك سَمِينًا**)، ولا تذكر من أعلمته، (**و**) يجوز (**الاقتصار عليه كأعلمت زيدًا**)، ولا تذكر من أعلمت به، لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور، هذا قول أبي العباس[5] وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع[6] وابن مالك[7] والأكثرين.

وذهب سيبويه[8] وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور[9] إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه، كفاعل «عَلِم»، وهو قياس الأخفش لا بد من الثلاثة[10].

---

(١) سقط ما بينهما من « ب ».
(٢) وهي الآية رقم ٣ من سورة التحريم: ﴿ من أنبأك هذا ﴾.
(٣) الكتاب ٣٩/١.
٣٢١- البيت للفرزدق وتمامه: (نبئت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليها لئيمًا صميمها)
وهو في الكتاب ٣٩/١، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١، وشرح الأشموني ١٨٦/١.
(٤) شرح التسهيل ١٠١/٢.
(٥) المقتضب ١٢٢/٣.
(٦) البسيط ٤٥٠/١.
(٧) شرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢.
(٨) الكتاب ٤١/١.
(٩) المقرب ١٢٢/١.
(١٠) الارتشاف ٨٤/٣.

زعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ، [ومنع الاقتصار عليه][1] ، وأما [٢٦٦] حذف الثلاثة جميعًا فقال ابن مالك[2] : الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره ، وإن لم يَجُز في باب الظن الحذف لغير دليل ، وذلك لأن قولك : علمت وظننت لا فائدة له ، لأن الإنسان لا يخلو غالبًا عن علم أو ظن ، وأما الإعلام فإنه يخلو منه . انتهى .

(**وللثاني والثالث**) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (**من جواز حذف أحدهما اختصارًا**) ، أي لدليل (**ومنْعه اقتصارًا**) ، أي لغير دليل ، (**ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما**) قبل النقل ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٢٢١– وَمَا لِمَفْعُولَي عَلِمْتُ مُطْلَقَا   لِلثَّان وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

(**خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقًا**[3]) ، أي سواء أكان مبنيًّا للفاعل أم للمفعول ، وهو أبو علي الشلوبين [١٩٢/ب] ونسبه إلى المحققين ، (**و**) خلافًا (**لمن منعهما في المبني للفاعل**) وهو أبو موسى الجزولي[4] ، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل ، فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل ، كصورته في المتعدى لاثنين ، ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة ، وذلك تناقض .

وقال خطاب في الترشيح : لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر ، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بَنَيْتَهَا للمفعول ووسَّطتها أو أخَّرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ، ولم يؤثر فيهما شيء ، (**ولنا**) من الأدلة (**على الإلغاء**) في المبني للفاعل من النثر (**قول بعضهم : البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأكابِرِ**) ، « فالبركة » مبتدأ ، « ومع الأكابر » خبره ، « وأعلم » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره . (**و**) من النظم (**قوله :**) [من الطويل]

٣٢٢– (**وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ**)   وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فـ« فأنت » مبتدأ ، « وأمنع » خبره ، « وأرى » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره .

---

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) حاشية الصبان ٣٩/٢ .

(٣) في همع الهوامع ١٥٨/١ : (ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لأن مبنى الكلام عليهما) .

(٤) همع الهوامع ١٥٨/١ ، والجزولية ص ٨٣ .

٣٢٢– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨٠/٢ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح الأشموني ١٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى : (﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ ﴾) [سبا / ٧] فالكاف والميم مفعول أول ، وجملة « إنكم لفي خلق جديد » في محل نصب ، سدت مسد المفعول الثاني والثالث ، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ، ولذلك كسرت « إنَّ » و« إذا » شرطية ، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ « جديد » ، والتقدير : إذا مزقتم تجددون ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين [١٩٣/أ] ولا يصح أن تكون جملة « إن » وما بعدها جواب الشرط ، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو : ﴿ وما تَفْعَلُوْا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيْمٌ ﴾ [البقرة / ٢١٥] ، (و) من النظم (قوله) : [من الطويل]

٣٢٣- (حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي   سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى)

فـ « حذار » بكسر الراء اسم فعل بمعنى : احذره ، و« نبئت » بالبناء للمفعول فعل ماض ، والتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، وجملة « إنك للذي » في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك كسرت « إنَّ » .

(قال ابن مالك) في النظم وغيره[1] : (وإذا كانت : أرى ، و : أعلم منقولتين من) « رأى » البصرية و« علم » العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديًا) بالهمزة (لاثنين ، نحو :) أرأيتُ زيدًا الهلالَ ، أي : أبصرته إياه ، وأعلمت زيدًا الخبرَ ، أي : عرفته إياه ، قال تعالى : (﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّوْنَ ﴾) [الأنفال / ٤٤] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« ما تحبون » مفعول ثان ، وأما : ﴿ وإذ يُرِيْكُمُوْهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ في أعيُنِكم قليلاً ﴾ [الأنفال / ٤٤] فـ (قليلاً » حال لا مفعول ثالث ، (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي « كسا » في الحذف) ، لهما أو لأحدهما ، (لدليل وغيره) ، وفي كون الثاني منهما [٢٦٧] لا يكون جملة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٢- وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ   هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ
٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا   ....

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ، ألا ترى أن « الحكم » غير « زيد » ، في قولك : أعلمت زيدًا الحكم ، كما أن « الثوب » غير « زيد » في قولك : كسوت زيدًا ثوبًا ، فتقول في حذف الأول : أعلمت الخبر ورأيت الهلال ، كما تقول : كسوت

٣٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨١/٢ ، والدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(١) شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢ .

ثوبًا ، وفي حذف الثاني : أعلمت زيدًا ، ورأيت زيدًا ، كما تقول : كسوت زيدًا ، وفي حذفهما معًا [١٩٣/ب] أعلمت ورأيت كما تقول : كسوت .

(**وفي منع الإلغاء والتعليق**) في المفعولين معًا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (**قيل : وفيه نظر في موضعين . أحدهما أن « علّم » بمعنى : عرف ، إنما حفظ نقلها**) إلى اثنين (**بالتضعيف لا بالهمزة**) ، نحو : ﴿ وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة /٣١] . (و) الموضع (**الثاني أن « أرى » البصرية سمع تعليقها بالاستفهام**) عن المفعول الثاني ، (**نحو : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾**) [البقرة / ٢٦٠] ، فـ « أرني » فعل دعاء ، وياء المتكلم مفعوله الأول ، و« كيف تُحْيي الموتى » جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني ، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ « كيف » ، وهذا النظر لأبي حيان[1] .

(**وقد يُجاب**) عن الأول (**بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا**) على المتعدي لاثنين كما قيس (**نحو : ألبستُ زيدًا جُبَّةً**) ، على : كسوته جبة ، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في « علم » نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال : وأما السماع في المتعدي فكثير ، وذكر أمثلة منها : علم الشيء وأعلمته إياي ، أي : عرفته إياه ، هذا نصه ، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع .

(و) قد يُجاب عن النظر الثاني (**بادعاء أن الرؤية هنا**) ، أي في[2] : ﴿ أرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة / ٢٦٠] (**علمية**) لا بصرية ، كما قال الحوفي في : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان / ٤٥] ، الرؤية رؤية القلب في هذا ، ومخرجها مخرج رؤية العين ، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ، ولا يجوز مع العلم اهـ . ذكره في سورة النساء ، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء ، بل جملة « كيف تحيي » في تأويل مصدر منصوب على المفعولية ، [١٩٤/أ] والتقدير : أرني كيفية إحيائك الموتى ، كما قال الكوفيون وابن مالك في ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم / ٤٥] أن التقدير : وتبيّن لكم كيفية فعلنا بهم ، على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب « كسا » لجواز أن يقول : اكسني كيف شئت ، كما تقول : أرني كيف تفعل ، لأنه سؤال عن مفعول به . قلته بحثًا ، ولم أره مسطورًا ، فإن صح سقط النظر الثاني ، وصح عموم قول الناظم :

٢٢٣ــ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٩٧ .

(٢) سقطت من « ط » .

(هــذا بــاب الفــاعل)

(**الفاعل**) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحًا (**اسم**) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (**أو ما في تأويله**) ، **[٢٦٨]** أي : الاسم (**أسند إليه فعل**) تام متصرف أو جامد ، (**أو ما في تأويله**) ، أي : الفعل ، (**مقدم**) : أي الفعل ، وما في تأويله على المسند إليه ، (**أصلي المحل**) في التقديم ، (**و**) أصلي (**الصيغة . فالاسم**) الصريح الظاهر ، (**نحو** : ﴿ **تَبَارَكَ اللَّهُ** ﴾) [الأعراف / ٥٤] ، والمضمر نحو : تباركت يا الله ، والمستتر نحو : أقوم وقم ، (**والمؤول به**) ، أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظًا أو تقديرًا ، والسابك هنا أنَّ وأنْ ، وما دون لو وكي ، (**نحو** : ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾) [العنكبوت/٥١] ، أي إنزالنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد/١٦] ، و : [من الوافر]

٣٢٤ـ يَسر المــرءَ مَـا ذَهَــبَ اللَّيَــالِي ....

أي : ذهابها . ولا يقدر من هذه الأحرف إلا « أنْ » خاصة ، نحو : وما راعني إلا يسير ، ولا تقدر « أنَّ » المشددة ، ولا « ما » لعدم ثبوته ، ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين ، خلافًا للكوفيين ، ولا حجة لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [يوسف / ٣٥] ، حيث أوَّلوا « ليسجننه » بالسجن ، بفتح السين على أنه فاعل « بدا » لاحتمال أن يكون فاعل « بدا »

٣٢٤- عجز البيت : (وكان ذهابهن له ذهابا) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٧/٣ ، والجنى الداني ص ٣٣١ ، والدرر ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٥/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨ ، ١٤٣ ، وهمع الهوامع ٨١/١ .

ضميرًا مستترًا فيه راجعًا إلى المصدر المفهوم منه ، والتقدير : ثم بدا لهم [١٩٤/ب] بداء ، كما جاء مصرحًا به في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

٣٢٥ــ . . . . بَدَا لِي مِن تِلْكَ القلوصِ بَدَاءُ

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه . (**والفعل كما مثلنا**) من نحو : ﴿ تَبَارَكَ الله ﴾ [الأعراف / ٥٤] ، ﴿ أوَلَم يَكْفِهِم أنَّا أنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت / ٥١] ، (**ومنه**) أي : من الفعل نحو : (**أتى زيدٌ ونِعْمَ الفتَى ، ولا فرق في [٢٦٩] ذلك بين المتصرف**) كـ « أتى » (**والجامد**) كـ « نعم » ، (**والمؤول بالفعل**) يشمل اسم الفاعل ، (**نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾**) [النحل / ٦٩] ، فـ « مختلف » في تأويل يختلف ، و« ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثَّل ، (و) غير السالم ، (**نحو : منيرًا وجهه ، في قولك : أتى زيدٌ منيْرًا وجهُهُ**) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٢٢٥ــ الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَي أتَى زَيدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

فـ« أتى » فعل ماض ، و« زيد » فاعل ، و« منيرًا » حال من « زيد » ، و« وجهه » فاعل « منيرًا » ، وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو « زيد » . وأمثلة المبالغة نحو ، ضَرَّاب أو ضَرُوب أو مِضْرَاب أو ضِرِيب أو ضَرِبٌ زيدٌ . والصفة المشبهة نحو : زيدٌ حسنٌ الوجهُ .

واسم التفضيل نحو قوله : [من الخفيف]

٣٢٦ــ مَا رَأَيْتُ امْرَأً أحُبُّ إلَيْهِ الـ ـبَذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا بْنَ سِنَانِ

والمصدر نحو قوله : [من الطويل]

٣٢٧ــ ألاَ إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ . . . .

٣٢٥- صدر البيت : (لعلك والموعود حق لقاؤه) ، والبيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٧٧/١٦ ، وخزانة الأدب ٢١٣/٩ ، ٢١٥ ، والدرر ٥١٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠ ، وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ ، ولسان العرب ٦٦/١٤ (بدا) ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٧ ، ومغني اللبيب ص ٣٨٨ ، والهوامع ٢٤٧/١ .

٣٢٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٣، وشرح قطر الندى ص ٢٨٢ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

٣٢٧- عجز البيت : (إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا) ، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧.

واسم المصدر نحو: عجبتُ مِنْ عطاءِ الدنانير زيدٌ. واسم الفعل نحو: [من الطويل]

٣٢٨ـ فَهَيْـهَاتَ هَيْـهَاتَ العَقِيـقُ ....

والظرف وعديله المعتمدين، نحو: ﴿ وَمَن عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابُ ﴾ [الرعد / ٤٣]، و﴿ أَفِي اللَّهُ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم / ١٠]، قاله أبو حيان. أو اسم موضوع موضع الفعل، نحو: إياك أنت وزيدٌ أن تَخْرُجا، ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع، فـ « إياك » وضع موضع « احذر » انتهى.

وقولنا: تام مخرج للفعل الناقص، نحو: [١٩٥/أ] كان زيدٌ قائمًا، فإن « زيد » لا يسمى فاعلاً حقيقة في الاصطلاح. (**وقوله: مقدم رافع لتوهم دخول**) « زيد » من (**نحو: زيدُ قامَ**)، في حد الفاعل، خلافًا للكوفيين بل « زيد » مبتدأ، و« قام » متحمل لضميره، والجملة خبره، وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار، فقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في: [من الطويل]

٣٢٩ـ .... وَقَلَّمَا وصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن « وصال » فاعل « يدوم » المذكور، لا محذوف، وإن الذى سوغ ذلك الضرورة[1]. انتهى.

(**و**) قوله (**أصلي المحل**) قيد (**مخرج لنحو: قائمٌ زيدٌ، فإن**) « زيد » فاعلاً، لأن المسند و(**هو « قائم »**) مقدم اللفظ، و(**أصله التأخير، لأنه خبر**)، و« زيد » مبتدأ، هذا قول جمهور البصريين. وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون « قائم » مبتدأ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، و« زيد » فاعل سد مسد الخبر، فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد، ولا يحتاج إلى قوله: أصلي المحل، (**وذكر**) أصالة (**الصيغة**) قيد (**مخرج لنحو: ضُرِب زيدٌ، بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنَّهَا**) صيغة غير أصلية،

٣٢٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩.

٣٢٩- صدر البيت: (صددت وأطولت الصدود وقلما)، والبيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والدرر ٢٦٣/٢، ٥٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢، ومغني اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، وضرائر الشعر ص ٢٠١، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول)، ٥٦٤ (قلل)، والمحتسب ٩٦/١، والمقتضب ٨٤/١، والممتع في التصريف ٤٨٢/٢، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، وهمع الهوامع ٨٣/٢، ٢٢٤.

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠١، وشرح التسهيل ١٠٩/٢.

لأنها (**مفرعة عن « ضرب » ، بفتحهما**) ، على الصحيح عند جمهور البصريين ، فـ « زيد » ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل ، وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ، و مخرج لنحو : مضروبٌ زيدٌ ، فإنها مفرعة عن ضارب ، ومخرج لنحو : أعجبني قراءة في الجامع القرآن ، فالمصدر هنا بمعنى المفعول[1] ، لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول ، فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرًا ، والقرآن نائب الفاعل به ، والتقدير : يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن ، وسم الحد بعد ذلك للفاعل .

(**وله أحكام**) سبعة : (**أحدها : الرفع**) ، لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه ، ورافعه المسند وفاقًا لسيبويه[2] لا الإسناد خلافًا لخلف الأحمر[3] ، وقد ينصب شذوذًا إذا فهم [١٩٥/ب] المعنى ، سُمع من كلامهم : خَرق [٢٧٠] الثوبُ المسمارَ ، وكَسر الزجاجُ الحجرَ ، برفع أولهما ، ونصب ثانيهما ، وجعله ابن الطراوة قياسًا مطردًا ، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾ [البقرة/٣٧] ، بنصب « آدم » ، ورفع « كلمات[4] » ، وفيه نظر ، لإمكان حمله على الأصل ، لأن من تلقى شيئًا فقد تلقاه الآخر .

(**وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر نحو : ﴿ لَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾**) [البقرة / ٢٥١] فـ « الله » فاعل ، و« الناس » مفعول ، والتقدير : ولولا أن يدفع الله الناس . (**أو**) يجر بإضافة (**اسمه**) ، أي المصدر ، (**نحو**) قول عائشة رضي الله عنها : (**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ**)[5] فـ « الوضوء » مبتدأ مؤخر ، و« من قبلة الرجل » خبر مقدم و« قبلة » بضم القاف اسم مصدر قبَّل ، و« الرجل » فاعله ، و« امرأته » مفعول ، وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين . (**أو**) يجر (**بـ « من » أو الباء الزائدتين**) . فالأول (**نحو : ﴿ أنْ تَقُولُوا مَا جَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾**) [المائدة / ١٩] ، أي : ما جاءنا بشير . والثاني نحو : (**﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا ﴾**) [النساء / ٧٩] أي : كفى الله . والثالث نحو : ﴿ هيهاتَ هيهاتَ لِمَا توعَدونَ ﴾ [المؤمنون/٣٦] ، أي : هيهات ما توعدون .

---

(١) في « ب » : (مبني) .
(٢) الكتاب ٣٣/١ - ٣٤ .
(٣) الارتشاف ١٨٠/٢ ، والمساعد ٣٨٦/١ .
(٤) وقرأها كذلك : ابن عباس ومجاهد ، والرسم المصحفي برفع « آدم » ، ونصب « كلمات » . انظر الإتحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢١١/٢ .
(٥) الموطأ ص ٤٠ .

الحكم (**الثاني : وقوعه بعد الْمُسنَد**) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم ، أي على الفاعل ، ولكنه ذكره توطئة لقوله : (**فإن وُجِدَ**) في اللفظ (**ما ظاهره أنه فاعل تقدم**) على المسند (**وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا**) في المسند ، (**وكـون**) المسند إليه (**المقدم إما مبتدأ في نحو : زيدٌ قامَ**) ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على « زيد » و« زيد » مبتدأ ، و« قام » وفاعله خبر « زيد » ، (**وإما فـاعلاً**) حـال كونـه (**محذوف الفعل في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ [١٩٦/أ] اسْتَجَارَكَ ﴾**) [التوبة / ٦] ، فـ « أحد » فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : وإن استجارك أحدٌ استجارك ، وإنما « أحدٌ » مبتدأ ، و« استجارك » خبره من غير حذف ، (**لأن أداة الشرط**) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (**مختصة بالجمل الفعلية**) على الأصح عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش[1] والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون « أحد » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده ، و« استجارك » خبره ، (**وجاز الأمـران**) الابتدائية والفاعلية (**في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾**) [التغابن / ٦] فـ « بشر » يجوز أن يكون مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ، وجملة « يهدوننا » خبره ، ويجوز أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره « يهدوننا » ، والتقدير : أيهدينا بشر يهدوننا ، والأرجح الفاعلية ، لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال ، (و) جاز الأمران في : (**﴿ أَأَنْتُم تَخْلُقُونَه ﴾**) [الواقعة / ٥٩] ، فـ « أنتم » يجوز أن يكون مبتدأ ، و« تخلقونه » خبره ، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : أتخلقون تخلقونه ، فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرًا منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل ، (**والأرجح الفاعليـة**) ، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم ، وعورض بأن في الفعلية تخالفًا في عطف جملة[2] ﴿ أَمْ نَحْنُ الخَالِقُون ﴾ [الواقعة / ٥٩] عليه ، وفي الابتدائية تناسبًا ، والتناسب أولى من التخالف ، ومن ثم قال الموضح[2] في المغني[3] : وتقدير الاسمية في « أأنتم تخلقونه » أرجح منه في « أبشر يهدوننا » لمعادلتها الاسمية وهي « أم نحن الخالقون » .

وهذه [١٩٦/ب] الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة ، وإذا تعارض المرجحان تساقطا ، وبقي الوجهان على السواء ، وما ذكره من

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ١١٠ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٥ .

وجوب تأخير [٢٧١] الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (**وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل**) عن المسند (**تمسكًا بنحو قول الزباء**) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد، ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف : [من الرجز]

٣٣٠ـ (**مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا**) أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

وجه التمسك أن « مشيها » روي مرفوعًا ، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذا لا خبر له في اللفظ إلا « وئيدًا » وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بـ « وئيدًا » مقدمًا عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ، و« وئيدًا » بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التُّؤَدَة ، قاله الجوهري[1] وفي القاموس[2] : الوئيد الرزانة والتأني . (**وهو عندنا**) معشر البصريين (**ضرورة**) تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم ، (**أو « مشيها » مبتدأ حذف خبره**) لسد الحال مسده ، (**أي يظهر « وئيدًا »** ، **كقولهم : حُكْمُكَ مَسَمَّطًا**[3]) ، فـ « حكمك » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده ، (**أي حكمك لك مثبتًا قبل أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف**) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار ، وذلك أن « ما » الاستفهامية في محل رفع على الابتداء ، و« للجمال » خبره ، وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على « ما » ، وهذه التخريجات ضعيفة ، أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية من « الجمال » بدل اشتمال ، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ ، كما مر في بابه [١٩٧/أ] . وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل أو اشتمال ، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا ، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر ، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير « ما » الاستفهامية ، وإذا أبدل « مشيها »

٣٣٠- الرجز للزباء في لسان العرب ٤٤٣/٣ (وأد) ، ١٩٣/٩ (صرف) ، ١٤٨/١٠ (زهق) ، وأدب الكاتب ص ٢٢٢ ، والأغاني ٢٥٦/١٥ ، وأوضح المسالك ٨٦/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٧٤٢ ، ١٢٣٧ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧ ، والدرر ٣٥٥/١ ، وشرح الأشموني ١٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢ ، وتاج العروس ٢٤٨/٩ (وأد) ، ١٧/٢٤ (صرف) ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩ ، ومغني اللبيب ٥٨١/٢ ، وللزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٥٩/١ ، ومقاييس اللغة ٧٨/٦ ، وكتاب العين ١١١/٧ ، وأساس البلاغة (وأد) .

(١) الصحاح (وأد) .

(٢) القاموس المحيط (وأد) .

(٣) المثل في مجمع الأمثال ٢١٢/١ ، وجمهرة الأمثال ٣٤١/١ ، ٣٧٤ .

منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المغني[١] .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التثنية والجمع ، فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام ، والزيدون قام ، بالإفراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في « قام »[٢] .

الحكم (**الثالث**) من أحكام الفاعل : (**أنه**) عمدة (**لا بد منه**) لأن المسند حكم ، ولا بد للحكم من محكوم عليه (**فإن ظهر**) الفاعل (**في اللفظ**) بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمرًا (**نحو : قامَ زيدٌ والزيدان قاما ، فذاك**) واضح (**وإلا**) يظهر في اللفظ (**فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور**) متقدم على المسند (**كـ زيد قام ، كما مر**) في الحكم الثاني ، ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « زيد » المذكور قبله ، (**أو**) راجع (**لما دل عليه الفعل**) المسند المستتر فيه الضمير ، (**كالحديث : لا يزنِي الزانِي حين يزنِي وهو مؤمنٌ ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ**)[٣] ، ففي « يشرب » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية [٢٧٢] راجع إلى « الشارب » الدال عليه « يشرب » بالالتزام ، (**أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب**) ، لأن « يشرب » يستلزم شاربًا ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو « لا يزني [١٩٧/ب] الزاني » ، وليس براجع إلى « الزاني » لفساد المعنى ، (**أو**) راجع (**لما دل عليه الكلام ، أو**) دل عليه (**الحال المشاهدة**) ، فالأول (**نحو : ﴿ كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾**) [القيامة / ٢٦] ، ففي « بلغت » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « الروح » الدال عليها سياق الكلام ، (**أي : إذا بلغت**) هي ، أي (**الروح**) ، و« التراقي » أعالي الصدر . (**و**) الثاني : (**نحو قولهم**) أي العرب (**إذا كان غدًا فأْتِني**) ، بنصب « غدًا » ، (**وقوله**) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفًا على نفسه : [من الطويل]

٣٣١– (**فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيْكَ حَتَّى تَرُدَّنِي**) إلى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٥٨ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٤٥٦/١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحدود برقم ٦٤٠٠ .

٣٣١– البيت لسوار بن المضرب في المقاصد النحوية ٤٥١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٩/١٠ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والمحتسب ١٩٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ، ٢٦٤/٣ .

ففي « كان » فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ « كان » مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما ، (**أي إذا كان هو ، أي ما نحن الآن عليه من سلامة**) في غد ، هذا في المثال ، (و) في البيت ، (**فإن كان هو ، أي ما تشاهده منّي**) ففيه لف ونشر على الترتيب ، ويجوز في « كان » فيهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة كان « غدًا » في المثال ، و« لا يرضيك » في البيت في موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان « غدًا » منصوبًا على الظرفية متعلقًا بـ « كان » ، « ولا يرضيك » في موضع الحال من فاعل « كان » ، وحكى سيبويه[1] : إذا كان غدٌ ، بالرفع على أنه فاعل « كان » ، وقد قيل : إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم ، وقطريّ ، بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٦ــ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل .

(**وعن الكسائي إجازة حذفه**[2]) ، وتبعه [١٩٨/أ] السهيلي (**تمسكًا بنحو ما أوّلناه**) من الآية والحديث والمثال والبيت .

ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل ، نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [يوسف / ٤١] ، وفي الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند ، وفي « أفعل » بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بهم وأبصِرْ ﴾ [مريم / ٣٨] ، وفي المصدر نحو : ﴿ أو إطعامٌ فِي يومٍ ذي مسغبةٍ ۞ يتيمًا ﴾ [البلد / ١٤ ، ١٥] .

الحكم (**الرابع : أنه يصح حذف [٢٧٣] فعله**) جوازًا (**إن أجيب به نفي كقولك : بلى زيد**) جوابًا (**لمن قال : ما قام أحد**) ، فـ « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي ، والجملة فعلية ، (**أي : بلى قام زيدٌ**) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق ، (**ومنه قوله :**) [من الطويل]

٣٣٢ــ (**تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ**)

فـ « أعظم الوجد » فاعل فعل محذوف ، دل عليه مدخول النفي ، والتقدير : بل عراه أعظمُ الوجدِ ، و« تجلدت » من التجلد ، وهو التصبر على الهموم ونحوها ، و« لم يعر »

---

(١) الكتاب ٢٢٤/١ .

(٢) في شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢ : (أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل) .

٣٣٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ١٧٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٢ .

بالعين والراء المهملتين ، من : عراه الأمر : إذا غشيه ، و« قلبه » مفعول « يعر » و« شيء » فاعله ، و« بل » للإضراب ، و« أعظم الوجد » شدة الشوق .

(**أو**) أجيب به (**استفهام محقق**) ، أي ملفوظ به ، (**نحو : نَعَمْ زيدٌ . جوابًا لمن قال : هل جاءك أحد ؟**) فـ « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، ولَم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ، (**ومنه** : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ** ﴾) [الزخرف / ٨٧] ، فـ « الله » فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، والتقدير : خلقنا الله [١٩٨/ب] ، لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق ، قاله التفتازاني(١) . وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ، ثم قال : والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السّمواتِ والأرضَ لَيَقُوْلُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيْزُ العَلِيْمُ ﴾ [الزخرف / ٩] اهـ .

وهو معارض بالمثل ، فيقال : والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى ، ﴿ قُلْ مَنْ يُنْجِيْكُم مِنْ ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ ﴾ [الأنعام / ٦٣] ، إلى قوله : ﴿ قُلِ اللهُ يُنجيْكُمْ مِنْهَا ﴾ [الأنعام / ٦٤] ، وما يقال : إنه قدّم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح ، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية .

(**أو**) أجيب به استفهام (**مقدر**) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول ، قاله السيد عبد الله ، (**كقراءة الشامي وأبي بكر**(٢) : ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيْهَا بالغُدُوِّ والآصالِ ۞ رجالٌ** ﴾) [النور/ ٣٦-٣٧] ، فـ « يسبح » مضارع مبني للمفعول ، و« له » نائب الفاعل ، وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب ، وعدم القرينة .

وقال الموضح في الحواشي لا يجب ، بل هو أولى مما بعده ، و« الآصال » جمع أُصُل ، بضمتين ، و« أصل » جمع أصيل ، ويجمع آصال على أصائل ، و« رجال) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، وكأنه لما قيل : يسبّح له فيها بالغدو والآصال ، قيل : من يسبحه ، فقيل ، يسبحه رجال ، ثم حذف الفعل لإشعار « يسبَّح » المبني للمفعول به ، ولا يصح إسناد « رجال » إلى الفعل المذكور [١٩٩/أ] المبني للمفعول لفساد المعنى ، لأن الرجال ليسوا مسبَّحين ، بفتح الباء ، بل مسبِّحين [٢٧٤] بكسرها ، فالوقف دونهم .

(١) انظر المطول « شرح التلخيص » ١٤/٢ .
(٢) انظر القراءة في النشر ٣٣٢/٢ .

(**وقوله :**) وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، كما قال التفتازاني[1] والنيلي ، وقال أبو عبيدة : هو مهلهل ، وقال العيني[2] : هو نهشل ، وقال بعضهم[3] : هو الحارث بن نهيك النهشلي : [من الطويل]

٣٣٣ـ (**لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ**) وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فـ « ضارع » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، كأنه قيل : من يبكيه ، فقيل : ضارع ، أي : يبكيه ضارع ، ثم حذف الفعل ، كما قيل : إن « رجال » فاعل فعل محذوف ، (**أي : يسبِّحه رجال ، ويبكيه ضارع**) ، و« يزيد » نائب فاعل « يبك » المجزوم بلام الأمر . والضارع الفقير الذليل ، والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطيح من الإطاحة ، وهي : الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس ، كلواقح جمع ملقحة ، والقياس المطاوح والملاقح ، و« من » تعليلية متعلقة بـ « مختبط » ، و« ما » مصدرية ، والمعنى : ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا بيزيد . ويروى : ليبك ببناء الفعل للفاعل ، و« يزيد » مفعوله ، و« ضارع » فاعله ، وفي كل من الروايتين وجه حسن . أما الأولى فمن جهة جعل « يزيد » الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف .

(وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (**قياسي ، وفاقًا للجرمي**[4]) بفتح الجيم ، نسبة إلى بني جرم [١٩٩/ب] قبيلة مشهورة ، واسمه صالح بن إسحاق ، وكنيته أبو عمرو ، (**وابن جني**[5]) ، بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوبًا ، وإنَّما هو معرب ،

(١) انظر المطول ١٤/٢ .

(٢) المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ .

(٣) خزانة الأدب ٣٠٣/١ .

٣٣٣- البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والكتاب ٢٨٨/١ ، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، ولضرار بن نهشل في الدرر ٣٥٨/١ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١ ، ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢ ، ٢٤/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦١ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧ ، ٧٨٩ ، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٨ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .

(٤) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٥) الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٨١/٢ - ١٨٢ .

كنّي ، واسمه أبو الفتح ، وهما من البصريين أجازا أُكِلَ الطعامُ زيدٌ ، وشُرِبَ الماءُ عمرٌو ، بالبناء للمفعول فيهما ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس[1] ، والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسبح له رجال ، والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان[2] ، وبالثاني صاحب البسيط .

(**و**) على القياس (**لا يجوز في نحو : يُوعَظ**) بالبناء للمفعول (**في المسجد رَجُلٌ**) أن يجعل « رجل » فاعل فعل محذوف ، (**لاحتماله للمفعولية**) ، والرفع بالنيابة عن الفاعل ، فيقع اللبس ، فيجب أن يكون مرفوعًا على النيابة عن الفاعل ، (**بخلاف : يُوعَظ في المسجد رجالٌ زيدٌ**) ، فإنه يجوز أن يجعل « زيد » فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية ، لأن الفعل المبني للمفعول رفع « رجال » على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدًا ، كالفاعل ، وكأنه لما قيل : من يعظهم قيل : زيد ، أي : يعظهم زيد ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٩ـ وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

(**واستلزمه**) ، أي استلزم الفعل الرافع للفاعل (**ما**) ذكر (**قبله**) من فعل (**كقوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٣٤ـ (**غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ**)

فـ « الخمر » مرفوع بفعل محذوف يستلزمه « أحلت » ، (**أي : وحلت له الخمر ، لأن : أحلت**) المزيد (**يستلزم : حلّت**) المجرد ، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب [٢٠٠/أ] عن توجيه رفع « الخمر » في هذا البيت فقال : بإضمار فعل ، أي : وحلّت الخمر ، فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب « طعنة » ، ورفع « عبيطات » على جعل الفاعل مفعولاً ، نقله محمد بن سلام . و« غداة » نصب على الظرفية ، و« طعنة » فاعل « أحلّت » ، و« حصين » بالجر بدل من « ابن أصرم » ، أو عطف بيان عليه ، و« عبيطات » مفعول « أحلت » ، والعبيط ، بالعين المهملة : الطري من اللحم ، و« السدائف » بالسين المهملة والفاء آخره : سقف السنام ، وغيره مِمَّا غلب

(١) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٢/٢ .

٣٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، وشرح التسهيل ١١٩/٢ ، ٢٥٤/٣ .

عليه السمن ، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب فحرَّم على نفسه شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه ، فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري .

(**أو فسره**) أي فسر الفعل الرافع للفاعل (**ما بعده**) من فعل نحو : (﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾) [التوبة/٦] فـ « أحد » فاعل فعل محذوف يفسره « استجارك » [٢٧٥] والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، (**والحذف في هذه**) الصورة الأخيرة (**واجب**) ، لأن « استجارك » المذكور كالعوض من « استجارك » المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وتقدم الخلاف فيهما .

والحكم (**الخامس**) من أحكام الفاعل (**أن فعله**) وما هو بمنزلته (**يوحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك**) وأقائم أخوك ، (**كذلك تقول : قام أخواك**) وأقائم أخواك ، (**وقام إخوتك**) ، وأقائم إخوتك ، (**وقام نسوتك**) وأقائم نسوتك ، بتوحيد المسند في الجميع ، لأنه لو قيل : قاما أخواك [٢٠٠/ب] وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ، وكذا في تثنية الوصف وجمعه ، فالتزم توحيد المسند دفعًا لهذا الإيهام ، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع ، وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التثنية والجمع ، لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ، ولغة التوحيد هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل ، (**قال تعالى** ﴿ **قالَ رَجُلانِ** ﴾ [المائدة /٢٣] ، ﴿ **وقالَ الظَّالِمُون** ﴾ [الفرقان / ٨] ، ﴿ **وقالَ نِسْوَةٌ** ﴾) [يوسف /٣٠] ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٢٧ـ وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا ... لاثْنَيْنِ أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(**وحكى البصريون عن طيئ ، و**) حكى (**بعضهم عن أزد شنوءة**) ، بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين . قال في الصحاح[1] : أزد : أبو حي من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة . واختلف في تسميته أزدًا وأسدًا ، فقيل ، لأنه كثير العطاء ، فقيل له ذلك لكثرة من يقول : أسدي إلى كذا ، أو أزدي إلى كذا . وقيل : لأنه كان كثير النكاح ، والأزد والأسد : النكاح . وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة ، (**نحو : ضَرَبُونِي قومُك وضَرَبْنَنِي نسوتُك وضَرَبانِي أخواك**) ، وفي

(١) الصحاح (أزد) .

الحديث « أوَمُخْرِجيَّ هم »[1] قاله ﷺ لما قال له ورقة بن نوفل : « وَدِدْتُ أنْ أكُونَ مَعَكَ إذْ يُخْرِجْكَ قَوْمُكَ » ، والأصل : أو مُخْرجوي هم ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، (وقال) [٢٠١/أ] عمرو بن ملقط الجاهلي : [من السريع]

٣٣٥ـ (أُلْفِيَتا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا) أوْلَى فَأوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فـ « ألفيتا » بالبناء للمفعول فعل ماض ، و« عيناك » نائب الفاعل ، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل ، و« عند » ظرف بمعنى : قرب ، متعلق بـ « ألفيتا » ، و« ذا واقيه » حال من مضاف إليه ، وهو الكاف ، [٢٧٦]و« واقيه » مصدر معناه الواقية كالكاذبة مصدر معناه الكذب ، و« أولَى فأولَى لك » دعاء ، أي : قاربك ما يهلكك ، وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فَتَلْقَى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات ، (وقال) أمية : [من المتقارب]

٣٣٦ـ (يَلُومُونَني فِي اشْتِرَاءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ)

فـ « أهلي » فاعل « يلومونني » ، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله ، وحذف فاعله . ويروى : اشترائي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، و« كلهم » مبتدأ ، و« ألوم » بفتح الواو غير مهموز خبره ، وهو اسم تفضيل من لِيمَ ، بالبناء للمفعول ، كقيل ، أي : وكلهم أكثر ملومية ، واللوم : العذل ، ويروى : وكلهم يعذل ، وبعده[2] :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لُحِيَ البَائِعُ الأوَّلُ

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٣ .

٣٣٥- البيت لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٢١/٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢ ، ورصف المباني ص ١٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧١٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣٧١/٢ .

٣٣٦- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٣٥٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١ ، وشرح المفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، ومغني اللبيب ٣٦٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ .

(٢) ورد هذا البيت في الدرر ٣٥٧/١ .

(**وقال**) آخر : [من الكامل]

٣٣٧ـ (**نَتَجَ الرَّبِيْـعُ مَحَاسِنًا   أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ**)

فـ « غر » جمع غراء ، مؤنث أغر ، بمعنى أبيض ، فاعل ألقح ، وألقحه علامة جمع المؤنث وهي النون ، و« السحائب » جمع سحابة ، والفعل والفاعل نعت « محاسنًا » ، و« محاسن » جمع محسن ، كـ : مساوئ جمع مسوأ على غير قياس ، والوصف في ذلك كالفعل ، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون ، نحو : أقائمات الهندات . [٢٠١/ب]

(**والصحيح**) عند سيبويه[1] ومتابعيه (**أن الألف والواو والنون في ذلك**) المسموع (**أحرف**) ، وأن طيئًا وأزد شنوءة (**دلوا بها على التثنية والجمع**) تذكيرًا وتأنيثًا ، (**كما دل الجميع**) من العرب (**بالتاء في « قامت » على التأنيث**) بجامع الفرعية عن الغير ، فالمثنى والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر . قال سيبويه[2] : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ، ثم قال : وهي لغة قليلة . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٢٢٨ـ وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(**لا أنها ضمائر للفاعلين ، وما بعدها**) من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبر (**على التقديم**) للخبر ، (**والتأخير**) للمبتدأ (**أو**) ما بعدها (**تابع**) لها (**على الإبدال من الضمير**) بدل كل من كل . (**و**) الصحيح [٢٧٧] أيضًا (**أن هذه اللغة**) وهي إلحاق العلامات (**لا تمتنع من المفردين أو المفردات المتعاطفة**) بغير « أو » (**خلافًا لزاعمي ذلك**) ، بكسر ميم الجمع ، أي خلافًا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ، ولمن زعم أنها إبدال ، ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات ، وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (**لقول الأئمة**) من أهل اللغة (**إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر**) كما يقول به الأول (**والإبدال**) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب (**ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم**) ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[3] . وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تَمْتنع

٣٣٧- البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٢/٢ ، والدرر ٣٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ .

(١) الكتاب ٣٦/٢ .   (٢) الكتاب ٤٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ .

مع المتعاطفات (**لمجيء قوله**) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي [٢٠٢/أ] مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما : [من الطويل]

٣٣٨ـ تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ (**وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ**)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في « أسلماه » مع المتعاطفين وهما « معبد وحميم » و« المارقين » ، الخوارج ، من : مرق السهم مروقًا إذا خرج من الجانب الآخر ، و« أسلماه » : خذلاه ، يقال : أسلمت فلانًا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه ، و« المبعد » : اسم مفعول من الإبعاد ، والمراد به الأجنبي من النسب ، و« الحميم » : القريب . (**وقوله**) وهو عروة ابن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر : [من الوافر]

٣٣٩ـ ذَرِيْنِي لِلغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الفَقِيْرُ

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ (**وَإِنَ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيْرُ**)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في « كانا » مع المتعاطفين وهما « نسب وخير » بكسر الخاء المعجمة أي : الكرم ، والمعنى : وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره ، وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال : لا نعلم أحدًا يجيز : قاما زيدٌ وعمرٌو ، ولا قاموا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ . وقال الموضح في المغني[1] : وليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى .

والحكم (**السادس**) من أحكام الفاعل : (**أنه إن كان مؤنثًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي**) ، جامدًا كان أو متصرفًا ، تامًّا كان أو ناقصًا ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٣٠ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لأُنْثَى ....

(**وبتاء المضارعة في أول المضارع**) ولم يتعرض له في النظم ، (**ويجب ذلك**) التأنيث (**في مسألتين : أحدهما : أن يكون**) الفاعل (**ضميرًا متصلاً**) لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته ، ونعني بحقيقي التأنيث [٢٠٢/ب] ما له فرج ، والمجازي خلافه . فالحقيقة :

٣٣٨- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦ ، وتخليص الشواهد ٤٧٣ ، والدرر ٣٥٦/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٤/٢ ، ٧٩٠ ، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٦/٢ ، والجنى الداني ص ١٧٥ ، وجواهر الأدب ص ١٠٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٩ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/١ ، ومغني اللبيب ٣٦٧/٢ ، ٣٧١ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ .

٣٣٩- البيتان لعروة بن الورد في ديوانه ص ٩١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٢ .

(١) مغني اللبيب ص ٤٨١ .

(**كـ : هند قامت أو تقوم** ، و) المجازية نحو : (**الشمسُ طلعَتْ أو تطلعُ**) ، وإنَّما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكرًا منتظرًا إذ يجوز أن يقال ، هند قام أبوها ، والشمسُ طلعَ قرنُها ، (**بخلاف**) الضمير [٢٧٨] (**المنفصل ، نحو :**) هند (**ما قام**) إلا هي ، (**أو ما يقوم إلا هي**) ، والشمس ما طلع إلا هي ، أو ما يطلع إلا هي ، فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ، لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، وبخلاف قول المرأة الحاضرة : قمتُ أو أقومُ ، فإنه لا يمكن تأنيثه ، وإن كان ضميرًا متصلاً لمؤنث (و) تاء التأنيث (**يجوز تركها في الشعر**) مع اتصال الضمير (**إن كان التأنيث مجازيًّا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٣٤ــ .... وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

(**كقوله**) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضًا نافعتين[1] :

[من المتقارب]

٣٤٠ــ **فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا (وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)**

وكان القياس « أبقلت » ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف التاء للضرورة . وقال ابن كيسان : يجوز ترك التاء في الكلام النثر ، يقال : الشمسُ طلعَ ، كما يقال : طلعَ الشمسُ ، لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت إبقالها ، بالنقل ، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر . وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره ، فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق ، وقد يعارض بالمثل ، فيقال : إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى[2] : أبقلت ابقالها

(١) سقطت من « ب » .

٣٤٠- البيت لعامر بن حوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ١/٤٥ ، ٤٩، ٥٠ ، والدرر ٢/٥٤٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٣، والكتاب ٢/٤٦ ، ولسان العرب ٧/١١١(أرض) ، ١١/٦٠(بقل) ، والمقاصد النحوية ٢/٤٦٤ ، وتاج العروس (ودق) (بقل) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٨٠ ، ومغني اللبيب ٢/٦٥٦ ، وشرح المفصل ٥/٩٤ ، وهمع الهوامع ٢/١٧١ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٢٤٠ .

بتخفيف الهمزة ، قال : ولا ضرورة فيه على هذا ، إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل ، [٢٠٣/أ] قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان ، فلا ضرورة انتهى .

وفي هذا التأويل نظر ، لأن الهاء في « إبقالها » يأباه . (**وقوله**) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي : [من المتقارب]

٣٤١ــ فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ **(فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا)**

وكان القياس « أودت » ، لأن الفاعل ضمير متصل ، ولكنه حذف التاء ضرورة . و« اللمة » بكسر اللام وتشديد الميم : شعر الرأس دون الجمة ، و« الحوادث » جمع حادثة ، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي . وقيل : المراد الحدثان الليل والنهار ، « وأودى » بمعنى : هلك يتعدى بالباء .

(**و**) المسألة (**الثانية**) من وجوب التأنيث (**أن يكون**) الفاعل ظاهرًا (**متصلاً**) بالفعل ، (**حقيقي التأنيث نحو : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾**) [آل عمران / ٣٥] ، وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٢٣١ــ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلِ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

[٢٧٩] (**وشذ قول بعضهم : قال فلانة**) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب[1] ، (**وهو رديء لا ينقاس**) ، فيقتصر فيه على السماع ، وظاهر قول الناظم :

٢٣٤ــ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بلاَ فَصْلٍ . . . .

أنه ينقاس على قلة ، (**وإنما جاز في**) الكلام (**الفصيح ، نحو : نِعْمَ المرأةُ**) في المدح ، (**وبِئْسَ المرأةُ**) في الذم بترك التاء فيهما ، (**لأن المراد**) بالمرأة فيهما (**الجنس**) وهو مؤنث مجازي ، (**وسيأتي أن الجنس**) فيه معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك (**يجوز فيه ذلك**) الترك ، وإليه أشار الناظم قوله :

٢٣٦ــ وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

٣٤١- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، ٤١/٩ ، والكتاب ٤٦/٢، ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث) ، ٣٨٥/١٥ (ودي) ، والمقاصد النحوية ٤٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٦٤/٢ ، وأوضح المسالك ١١٠/٢ ، ورصف المباني ١٠٣ ، ٣١٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٠ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ ، وشرح المفصل ٦/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٥/٢ .

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(**ويجوز الوجهان**) التأنيث والتذكير (**في مسألتين** :

إحداهما :) المؤنث الحقيقي الظاهر (**المنفصل**) من الفعل بفاصل ، (**كقوله**)

وهو جرير [٢٠٣/ب] بن الخطفى يهجو الأخطل : [من الوافر]

٣٤٢ــ (**لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمّ سوءٍ**) عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

فترك التاء من « ولدت » جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير ، والصلب : بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى ، والشام جمع شامة ، (**وقولهم**) أي العرب : (**حضر القاضِيَ اليومَ امرأةٌ**) ، فامرأة فاعل « حضر » وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدًا لحكاية الشاهد بتمامه ، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل ، لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٢ــ وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ

(**والتأنيث أكثر**) من التذكير لقوة جانبه ، (**إلا إن كان الفاصل**) بين الفعل وفاعله المؤنث (**إلا**) الاستثنائية الإيجابية ، (**فالتأنيث خاص بالشعر ، نص عليه الأخفش**) وأوجب التذكير في الكلام ، نحو : ما قام إلا هندٌ ، لأن ما بعد « إلا » ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل « إلا » ، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ، ولذلك ذكّر الفعل ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، (**وأنشد**) الأخفش (**على التأنيث**) في الشعر : [من الرجز]

٣٤٣ــ (**مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ**)

فـ « بنات العم » فاعل « برئت » ، وأنثه مع وجود الفصل بـ « إلا » ، (**وجوزه ابن مالك في النثر**) على قلة فقال[1] :

٢٣٣ــ وَالحَذْفُ مَع فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

٣٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٩٢/٥ ولسان العرب ٥٢٩/١ (صلب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٧٥/١ ، وأوضح المسالك ١١٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٣/١، والمقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والممتع في التصريف ٢١٨/١ .

٣٤٣- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٢ ، وهمع الهوامع ١٧١/٢ .

(١) شرح التسهيل ١١٤/٢ .

[٢٨٠] (وقرئ : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ ﴾) [يس/٢٩] بالرفع[1]، وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه ، وجماعة من التابعين : (﴿ فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُم ﴾) [الأحقاف/٢٥] بضم التاء من « ترى » [٢٠٤/أ] ورفع « مساكنهم » على النيابة عن الفاعل . وقال ابن جني[2] : إنها ضعيفة في العربية .

المسألة (الثانية) من جواز الوجهين : (المجازي التأنيث ، نحو : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ ﴾) [القيامة / ٩] ، ولو ورد : « وجُمِعَت » ، بالتاء ، لم يمتنع ، (ومنه) ، أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس) كشجر ، (واسم الجمع) المعرب : كقوم ونسوة ، (والجمع) المكسر « كإعراب ، وهنود » ، (لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع ، (نحو : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَومُ نُوْحٍ ﴾) [ق/ ١٢] ، (و) مع الجمع المكسر نحو : (﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾)[الحجرات / ١٤] (و) مع اسم الجنس نحو : (أورقت الشجرُ ، و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو : أورق الشجرُ ، و) مع اسم الجمع المذكر نحو (﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾) [الأنعام / ٦٦] (و) مع اسم جمع المؤنث نحو : (﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) [يوسف /٣٠] ، (و) مع الجمع المكسر المذكر نحو : (قال الرجال ، و) مع جمع التكسير المؤنث نحو : (جاء الهنود) ، فأتى في جانب التذكير بالنشر مرتبًا على ترتيب اللَّف ، وفي جانب التأنيث مختلطًا ، كقوله : هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة ، وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازًا من اسم الجمع المبني نحو: الذين ، فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا ، بالتأنيث ، وإن قيل إنه جمع « الذي » ، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين : أحدهما : أن التأنيث غير حقيقي ، فتضعف العناية به . والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في : جاءتني كتابُ زيدٍ ، أي صحيفته ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٥ــ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

(إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت [٢٠٤/ب] التذكير) في الفعل (في نحو : قام الزيدون) ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون ﴾ [المؤمنون /١] ، (و) أوجبت (التأنيث في) الفعل ، (نحو : قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه[3] وجمهور البصريين ، (خلافًا للكوفيين فيهما) ، فإنهم أجازوا في

(١) قرأها بالرفع : أبو جعفر وشيبة ومعاذ والحارث . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٣٥٣/٢ .
(٢) المحتسب ٢٦٦/٢ . (٣) الكتاب ٣٨/٢ .

الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، (و) خلافًا (**للفارسي**) من البصريين (**في**) جمع تصحيح (**المؤنث**) فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ، وتبعه الناظم فلم يستثنه ، (**واحتجوا بنحو** : ﴿ **إِلاَّ الَّذِي آمَنَت بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ** ﴾) [يونس /٩٠] ، فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، (**و**) بنحو : (﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾) [الممتحنة /١٢] ، فذكَّر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ، (**و**) بنحو (**قوله**) : [من الكامل]

٣٤٤ـ (**فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ و زَوْجَتِي** وَالظَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

فذكّر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث ، و« شجوهن » بمعنى : حزنهن مفعول لأجله ، و« تصدعوا » : انصرفوا . (**وأجيب بأن** « **البنين** ») في قوله : « بنو إسرائيل » (و« **البنات** ») في قوله : « بناتي » (**لم يسلم فيهما لفظ الواحد**) ، إذ الأصل ، بنو ، فحذفت لامه ، وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث ، فلما لَم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير ، وليس الكلام فيه . قال الشاطبي[1] : ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل [٢٨١] تغيير فيهما ، أما ما تغيّر منهما : كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقًا اهـ . (**وبأن التذكير في** « **جَاءكَ**) **الْمُؤْمِنَاتُ** » (**للفصل**) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم : حضر القاضي امرأة ، (**أو لأن الأصل النساء المؤمنات**) ، والنساء : اسم جمع ، فحذف الموصوف وخلفته صفته ، فعوملت معاملته [٢٠٥/أ] (**أو لأن : أل**) في « المؤمنات » اسم موصول (**مقدرة باللاتي ، وهي**) أي اللاتي (**اسم جمع**) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث . قيل : وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر . أما الأول فلأن الفصل بغير « إلا » الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه ، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح . وأما الثاني فلأنه يلزم منه حذف الفاعل ، والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه ، وفيه نظر ، لأن الصفة قامت مقام الموصوف . وأما الثالث فلأن « أل » في نحو : المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام ، لا للحدوث والتجدد ، وسكت الموضح تبعًا للناظم عن إسناد الفعل إلى المثنى ، وحكمه حكم مفرده ، فان كان لمذكر وجب

٣٤٤- البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٠١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٣ ، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٦/٢ ، والخصائص ٢٩٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ .

(١) حاشية الصبان ٥٤/٢ .

تذكير الفعل نحو : ﴿ قالَ رَجُلانِ ﴾ [المائدة / ٢٣] ، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله ، نحو قالت الهندات .

والحكم (**السابع**) من أحكام الفاعل : (**أن الأصل فيه أن يتصل بفعله**) ، لأنه منزل منه منزلة جزئه ، (**ثم يجيء المفعول**) بعدهما ، (**وقد يعكس**) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يَجيء الفاعل بعدهما ، (**وقد**) يتأخر الفعل والفاعل و(**يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك**) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه ، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا (**جائز وواجب**) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٧ــ وَالأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ في المَفْعُول أنْ يَنْفَصِلاَ
٢٣٨ــ وقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وقَدْ يَجِيْءُ المَفْعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

(**فأما جواز الأصل**) [٢٠٥/ب] وهو تقديم الفاعل على المفعول (**فنحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾**) [النمل / ١٦] ، فـ « سليمان » فاعل و« داود » مفعول .
(**وأما وجوبه**) ، أي الأصل (**ففي مسألتين** :

إحداهما أن يُخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تُميّز الفاعل من المفعول (كـ : **ضرب موسى عيسى**) فـ « موسى » فاعل ، و« عيسى » مفعول ، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر ، وصور ذلك ست عشرة صورة ، قامت من ضرب أربع في مثلها ، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم ، وكلها داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٩ــ وَأخِّر الْمَفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ....

فيتعيَّن في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، (**قاله أبو بكر**) بن السراج[١] (**والمتأخرون كالجزولي**[٢] **وابن عصفور**[٣] **وابن مالك**) في النظم وغيره[٤]، (**وخالفهم**) في ذلك (**ابن الحاج**) في نقده على المقرب لابن عصفور ، فقال[٥] : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه [٢٨٢] الأغراض الواهية ، (**محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر**) على عمير ، مع وجود اللبس ، (**وبأن الإجمال من مقاصد**

(١) انظر الأصول ٢/٢٤٥ .
(٢) الجزولية ٥٠ – ٥١ .
(٣) المقرب ١/٥٣ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٩ .
(٥) انظر الارتشاف ٢/١٩٩ .

العقلاء) فإن لهم غرضًا في الإجمال ، كما أن لهم غرضًا في البيان ، **(وبأنه يجوز)** أن يقال : زيد وعمرو **(ضرب أحدهما الآخر)** ، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ، **(وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق)** عند الأصوليين ، ولغة عند النحويين ، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل [٢٠٦/أ] ، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، كـ مختار ومنقاد ، فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا ، **(و)** جائز **(شرعًا على الأصح)** خلافًا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر ، وأبي اسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي ، لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا ، **(وبأنّ الزجاج نقل)** في معانيه **(أنه لا خلاف)** بين النحويين **(في أنه يجوز في نحو ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾** [الأنبياء / ١٥] **كون** « **تلك** » **اسمها)** ، أي اسم « زال » ، **(و** « **دعواهم** » **الخبر ، وبالعكس)** ، اهـ كلام ابن الحاج .

قال المرادي[1] : ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم « زال » بخبرها ، وذلك واضح ، اهـ . وكذا يقال في الباقي ، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو : ضربت موسى سعدى ، أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف .

المسألة **(الثانية)** من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول **(أن يحصر المفعول بـ** « **إنما** » **، نحو : إنما ضرب زيد عمرًا)** ، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا ، لأنه لو أخر انقلب المعنى ، وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيد عمرًا انحصار ضرب زيد في عمرو ، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر ، فإذا أخّر وقيل إنما ضرب عمرًا زيد جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر ، **(وكذا الحصر بـ** « **إلا** » **عند)** أبي موسى **(الجزولي[2] وجماعة)** من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ « إلاّ » ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا ، **(وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري)** من الكوفيين **(تقديمه)** ، أي المفعول مع « إلا » **(على الفاعل[3] ، كقوله)** وهو دعبل بن علي الخزاعي : [من الطويل] [٢٠٦/ب] .

(١) شرح المرادي ١٧/٢ .
(٢) الجزولية ص ٥١ .
(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢ .

٣٤٥ـ (وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُــؤَادُهُ) وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَـالٍ وَلاَ أَهْـلِ

فقدم المفعول المحصور بـ « إلا » وهو « جماحًا » على الفاعل وهو « فؤاده » ، والجماح هنا الإسراع ، والجموع من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء ، وقوله وهو مجنون بني عامر : [من الطويل]

٣٤٦ـ تَزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـى بِتَكْلِيـمِ سَـاعَةٍ (فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا)

فقدم المفعول المحصور بـ « إلا » وهو « ضعف » على الفاعل وهو كلامها ، (وقوله) وهو زهير بن أبي سُلمى بضم السين : [من الطويل]

٣٤٧ـ وَهَـلْ يَنْبتُ الخَطِّـيُّ إِلاَّ وَشِـيجُهُ (وَيُغْرَسُ إِلاَّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخْـلُ)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ « إلا » على نائب الفاعل ، وهو « النخل » لأنه بمثابة الفاعل ، و« ينبت » بضم الياء مضارع أنبت ، و« الخطي » بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط ، [٢٨٣] وهو سيف البحر عند عمان ، بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ، و« وشيجه » ، بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ، و« يغرس » بالبناء للمفعول و« النخل » نائب الفاعل ، والمانع لتقديم المفعول المحصور مع « إلا » على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع . قال في التسهيل[1] وتبعه في المغني[2] : ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها إلا

٣٤٥- البيت لدعبل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص ٣٤٩ ، والدرر ٣٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٢ ، وللحسن بن مطير في ديوانه ص ١٨٢ ، وسمط اللآلي ص ٥٠٢ ، ولابن الدمينة في ديوانه ص ٩٤ ، وللمجنون في ديوانه ص ١٨١ ، وبلا نسبة في أمالي القالي ٢٢٣/١ ، وأوضح المسالك ١٢١/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤ ، والحماسة البصرية ١٧٣/٢ ، والزهرة ص ٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٩٢ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ .

٣٤٦- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤ ، والدرر ٢٥٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٥ ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٦ ، والدرر ٤٩٦/١ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٩١/١ ، وشرح التسهيل ١٣٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٩١/٢ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ ، ٢٣٠ .

٣٤٧- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٥ ، والمقاصد النحوية ٤٨٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٣/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤ ، ولسان العرب ٢٩٠/٧ (خطط) ، وشرح التسهيل ١٣٤/٢ ، ٣٠٥ .

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) مغني اللبيب ص ٩٨ .

أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدًا أحد ، أو تابعًا له نحو : ما قام أحد إلا زيدًا فاضل ، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل ، انتهى .

ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعًا في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل « إلا » تقديرًا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حلَّ في موضعه لا ينوى بع غيره ؛ وإلا لجاز ضرب غلامه [٢٠٧/أ] زيدًا وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٤٠ـ وَمَا بِإلاَّ أوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ ‏ ‏ ‏ أخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

(**وأما توسط المفعول**) بين الفعل والفاعل (**جوازا ، فنحو : ﴿ ولقدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾**) [القمر /٤١] ، فـ « النذر » فاعل « جاء » و« آل فرعون » مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ، (و) نحو (**قولك : خاف ربَّه عمرٌ**) ، فـ « عمر » فاعل و« ربه » مفعول . (**قال**) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٣٤٨ـ جَاءَ الخِلاَفَةَ إذْ كَانت لَهُ قَدرًا ‏ ‏ ‏ (**كَمَا أَتى رَبَّه موسى عَلَى قَدَرِ**)

فـ « موسى » فاعل و« ربه » مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤١ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ‏ ‏ ‏ ....

والمراد عمر بن الخطاب ﷺ .

(**وأما وجوبه**) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (**ففي مسألتين : إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ ﴾**) [البقرة / ١٢٤] ، فـ « إبراهيم » مفعول مقدم ، و« ربه » فاعل مؤخر وجوبًا ، (و) نحو : (**﴿ يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُم ﴾**) [غافر / ٥٢] ، فـ « معذرتهم » فاعل مؤخر ، و« الظالمين » مفعول مقدم وجوبًا ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول ، وهو متأخر لفظًا ورتبة ، (و))لأجل ذلك (**لا يجيز أكثر النحويين نحو : زانَ نورُه الشجرَ**) بتقديم الفاعل على المفعول ، (**لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما**

٣٤٨- البيت لجرير في ديوانه ٤١٦ ، والأزهية ١١٤ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، والدرر ٤٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٢/١ ، ٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١٣٤/٢ .

الأخفش وابن جني[1]) من البصريين (و) أبو عبد الله (**الطُوال**) ، بضم الطاء ، وتخفيف الواو من الكوفيين (**وابن مالك**) في التسهيل[2] في باب الضمير (**احتجاجًا**) في النثر بقولهم : ضربوني وضربت قومك ، بإعمال الثاني ، حكاه سيبويه[3] ، وأجازه البصريون ، وضربته زيدًا [٢٠٧/ب] ، بإبدال « زيد » من الهاء ، بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما في : ضرب غلامه زيدًا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر ، (**بنحو قوله**) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه : [من الطويل]

٣٤٩ــ (**جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ**) جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فـ « ربه » فاعل ، وهو متصل بضمير عائد إلى « عدي » ، وهو مفعول ، ورتبته التأخير ، و« جزاء الكلاب » مفعول مطلق . واختلف في معنى « جزاء الكلاب » فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة . وقال الأعلم ليس بشيء ، وإنما هو دعاء عليه بالابنة إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال : وهذا من ألطف الهجو[4] . (**والصحيح جوازه في الشعر فقط**) للضرورة ، وهو الإنصاف ، لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، فلا يقاس عليه ، وأما الإعمال والبدل فمستثنيان [٢٨٤] لمجيئهما على خلاف الأصل ، إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره ، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه ، كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرًا إلى الجذاذ مما خارج عن القواعد ، وإلى ذلك أشار الناظم فقال :

٢٤١ــ .... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

(و) المسألة (**الثانية**) من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله

---

(١) الخصائص ١/٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٨ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠ .

٣٤٩- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١ ، والخصائص ١/٢٩٤ ، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، والدرر ١/١١٤ ، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية ٢/٤٨٧ ، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٥ ، وشرح الأشموني ٢/٥٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٦ ، ولسان العرب ١٥/١٠٨ (عوي) ، وهمع الهوامع ١/٦٦ .

(٤) ورد قول الأعلم في شرح الشواهد للعيني ٢/٥٩ .

(**أن يحصر الفاعل** بـ « **إنما** ») باتفاق ، (**نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾**) [فاطر / ٢٨] ، فـ « العلماء » فاعل محصور فيه الخشية ، فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول ، والمعنى ، ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، (**وكذا الحصر بـ« إلا » عند غير الكسائي**) فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بـ « إلا » نحو : ما ضرب عمرًا إلا زيد ، (**واحتج**) الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ « إلا » (**بقوله**) : [من البسيط]

٣٥٠ــ (**مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ** وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا)

[٢٠٨/أ] فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » في الموضعين ، والأصل : ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ، ولا جفا بطلاً إلا جبأ ، وعاب بالعين المهملة من العيب ، واللئيم هنا البخيل، مقابل الكريم ، والْجُبَّأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود : الجبان ، ومقابله البطل وهو الشجاع ، (**وقوله**) : [من البسيط]

٣٥١ــ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بالنَّارِ جَارَهُمْ (**وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ**)

فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » على المجرور بالباء ، وطوى ذكر المفعول ، و« هل » بمعنى « ما » ، والأصل ما يعذب أحد أحدًا بالنار إلا الله ، و« نبئتهم » مبني للمفعول ، وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل ، وضمير الغائبين مفعوله الثاني ، وجملة « عذبوا » في موضع المفعول الثالث ، و« جارهم » مفعول « عذبوا » لا المفعول الثالث خلافًا للعيني . (**وقوله**) : [من الطويل]

٣٥٢ــ (**فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا**) عَشِيَّةَ إِنْآءِ الدِّيَارِ وِشَامُهَا

فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » على المفعول وهو « ما هيجت » ، والأصل : فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله و« عشية » منصوب على الظرفية ، والإنآء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنًا ومعنى ، والوشام ، بكسر الواو جمع وشيمة : الكلام الشر والعداوة ، والوشام أيضًا من الوشم ، يقال وشم يده وشمًا إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النِّيلة ، مرفوع على الفاعلية بـ « هيجت » ، وغير الكسائي قدر

٣٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والدرر ٣٦١/١ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ .

٣٥١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢ .

٣٥٢- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٩ ، والدرر ٣٦٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٢ ، والمقرب ٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ .

للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً ، فقدر قبل : « فِعَلَ » ذي كرم عاب ، وقبل : « بطلاً » جفأ ، وقبل « بالنار » يعذب ، وقبل « ما هيجت » درى ، بناء على أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه ، أو تابع له ، كما تقدم تمثيله وتقريره عليه جرى في التسهيل[1] ، وخالف [٢٠٨/ب] هنا فقال :

٢٤٠ـ وَمَا بِـإلاَّ أَوْ بِإنَّمَـا انْحَصَـرْ أخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

(**وأما تقديم المفعول**) على الفعل والفاعل (**جوازًا فنحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾**) [البقرة / ٨٧] ، فـ « فريقًا » فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ، ويجوز في غير القرآن تأخيره .

(**وأما وجوبًا**) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا (**ففي مسألتين :**

إحداهما أن يكون) المفعول (**مما له الصدر**) كأن يكون اسم استفهام ، (**نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ ﴾**) [غافر/٨١] ، « فأي » مفعول مقدم لـ « تنكرون » ، أو اسم شرط ، نحو : (**﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا**) فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء/١١٠] ، فـ « أيا » اسم شرط مفعول مقدم لـ « تدعوا » ، و« ما » صلة ، و« تدعوا » مجزوم بـ « أيًا » ، فكل منهما عامل في [٢٨٥] عامله من جهتين مختلفتين .

المسألة (**الثانية :**) من [مسألتي][2] وجوب تقديم المفعول على عامله (**أن يقع عامله بعد الفاء**) الجزائية في جواب « أما » ظاهرة أو مقدرة ، (**وليس لـه**) ، أي العامل المفعول (**منصوب غيره**) أي غير المفعول (**مقدم**) نعت منصوب (**عليها**) أي على الفاء ، مثال « أما » المقدرة (**نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾**) [المدثر/٣] ، فتقديره : وأما ربك فكبر ، (**و**) مثال « أما » الظاهرة (**نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾** [الضحى/٩] وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذارًا من أن تلي الفاء « أما » الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول . فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف عمل ههنا في المفعول ؟ فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي ، وهي ههنا ليست فيه ، لأنها مؤخرة من تقديم ، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن ، ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرًا من إيلائها أما (**بخلاف**) ما إذا كان للفعل منصوب [٢٠٩/أ] غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفي بالفصل بذلك

---

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) إضافة من « ب » .

المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو : (**أما اليوم فاضْرِبْ زيدًا**) ، فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به ، وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول .

(تنبيه :)

يدرك بالتأمل فيما تقدم (**إذا كان الفاعل والمفعول**) به (**ضميرين**) متصلين (**ولا حصر فِي أحدهما وجب تقديْم الفاعل**) على المفعول كما هو الأصل فيهما ، (**كضربته**) ، فالتاء فاعل ، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل .

(**وإذا كان المضمر**) المتصل (**أحدهما فإن كان**) المضمر (**مفعولاً**) والظاهر فاعلاً (**وجب**) في المضمر (**وصله**) بالفعل (**وتأخير الفاعل**) الظاهر عن المفعول (كـ : **ضربنِي زيدٌ**) ، لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولاً مع إمكان اتصاله .

(**وإن كان**) المضمر (**فاعلاً**) والظاهر مفعولاً (**وجب**) في المضمر (**وصله**) بالفعل (**و**) وجب إما (**تأخير المفعول**) الظاهر عن الفاعل (**أو تقديْمه**) عليه (**وعلى الفعل**) معًا ، (كـ : **ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربْتُ**) ، حذرًا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال .

(**وكلام الناظم**) في النظم (**يوهم امتناع التقديم**) للمفعول على الفعل كـ زيدًا ضربْتُ ، (**لأنه سوى**) في النظم (**بين هذه المسألة**) وهي مسألة : ضربتُ زيدًا ، (**ومسألة : ضرب موسى عيسى**) ، في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :

٢٣٩ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُوْلَ إنْ لَبْسٌ حُذِرَ أَوْ أَضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

فاقتضى أنه لا يجوز : زيدًا ضربت ، كما لا يجوز : عيسى ضرب موسى بتقديم [٢٠٩/ب] المفعول على الفعل ، (**والصواب ما ذكرنا**) من جواز نحو : زيدًا ضربت ، إذ لا لبس ، وامتناع نحو : عيسى ضرب موسى ، لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ ، وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن موسى مفعول .

وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مسائل . أن يخشى اللبس ، وأن يكون المفعول [٢٨٦] محصورًا فيه ، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ، وأنه يجب توسط

المفعول في مسألتين : أن يكون الفاعل ملتبسًا بضمير المفعول ، وأن يكون الفاعل محصورًا فيه ، وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين : أن يكون له صدر الكلام ، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه ، وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا ، وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ، ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول اسمًا ظاهرًا ، والجواز فيما عدا ذلك .

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان[1] : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك[2] ، والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله .

(**قد يحذف الفاعل للجهل به كـ : سُرِق المتاعُ**) ، إذا لم يعلم السارق من هو ، (**أو لغرض لفظي**) كالإيجاز ، نحو : قوله تعالى ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُم بِهِ ﴾ [النحل / ١٢٦] ، وكإصلاح السجع ، كقولهم ، من طابَتْ سريرتُه حُمِدَتْ سِيْرَتُه ، فإنه لو قال : حَمَد الناسُ سيرتَه لاختلفت السجعة ، قاله الموضح في شرح القطر[3] وغيره ، (**وكتصحيح النظم**) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله في قِنَّةٍ كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد : [من البسيط] [٢١٠/أ] .

٣٥٣- (**عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ**)

فبنى « علق » في المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال : علقني الله إياها ، وعلقها الله رجلاً غيري ، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم ، والتعليق هنا الْمَحبة ، و« عرضًا » بالعين المهملة وفتح

(١) الارتشاف ١٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٤/٢ ، والتسهيل ص ٧٧ .

(٣) شرح قطر الندى ص ١٨٧ .

٣٥٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ١٥٢/٥ ، ولسان العرب ١٨٥/٧ (عرض) ، ٢٦٢/١٠ (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

الراء مفعول مطلق ، أي تعليقًا عرضًا من غير قصد . قال في الصحاح[1] : وقولهم علقها عرضًا إذا هوى امرأة ، أي اعترضت لي فعُلِّقتُها من غير قصد انتهى . واسم هذه القينة هريرة ، كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله[2] : [من البسيط]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره ، وذلك الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها .

(أو) لغرض (**معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض**) أي قصد (**نحو** : ﴿ **فَإِنْ أُحْصِرْتُم** ﴾) [البقرة/١٩٦] (﴿ **وَإِذَا حُيِّيتُمْ** ﴾)[النساء/٨٦] (﴿ **إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا** ﴾) [المجادلة/١١] ، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان . وحيث حذف الفاعل (**فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به**) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه [٢٨٧] (**وتأنيث الفعل لتأنيثه**) إن كان مؤنثًا غير مجرور (**واحد**) فاعل ينوب (**من أربعة**) بيان لواحد .

(**الأول**) منها : (**المفعول به**) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه ، ولا فرق في الفعل بين الصحيح كـ : ضرب زيد ، والمعتل العين أو اللام (**نحو** : [٢٠١/ب] ﴿ **وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ** ﴾) [هود / ٤٤] ، والأصل : غاض الله الماء وقضى الله الأمر ، فحذف الفاعل للعلم به ، وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا ، وعمدة بعد أن كان فضلة ، وواجب التأخير [عن الفعل][3] بعد أن كان جائز التقديم عليه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٤٢ـ يَنُوبُ مفعولٌ بِهِ عَن فاعِلِ فِيمَا لَهُ . . . .

(**الثاني : المجرور**) كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازمًا للبناء للمفعول أم لا . فالأول (**نحو** : ﴿ **وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِم** ﴾) [الأعراف / ١٤٩] ، (**و**) الثاني نحو : (**قولك : سِيْرَ بزيدٍ**) ، لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل ، هذا مذهب الجمهور .

(**وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه**) أبي علي (**الرندي**) بالراء المهملة والنون : (**النائب ضمير المصدر**) المفهوم من الفعل المستتر فيه ، والتقدير : ولما سقط هو ،

---

(١) الصحاح (عرض) .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥ ، ولسان العرب ١١٢/١٢ (جهنم) ، ومقاييس اللغة ١٢٦/٤ ، وتاج العروس ٢٩٦/٢٢ (ودع) .

(٣) إضافة من « ط » .

أي السقوط ، وسير هو ، أي السير ، (**لا المجرور**) بالحرف المعدى ، (**لأنه لا يُتبَع على المحل**) ، أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل ، (**بالرفع**) فلا يقال : مر بزيد الظريف ، ولا ذهب إلى زيد وعمرو ، برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع ، كقوله : [من الكامل]

٣٥٤ـ .... طلب الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

برفع « المظلوم » على محل « المعقب » ، فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (**ولأنه**) أي المجرور قد (**يتقدم**) على عامله (**نحو : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾**) **[الإسراء/٣٦]** ، فلو كان « عنه » هو النائب لما تقدم على عامله وهو « مسؤولاً » ، والفاعل لا يتقدم على عامله ، فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل ، (**ولأنه**) أي المجرور (**إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ**) نحو : الزيت كيل ، ورمضان [٢١١/أ] صيم ، وضرب شديد ضرب ، كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ، نحو : زيد قام ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ، (**ولأن الفعل لا يؤنث له**) أي للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل (**في نحو : مُرَّ بِهند**) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو : ضربت هند ، فثبت بهذه العلل الربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل .

(**و**) قال الجمهور : (**لنا**) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (**قولهم : سِيْرَ بزيدٍ سَيْرًا**) بالنصب ، فأنابوا المجرور ، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه ، بل أبقوه منصوبًا ، ولو أنابوه لرفعوه ، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهامًا منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه ، ولنا من الأجوبة (**أنه إنما يُراعى محل يظهر**) إعرابه (**في الفصيح**) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف ، فالأول [٢٨٨] (**نحو : لستُ بقائمٍ ولا قاعدًا**) بالنصب اتباعًا لمحل « قائم » ، فإنه يظهر إعراب محله في فصيح الكلام ، فيقال : لست قائمًا ، والثاني نحو قوله : [من الطويل]

٣٥٤- صدر البيت : (حتى تهجر في الرواح وهاجها) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/٢ ، ٢٤٥ ، ١٣٤/٨ ، والدرر ٤٨٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣ ، وشرح المفصل ٦٦/٦ ، ولسان العرب ٧١٤/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٥١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٤/٨، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٩، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٢ ، ٤٦ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ .

٣٥٥ـ فَإِنْ لَم تَجِدْ من دونِ عدنانَ والـدًا ودونَ مَعَـدٌّ فَلْـتَزَعْكَ العَـوَاذِلُ

بنصب « دون » الثانية اتباعًا لمحل « دون » الأولى ، فإن إعرابها النصب بـ « تجد » ، ويظهر في الفصيح نصبه ، فيقال : فإن لم تجد دون عدنان ، (**بخلاف**) المجرور بحرف أصلي مُعَد ، (**نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضلَ**) بالنصب ، اتباعًا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية ، أو : مُرَّ بزيدٍ الفاضلُ ، بالرفع ، اتباعًا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (**فلا يجوزان**) خلافًا لابن جني[1] (**لأنه لا يجوز**) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أنّ وأنْ وكي ، [٢١١/ب] إلا شذوذًا ، فلا تقل : (**مررتُ زيدًا**) بالنصب على المفعولية (**ولا : مُرّ زيدٌ**) بالرفع على النيابة عن الفاعل ، وإذا لم يكن فصيحًا فلا يجوز مراعاته ، وأما قوله : [من الرجز]

٣٥٦ـ يَسْلُكْنَ في نَجْد وَغَـورًا غَـائِرا

بالنصب ، فالفصيح أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : ويسلكن غورًا ، لا بالعطف على محل « نجد » فسقط قولهم لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسؤُولاً ﴾ [الإسراء/٣٦] ، فـ « عنه » ليس هو النائب عن الفاعل ، خلافًا لصاحب الكشاف[2] ، ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (**النائب في**) هذه (**الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم « كان » وهو المكلف**) المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : مسؤولاً هو ، أي المكلف ، وإنما لم يقدر ضمير « كان » راجعًا « لكل » ، لئلا يخلو « مسؤولاً » عن ضمير ، فيكون مسندًا إلى « عنه » ، وذلك لا يجوز كما تقدم ، وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لَم

٣٥٥- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأمالي المرتضى ١٧١/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢ ، ١١٣/٩ ، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥١/١، ٨٦٦/٢ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١ ، ورصف المباني ص ٨٢ ، والمحتسب ٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٢/٢ .

(١) في المحتسب ٤٣/٢ ، بعد إنشاد البيت : (عطف « دون » الثانية على موضع « من دون » الأولى ، ونظائره كثيرة جدًّا) .

٣٥٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩٠ ، وأساس البلاغة (فسق) ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٨/٢ ، والكتاب ٩٤/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/١٠ (فسق) ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٢ ، والمحتسب ٤٣/٢ .

(٢) في الكشاف ٤٤٩/٢ : (و« عنه » في موضع الرفع بالفاعلية ، أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنها ، فمسؤول : مسند إلى الجار والمجرور ، كالمغضوب في قوله : ﴿ غيرِ المغضوب عليهم ﴾) .

يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (**وامتناع الابتداء**) في المجرور بحرف أصلي (**لعدم التجرد**) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها ، هكذا أجاب ابن عصفور ، وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ ، فالنائب أحق وأجدر ، وذلك نحو : نعم امرأة هند إذ لو قيل : هي نعم امرأة لم يجز ، لأن المبتدأ حينئذ يصير عائدًا على شيء من الخبر مؤخر . انتهى .

(**وقد**) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلاً عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (**أجازوا النيابة في : لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ**) اتفاقًا ، لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (**مع امتناع : مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ**) لأن « من » لا تزاد في الإيجاب لا لوقوع « أحد » في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله : [من الطويل]

٣٥٧- إذا أحدٌ لَم يَعْنِه شَأن طَارق ....

[٢١٢/أ] نص عليه ابن مالك في التسهيل[1] في باب العدد ، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء ، وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو : مر بهند ، فلأنه لما لم يظهر تأثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة ، فلم يؤنث الفعل له ، فأما قوله تعالى : ﴿ إنْ تَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنكُم ﴾ [التوبة/٦٦] ، بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد[2] فقال ابن جني[3] : محمولة على معنى : إن تسامح طائفة ، بدليل ﴿ تُعَذَّب طَائِفَة ﴾ [التوبة/٦٦] ، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد[4] (**قالوا في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء/٧٩] إن المجرور فاعل مع امتناع : كَفَتْ بِهِنْدٍ**) بتأنيث الفعل مع أنّ الفاعل مجرور بحرف جر زائد ، فما بالك إذا كان مجرورًا بحرف أصلي ، هذا تقدير كلام الموضح ، وهو معارض بنحو : ﴿ وَمَا تَسقُطُ مِنْ وَرَقَة ﴾ [الأنعام/٥٩] ، ﴿ ومَا تَخرجُ مِنْ ثَمرَةٍ ومَا تَحمِلُ مِنْ أنثَى ﴾ [فصلت/٤٧] ، بتأنيث الفعل مع أن فاعله [٢٨٩] مجرور بحرف زائد . واختلف في سبب امتناع كفت بهند ، فقال الزجاج[5] : لأنه كفى مضمن معنى اكتف ، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله . وقال ابن السراج : إن

٣٥٧- شطر بيت بلا نسبة في التسهيل ص ١١٨ ، وحاشية الصبان ٦٧/٢ .

(١) التسهيل ص ١١٨ .

(٢) انظر هذه القراءة في النشر ٢٨٠/٢ .

(٣) المحتسب ٢٩٨/١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢ .

فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء ، والباء متعلقة بالمضمر ، أي : كفى الاكتفاء بهند ، وردّ بأنَّ ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين ، وهو منهم ، خلافًا للكوفيين .

(**الثالث**) مما ينوب عن الفاعل : (**مصدر**) متصرف (**مختص**) بصفة أو غيرها (**نحو** : ﴿ **فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفخَةٌ واحِدَةٌ** ﴾) [الحاقة/١٣] ، فـ « نفخة » نائب الفاعل وهو مصدر[1] متصرف لكونه مرفوعًا ، ومختص لكونه موصوفًا بـ « واحدة » وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية ، نحو ﴿ سُبْحَانَ الله ﴾ [المؤمنون/٩١] وغير المختص المبهم ، نحو : سَيْرٌ ، فيمتنع [٢١٢/ب] سبحان الله ، بالضم ، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل : يُسَبَّح سبحان الله لعدم تصرفه ، (**ويمتنع نحو : سِيْرَ سَيْرٌ لعدم الفائدة**) إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغايرهما ، بخلاف ما إذا كان مختصًا فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة ، وإذا امتنع سِيْرَ سَيْرٌ مع إظهار المصدر (**فامتناع سِيْرَ**) ، بالبناء للمفعول على (**إضمار ضمير**) المصدر ([**السير**][2] **أحق**) بالمنع ، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهامًا من ظاهره (**خلافًا لمن أجازه**) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا : جُلِس ، بالبناء للمفعول ، وفيه ضمير مجهول ، قال ثعلب : أراد أن فيه ضمير المصدر ، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان ، فقال[3] : ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره ، فيجوز أن تقول : قيم وقعد ، فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام ، وقعد القعود ، انتهى . والصحيح المنع ، (**وأما قوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٣٥٨- (**وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِن يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ**)

(فـ) النائب عن الفاعل بـ « يعتلل » ضمير مصدر مختص بلام العهد ، أو بصفة محذوفة ، و(**المعنى : ويعتلل**) هو ، أي (**الاعتلال المعهود ، أو اعتلال ، ثم خصصه بـ « عليك » أخرى**) في موضع الحال من الضمير ليقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل ، لأنه إنَّمَا يدل على مصدر نكرة مَحْضة وهي حال (**محذوفة للدليل**) الدال عليهما

(١) سقطت من « ب » .

(٢) زيادة من « ب » .

(٣) النكت الحسان ص ٥٣ .

٣٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢ ، ٨٨٣ ، ولعلقمة في ديوانه ص ٨٣ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٢/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٦/٢ .

وهو « عليك » المذكورة قبل الفعل ، وحذفت (**كما تحذف الصفات المخصصة**) للموصوفات للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلا نُقِيمُ لَهُم يومَ القِيَامَةِ وزنًا ﴾ [الكهف/١٠٥] أي : نافعًا ، لأن أعمالهم [٢١٣/أ] توزن بدليل ، ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُه ﴾ [الأعراف/٩] الآية ، قاله في المغني . وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه[1] ، لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . و« يسؤك » من الإساءة جواب الشرط الأول ، و« تدرب » بالدال المهملة من الدربة ، وهي العادة جواب الشرط الثاني [٢٩٠] والاعتلال : الاعتذار ، يقال : اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر ، (**وبذلك**) التوجيه (**يوجه** : ﴿ **وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ** ﴾) [سبأ/٥٤] ، بالنصب ، فيكون المعنى : وحيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ، (**و**) بذلك يوجه أيضًا (**قوله**) وهو طرفة بن العبد : [من الطويل]

٣٥٩- **(فيَا لَكَ مِنْ ذي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا)** وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

فيكون المعنى : حيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول دونها ، وليس النائب الظرف فيهما ، لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين . وعن الأخفش أنه أجاز في : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/٩٤] ، ﴿ ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن/١١] أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ، ثم قال أبو علي[2] وتلميذه ابن جني[3] فتحة اعراب ، واستشكل ، وقال غيرهما فتحة بناء ، وهو المشهور ، ولو قرئ : ﴿ وحِيلَ بينُهم ﴾ [سبأ/٥٤] ، أو روي حِيلَ دونُها ، بالرفع فيهما كما قرئ : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم ﴾ [الأنعام/٩٤] ، بالرفع[4] ، وكما روي : [من الطويل]

٣٦٠- .... وَبَاشَرَتْ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دونُهَا

---

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

٣٥٩- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٨ ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٢) انظر الحجة ٣٦٠/٣ .

(٣) المحتسب ١٩٠/٢ .

(٤) كذا قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم ومجاهد . انظر الإتحاف ص ٢١٣ ، والنشر ٢٦٠/٢ .

٣٦٠- صدر البيت : (ألم تريا أني حميت حقيقتي) ، وهو لموسى بن جابر في الدرر ٤٦١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٨١ ، والارتشاف ٢٦٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (دون) ، وهمع الهوامع ٢١٣/١ ،

بالرفع أيضًا لجاز ، ولم يحتج إلى هذا التوجيه ، (و) بذلك يوجه أيضًا (**قوله**) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين : [من البسيط]

٣٦١– (**يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ**) فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِيْنَ يَبْتَسِمُ

فيكون المعنى : يغضي الإغضاء المعهود ، أو إغضاء من مهابته ، (**ولا يقال النائب المجرور**) بـ « من » وهو« مهابته » (**لكونه [٢١٣/ب] مفعولاً له**) ، قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة ، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال : والجمهور على مع نيابة المفعول له ، خلافًا للأخفش وضعفه ، قال الخفاف : وعله المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى اهـ . وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافًا للكسائي وهشام ، ولا المفعول معه ، ولا خبر « كان » ، فلا يقال كين قائم ، خلافًا للفراء .

(**الرابع**) مما ينوب عن الفاعل (**ظرف**) زماني أو مكاني (**متصرف مختص**) فالزماني (**نحو : صِيمَ رمضانُ ، و**) المكان نحو : (**جُلِسَ أمامَ الأمِيْرِ**) ، فـ « رمضان ، وأمام » ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، ومختصان بالعلمية في الأول والإضافة في الثاني ، (**ويمتنع نيابة نحو عندَكَ ومعَكَ وثَمَّ**) بفتح المثلثة ، فلا يقال : جلس عندك ولا معك ولا ثم ، (**لامتناع رفعهن**) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفًا كاملاً ، لأن « من » تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كـ « قط وعوض » أولى بالمنع ، ويمتنع نيابة (**نحو : مكانًا وزمانًا إذا لم يُقَيَّدا**) بقيد يخصصهما ، فلا يقال : جلس مكان ، ولا صيم زمان لعدم الفائدة ، لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزامًا في الأول ووضعًا في الثاني ، فإن قيدا بوصف مثلاً جاز نيابتهما نحو : جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل ، لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف ، لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف ، وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله :

٢٥٠– وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أو مِنْ مَصْدَرِ أو حَرفُ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

٣٦١– البيت للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن) ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأمالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

(**و**) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور [٢١٤/أ] (**لا ينوب غير المفعول به مع وجوده**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥١ــ وَلاَ يَنُوبُ بَعضَ هَـذِي إنْ وُجِـدْ   في اللَّفْظِ مفعـولٌ بـهِ . . . .

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازًا ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، (**وأجازه الكوفي**[1]) أي أجاز الكوفيون[2] أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (**مطلقًا**) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه .

فالأول (**كقراءة أبي [٢٩١] جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قومًا بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ ﴾**) [الجاثية/١٤] ، فبنى « يجزى » للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو « قومًا » مقدمًا على النائب[3] .

والثاني كضرب في الدار زيدًا ، (**و**) أجازه (**الأخفش بشرط تقديم النائب**) على المفعول به[4] كالمثال الثاني ، (**وكقوله :**) [من الرجز]

٣٦٢ــ وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ   (**ما دَامَ مَعنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ**)

فـ « معنيًّا » اسم مفعول من « عني بحاجتك » ، أصله معنوي ، كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو « قلبه » ، (**و**) نحو (**قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٢) في « ب » : (الكوفي) .

(٣) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة والأعرج . انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ١٧٠ : (مذهب سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وأجازه الأخفش والكوفيون) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والخصائص ٣٩٧/١ .

٣٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٩/٢ .

٣٦٣- (لَمْ يُعْنَ بِالعَلَيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا) وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

فـ « يعن » مضارع مبني للمفعول من « عني بكذا » ، و« بالعلياء » نائب الفاعل ، و« سيدًا » مفعول به مؤخر ، واختاره الناظم في التسهيل[1] ، وظاهر قول الناظم :

٢٥١- .... وَقَدْ يَرِدْ ....

يشمل مذهب الكوفيين والأخفش . وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، قال الموضح في شرح القطر[2] : ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في [٢١٤/ب] الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على « الغفران » المفهوم من قوله « يغفروا » ، أي : ليجزى الغفران قومًا ، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز . اهـ .

وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي[3] : تساوت البقية . واختار ابن عصفور[4] إقامة المصدر ، وأبو حيان[5] ظرف المكان ، وابن معط المجرور[6] .

(مسألة :

وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (**واجب نصبه لفظًا إن كان غير جار ومجرور ، كضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميس أمامَك ضربًا شديدًا**) برفع « زيد » على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ، (**ومن ثَمَّ**) أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (**نصب المفعول الذي لَمْ يُنَبْ**) عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (**في نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ دينارًا ، وأُعْطِيَ دينارٌ زيدًا**) ، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله . (**أو**) واجب نصبه (**محلاً إن كان**) غير النائب (**جارًا ومَجْرورًا ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾**) [الحاقة /١٣] ، فرفع « نفخة »

٣٦٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ ، والدرر ٣٦٣/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٠/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٢/١ .

(١) التسهيل ص ٧٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩٠ .

(٣) الجزولية ص ١٤٢ .

(٤) المقرب ٨١/١ .

(٥) النكت الحسان ص ٥٥ .

(٦) في المصدر السابق : (واختار ابن معط إقامة المجرور) .

على النيابة عن الفاعل ، ونصب مَحَل الجار والمجرور وهو في « الصبور »، (**وعلة ذلك**) النصب الواجب لفظًا أو محلاً لما عدا النائب (**أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا ، فكذلك نائبه**) لا يكون إلا واحدًا فينصب ما عداه ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددًا ، أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبًا فيه مذهبان ، أصحهما الأول ، ويعزى لسيبويه[1] .

(١) الكتاب ١/٢٢٨ .

(فصـــــــــــل)

(وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد **(فنيابة الأول جـــائزة اتفاقًـــا [٢١٥/أ] ونيابة الثالث ممتنعة [٢٩٢] اتفاقًا ، نقله)** ابن هشام **(الخضراوي**[1] **)** وابن أبي الربيع **(وابن الناظم)** في شرح النظم[2] . **(والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبـــس)** بغيره **(نحو : أعلمْتُ زيدًا كبشَك سَمِينًا)** فتقول : أعلم زيـدًا كبشـك سمـين ، قالـه أبـو حيان في النكت الحسان[3] . وقال الشاطبي : أجاز بعض المتأخرين إقامـة الثـالث لكـن مـع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف في الثاني ، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما . قال الشاطبي : وهو إلزام صحيح . اهـ .

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل في حكم الثاني ، فيأتي فيـه الخـلاف الآتي فيه ، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل[4] .

(وأما الثاني ففي باب « كسا ») وهو ما ليس خبرًا في الأصل عـن الأول **(إن ألبس ، نحو : أعطيْتُ زيدًا عمرًا ، امتنع)** نيابته **(اتفاقًا)** للإلباس تقـدم أو تـأخر ، لأن كلاًّ منهما يصلح أن يكون معطى ، ولا يتبين المأخوذ من الآخـذ إلا بـالإعراب ، فلـو قيـل : أعطي عمرو زيدًا ، أو أعطي زيدًا عمرٌو ، لتوهم أن « عمـرًا » آخـذ ، و« زيـدًا » مـأخوذ ، والغرض بالعكس .

وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى ، فيكون المقدم هو المسـند إليه ، **(وإن لم يلبس نحو : أعطيتُ زيدًا درهَمًا ، جاز)** نيابته **(مطلقًا)** أي سواء اعتقـد القلـب أم لا ، وسـواء كـان الثـاني نكـرة والأول معرفة أم لا ، لأن « زيدًا » آخذ أبدًا ، و« درهمًا » مأخوذ أبدًا . **(وقيل : يمتنع مطلقًـــا)** طردًا للبس ، فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل **[٢١٥/ب]** معنى .

---

(١) انظر المقرب ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٨/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦ .

(٣) النكت الحسان ص ٥٦ .

(٤) انظر التسهيل ص ٧٧ ، والارتشاف ١٨٦/٢ - ١٨٨ .

(**وقيل**) يمتنع نيابة الثاني (**إن لم يعتقد القلب**) في الإعراب وهو كون المرفوع منصوبًا والمنصوب مرفوعًا ، فإن اعتقد القلب جاز ، والنائب في الحقيقة هو الأول ، لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز ، كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب ، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وهو من ملح كلامهم .

(**وقيل :**) يمتنع نيابة الثاني (**إن كان نكرة والأول معرفة**) قاله الفارسي . فلا يقال : أعطي درهم زيدًا ، ويتعين : « أعطي زيد درهمًا »[1] ، لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة (**وحيث قيل بالجواز**) في الثاني (**فقال البصريون إقامة الأول أولى**) لأنه فاعل معنى . (**وقيل**) عن الكوفيين أنهم قالوا : (**إن كان**) الثاني (**نكرة**) والأول معرفة (**فإقامته قبيحة ، وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله**) المرادي نقلاً عن الكوفيين في شرح التسهيل .

وقال أبو حيان[2] : محل الخلاف أنه إذا كان « درهمًا » منصوبًا بـ « أعطى » ، أما من جعله منصوبًا بغير « أعطى » وقدر له فعلاً آخر تقديره : يأخذ درهمًا ، فلا يصح على مذهبه إقامة « الدرهم » معمولاً لـ « أعطى » ، لأنه معمول لغيره ، اهـ .

(و) المفعول الثاني (**في باب «ظن»**) وهو ما كان خبرًا في الأصل عن الأول . (**قال قوم**) كثيرون (**يمتنع**) نيابته (**مطلقًا**) سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء كان جملة أم لا ، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا (**للإلباس في النكرتين**) نحو : ظُنَّ أفضَلُ منك أفضلُ من زيد ، إذا كان أفضل من زيد هو الأول ، (و) في (**المعرفتين**) [٢١٦/أ] نحو : ظُنَّ صديقك زيدًا ، إذا كان زيد هو الأول ، (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (**إن كان الثاني نكرة**) والأول معرفة ، (**لأن الغالب**) في الثاني (**كونه مشتقًا ، وهو حينئذ**) أي : حين إذ ناب عن الفاعل (**شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه**) الفعل المبني للمفعول ، (**فرتبته التقديم**) نحو : ظن قائم زيدًا ، ففي « قائم » ضمير مستتر يعود على « زيدًا » وهو متأخر لفظًا ورتبة ، لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ، و« قائم » متقدم الرتبة ، لأنه نائب الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر ، (و) هذا القول (**اختاره**) أبو موسى (**الجزولي**[3]) وابن هشام (**الخضراوي** .

---
(١) في « ب » : (أعطي زيدًا درهم) .
(٢) النكت الحسان ص ٥٦ .
(٣) الجزولية ص ١٤٣ .

وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب « ظن » (**إن لم يلبس**) نحو: ظن قائم زيدًا ، ويمتنع إن ألبس ، نحو: ظن عمرو زيدًا ، إذا كان عمرو مفعولاً ثانيًا ، (**ولم يكن جملة**) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح ، (**و**) هذا القول **[٢٩٣]** (**اختاره ابن طلحة**) والسيرافي في الإقناع (**وابن عصفور**[1] **وابن مالك**[2]) وجماعة من المتأخرين .
(**وقيل : يشترط**) في إقامة الثاني (**أن لا يكون نكرة والأول معرفة ، فيمتنع : ظُنَّ قائمٌ زيدًا**) برفع « قائم » لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير ، وما سمع منه حمله جماعة على القلب ، وقد نص على هذا المعنى سيبويه[3] في : كان رجل زيدًا ، والبابان واحد ، قاله الشاطبي .

(**و**) المفعول الثاني (**في باب « أَعْلَمَ » أجازه قوم**) منهم الجزولي[4] ، والشلوبين في التوطئة ، وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (**إذا لم يلبس فيمتنع**) أعلم [٢١٦/ب] زيد عمرو قائمًا ، (**ومنعه قوم منهم الخضراوي والأُبَّدي**) بضم الهمزة وتشديد الموحدة ، نسبة إلى أُبَّدَة بلد بالأندلس ، (**وابن عصفور**[5] **لأن**) المفعول (**الأول**) واقع عليه الإعلام فهو (**مفعول صحيح**) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسًا به ، (**و**) أما المفعولان (**الأخيران**) (**فأصلهما مبتدأ وخبر شُبِّها**) في نصبهما (**بمفعولي « أعطى »**) فإطلاق المفعولية عليهما مجاز ، (**ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال**) الفرزدق : [من الطويل]

٣٦٤- (**وَنُبِّئْتُ عَبد الله بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ** كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا

فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل ، و« عبد الله » علم قبيلة المفعول الثاني ، وجملة « أصبحت » المفعول الثالث ، واسم « أصبحت » ضمير مستتر فيها يعود إلى « عبد الله » ، وأنثها باعتبار القبيلة ، و« كرامًا » خبر أصبحت ، و« مواليها » فاعل « كرامًا » ، و« لئيمًا » خبر بعد خبر ، و« صميمها » فاعل « لئيمًا » ، و« الجو » بفتح الجيم ، وتشديد الواو اليمامة ، كانت تسمى جوًّا ، و« الكريم » الشريف ، و« اللئيم »

(١) المقرب ٤١/١ .
(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .
(٣) الكتاب ٤٧/١ .
(٤) الجزولية ص ١٤٣ .
(٥) المقرب ٨١/١ .
٣٦٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٢١ .

ضده ، و« صميم الشيء » خالصه ، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها ، والمعنى : أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ، ورؤساؤها لئام .

(**وقد تبين**) مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي][1] كسا ، واشتراط كون الثاني في باب « ظن » ليس جملة ، وجريان الخلاف في الثالث في باب « أعلم » (**أن في النظم أمورًا**) غير مناسبة ، (**وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسا »** ، **حيث لا لبس**) فإنه[2] قال :

٢٥٢ــ وَباتِّفَاق قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

(**وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة**) حيث قال :

٢٥٣ــ فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

(**وإيهام [٢١٧/أ] أن إقامة الثالث**) من باب « أعلم » (**غير جائزة بالاتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه**) وهو إقامة الأول (**ولا مع المختلف فيه**) وهو إقامة الثاني ، (**ولعل هذا**) الصنيع الموهم (**هو الذي غلط ولده**) في شرح النظم[3] ، (**حتى حكى الإجماع على الامتناع**) ، فهذه ثلاثة أمور ، والأولان مسلمان ، والثالث منظور فيه من وجهين .أحدهما : أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحًا فقد تعرض له التزامًا ، وذلك لأن الثالث في باب « أعلم » هو الثاني في باب « علم » ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحًا بما علم التزامًا ففيه شائبة تكرار ، والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي ، فلا ينسب حاكيها إلى غلط ، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

---

(١) إضافة من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٧١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**يُضَمُّ أولُ فعلِ المفعول**) الذى لم يسم فاعله (**مطلقًا**) سـواء كـان ماضيًـا أم مضارعًا ، وإلى ذلك أشار [٢٩٤] الناظم بقوله :

٢٤٣ــ فَـأَوَّلَ الفِعْـلِ اضْمُمَـنْ . . . .

(**ويشركه**) في الضم (**ثاني الماضي المبدوء بتاء زائـدة**) معـادة سـواء أكـانت للمطاوعة أم لا ، فالثاني (**كتضارب ، و**) الأول نحو : (**تعلَّمَ**) وتدحرج ، وقيدنا الزيـادة بالمعتادة احترازًا من التاء في نحو قولهم : ترمس الشيء ، بمعنى رَمَّسَه ، فإنها زائدة ، ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة ، قاله المرادي[1] ، وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله :

٢٤٥ــ وَالثَّـانِيَ التَّـالِيَ تَـا المُطَاوَعَـهْ كَـالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلاَ مُنَازَعَـهْ

ويشركه (**ثالث المبدوء بهمز الوصل**) سواء [٢١٧/ب] أكـان متعديًـا أم لازمًـا ، فالثاني (**كـ : انطلق ، و**) الأول نحو : (**استخرج واسـتحلى**) وإلى ذلـك أشـار النـاظم بقوله :

٢٤٦ــ وَثَـالِثَ الَّـذِي بِـهَمْزِ الوَصْـلِ كَـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَاسْـتُحْلِي

وفي جمل الزجاجي[2] لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويـين اهـ . وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ، ومثَّله بـ « قام » و« جَلَسَ » ، وعللـه بأنـه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير مخبر عنه ، وذلك محال ، (**ويكسر ما قبل الآخـر من الماضي**) وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤٣ــ . . . . وَالْمُتَّصِـلْ بَـالآخِرِ اكْسِـر فِـي مُضِـيٍّ كَوُصِـلْ

ومن العرب من يسكنه كقوله : [من الرجز]

٣٦٥ــ لَوْ عُصْرَ بها البَانُ والمِسْك انْعَصَرْ

---

(١) شرح المرادي ٢/٢٣ - ٢٤ . (٢) الجمل ص ٧٧ .

٣٦٥- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٠٣ ، وأدب الكاتب ص ٥٣٨ ، وإصلاح المنطـق ص ٣٦ ، والكتاب ٤/١١٤ ، واللسان ٣/٣٣٦ (فصد) ، ٤/٥٨١ (عصر) ، والمنصف ١/٢٤ ، والارتشـاف ٢/١٩٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٢٤، واللامات ٣٦، والمنصف ٢/١٢٤، والمخصص ١٤/٢٢٠.

واختاره قطرب . قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام ، فتقلب الياء ألفًا ، فيقول في رُؤِيَ زيدٌ : رُؤَى زيدٌ ، بفتح الهمزة ، وهي لغة طيىء ، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات ، كسر ما قبل آخره وتسكينه ، وفتحه (**ويُفتَح**) ما قبل الآخر (**من المضارع**) وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤٤- وَاجْعَلْــهُ مِــنْ مُضَــارِعٍ مُنْفَتِحَــا ....

هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف .

(و) أما (**إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي** كـ « **قـام** ») من الواوي ، (و« **باع** ») من اليائي ، (**أو**) كان (**على**) وزن (**افتعل وانفعل** ، كـ « **اختار** ») من اليائي ، (و« **انقاد** ») من الواوي (**فلك**) في العين (**كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتقلب**) الألف (**ياء فيهما**) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم ، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد .

قال الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني [٢١٨/أ] ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اهـ .

وقال المرادي[1] : الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شيوعًا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم تمخضت الياء اهـ .

(**ولك إخلاص الضم فتقلب**) الألف (**واوًا**) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله :

٢٤٧- وَاكْسِر أوَ اشْــمِمْ فـا ثُلاَثِـيٍّ أُعِـلْ عَيْنًا وَضَـمَّ جَـا كَبُــوعَ فَــاحْتُمِلْ

وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله :

(١) شرح المرادي ٢/٢٥ .

٢٤٩ــ وَمَـا لِفَـا بَـاعَ لِمَـا العَيْــنُ تَلِـي   في اخْتَـارَ وانْقَـادَ وَشِـبْهٍ يَنْجَلِـي

(قال) رؤبة في الضم الخالص : [من الرجز]

٣٦٦ــ (لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَـيْئًا لَيْـتُ   لَيْتَ شَبَابًا بُـوعَ فَاشْـتَرَيْتُ)

[٢٩٥] فـ « بوع » مبني للمفعول وهو خبر « ليت » الأولى ، و« شبابًا » اسمها ، و« ليت » الأخيرة توكيد للأولى فلاسم لها ولا خبر ، وليت الوسطى فاعل « ينفع » ، و« شيئًا » مفعول مطلق ، أي نفعًا وفاقًا للموضح لا مفعول به خلافًا للعيني(١) ، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و« هل » للنفي بدليل أنه روى وما ينفع شيئًا ليت ، والواو للاعتراض ، (وقال) آخر : [من الرجز]

٣٦٧ــ (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ)   تَخْتَبِـطُ الشَّـوكَ وَلاَ تُشَـاكُ

فـ « حوكت » من الحياكة وهي النسج ، مبني للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ، و« نيرين » تثنية نِير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت ، وفي آخره راء علم الثوب [٢١٨/ب] ولحمته أيضًا فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئًا ، وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتُعزَى لفقعس ودَبِيْرٍ) الجميع ، وهما من فصحاء بني أسد ، قاله المرادي في شرح التسهيل .

وقال الشاطبي : حكيت عن بني ضبة ، وقال الموضح(٢) : حكيت عن بعض تميم . (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) كـ « اختار » (وانفعل) كـ « انقاد » مِمَّا زاد على الثلاثة ، فلا يقال : اختور ولا انقود ، (و) المشهور

٣٦٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١ ، والدرر ١/٥٢٤، ٢/٥٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٥٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٩، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٣، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، ٣/٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، وهمع الهوامع ١/٢٤٨ ، ٢/١٦٥ ، وتهذيب اللغة ١٤/٣٢٠ ، وديوان الأدب ٣/٤٠٢ .

(١) المقاصد النحوية ٢/٥٢٥ .

٣٦٧ - الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، والدرر ٢/٥٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٦ ، والمنصف ١/٢٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/١٦٥، وتاج العروس ١٩/٢٣٧ (خيط) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٢٦ .

(**الأول**) وهو (**قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك**) وينطق بالهمزة في نحو : اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث ، قاله ابن مالك[1] ، (**وادعى ابن مالك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ كـ « خِفْتُ وبِعْتُ » أو ضم كـ « عُقْتُ »**) مبنيات للمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٤٨ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ....

(وأصل المسألة) قبل بنائهن للمفعول (**خافَنِي زيد ، وباعَنِي لِعَمْرٍو ، وعاقني عن كذا**) ، فحذفت الفاعل ، (**ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول**) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم ، (**فلو قلت : خِفْتُ وبِعْتُ فبالكسر**) في الخاء والباء ، (**وعُقْتُ بالضم**) في أوله (**لتُوُهِّم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى**) المراد ، (**فتعين أنه لا يجوز إلا الإشمام أو الضم في**) خفت وبعت (**الأولين ، والكسر في**) عقت (**الثالث ، و**) تعين (**أن يمتنع الوجه المُلْبِس**) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث ، (**وجعلته المغاربة مرجوحًا لا ممنوعًا**) فقالوا : إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة ، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقًا بينهما وهو ظاهر[2] ، (و) لِهذا (**لَم يلتفت [٢١٩/أ] سيبويه**) في ذلك (**للإلباس[3]**) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقًا اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (**لحصوله في**) الاسم والفعل ، فالاسم (**نحو : مُخْتار**) ، إذ يحتمل أن يكون وصفًا للفاعل أو المفعول ، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفًا ، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفًا للفاعل تكون الياء مكسورة ، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة ، (**و**) الفعل نحو : (﴿ **تُضَارَّ** ﴾) [البقرة / ٢٣٣] إذ يحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل وأن يكون مبنيًا للمفعول ومع ذلك أدغم ، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة ، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة ، (**وأوجب[4] الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف**) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد ، (**نحو : شُدَّ ومُدَّ**) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما ، (**والحقّ قول بعض الكوفيين إن الكسر**) في الفاء (**جائز**) ونص سيبويه على اطراده ، فقال[5] :

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ .
(٢) انظر الارتشاف ٢/١٩٦ .
(٣) الكتاب ٤/٤٢١ .
(٤) في « ب » : (وأوجبه) .
(٥) الكتاب ٤/٤٢٢ - ٤٢٣ .

واعلم أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فُعل من المضاعف الثلاثي مجرى فُعِل من المعتل فيكسر أوله، فيقال: رِدَّ، كما يقال: قِيل، نقله الموضح عنه في الحواشي، ومن خطه نقلت.

(و) الكسر (**هو لغة بني ضبة**) بضاد معجمة مفتوحة فموحلة مشددة، فهاء تأنيث وهو ابن أد عم تميم بني مرة، قاله الدماميني[1]. وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي[2]: ضنة، بالضاد المعجمة والنون لا بالباء، وهو بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة، كذا في مختصر الأنساب اهـ. ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة، (و) لغة (**بعض تميم، وقرأ علقمة**) ويحيى بن وثاب: (﴿ **رِدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾)[3] [يوسف/٦٥]، و: (﴿ **وَلَوْ رِدُّوا** ﴾)[4] [الأنعام/٢٨]، (**بالكسر**) فيهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على المعتل، (**وجوز ابن مالك الإشمام أيضًا**) فقال في التسهيل[5]: وقد تشم فاء المدغم، (**وقال المهاباذي: من أشم**) من العرب (**في قِيل وبِيع**) من المعتل (**أشمَّ هنا**)، يعني في المضعف، [٢٩٦] فتحصل [٢١٩/ب] في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص، كما أشار إليه الناظم بقوله:

٢٤٨ـ . . . . وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

وعلى الكسر يلغز، فيقال: ما وجه رفع الماء في قولهم: إنّ الماء؛ بكسر الهمزة؛ ورفع الماء، وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الحوض إذا صبه فحذف الفاعل، وأنيب عنه المفعول، وكسر الهمزة على حدّ ﴿ رِدَّتْ إلينا ﴾ [يوسف / ٦٥] بكسر الراء، واستفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل، وبه قال جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء، وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين.

---

(١) شرح التسهيل للدماميني ٢٦٧/٤.

(٢) الكتاب مفقود، وورد قوله في شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٦٠.

(٣) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٦٦، والمحتسب ٣٤٥/١.

(٤) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٠٧، والبحر المحيط ١٠٤/٤.

(٥) التسهيل ص ٧٧.

(هذا باب الاشتغال)

[٢٢٠/أ]وحدّه أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو اسم يشبهه ، ناصب لضميره ، أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول ، وسُلط على الاسم المتقدم لنصبه ، إذا تقرر ذلك فنقول : (**إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم**) المتقدم (كـ« **زيدًا ضربتُه** » ، **أو لمحلّه**) أي لمحل ذلك الاسم المتقدم ؛ (كـ : **هذا ضربته**) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٥٥ــ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بنَصْبِ لَفْظِهِ أو الْمَحَلْ

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدَّعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه ، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله . والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح . وأن الضمير لا ينصب له لفظ (**فالأصل**) جواب إذا (**أن ذلك الاسم**) المتقدم (**يجوز فيه وجهان : [٢٢٠/ب]**

أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل ، (**وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده**) من الجملة الفعلية (**في موضع رفع على الخبرية**) للمبتدأ ، والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل ، (**وجملة الكلام**) من المبتدأ والخبر (**حينئذ**) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ ؛ جملة (**اسمية**) لتصديرها بالاسم .

(**و**) الوجه (**الثاني**) من الوجهين (**مرجوح لاحتياجه إلى التقدير**) للعامل ، (**وهو [٢٩٧] النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور**) فيما يلائمه (**محذوف وجوبًا**) ، لأن الفعل المذكور مفسر له ، ولا يجمع بينهما . وأما قوله تعالى : ﴿ إنّي رَأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا والشَّمْسَ والقَمَرَ رأيْتُهُمْ لِي سَاجِدِيْنَ ﴾ [يوسف/٤] فتوكيد ، خلافًا لمن أجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، (**فما بعده**) أي الاسم المتقدم (**لا محل له ، لأنه مفسِّر**) للفعل

المحذوف ، والجملة المفسِّرة لا محل لها على الأصح . وقال في المغني[1] : إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية ، وإن حصل بها تفسير . انتهى .

(**وجملة الكلام**) من الفعل المحذوف وما بعده (**حينئذ**) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوبًا بفعل محذوف جملة (**فعلية**) لتصديرها بالفعل المحذوف .

وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة ، فالنصب في نحو : « زيدًا ضربتُه » أقوى من النصب في نحو « زيدًا ضربت أخاه » ، والنصب في « زيدًا ضربتُ أخاه » أحسن من النصب في « زيدًا مررت به » والنصب في « زيدًا مررت به » أحسن من النصب في « زيدًا مررت بأخيه » ، قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥٦ـ فالسَّابقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْمًا موافقٍ لما قَدْ أُظْهِرا

[٢٢١/أ] وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير . وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد[2] . ويردُّ عليهما « أزيدًا مررتَ به ؟ » و« أزيدًا هدمتَ داره ؟ » .

(**ثم قد يعرض لهذا الاسم**) المتقدم (**ما يوجب نصبه ، وما يرجحه ، وما يسوِّى**) فيه (**بين الرفع والنصب ، ولم نذكر**) نحن (**من الأقسام ما يجب رفعه ، كما ذكر الناظم**) في النظم بقوله :

٢٥٨ـ وإنْ تَلاَ السَّابقَ ما بالابتدا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التزِمْهُ أبدا

٢٥٩ـ كذا إذا الفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(**لأن حد الاشتغال السابق**) أو الباب (**لا يصدق عليه**) ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير وسُلط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية ، (**وسيتضح ذلك**) في التنبيه الأول الآتي . (**فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يَختص بالفعل كأدوات التحضيض**) بحاء مهملة وضادين معجمتين (**نحو : هلاَّ زيدًا أكرمته**) ، وأهمله في الارتشاف .

(**وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدًا رأيتَه**) فيجب نصب « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو « رأيت » ، ولا يجوز رفعه ، لأن « هل » إذا جاء بعدها

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٦ .

(٢) الارتشاف ٣/١١٠ ، وهمع الهوامع ٢/١١٤ .

اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز « هل زيدًا رأيت » إلا في الشعر ، هذا مذهب سيبويه[1] ، وخالفه الكسائي في ذلك ، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعد فعل ولم يخص ذلك بالشعر[2]، فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ، ولا يجب النصب بل يترجح . وما تقدم في صدر الكتاب[3] من أن « هل » مشتركة [٢٩٨] بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيِّزها فعل ، نحو : « هل زيدٌ أخوك » فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها ، فلا تدخل إلا عليه ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما . قاله التفتازاني[4] وغيره .

(**و : متى عمرًا لقيته**) فيجب النصب لما ذكر ، وسيأتي الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة . (**وأدوات الشرط ، نحو : حيثما زيدًا لقيته فأكرمه**) فيجب النصب ، لما ذكر من الاختصاص بالفعل . (**إلا أن هذين النوعين**) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (**لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر**) عن سيبويه[5] ، (**وأما في**) نثر (**الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل**) ، فلا يجوز في الكلام « متى عمرًا لقيته » و« حيثما زيدًا لقيته فأكرمه » (**إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقًا**) ، سواء أكان الفعل ماضيًا أم لا (**أو : إنْ**) بكسر الهمزة وسكون النون (**والفعل ماض**) لفظًا أو معنى (**فيقع**) الاشتغال بعدهما (**في**) نثر (**الكلام ، نحو : « إذا زيدًا لقيته**) فأكرمه » (**أو**) « إذا زيدًا (**تلقاه فأكرمْه** ») ، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع « إذا » (**و**) تقول في « إنْ » والفعل ماض لفظًا : (**إنْ زيدًا لقيته فأكرمْه**) أو معنى فقط « إن زيدًا لم تلقه فانتظره » . (**ويمتنع**) الاشتغال (**في**) نثر (**الكلام**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير لفظًا نحو : (**إن زيدًا تلقه**) بحذف الألف (**فأكرمه**) ، لأن « إنْ » لما جزمت الفعل قوي طلبها له ، فلا يليها غيره ، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظًا ، إما لمضيه ، وإما لجزمه بغيرها كما تقدم ، فيضعف طلبها للفعل ، فيليها غيره . [٢٢٢/أ]

(**ويجوز**) الاشتغال (**في الشعر**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير ، نحو « إن زيدًا تلقه فأكرمه » . (**وتسوية الناظم**) في الناظم (**بين « إنْ » و« حيثما » مردودة**) ،

(١) الكتاب ٣/٩٩ .
(٢) انظر الكشاف ٣/١٠٧ .
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٧ .
(٤) مختصر التفتازاني ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .
(٥) الكتاب ١/١٠١ .

لأن الاشتغال بعد « حيثما » لا يقع إلا في الشعر ، وأما بعد « إنْ » فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر . وإن كان مضارعًا مجزومًا بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر .

وجوابه إن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما ، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة ، وعبارة الناظم ناطقة بذلك ، ونصها :

٢٥٧ــ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابقُ مَا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ كَإنْ وَحَيْثُمَا

(**ويترجح النصب في ست مسائل** :

إحداها أن يكون الفعل) المشتغل (**طلبًا**[١]، **وهو الأمر والدعاء**) بخير أو شر ، (**ولو**) كان الدعاء (**بصيغة الخبر**) المقابل للإنشاء ، (**فالأمر نحو : زيدًا اضربه** ، **و**) الدعاء بصيغة الطلب ، نحو : (**اللهم عبدَك ارحَمْه** ، **و**) الدعاء بصيغة الخبر ، نحو : (**زيدًا غفر الله له**) .

فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين ، ومن معنى الثالث لقصوره ، والتقدير : اضرب زيدًا وارحم عبدك ، وارحم زيدًا غفر الله له . وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حمل الكلام عليه أولى ، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب ، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، قاله ابن الشجري[٢] ونوقش فيه[٣] .

وقال أبو علي[٤] : كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي[٥] حتى مر بي قوله : [من البسيط]

٣٦٨ــ إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَن ليلكُمْ نَامَا

(١) انظر الكتاب ١/١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٣ ، والارتشاف ٣/١٠٧ .
(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ .
(٣) انظر الدرر اللوامع ١/١٨٣ - ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١/٩٦ .
(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ - ٣٣٢ .
(٥) الكتاب ١/١٣٨ .

٣٦٨- البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والدرر ١/٢٨٥ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩١٤ ، ومغني اللبيب ٢/٥٨٥ ، وهمع الهوامع ١/١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/١١ .

(**وإنما وجب الرفع في نحو** : « **زيدًا أحسنْ به** » **لأن الضمير**) المجرور بالباء (**في محل رفع**) على الفاعلية عند سيبويه ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلنا : الضمير في محل نصب ، لأن فعل [٢٩٩] التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً .

(**وإنما اتفق السبعة عليه**) أي على الرفع (**في نحو** : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**) كلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مائةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور/٢] (**لأن**) الفاء مانعة من حَملة على الاشتغال ، فإن (**تقديره عند سيبويه**[1] : **مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني**) ، فحذف المضاف الذي هو « حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو « الزانية والزاني » ، وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ، (**ثم**) بعد تمام الجملة (**استؤنف الحكم**) وهو « فاجلدوا » فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي « فاجلدوا » عن المبتدأ وهو « الزانية والزاني » ، ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، وهذا التقدير متعين عند سيبويه[2] ، (**وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا**) المثال ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف ، وصلة « أل » غير ذلك ، (**ولذا**) أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف (**قال في قوله** : [من الطويل]

٣٦٩ــ **وقَائِلَةٍ خولانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ**) وأكْرومَةُ الحَيين خِلْوٌ كما هيا

(**إن التقدير : هذه خولان**) ، هذا مقول قول سيبويه[3] ، فجعل « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وجملة « فانكح فتاتهم » مستأنفة هربًا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير

---

(١) الكتاب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) الكتاب ١/١٣٩ - ١٤٠ .

٣٦٩- البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣ ، وأوضح المسالك ٢/١٦٣ ، والجنى الداني ص ٧١ ، وخزانة الأدب ١/٣١٥ ، ٤٥٥ ، ٤/٣٦٩ ، ٨/١٩ ، ١١/٣٦٧ ، والدرر ١/٢٠١ ، والرد على النحاة ص ١٠٤ ، ورصف المباني ص ٣٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/٢٧٩ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١/١٨٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٣١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٨ ، ٢/٨٧٣ ، وشرح المفصل ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، والكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ ، ومغني اللبيب ١/١٦٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٩ ، وهمع الهوامع ١/١١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٠٧ .

(٣) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

الموصول . [٢٢٣/أ] وأجاز الأخفش زيادتها مطلقًا[1] ، ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضًا عن الفارسي[2] وابن جني[3] وغيرهما من البصريين .

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا[4] . و« خولان » بفتح الخاء المعجمة : قبيلة من اليمن ، و« النكاح » : التزويج ، و« الفتاة » : الشابة ، و« أكرومة » بضم الهمزة : من الكرم ، كالأعجوبة من العجب ، مبتدأ ، و« الحيين » : تثنية حي ، والمراد حي أبيها ، وحي أمها ، يعني أن كرمها من جهتي نسبها ، و« الخلو » بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام : الخالية من الأزواج ، خبر « أكرومة » ، و« كما » : جار ومجرور ، خبر بعد خبر ، و« ما » المجرورة بالكاف : اسم موصول ، وكلمة « هي » مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة صلة « ما » والعائد محذوف ، والكاف بمعنى « على » ، والتقدير : على ما هي عليه .

(**وقال المبرد**[5] **: الفاء**) في ﴿ فَاجْلِدُوْا ﴾ [النور/٢] (**لمعنى الشرط**) ، لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، والمعنى : إن زنيا فاجلدوهما ، (**ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما**) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، (**وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً**) .

فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال ، (**فالرفع**) على الابتداء (**عندهما واجب**) . والخبر على قول سيبويه محذوف ، وعلى قول المبرد مذكور وهو « فاجلدوا » . وقال أبو علي الفارسي[6] : من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في « زيدٌ فاضربْه » وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى : [من الرجز]

٣٧٠- يا ربَّ موسَى أظْلَمِي وأظْلَمُهْ فاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهْ

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، وانظر الدرر ٢٠١/١ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، وفي الدرر ٢٠١/١ : (قال أبو علي : من جعل الفاء زائدة أجاز في « خولان » الرفع والنصب) .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ .

(٤) الارتشاف ٦٦/٢ - ٧٠ .

(٥) الكامل ص ٨٢٢ .

(٦) الدرر اللوامع ٢٠١/١ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٨٠/١ .

٣٧٠- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ ، والدرر ٢٠٢/١ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ .

[٣٠٠] المعنى : أظلمَنا[1] . [٢٢٣/ب]

وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة ﴿ والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ ﴾ [المائدة/٣٨] بالنصب[2] . (**وقال**) أبو محمد ، عبد الله بن محمد (**ابن السِّيْد**) ؛ بكسر السين ، وسكون الياء آخر الحروف ؛ البَطَلْيَوْسِيّ ، (**و**) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد (**ابن بابشاذ**) ، بالتركيب ، كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (**يُختار الرفع في**) الاسم المنظور فيه إلى (**العموم**) بالأمر ، (**كالآية**) ونحوها كـ : ﴿ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا ﴾ [المائدة/٣٨] لشبهه بالشرط في العموم والإبهام ، (**و**) يُختار (**النصب في**) الاسم المنظور فيه إلى (**الخصوص**) بالأمر ، (كـ : **زيدًا اضربه**) لعدم مشابهته للشرط[3] .

المسألة (**الثانية :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يكون الفعل**) المشتغل (**مقرونًا باللام أو بلا الطلبيتين ، نحو** : « **عمرًا ليضربْه بكرٌ** » و« **خالدًا لا تُهِنْه** ») .

فإن قيل : كيف جاز ذلك ، وقد فسَّر العاملَ ما لا يعمل ، لأن « اللام » و« لا » الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسًا ؟ . قلت : أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر بـ « اللام » مجرى الأمر بغيرها ، وأجروا النهي بـ « لا » مجرى النفي بها .

ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ، (**ومنه : زيدًا لا يعذبُه اللهُ**) برفع « يعذب » ، (**لأنه نفي بمعنى الطلب**) ، فـ « زيدًا » منصوب بفعل محذوف ، تقديره : رحم الله زيدًا ، لأن عدم التعذيب رحمة . (**ويجمع المسألتين**) هذه والتي قبلها (**قول الناظم**) :

٢٦٠– واختِيْرَ نصبٌ (**قبلَ فعلٍ ذي طلبْ**) ....

(**فإن ذلك**) الفعل المصاحب للطلب (**صادق**) على شيئين : (**على الفعل الذي هو طلب**) كالأمر والدعاء ، (**وعلى الفعل المقرون بأداة طلب**) ، كالمقرون [٢٢٤/أ] « باللام » و« لا » الطلبيتين .

المسألة (**الثالثة : أن يكون الاسم**) المشتغل عنه (**واقعًا بعد شيء ، الغالب**) في ذلك الشيء (**أن يليه فعل**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٦٠– .... وبعدَ ما إيْلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/٢٩٤ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٣/٤٧٦ ، والكشاف ١/٣٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٢ .

(٣) انظر رأي البطليوسي في كتابه الحلل ص ١٥٤ ، ورأي ابن بابشاذ في همع الهوامع ٢/١١٣ ، وانظر الارتشاف ٣/١٠٧ .

(**ولذلك أمثلة ، منها همزة الاستفهام ، نحو : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾**) [القمر/٢٤] فيترجح نصب « بشرًا » بفعل محذوف يفسره المذكور ، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لَم يتوسعوا في غيرها . (**فإن فصلت الْهمزة**) من الاسم المشتغل عنه (**فالمختار الرفع نحو : أأنت زيد تضربه**) ، لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، لا على الفعل ، هذا إن جعلت « أنت » مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه[1] . وإن جعلته فاعلاً بفعل مقدر ، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب[2] ، لأن الهمزة داخلة في التقدير ، (**إلا في نحو : أكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُه**) ، فيترجح النصب ، (**لأن الفصلَ بالظرف**) وهو « كل يوم » بنصب « كل » (**كلا فصل**) ، وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل .

(**وقال ابن الطراوة[3] : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع**) واجب ، (**نحو : أَزَيْدٌ ضربتَه أم عمرٌو**) لأن الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه (**وحكَم**) ابن الطراوة (**بشذوذ النصب في قوله**) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحًا ، ويذم طُهَيَّة والخِشَاب : [من الوافر] [٢٢٤/ب]

٣٧١ـ أثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أمْ رِيَاحا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والْخِشَابَا

بنصب « ثعلبة » بفعل محذوف تقديره : أحقرت ثعلبة ، ولا يجوز إضمار « عدلت » لتعديه بالياء ، قاله الموضح في الحواشي .

و« ثعلبة » بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة ، و« الفوارس » نعته ، وإن كان جمعًا ، نظر إلى معنى أهل القبيلة ، و« رياحًا » بمثناة من تحت ، وحاء مهملة ، و« طهية » بضم الطاء المهملة ، وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف ، و« الخشاب » بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة : كلها قبائل ، قاله الموضح في الحواشي .

---

(١) الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٠٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، والارتشاف ١١٢/٣ .

(٣) الارتشاف ١٠٨/٣ .

٣٧١- البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٤ ، والأزهية ص ١١٤ ، وأمالي المرتضى ٥٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١ ، والكتاب ١٠٢/١ ، ١٨٣/٣ ، ولسان العرب ٣٥٥/١ (خشب) ، ١٧/١٥ (طها) ، والمقاصد النحوية ٥٣٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٦/٢ ، والرد على النحاة ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٩٠/١ .

وفي مسائل الزجاجي[1] ، قال المازني : سأل مروان الأخفش عن « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف . فقال : [٣٠١] إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يُختار الرفع . فقال : هذا هو القياس . قال المازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل . فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ ، بدليل قول العرب : « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » بالنصب ، انتهى .

(**وقال الأخفش**[2] : **أخوات الهمزة**) في ترجيح النصب (**كالهمزة**) في ذلك (**نحو : أيُّهم زيدًا ضرَبَه**) ، فـ « أيُّهم » : مبتدأ ، و« زيدًا » منصوب بفعل محذوف يفسره « ضربه » والجملة خبر « أيُّهم » والتقدير : « أيُّهم ضرب زيدًا » ، (**ومَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَهَا**) فـ « من » بفتح الميم : مبتدأ ، و« أمة الله » : منصوب بفعل محذوف ، خبر « من » والتقدير : من ضرب أمة الله ؟ .

[٢٢٥/أ] (**ومنها**) أي من الأمثلة (**النفي بـ « ما » أو « لا » أو « إن » نحو : ما زيدًا رأيته**) أو : لا زيدًا رأيته ، أو : إنْ زيدًا رأيته ، فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أنَّ الكلام معها غير موجب .

(**وقيل : ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع**) في الاسم بعدها[3] .

(**وقال**) أبو عبد الله[4] (**ابن البـاذش**) ؛ بباء موحدة وألف فذال وشين معجمتين ، والذال مكسورة ؛ (**وابن خروف**) : لا يترجح النصب مع هذه الأحرف ، وإنما الرفع والنصب (**يستويان**) معها لدخولها على الأسماء والأفعال ، بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي : « لم » و« لما » و« لن » فإنها مختصة بالأفعال ، فحكمها حكم « إن » الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك . قاله ابن مالك في شرح الكافية[5] .

(**ومنها « حيث » نحو : حيث زيدًا تلقاه فأكرمه ، قاله النـاظم**) في شرح الكافية ، ونصُّه[6] : ومن مرجحات النصب تقدم « حيث » مجردة من « ما » نحو : حيث

(١) أي في مجالس العلماء ص ٦١ .

(٢) انظر الارتشاف ١٠٨/٣ .

(٣) الكتاب ١٤٥/١ – ١٤٦ ، وانظر الارتشاف ١٠٨/٣ .

(٤) كذا في « أ » ، « ب » ، « ط » ، والصواب : أبو الحسن ، انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ – ٦٢٠ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢ .

زيدًا تلقاه فأكرمه ، لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بـ « ما » صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل . انتهى . وهو في ذلك تابع لسيبويه ، فإنه قال[1] : « إذا » و« حيث » مما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، وإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس ، تقول : « إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه » و« حيث زيدًا تجدْه فأكرمْه » .

ونُوزع سيبويه في « إذا » لأنها عنده مختصة بالأفعال ، ولم ينازع في « حيث » فظن الموضح أن المنازعة في « حيث » فقال : (**وفيه نظر**) ، والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال[2] : وإضافة « حيث » إلى [٢٢٥/ب] الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدًا أراه . انتهى .

ولعل وجه النظر في قوله : « فأكرمه » ، فإنه يوهم أنه جواب « حيث » ، و« حيث » المجردة من « ما » لا جواب لها عند البصريين ، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها ، فلا يكون راجحًا .

المسألة (**الرابعة :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يقع الاسم**) المشتغل عنه (**بعد عاطف غير مفصول**) ذلك العاطف من الاسم (**بـ : أمَّا**) المفتوحة الهمزة ، المشددة الميم ، (**مسبوقٍ**) العاطفُ (**بفعل غير مبني**) ذلك الفعل (**على اسم**) قبله ، والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرًا عن ذلك الاسم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦١ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

ولا فرق في الفعل بين أن تكون رافعًا للفاعل أو ناصبًا للمفعول ، فالأول (**كـ : قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه**) ، (**و**) الثاني (**نحو : ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾** [النحل/٥] **بعد**) قوله : (**﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾**) [النحل/٤] ، وإنما ترجَّح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتشاكلُ الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما ، قاله في شرح الكافية[3] . [٣٠٢] (**بخلاف**) ما إذا فُصل بين العاطف والاسم بـ « أمَّا » (**نحو : ضربت زيدًا وأما عمرٌو فأهنته ، فالمختار الرفع**) ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير . [٢٢٦/أ] وحكم الاسم الواقع بعد « أمَّا » في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام ،

---

(١) الكتاب ١/١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٠ - ٦٢١ .

(**لأن « أما » تقطع ما بعدها عما قبلها**) لكونها من الحروف التي يُبتدأ بها الكلام ، قاله الشاطبي : (**وقرئ ﴿ وأَمَّا ثَمُوْدًا فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾**) [فصلت/١٧] بالنصب لـ« ثمود » منونًا وغير منوَّن ، قاله الزمخشري في كشافه[١] ، والبيضاوي في تفسيره[٢] . والتنوين باعتبار الحي ، وعدمه باعتبار القبيلة ، والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري ، وبالتنوين[٣] قراءة ابن عباس ، والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، (**على حد : زيدًا ضربته**) ، إلا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل « ثمود » كما يُقدَّر قبل « زيد » في « زيدًا ضربتُه » لئلا يلزم الفصل بين « أمَّا » و« الفاء » بجملة تامة ، وذلك لا يجوز ، فلا يقال : وأما هدينا ثمود فهديناهم ، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور ، والأصل : وأما ثمود فهدينا هديناهم ، فلما حُذف الفعل المفسَّر ؛ بالفتح ؛ دخلت الفاء على مفسِّره فصار « وأما ثمود فهديناهم » . فإن قلت : ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . قلت : الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل . وشمل قوله : العاطف « الواو » و« الفاء » و« ثم » و« أو » ، قاله الشاطبي .

(و« **حتى** » و« **لكن** » و« **بل** » **كالعطف نحو : ضربت القوم حتى زيدًا ضربتُه**) و« ما رأيت زيدًا لكن عمرًا رأيت أباه » و« ما أكرمت زيدًا بل عمرًا أكرمته » وإنما قال : كالعاطف ، لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردًا ، وهو هنا جملة ، فجُعلت هذه الأحرف مُنَزَّلَةً منزلة العاطف في إعطاء حكمه .

المسألة (**الخامسة :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يتوهم في الرفع أن الفعل**) المشتغل بالضمير (**صفة**) لما قبله ، (**نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ**) **بِقَدَرٍ ﴾** [القمر/٤٩] ، لأنه إذا رفع « كل »[٤] احتمل « خلقنا » أن يكون خبرًا له ، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرًا كانت أو شرًّا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

[٢٢٦/ب] واحتمل أن يكون « خلقنا » صفةً لشيء ، و« بقدر » خبر « كل » ، والتخصيص باللغة يُفهمُ أن ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقيّة المنسوبة له ، فالمخلوقيّة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أنّ ثمّ مخلوقًا لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .

---

(١) الكشاف ٣/٣٨٨ .
(٢) أي في كتابه أنوار التنزيل ٤/١١٦ .
(٣) في « ب » : (بالنصب) .
(٤) هي قراءة أبي السمال ، انظر الكشاف ٤/٤١ ، والمحتسب ٢/٣٠٠ .

(**وإنّما لم يتوهم ذلك مع النصب**) لـ « كل » على أنه مفعول بفعل محذوف يفسِّره « خلقنا » ، ويمتنع جعله صفة لـ « كل شيء » (**لأن الصفة لا تعمل بالموصوف ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً**) .

(**ومن ثَمّ**) بفتح المثلثة ، أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (**وجب الرفع**) لـ « كل » (**إن كان الفعل**) الْمتصل بالضمير (**صفة**) لـ « كل شيء » (**نحو : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾**) [القمر/٥٢] أي الكتب ، ولا يصح نصب « كل » لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنّما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليط « فعلوا » على « كل شيء » وإنّما المعنى : وكل شيء مفعول لهم ، ثابت في الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع « كل » واجب على الابتدائية ، والفعل المتأخر صفة له أو لـ « شيء » و« في الزبر » خبر « كل » .

(**أو**) إن كان الفعل (**صلةً**) لموصول (**نحو : زيدٌ الذي ضَرَبْتُهُ ، أو**) إن كان الفعل (**مضافًا إليه نحو : زيدٌ يومَ تراهُ تفرحُ**) فـ« زيد » فيهما واجب الرفع بالابتدائية ، ولا يجوز نصبه بفعل يفسِّره « ضربته » في الأول ، و« تراه » في [٣٠٣] الثاني ، لأن كلاً منهما لا يعمل فيما قبله ، أما الأول فلأنه صلة ؛ والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ؛ وأما الثاني فلأنه مضاف إليه « يوم » وهو شبيه الصلة في تتميم ما قبله ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . [٢٢٧/أ]

(**أو**) إن (**وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء ، كـ « إذا » الفجائية على الأصح**) متعلق بـ « يختص » . وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أصحها هذا مطلقًا . والثاني : جواز دخولها على الفعلية مطلقًا . والثالث : التفرقة بين أن يقترن الفعل بـ « قد » فيجوز دخولها عليه ، وألاّ يقترن فيمتنع . حكاها في المغني[1] . وعلى الأصح فيجب الرفع (**نحو : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو**) ، ويجوز النصب على الثاني ، ويمتنع على الثالث لفقدان « قد » وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٦٢ــ وَإِنْ تَـلاَ السَّابقُ مـا بـالابْتِدَا ... يختـصُّ فـالرَّفْعَ التَزِمْـهُ أبَـدَا

(**أو**) إن وقع الاسم (**قبل ما لا يرد قبله معمولاً لِمَا بعده**) وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٥٩ــ كَـذَا إذا الفِعْـلُ تَـلاَ مـا لَـمْ يَـرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُـولاً لِمَـا بَعْـدُ وجِـدْ

(١) مغني اللبيب ص ١٣٢ – ٢٣٣ .

(**نحو : زَيْدٌ ما أحْسَنَهُ** ، أو) زيدٌ (**إنْ رأيتَهُ فأكْرِمْهُ** ، أو) زيدٌ (**هَلْ رأيْتَهُ** ، أو) زيدٌ (**هَلاَّ رأيتَهُ**) أو ما زيدٌ إلاّ يضرِبُهُ عمرٌو ، فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة لأن ما بعد « ما » التعجبية و« إن » الشرطية و« هل » الاستفهامية و« هلاّ » التحضيضية و« إلا » الاستثنائية ، لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً ، ويُقاس على ذلك سائر أدوات الصدور .

(**تنبيهان**) اثنان (**الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة** « **إذا** » **الفجائية**) المتقدمة (**لعدم صدق الضّابط عليها**) لأن من جملة الضّابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغ من الضمير لنصب الاسم السابق ، وذلك ممتنع مع « إذا » الفجائية وما ذُكر معها ، (**وكلام الناظم**) [٢٢٧/ب] في البيتين السابقين (**يوهم ذلك**) ، لأنه جعله من جملة أقسام الباب ، لكنَّ ضرورة تتميم الأقسام ألجأته إلى ذلك . وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره .

التنبيه (**الثاني : لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحًا للنصب**) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال : ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصًا من إيهام غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر/٤٩] ثم علله بأخصر مما قدمناه ، (**بل جعل**) سيبويه (**النصب في الآية**) المذكورة مرجوحًا (**مثله في زيدًا ضربتُه**) فإنه (**قال**) في أثناء كلامٍ : فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإنما جاء على حد قوله : « زيدًا ضربتُه » (**وهو عربي كثير**) . انتهى كلام سيبويه(١) . فيكون الرفع أحسن من النصب .

قال ابن الشجري(٢) : أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب . وقال الكوفيون : النصب فيها أجود ، لأنه تقدم على كل عامل ينصب وهو « إن » فاقتضى ذلك إضمار « خلقنا » انتهى .

المسألة (**السادسة :**) مما يترجح نصبه (**أن يكون الاسم**) المشتغَل عنه (**جوابًا لاستفهام منصوب**) لفظًا أو محلاً بما يليه (كـ« **زيدًا ضربته** » ، **جوابًا لمن قال :** « **أيَّهُم ضربْتَ** » أو« **من ضربت** ») فـ « زيدًا » يترجح نصبه لكونه جوابًا لاستفهام منصوب لفظًا في الأول ، ومحلاً في الثاني ، ليطابق الجوابُ السؤالَ في الجملة الفعلية .

---

(١) الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١ - ٣٣٩ .

أما إذا كان الاستفهام مرفوعًا نحو : « أيُّهم ضربْتَهُ » برفع « أيهم » فـإنك تجيب بالرفع فتقول : « زيدٌ ضربته » برفع « زيد » راجحًا ، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية .

وجوَّز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد « أيهم ضربته » كما يجيز الوجهين في « زيدٌ ضربتُه وعمرًا أكرمتُه » ، وأجرى الجواب مجرى العطف[1] . وإنما يجيز سيبويه ذلك في النصب على حده في « زيدًا ضربته »[2] . ويقال : « هل رأيت زيدًا » فتقول : « لا ، ولكن عبدَ الله لقيتُه » ، ينزل ذلك منزلة الجواب ، وإن لم يكن جوابًا [٣٠٤] عن المسؤول عنه ، وكذا لو عطفته فقلت : « لا ، بل عمرًا لقيتُهُ » أو : « وعمرًا لقيته » ، قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطه نقلْت .

(و) الرفع والنصب (**يستويان في مثل الصورة الرابعة**) ، على أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ« أما » ، مسبوق بفعل (**إذا بُني الفعل**) السابق (**على اسم**) بأن أخبر بالفعل عن اسم (**غير « ما » التعجبية ، وتضمنت الجملة الثانية**) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (**ضميره ، أو كانت**) الجملة الثانية (**معطوفة بالفاء**) المفيدة للسببية (**لحصول المشاكلة**) متعلق بيستويان وعلى أنه علة له (**رفعت أو نصبت**) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٢ـ وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوْفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

(**وذلك نحو : « زيدٌ قام وعمرٌو أكرمتُه لأجله » أو « فعمرٌو أكرمته »**) فيجوز في « عمرو » الرفع والنصب على السواء وذلك لأن « زيد قام » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولنا : كبرى ، أنها جملة في ضمنها جملة مبنيّة على مبتدئها . [٢٢٨/ب] ومعنى قولنا : أنها ذات وجهين ، أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها ، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمرًا » وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لا محل له من الإعراب . وإن راعيت عجزها نصبته ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية ، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من « لأجله » العائد على صدر الجملة الأولى ، أو « الفاء » فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ، فاستوى الوجهان .

---

(١) انظر الارتشاف ٣/١٠٩ .

(٢) الكتاب ١/٩٣ .

وقال في البسيط : إن أبا علي رجح الرفع ، انتهى . وهو مقتضى قول ابن الشجري[1] : إن اعتبار الاسم الذي ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل .

وقال أبو حيان[2] : قال بعض معاصرينا : لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء ، وإنما ذلك قول الجزولي[3] . والأظهر ترجيح النصب ، لأن الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو : « هذا جحر ضب خرب »[4] وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار . فلكل منهما مرجح ، فتساويا . (**بخلاف**) ما إذا بُني الفعل على « ما » التعجبية نحو : (**ما أحسنَ زيدًا ، وعمرٌو أكرمتُه عندَه ، فلا أثر للعطف**) على الجملة الفعلية ، فرفع « عمرو » في هذا هو المختار ، وذكر ذلك سيبويه[5] ، لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده ، ولذلك صُغِّر[6] . واعتقد الكوفيون اسميته ، فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم ، فيترجح الرفع لعدم الإضمار .

(**فإن لم يكن في**) الجملة (**الثانية ضمير الأول ، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي**) بكسر السين (**يمنعان النصب**) بناء على العطف على الصغرى ، (**وهو المختار**[7]) ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط ، وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب . وإن ورد النصب فهو على حده في « زيدًا ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وهو جائز بلا خلاف ، قال المرادي في التلخيص .

(**والفارسي وجماعة**) كثيرة من المتقدمين (**يجيزونه**) أي النصب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال[8] ؛ وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : « عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلَّمْتُه » إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر قلت : « عمرٌو لقيته [٣٠٥] وزيدًا كلمته » انتهى . يعني بالنصب ، فصرَّح بأنك إن حملت على الآخر ، نصبت ، وليس في هذا المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرًا .

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ .
(٢) الارتشاف ٣/١١٠ .
(٣) الجزولية ص ١٠١ .
(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٦ - ٤٣٧ ، والاقتضاب ص ٢٤٧ « طبعة دار الجيل » .
(٥) الكتاب ١/٩٦ .
(٦) الكتاب ٣/٤٧٨ .
(٧) الارتشاف ٣/١١٠ .
(٨) الكتاب ١/٩١ .

ونقل ابن عصفور[١] أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرًا[٢] ، واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن/٧] وهي معطوفة على « يسجدان » في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن/٦] وليس فيهما ضمير يعود على « النجم والشجر » .

(**وقال هشام**) الضرير من الكوفيين[٣] : (**الواو كالفاء**) في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية ، كما أن الفاء فيها معنى السببية ، بدليل « هذان زيدٌ وعمرٌو » ، وردّ بأن الواو إنّما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز « هذان يقوم ويقعد » . وقال ابن خروف تبعًا لطائفة من المتقدمين : جميع حروف العطف يحصل بها الربط ، واحتجوا ببيت أنشده ثعلب : [من الطويل]

٣٧٢ـ فَذَرْنِي أَجُوْلُ فِي البِلاَدِ لَعَلَّنِي أُسَرُّ صَدِيْقًا أَوْ يُسَاء حَسُودُ

[٢٢٩/ب] وخُرِّج على التقدير : أو يساء بي حسود . (**وهذه أمور متممات لما تقدم**) ، وفي بعض النسخ تنبيهات :

(**أحدها : أن**) العامل (**المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسمًا لكن بشروط ثلاثة :**

أحدها : أن يكون واصفًا) ، فلا يكون اسم فعل ولا مصدرًا .

(**الثاني : أن يكون**) الوصف (**عاملاً**) عمل الفعل ، فلا يكون وصفًا غير عامل .

والشرط (**الثالث : أن يكون**) الوصف العامل (**صالِحًا للعمل فيما قبله**) ، فلا يكون وصفًا مقرونًا بـ « أل » ولا صفة مشبهة ، ولا اسم تفضيل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٥ـ وَسَوِّ فِي ذا البَابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ بالفعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(**وذلك**) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة :

---

(١) شرح الجمل ٣٦٧/١ - ٣٦٨ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢ .

(٣) الارتشاف ١١٠/٣ .

٣٧٢- البيت بلا نسبة في أمالي القالي ١٣٦/٢ .

فالأول (**نحو : زيدًا أنا ضاربُه**) . والثاني نحو : « الدرهمَ أنت مُعطاهُ » . والثالث[1] نحو : « العسلَ أنت شرَّابُه ، و« النَّعَم أنت مِنْحَارُها » ، و « العبدَ أنت ضَرُوبُه » أو « ضريبه » و« القدرَ أنت حَذِرُه » (**الآن ، أو : غدًا**) في الجميع ، فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسِّره الوصف المذكور ، والتقدير : أنا ضاربٌ زيدًا ، وأنت معطًى الدرهمَ ، وأنت شرابٌ العسلَ ، وأنت منحارٌ النعمَ ، وأنت ضروبٌ أو ضريبٌ العبدَ ، وأنت حذرٌ القدرَ ، (**بخلاف** « **زيدٌ عليكه** » و « **زيدٌ ضربًا إيَّاهُ** ») بالياء المثناة تحت ، فلا يجوز نصب « زيد » فيهما (**لأنهما**) أي « عليك » و« ضربًا » (**غير صفة**) ، لأن الأول اسم فعل ، والثاني مصدر ، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما [٣٠٦] قبلهما ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . [٢٣٠/أ] فـ « زيد » في المثالين واجب الرفع على الابتدائية ، وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر .

(**نعم يجوز النصب**) فيه (**عند من جوَّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي**[2] ، و) عند من جوَّز تقديم (**معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري**) كـ « ضربًا » النائب عن فعله الطلبي ، (**وهو المبرد**[3] **والسيرافي**) ، وعند من جوَّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين .

(**وبخلاف** « **زيدٌ أنا ضاربُه أمس** » **لأنه غير عامل على الأصح**) ، لأنه بمعنى الماضي[4] . نعم يجوز النصب عند من جوَّز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي ، وهو الكسائي[5] .

(**و** « **زيدٌ أنا الضاربُه** » و « **وجهُ الأبِ زيدٌ حسَنُه** ») ، فـ « زيد » في المثال الأول ، و « وجه الأب » في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية ، وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ، ولا يجوز نصبهما ، (**لأن الصلة**) وهي « ضارب » (**والصفة المشبهة**) وهي « حسن » (**لا يعملان فيما قبلهما**) ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . وبخلاف « زيدُ عمرٌو أكْرَمُ منه » ، لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقًا لا تقديمًا ولا تأخيرًا .

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الارتشاف ١٠٤/٣ ، ١٠٧ .
(٣) المقتضب ١٣/١ ، والارتشاف ١٠٣/٣ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٤/١ .
(٥) شرح التسهيل ٧٥/٣ .

الأمر (**الثاني : لا بد في صحة الاشتغال من عُلْقَة**) رابطة (**بين العامل والاسم السابق**) ، لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه ، (**وكما تحصل العُلْقَة**) الرابطة (**بضميره**) أي ضمير الاسم السابق (**المتصل بالعامل** كـ « **زيدًا ضربته** ») فالعُلْقَة الرابطة بين العامل وهو « ضربت » وبين الاسم وهو « زيد » الهاء المتصلة بـ « ضربت » (**كذلك تحصل**) العُلْقَة (**بضميره المنفصل من العامل بحرف جر**) متعلق بالمنفصل (**نحو** : « **زيدًا مررت به** ») ، فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء .

[٢٣٠/ب] (**أو**) المنفصل من العامل (**باسم مضاف نحو : زيدًا ضربت أخاه**) فالهاء المجرورة بإضافة « الأخ » إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو « الأخ »[1] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٤ـ وَفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(**أو**) المنفصل من العامل (**باسم أجنبي ، أُتْبِع بتابع مشتمل**) ذلك التابع (**على ضمير الاسم**) السابق ، (**بشرط أن يكون التابع**) للأجنبي (**نعتًا له**) لأن النعت و المنعوت كالشيء الواحد . قاله في المغني . (**نحو : زيدًا ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ**) فالهاء من « يحبه » هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو « رجلاً » ، وجملة « يحبه » نعت « رجلاً » وهو أجنبي من « زيد » لأنه ليس سببًا له . (**أو**) يكون التابع (**عطفًا**) على الأجنبي (**بالواو**) خاصة ، لما فيها من معنى الجمع ، فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ، قاله الموضح في الحواشي ، (**نحو : زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه ، أو**) يكون التابع (**عطف بيان**) على الأجنبي ، لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كـ : **زيدًا ضربتُ عمرًا أخاه**) فالهاء في « أخاه » فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٦٦ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بتابعِ ... كَعُلْقَةٍ بنَفْسِ الاسمِ الوَاقِعِ

مسألة عطف البيان زائدة على التسهيل ، (**فإن قدرت : الأخ**) فيها (**بدلاً**) من « عمرًا » (**بطلت**) هذه (**المسألة ، نصبت الاسم**) السابق (**أو رفعت**) لأن « الأخ » يصير من جملة ثانية ، لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة **[٣٠٧]**

(١) انظر الارتشاف ١٠٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٦ .

الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت ، وعلى المشتغل عنه إن نصبت . قاله ابن عصفور[1]. [٢٣١/أ] اللهم (**إلا إذا قلنا : عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان**) ، النصب والرفع لوجود الرابط فيهما . فإن قلت : ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضًا ، بأن يجعل العامل في « الأخ » خبرًا في الرفع ، ومفسِّرًا في النصب ، وجملة « ضربت عمرًا » معترضة بينهما . قلت : عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصلح أن يكون خبرًا أو مفسِّرًا لغيره ، وإنما هو على تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل هو من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق . وبقي من التوابع التوكيد[2] ، ولا يصح مجيئه هنا ، لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكَّد أبدًا ، فلا يصح عوده على الاسم السابق ، قاله الشاطبي .

الأمر (**الثالث : يجب كون المقدَّر في نحو : « زيدًا ضربته » من معنى العامل المذكور ولفظه**) ، فيقدر : ضربْتُ زيدًا ضربْتُه . (**وفي بقية الصور من معناه**) أو لازمه ، (**دون لفظه ، فيقدَّر**) في نحو : « زيدًا مررت به » (**جاوزتُ زيدًا مررتُ به**) ، ولا يقدر « مررت » ، لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، ويقدر في نحو : « زيدًا لستُ مثلَه » : خالفتُ زيدًا لستُ مثلَه ، لأن « خالفت » هو معنى « لست مثله » ، قاله أبو البقاء . (و) يقدَّر في نحو : « زيدًا ضربت أخاه » (**أهَنْتُ زيدًا ضربتُ أخاه**) ، ولا يقدر « ضربت » لأنك لم تضرب زيدًا ، وإنما ضربت أخاه ، ومن لازمه إهانة « زيد » ، لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص[3] . [٢٣١/ب] وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدمًا على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره ، فيقدر متأخرًا عنه .

الأمر (**الرابع**) : ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسًا لضميره يجري (**إذا رفع فعل ضمير اسم سابق**) لفظًا (**نحو : زيدٌ قام ،** أو) تقديرًا نحو : « زيدٌ (**غُضِبَ عليه** ») ، فالهاء المجرورة بـ « على » في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ « غضب » (أو) رفع (**ملابسًا لضميره نحو : « زيدٌ قام أبوه »**) .

(**فقد يكون ذلك الاسم**) السابق (**واجب الرفع بالابتداء كـ : خرجت فإذا زيدٌ**) قد (**قام**) ، لأن « إذا » الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق[4] ،

---

(١) شرح الجمل ٣٦٢/١ .
(٢) بعده في « ط » : (نحو : زيدًا ضربت عمرًا نفسه) .
(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ - ٣١ .
(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢ ، والارتشاف ١٠٥/٣ .

(و« **ليتما عمرٌو قعد** » ، **إذا قدرت** « **ما** » **كافة**) لـ « ليت » عن العمل ، فـ « عمرو » : مبتدأ ، و« قعد » ، خبره ، ولا يجوز أن يكون **[٣٠٨]** « عمرو » فاعلاً لمحذوف ، لأنه لم يسمع « ليتما قعد عمرو » ، فإن قدرت « ما » زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبًا بل جائزًا ، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها « ما » الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية . وإن قدرت « ما » مصدرية كان الرفع واجبًا ، لكن على الفاعلية ، لأن « ما » المصدري يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر .

(أو) واجب الرفع (**بالفاعلية نحو** : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [التوبة/٦] ، و : **هلاَّ زيدٌ قام**) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافًا للكوفيين[1] فيهما ، قاله ابن عصفور[2] في شرح الإيضاح .

(**وقد يكون**) الاسم السابق (**راجح الابتدائية على الفاعلية نحو** : « **زيدٌ قام** » **عند المبرد ومتابعيه**) ، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ، [٢٣٢/أ] ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور ، فسقط ما قيل : إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية .

وعكس ابن العريف الترجيح ، فرجح الفاعلية على الابتدائية ، (**وغيرهم**) من البصريين (**يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل**) من نفي أو استفهام . وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه .

(**وقد يكون**) الاسم السابق (**راجح الفاعلية على الابتدائية نحو** : **زيدٌ لِيَقُمْ**) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت ، هذا تقرير كلامه ، وفيه نظر ، لأن رفع « زيد » على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسِّره ، وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب[3] : إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ . فكيف يكون راجحًا مع كونه شاذًا ؟ ، (ونحو : قامَ زيدٌ وعمرٌو قعَدَ) فيترجح رفع « عمرو » على الفاعلية بفعل محذوف يفسِّره « قعد » لتناسب العطف على الجملة الفعلية .

(ونحو ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن/٦] و ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾) [الواقعة/٥٩] فيرتجح رفع « بشر » و« أنتم » على الفاعلية بفعل محذوف ، لأن الغالب في الهمزة دخولها

---

(١) ومنهم الأخفش ، انظر همع الهوامع ١١٤/٢ .

(٢) انظر المقرب ٢٦٠/١ .

(٣) أوضح المسالك ٨٦/٢ .

على الأفعال ، وتقدم في باب الفاعل ما يغني هنا عن إعادته .

نعم الرفع على الفاعلية في « أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنَا » أرجح من الرفع على الفاعلية في « أأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ » ، وتقدير الاسمية في « أأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ » أرجح منه في « أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنَا » [٢٣٢ / ب] لمعادلتها الاسمية ، وهي : ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة/٥٩] ، صرح بذلك في المغني[1] .

(و) الابتدائية والفاعلية (**قد يستويان**) في (**نحو : زيدٌ قام وعمرٌو قعد عنده**) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ، ففيه عطف فعلية على فعلية . وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ، ففيه عطف اسمية على مثلها ، فالتناسب حاصل على كلا التقديرين .

(١) مغني اللبيب ص ٦٢ .

(هذا باب التعدي واللزوم)

في الأفعال (**الفعل ثلاثة أنواع** :

أحدها ما لا يوصف بتَعَدٍّ ولا لزوم ، وهو « **كـــان** » **وأخواتهـــا**) في حـال [٣٠٩] نقصانها(١) ، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين ، وحال أو شبيه به على قـول الكوفيين ، (**وقد تقدمت**) عقب باب المبتدأ .

و(**الثاني : المتعدي ، وله علامتان ، إحداهما : أن يصح أن تتصل بـــه هـــاء ضمير غير المصدر**) ، على وجه لا يكون خبرًا ، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله :

٢٦٧ــ عَلاَمَـةُ الفِعْـلِ الْمُعَـدَّى أنْ تَصِـلْ هَـا غَـيْرِ مَصْـدَر بـــهِ . . . . . .

العلامة (**الثانية**) : أن يصح (**أن يبنَى منه اسم مفعول تام**) ، بأن يستغني عن حرف جـر كما قال في شرح الكافية(٢) .

وزاد في التسهيل(٣) : باطراد ، (**وذلك كـ : ضَرَبَ**) بفتح الراء (**ألا ترى أنــك تقول** « **زيدٌ ضربه عمرٌو** » **، فتصل به**) أي بضرب (**هاء ضمير غير المصدر وهو : زيدٌ**) ، وخرج بقولنا : على وجه لا يكون خبرًا نحو : « الصديقُ كنتُه » ، فإنه يصدق على « كـان » أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك لا يكون متعديًـا كمـا مـر ، (و) ألا تـرى أنك (**تقول : هو مضروبٌ ، فيكون**) « مضـــروب » تامًّـا ، غـير مفتقـر إلى حـرف جـر [٢٣٣/أ] ، واحترز بالاطِّراد من نحو : [من الوافر]

---

(١) في « ط » : (نقصها) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ١٧٧ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ .

٣٧٣ـ تَمُــرُّوْنَ الدِّيَـــارَ.......... ....

فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام ، فتقول : الديار ممرورة ، ولكنه ليس بمطرد ، فلا يكون « مر » متعديًا .

(و) المتعدي (**حكمه أن ينصب المفعول به كـ : ضربت زيدًا** ، و : **تَدبَّرت الكتبَ**) أي تأملتها (**إلا إن ناب**) المفعول به (**عن الفاعل**) فإنه يُرفع على النيابة عن الفاعل (كـ : **ضُرب زيدٌ** ، و : **تُدبِّرت الكتبُ**) برفعهما ، وبناء الفعلين للمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٨ـ فَانْصِبْ بِــهِ مَفْعُولَـهُ إنْ لَـمْ يَنُـبْ عَـنْ فَـاعِلٍ..............

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين ، واختلف قول الكوفيين[1] فقال هشام : الناصب له الفاعل . وقال الفراء : كلاهما . وقال خلف الأحمر : معنى المفعولية . ولكل حجّة ، فحجّة البصريين أن أصل العمل للأفعال . وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا ، والدوران يفيد العلّيّة . وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر . وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها . ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره[2] . وعُلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب [٣١٠] المفعول به ، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم ، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي .

النوع (**الثالث : اللازم وله اثنتا عشرة علامة**) اثنتان عدميتان ، وعشر[3] وجودية ، (**وهي**) مطّردة . [٢٣٣/ب]

٣٧٣- تمام البيت : (تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرامُ)

وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨ ، والاقتضاب ص ٣٧٠ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، والدرر ٢٦٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، ولسان العرب ١٦٥/٥ (مرر) ، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٥/٦ ، ٢٥٢/٨ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٧ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، ومغني اللبيب ١٠٠/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ .

(١) سقط من « ب » : (واختلف قول الكوفيين) .

(٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ٧٨/١ - ٨٠ ، المسألة رقم ١١ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (عشرة) .

فالأولى والثانية : (**ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يُبنَى منه اسم مفعول تام ، وذلك كـ** « خرج » **، ألا ترى أنه لا يقال : زيدٌ خَرَجَهُ عمرٌو**) فيتصل بـ « خرج » ضمير غير المصدر وهو « زيدٌ » ، (**ولا : هو مَخْرُوج**) فيبنى منه اسم مفعول تام ، (**وإنما يقال : الخروجُ خَرَجَهُ عمرٌو**) فيتصل به هاء ضمير المصدر ، وهو الخروج ، (**وهو مَخْروج به أو إليه**) بحسب المعنى ، فيكون اسم المفعول ناقصًا لاحتياجه إلى حرف الجر .

(و) الثالثة : (**أن يدل على سَجِيَّة**) بالسين المهملة ؛ أي الطبيعة والسليقة ، (**وهي**) أي السجية (**ما ليس حركة جسم ، من وصف ملازم**) للذات غير منفك عنها ، (**نحو** : « **جَبُنَ** » و « **شَجُعَ** ») من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها ،وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات ، عند صدور هذه الأفعال منها ، قاله شارح القصارى[1] ، وإليه الإشارة بقوله :

٢٦٩ــ . . . . وحُتِمْ لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا . . . .

العلامة الرابعة : المذكورة في قوله : (**أو**) أن يدل (**على عَرَض**) بفتح العين والراء المهملتين (**وهو**) أي العرض (**ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت**) دائمًا (كـ : **مَرِضَ ، و : كَسِلَ ، و : نَهِمَ ، إذا شبع**) بكسر العين فيهن ، بخلاف « نهم » إذا صار أكولاً ، فليس لازمًا ، وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١ــ أو عَرَضَا . . . .

والخامسة المذكورة في قوله : (**أو**) أن يدل (**على نظافة كـ : نَظُفَ ، و : طَهُرَ ، و : وَضُؤَ**) بضم العين فيهن ، ويجوز في « طهر » فتح العين .

السادسة المذكورة في قوله : (**أو**) أن يدل (**على دنس نحو : بَخُسَ ، و : قَذُرَ**) بالذال المعجمة كسرًا وضمًا فيهما ، وإليهما الإشارة بقوله : **[٢٣٤/أ]**

٢٧٠ــ . . . . ومَا اقْتَضَى نَظَافَةً أوْ دَنَسَا

السابعة : المذكورة في قوله : (**أو**) أن يدل (**على مطاوعة فاعله لفاعل فعل** **[٣١١] متعد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فانكسر ، و : مَدَدْتُهُ فامْتَدَّ**) وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١ــ . . . . . . أو طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ . . . .

(١) هو حسن شاه بن شرف الدين البقالي العجمي المتوفى سنة ٩٠٥ . والقصارى : متن في التصريف لعلاء الدين أحمد الخجندي البرهاني . انظر كشف الظنون ١٣٢٧ ، وهدية العارفين ٢٨٨/١ .

والمطاوعة قبول الأثر ، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي ، (**فلو طاوع ما يتعدى فعلة لاثنين تعدى**) المطاوع ؛ بكسر الواو (**لواحد** كـ : **عَلَّمْتُهُ الحسابَ فَتَعَلَّمَهُ**) ففاعل « تعلَّم » قبل التعليم من فاعل « علم » .

الثامنة : المذكورة في قوله : (**أو**) أن (**يكون موازنًا لافْعَلَلَّ**) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كـ « **اقْشَعَرَّ** » و« **اشْمَأَزَّ** ») بمعجمتين ؛ وهو بناء مقتضب ، وقيل : ملحق بـ « احْرَنْجَمَ » وأصلهما « اقْشَعْرَرَ » و« اشْمَأْزَزَ » بسكون العين والهمزة ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر ، قاله أبو البقاء . واعترض بأن حكم الملحق ألا يُدغم ، لئلا تفوت الموازنة ، ولهذا وجب الفك في « اقْعَنْسَسَ » والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع .

والتاسعة المذكورة في قوله : (**أو**) يكون موازنًا (**لما أُلْحِق به**) أي بـ « افْعَلَلَّ » (**وهو افْوَعَلَّ**) بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام (كـ : **اكْوَهَدَّ الفرخُ إذا ارتعد**) .

والعاشرة المذكورة في قوله : (**أو**) يكون موازنًا (لـ : **افْعَنْلَلَ**) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى ، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها أصليين (كـ : **احْرَنْجَمَ**) . [٢٣٤/ب]

الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله : (**أو**) أن يكون موازنًا (**لِمَا أُلْحِق به**) أي بـ « افْعَنْلَلَ » ، بأصالة اللامين (**وهو**) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف ، أو من حروف « سألتمونيها » ، فالأول نحو : (**افْعَنْلَلَ ؛ بزيادة إحدى اللامين**) وهل هي الأولى أو الثانية ؟ قولان (كـ : **اقْعَنْسَسَ الجملُ ، إذا أبى أن ينقاد ، و**) الثاني نحو (**افْعَنْلَى**) بفتح العين ، وسكون النون ، وزيادة الألف في آخره ، وهي من حروف « سألتمونيها » (كـ : **احْرَنْبَى الديكُ**) بسكون الحاء المهملة ، وفتح الراء ، وسكون النون ، وفتح الموحدة (**إذا انتفش للقتال**) فإن قلت : زعم ابن جني[1] وأبو عبيدة أن « افْعَنْلَى » يتعدَّى ، ولا يتعدَّى ، ومن تعدِّيه قول الراجز : [من الرجز]

٣٧٤ـ قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيْنِي أدفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي

(١) المنصف ٨٦/١ .

٣٧٤- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢١٥ ، والخصائص ٢٥٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧ ، ==

قال أبو عبيلة : المغرندي والمسرندي : الذي يغلبك ويعلوك . قلت : أجيب عنه بأنه شاذ ، والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعدٍّ(1) . واقتصر الناظم على « افْعَلَلَّ » ، و« افْعَنْلَلَ » بقوله :

٢٧٠ــ كَذا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا . . . .

(**وحكم**) الفعل (**اللازم أن يتعدى بالجار**) وذلك مستفاد **[٣١٢]** من قول الناظم :

٢٧٢ــ وعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ . . . .

ويختلف الجار باختلاف المعنى (كـ « **عجبت منه** » و« **مررت به** » و« **غضبت عليه** » **وقد يحذف**) الجار (**ويبقى الجر**) بحاله (**شذوذًا**) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا ، (**كقوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٧٥ــ إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ (**أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ**)

فحذف الجار من « كليب » ، وأبقى عمله ، والأصل : (**إلى كليب**) وهو كليب بن يربوع بن حنظلة(2) أبو قبيلة جرير . و« الأصابع » : فاعل « أشارت » ، و« بالأكف » : حال منها ، و« الباء » بمعنى « مع » ، أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف ، فالإشارة وقعت بالمجموع ، وقيل : هذا مقلوب ، والأصل أشارت الأكف بالأصابع .

(**وقد يُحْذف**) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (**وينصب المجرور**) إن كان في موضع نصب (**وهو ثلاثة أقسام**) :

= وشرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، ومغني اللبيب ٥٢٠/٢ ، والممتع في التصريف ١٨٥/١ ، والمنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، ولسان العرب ٢١٢/٣ (سرد) ، ٣٢٥ (غرند) ، وديوان الأدب ٤٩٢/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، وكتاب العين ٣٤١/٧ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٤ ، ومجمل اللغة ٤٩/٤ .

(1) الكتاب ٧٦/٤ - ٧٧ .

٣٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤ ، وخزانة الأدب ١١٣/٩ ، ١١٥ ، والدرر ٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٧٢/٢ ، ٥٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ ، وخزانة الأدب ٤١/١٠ ، والدرر ٢٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٠ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٢ ، ٢٤٤ ، ١٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ٦١/١ ، ٦٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ ، ٨١ .

(2) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خطفة) وهو تحريف ، والتصويب من جمهرة أنساب العرب ٢٢٤ .

أحدها (**سماعي جائز في الكلام المنثور نحو : نصَحْتُه ، و : شكَرْتُه**) و : كلْتُه ، و : وزنْتُه ، (**والأكثر ذكر اللام**) الجار (**نحو ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾** [الأعراف/٩٧] ، **﴿ أَنِ اشْكُرْ لِيْ ﴾**) [لقمان/١٤] ، و« كلتُ له » ، و« وزنت له » . وقال التفتازاني : اللام زائدة ، لأن معنى نصحت زيدًا ، ونصحت له ، مستويان . انتهى . وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين/٣] بغير ذكر اللام .

(و) الثاني (**سماعي خاص بالشعر ، كقوله**) وهو ساعدة بن جؤية :

[من الكامل]

٣٧٦- لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيْهِ (**كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ**)

فـ « لدن » ؛ بفتح اللام ، وسكون الدال المهملة ؛ خبر مبتدأ محذوف ، أي هو لدن ، أي لين ، و « بهز » متعلق بـ « يعسل » ؛ بالعين والسين المهملتين ؛ أي يضطرب بهز الكف ، و« متنه » : فاعل « يعسل » ، والمتن : الصدر ، وضمير « فيه » يعود إلى الهز ، و« في » للمصاحبة ، يقول : هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه ، وذلك دليل على كثرة لينه ، و« الثعلب » : فاعل « عسل » . (**وقوله**) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح :

[من البسيط]

٣٧٧- (**آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ**) وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوْسُ

« آليت » : حلفت . يحتمل أن يكون إخبارًا عن نفسه ، فتكون التاء مضمومة ، وأن يكون خطابًا لملك الحيرة ، فتكون مفتوحة ، [٢٣٥/ب] وذلك أن شخصًا هجا ملك الحيرة ، فبلغه

٣٧٦- البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، ٨٦ ، والدرر ٨٦/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٨٨٥ ، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط) ، ٤٤٦/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢ ، ونوادر أبي زيد ١٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٥٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٩/٢ ، وجمهرة اللغة ٨٤٢ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ص ١١ ، وهمع الهوامع ٢٠٠/١ .

٣٧٧- البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧ ، والجنى الداني ص ٤٧٣ ، وخزانة الأدب ٣٥١/٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٤/١ ، والكتاب ٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، وأوضح المسالك ١٨٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ٩٩/١ .

ذلك ، فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق ، وهو القمح[1] . و« أطعمه » على تقدير : لا أطعمه ، لأنه جواب القسم ، ولذلك امتنع أن يكون « حبّ » منصوبًا على شريطة التفسير لأن [٣١٣] « لا » النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . و « السوس » : بمهملتين ؛ قمل القمح ونحوه . والشاهد في البيت الأول في حذف « في » ، ونصب « الطريق » ، والأصل ذكر « في » ، لأن « الطريق » اسم مكان مختص كالبيت والدار (**أي في الطريق**) وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف ، مردود بأنه غير مبهم ، وقله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازَع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق . قاله في المغني[2] .

(**و**) الشاهد في البيت الثاني في حذفه « على » ونصب « حب » أي (**على حب العراق**) . وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول :

٢٧٢ـ .... وإنْ حُـذِفْ فَـالنَّصْب لِلْمُنْجَـرّْ

٢٧٣ـ نَقْـلاً ....

(**و**) الثالث (**قياسي وذلك في** « **أنَّ** » و« **أنْ** ») بفتح الهمزة فيهما ، وتشديد النون في الأولى ، وسكونها في الثانية (**و : كي**) لطولهن بالصلة (**نحو** : ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ** ﴾ [آل عمران/١٨] **ونحو** : ﴿ **أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ** ﴾ [الأعراف/٦٣] **ونحو** : ﴿ **كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً** ﴾ [الحشر/٧] **أي بأنه**) لا إله إلا هو (**ومن أن جاءكم، ولكيلا ، وذلك إذا قدرت** « **كي** » **مصدرية**) لدخول اللام عليها تقديرًا ، (**وأهمل النحويون هنا ذكر : كي**) مع تجويزهم في نحو : « جئت كي تكرمني » أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة قبلها ، والمعنى : لكي تكرمني . قاله في المغني[3] . [٢٣٦/أ]

(**واشترط ابن مالك في**) النظم وغيره[4] في حذف الجار من (« **أنَّ** » و« **أنْ** » **أمن اللبس**) فقال في النظم :

٢٧٣ـ .... وفِـي أنَّ وأنْ يَطَّـرِدُ مَـعْ أمْـنِ لَبْـسٍ ....

(**فمنع الحذف في نحو : رغبت في أن تفعل ، أو** « **عن أن تفعل** » **لإشكال المراد بعد الحذف**) ، هل هو على معنى « في » ، أو « عن » ؟ لأن « رغب » يتعدى بكل

(١) المقاصد النحوية ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٨١ .
(٣) مغني اللبيب ص ٦٨١ - ٦٨٢ .
(٤) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

منهما ، ومعناهما مختلف ، (**ويُشْكِل عليه**) قوله تعالى : (﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ [النساء/١٢٧] **فحذف الحرف**) الجار (**مع**) أن اللبس موجود ، بدليل (**أن المفسرين اختلفوا في المراد**) فبعضهم قدر « في أن » ، وبعضهم قدر « عن أن » ، واستدل كل على ما ذهب إليه ، وأجيب عنه بجوابين ، ذكرهما المرادي في شرح النظم :

أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس ، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . انتهى .

وفي الكشاف[1] : « يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن » ، وتبعه البيضاوي[2] ، والجواب الأول موافق لقول الموضح في المغني[3] وإنما حُذف الجار في « أن تنكحوهن » لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية ، لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة . انتهى .

وما ذهب إليه الموضح من أن محل « أنَّ » و« أنْ » نصبٌ بعد الحذف هو مذهب الخليل ، وأما سيبويه فقال[4] بعدما أورد أمثلة من الحذف : ولو قال قائل : إن الموضع جرٌّ لكان قولاً قويًّا ، وله نظائر [٢٣٦/ب] ، نحو قولهم : « لاهِ أبوكَ » . ثم نقل النصب عن الخليل ، فظهر بهذا أن ما قاله ابن مالك[5] تبعًا لابن العِلْجِ من أن الخليل يقول : بالجر، سهو .

ولا يقاس على « أنَّ » و « أنْ » غيرهما ، فلا يقال : « بريْتُ السكيْنَ القلمَ » ، والأصل : بالسكين ، خلافًا للأخفش الأصغر علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، تلميذ سيبويه ، والأخفش الأكبر غيرهما ، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه ، والأخافشة أحد عشر نحويًا[6] والسيبويهون أربعة[7] .

---

(١) الكشاف ٣٠١/١ .
(٢) أنوار التنزيل ١٢٠/١ .
(٣) مغني اللبيب ص ٧٨٨ .
(٤) الكتاب ١٢٨/٣ .
(٥) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .
(٦) بغية الوعاة ٣٨٩/٢ .
(٧) بغية الوعاة ٣٩٠/٢ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض**) آخر ، وأصالة المفعول (**إما بكونه مبتدأ في الأصل**) والآخر خبر ، كما في باب « ظن » ، (**أو**) بكونه (**فاعلاً في المعنى**) ، والآخر مفعول معنى ، كما في باب « أعطى » ، (**أو**) بكونه (**مُسَرَّحًا**) أي مطلقًا ؛ لم يتقيد بجار (**لفظًا أو تقديرًا ، والآخر مقيد**) بحرف جر (**لفظًا أو تقديرًا**) ، كما في باب « اختار » ، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرَّح على غيره ، (**وذلك كـ « زيدًا » في « ظننتُ [٣١٤] زيدًا قائمًا »**) ، فتقدَّم « زيدًا » على « قائمًا » لأن « زيدًا » مبتدأ في الأصل ، و« قائمًا » خبره ، والمبتدأ مقدم على الخبر ، (**وأعطيت زيدًا درهَمًا**) ، فتقدم « زيدًا » على « درهمًا » ، لأن « زيدًا » فاعل معنى ، لأنه الآخذ والقابل للدرهم ، ومن ثم جاز « أعطيت درهَمَه زيدًا » ، وامتنع « أعطيت صاحبَه الدرهمَ » إلا على قول من أجاز «ضرب غلامُه زيدًا » قاله ابن مالك في شرح التسهيل(١) .
(**و : اخترتُ زيدًا القومَ ، أو : من القوم**) [٢٣٧/أ] ، فتقدم « زيدًا » ، لأنه مسرَّح غير مقيد بجار لفظًا وتقديرًا ، و« القوم » مقيد تقديرًا ، و « من القوم » مقيد لفظًا ، والمسرَّح مقدم على المقيد « لأنه مسرَّح غير مقيد بجارٍّ لفظًا وتقديرًا ، و« القوم » مقيد تقديرًا ، و« من القوم مقيد لفظًا ، والمسرَّح مقدم على المقيد ، لأن علقةَ ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ، ومن ثم يقال : « اخترت قومَه عمرًا » ، ولا يقال : « اخترت أحدَهم القومَ » إلا على لغة من أجاز « ضرب غلامُه زيدًا » ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل(١) أيضًا . والتقديم في ذلك كله جائز ، وإليه يشير قول الناظم :
٢٧٤ـ والأَصْـلُ سَبْقُ فَـاعِلٍ مَعْنًـى . . . .

(**ثم قد يجب الأصل**) فيجب التقديم ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

(١) شرح التسهيل ١٥٢/٢ .

٢٧٥ـ وَيَلْـزَمُ الأَصْـلُ لِمُوْجِـبٍ عَـرَى ....

(**كما إذا خيف اللبس**) كـ « ظننتُ زيدًا عمرًا » ، و (كـ : **أعطيت زيدًا عمرًا**) ، وكـ « اخترتُ الشجعانَ الجندَ » ، ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج . (**أو كان الثاني محصورًا**) كـ « ما ظننتُ زيدًا إلا قائمًا » ، أو (كـ : **ما أعطيت زيدًا إلا درهَمًا** ») و« ما اخترتُ زيدًا إلا القومَ » ، ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل ، (**أو**) كان المفعول الثاني اسْمًا (**ظـاهرًا** ، **و**) ، المفعول (**الأول ضمير نحو**) : « العالِمَ ظننتُه مجتهدًا » ، أو (﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ﴾) [الكوثر/١] ، و« الفرسانَ اخترتُهم القومَ » ، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل ، وأنت بالخيار في الظاهر ، إن شئت قدمته على الفعل والضمير ، وإن شئت أخرته عنهما .

(**وقد يمتنع**) الأصل فيجب التأخير ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٧٥ـ .... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْـلِ حَتْمًا قَدْ يُـرَى

(**كما إذا اتصل**) المفعول (**الأول بضمير**) المفعول (**الثاني**) كـ « ظننتُ زيدًا غُلامَهُ » [٢٣٧/ب] و (كـ « **أعطيتُ المالَ مالكَهُ** ») ، و« اخترتُ قومَه عمرًا » . (**أو كان**) الأول (**محصورًا**) كـ « ما ظننْتُ قائمًا إلا عَمْرًا » ، و (كـ : **ما أعطيت الدرهمَ إلاَّ زيدًا**) ، و« ما اخترت القومَ إلاَّ بَكرًا » . (**أو**) كان الثاني (**مضمرًا والأول ظاهرًا**) كـ « الفاضلَ ظننتُه زيدًا » ، و (كـ « **الدرهمَ أعطيتُه زيدًا** ») ، و« القومَ اخترتُهُم عَمْرًا » . أما الامتناع في الأولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظًا ورتبةً . وأما في الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير . وأما في الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال ، لا يعدل عنه إلا الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه[1] .

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٧٤ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي ، كتناسب الفواصـــل**) جمع فاصلة ، والمراد بها رؤوس الآي ، وذلك (**في نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾**) [الضحى/٣] ، والأصل : وما قلاك ، فحذف المفعول ليناسب ﴿ سَجَى ﴾ [الضحى/٢] و﴿ الأُوْلَى ﴾ [الضحى/٤] (**و**) في (**نحو : ﴿ إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾**) [طه/٣] والأصل : يخشاه ؛ أي القرآن ؛ ويحتمل أن لا حذف ، ومفعول « يخشى » هو قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيْلاً ﴾ [طه/٤] ، والمعنى : لمن يخشى تنزيل الله . قال في الكشاف[1] : وهو معنى حسن وإعراب بين . انتهى .

(**وكالإيجاز**) والاختصار ، وذلك (**في نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا**) **وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾** [البقرة/٢٤] ، والأصل : فإن لم تفعلوه ، ولن تفعلوه ، أي الإتيان بسورة من مثله .

(**وإما معنوي كاحتقاره نحو : ﴿ كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ ﴾** [المجادلة/٢١] **أي الكافرين**) ، فحذف المفعول لاحتقاره . (**أو لاستهجانه**) أي لاستقباح التصريح بذكره ، (**كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأى منِّي ولا رأيت منه**[2]) تعني عورة رسول الله ﷺ ، [٢٣٨/أ] فحذفت المفعول لاستقباح ذكره ، (**أي العورة**[3] . **وقد يمتنع حذفه**) أي المفعول (**كأن يكون محصورًا**) فيه (**نحو : « إنَّما ضربتُ زيدًا »**) لأن الحذف ينافي الحصر ، (**أو**) يكون (**جوابًا**) لسؤال (**كـ « ضربتُ زيدًا » ، جوابًا لمن قال : من ضربْتَ ؟**) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه ، وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

٢٧٦ــ وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

---

(١) الكشاف ٤٢٧/٢ .

(٢) رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال ٤٧٩/٢ : (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط) . وهذه الرواية لا شاهد فيها .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦١/٢ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ .

(فصـــــــــــــــــــل)

(**وقد يُحذف ناصبه**) أي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله :

٢٧٧ـ وَيُحْـذَفُ النَّاصِبُـهَا (إِنْ عُلِمَــا) ....

(**كقولك لمن سدد**) بالمهملة (**سهمًا** : « **القِرْطَاس** » ، **ولمن تأهب لســفر** : « **مكَّة** » ، **ولمن قال : منْ أَضْرِبُ ؟**) بالمضارع (**شرَّ النـــاس**) . فالقرطـاس : منصـوب (**بإضمار** « **تصيب** ») ، ودل عليه المشاهدة ، (**و**) « مكة » : منصوب بإضمار (**تريد**) ، ودلَّ [٣١٥] عليه قرينة الحال ، (**و**) « شر الناس » : منصوب بإضمار (**اضــرب**) ، ودل عليه قرينة المقال . (**وقد يجب ذلك**) الحذف . كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٧ـ .... وَقَـدْ يَكُـوْنُ حَذْفُـهُ مُلْتَزَمَــا

وذلك (**كما**) تقدم (**في**) باب (**الاشتغال** كـ « **زيدًا ضربتــه** ») ، لأنـه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر . (**و**) باب (**النداء**) فيما سيأتي (كـ : **يا عبد الله**) ، لأن « يا » عوض عن الناصب ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . (**وفي الأمثال**) العربية ؛ وهي كل كلام مركب مشهور شبّه مضربه بمورده (**نحو : الكلابَ على البقــرِ**[1]) فـ « الكـلاب » : منصوب بفعل محذوف وجوبًا (**أي أرسل**) ، ولا يجوز ذكره ، لأن ذكره يغيِّر المثل ، والأمثال لا تغيّر ، لأنها لَمّا شبّه مضربها بموردها ، لزم أن يلـتزم فيـها أصلـها كقولـهم : « الصيـف ضيعت اللبن »[2] [٢٣٨/ب] ، يقال بكسر التاء لكل مخاطب . والمراد بالبقر في المثل المتقدم : بقر الوحش . (**وفيما جرى مجرى الأمثال**) في كثرة الاستعمال ، وهو كل كـلام اشـتهر ، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل ، فأعطي حكمه في أنه لا يغيّر ، (**نحو** : ﴿ **انتهُوا خَـــيْرًا لَكُمْ** ﴾) [النساء/١٧١] فـ « خيرًا » مفعول بفعل محذوف وجوبًا (**أي : وائتوا**) خيرًا ، ولا يجوز ذكره لما تقدم ، وذهب بعضهم[3] ، إلى أن « خيرًا » خبر لـ « كان » محذوفة ، والتقدير :

(١) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢ ، والمستقصى ٣٤١/١ ، وفصل المقــال ص ٤٠٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٨٤ .

(٢) جمهرة الأمثال ٥٧٥/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .

(٣) مثل أبي عبيدة ، انظر الارتشاف ٢٧٩/٢ .

« انتهوا يكن خيرًا لكم » وهو تخريج على قلّة ، لأن « كان » لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا إلا بعد « إن » و« لو » الشرطيتين (**وفي التحذير بـ « إياك » وأخواتها**) من ضمائر الخطاب المنفصلة ، (**نحو : إيَّاك والأسَدَ**) ، فـ « إياك » منصوب المحل بفعل محذوف وجوبًا ، ويقدر متأخرًا عن « إيَّاك » (**أي : إيَّاك باعد**) على أحد التقديرين الآتيين في باب التحذير ، و« الأسد » منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، ويقدر متقدمًا على « الأسد » أي : (**واحذر الأسد**) ، والفرق أن « إياك » ضمير منفصل ، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله ، بخلاف « الأسد » . (**وفي التحذير بغيرها**) أي بغير إياك وأخواتها (**بشرط عطف أو تكرار**) ، فالعطف (**نحو : رأسَكَ والسيفَ**) . فـ « رأسك » و« السيف » منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا ، (**أي باعد**) رأسك ، (**واحذر**) السيف . (**و**) التكرار (**نحو : الأسَدَ الأسَدَ**) بتقدير « احذر » . (**وفي الإغراء بشرط أحدهما**) وهو العطف أو التكرار ، فالعطف (**نحو : المروءةَ والنجدةَ** ، **و**) التكرار (**نحو : السِّلاحَ السلاحَ ، بتقدير « الزم »**) ، [٢٣٩/أ] في المثالين ، وإنَّمَا وجب حذف الفعل فيهما لأن كلاًّ من العطف والتكرار قائم مقام العمل ، فالتزم حذفه لذلك .

(هذا باب التنازع في العمل)

(**ويسمى أيضًا باب الإعمال**) بكسر الهمزة عند الكوفيين[1] ، (**وحقيقته : أن يتقدم فعلان**) مذكوران (**متصرفان ، أو اسمان يشبهاهما**) في التصرف ، (**أو فعل متصرف واسم يشبهه**) في التصرف ، ويتأخر عنهما ؛ أي عن العاملين (**معمول غير سببي مرفوع**) وغير مرفوع ، واقع بعد إلا ، على الأصح فيهما ، (**وهو**) أي المعمول المتأخر عن العاملين (**مطلوب لكل منهما من حيث المعنَى**) ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فيهما ، والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان ، وأمثلتها اثنا عشر مثالاً ، مثال الفعلين في طلب المرفوع : « قام وقعد زيدٌ » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « ضربت وأكرمت زيدًا » ، ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب : « قام وضربت زيدًا » ، ومثالهما في طلب العكس : « ضربت وقام زيدٌ » ، ومثال الاسمين في طلب المرفوع : « أقائمٌ وقاعدٌ الزيدان » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ وقاتلٌ عمرًا » ، ومثال اختلافهما في الصورتين : « زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويه » ، وعكسه : « زيدٌ ضاربٌ وقائمٌ أبواه » ، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع : [٣١٦] « أقائمٌ وقعد زيدٌ » ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ ويكرمُ عمرًا » ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع : « أقائمٌ ويضرب عمرًا » ، [٢٣٩/ب] وعكسه : « ضربتُ وأقائمٌ زيدٌ » . والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال :

٢٨١ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال : (**مثال**

---

(١) كذلك قال ابن عصفور في المقرب ١/٢٥٠ .

الفعلين ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾) [الكهف/٩٦] فـ « آتوني » يطلب « قطرًا » على أنه مفعول ثان له ، و« أفرغ » يطلبه على أنه مفعوله ، وعمل الثاني وهو « أفرغ » في « قطرًا » ، وأعمل « آتوني » في ضميره ، وحذفه لأنه فضلة ، والأصل : آتونيه ، ولو أعمل الأول لقيل : أفرغه . (**ومثال الاسمين قوله :**) [من الطويل]

٣٧٨ـ (**عُهِدْتُ مُغِيْثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجرتَـهُ**) فَلَـمْ اتَّخِـذْ إلاَّ فِنَـاءَكَ مَوْئِـلاَ

فـ « مغنيًا » من الإغاثة بالمثلثة ، و« مغنيًا » : من الإغناء ضد الإفقار ، تنازعا « من » الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأول في ضميره ، وحذفه ، فالأصل : مغيثه ، و« عهدت » مبني للمفعول ، مسند إلى تاء المخاطب ، و« مغيثًا » و« مغنيًا » حالان منها ، و« الفناء » الجوار والقرب ، و« الموئل » : الملجأ .

(**ومثال المختلفين ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾**) [الحاقة/١٩] فـ « ها » اسم فعل بمعنى « خذ » ، والميم حرف يدل على الجمع ، و « اقرؤوا » فعل أمر ، تنازعا « كتابيه » . وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول ، والأصل : هاؤموه ، وأصل « هاؤم » : هاكم ، أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة ، وفي الجزء الأول من شرح البحرين [٢٤٠/أ] عن صفوان بن عسّال أن النبي ﷺ ناداه رجل ، قال ﷺ : هاؤم . فقال : الرجل يحب القوم ، ولما يلحق بهم ، فقال : « الْمَـرْءُ مَـع مَـنْ أَحَـبَّ » حديث حسن ، صحيح ، رواه الشافعي في مسنده[1] ، ومالك[2] وسفيان ، وشعبة بن الحجاج ، والحمادان ، ومعنى « هاؤم » : تعالوا . انتهى .

قال الموضح في الحواشي : فإن صح أنه يرد « قاصرًا » تعنى « تعالوا » كما قيل في الحديث ، فلا تنازع في الآية ، ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين ، وهذا المعنى متعيّن ، وظاهر في الآية ، ولكن لا أستحضر الآن أحدًا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث . انتهى . قلت : قال به الْحَوْفِيُّ في الآية نفسها .

---

٣٧٨ – البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٣ .

(١) انظر مسند الشافعي المجلد الأول ٤١/١ – ٤٢ ، حديث رقم ١٢٢ ، وأورده ابن قدامة في كتابه « المتحابين في الله » ص ٨٨ .

(٢) لم أجد الحديث في الموطأ ؛ ولا في المدونة الكبرى .

وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات . وفي النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع في المفعول له ، ولا الحال ، ولا التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول : « قمتُ وسرتُ زيدًا » ، إن أعملت الثاني . و« قمتُ وسرتُ وإيَّاه وزيدًا » ، إن أعملت الأول . انتهى . وسيأتي الكلام في الواقع بعد « إلاَّ » .

واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر ، خلافًا للجَرْمِيّ .

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد ، (**وقد يتنازع ثلاثة . وقد يكون المتنازع فيه متعددًا ، وفي الحديث « تُسَبِّحون وتُكَبِّرون وتُحَمِّدون دَبْرَ كُلّ صلاة ثلاثًا وثلاثين »**[1] **فتنازع ثلاثة**) وهي « تسبحون » و« تكبرون » و« تحمدون » (**في اثنين : ظرف**) وهو « دبر » ، (**و**) نائب (**مصدر**) وهو « ثلاثة » ، فأعمل الأخير لقربه ، فنصب « دبر » على الظرفية ، و« ثلاثًا » على المفعولية المطلقة ، لنيابته عن المصدر ، وأعمل الأولين في ضميريهما ، وحذفهما لأنهما فضلتان ، والأصل : تسبِّحون الله فيه إياه ، وتكبِّرون الله فيه إياه . [٢٤٠/ب] وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع . قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه : استقرأت كلام العرب ، فوجدت إعمال الثالث ، وإلغاء ما عداه . قال ابن مالك[2] : وهو كما قال . واعتُرض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة ، كقول أبي الأسود : [من الطويل]

٣٧٩ـ كَسَاكَ وَإنْ لَمْ تَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ أخٌ لَكَ يُعطِيكَ الجزيلَ وناصِرُ

[٣١٧] قال المرادي : فدلَّ على أن استقراءه غير تام . ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني . انتهى .

(**وقد عُلم مِمَّا ذكرته**) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفي الاسمية والفعلية (**أن التنازع لا يقع بين حرفين**) ، لأن الحروف لا دلالة لَها على الحدث حتى تطلب الْمَعمولات . وأجاز ابن العِلْج التنازع بين

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات برقم ٥٩٧٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

٣٧٩- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٦ ، ٣٠٩ ، وإنباه الرواة ٥٨/١ ، والارتشاف ٩٣/٣ ، ودرة الغواص ص ١٥٧ ، وحماسة البحتري ص ١٤٩ ، وسمط اللآلي ص ١٦٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠٣/١ .

حرفين، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] فقال: تنازع « إن » و« لم » في « تفعلوا ». وردَّ بأن « إن » تطلب مثبتًا، و« لم » تطلب منفيًّا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى. ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله: [من الرجز]

٣٨٠- حَتَّى تَرَاهَا فَكَأَنَّ وَكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مشددات بقرنْ

ومنع التوكيد للعطف بالواو. انتهى. وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد.

(ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين حرف وغيره، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوَّز تنازع « لعل » و« عسى »، نحو: « لعل وعسى زيدٌ أن يخرجَ » على إعمال الثاني، و« لعل وعسى زيدًا خارجٌ » على إعمال الأول. وردَّ بأن منصوب « عسى » لا يحذف[1].

(و) عُلم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بيْن) عاملين [٢٤١/أ] (جامدين) فعلين، أو اسمين، أو مختلفين، لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله. قال أحمد بن الخباز في النهاية: فإذا قلت: « سرَّني إكرامُك وزيارتُك عمرًا » وجب نصب عمرًا بالثاني، لا بالأول، للفصل بين المصدر ومعموله[2]. انتهى.

(ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل، أو اسم متصرف. (وعن المبرد) في كتابه المدخل (إجازته في فعلي التعجب) مع جمودهما، سواء كانا بلفظ الماضي، أو بلفظ الأمر، فالأول (نحو: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر، وتعمل الأول في ضميره، وتحذفه لأنه فضلة.

(و) الثاني نحو: (أَحْسِنْ وأَجْمِلْ بعمرٍو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور، وتعمل الأول في ضميره المجرور، ولا تحذفه لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده، لأنه بصري[3]. ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء. والجمهور على المنع فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما[4].

٣٨٠- الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٣٩٤/٢، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤، وشرح الأشموني ٤١/٢، وهمع الهوامع ١٢٥/٢.

(١) ورد قول ابن عمرون في التذكرة لأبي حيان ص ٣٦١.

(٢) ورد قول ابن الخباز في الارتشاف ٩٨/٣.

(٣) المقتضب ١٨٤/٤، والارتشاف ٩٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(و) عُلم من تقييد المعمول بالتأخير أنه (لا) يقع التنازع (في معمول مقدم، نحو: أيَّهم ضربْتَ وأكرمْتَ، أو: شتمتَه)، لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه، وقوله: «شتمته» عديل مدخول الاستفهام، [٣١٨] (خلافًا لبعضهم) [٢٤١/ب] في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة(١) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ بِالْمُؤْمِنِيْنَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة/١٢٨]، ولا حجة له، لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي، وعبارته(٢): «قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدًا ضربْتُ وقتلْتُ، و: بك قمتُ وقعدتُ»، وتعقَّبه البدر الدماميني، فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه، وهو ممتنع، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيْرُوا ﴾ [يوسف/١٠٩]، فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف، ولكنها قدمت عليه لفظًا، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهمزة، بل مقصور عليها عندهم. انتهى.

(ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو: ضربتُ زيدًا وأكرمتُ)، لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافًا للفارسي) فإنه أجاز في قوله: [من البسيط]

٣٨١- .... مَتَى تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

أن تكون «من» زائدة، و«بارق» في موضع نصب بـ «تشم»، ومفعول «تصب» محذوف، وهو ضمير عائد على بارق.

ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم، فقال(٣): وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع، بل حيث تقدَّم المعمول، أو توسَّط، جاز عمل كل من العاملين فيه. انتهى.

---

(١) همع الهوامع ٢/١١٠.

(٢) شرح الرضي ١/٢٠١.

٣٨١- صدر البيت: (قد أوبيت كل ماء فهي طاوية)، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/١٦٣، ١٦٦، والدرر ٢/١٧٩، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/١٥٧، ٢/٧٤٣، ولسان العرب ١٤/٤ (أبي)، ٤٧٣ (صوي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/٢٦، ومغني اللبيب ١/٣٣٠، وهمع الهوامع ٢/٥٧، والمسائل العضديات ص ١٥٧.

(٣) انظر شرح المرادي ٢/٦٤.

(**و**) عُلم من اشتراط كون المعمول مطلوبًا لكل من العاملين من جهة المعنى أن التنازع (**لا**) يقع (**في نحو**) قول جرير : [من الطويل]

٣٨٢ـ (**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ**)   وهَيْـهَاتَ خِـلٌّ بـالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُـهْ

(**خلافًا له**) أي الفارسي[1] (**وللجرجاني**[2] ، **لأن الطالب للمعمول**) وهو العقيق (**إنما هو**) هيهات (**الأول ، وأما**) « هيهات » (**الثاني فلم يؤت به للإسناد**) إلى العقيق ، (**بل لمجرد التقوية**) والتوكيد لـ « هيهات » الأول ، (**فلا فاعل له**) أصلاً ، (**ولهذا قال**) الشاعر : [من الطويل]

٣٨٣ـ فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي   (**أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ**)

فـ « اللاحقون » فاعل « أتاك » الأول ، و« أتاك » الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له ، لأنه ليس من التنازع ، (**ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك**) على إعمال الأول ، (**أو : أتوك أتاك**) على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردًا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه[3] : « ضربني وضربْتُ قومَك » بالنصب ، وقيل : المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين ، لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد ، فكأنهما عامل واحد . فهذه الثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك[4] ما ذكره الموضح .

(**و**) عُلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (**لا**) تنازع (**في نحو**) قول كثير عزة : [من الطويل]

٣٨٤ـ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ   (**وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا**)

٣٨٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٤١ ، والمسائل العضديات ص ١٧٢ .

(٢) انظر الارتشاف ٣/٨٧ .

٣٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢/٦١٦ ، والأشباه والنظائر ٧/٢٦٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٣ ، وأوضح المسالك ٢/١٩٤ ، وخزانة الأدب ٥/١٥٨ ، والخصائص ٣/١٠٣ ، ١٠٩ ، والدرر ٢/٢٥٥ ، ٢/٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٠١ ، وشرح التسهيل ٢/١٦٥، ٣/٣٠٢، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٩ ، وهمع الهوامع ٢/١١١ ، ١٢٥ .

(٣) الكتاب ١/٧٩ - ٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٣ .

٣٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ ، وخزانة الأدب ٥/٢٢٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، وشرح المفصل ١/٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٣، وهمع الهوامع ٢/١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر =

[٣١٩] لأنه لو قصد فيه التنازع ، لأسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره . قاله المرادي[١] تبعًا لابن مالك في شرح التسهيل[٢] . قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبًا نحو : « زيدًا ضربتُ وأكرمتُ أخاه » ، [٢٤٢/ب] لأن أحد العاملين يعمل في السببي ، والآخر يعمل في ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ ، فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ، قال : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي ، من أن « غريمها » إن رفع بـ « معنّى » يكون « ممطول » قد جرى على غير من هو له ، فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بـ « ممطول » فهو خطأ ، لأنه قد وصف بـ « معنّى » والاسم الذي يعمل عمل الفعل ، إذا وُصف لا يعمل شيئًا ، فلا يجوز : « مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا » . انتهى . وأقول : ما ذكره أبو محمد ، يقال بمثله فيما إذا كان السببي منصوبًا ، نحو : « غلامُ زيدٍ ضاربٌ مهينٌ أخاه » ، إذا كان الضارب والمهين زيدًا ، فإن كان الناصب للسببي الثاني وجب إبراز الضمير الأول ؛ لكونه جرى على غير من هو له . وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بمهين ، والوصف إذا وُصف لا يعمل .

إذا تقرر هذا فنقول : « عزة » مبتدأ ، وليس « ممطول » و« معنى » خبرين لها ، (**بل « غريمها » مبتدأ**) ثان مؤخر عن خبره ، (**و« ممطول » و« معنّى » خبران**) لغريمها ، خبر بعد خبر[٣] . (**أو « ممطّول » خبر**) وحده ، (**و« معنّى » صفة**[٤] **له**) ، لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ، وحجة المانع أن الوصف كالفعل ، وهو لا يوصف . (**أو حال من ضميره**) المستتر فيه ، المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى « غريمها » و« غريمها » وخبره خبر « عزة » . والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم .

(و) عُلم من تقييد السببي بالمرفوع أنه (**لا يمتنع التنازع في**) السببي المنصوب ، (**نحو : زيدٌ ضَرَبَ وأكرَمَ أخاه ؛ لأن السببي**) وهو « أخاه » (**منصوب**) بأحد العاملين ، [٢٤٣/أ] والرابط موجود بالضمير المستتر ، أو بالمضاف إليه السببي .

=== ٢٨٢/٥ ، ٢٥٥/٧ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا) ، ومغني اللبيب ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، والارتشاف ٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٣ .

(١) شرح المرادي ٦٤/٢ .
(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .
(٣) هذا الرأي لابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .
(٤) هذا الرأي للبطليوسي ، انظر الارتشاف ٨٨/٣ .

ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب ، وعلله بأنه لو أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي ، وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه . قال ابن خروف : لأنه لو تقدم كان عوضًا من اسمين مضاف ومضاف إليه ، وهذا مما لا سبيل إليه . انتهى .

فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقًا ، ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد « إلا » على الصحيح كقوله : [من البسيط]

٣٨٥ـ مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إلاَّ كواعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

والمانع من كونه من التنازع ، أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو : « ما قام وقعد إلا أنا » إعادة ضمير غائب على حاضر ، قاله المرادي في شرح التسهيل . انتهى .

وحَمَله في التسهيل[1] على الحذف ، وقال في شرحه[2] : على تأويل : ما قام أحد وقعد إلا أنا ، فحذف « أحد » لفظًا ، واكتفى بقصله ، ودلالة المعنى ، والاستثناء عليه .

وعُلم من قولنا « مذكوران » أنه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور .

٣٨٥- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٧ ، والدرر ٣٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٦/٢ ، وهمع الهوامع ١١٠/٢ .

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيِّهما شئت باتفاق**) من البصريين والكوفيين[١] ؛ لأن إعمال [٣٢٠] كل منهما مسموع من العرب ، (و) الخلاف بينهم في المختار ، هل هو من الأول ، أو الثاني ، أو هما على حد سواء [٢٤٣/ب] أقوال : (**اختار الكوفيون**) منها (**الأول لسبقه ، واختار البصريون الأخير لقربه**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٧٨ــ إنْ عَامِلاَن اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

٢٧٩ــ والثاني أوْلَى عِنْدَ أهْلِ البَصْرَهْ واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أسْرَهْ

وقيل : هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحًا ، حكاه ابن العلج في البسيط .

إذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، قاله المرادي[٢] . وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثاني[٣] ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه الأمران ؟ لم أرَ في ذلك نقلاً .

(**فإن**) تنازع اثنان ، و(**أعملنا الأول في المتنازع فيه**) على اختيار الكوفيين ، (**أعملنا الأخير في ضميره**) مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، (**نحو** : « **قامَ وقعدا**) أخواك » ، (أو) قام (**وضربتُهما**) أخواك ، (أو) قام (**ومررتُ بهما أخواك . وبعضهم**) كالسيرافي (**يجيز حذف غير المرفوع**) وهو المنصوب والمجرور (**لأنه فضلة**) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل[٤] ، (**كقوله**) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب : [من م . الكامل]

(١) الإنصاف ٨٣/١ – ٩٦ ، المسألة رقم ١٣ .

(٢) شرح المرادي ٦٥/٢ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الثالث) ، وانظر الارتشاف ٩٣/٣ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ .

٣٨٦- (**بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيْـ ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ**)

فأعملت الأول وهو « يعشى » ، فرفعت « شعاعه » ، وأعملت « لحوا » في ضميره ، وحذفته ، والتقدير : لحوه ، و« عكاظ » بضم العين المهملة ، وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة : موضع بقرب مكة كان سوقًا في الجاهلية ، و« يعشي » مضارع « أعشى » بالعين المهملة ، وقيل بالمعجمة ، و« شعاعه » بالشين المعجمة : ضوؤه ، والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله .

(**ولنا**) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (**أن في حذفه هيئة العامل**) ، وهو « لحوا » (**للعمل**) في « شعاعه » (**وقطعه عنه**) برفعه بـ « يعشي » بغير معارض ، قاله بعض المغاربة . (**و**) هذا (**البيت ضرورة**) عند الجمهور . [٢٤٤/أ]

(**وإن أعملنا الثاني**) على اختيار البصريين (**فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه**) ولا يحذفونه (**لامتناع حذف العمدة**) عندهم ، (**و**) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر ، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، (**لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء**) مصرحًا به (**في غير هذا الباب ، نحو : رُبَّهُ رَجُلاً ، و : نِعْمَ رَجُلاً**) فـ « رجلاً » فيهما تمييز للضمير المجرور بـ « رب » والمرفوع على الفاعلية بـ « نعم » ، ورتبة التمييز التأخير ، فقد عاد الضمير على التمييز ، وهو متأخر لفظًا ورتبة ، (**و**) جاء الإضمار قبل الذكر (**في**) هذا (**الباب**) الذي نحن فيه ، وهو باب التنازع نثرًا وشعرًا (**نحو**) قول بعض العرب : (**ضربوني وضربتُ قومَك**) بالنصب (**حكاه سيبويه**[1]) ، فقد أعمل الثاني ، وأضمر في الأول ضمير الفاعل ، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه ، وهو « قومك » المنصوب على المفعولية ، والمفعول رتبته [٣٢١] التأخير ، فعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، (**وقال الشاعر**) : [من الطويل]

٣٨٧- (**جَفَوني وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّني لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيْلِي مُهْمِلُ**

٣٨٦- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٣٥٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣ ، والمقاصد النحوية ١١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٤/٥ ، وأوضح المسالك ١٩٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ٦١١/٢، والمقرب ٢٥١/١ ، وهمع الهوامع ١٠٩/٢ .

(١) الكتاب ٧٩/١ .

٣٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٨٤/١ ، والأشباه والنظائر ٧٧/٣ ، ٢٨٢/٥ ، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١٥ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩ ، والدرر ١١٥/١ ، ٣٥٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٩/١ ، ٢٠٤ ، وشرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٧٠/٢ ، وشرح قطر الندى ١٩٧، ومغني اللبيب ٤٨٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٤/٣، وهمع الهوامع ٦٦/١، ١٠٩/٢ .

فأعمل الثاني ، ونصب « الأخلاء » المنصوب على المفعولية ، و« الأخلاء » : جمع خليل و« الجميل » : الشيء الحسن ، و« مهمل » : اسم الفاعل من الإهمال ، وهو الترك .

(**والكسائي وهشام**) الضرير (**والسهيلي**) الكوفيون (**يوجبون الحذف**) للضمير المرفوع على الفاعلية هربًا من الإضمار قبل الذكر[1] ، (**وتَمَسكًا بظاهر قوله**) ، وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني : [من الطويل]

٣٨٨ـ (**تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ**) فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيْبُ

(**إذ لم يقل : تعفقوا**) على تقدير إعمال الثاني ، [٢٤٤/ب] (**ولا : أرادوه**) على تقدير إعمال الأول ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ، ولم يقل « تعفقوا » على لفظ الجمع ، لأنه يجوز أن ينوي مفردًا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ، ولهذا قال الموضح[2] : « بظاهر قوله » ، ولم يقل : « بقوله » ، و« تعفق » بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف : أي استتر ، و« الأرطى » : شجر ، و« بذت » بالباء الموحدة ، والذال المعجمة المشددة : أي غلبت ، و« نبلهم » بسكون الموحدة : سهامهم ، فاعل « بذت » ، و« كليب » بفتح الكاف وكسر اللام : جمع كلب ، كعبيد جمع عبد .

والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه ، وتعمل المهمل في ضميره ، سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف .

(**والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع**) وكان العطف بالواو ؛ كما في المغني (**فالعمل لهما**) لأنهما لما كان مطلوبهما واحدًا كانا كالعامل الواحد ، (**نحو : قام وقعد أخواك**) فـ « أخواك » مرفوع عنده بـ « قام » و« قعد » ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظًا ومعنى ، وهو مشكل ، فإن النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية ، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول . قاله الرضي ، ثم قال : وجاز عند الفراء وجه آخر ، وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرًا منفصلاً بعد المتنازع فيه ، لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر . هذا هو النقل الصحيح عن الفراء . انتهى .

(**وإن اختلفا**) أي العاملان ؛ في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعًا

---

(١) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٠٩/٢ أن هذا مذهب هشام والسهيلي وابن مضاء .

٣٨٨- البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٣٨ ، والرد على النحاة ص ٩٥ ، واللسان ٢٥٤/١٠ (عفق) ، ٣٥٣/١٤ (زبي) ، والمقاصد النحوية ١٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٧ ، وجمهرة اللغة ص ٩٣٦ ، والمقرب ٢٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٢٧/١ ، ١٧٤/٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٣٥ - ٦٣٦ ، وانظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(**أضمرته مؤخرًا**) وجوبًا (كـ : **ضربني وضربتُ زيدًا هو**) ، انتهت مقالة الفراء[1] .

[٢٤٥/أ] فهو فاعل « ضربني » ، وإنما أخِّر عن الظاهر هربًا من الإضمار قبل الذكر ، ولم يَحذفه هربًا من حذف الفاعل ، هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثاني .

(**وإن**) أعملنا الثاني ، و(**احتاج الأول لمنصوب لفظًا**) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (**أو محلاً**) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (**فإن أوقع حذفه**) أي المنصوب (**في لبس**) ظاهر ، (**أو**) لم يوقع في لبس ، ولكن (**كان العامل من باب « كان » أو من باب « ظن » وجب إضمار المعمول مؤخرًا**) عن المتنازع عنه في المسائل الثلاث :

فالأولى : (**نحو : استعنْتُ واستعان عليَّ زيدٌ به**[2]) ، فالأول يطلب « زيدًا » مجرورًا بالباء ، والثاني يطلبه فاعلاً ، لأنه استوفى معمول المجرور بـ « على » ، فأعملنا الثاني ، وأضمرنا ضمير « زيد » مجرورًا بالباء مؤخرًا وقلنا به ، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدمًا قبل « استعان » لزم الإضمار قبل الذكر ، ولو حذفناه أوقع في لبس ، فلا يعلم هل « زيدٌ » مستعان به أو عليه .

(**و**) الثانية : نحو : (**كنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه**) ، فـ « كنت » و« كان » تنازعا « صديقًا » على الخبرية لهما ، فأعملنا الثاني فيه ، وأعلمنا الأول في ضميره مؤخرًا .

(**و**) الثالثة : نحو : (**ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه**) ، فـ « ظنني » يطلب « زيدًا قائمًا » فاعلاً ومفعولاً ثانيًا ، و« ظننت » يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثاني ، ونصبنا « زيدًا قائمًا » وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان ، فأضمرنا الفاعل مقدمًا مستترًا ، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا ، وقلنا : « إياه »[3] . [٢٤٥/ب] ولم نحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة ، لأنه عمدة في الأصل ، [٣٢٢] لأنه خبر مبتدأ . (**وقيل في باب « ظن » و« كان » يضمر مقدمًا**) كالمرفوع ، لأنه مرفوع في الأصل فيقال : « ظنَّني إياه ، وظننتُ زيدًا قائمًا » ، هكذا مثَّل أبو حيان في النكت الحسان[4] بالضمير منفصلاً ، ولا يتعين ، بل يجوز اتصاله نحو : « ظننيه » على ما تقدم من اختلاف الترجيح .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/١٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٧٣ .

(٣) المقتضب ٣/١١٣ .

(٤) النكت الحسان ص ٩٤ .

وقول الشارح(١) تبعًا لأبيه في شرح الكافية(٢) : « ولا يجوز تقديمه عند الجميع » مخالف لظاهر التسهيل(٣) ، ولتصريح ابن عصفور(٤) ، وابن خروف بذلك .

(**وقيل**) : لا يضمر ، ولا يحذف ، بل (**يظهر**) كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره ، فيقال : « ظَنَّنِي قائمًا وظننتُ زيدًا قائمًا ». (**وقيل**) : لا يضمر ، ولا يظهر ، بل (**يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حذفٌ لدليل**) ، فإن المفسِّر يدل عليه ، قال ابن عصفور(٥) : وهذا المذهب أسَدُّ(٦) المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر ، والفصل بين العامل والمعمول ، لم تدع ضرورة إليه ، وحذفُ الاختصار في باب « ظن » قد تقدَّم الدليل على جوازه . انتهى .

وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادًا وتذكيرًا وفروعهما ، فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه ، نحو : « عَلِمَنِي وعلمتُ الزيدين قائمين » فلا بد أن يقول : « إياه » متقدمًا أو متأخرًا ، ولا يجوز حذفه . قاله أبو حيان في النكت الحسان(٧) .

(**وإن كان العامل من غير بابَي : كان ، و : ظن**) ولم يلبس (**وجب حذف المنصوب**) لفظًا أو محلاً ، لأنه فضلة مستغنى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (**كـ : ضربتُ وضربني زيدٌ**) ، و : مررتُ ومرَّ بي زيدٌ ، (**وقيل : يجوز إضماره ، كقوله**) : [من الطويل]

٣٨٩ــ (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيْهِ وَيُرْضِيْكَ صَاحِبٌ) جِهارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ

فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول ضمير المفعول ، (**وهذا**) البيت (**ضرورة عند الجمهور**) ،

(١) أي ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ١٨٨ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٩ .
(٣) التسهيل ص ٨٦ .
(٤) شرح الجمل ١/٦١٦ .
(٥) شرح الجمل ١/٦١٧ .
(٦) في « ط » : (أحد) .
(٧) النكت الحسان ص ٩٤ .

٣٨٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٨١، وأوضح المسالك ٢/٢٠٣، وتخليص الشواهد ص ٥١٤ ، والدرر ٢/٣٥٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٦ ، وشرح الأشموني ١/٢٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٥١ ، ومغني اللبيب ١/٣٣٣ ، والمقاصد النحوية ٢٧٣ ، وهمع الهوامع ٢/١١٠ .

ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى[1] . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

٢٨٠ـ وَأعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيْرِ مَا   تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتَزِمَا

ثم قال :

٢٨٢ـ وَلاَ تَجِئْ مع أوَّل قَدْ أهْمِلاَ   بِمُضْمَر لِغَيْر رَفْع أُوْهِلاَ

٢٨٣ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وأخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(**مسألة : إذا**) اختلف المخبر عنه ، ومفسر الضمير ، و(**احتاج العامل المهمل إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير**) المحتاج إليه (**خبرًا عن اسم ، وكان ذلك الاسم**) المخبر عنه (**مخالفًا في الإفراد والتذكير أو غيرهما**) من التأنيث والتثنية والجمع (**للاسم المفسر له ؛ وهو**) الاسم (**المتنازع فيه ؛ وجب العدول**) من الإضمار (**إلى الإظهار**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٨٤ـ وَأظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيْرٌ خَبَرَا   لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

(**نحو : « أظنُّ ويظُنَّاني أخا الزيدين أخوين » ، وذلك لأن الأصل**) قبل الإعمال (**أظن ويظنّني الزيدين أخوين**) بالتثنية فيهما (**فـ « أظن » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و« يظنّني » يطلب « الزيدين » فاعلاً ، و« أخوين »** [٣٢٣] **مفعولاً**) ثانيًا ، لأنه أخذ مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم المتصلة به ، (**فأعملنا الأول**) وهو « أظن » ، (**فنصبنا الاسمين ، وهما « الزيدين أخوين »**) على أنهما مفعولان لـ « أظن » ، (**وأضمرنا في الثاني**) وهو « يظنّني » (**ضمير « الزيدين » وهو الألف**) في « يظنانني » ، [٢٤٦/ب] فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، (**وبقي علينا المفعول الثاني**) لـ « يظنانني » (**يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر**) في الأصل (**عن ياء المتكلم**) المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول « يظن » ، (**والياء المخالفة لـ « أخوين » الذي هو مفسِّر الضمير الذي يؤتى به ، فإن الياء مفرد ، و« الأخوين » تثنية ، فدار الأمر بين إضماره مفردًا ليوافق المخبَر عنه**) وهو الياء ، (**وبين إضماره مثنّى ليوافق المفسَّر**) وهو « الأخوين » ، (**وفي كل منهما محذور**) لا محيص منه (**فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا : « أخًا » فاتفق المخبر عنه**) وهو الياء في الإفراد ، (**ولم يضره مخالفته لـ « أخوين » لأنه**) أي « أخًا » (**اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا**) في هذه المسألة[2] .

---

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) انظر هذه المسألة في شرح ابن الناظم ص ١٨٨ – ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/١ – ٢٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦٥١/٢ .

قال الموضح تبعًا لجماعة على سبيل البحث : (و) الذي (**يظهر لي فساد دعوى التنازع في « الأخوين » لأن « يظنّني » لا يطلبه ؛ لكونه مثنّى ، والمفعول الأول مفرد**) .

وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفردًا أو مثنى ، قال صاحب المتوسط بمعناه ، وفيه نظر ؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم (**وعن الكوفيون أنهم أجازا فيه وجهين : حذفه وإضماره**) مقدمًا (**على وفق المخبر عنه**) ، فيقولون على الحذف : « أظن ويظنناني الزيدين أخوين » ، ويحذفون « أخًا » لدلالة أخوين عليه ، ويقولون على الإضمار : « أظن ويظنناني إياه الزيدين أخوين » . [٢٤٧/أ] كذا مثّله في شرح الكافية[1] مقدمًا ؛ لأن العلة المقتضية لتأخيره ؛ وهي تأخير المفسِّر ؛ مفقودة هنا .

وإن أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ، ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ، ولكن يضمر مؤخرًا ، قاله المرادي في شرح التسهيل ، وفيه البحث السابق .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٥١ - ٦٥٢ .

(هذا باب المفعول المطلق)

(أي الذي يصدق عليه قولنا : مفعــول) بغـير صلـة (صدقًــا) منصـوب بيصدق (غير مقيد) صفة « صدقًا » (بالجارّ) حرف أو اسم ، متعلق بمقيد ؛ بخلاف بقيـة المفاعيل فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به ، والمفعـول لـه ، والمفعـول فيـه ، والمفعول معه ، وهذه التسمية للبصريين[1] .

وأما غيرهم[2] فلا يسمي مفعولاً إلا المفعول به خاصة ، ويقـول في غـيره : مشـبه بالمفعول ، قال الموضح في الحواشي[3] .

(و) المفعول المطلق : (هو اسم يؤكّد عامله) ، فيفيـد مـا أفـاده العـامل مـن الحدث من غير زيادة على ذلك . (أو يبيِّن نوعه) ، أي نـوع العـامل ، فيفيـده زيـادة علـى التوكيد [٣٢٤] (أو) يبيّن (عدده) أي عدد العامل ، فيفيد عدد مرات العامل زيادةً على التوكيد ، (وليس) هو (خبرًا) عن مبتدأ (ولا حالاً) من غيره (نحو : ضربتُ ضربًا ، أو) ضربتُ (ضرْبَ الأميْر ، أو) ضربتُ (ضربتيْن) ، فـالأول مثـال لمـا يؤكّـد عاملـه ، والثاني مثال لما يبيِّن نوعه ، والثالث مثال لما يبيِّن عدده ، (بخـــلاف نحـــو) : « ضَرْبُـك ضربتان » و(ضرْبُك ضرْبٌ أليــمٌ) فإنـه وإن بيَّـن العـدد في الأول ، والنـوع في الثـاني لوصفه بـ« أليم » فهو خبر عن « ضربك » فلا يكون مفعولاً مطلقًا ، (و) بخلاف (نحو : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾) [النمل/١٠] فإنه وإن كان توكيدًا لعامله فهو حال من الضمير المسـتتر في عامله فلا يكون مفعولاً مطلقًا . [٢٤٧/ب]

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٢٨٨ـ تَوْكِيدًا أو نَوْعًا يُبَيِّنُ أو عَدَدْ ....

(١) همع الهوامع ١٦٥/١ .

(٢) أي الكوفيون ، كما في همع الهوامع ١٦٥/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٦ .

(**وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا**) كما تقدم من الأمثلة . (**والمصدر**) كما قال الناظم :

٢٨٦ـ . . . . اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلَي الْفِعْلِ . . . .

وهو (**اسم الحدث الجاري على الفعل**) ، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر[1] .

(**وخرج بهذا القيد**) وهو الجريان على الفعل (**نحو**) « غسلاً » و« وُضوءًا » و« عطاء » من قولك : (« **اغتسل غُسْلاً** » و« **توضّأ وُضُوءًا** » و« **أعطى عَطَاءً** » **فإن هذه**) الثلاثة (**أسماء مصادر**) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن « اغتسل » قياس مصدره الجاري عليه « الاغتسال » ، و« توضأ » قياس مصدره الجاري « التوضؤ » ، و« أعطى » قياس مصدره الجاري عليه « الإعطاء » .

وخرج [٣٢٥] بقولنا : وليس علمًا ، نحو « حماد » علمًا للمحمدة . وبقولنا : ليس مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو : « مقتل » بمعنى القتل فإنها من أسماء المصادر . والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، فمدلول المصدر معنًى ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر . وسُمي المصدر مصدرًا لأن فعله صدر عنه ؛ أي أخِذ منه ، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه[2] .

(**و**) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (**عامله إما مصدر مثله**) لفظًا ومعنى (**نحو** : ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا** ﴾) [الإسراء/٦٣] ، فـ « جزاء » مفعول مطلق ، وعامله « جزاؤكم » ، وهو مصدر مثله . أو لا معنى لا لفظًا نحو : « أعجبني إيمانك تصديقًا » . [٢٤٨/أ] وقول الجرمي : لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها .

(**أو ما اشتق**) لفظه (**منه من فعل**) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (**نحو** : ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾) [النساء/١٦٤] ، وخرج عنه فعل التعجب ، فلا يقال : « ما أحسنَ زيدًا حسنًا » ، والأفعال الناقصة فلا يقال : « كان زيدٌ قائمًا كونًا » ، والأفعال الملغاة فلا يقال : « زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنًّا » .

(**أو**) من (**وصف**) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة ، فاسم الفاعل (**نحو** : ﴿ **والصَّافَّاتِ صَفًّا** ﴾) [الصافات/١] ، واسم المفعول

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) انظر الإنصاف ١/٢٣٥ ، المسألة رقم ٢٨ .

نحو : « الخبزُ مَأكُولٌ أكلاً » ، وأمثلة المبالغة نحو : « زيدًا ضرَّاب ضربًا » ، ولا يجوز : « زيدٌ حسنٌ وجهه حسنًا » ، ولا « أقومُ منك قيامًا » ، وأما قوله : [من البسيط]

٣٩٠ـ أمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ لؤمًا وَأبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فـ « لؤمًا » منصوب محذوف ، قاله صاحب البديع . وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله :

٢٨٧ـ بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ ....

وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين ، وإليه يرشد قول الناظم :

٢٨٧ـ .... وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ

(**وزعم بعض البصريين**) كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر (**أن الفعل أصل للوصف**) ، فيكون فرع الفرع .

(**وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما**) أي للمصدر والوصف .

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر[1] .

والصحيح الأول ، [٢٤٨/ب] لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين[2] .

٣٩٠- البيت لصدره روايات مختلفة ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨ ، ولسان العرب ١٢٤/٧ (بيض) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٩/٨ ، وأمالي المرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٩٣/٦ ، واللسان ١٢٣/٧ (بيض) ، ٩٦/١٥ (عمى) ، والمقرب ٧٣/١ ، وأساس البلاغة (طبخ) .

(١) ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قائل في الارتشاف ٢٠٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(فصـــــــــــــــــــــــل)

(ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصـــدر من صفة) له (كـ : **سرْتُ أحسَنَ السَّيْرِ**) والأصل سِرْتُ السَّيْرَ أحسنَ السَّيْر ، فحُـذف الموصوف لدلالة إضافـة صفتـه إلى مثلـه عليـه ، ونـابت [٣٢٦] صفتـه منابـه ، وانتصبـت انتصابه . (و : **اشتمَلَ الصَّمَّاء**) ، والأصل الشَّمْلَةَ الصَّمَّاءَ ، فحُـذف الموصـوف ونـابت صفته منابه . (و : **ضربْتُه**[١] **ضرْبَ الأمِيْرِ اللِّصَّ** ، **إذ الأصل : ضربًا مثل ضرْب الأمِـيْرِ اللِّصَّ ، فحُذف الموصوف**) وهو « ضربًا » (**ثم المضاف**) وهو « مثـل » وصح وقوعـه نعتًا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليـه لتوغّلـه في الإبـهام . وقيّد أبو البقاء المسألة بقوله : وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليـه نحـو : « سـرتُ أشـدَّ السَّيْرِ » ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدِّمت لتدل على المبالغة . انتهى .

وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقـام الموصـوف في الانتصـاب علـى المفعـول المطلق تبع فيه ابنَ مالك في شرح التسهيل[٢] ، وخالف ذلك في شرح القطر[٣] فقال : وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة/٣٥] خلافًا للمعربين ، زعمـوا أن الأصل : أكلاً رغدًا ، وأنه حُذف الموصوف ، ونابت صفته منابه ، وانتصبت انتصابه[٤] .

ومذهب سيبويه[٥] أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : « فكلا » حال كون الأكل رغدًا ، ويدل ذلك على أنـــهم يقولـون : « سِـيْرَ عليـه طويـلاً » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون : « طويل » بالرفع ، فدل على أنه حـال لا مصدر ، وإلا جازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق[٦] . انتهى .

(١) في « ط » : (ضربت) .
(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .
(٣) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .
(٤) منهم البيضاوي ، انظر أنوار التنـــزيل ١٤٢/١ .
(٥) الكتاب ٢٢٨/١ .
(٦) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(أو) من (**ضميره**) أي ضمير المصدر (**نحو : عبدَ الله**) بالنصب (**أظنُّه جالسًا**) فـ « عبد الله » مفعول أول لـ « أظن » و« جالسًا » مفعوله الثاني ، و« الها » في « أظنه » ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة. وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير : أظن ظنًّا ، أو عن نوعي ، فيكون التقدير : أظن ظنّي ، كما قدَّره الشارح[١] تبعًا للمفصل[٢] ، فيه بحث .

قال الموضح في الحواشي : والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة ، وذلك كقوله : [من م . الكامل]

٣٩١ـ مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إلاَّ التَّحِيَّهْ

وقوله : [من البسيط]

٣٩٢ـ هذا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

[٣٢٧] أي يدرس الدرس ، وقد نلتُ النيلَ ، ولو صرَّح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد فكذلك ضميره .

(و) أما (**نحو**) ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا (**لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا**) ﴾ [المائدة/١١٥] فتقديره : لا أعذب هذا التعذيب الخاص ، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان . انتهى كلامه في الحواشي ، ومن خطه نقلت .

وينبغي أن يكون[٣] « أل » في « النيل » و« الدرس » للجنس لا للعهد ، وإلا لكان نوعيًّا أيضًا .

(أو) من (**إشارة إليه**) أي إلى المصدر ؛ سواء أكان اسم الإشارة متبوعًا بالمصدر أم لا . فالأول (كـ : **ضربتُه ذلك الضربَ**) بالنصب . والثاني كـ «ضربتُه ذلك» ،

---

(١) أي ابن الناظم في شرح الألفية ص ١٩٢ .

(٢) المفصل ص ٤٧ .

٣٩١- البيت لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأغاني ٣٠٧/١٨ ، والشعر والشعراء ٣٨٦/١ ، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل) ، ٢١٦/١٤ (حيا) ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٠ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٩٩/٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠ ، ولسان العرب ٢١٧/١٤ (حيا) .

٣٩٢- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، والدرر ٧٨/٢ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب ١٥٧/١٠ (سرق) ، والمقرب ١١٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تكون) .

فـ « ذلك » في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر . [٢٤٩/ب]

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل(١) إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية . وذهب سيبويه(٢) والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : « ظننت ذلك » ، يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص .

(أو) من (**مرادف له**) معنى (**نحو : شَنِئْتُه بغضًا**) فـ« بغضًا »: مفعول مطلق نائب عن « شنىء » فإن « الشنىء » مصدر « شنىء » ؛ بكسر النون ؛ مرادف للبغض . (**و : أحببْتُه مِقَةً**) ، فـ « مقة » مفعول مطلق نائب عن الْمحبة ، فإن الْمقة ؛ بكسر الميم ؛ مصدر « ومق » مرادف للمحبة ، (**و : فرحْتُ جَذَلاً**) ، فـ « جذلاً » مفعول مطلق نائب عن « فرحًا » فإن الجذل ؛ بفتحتين (**وهو بالذال المعجمة مصدر « جَذِل » بالكسر**) مرادف للفرح . وظاهر كلام الموضح تبعًا لابن مالك(٣) أن المرادف منصوب بالفعل المذكور ، وهو مذهب المازني . والمنقول عن الجمهور أنَّ ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة : شَنِئْتُه وبغضتُه بُغْضًا ، وأحببْتُه وَمقْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ وجَذِلْتُ جَذَلاً .

(أو) من (**مشارك له**) أي للمصدر المحذوف (**في مادته**) وحروفه (**وهو أقسام ثلاثة :**

اسم مصدر) غير علم (**كما تقدم**) من نحو : « اغتسل غُسْلاً » و« توضأ وضوءًا » و« أعطى عَطاءً » . وفي شرح التسهيل(٤) : أن [اسم](٥) المصدر العلم لا يستعمل مؤكّدًا ولا مبينًا .

(**واسم عين ومصدر لفعل آخر**) ، فاسم العين (**نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾**) [نوح/١٧] ، فـ« نباتًا»: اسم عين للنبات ، وهو ما ينبت من زرع أوغيره ، ومنه زكاة النبات . وعن سيبويه(٦) : أن « نباتًا » في الآية مصدر جار على غير الفعل ، وكأنه نائب عن « إنباتًا » ، قاله الشاطبي . فعلى هذا [٣٢٨] يكون من القسم الثالث ؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو : (**﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾**) [المزمل/٨] [٢٥٠/أ] ، فـ « نباتًا » نائب

---

(١) شرح التسهيل ١٨١/٢ .
(٢) الكتاب ١٢٥/١ .
(٣) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .
(٤) شرح التسهيل ١٨٠/٢ .
(٥) إضافة من المصدر السابق .
(٦) الكتاب ٨١/٤ .

عن « إنباتًا » و« تبتيلاً » نائب عن « تبتّلاً » ، (**والأصل**) في مصدر « أنبت » و« تبتّل » (**إنباتًا وتبتّلاً**) ، لأن قياس مصدر « أنبت » الإنبات لا النبات لأنه مصدر « نبت » . قال ابن القطّاع : نبت البقل نباتًا . وقياس مصدر « تبتّل » التبتّل لا تبتيلاً لأن التبتيل مصدر « بتّل » بالتشديد .

(**أو**) من لفظ (**دالّ على نوع منه**) أي من المصدر (كـ : **قعد القرفصاء**) بالمد والقصر ، (**و : رجع القهقرى**) بالقصر فقط ، فإن « القرفصاء » نوع من القعود ، و« القهقرى » نوع من الرجوع ، والأصل : قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجوع القهقرى ، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه . فإن قلت : القرفصاء والقهقرى مصدران ، فكيف يقال : نابا عن المصدر ؟ قلت : أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير . وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ، ولا قائل به ، قاله الموضح في الحواشي .

(**أو**) من لفظ (**دالّ على عدده**) أي المصدر (كـ : **ضربتُه عشرَ ضرباتٍ**) فـ « عشر » نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربًا عشر ضربات ، فحُذف المصدر ، وأنيب عنه عدده ، ومثله : (﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً** ﴾) [النور/٤] ، والأصل : فاجلدوهم جلدًا ثمانين ، فحذف المصدر وأنيب عنه « ثمانين » ، و « جلدة » تمييز .

(**أو**) من لفظ دالّ (**على آلته**) أي المصدر (كـ : **ضربتُه سَوطًا ، أو عصا**) والأصل : ضربته ضربًا بسوط أو عصا ، ثم توسع في الكلام ، [٢٥٠/ب] فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع ، تقول : « ضربته سوطين » و« أسواطًا » ، والأصل : ضربتين بسوط ، وضربات بسوط ، قاله الشارح(١) .

وقال المرادي في التلخيص : أصل ضربته سوطًا ، ضربته ضربة(٢) سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل ، فلو قلت : ضربتُه خشبةً ، لم يجز(٣) لأنه لا(٤) يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل . انتهى .

(**أو**) من (**كل**) وما معناها مضافة إلى المصدر (**نحو** : ﴿ **فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾) [النساء/١٢٩] فـ « كل » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا

---

(١) أي ابن الناظم في شرح الألفية ص ١٩٢ .
(٢) في « ط » : (ضرب) .
(٣) في « ب » : (يصح) .
(٤) في « ط » : (لم) .

تميلوا ميلاً كل الميل ، (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٣٩٣ــ وقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا (**يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلاَّ تَلاَقِيَا**)

والأصل : يظنان ظنًّا كل الظن ، ونحو : ضربتُه جميعَ الضرب أو عامةَ[1] الضرب .

(**أو**) من (**بعض**) وما في معناها مضافة إلى المصدر (كـ : **ضربتُه بعضَ الضرب**) ، فـ« بعض » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ضربته بعض الضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة/٤٤] ، ونحو : «ضربتُه يسيْرَ الضرب» ، وفي التنزيل : ﴿ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود/٥٧] . وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان : نائب عن مؤكّد ، ونائب عن مبيّن . فالنائب عن المؤكد : المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة . والنائب عن المبين : ما بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والعدد والآلة وكل وبعض [٢٥١/أ] وذلك يدخل في قول الناظم :

٢٨٩ــ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ ....

(**مسألة : المصدر المؤكّد**) لعامله (**لا يثنّى ولا يجمع باتفاق [٣٢٩] ، فلا يقال :**) ضربتُ (**ضربَيْن**) بالتثنية ، (**ولا :**) ضربتُ (**ضُروبًا**) بالجمع ، (**لأنه**) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كـ « **ماء** » و« **عسل** ») و« دقيق » ، ولأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلته .

(و) المصدر العددي ، وهو (**المختوم بتاء الوحدة** كـ « **ضربة** » **بعكسه**) فيثنّى ويجمع (**باتفاق ، فيقال :**) ضربتُ (**ضربَتَيْن ، وضَرَبات ، لأنه**) فرد لجنس (كـ « **تمرة** » و« **كلمة** » . **واختلف في**) المصدر (**النوعي ، فالمشهور**) من الخلاف في تثنيته وجمعه (**الجواز**) قياسًا ، فيقال : « ضربتُ ضربَتَيْن ضربًا عنيفًا وضربًا رقيقًا » ، و« ضربت ضروبًا مختلفة » ، (**وظاهر مذهب سيبويه المنع**) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع[2] ، (**واختاره**) أي المنع (**الشَّلَوْبِيْن**[3]) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب/١٠] والألف مزيدة تشبيهًا للفواصل بالقوافي . وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله :

٢٩٠ــ وَمَا لِتَوْكِيْدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

٣٩٣- البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٠/١ ، ولسان العرب ٤٨/٢ (شتت) .

(١) في « أ » : (غاية) . (٢) الكتاب ٣٥/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/١ .

(فصـــــــــــــل)

النحاة (**اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غـير المؤكّد**) وهو المبيّن للنوع أو العدد . والدليل المقالي : ما مرجعه إلى القول ، (**كأن يقال** : « **ما جلست** » . **فيقال** : « **بلى جلوسًا طويلاً** » ، **أو** « **بلى جلستين** ») فـ « جلوسًا » : مصدر نوعي لوصفه بالطول ، حُذف عامله جوازًا لدليل مقالي ، وهو قول القائل : ما جلست ، والتقدير : بلى جلست جلوسًا طويلاً ، و « جلستين » : مصدر عددي حذف عامله لذلك ، والتقدير : بلى جلست جلستين . [٢٥١/ب]

(**و**) الدليل الحالي : ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها ، (**كقولك لِمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا**) ، ولمن تكرر منه إصابة الغرض : « إصابتين » . فـ « قدومًا » : مصدر نوعي ، و« إصابتين » مصدر عددي ، حذف عاملهما جوازًا لدليل حالي ، وهو الحال المشاهدة ، والتقدير : قدمتَ قدومًا مباركًا ، وأصبتَ إصابتين .

(**وأما**) المصدر (**المؤكّد فزعم ابن مالك**) في شرح الكافية[1] : (**أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافٍ لهما**) ، فلم يجز حذفه ، بخلاف المصدر المبين نوعًا أو عددًا ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله كما جاز عامل المفعول به . انتهى كلامه في شرح الكافية ، وصرح بذلك في النظم فقال :

٢٩١ـ وَحَـذْفُ عَـامِلِ الْمُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ وَفِـي سِـوَاهُ لِدَلِيْـلٍ مُتَّسَـعْ

(**وردّه ابنه**[2]) بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائمًا ، فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلم ،

(١) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ - ٦٥٨ .

(٢) بعده في « ب » : (في شرح النظم) ، وفي « ط » : (في شرحه) . وانظر شرح ابن الناظم ١٩٣ .

ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد ، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيله بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى . (**وبأنه قد حُذف جوازًا**) [٢٥٢/أ] إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (**في نحو : « أنتَ سَيْرًا »** ، **ووجوبًا**) مع التكرير أو الحصر في (**أنت سَيْرًا سَيْرًا**) و« ما أنت إلا سيْرًا » . (**و**) في غير ذلك (**نحو : سَقيًا ورَعيًا**) وحَمْدًا وشكرًا لا كُفرًا ، فمنع مثل هذا إما للسهو[1] عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام . انتهى كلام ابنه في شرحه[2] .

وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم ، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قُصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده ، فحذفُه مع هذا القصد نقض للغرض ، وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً ، وإنما هي مصادر جُعلت بدلاً من أفعالها ، وعوضت منها ، [٣٣٠] ففائدتها النيابة عن أفعالها ، وإعطاء معانيها ، لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسه . انتهى ملخصًا مع اعترافه بأن « أنتَ سَيْرًا » للتوكيد . حيث قال في شرح قول الناظم :

٢٩٤ـ كَـذَا مُكَـرَّرٌ ....

وتقول في المؤكد : « أنت تَسِيْرُ سَيْرًا » ، فيظهر أيضًا ؛ يعني العامل ؛ ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقرَّه عليه ، لكن إقراره على نحو : « سَقْيًا » و « رَعْيًا » مشكل ، بل قال ابن عقيل[3] : إن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح ، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء ، وإنما هي من المصادر النائبة عن أفعالها . انتهى . [٢٥٢/ب] والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد ، وهو في معنى الاستثناء من قوله :

٢٩١ـ وَحَـذْفُ عَـامِلِ الْمُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ ....

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة .

(**وقد يقام المصدر**) المؤكد (**مقام فعله**) المستعمل أو المهمل (**فيمتنع ذكره معه**) أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر ؛ لقيامه مقامه .

---

(١) في « أ » ، « ب » : (لسهو) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٩١ - ٢٩٢ .

(**وهو نوعان ، ما لا فعل له**) أصلاً من لفظه (**نحو : وَيْلَ زيدٍ ووَيْحَهُ** ؛ و : [من الكامل]

٣٩٤- .... **بَلْهَ الأَكُفِّ**).................

بالإضافة إلى المفعول ، (**فيقدَّر له عامل من معناه ، على حد : « قعدتُ جلوسًا »**) ، بناء على قول المازني : إن جلوسًا منصوب بـ « قعدت » ، فيقدر في نحو : « ويلَ زيدٍ وويْحَهُ » : أحزنَ اللهُ زيدًا وَيْلَهُ ، وأحزنَ اللهُ زيدًا ويْحَهُ ، لأن الويل والويح بمعنى الحزن ، قاله أبو البقاء . وقيل : يقدَّر : « أهلك » لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قبل « ويح » و « رحم » لأنها كلمة ترحم ، وقبل[1] « ويل » عذَّب لأنها كلمة عذاب . وذهب بعض البغداديين إلى أن «ويْحَهُ » و« وَيْلَهُ » و « وَيْسَهُ » منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد : [من الهزج]

٣٩٥- فَمَا مَالَ وَلاَ وَاحَ ... وَلاَ وَاسَ أَبُو هِنْدِ

قال المرادي في شرح التسهيل : وهو مصنوع[2] . انتهى .

ويقدر في « بَلْهَ الأَكُفِّ » : اترك ، لأن بله الشيء بمعنى تركه ، و« الأكف » : جمع كف . (**وما له فعل**) مستعمل من لفظه ، (**وهو نوعان :**)

نوع (**واقع في الطلب وهو الوارد دعاء**) بخير أو ضده ، فالأول : (**كـ : سقيًا ، و : رعيًا**) ، والثاني : كـ : كيًّا ، (**و : جَدْعًا**) ، والأصل : سقاك اللهُ سقيًا ، ورعاك اللهُ [٣٣١] رعيًا ، وكواه الله كيًّا ، وجدَعه جدْعًا ، [٢٥٣/أ] والجدع : قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك .

(**أو**) الوارد (**أمرًا أو نهيًا نحو : قيامًا لا قعودًا**) ، أي : قُمْ قيامًا لا تقعدْ قعودًا ،

٣٩٤- تمام البيت : (تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلقِ)

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، والدرر ٥٠٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ، ولسان العرب ٤٧٨/٣ (بله) ، وتاج العروس (بله) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٧/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ ، والجنى الداني ص ٤٢٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٦ ، وشرح الأشموني ٢٠١/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ومغني اللبيب ص ١١٥ ، وهمع الهوامع ٢٣٦/١ .

(١) في « ب » : (قيل) .

٣٩٥- البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٥٦٧/٢ ، والمنصف ١٩٨/٢ .

(٢) الارتشاف ٩٠/١ .

(و) كذلك النوعي (نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾) [محمد/٤] أي : فاضربوا ضربَ الرقاب[1] ، (و) نحو (قوله) : [من الطويل]

٣٩٦ـ عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ (فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أي : اندل يا زريق المال ندل الثعالب ، أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب . و« زريق » ؛ بزاي فراء ؛ مصغر علم رجل ، و« المال » : مفعول به ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٩٢ـ والْحَذفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ، ولم يقيده بالتكرار .

(وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار[2] ، كقوله) وهو قطري ابن الفجاءة الخارجي : [من الوافر]

٣٩٧ـ (فَصَبْرًا فِي مَجَال الموتِ صَبْرًا) فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أي : اصبر صبرًا ، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائمًا مقام العامل ، وبذلك قال ابن الضائع ، ونصه : واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار[3] المصادر في الأمر المثناة كقولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضربًا ضربًا . انتهى .

---

(١) بعده في « ط » : (ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ، ولذلك فصله بقوله) ، وفي « ب » : (هذا من النوعي ، ولذلك فصله بقوله) .

٣٩٦- البيت لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣ ، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ٣٧١/١ ، ٣٧٢ ، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٤٦/٣ ، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥ ، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣ ، وأوضح المسالك ٢١٨/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢ ، والخصائص ١٢٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٦/١ ، والكتاب ١١٥/١ ، ولسان العرب ٦٥٣/١١ (ندل) .

(٢) شرح الجمل ٤٠٧/٢ .

٣٩٧- البيت لقطري بن الفجاءة في تخليص الشواهد ص ٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٥١/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٢/٢ .

(٣) في « ط » : (إضمار) .

قال الموضح في حاشية التسهيل : وأشار بقوله هـذا إلى التحذير بغير « إيَّـا » ، وبمثل قوله قال ابن عصفور[1] ، وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف . انتهى كلام الموضح .

(أو) الوارد (**مقرونًا باستفهام توبيخي**) وهو ثلاثة أقسام : **[٢٥٣/ب]**

توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أَغُـدَّةً كَغُـدَّةِ البَعِيْرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ سَلُوْلِيَّةٍ[2] .

وتوبيخ لمخاطب (**نحو : « أَتَوانِيًا وقد جَدَّ قُرَنـاؤك »**) ، أي أتتوانـى توانيًـا ، (**وقوله**) ؛ وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي : [من الوافر]

٣٩٨ـ أَعَبْدًا حَـلَّ فِـي شُـعَبَى غَرِيْبًـا (**أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَـكَ وَاغْتِرَابًـا**)

أي أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا . و« عبدًا » : منادى بـالهمزة ، و« شـعبَى » : بضـم الشـين المعجمة[3] وفتح العين والباء الموحدة ؛ موضع .

والتوبيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد أبلغك أنـه يلعـب : « ألعبًا وقد علاك المشيب » ، أي أتلعبُ لعبًا .

(و) نوع (**واقع في الخبر ، وذلك في**) خمس (**مسائل** :

إحداها : مصادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن علـى عاملـها) المحذوف (**كقولهم عند تذكُّر نعمة وشدة : حَمْدًا وشـكرًا لا كفرًا** ،) وهي من أمثلـة سيبويه[4] ، وقدَّره : أحْمدُ اللهَ حَمْدًا ، وأشـكره شـكرًا لا أكفره كفـرًا ، كـذا يتكلـم بـهذه الأمثلة مجتمعة .

---

(١) شرح الجمل ٤٠٧/٢ .

(٢) من الأمثال في مجمع الأمثال ٥٧/٢ ، وفصل المقال ص ٣٧٤ ، والمستقصى ٢٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال ١٠٢/١ .

٣٩٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠ ، وإصلاح المنطق ٢٢١ ، والأغـاني ٢١/٨ ، وجمـهرة اللغـة ص ١١٨١ ، وخزانة الأدب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ولسـان العرب ٥٠٣/١ (شعب) ، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩ ، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، وشـرح الأشموني ٢١٢/١ .

(٣) في « ط » : (المهملة) .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ - ٣١٩ .

قال ابن عصفور[1] : لا يستعمل كفرًا إلا مع حَمدًا وشكرًا ، ولا يقال : « حَمدًا » وحده أو « شكرًا » إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع « لا[2] كفرًا » ، فهذه الأمور جرت مجرى المثل ، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب . انتهى .

(و : **صَبْرًا لا جَزَعًا**) ، والتقدير : أصبر صَبْرًا ، لا أجزعُ جزعًا ، ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر[3] المرتب ، (و) كقولهم (**عند ظهور أمر معجب : عجبًا**) أي : أعجب عجبًا ، (**وعند خطاب**) شخص (**مُرْضيٍّ عنه أو مغضوب عليه : أفعَلُهُ**)[٣٣٢] أنا (**وكرامةً ومسرَّةً**) أي أفعل[4] ما تريد وأكرمُك كرامة وأسرُّك مسرَّة ، ولا تستعمل « مسرة » إلا بعد « كرامة » و« كرامة » : اسم مصدر « أكرم » ، [٢٥٤/أ] (**ولا أفعَلُه ولا كيدًا ولاهَمًّا**) أي لا أكاد كيدًا ، ولا أهمّ همًّا ، هذا تقدير[5] سيبويه[6]، واختلف في تقديره : « أكاد » ، فقال الأعلم : هي الناقصة ، وقال ابن طاهر : هي التامة ، والمعنى : ولا مقاربة[7] ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين . و«همًّا » من هممت بالشيء . ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب ، فالمثبت للمرضي عنه ، والمنفي للمغضوب عليه .

المسألة (**الثانية : أن يكون**) المصدر (**تفصيلاً لعاقبة ما قبله**) من طلب أو خبر ، فالأول (**نحو : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾**) [محمد/٤] فـ « منًّا » و« فداءً » ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير : فإما أن تمنوا منًّا ، وإما أن تفادوا فداءً .

والثاني كقوله : [من البسيط]

٣٩٩ـ لأَجْـهَدَنَّ فَإِمَّـا دَرْءَ وَاقِعَـةٍ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوْغَ السُّـؤْلِ وَالأَمَـلِ

---

(١) شرح الجمل ٤٢١/٢ .

(٢) سقطت (لا) من « أ » .

(٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونُها ومذاقُها في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

(٤) بعده في « ب » : (أنا) .

(٥) بعده في « ط » : (كلام) .

(٦) الكتاب ٣١٩/١ .

(٧) الارتشاف ٢١٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٩١/١ .

٣٩٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٤١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٢ .

فـ « درء » و « بلوغ » ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أدرأ وإما أبلغ . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٣ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) المصدر (**مكررًا أو محصورًا أو مستفهمًا عنه ، وعامله خبر عن اسم عين**) في الأنواع الثلاثة ، وشروطها أربعة أمور :

أحدها : التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه .

والثاني : كون المصدر مستمرًّا للحال لا منقطعًا عنه ولا مستقبلاً ، نص على ذلك سيبويه[1] .

والثالث : كون عامل المصدر خبرًا .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين . [٢٥٤/ب]

فالمكرر (**نحو : « أنتَ سَيْرًا سَيْرًا »**) ، والتقدير : أنتَ تَسِيْرُ سَيْرًا ، فحذف « تسير » وجوبًا لقيام التكرير مقامه[2] .

(**و**) المحصور بـ « إلا » أو « إنما » نحو : (**« ما أنت إلا سَيْرًا » و « إنما أنت سَيْرُ البريد »**) ، والتقدير : ما أنت إلا تسير سَيْرًا ، وإنما أنت تسير سَيْرَ البريد ، فحذف « تسير » لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . والمعطوف عليه نحو : « أنت أكلاً وشربًا » ، والتقدير : أنت تأكل أكلاً ، وتشرب شربًا ، لأن العطف كالتكرار ، نصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير ، ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب ، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول ، والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثاني معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن « أنت » ، قاله الموضح في الحواشي .

(**و**) المستفهم عنه نحو : (**« أأنت سَيْرًا »**) والتقدير : أأنت تسير سيرًا ، نص عليه سيبويه[3] ، ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ، وجوَّز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفًا ، وهو غير مناسب هنا ، لأن الكلام في قيام المصدر مقام فعله ، فليتأمل .

واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

---

(١) الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، والارتشاف ٢١٤/٢ ، والكتاب ٣٣٥/١ - ٣٤٠ .

(٣) الكتاب ٣٩٩/١ .

٢٩٤ــ كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْـرٍ وَرَدْ نَـائِبَ فِعْـلٍ لاسْـمِ عَيْـنٍ اسْـتَنَدْ

فإن لم يكن المصدر مكررًا ولا محصورًا ولا مستفهمًا عنه ولا معطوفًا عليه لم يجب إضمار عامله نحو : « أنت تسير سيرًا » ، وإن شئت حذفته ، فقلت : « أنت سيرًا » . ولو كان العامل خبرًا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل ، بل يتعين رفع المصدر على الخبرية ، نحو : « إنما سَيْرُك سَيْرُ البريد » ، [٢٥٥/أ] بخلاف كونه خبرًا عن اسم عين كما تقدم ، فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبَر به عن العين إلا مجازًا كقوله : [من البسيط]

٤٠٠ــ .... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أي ذات إقبال وإدبار ، قاله في شرح الكافية[1] .

المسألة (**الرابعة : أن يكون المصدر مؤكِّدًا لنفسه**) ، (أو) مؤكِّدًا [٣٣٣] (**لغيره ، فالأول**) ؛ وهو المؤكِّد لنفسه ؛ هو (**الواقع بعد جملة هي نص في معناه ، نحو :**

٢٩٦ــ . . . . . **لَهُ عليَّ أَلْفٌ عُرْفَا** ....

أي : اعترافا) ، فجملة « له علي ألف » نص في الاعتراف ، لأنها لا تحتمل غيره ، وسُمي مؤكِّدًا لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكأن الذي قبله نفسه .

(**والثاني**) ؛ وهو المؤكد لغيره ؛ هو (**الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره**) ، ويقع منكرًا ومعرفًا ، فالأول نحو : (**زيدٌ ابني حقًّا**) ، فجملة « زيدٌ ابني » تحتمل الحقيقة والمجاز ، ولكنها صارت نصًّا بالمصدر ، لأن قولك : « حقًّا » يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، وسمي مؤكِّدًا لغيره لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتملاً ، فهو مؤثِّر ، والمؤكَّد به متأثِّر ، والمؤثر غير المتأثر . (و) الثاني قسمان : ما هو جائز التعريف ، وما هو واجبه ، فالأول نحو : (**هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ**) ، فجملة « هذا زيدٌ » تحتمل الصدق والكذب ، فإذا قلت : « الحق » ، فقد حققت أحد الاحتمالين ، فرفعت الاحتمال الآخر ، وكأنك قلت : أحقُّ ذلك الحق أو حقًّا ، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت ، وأردت قصر القلب

٤٠٠- صدر البيت : (ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت) ، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣ ، والأشباه والنظائر ١٩٨/١ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١ ، ٣٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١ ، والشعر والشعراء ٣٥٤/١ ، والكتاب ٣٣٧/١ ، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط) ، ٥٣٨/١١ (قبل) ، ٤١٠/١٤ (سوا) ، والمقتضب ٣٠٥/٤ ، والمنصف ١٩٧/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٧/٢ ، ٦٨/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٣/١ ، وشرح المفصل ١١٥/١ ، والمحتسب ٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/١ .

(١) شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢ - ٦٦٦ .

قلت : « لا الباطلَ » بالنصب عطفًا على « الحق » . (و) الثاني : (**لا أفعل كذا البتَّة**) ، فجملة « لا أفعل كذا » تحتمل استمرار النفي وانقطاعه ، فإذا قلت : « البتَّة » حققت استمرار النفي ، ورفعت انقطاعه .[٢٥٥/ب] و« البتُّ » : القطع ، يقال : « لا أفعله البتَّةَ » لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في الصحاح ، و« أل » في « البتَّة » لازمة الذكر ، قاله الموضح في الحواشي . وفي حاشية العلاَّمة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال : لا أفعله بتَّةَ والبتَّةَ ، أي بتته بتة والبتة . وفي اللباب[١] : لم يسمع في « ألبتة » إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٥ـ وَمِنْــهُ مَــا يَدْعُونَــهُ مُؤَكِّــدَا لِنَفْسِــهِ أو غَــيْرِهِ فَــالْمُبْتَدَا
٢٩٦ـ نَحْــو لَــهُ عَلَــيَّ أَلْــفٌ عُرْفَــا وَالثَّـانِي كَـابْنِي أَنْـتَ حَقًّـا صِرْفَـا

المسألة (**الخامسة : أن يكون**) المصدر (**فعلاً علاجيًّا تشبيهيًّا**) واقعًا (**بعد جملة مشتملة عليه**) أي : على اسم بمعناه ؛ (و) مشتملة (**على صاحبه**) أي المصدر ؛ فهذه أربعة شروط ، زاد المرادي شرطًا خامسًا وهو : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل ، (كـ : **مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حِمارٍ**[٢]) ، و : إذا له (**بكاءٌ بكاءَ ذات داهيةٍ**) ، فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي[٣] واقع بعد جملة ، وهي : « له صوت » و« له بكاء » ، وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه ، وهو المصدر الأول ، ومشتملة أيضًا على صاحب المصدر ، وهو : « الها » في « له » ، ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني ، لأنه لا يحل محله فعل ، لا مع حرف مصدري ، ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد : أنك مررت به في حال تصويت وبكاء ، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به ، [٢٥٦/أ] وإذا لم يصلح للعمل فيه تعيَّن أن يكون منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا ، لتضمُّن الكلام معنى الفعل ، لأن معنى « إذا له صوت » : هو يصوِّت ، فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه .

قال سيبويه[٤] : وإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » ، علم أن ثَمَّ مصوتًا ، فصار قولك : « له صوت » ، بمنزلة قولك : « فإذا هو يصوِّت » ، فحمل المصدر الثاني على المعنى . انتهى .

---

(١) اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني ص ٧٨ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٦ .
(٣) بعده في « ب » : (لأنه من أفعال الجوارح) .
(٤) الكتاب ٣٥٦/١ .

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة ، ذكرهما سيبويه[١] . ويجوز أن يكون خبر المحذوف ، وتمتنع الصفة [٣٣٤] إن كان معرفة ، ولا يجوز إلا في الضرورة ، قاله سيبويه[١] .

وقال الخليل[٢] : تجوز الصفة أيضًا على تقدير : « مثل » . وهل[٣] الرفع والنصب متكافئان أو لا ؟ فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح ، لأن الثاني ليس هو الأول ، والنصب سالم من هذا المجاز . وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان ، لأن في النصب التقدير ، والأصل عدمه .

(**ويجب الرفع في نحو**) قولك : (« **له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ** » ، **لأنه**) ؛ أي : الذكاء ؛ (**فعل معنوي لا علاجي**) ، والمراد بالعلاجي : ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالضرب والشتم ، والمعنوي بخلافه ، كالعلم والذكاء ، وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي لأنك إذا قلت : « له ذكاءٌ » ، فلست تريد أنه فعل شيئًا ، بل أنه ذو ذكاء ، فكان بمنزلة « له يدٌ يدُ أسدٍ » ، فكما لا ينتصب « يد » فكذلك هذا .

ويجب الرفع أيضًا في نحو : « له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ » ، لأنه غير تشبيهي ، (**وفي نحو** « **صوتُهُ صوتُ حِمارٍ** » **لعدم تقدم الجملة**) [٢٥٦/ب] ، لأن « صوته » مبتدأ ، و« صوت حمار » خبره ، (**وفي نحو : فإذا في الدار صوتٌ صوتُ حِمارٍ ، ونحو : فإذا عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ ، لعدم تقدم صاحبه**) فيهما . أما الأول فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه . وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بـ « على » ليس عائدًا على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح ، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر ، (**وربما نصب نحو هذين**) المثالين ، (**لكن على الحال**) من الضمير لا على المفعول الطلق لأنه ليس منه .

(**تنبيه : مثل : له صوتٌ صوتَ حِمارٍ**) في النصب على المفعول المطلق ، (**قوله**) ؛ وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة ، واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسًا : [من الكامل]

---

(١) الكتاب ١/٣٦١ .

(٢) الكتاب ١/٣٦١ ، والارتشاف ٢/٢١٧ .

(٣) في « ب » : (هذا) .

٤٠١ـ (**مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ**)

فـ « طي » مفعول مطلق ، وناصبه محذوف تقديره : يطوي ، (**لأن ما قبله**) هو :

مَـا إِنْ يَمَـسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِـبُ ....

(**بِمَنْزِلة : له طَيٌّ**) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه ، (**قال سيبويه**) بمعناه ، ونصه[1] : صار « مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ » بمنزلة « له طي » . انتهى .

و« ما » : نافية و« إن » : زائدة ، و« حرف الساق » : مرفوع بالعطف على « منكب » ، والمعنى : أن هذا الفرس مضمر ، قد بلغ في التضمير إلى حدٍّ لا تصل بطنه الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبٌ وحرفُ الساق ، وأراد بـ « طي المحمل » أنه مُدْمَجُ الخَلْق كطي المحمل ، وأن له تجافيًا كتجافي المحمل ؛ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ؛ وهو علاقة السيف . [٢٥٧/أ] واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة ، وأحال بقية الشروط على المثال فقال :

٢٩٧ـ كَـذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْـدُ جُمْلَـهْ كَلِـي بُكًـا بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْلَـهْ

٤٠١- البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، والاقتضاب ص ٣٤٠ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ٦٧٦/٢، والكتاب ٣٥٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤/٣ ، وللهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ٢١٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٦/١ ، والإنصاف ٢٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ٢٣٢ .

(١) الكتاب ٣٦٠/١ .

(هذا باب المفعول له)

(ويسمى **المفعول لأجله** و) المفعول (**من أجله**) ، وهو ما فُعل لأجله فعل ، (**مثاله : جئت رغبةً فيك**) ، فـ « رغبة » : اسمٌ ، فُعِلَ لأجله فِعْلٌ وهو المجيء ، وحكمه النصب بشروط ، (**وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور**) :

الأول : (**كونه مصدرًا**) ، لأن النصب[1] يشعر بالعلّيّة ، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالبًا ؛ لأن العلل أحداث ، والمصدر اسم للحدث ، (**فلا يجوز : جئتُك السَّمْنَ والعسلَ**) بالنصب ، لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط (**قاله الجمهور . وأجاز يونس**) بن حبيب[2] : (**أمَّا العبيدَ**) بالنصب (**فذو عبيدٍ**) زاعمًا أن قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصٌ شخصًا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد . وتأول نصب « العبيد » على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر (**بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد**) لا غير ، فـ « العبيد » علة للذكر (و) هذا النصب (**أنكره سيبويه**) وقبّحه ، وقال[3] : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنما يجوز على ضعفه ، إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم . وأوّله الزجاج على تقدير : أما تملك العبيد ، أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد ، وهذا كله مراعاة للمصدر .

(و) الشرط الثاني : (**كونه قلبيًّا**) أي : من أفعال النفس الباطنة (**كالرغبة**) ، لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ؛ والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح

(١) في « ط » : (المصدر) .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/١ ، والارتشاف ٢٢١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، وانظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

ليست كذلك. [٢٥٧/ب] (فلا يجوز : جئتُك قراءةً للعلم) من أفعال اللسان ، (ولا : قتلاً للكافر) من أفعال اليد ، وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرُّنْدي ، ويجوز « إرادةَ قراءةِ العلم » ، و« ابتغاءَ قتلِ الكافر » ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن [٣٣٥] أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل[1] قاله الشاطبي ، (وأجاز الفارسي « جئتُك ضَرْبَ زيدٍ » أي : لتضرب زيدًا) ، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضًا ، لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب ، وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي .

(و) الشرط الثالث : (كونه علّة) لأنه الباعث على الفعل . واستشكل جعل العلية شرطًا ، لأنها محل الشروط ، ومحل الشروط لا يُجعل شرطًا ، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه ، لا لتحقيق ماهيته (عَرَضًا كان) ؛ بفتح العين والراء المهملتين ؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت ، كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، فسقط ما قيل : إن الغرض ؛ بالغين المعجمة ؛ ما كان باعثًا على الفعل ، ووجوده ، متأخرًا عنه ، فلا يصح تمثيله بقوله : (كـ « رغبة ») بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) ، وهو ما كان جبليًا من الأوصاف اللازمة ، (كـ : قعد عن الحرب جبنًا) ، فإن الجبن وصف جبلي لازم .

(و) الشرط الرابع : (اتحاده بالمعلَّل به وقتًا) ، بأن يكون وقت الفعل المعلَّل ؛ بفتح اللام الأولى ؛ والمصدر المعلِّل ؛ بكسرها ؛ واحدًا ، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كـ « جئتك رغبةً » و« قعدت عن الحرب جبنًا » . [٢٥٨/أ] أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : « جئتك[2] خوفًا من فرارك » أو بالعكس نحو « جئتك إصلاحًا لحالك » . فإن لم يتحدا وقتًا امتنع النصب (فلا يجوز : تأهبتُ) اليومَ (السفرَ) غدًا ، لأن زمن التأهب غير زمن السفر ، وهذا الشرط (قاله الأعلم) يوسف الشَّنْتَمري ، (والمتأخرون) كالشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع ؛ بإعجام الضاد وإهمال العين : لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز « جئتك أمس طمعًا في معروفك الآن »[3] .

---

(١) في « ط » : (المطلق) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (حبستك) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

(و) الشرط الخامس : (**اتحاده بالمعلَّل به فاعلاً**) ، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/١٩] فـ « الحذر » مصدر ، ذكر علَّة لجعل الأصابع في الآذان ، وفاعل « الجعل » و« الحذر » واحد ، وهم الكفار . فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب (**فلا يجوز : جئتُك مَحَبَّتَكَ إيَّايَ**) لأن فاعل « المجيء » المتكلم ، وفاعل « المحبة » المخاطب ، وهذا الشرط (**قاله المتأخرون أيضًا ، وخالفهم ابن خروف**) ، فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجًّا بنحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد/١٢] . ففاعل « الإراءة » هو الله تعالى ، وفاعل « الخوف » و« الطمع » المخاطبون . وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع . وقيل هو على حذف مضاف ، أي : إراءة الخوف والطمع . وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين[1] . واقتصر في النظم على بعض الشروط ، ووكل الباقي إلى المثال ، فقال :

٢٩٨ـ يُنْصَبُ مَفْعُوْلاً لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

٢٩٩ـ وَهوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيْهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلاً . . . .

[٢٥٨/ب] وبقي عليه شروط ماهية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال : وللمفعول له شروط :

أحدها : أن يصلح في جواب « لِمَ » .

الثاني : أن يصحَّ جعله خبرًا عن الفعل العامل فيه ، كقولك « زرتُك طمعًا في برِّكَ » ، أي الذي حملني على زيارتك الطمع ، أو مبتدأ ، كقولك : « الطمع حملني على زيارتي إياك » .

الثالث : أن يصح تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك : « زرتُك زيارةً » مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، والشيء لا يكون علة لوجود نفسه . انتهى .

(**ومتى فقد المعلِّل**) بكسر اللام الأولى ؛ من شروط جواز النصب (**شرطًا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجرَّه بحرف التعليل**) وهو أربعة : « اللام ، والباء ،

(١) الكشاف ٢/٢٨٢ .

وفي ، ومن » ، واقتصر في النظم على « اللام » ، لأنها الأصل ، فقال :

٢٩٩ـ .... وَإنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

٣٠٠ـ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ....

(ففاقد) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو : ﴿ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ ﴾) [الرحمن/١٠] [٣٣٦] فـ « الأنام » علة « للوضع » ، وليس مصدرًا ، فلذلك جُرَّ باللام .

(و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِـنْ إِمْلاقٍ ﴾) [الأنعام/١٥١] فـ« إملاق» وهو الفقر علة للقتل ، وهو ليس قلبيًا ، فلذلك خُفِض بـ « من » التعليلية ، (بخلاف) ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ (خَشْيَةَ إِمْلاقٍ) ﴾ [الإسراء/٣١] فـ « الخشية » مصدر قلبي ، فلذلك جاء منصوبًا .

وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو « قتلته صبرًا » فيمتنع جره ، لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية ، والغرض عدمها ، فلذلك أسقطه . [٢٥٩/أ]

(و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي : [من الطويل]

٤٠٢ـ (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا) لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام ، و« نضت » بتخفيف الضاد المعجمة من النضو ، وهو الخلع ، و« لبسة » بكسر اللام : هيئة من اللبس ، و« المتفضل » : هو الذي يبقى في ثوب واحد . والمعنى : جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به .

(و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل ، (نحو) قول أبي صخر الهذلي : [من الطويل]

٤٠٣ـ (وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ) كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

٤٠٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، والارتشاف ٢٢٣/٢ ، ٣٦٩ ، والدرر ٤٢١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، ولسان العرب ٣٢٩/١٥ (نضا) ، وتاج العروس (فضل) ، (نضا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٦/٢ ، والدرر ٥١٨/١ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧ ، والمقرب ١٦١/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ ، ٢٤٧ .

٤٠٣- البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥ - ١٧٠ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، واللسان ١٥٥/٢ (رمث) ، ===

فالذكرى علَّة عرو الهزَّة ، وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعنى لذكري إياك ، فلذلك جرَّ باللام . و« الهزة » بالكسر : النشاط والارتياح .

(**وقد انتفى الاتحادان**) معًا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (**في** : ﴿ **أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ** ﴾) [الإسراء/٧٨] ففاعل القيام المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جُرَّ بلام التعليل .

وقال في المغني[1] : اللام في « لدلوك » بمعنى « بعد » فظاهره التخالف ، والدلوك : الميل ، يقال دلكت الشمس دلوكًا إذا مالت عن وسط السماء .

(**ويجوز جر المستوفي للشروط**) وإلى ذلك يشير قول الناظم : [٢٥٩/ب]

٣٠٠ـ .... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ....

(**بكثرة إن كان**) مقرونًا (بـ « **أل** » **وبقلّة إن كان مجردًا**) منها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠١ـ وَقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ ألْ . . .

(**وشاهد القليل فيهما**) أي في المقرون بـ « أل » والمجرد منها (**قوله**) : [من الرجز]

٤٠٤ـ (**لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الـهَيْجَاءِ**) وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

فـ « الجبن » مفعول له ، وهو مقرون بـ « أل » ، وجاء منصوبًا على قلة ، والأكثر فيه أن يكون مجرورًا . (**وقوله**) : [من الرجز]

٤٠٥ـ (**مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيْكُمْ جُبِرْ**) وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيْهِ يَنْتَصِرْ

فـ « رغبة » مفعول له وهو مجرد من « أل » ، وجاء مجرورًا ، وفيه رد على الجزولي في منعه

=== والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٢ ، وشرح الأشموني ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، ٣٧٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، والمقرب ١٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨١ .

٤٠٤- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٤/٢ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (هيج) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٥/١ .

٤٠٥- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ ، والمقاصد النحوية ٧٠/٣ .

الجر ، والأكثر فيه أن يكون منصوبًا ، وإنما كان جرًّا لمجرد قليلاً بخلاف المقرون بـ « أل » ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة . وشاهد الكثير قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف/٥٦] .

(و) النصب والجر (**يستويان في المضاف**) ، فالنصب (**نحو** : ﴿ **يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ** ﴾) [البقرة/٢٦٥] فـ « ابتغاء » : مفعول له ، وهو مضاف منصوب . (و) الجر (**نحو** : ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله** ﴾) [البقرة/٧٤] أي لأجل خشية الله ، فـ « خشية » مفعول له ، وهو مضاف مجرور . (**قيل ومثله**) في جر المفعول له المضاف (﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ﴾) [قريش/١] فـ « إيلاف » مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة [٣٣٧] بـ « يعبدوا » (**أي** : ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ** ﴾ [قريش/٣] **لإيلافهم الرحلتين**) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ، ودخلت « الفاء » لما في الكلام من معنى الشرط ، إذ المعنى : أنَّ نعم الله عليهم لا تُحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما ، لأنهم خدمة بيت الله ، بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطّاع والمنتهبين . [٢٦٠/أ] (**والحرف**) الجارُّ (**في هذه الآية واجب عند من اشترط**) في نصب المفعول له (**اتحاد الزمان**) وهو الأعلم والمتأخرون ، لأن زمن الإيلاف[1] سابق على زمن الأمر بالعبادة ، ولأن زمن العبادة مستقبل ، وزمن الإيلاف ثابت في الحال . وقال الكسائي والأخفش[2] : « اللام » في « لإيلاف » متعلقة بـ « اعجبوا » مقدرًا . وقال الزجاج[3] : متعلقة بقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل/٥] فتكون السورتان سورة واحدة ، ويرجحه أنهما في مصحف أُبَيّ سورة واحدة ، ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت ، والله أعلم بكتابه .

واختُلف في ناصب المفعول له ، فقال جمهور البصريين : منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : جئتُك أكرمُك إكرامًا . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه ، لأنه ملاق له في المعنى ، وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل « قعدتُ جلوسًا »[4] .

(١) في « أ » ، « ب » : (لائتلاف) .
(٢) البحر المحيط ٥١٤/٨ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٥/٥ .
(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في الارتشاف ٢٢١/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ - ١٩٥ .

(هذا باب المفعول فيه)

(**وهو المسمى**) عند البصريين (**ظرفًا**) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح . [٢٦٠/ب]

(**الظرف ما ضمن معنًى « في »**) الظرفية (**باطّراد ، من اسم وقت ، أو**) من (**اسم مكان ، أو**) من (**اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو**) من اسم (**جار مجراه**) ، أي مجرى أحدهما .

(**فالمكان والزمان كـ « امْكُثْ هنا أزمنًا »**) ، فـ « هنا » اسم إشارة من أسماء المكان ، و« أزمنًا » جمع « زمن » من أسماء الزمان .

[٣٣٨] (و) الاسم (**الذي عرضت دلالته على أحدهما**) أي الزمان أو المكان (**أربعة**) :

أحدها : (**أسماء العدد المميَّزة بهما**) أي بالزمان والمكان (كـ : **سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخًا**) ، فـ « عشرين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ، لأنه لما ميِّز بـ « يومًا » وهو من أسماء الزمان ؛ عرضت له اسمية الزمان ، و« ثلاثين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان ، لأنه لما ميز بـ « فرسخًا » وهو من أسماء المكان ؛ عرضت له اسمية المكان .

(و) الثاني : (**ما أفيد به كلّية أحدهما**) أي الزمان والمكان (**أو جزئيته** كـ : **سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخِ ، أو : كلَّ اليومِ كلَّ الفرسخ**) ، فـ « جميع » و« كل » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى

الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، وصارا دالين على كليتهما ، لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة . (أو : **بعضَ اليومِ بعضَ الفرسخِ** ، أو : **نصفَ اليومِ نصفَ الفرسخِ**) ، فـ « بعض » و« نصف » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، فصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان ، لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن « بعض » يدل على جزء مبهم ، و« نصف » يدل على جزء معين من جهة المقدار . **[٢٦١/أ]**

(و) الثالث : (**ما كان صفة لأحدهما**) أي الزمان والمكان (كـ : **جلستُ طويلاً من الدهر شرقيَّ الدار**) ، فـ « طويلاً » و« شرقي » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان . فـ « طويلاً » : صفة للزمان ، و« من الدهر » : بيان له ، و« شرقي » : صفة للمكان ، وذكر « الدار » معين له ، والأصل : زمنًا طويلاً ، ومكانًا شرقيًّا .

(و) الرابع : (**ما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما**) أي الزمان والمكان (**ثم**) حذف المضاف ، (**وأنيب عنه**) المضاف إليه (**بعد حذفه**) أي المضاف ، (**والغالب في هذا**) المضاف إليه (**النائب**) عن المضاف المحذوف (**أن يكون مصدرًا** ، و) الغالب (**في**) المضاف المحذوف (**المنوب عنه أن يكون زمانًا ، ولا بد من كونه معيَّنًا لوقت أو لمقدار**) ، فالمعين للوقت نحو : « جئتُك صلاةَ العصر » أو« قدومَ الحاجِّ » فـ « صلاة » و« قدوم » : مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ، لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه ، والأصل : وقتَ صلاةِ العصرِ ، ووقتَ قدومِ الحاجِّ ، فحذف المضاف ؛ وهو وقت ؛ المعين لوقت « المجيء » وأنيب عنه المصدر وهو « صلاة » و« قدوم » . (و) المعين للمقدار نحو : (**انتظرتُك حلْبَ ناقةٍ ، أو : نَحْرَ جَزُورٍ**) فـ « حلب » و« نحر » مفعول فيهما ، والأصل : مقدارَ حلبِ ناقةٍ ، ومقدارَ نَحْرِ جزور ، ففعل فيهما ما تقدم .

(**وقد يكون النائب**) عن الزمان (**اسم عين ، نحو**) قولهم في المثل : (**لا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ**[1]) بالتثنية ، (**والأصل : مدةَ غيبةِ القارظَيْن**) ، فحذف « مدة » وأنيب عنها « غيبة » ثم « غيبة » وأنيب عنها **[٢٦١/ب]** « القارظين » وهو تثنية « قارظ » بالقاف والظاء المشالة : وهو الذي يجني القرظ ؛ بفتح القاف والراء ؛ وهو يدبغ به .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢١١/١ ، والمستقصى ٥٨/٢ ، وكتاب الأمثال لمجهول ص ٥٥ .

قال الجوهري[1] : « لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي ، وهما قارظان كلاهما من عنزة ، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا » وطالت غيبتهما .

(**وقد يكون المنوب عنه مكانًا نحو : جلستُ قُربَ زيدٍ ، أي مكانَ قربه**) ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأنيب عنه المصدر وهو « قرب » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٠ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وإنما كان ذلك كثيرًا في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، وبعد ظروف المكان منه ، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ، لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، بخلاف ظرف المكان ، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي ، إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه ، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ، ولم يبلغ رتبته ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة .

(**والجاري مجرى أحدهما**) أي الزمان والمكان (**ألفاظ مسموعة ، توسعوا فيها ، فنصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم : أحقًّا أنك ذاهبٌ**) ، فـ « أحقًّا » منصوبة على الظرفية المتعلقة بالاستقرار ، [٣٣٩] على أنها خبر مقدم ، و« أنك ذاهب » في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه[1] والجمهور على حد : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ [فصلت/٣٩] (**والأصل : أفي حقٍّ**) ذهابك ، فحذفت « في » وانتصب « حقًّا » على الظرفية ، (**وقد نطقوا بذلك**) الحرف الجار في قوله : [من الوافر] [٢٦٢/أ]

٤٠٦ـ أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُم ....

و(**قال**) فائد ؛ بالفاء ؛ بن المنذر القشيري : [من الطويل]

٤٠٧ـ (**أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ**) وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ

---

(١) الصحاح (قرظ) .

(١) الكتاب ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

٤٠٦- عجز البيت : (بما لي ثم يظلمني السريسُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٢٣٧ .

٤٠٧- البيت لفائد بن المنذر في المقاصد النحوية ٨١/٣ ، والحماسة البصرية ٢٠٨/٢ ، ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١٧٢/١ ، ولمجنون ليلى في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأبي الطمحان القيني في محاضرات الأدباء ٥٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٧٧ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٢٨١ ، وخزانة الأدب ٤٠١/١ ، ٢٧٤/١٠ ، والحماسة المغربية ص ٩٦٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٥٥/١ .

فصرح بـ « في » وشبه هوى من هو مغرم بها ؛ في كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله ؛ بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية ، فلا هو خلٌّ صرف حتى يستعمل خلاً ، ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرًا ، فمن كان حال هواه بهذه المثابة ، كيف يكون غرام من أغرم بها حقًّا ؟ .

ولما كان قول الموضح : « والجاري مجرى أحدهما » شاملاً للزمان والمكان خصصه بقوله : (**وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا يقع خبرًا عن المصادر**) كما تقدم في « أحقًّا أنك ذاهب » (**دون الجثث**) فلا يقال : « أحقًّا زيد » .

وذهب المبرد وتبعه ابن مالك[1] إلى أن « حقًّا » مصدر بدل من اللفظ بفعله ، وأن ما بعدها من أن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت/٥١] وردَّه أبو حيان[2] . ومثله ؛ أي مثل « أحقًّا أنك ذاهب » ؛ في الانتصاب على الظرفية المجازية (**غيرَ شكٍّ**) أنك قائم ، أو(**جَهْدَ رأيي**) أنك قائم ، أو(**ظنًّا منِّي أنك قائم**) ، فـ « غير شك » و« جهد رأيي » و« ظنًّا مني » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعًا على إسقاط « في » ، والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني ، على وزان « أحقًّا »[3] .

(**وخرج عن الحد**) المذكور في النظم بقوله :

٣٠٣ـ الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ . . . .

وتبعه الموضح [٢٦٢/ب] (**ثلاثة أمور** :

أحدها : ﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ [النساء/١٢٧] **إذا قدر بـ « في »**) ، فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمّن معنى « في » ، إذ التقدير : وترغبون في نكاحهن ، وهو ليس بظرف ، (**فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا**) ، لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ، أما إذا قدر بـ « عن » فليس مما نحن فيه .

(**و**) الأمر (**الثاني : نحو** : ﴿ **يَخَافُونَ يَوْمًا** ﴾) [النور/٣٧] من أسماء الزمان ، (**ونحو** : ﴿ **اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾) [الأنعام/١٢٤] من أسماء المكان ، فإن « يومًا » و « حيث » وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، (**فإنهما ليسا على معنى : في**)

---

(١) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٢) الارتشاف ٢٢٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، (**فانتصابهما على المفعول به**) ، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما ، وناصب لفظ « يومًا » : « يخافون » ، (**وناصب**) محل (**حيث**) فعل مضارع منتزع من لفظ « أعلم » تقديره (**يعلم**) حال كونه (**محذوفًا**) لدلالة « أعلم » عليه لا « أعلم » المذكور الذي هو اسم تفضيل ، (**لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا**) ، هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت : قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع : غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾ [الإسراء/٨٤] وليس تمييزًا ، لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهًا » وقول العباس بن مرداس : [من الطويل]

٤٠٨ـ .... وأضْرَبَ مِنّا بالسُّيُوفِ القَوانِسَا

انتهى . [٢٦٣/أ] وفي الارتشاف لأبي حيان[1] : وقال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام/١١٧] . انتهى . وفي جعل « حيث » مفعولاً بها نظرٌ ، لأن هذا ضرب من التصرف . وفي التسهيل[2] : إن تصرف « حيث » نادر . وشرحه المرادي بقوله : لم تجئ حيث فاعلاً ، ولا مفعولاً بها ، ولا مبتدأ بها . انتهى .

ولهذا قال الدماميني[3] : ولو قيل : إن المراد : يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء «حيث» على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى : أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك . انتهى .

٤٠٨- صدر البيت : (أَكَرَّ وأحمى للحقيقة منهم) ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٣ ، والأصمعيات ص ٢٠٥ ، وحماسة البحتري ص ٤٨ ، وخزانة الأدب ٣١٩/٨ ، ٣٢١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنس) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، ٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ١٠/٧ ، وشرح الأشموني ٢٩١/١ ، ومغني اللبيب ٦١٨/٢ .

(١) الارتشاف ٢٢٥/٣ .

(٢) التسهيل ص ٩٦ .

(٣) انظر قول الدماميني في حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

(و) الأمر (**الثالث : نحو : دخلتُ الدارَ ، و : سكنتُ البيتَ ، فانتصابهما**) أي « الدار » و« البيت » (**إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض**) ، وهو في الأصل : دخلتُ في الدار ، وسكنتُ في البيت ، فلما حُذِفَ الخافض نُصِبَا على المفعول به توسعًا ، كما حُذف[1] الجارَّ ونُصِبَ[2] ما بعده كقوله : [من الوافر]

٤٠٩- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ....

(**لا**) انتصابهما [٣٤٠] (**على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدي**) سائر (**الأفعال إلى : الدار ، و : البيت ، على معنى : في ، لا تقول : صلَّيْتُ الدارَ ، ولا : نِمْتُ البيتَ**) لأن « الدار » و« البيت » من أسماء المكان[3] المختصة[4] ، لأن لها صورة وحدود محصورة ، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم ، أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (ينتصب) .

٤٠٩- تمام البيت :

(تمرون الديار و لم تعوجوا كلامكم عليّ إذًا حرامُ)

وتقدم تخريجه برقم ٣٧٣ .

(٣) في « ب » : (الظروف) ، بدل (أسماء المكان) .

(٤) انظر الكتاب ١٥٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

والظرف الزماني والمكاني (**حكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه**) ، سواء أكان اللفظ الدالّ فعلاً أم اسم فعل أم وصفًا أم مصدرًا وهذا أشمل من قول الناظم :

٣٠٤ـ فَانْصِبْـهُ بـالوَاقِعِ فِيْـهِ . . . .

[٢٦٣/ب] (**ولهذا اللفظ ثلاث حالات :**

إحداها : أن يكون مذكورًا) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٠٤ـ . . . . (**كَامْكُثْ هُنَا أَزْمُنَـا**)

٣٠٥ـ . . . . مُظْهَرًا   . . . .

(**وهذا هو الأصل**) ، لأن الأصل في العامل أن يكون مذكورًا .

(و) الحالة (**الثانية : أن يكون محذوفًا جـوازًا**) لدليل مقالي ، (**وذلك كقولك : فرسَخَيْنِ ، أو يومَ الجمعة**) بنصب « فرسخين » من ظروف المكان ، و« يوم الجمعة » من ظروف الزمان ، (**جوابًا لمن قال : كم سِرْتَ ؟ أو متَى صُمْـتَ ؟**) أي : سرْتُ فرسخين ، وصمتُ يومَ الجمعة ، والفرق بين « كم » و« متى » في الاستفهام أن « كم » يطلب بها تعيين المعدود مطلقًا زمانًا كان أو مكانًا أو نحوهما ، و« متى » يطلب بها تعيين الزمان خاصة .

(و) الحالة (**الثالثة : أن يكون محذوفًا وجوبًا ، وذلك في ست مسائل : وهي أن يقع صفة كـ : مررتُ بطائرٍ فوقَ غصنٍ**) فـ « فوق » صفة لـ « طائر » . (**أو صلةً كـ : رأيتُ الذي عندَك**) فـ « عندك » صلة « الذي » . (**أو حالاً كـ : رأيتُ الهلالَ بين السحاب**) فـ « بين » حال من « الهلال » . (**أو خبرًا كـ : زيدٌ عندك**) فـ « عندك » خبر « زيد » . والناصب في الجميع محذوف وجوبًا تقديره : « استقرَّ » أو « مستقرٌّ » إلا في الصلة فيتعيَّن «استقرَّ » ، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان .

ويستثنى من الظروف ما قُطع عن الإضافة ، وبُنِيَ على الضم ، فإنه لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالاً ولا خبرًا ، لا يقال : « مررتُ برجلٍ أمامُ » ، ولا « جاء الذي أمامُ » ، ولا « رأيتُ الهلالَ أمامُ » ، ولا « زيدٌ أمامُ » ؛ لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر .

[٢٦٤/أ] ومثَّل للزمان بمثالين ، أحدهما قياسي ، والآخر سماعي ، فقال : (أو **مشتغلاً عنه**) العامل بنصبه لمحل ضميره ، (كـ : **يومَ الخميس صُمْتُ فيه**) فـ « يوم الخميس » منصوب بفعل محذوف وجوبًا يفسره « صمت » المذكور ، والتقدير : صمت يوم الخميس صمت فيه ، ولم يقل : « صمته » ؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية ، بل يجب جره بـ « في » كما مثل .

(**أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولهم**) في المثل لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده : (**حينئذٍ ، الآنَ**)[1] ، فـ « حين » منصوبة لفظًا بفعل محذوف ، وأضيفت إلى « إذ » إضافة بيان ، أو إضافة أعمّ إلى أخصّ ، و« الآن » منصوب محلاً ، وفتحته فتحة بناء ؛ لأنه مبني لتضمنه معنى « أل » ، و« أل » الموجودة فيه زائدة ؛ لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم ، وناصبه فعل محذوف ، (**أي كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن**) ، فهما جملتان ، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول : كذا وكذا : « حينئذ ، الآن » ، أي : كان ما تقول واقعًا حين إذ كان كذا ، واسمع [٣٤١] الآن ما أقول لك ، فـ « حينئذ » مقتطَع من جملة ، و« الآن » مقتطَعٌ من جملة أخرى[2] .

وكان ينبغي للموضح أن يقول : ليس غير ، لأنه يرى أن قولهم : « لا غير » ، لحنًا كما صرح به في المغني[3] ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره[4] ، والحقُّ جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفًا كالمصدر ، واسم الفعل ، وما جرى مجراهما ، وشمل مسألتي الحذف قول الناظم :

٣٠٤ــ .... وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

فإن ذلك يعم الجائز والواجب . [٢٦٤/ب]

(١) المثل في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، والكتاب ٢٢٤/١ ، ٢٧٤ ، ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ .
(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٩١/٢ .
(٣) مغني اللبيب ص ٢٠٩ .
(٤) شرح شذور الذهب ص ١٠٣ .

(فصـــــــــــــل)

(أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمُــها كـ : حين ، و : مدة . ومختصُّها كـ : يوم الخميس . ومعددوهــا كـ : يومــين ، أو : أسبوع) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٥ـ وَكُــلُّ وَقْــتٍ قَــابلٌ ذَاكَ . . . .

والمراد بالمختص ما يقع جوابًا لـ « متى » كـ « يوم الخميس » كما مثَّل . وبالمعدود ما يقع جوابًا لـ « كم » كـ « يومين » و« أسبوع » كما مثَّل . والمبهم ما لا يقع جوابًا لشيء منهما كـ « حين » و« مدة » كما مثَّل . تقول : « صمتُ مدةً » ، أو« يومَ الخميس » أو« يومين » . وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو « قعدتُ مقعدَ زيدٍ » ، تريد الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان ، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير « في » ، ونصبه على الظرفية[1] ، قاله الشاطبي .

(والصالح لذلك) النصب على الظرفية **(من أسماء المكان نوعان :**

أحدهما : المبهم : وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه ، كأسماء الجهات) الست ، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسمَّاها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ، وهذه العبارة أخذها من الشارح[2] ، والإضافة فيها بيانية ؛ أي صورة في مسماه ؛ والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته . وينحل إلى قولنا : « ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه » كـ « مكان » فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه .

قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني : الإبهام يحصل في المكان من وجهين :

أحدهما : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وقد تتحول عن تلك الجهة ، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان ، فهي جهات له ، وليس لكل واحدة منها[3] حقيقة منفردة بنفسها . [٢٦٥/أ]

(١) انظر حاشية الصبان ١٢٨/٢ .
(٢) أي في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ .
(٣) في « أ » : (منهما) .

والوجه الثاني : أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فـ « خلفك » اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . انتهى .

والجهات الست (**نحو : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت**) ، تقول : « جلست أمامك ، ووراءك ، ويمينك ، وشمالك ، وفوقك ، وتحتك » . وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات . (**وشبهها في الشياع** كـ : **ناحية ، وجانب ، ومكان**) ، تقول : « جلست ناحية عمرو ، وجانب زيد ، ومكان بكر » . واعترض « جانب » بأنه مما يتعين التصريح معه بـ « في » . (**وكأسماء المقادير** كـ : **ميل ، وفرسخ ، وبريد**) ، تقول « سرت ميلاً ، وفرسخًا ، وبريدًا »[1] .

النوع (**الثاني : ما**) اشتُق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل ، و(**اتحدت مادته ومادة عامله** ، كـ : **ذهبتُ مذهبَ زيدٍ** ، و : **رميتُ مرمَى عمرو**) ، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ، ولا بين المفرد ؛ كما مثَّل ؛ والجمع ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾**) [الجن/٩] فـ « مذهب » و« مرمى » و« مقاعد » منصوبة على الظرفية ، ومادتها ومادة عاملها متحدة ، فإن عامل « مذهب » ذهب ، وعامل « مرمى » رمى ، وعامل « مقاعد » نقعد ، وقس على ذلك فعل الأمر نحو : « قمْ مقامَ زيدٍ » ، والوصف نحو : « أنا قائمٌ مقامَك » ، والمصدر نحو : « عجبتُ من قيامِ زيدٍ مقامَك »[1] .

وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٥ـ .... وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

وأشار إلى مثاله بقوله : **[٢٦٥/ب]**

٣٠٦ـ نَحْوَ الْجِهَاتِ والْمَقَادِيْرِ وَمَا ... صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ ....

وأشار إلى شرطه بقوله :

٣٠٧ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا أنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو : « رميتُ مذهبَ زيدٍ » و« ذهبتُ مرمَى عمرو » لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفًا بل يجب التصريح معه بـ « في » (**وأما قولهم : هو منِّي مقعدَ القابلةِ ، و : مَزْجَرَ الكلبِ ، و : مَنَاطَ الثُرَيَّا ، فشاذٌّ**) نصبُه **[٣٤٢]** لمخالفة مادته مادة[2] عامله ، (**إذ التقدير : هو مني مستقرٌّ في مقعدِ القابلة**) ، وفي مزجَرِ

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لمادة) .

الكلب ، وفي مناط الثريا ، (**فعامله الاستقرار**) المتعلق به « مني » الواقع خبرًا عن « هو » ومادة الاستقرار مخالفة لمادة « مقعد ، ومزجر ، ومناط » ، والمعنى : هو مني في القرب مقعدَ القابلة من النفساء ، وفي البعد مناطَ الثريا من الدَّبَرَانِ ، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر ، فـ « من » الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ، و« من » الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق ، (**ولو أُعمل في المقعد « قعد » وفي المزجر « زجر » وفي المناط « ناط » لم يكن شاذًّا**) ، لاتحاد المادة ، ويصير المعنى هو مستقر مني قعدَ مقعدَ القابلة ، وزجَر مزجَرَ الكلب ، وناطَ مناطَ الثريا[1] .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ، لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان تضمُّنًا ، وعلى المكان التزامًا .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٨٣ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**الظرف**) الزماني والمكاني (**نوعان** :

متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتـــدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً) به ، (**أو مضافًا إليه ، كـ : اليوم**) فإنه يستعمل مبتـدأ وخبرًا ، (**تقول : اليومُ يومٌ مباركٌ**) برفعهما ، [1]وفاعلاً تقول : (**أعجبني اليـــومُ ، و**) مفعولاً به تقول : (**أحببتُ يومَ قدومِكَ**) ، ومضافًا إليه تقول : (**سرتُ نصفَ اليومِ**[1]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٨ـ وَمَـا يُــرَى ظَرْفًــا وَغَــيْرَ ظَــرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَصَــرُّفٍ فِــي العُـرْفِ

(**وغير متصرف وهو نوعان** :

ما لا يفارق الظرفية أصلاً كـ : قَطُّ) في استغراق الماضي ، (**و : عَــوْضُ**) في استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي . (**تقول : ما فعلته قَـــطُّ ، و : لا أفعلــه عَوْضُ**) ، والمعنى ما فعلته في الزمن المــاضي ، ولا أفعلـه في الزمـن المسـتقبل ، و« قـط » مشتقة من قططت الشيء أي قطعته ، فمعنى « ما فعلته قط » ما فعلتـه فيمـا انقضـى مـن عمري ، لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال ، وهي مبنية ، وعلة بنائها تضمنـها معنـى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ، إذ المعنى : ما فعلته مذ خلقني الله تعالى إلى الآن ، وبنيت على حركة فرارًا من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملاً على « قبل ، وبعد » . و« عَوْضُ » مشتقة من العوض ، وسمي الزمان « عوض » لأن الدهر كلما مضى منـه جـزء خلفه آخر ، فكان عوضًا منه ، ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافًا .

والنوع الثاني (**ما لا يخرج عنها**) أي الظرفية (**إلا بعد دخول الجار عليــه**) ، وهو « مِنْ » خاصة ، قال في درة الغواص[2] : واختصت « من » بذلـك لكونـها أم البـاب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها [٢٦٦/ب] (**نحو : قَبْلُ ، و : بَعْدُ**) من أسماء الزمـان ،

(١) سقط ما بين الرقمين من «ب » .

(٢) درة الغواص ص ١٤ .

(**و : لَدُنْ ، و : عِنْدَ**) من أسماء المكان (**فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِـــنْ » تدخل عليهن**) نحو ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم/٤] ، ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَـــةً مِـنْ عِنْدِنَـا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف/٦٥] (**إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها**) أي الظرفية (**لأن الظرف والجار والمجرور أخوان**) في التوسع فيهما ، والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فإن جر شيء من الظروف بغير « مـــن » كـان متصرفًا نحو : ﴿ عَنِ الْيَمِيْنِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج/٣٧] والفرق أن « من » لكونـها أم الباب كثرت زيادتها فلم يُعتد بها . قال ابن مالك[1] : إن « من » الداخلة على « قبـل ، وبعد » وأخواتها زائدة . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٩ــ وَغَـيْرُ ذِي التَّصَـرُّفِ الَّـــذِي لَـــزِمْ ظَرْفِيَّــةً أو شِـبْهَهَا مِـــنَ الْكَلِـــمْ

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٠٢ .

(هذا باب المفعول معه)

(**وهو اسم فضلة ، تالٍ لواو بِمَعنى مع ، تالية لِجملة ذات فعــل** ، **أو**) ذات (**اسم فيه معنى الفعل وحروفه**) بالرفع ، فذات الفعل (**كـ : ســرتُ والنيــلَ**) وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل (**و**) حروفه نحو : (**أنا سائرٌ والنيلَ**) فيصدق على « النيل » في المثالين أنه اسم لدخول « أل » عليه وأنه فضلة ، لأنه منصوب ، وأنــه تـالٍ لــ « واو » بمعنى « مع » ، والواو تالية لجملة ذات فعل ، وهو « سرت » في المثـال الأول ، وذات اسـم فيه معنى الفعل وحروفه وهو « سائر » في المثال الثاني ، فإن فيه معنى الفعل ، وهو « أسير » ، وفيه حروفه ، وهي السين والياء والراء ، وسمي « النيل » مفعولاً معه ؛ لأنه [٣٤٣] فُعِلَ معه فعلٌ ، وهو « السير » الصادر من الفاعل . [٢٦٧/أ]

(**فخرج باللفظ الأول**) وهو قوله : « اسم » (**نحـــو : لا تــأكلِ الســمكَ وتشربَ اللبَنَ**) بنصب « تشرب » كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ، (**ونحـــو : سرتُ والشمسُ طالعةٌ**) ، برفعهما ، (**فإن الواو**) وإن كانت بمعنى « مــع » فيـهما كمـا صرح به في شرح القطر[1] إلا أنها (**داخلة في**) المثال (**الأول**) في اللفظ (**على فعـل**) ، وهو « تشرب » (**و**) داخلة (**في**) المثال (**الثاني على جملة**) ، وهي « الشمس طالعة » ، فليسا مفعولاً معه بناء على المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه . خلافًا لبعضــهم ، وعلى أن جملة « الشــمس طالعــة » ليســت مفعـولاً معـه خلافًـا لصـدر الأفـاضل تلميـذ الزمخشري ، وكما نقله عنه في المغني[2] .

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢٣١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(**و**) خرج (بـ) اللفظ (**الثاني**) وهو قوله : « فضلة » (**نحو : اشتركَ زيدٌ وعمرٌو**) ، فإنه عمدة .

(**و**) خرج (بـ) اللفظ (**الثالث**) وهو في قوله : « تال لواو » (**نحو : جئتُ مع زيدٍ**) فإنه تالٍ لنفس « مع » لا للواو التي بمعناها .

(**و**) خرّج (بـ) اللفظ (**الرابع**) وهو قوله : « بمعنى : مع » (**نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعدَه**) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ، ولو قال بدل جاء « رأيتُ » حتى يكون « عمرًا » منصوبًا كان أولى ، لأن الرفع يخرج بقوله فضلة ، ويمكن أن يقال خرج بقيدين .

(**و**) خرج (بـ) اللفظ (**الخامس**) وهو قوله : « تالية لجملة » (**نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه**) بالرفع ؛ عطفًا على « كل » (**فلا يجوز فيه النصب**) على المفعول معه ، لعدم تقدم الجملة ، (**خلافًا للصيمري**) بفتح الميم وضمها ؛ فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز[1] .

(**و**) خرج (بـ) اللفظ (**السادس**) [٢٦٧/ب] وهو قوله : « ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه » (**نحو : هذا لك وأباك**) بالموحدة (**فلا يتكلم به**) .

قال سيبويه[2] : وأما « هذا لك وأباك » فقبيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسمًا فيه معنى فعل .

قال ابن مالك[3] : أراد بالقبيح الممتنع ، وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز ، وعلم من هذا أن اسم الإشارة ، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار[4] ، لا يعملان في المفعول معه ، (**خلافًا لأبي علي**) الفارسي[5] فإنه أجاز في قوله: [من البسيط]

٤١٠ـ . . . . هــذا ردَائِــي مَطْوِيًّــا وَسِــرْبَالاَ

إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر . انتهى كلام ابن مالك .

---

(١) انظر الارتشاف ٢٨٥/٢ ، ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٤) في « ط » : (الإقرار) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ .

٤١٠- صدر البيت : (لا تَحسبنك أثوابي فقد جمعت) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٦/٧ ، والدرر ٤٨١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ .

ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادًا على المثال فقال :

٣١١ـ يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

(فإن قلت : فقد قالوا : ما أنت وزيدًا ؟ و : كيف أنت وزيدًا ؟) بنصب « زيدًا » فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه . **(قلت : أكثرهم يرفع بالعطف على)** « أنت » ولا إشكال فيه ، **(والذين نصبوا قدَّروا الضمير)** وهو « أنت » **(فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ)** ، واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول **(والأصل : ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟)** ففي « تكون » و« تصنع » ضمير مستتر وجوبًا مرفوع على الفاعلية **(فلما حُذِفَ الفعلُ وحده)** وهو « تكون » و« تصنع » **(برزَ ضميرُه وانفصل)** لتعذر اتصاله .

وقدَّره سيبويه[1] من لفظ الكون في المثالين وقدَّره بالمضارع مع « كيف » وبالماضي مع « ما » ، فقال الأصل : كيف تكون وزيدًا ؟ وما كنت وزيدًا ؟ .

واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود ؟ .

فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز[2] .

وزعم ابن وَلَّاد أنه لا يجوز إلا ما قدَّره سيبويه[3] قال : وذلك أن « ما » دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة ، ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع . واختلف في « كان » المقدرة ، فنص الفارسي وغيره[4] على أنها التامة ، وعلى هذا فتكون « كيف » في موضع نصب على الحال ، وأما « ما » فلا تكون حالاً . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيح أن « كان » ناقصة ، و« كيف » و« ما » في محل نصب خبرها ، والتقدير : على أي حال تكون ، أو كنت مع زيد ؟ وهو مذهب ابن خروف . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٣ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أو كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه)، وبه قال جمهور البصريين[5]

---

(١) الكتاب ١/٣٠٣ .

(٢) الارتشاف ٢/٢٨٩ .

(٣) الارتشاف ٢/٢٨٩ ، وهمع الهوامع ١/٢٢١ .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) انظر الإنصاف ١/١٢٤٨ ، المسألة رقم ٣٠ .

وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه[(١)] والفارسي[(٢)] وجماعة[(٣)] : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى « سرت والنيل » : سرت بالنيل . وزعم [٣٤٤] الأخفش ، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، ونظروه بمسألة النصب بعد « إلا » ، فانتصب الاسم بعد الواو ، كما انتصب بعد « إلا »[(٤)] . (لا) الناصب له (الواو ، **خلافًا للجرجاني**) عبد القاهر[(٥)] . وردَّ بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرًا ، كما في سائر الحروف الناصبة[(٦)] . وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

٣١٢ــ بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبهه سَبَقْ ذا النَّصْبُ لاَ بالوَاو فِي القَوْلِ الأَحَقْ

(**ولا**) الناصب له (**الخلاف**) أي المخالفة (**خلافًا للكوفيين**[(٧)]) أي أكثرهم ، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة ، [٢٦٨/ب] فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ ، نحو « زيد عندك » ، لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ « قام زيد وعمرو » ، فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف . وردَّ بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز « ما قام زيد بل عمرًا » بنصب « عمرو » ، وذلك لا يجوز (**ولا**) الناصب له فعل (**محذوف**) بعد الواو ، (**والتقدير**) في « سرت والنيل » (**سرت ولابست النيل ، فيكون حينئذ مفعولاً به خلافًا للزجاج**[(٨)]) ، وردَّه السيرافي بما يطول ذكره ، وإنما قدر فعل الملابسة لأنها أعم الأفعال ، إذ لا يتحقق بدونها[(٩)] ، ويؤخذ من قوله : والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل ، أو شبهه ، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، لا يقال : « والنيل سرت »[(١٠)] ، ولا يتوسط نحو « سار والنيل زيد » ، لأن الواو عندهم

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .
(٢) الإيضاح العضدي ١٩٣/١ .
(٣) منهم ابن السراج ، انظر كتابه الأصول ٢٠٩/١ .
(٤) انظر الارتشاف ٢٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ .
(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، والتسهيل ص ٩٩ .
(٦) انظر المصدرين السابقين .
(٧) انظر شرح المفصل ٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .
(٨) انظر شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .
(٩) انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .
(١٠) انظر الأصول ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢ .

أصلها أن تكون عاطفة ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا ، والأولى متفق عليها ، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح ، ذهب في الخصائص[1] إلى جواز التوسط مستدلاً بنحو قوله : [من الطويل]

٤١١ـ جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وهذا مخرج على أن « فحشًا » معطوف على « غيبة » وقدم عليه للضرورة ، كقوله : [من الوافر]

٤١٢ـ ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

والأصل : عليك السلام ، ورحمة الله .

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ .

٤١١- البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ٣/١٣٠ ، ١٣٤ ، والدرر ١/٤٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٨٦ ، ٢٦٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١٤١ ، والخصائص ٢/٣٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وهمع الهوامع ١/٢٢٠ .

٤١٢- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الهامش) ، وخزانة الأدب ٢/١٩٢ ، ٣/١٣١ ، والدرر ١/٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٧ ، ولسان العرب ٨/١٩١ (شيع) ، ومجالس ثعلب ص ٢٣٩ ، والمقاصد النحوية ١/٥٢٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦ ، والدرر ٢/٤١٢ ، ٤٦٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥ ، ومغني اللبيب ٢/٣٥٦ ، ٦٥٩ ، وهمع الهوامع ١/١٧٣ ، ٢٣٠ ، ٢/١٣٠ ، ١٤٠ .

(فصــــــــــــل)

(**للاسم**) الواقع (**بعد الواو خمس حالات :**)

إحداها (**وجوب العطف كما في**) نحو : (**كلّ رجُلٍ وضَيْعَتُهُ ، ونحو : اشترك زيدٌ وعمرٌو ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعدَه ، لما بيَّنّا**) [٢٦٩/أ] من عدم تقدم جملة في الأول ، ومن عدم الفضلية في الثاني ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، ومن عدم المصاحبة في الثالث .

(و) ثانيها : (**رجحانه**) أي العطف ؛ على المفعول معه (كـ : **جـاء زيـدٌ وعمرٌو**) ، فيترجح العطف ، (**لأنه الأصل وقد [٣٤٥] أمكن بلا ضعف**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٤ــ وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِـلاَ ضَعْـفٍ أحَـقْ ....

ويجوز النصب على المفعول معه .

(و) ثالثها (**وجوب المفعول معه ، وذلك في نحو : ما لك وزيدًا ، و : مات زيدٌ وطلوعَ الشمس ، لامتناع العطف في**) المثال (**الأول**) ، وهو « ما لك وزيدًا » (**من جهة الصناعة**) ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، وهو الكاف في « لك » إلا بعد إعادة الجار ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [غافر/٨٠] ، وأجاز الكسائي فيه الجر[١] . قال الموضح في الحواشي : وبه أقول ، لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . انتهى . وفيه نظر ، لأن الجارَّ في الأمر العام المطرد إذا حُذف زال عمله . فإن قلت : كما ينبغي أن يمتنع « ما لك[٢] وزيدًا » ، كما امتنع « هذا لك وأباك » على الصحيح ، لعدم تقدم فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . قلت : لما اشتمل « ما لك وزيدًا » على ما يشتد طلبه للفعل ، وهو « ما » الاستفهامية الإنكارية ، وقدروا عاملاً بعدها ، لشدة طلبها للفعل ، والتقدير : ما كان لك وزيدًا ، ، وهو أحد الوجهين في التسهيل[٣] ، وإلى هذا

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٨٨ .

(٢) في « ط » : (كان) ، مكان (لك) .

(٣) التسهيل ص ٩٩ .

أشار الناظم بقوله :

٣١٥ـــوَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجبْ ....

(و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو : مات زيدٌ وطلوعَ الشمس ، (من جهة المعنَى) ، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت . [٢٦٩/ب]

(و) رابعها: (**رجحانه**) أي المفعول معه (**وذلك في نحو قوله**) : [من الوافر]

٤١٣ــ (**فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ**) مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

و« الكليتان » بضم الكاف : لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين ، عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما ، و« الطحال » بكسر الطاء[1] ، (**ونحو : قمت وزيدًا ، لضعف العطف في الأول**) ، وهو : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، (**من جهة المعنى**) ، لأنك إذا قلت : « كن أنت وزيد كالأخ » وعطفت « زيدًا » على الضمير في « كن » لزم أن يكون « زيد » مأمورًا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ . قاله الموضح في شرح القطر[2] ، وهو معنى قول ابن مالك[3] : لأن المراد : كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك ، و إذا عطفت كان التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود . انتهى .

وقال أبو البقاء : كان ينبغي أن النصب يجب ، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء ، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : « أنتم » ، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرًا لجاز هنا . انتهى . وبقوله أقول .

(و) لضعف العطف (**في الثاني**) وهو : قمت وزيدًا ، (**من جهة الصناعة**) ، لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي

٤١٣- البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٣/٢، والدرر ٤٨٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ ، والكتاب ١٩٨/١ ، واللمع ص ١٤٣ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(١) بعده في « ط » : (الذي عليه مركز القلب ، وهو الصلب) .

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٠/٢ .

فاصل كان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٤ــ . . . . والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

(و) خامسها : (**امتناعهما**) أي العطف والمفعول معه (**كقوله**) : [٣٤٦] [من الرجز] [٢٧١/أ]

٤١٤ــ (**عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا**) حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

(**وقوله :**) [من الوافر]

٤١٥ــ إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا (**وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا**)

(**أما امتناع العطف**) فيهما (**فلانتفاء المشاركة**) لأن الماء لا يشارك التبن في العلف ، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ، لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها ، يقال : رجُلٌ أزَجُّ ، وامرأةٌ زَجَّاء ، إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين .

(**وأما امتناع المفعول معه**) فيهما (**فلانتفاء المعية في**) البيت الأول ؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف ، (**وانتفاء فائدة الإعلام بها**) أي بمصاحبة العيون للحواجب (**في**) البيت (**الثاني**) ، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب ، فلا فائدة في الإعلام بذلك .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو ، وهو « ماء » في البيت الأول ، و« العيون » في البيت الثاني (**على أنه مفعول به**) ، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور ، (**أي**) علفتها تبنًا و(**سقيتها ماء**) ، وزجَّجن الحواجب

٤١٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج) ، ٣٦٧/٣ (قلد) ، ٢٥٥/٩ (علف) ، والأشباه والنظائر ١٠٨/٢ ، ٢٣٣/٧ ، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٥/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والدرر ٤١٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٥٨/١ ، ٩٢٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٢/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠١/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٠/٢ ، وتاج العروس ١٨٢/٢٤ (علف) .

٤١٥- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ، والدرر ٤٨٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٧٨/٢ (زجج) ، والمقاصد النحوية ٩١/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٢/٣، ٢٣٣/٧، والإنصاف ٦١٠/٢ ، وأوضح المسالك ٤٣٢/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦١٧ ، وحاشية يس ٤٣٢/١ ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والدرر ٤١٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) ، ومغني اللبيب ٣٥٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٢/١ ، ١٣٠/٢ .

(**وكحّلن العيون ، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما**[1]) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٥ـــ . . . . أو اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

(**وذهب الجرمي**) بفتح الجيم ؛ نسبة إلى بني جرم ، ويلقب بالصَّيَّاح[2] ؛ لكثرة مناظرته في النحو ، وصياحه ، قاله ابن درستويه . (**والمازني**) بكسر الزاي ؛ نسبة إلى بني مازن ، (**والمبرد**) بفتح الراء ؛ قال ابن جني : وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل ، فأجاب عنها وأحسن ، فقال : أنت المبرد ؛ بكسر الراء ؛ أي أنت المثبت للحق . قال المبرد : فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء ، (**وأبو عبيدة**) بضم العين (**والأصمعي**) بفتح الميم ؛ نسبة إلى جده أصمع ، [٢٧٠/ب] (و) أبو محمد (**اليزيدي**) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (**إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو**) في البيتين (**معطوف**) على ما قبله ، (**وذلك على تأويل العامل المذكور**) قبلهما (**بعامل يصح انصبابه عليهما**) معًا انصبابة[3] واحدة[4] ، (**فيؤول : زجّجن بـ : حَسّنّ**) بتشديد السين ، لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب ، فيقال : حَسَّنَّ العيون والحواجب . (و) يؤوّل (**علفتها بـ : أنلتها**) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبنًا وماء ، فهو من باب التضمين ، واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنًا ، كما ساغ علفتها تبنًا وماء ، وقالوا : وهو غير سائغ . وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب ، كقول طرفة : [من الطويل]

٤١٦ـــ . . . . لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي ؟ والأكثرون على أنه قياسي ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام ، قاله المرادي في تلخيصه .

(١) انظر قول الفارسي والفراء في الارتشاف ٢/٢٩٠ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (النباح) كما في المزهر ٢/٤٢٨ عن ابن درستويه في شرح الفصيح .

(٣) في « ب » : (انتصابه) .

(٤) انظر ما قيل عن هؤلاء النحاة في الارتشاف ٢/٢٩٠ ، والمزهر ٢/٤٢٦ – ٤٢٨ .

٤١٦– صدر البيت : (أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، وخزانة الأدب ٣/١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٩ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤/١٨١ .

(هذا باب الْمُسْتَثْنَى)

وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ « إلا » أو ما في معناها بشرط الفائدة ، قاله في التسهيل[1] . فقوله : « المخرج » جنس يشمل المخرج بالبدل ، نحو : « أكلت الرغيف ثلثه » وبالصفة نحو : « أعتق رقبة مؤمنة » ، وبالشرط نحو « اقتل الذمي إن حارب » ، وبالغاية نحو : ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة / ١٨٧] وبالاستثناء نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم ﴾ [البقرة/٢٤٩][٣٤٧] . وقوله : « تحقيقًا أو تقديرًا » إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع . [٢٧١/أ] وقوله : « من مذكور أو متروك » إشارة إلى قسمي التام والمفرغ . وقوله : « بإلا » متعلق بالمخرَج ، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم . وقوله : « أو ما في معناها » يشمل جميع أدوات الاستثناء . وقوله : « بشرط الفائدة » احتراز عن نحو : « جاءني ناسٌ إلا زيدًا » ، و« جاءني القومُ إلا رجلاً » ، فإنه لا يفيد[2] .

قال[3] الشاطبي : ومعنى إخراجه ذكره بعد « إلا » مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ، ثم أخرجه ، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه[4] وغيره ، وهو الذي لا يصح غيره . انتهى . وبه يتضح الحال ، ويزول الإشكال .

(للاستثناء أدوات ثمان) ، وهي أربعة أقسام :

---

(١) التسهيل ص ١٠١ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) في « أ » ، « ط » : (قاله) .

(٤) الكتاب ٢/٣١٠ ، ٣٣٠ .

الأول : (**حرفان ، وهما « إلا » عند الجميع**) من النحويين ، (**وحاشا ؛ عند سيبويه**[1]) وأكثر البصريين[2] . وذهب الجرمي والمازني والمبرد[3] والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا ، وقليلاً فعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى « إلا »[4]. وذهب جمهور الكوفيين[5] إلى أنها فعل دائمًا (**ويقال فيها : حاشَ**) بحذف الألف الأخيرة (**و : حشا**) بحذف الألف الأولى ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٣١ـ . . . . وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

واعترض بأن « حاشا » الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف ، وإنما ذلك في « حاشا » التنزيهية نحو ﴿ حَاشَ للهِ ﴾ [يوسف/٣١] وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا[6]: لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية . قاله في المغني[7] . [٢٧١/ب]

(و) الثاني (**فعلان وهما : ليس**) عند الجمهور ، وذهب الفارسي[8] وتبعه أبو بكر بن شُقَيْر إلى حرفيتها مطلقًا[9] ، وذهب بعضهم[10] إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمعنى « إلا » (**و : لا يكون**) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً . ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً .

(و) الثالث (**متردّدان بين الحرفية والفعلية**) تستعملان تارة حرفين وتارة فعلين ، (**وهما « خلا » عند الجميع**) من النحويين ، (**و« عدا » عند غير سيبويه**) ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية[11] .

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ .
(٢) الارتشاف ٣١٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٣) المقتضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٦ .
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ - ٣٢٤ .
(٥) همع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٦) الإنصاف ٢٧٨/١ ، المسألة رقم ٣٧ .
(٧) مغني اللبيب ص ١٦٤ - ١٦٥ .
(٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٩/١ ، والإيضاح العضدي ٢١٠/١ .
(٩) انظر الجنى الداني ص ٤٩٤ .
(١٠) منهم المرادي ، انظر الجنى الداني ص ٤٩٥ .
(١١) الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ .

(و) الرابع (**اسمان وهما « غير » و« سوى » بلغاتها ، فإنه يقال**) فيها : (**سِوى**) بكسر السين والقصر (كـ : رِضًى ، و : **سُوًى**) بضم السين والقصر ، كـ (**هُدًى** ، و : **سَوَاء**) بفتح السين والمد ، كـ (**سَمَاء** ، و : **سِوَاء**) بكسر السين والمد ، كـ (**بناء** ، و) هذه الأخيرة (**هي أغربها**) وقل من ذكرها ، وممن نص عليها الفارسي في الحجة[(١)] ، وتبعه ابن الخباز في النهاية ، ومنه أخذ ابن إياز . والحاصل أنها تُمَدُّ مع الفتح ، وتقصر مع الضم ، ويجوز الكسر مع الوجهان . قاله في المغني[(٢)] .

(**فإذا استثني بـ « إلا » وكان الكلام**) قبلها (**غير تام ؛ وهو الذي لم يذكر معه المستثنَى منه ؛ فلا عمل لـ « إلا » ، بل يكون الحكم عند وجودها**) بالنسبة إلى العمل (**مثله عند فقدها**) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا رُفِع ما بعدها ، وإن كان يطلب منصوبًا لفظًا نُصب ، وإن كان [٣٤٨] يطلب منصوبًا محلاً جُر بجار يتعلق به ، [٢٧٢/أ] نحو : « ما قام إلاَّ زيدٌ ، وما رأيت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » ، (**ويسمى استثناء مفرَّغًا**) لأن ما قبل « إلا » تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره ، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد « إلا » بدل من ذلك المحذوف ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا زيدًا ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا ، وما مررت بأحد إلا بزيد ، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه ، وأشغلوا العامل بالمستثنى ، وسموه استثناء مفرغًا ، (**وشرطه**) عندهم (**كون الكلام غير إيجاب**) وهو أن يتقدم عليه ما يُخرجه عن الإيجاب ، (**وهو النفي نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾**) [آل عمران/١٤٤] فما قبل « إلا » وهو « محمد » مبتدأ ، والمبتدأ يطلب الخبر ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « رسول » على الخبرية . (**والنهي نحو : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾**) [النساء/١٧١] فما قبل « إلا » وهو « تقولوا » يطلب مفعولاً صريحًا فنصب ما بعد « إلا » وهو « الحق » على المفعولية ، وتقدير المستثنى منه : ولا تقولوا على الله شيئًا إلا الحق ، ﴿ وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت /٤٦] فما قبل « إلا » وهو « تجادلوا » يطلب مجرورًا بالباء ، فجُرَّ بها ما بعد « إلا » وهو « التي » وتقدير المستثنى منه : ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن . (**والاستفهام الإنكاري**) لِما فيه من معنى النفي (**نحو : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾**) [الأحقاف/٣٥] فما قبل « إلا » وهو « يهلك » الْمَبنِي للمفعول يطلب مرفوعًا نائبًا عن

---

(١) الحجة ٢٤٨/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٨ .

الفاعل ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « القوم » على النيابة عن الفاعل ، وتقدير المستثنى منه : فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون ، والمعنى : ما يهلك إلا القوم الفاسقون . ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول : رأيتُ إلا زيدًا ؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا ، و ذلك محال عادة ، (**فأما قوله تعالى** : ﴿ **وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ** ﴾ [التوبة/٣٢] **فحمل** « **يأبى** ») في إفادة النفي (**على** « **لا يريد** » **لأنهما**) أي : لأن « يأبى » و« لا يريد » معناهما النفي فهما (**بمعنى**) واحد ، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نوره ، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى . وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله :

٣١٩ــ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عَدِمَا

(**وإن كان الكلام تامًّا**) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ، ففيه تفصيل ، (**فإن كان الكلام موجبًا**) بفتح الجيم ، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (**وجب نصب المستثنى**) بـ « إلا » و إلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[٣٤٩]**

٣١٦ــ مَا اسْتَثْنَتْ إِلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ....

(نحو : ﴿ **فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾) [البقرة/٢٤٩] فما قبل « إلا » وهو « شربوا » كلام تام ؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شربوا » ، وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وما بعد « إلا » وهو « قليلاً » واجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] بالرفع ؛ فـ « إلا » فيه ليست للاستثناء ، وإنما هي بمعنى « غير » فهي صفة لـ « آلهة » ، ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، (**وأما قوله**) وهو الأخطل : **[٢٧٣/أ]** [من البسيط]

٤١٧ــ وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ (**عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتَدُ**)

برفع « النؤي » و« الوتد » على الإبدال من الضمير المستتر في « تغير » ، والقياس نصبهما ؛ لأن الكلام موجب ، (**فحمل** « **تَغَيَّرَ** ») في إفادة النفي (**على** « **لم يبق على حاله** » ، **لأنهما**) أي لأن تغير ولَم يبق معناهما النفي فهما (**بمعنى**) واحد . و« الصريمة »

٤١٧– البيت للأخطل في ديوانه ص ١١٤، وشرح شواهد المغني ٦٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٠، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٨/١، وشرح التسهيل ٢٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢، ومغني اللبيب ٢٧٦/١ .

بالصاد والراء المهملتين : كل رملة انصرمت من معظم الجبل . و« خلق » بفتحتين : بمعنى بال . و« عافٍ » بمعنى دارس ، يقال : عفا المنزل إذا درس ، وعفته الريح : درسته ، يتعدى ولاً يتعدى . و« النؤْي » بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن « قفل » : حفيرة حول الخباء ، تصنع لئلا يدخله ماء المطر . و« الوتد » بكسر التاء : الخازوق ، يدق في الأرض .

واختُلف في ناصب المستثنى بـ « إلا » على ثمانية أقوال[1] :

أحدها : أنه نفس « إلا » وحدها ، وإليه ذهب ابن مالك[2] ، وزعم أنه مذهب سيبويه[3] والمبرد[4] .

والثاني : تمام الكلام ، كما انتصب درهمًا بعد عشرين[5] .

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة « إلا » ، وإليه ذهب السيرافي[6] والفارسي[7] وابن الباذِش[8] .

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة « إلا » ، وإليه ذهب ابن خروف[9] .

والخامس : فعل محذوف من معنى « إلا » تقديره أستثني زيدًا ، وإليه ذهب الزجَّاج[10] .

والسادس : المخالفة ، وحكي عن الكسائي[11] .

والسابع : « أن » بفتح الهمزة وتشديد النون ؛ محذوفة هي وخبرها ، والتقدير : إلا زيدًا لم يقم ، حكاه السيرافي عن الكسائي[12] .

(١) الإنصاف ١/٢٦٠ ، المسألة رقم ٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧١ - ٢٧٧ .
(٣) الكتاب ٢/٣١٠ ، ٣١٩ .
(٤) المقتضب ٤/٣٩٠ .
(٥) الارتشاف ٢/٣٢٢ .
(٦) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٧) الإيضاح العضدي ١/٢٠٥ .
(٨) همع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٩) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، والارتشاف ٢/٣٠٠ .
(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٧٨ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(١١) الارتشاف ٢/٣٠٠ .
(١٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

والثامن : أن « إلا » مركبة من « إنَّ » و« لا » ثم خففت « إن » ، وأدغمت في اللام ؛ حكاه السيرافي عن الفراء[1] . [٢٧٣/ب]

وزاد ابن عصفور[2] : فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم « إنَّ » وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم « لا » ، لأنها عاطفة .

(**وإن كان الكلام**) التام (**غير موجب**) ففيه تفصيل ، (**فإن كان الاستثناء متصلاً**) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وهو غير متراخٍ المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (**فالأرجح اتباع المستثنَى للمستثنَى منه**) في إعرابه للمشاكلة (**بدل بعض**) من كل (**عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين**) ، لأن « إلا » عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة . قاله أبو حيان[3] . وهي عندهم بمنزلة « لا » العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قاله في المغني[4] .

ورد ثعلب كلا الوجهين من المذهبين ، فقال[5] في الرد على البصريين : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي ، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى . وأجاب الأُبَّدِيُّ : بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفًا للأول في المعنى[6] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رأيتُ القومَ بعضَهم » فيكون قولك أولاً : « رأيت القوم » مجازًا ، ثم بينت بعد ذلك مَن رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو : « مررت برجل لا كريم ولا شجاع » جاز في البدل . [٣٥٠] وقال في الرد على الكوفيين : بأن « إلا » لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : « ما قام إلا زيدٌ » وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل . [٢٧٤/أ] قال في المغني[7] : وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : ما قام أحدٌ إلا زيد . انتهى . وإلى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله :

٣١٦ــ .... وَبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٥٣ – ٢٥٤ .
(٣) الارتشاف ٢/٢٩٤ – ٢٩٥ ، والنكت الحسان ص ١٠٦ – ١٠٧ .
(٤) مغني اللبيب ص ٩٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٦ .
(٦) كذلك يرى السيرافي ، انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .
(٧) مغني اللبيب ص ٩٩ .

٣١٧ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ....

مثال النفي (نحو : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾) [النساء/٦٦] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر[١] ، فـ « قليل »[٢] بدل من الواو في « فعلوه » ، بدل بعض من كل عند البصريين ، وهو في نية تكرير العامل ، والتقدير : ما فعلوه إلا قليل منهم ، وعطف نسق عند الكوفيين . وشبه النفي النهي والاستفهام ، مثال النهي (﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾) [هود/٨١] بالرفع[٣] في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، فـ « امرأتك » بدل من « أحد » ، بدل بعض من كل ، ولم يصرح معه بضمير ؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا . ومثال الاستفهام (﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ ﴾) [الحجر/٥٦] بالرفع في قراءة الجميع ، فـ « الضالون » بدل من الضمير المستتر في « يقنط » ، بدل بعض من كل ، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا .

(**والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في : قليل**) من قوله تعالى ﴿ مَا فَعلُوهُ إِلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ ﴾ [النساء/٦٦] (**وفي : امرأتك**) من قوله تعالى : ﴿ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ [هود/٨١] ولا يتأتى الإتباع في الموجب . فأما قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾ [البقرة/٢٤٩] بالرفع محمولة على أن « شربوا » في معنى : لم يكونوا[٤] منه ، بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فليسَ مِنِّي ﴾ [البقرة/٢٤٩] قاله في المغني[٥] . [٢٧٤/ب]

وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ، وبغير المردود نحو : « ما قام القومُ إلا زيدًا » بالنصب وجوبًا ؛ ردًا على من قال : « قام القومُ إلا زيدًا » قصدًا للتطابق بين الكلامين ، ولم يجز الإبدال ، نقله المرادي عن السراج[٦] ، وردَّه ابن عصفور : وخرج بغير المتراخي « ما جاءني أحدٌ حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا » فإن البدل فيه غير مختار ؛ لأن البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين الْمُستثنى منه ، ومع التراخي لا يظهر التطابق

---

(١) قرأها ابن عامر « قليلاً » بالنصب ، وكذلك قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأُبَيّ وأنس . انظر الإتحاف ص ١٩٢ ، والنشر ٢٥٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١١٧ .

(٢) في « ط » : (فقيل) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ امرأتك ﴾ بالنصب ، وقرأها بالرفع أبو عمرو وابن كثير ، انظر الإتحاف ص ٢٥٩ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

(٤) بعده في « ط » : (شربوا) .

(٥) مغني اللبيب ص ٨٨٧ .

(٦) الأصول ٢٨٣/١ .

قاله الرضي[١] وغيره[٢] . وخرج بقيد التقدم « ما جاء إلا زيدًا القومُ » فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء .

(وإذا تعذر الإبدال على اللفظ) لمانع **(أبدل على الموضع ، نحو : ﴿ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ ﴾** [الصافات/٣٥] **، ونحو : « ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ » برفعهما ، [٣٥١] و« ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به » بالنصب)** . قال ابن مالك في شرح التسهيل[٣] : رفعت[٤] البدل يعني الجلالة من اسم « لا » ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه ؛ **(لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب)** .

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين ، وهو مشكل ، فإن اعتبار محل اسم « لا » على أنه مبتدأ قبل دخول « لا » قد زال بدخول الناسخ ، كما قال الموضح في باب « إن »[٥] واعتبار محل « لا » مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه[٦] لا يتوجه عليه تقدير دخول « لا » على الجلالة . والمختار عند أبي حيان[٧] أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم « لا » ، و« زيد » في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل « أحد » لأنه في موضع رفع بالابتداء ، و« شيئًا » في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل « شيء » ، لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ « ليس » .

ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ ؛ لأنهما موجبان بدخول « إلا » عليهما ، **(و)** لأن **(« من » و« الباء » الزائدتين)** بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب [٢٧٥/أ] **(كذلك)** .

فإن قلت : مقتضى قوله : « فالأرجح الاتباع » أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح . قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ، ويجوز فيهما الجر على الصفة ، أنشد الكسائي : [من الكامل]

---

(١) شرح الرضي ٩٦/٢ .
(٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٢/٢، وسيبويه في الكتاب ٣١٩/٢، وابن الناظم في شرحه ٢١٦.
(٣) شرح التسهيل ٢٨٥/٢ .
(٤) بعده في « ب » : (على) .
(٥) أوضح المسالك ٣٥٨/١ .
(٦) الكتاب ٣١٧/٢ .
(٧) الارتشاف ٣٠٢/٢ .

٤١٨ـ أبَنِـي لُبَيْنَـى لَسْـتُمَا بيَـدٍ   إلاَّ يَـدٍ ليسَـتْ لهـا عَضُـدُ

بالخفض ، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه : لا يجوز في نحو : ﴿ لا إلـهَ إلاَّ اللهُ ﴾ [الصافات/٣٥] من نصب المستثنى ما جاز في نحو : ﴿ ما فعلوهُ إلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ [النساء/٦٦] ، كما لم يجز في : ﴿ ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أنْفُسُهُمْ ﴾ [النـور/٦] إلا بـالرفع ، وذلـك لنكتـة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل ، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب ، فـإذا دخل النفي على كلام قائم[1] بنفسه جاز لك من النصب ما جـاز قبـل دخـول النـافي ، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريًا عنه تعين اعتبار حكم النفي ، وامتنـع اعتبـار حكـم الإيجاب . انتهى .

(**فإن قلت : « لا إلهَ إلا إلهٌ واحدٌ » فالرفع أيضًـا**) في « إلـه واحـد » علـى البدل من المحل ، ولا يجوز النصب حملاً على اللفظ ، وإن كان البدل نكرة موصوفة (**لأنها**) موجبة لوقوعها بعد « إلا » و« لا » الجنسية (**لا تعمل في موجب**) .

(**ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنَى منه عن المستثنَى نحو : « ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالِحٌ » خلافًا للمـازني**) ، فإنـه قـال[2] : إذا تـأخرت صفـة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يُختار النصب ، فتقول « ما فيها رجلٌ إلا أخاك صالِحٌ » ، فـ « رجل » مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله ، [٢٧٥/ب] و« صالح » نعت رجل المسـتثنى منه ، و« أخاك » منصوب على الاستثناء ، مقدم على صفة المستثنى منه ، و الأصل : ما فيها رجـلٌ صالِحٌ إلا أخاك .

ونقل عن ابن الخباز في النهاية عـن المـازني أنـه يوجـب النصـب ، وأنـه ينـزِّل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ، لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجـوه ، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا . والصواب ما نقله الموضح [٣٥٢] عنـه ، فقـد قـال أبـو حيان[3] : إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط . وقال ابن مالك في شرح الكافيـة[4] : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

٤١٨- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢ ، ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥ ، وشرح المفصل ٩٠/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١ ، والكتاب ٣١٧/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢ ، والارتشاف ٣٠٣/٢ ، ٦١٩ .

(١) في « ب » ، « ط » : (تام) .
(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ .
(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢ – ٧٠٧ .

أحدهما : ألا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كقولك : « ما فيها رجلٌ إلا أبوكَ صالِحٌ » كأنك لم تذكر صالِحًا ، هذا رأي سيبويه[١].

والثاني : ألا يُكترث بتقديم الموصوف ، بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحًا ، وهذا اختيار المبرد[٢] .

وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهم مرجحًا فتكافآ . انتهى . فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه ، نحو « ما مررت بأحدٍ خيْرٍ من زيدٍ[٣] إلا ابنك برٍّ بوالديه » فظاهر[٤] أن الخلاف قائم فليتأمل[٥] .

(**وإن كان الاستثناء منقطعًا**) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا يكون ما قبل « إلا » دالاًّ على ما يستثنى ، فيجوز : « قام القومُ إلا حمارًا » ، ويمتنع : « قام القوم إلا ثعبانًا » ، وفي ذلك تفصيل ؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى ، وتارة لا يمكن ، [٢٧٦/أ] (**فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنَى وجب النصب**) في المستثنى (**اتفاقًا**) من الحجازيين والتميميين[٦] ، (**نحو : ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص**) ، فـ « ما » مصدرية ، و« نقص » صلتها ، وموضعهما نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه ، (**إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله**) في القياس (**ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ ، إذ لا يقال : نفع الضرَّ**) .

وزعم السيرافي ومَبْرَمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من « ما » والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وما نفع زيد ولكن الضر شأنه . وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره : ما زاد المالُ شيئًا إلا النقصانَ ، ثم فرَّغه له ، وجعله متصلاً . ورُدَّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة . وزعم ابن الطراوة أن « ما » زائلة ، واستُغني عن الواو ، كما في قولك : « ما قام زيدٌ إلا وقعد عمرٌو »[٧] .

---

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٢) في المقتضب ٤٠٠/٤ : (والقياس عندي قول سيبويه) وهذا الرأي يخالف ما نسبه المؤلف هنا .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (فالظاهر) .

(٥) بعده في « ط » : (قاله الموضح في الحواشي) .

(٦) انظر الارتشاف ٣٠٣/٢ - ٣٠٤ .

(٧) انظر ما زعمه السيرافي ومبرمان والشلوبين وابن الطراوة في الارتشاف ٣٠٤/٢ .

(**وإن أمكن تسليطه**) أي العامل ؛ على المستثنى نحو : **[٣٥٣]** « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، إذ يصح أن يقال : « قام حمار » (**فالحجازيون يوجبون النصب**[1]) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، (**و**) النصب (**عليه قراءة السبعة : ﴿ ما لَهُمْ به مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾**) [النساء/١٥٧] بنصب « اتباع » ، (**وتميم ترجحه ، وتجيز الإتباع**) ، ويقرؤون : ﴿ إلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع[2] على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ، [٢٧٦/ب] و« من » الزائدة التي لا تعمل فيها ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٧ـ .... وانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وعَنْ تَميمٍ فيه إبْدَالٌ وَقَعْ

(**كقوله**) وهو جران العود عامر بن الحارث : [من الرجز]

٤١٩ـ (**وبَلْدَةٍ ليس بِها أَنِيسُ**)   إلاَّ اليَعَافِيْرُ وإلاَّ العِيْسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، و« إلا » الثانية مؤكدة للأولى ، و« اليعافير » جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية و« العيس » بكسر العين : جمع عيساء ، كـ« البيض » : جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة . وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين[3] :

---

(١) الكتاب ٣٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ ، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ .

٤١٩- الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧ ، وخزانة الأدب ١٥/١٠ ، ١٨ ، والدرر ٤٨٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/٢ ، ٢٧/٣ ، ٢١/٧ ، والمقاصد النحوية ١٠٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/٢ ، والإنصاف ٢٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/٢ ، والجنى الداني ص ١٦٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٥ ، وخزانة الأدب ١٢١/٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٣٦٣/٧ ، ٢٥٨/٩ ، ٣١٤ ، ورصف المباني ص ٤١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٤/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ولسان العرب ١٩٨/٦ (كنس) ، ٤٣٣/١٥ (ألا) ، ومجالس ثعلب ص ٤٥٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ ، وتهذيب اللغة ٤٢٦/١٥ ، وتاج العروس ٤٥٥/١٦ (كنس) ، (ألا) ، (الواو) .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٠ .

أحدهما : أنهم حملوا ذلك على المعنى ، لأن المقصود هو المستثنى ، فالقائل : « ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ » ، المعنى فيه : ما في الدار إلا حمارٌ ، وصار ذكر « أحد » توكيدًا ، ليعلم أنه ليس ثم آدمي ، ثم أبدل من « أحد » ما كان مقصوده من ذكر الحمار .

والوجه الثاني : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، كقوله : [من الوافر]

٤٢٠ـ .... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيْعُ

جعلوا الضرب تحيتهم ، لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم . [٣٥٤]

(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمَخشري[١]) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السمواتِ والأَرضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ ﴾ [النمل/٦٥] فـ « من » في محل رفع على الفاعلية بـ « يعلم » ، و« الغيب » : مفعول به ، و« الله » مرفوع على البدلية من « مَنْ » على لغة تميم ، وهو استثناء منقطع ؛ لعدم اندراجه في مدلول لفظة[٢] « من » لأنه تعالى لا يحويه مكان . وجوز السَّفَاقُسِيُّ[٣] أن يكون متصلاً ، والظرفية في حقه تعالى مجازية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان ، [٢٧٧/أ] وكلاهما ضعيف ، قال ابن مالك[٤] : والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض . انتهى . وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني[٥] وهو : أن يقدر « من » مفعولاً به ، و« الغيب » بدل اشتمال ، و« الله » فاعل ، والاستثناء مفرغ . انتهى .

٤٢٠- صدر البيت : (وخيل قد دلفت لها بخيل) ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩، وخزانة الأدب ٢٥٢/٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، والكتاب ٥٠/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، والخصائص ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ .

(١) الكشاف ١٤٩/٣ .
(٢) في « ب » ، « ط » : (لفظ) .
(٣) انظر كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢٨٨/٢ .
(٥) مغني اللبيب ص ٥٨٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه**) عند البصريين (**مطلقًا**) ، **[٣٥٥]** سواء أكان متصلاً أو منقطعًا ، وامتنع اتباعه ؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، (**كقوله**) وهو الكميت يمدح بني هاشم : [من الطويل]

٤٢١- (**وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مشعبَ الحقِّ مشعبُ**)

والأصل : ما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ، و أراد بـ « أحمد » النبي ﷺ . (**وبعضهم**) وهم الكوفيون والبغداديون (**يجيز**) في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (**غير النصب**) ، وهو الاتباع (**في المسبوق بالنفي ، فتقول : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ**) . قال سيبويه[1] : (**سَمع يونس**) بعض العرب الْموثوق بهم يقول : (**ما لِي إلا أبوكَ ناصرٌ**) ، بالرفع . (**وقال**) حسان رضي الله عنه : [من الطويل]

٤٢٢- لأَنهم يَرْجُونَ منه شَفَاعَةً (**إذا لَم يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ**)

بالرفع ، (**ووجهه أن العامل**) وهو الابتداء في المثال ، و« يكن » التامة في البيت (**فُرِّغ لما بعد «إلا»**) وهو « أبوك » في المثال ، و« النبيون » في البيت (**وأن المؤخَّر**) وهو « ناصر » في المثال ، و« شافع » في البيت (**عام**) لوقوعه في سياق النفي (**أريد به خاص ،**

٤٢١- البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠ ، والإنصاف ص ٢٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٨٢ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٤ ، ٣١٩ ، ١٣٨/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٦، ولسان العرب ٥٠٢/١ (شعب) ، واللمع في العربية ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/١ ، ومجالس ثعلب ص ٦٢ ، والمقتضب ٣٩٨/٤ .

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

٤٢٢- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤١ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٨، وشرح التسهيل ٢٩٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٨/٢، وشرح الأشموني ٢٩٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ .

فصح إبداله من المستثنى) منه ، [٢٧٧/ب] (**لكنه بدل كل**) من كل لا بدل بعض . (**ونظيره في أن المتبوع أخر**) من تقديم ، (**وصار تابعًا**) بعدما كان متبوعًا : (**ما مررت بمثلِك أحدٍ**) بالجر ، و الأصل : ما مررت بأحد مثلك ، فـ « مثلك » تابع لـ « أحد » على أنه نعت له ، فما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت ، كقوله تعالى : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيْزِ الحَمِيدِ ۝ اللهِ ﴾ [إبراهيم/١،٢] في قراءة الجر[1] ، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ، ولم يبقوه على عمومه ، لأن الأعم لا يبدل من الأخص . قال ابن الضائع[2] : الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع « إلا » مجموعين ، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٨ـ وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابقٍ في النَّفي قَدْ يَأْتِي ولكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

---

(١) كما في الرسم المصحفي ، وقرأها « اللهُ » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن ، انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والكشاف ٣٦٥/٢ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٢) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر قول ابن الضائع في الارتشاف ٣٠٧/٢ .

(فصـــــــــــــل)

[٣٥٦] **(وإذا تكررت « إلا » فإن كان التكرار للتوكيد ، وذلك إذا تلــت)** واوًا **(عاطفًا ، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها)** ، أو بعضه ، أو مشــتمل عليـه ، أو مضـرب إليه عنه **(ألغيت)** جواب الشرط الثاني ؛ وهو وجوابه جـواب الشـرط الأول ؛ ويشـملها قول الناظم :

٣٢٠ـ وألْـغِ إلاَّ ذاتَ توكيـــدٍ ....

(فالأول) : وهو العطف ، **(نحو : ما جاءني إلاَّ زيدٌ وإلاَّ عمرٌو ، فما بعـــد « إلا » الثانية)** وهو « عمرو » **(معطوف بالواو على ما قبلــها)** وهـو « زيـد » عطـف نسق ، **(و« إلا » الثانية زائدة للتوكيد)** ، والأصل : ما جاءني إلا زيدٌ وعمرٌو .

(والثانِي) : هو البدل بأقسامه الأربعة : فبدل المماثل ؛ وهـو بـدل الكـل مـن الكل ؛ **(كقوله)** أي الناظم :

٣٢٠ـ.............. لا **(تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَـلاَ)**

بالمد ، **(فـ« الفتى » مستثنى من الضمير المجرور بالباء)** وهو الهاء والميم **(فالأرجح)** في « الفتى » **(كونه تابعًا له في جره)** ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف . **(ويجــوز)** على مرجوح **(كونه)** أي الفتى **(منصوبًا)** بـ« إلاَّ » **(على الاستثناء)** ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف . **(و« العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل ، لأنهمـــا لمسمى واحد . و« إلاَّ » الثانية)** زائدة **(مؤكدة)** لـ« إلا » الأولى .

وبدل البعض من كلّه نحو : « ما أعجبني أحدٌ إلا زيدٌ إلا وجهُه » ، فـــ« زيـد » مستثنى من « أحد » ، فالأرجح في كونه تابعًا له ، ويجوز نصبه على الاستثناء . و« وجهه » : بدل من « زيد » بدل بعض من كل . وبدل الاشتمال نحو : « ما أعجبني شــيءٌ إلا زيـدٌ إلاَّ علمُه » ، فـ« زيد » مستثنى من « شيء » ، ففيه الوجهان . و« علمه » بدل مــن « زيـد » بدل اشتمال . وبدل الإضراب نحو : « ما أعجبني أحـدٌ إلا زيـدٌ إلا عمـرٌو » ، فـ« زيـد »

مستثنى من « أحد » ، و« عمرو » بدل من « زيد » بدل الإضراب ، والمعنى : بل عمرو .
(**وقد اجتمع العطف والبدل في قوله**) : [من الرجز].

٤٢٣ــ (**مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُــهْ إِلاَّ رَسِيمُهُ و إِلاَّ رَمَلُــهْ**)

فـ « رسيمه » بفتح الراء وكسر السين المهملتين (**بدل**) من « عمله » بدل بعض من كل عند السيرافي[1] . (و« **رمله** ») بفتح الراء والميم (**معطوف**) على « رسيمه » . وذهب ابن خروف[2] إلى أن « رسيمه » و« رمله » بدل تفصيل من « عمله » ، وهما كل العمل ، (و« **إلا** » **المقترنة بكل منهما**) زائدة مؤكدة . و« الرسيم » و« الرمل » : ضربان من السير ، والرسيم في السعي : الركض ، والرمل في الطواف : الإسراع . [٢٧٨/ب]

(**وإن كان التكرار لغير توكيد**) وهو التأسيس (**وذلك في غير بابي** [٣٥٧] **العطف والبدل ؛ فإن كان العامل الذي قبل « إلا » مفرغًا**) بأن لم يشتغل بمعمول قبل « إلا » (**تركته يؤثر في واحد من المستثنيات**) على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر ، (**ونصبت**) وجوبًا على الاستثناء (**ما عدا ذلك الواحد**) الذي أثر فيه العامل ، (**نحو : ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا ، رفعت الأول**) وهو زيد[3] (**بالفعل**) وهو قام (**على أنه فاعل**) له ، (**ونصبت الباقي**) من المستثنيات ؛ وهو « عمرو » و« بكر » ؛ على الاستثناء ، (**ولا يتعين**) المستثنى (**الأول لتأثير العامل**) فيه ، (**بل يترجح**) ، لقربه من العامل . (**وتقول : « ما رأيت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب الباقي**) من المستثنيات (**بـ « إلا » على الاستثناء**) ، ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، فما كان منصوبًا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى ، وما كان منصوبًا على الاستثناء يطرقه الخلاف المتقدم . وتقول : « ما مررت إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا بكرًا » فتخفض واحدًا منها بـ « الباء » وتعلقها بالفعل ، وتنصب الباقي ، ولا يتعين الأول للجر ، بل يترجح[4] ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٤٢٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٧٢ ، والدرر ١/٤٩٢ ، ورصف المباني ص ٨٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٦٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٢ ، والكتاب ٢/٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٣/١١٧ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٧ .

(١) انظر حاشية الصبان ٢/١٥١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٤ .

(٣) بعده في « أ » : (على الاستثناء) .

(٤) الكتاب ٢/٣٣٨ ، والارتشاف ٢/٣١٠ .

٣٢١ـ وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بالعامِلِ دَعْ
٣٢٢ـ فِي واحدٍ مِمَّا بِإلاَّ استُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

[٢٧٩/أ] وإن (**كان العامل غير مفرغ**) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل « إلا » (**فإن تقدمت المستثنيات**) كلها (**على المستثنى منه نُصبت كلها**) على الاستثناء وجوبًا ، (**نحو : ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ**) ، فـ « أحد » فاعل « قام » ، وهو المستثنى منه ، وتقدم عليه جميع المستثنيات ، ولا يجوز في شيء منها الاتباع ، لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٣ـ ودُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ بِه والْتَزِمِ

(**وإن تأخرت**) المستثنيات كلها عن المستثنى منه (**فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلها**) وجوبًا (**نحو : قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا**) ، لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الإيجاب ، (**وإن كان**) الكلام (**غير إيجاب أعطي واحدٌ منها**) أي من المستثنيات (**ما يُعطاه لو انفرد**) من نصب واتباع ، (**ونُصب ما عداه**) وجوبًا (**نحو** : « **ما قاموا إلا زيدٌ**[1] **إلا عمرًا إلا بكرًا** » ، **لك في واحد منها الرفع راجحًا والنصب مرجوحًا ، ويتعين في الباقي**) من المستثنيات (**النصب ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٤ـ وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وجِيءْ بوَاحِدِ مِنْها كما لو كانَ دُونَ زَائِدِ

وأجاز الأبدي رفع الجميع على الإبدال[2] .

(**هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ**) من حيث الإعراب ، (**وأما بالنظر إلى المعنَى**) من حيث المفهوم (**فهي نوعان : ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض** كـ : **زيد** ، و : **عمرو** ، و : **بكر**) في الأمثلة السابقة ، فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره ، فلا يستثنى منه شيء . (**وما يمكن**) استثناء [٣٥٨] بعضه من بعض كالأعداد ، (**نحو : له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا**) فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره ، فيستثنى منه . [٢٧٩/ب]

(**ففي النوع الأول**) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (**إن كان المستثنى الأول داخلاً**) في الحكم (**وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده**)

---

(١) في « ب » ، « ط » : (زيدًا) .
(٢) الارتشاف ٣١١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٨/١ .

من المستثنيات (**داخل**) في الحكم كذلك ، نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو داخل في إثبات القيام له ، لأن الاستثناء من النفي إثبات ، و« عمرو » و« بكر » داخلان كذلك . (**وإن كان**) المستثنى الأول (**خارجًا**) عن الحكم (**وذلك إذا كان مستثنى من موجب ؛ فما بعده خارج**) نحو : « قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو خارج عن الحكم ، لأن القيام منفي عنه ، لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، و« عمرو » و« بكر » خارجان كذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٥ــ . . . . وحُكْمُـها في القَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

(**وفي النوع الثاني**) : وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض ، النحاة (**اختلفوا**) على ثلاثة أقوال : (**فقيل : الحكم كذلك**) وهو إن كان الأول داخلاً فما بعده داخل ، وإن كان خارجًا فما بعده خارج (**وإن الجميع**) من المستثنيات (**مستثنى من أصل العدد**) ، وهو قول الصيمري ، وتبعه القاضي أبو يوسف ، ويمكن إدراجه في قول الناظم :

٣٢٥ــ . . . . وحُكْمُـها في القَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

(**وقال البصريون والكسائي**[1] **: كل من الأعداد**) المستثنيات (**مستثنى مما يليه**) ، أي من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله ، وهكذا حتى ينتهي الأول ، (**و**) هذا القول (**هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين على التردد**) .

(**وقيل : المذهبان**) المتقدمان [٣٥٩] (**محتملان**) أي : يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول ، و أن الجميع مستثنى من أصل العدد . ويحتمل عود كل منهما إلى ما يليه حتى تنتهي إلى الأول ، وصححه بعض المغاربة ، وقال : إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء . [٢٨٠/أ] (**وعلى هذا**) الخلاف (**فالمقر به في المثال**) المذكور ؛ وهو « له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا » (**ثلاثة على القول الأول**) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد ؛ فتكون الأربعة والاثنان والواحد ؛ ومجموعها سبعة ؛ مخرجة من أصل العدد ، وهو عشرة ، يبقى ثلاثة . (**وسبعة على القول الثاني**) وهو أن كلاً من الأعداد مستثنى مما يليه ؛ فإذا استثنِي واحد من اثنين يبقى واحد ، و إذا استثنِي الباقي من الأربعة يبقى ثلاثة ، وإذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة . (**ومحتمل لهما**) أي للثلاثة والسبعة (**على**) القول (**الثالث**) ، وتوجيهه يعرف مما تقدم . (**ولك في معرفة**

---

(١) انظر الارتشاف ٣١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

المتحصل على القول الثاني) للبصريين والكسائي (**طريقتان**[1] :

إحداهما : أن تسقط) المستثنى (**الأول ، وتَجْبُرَ الباقي**) بالمستثنى (**الثاني**) أي تزيده عليه (**وتسقط**) المستثنى (**الثالث ، وإن كان معك**) مستثنى (**رابع فإنك تجبر به**) الثالث ، (**وهكذا**) تفعل إلى أن تنتهي (**إلى**) المستثنى (**الأخير**) . فالمستثنى الأول في المثال المذكور « أربعة » فأسقطها من العشرة يبقى ستة ، فأجبرها بالمستثنى الثاني ؛ وهو اثنان ؛ تصير ثمانية ، فأسقط منها الثالث ؛ وهو واحد ؛ يبقى سبعة . [٢٨٠/ب]

(**و**) الطريق (**الثانية**) من الطريقتين (**أن تَحُطَّ**) المستثنى (**الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه ، وهكذا**) تفعل حتى تنتهي (**إلى الأول**) فما تحصل فهو الباقي ، ففي المثال المذكور تحط واحدًا من اثنين ، يبقى واحد ، تحطه من الأربعة ، يبقى ثلاثة ، تحطها من العشرة ، يبقى سبعة .

وبقي طريق ثالث ، وهو أن تجعل كل وتر خارجًا وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل ، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدًا ، وأدخل اثنين ، يبقى [٣٦٠] سبعة ، وإيضاحه أن تقول له : عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة ، أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية ، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ، وذلك لأنا أخرجنا من المائة « خمسين » ، لأنها أول المستثنيات ، فهي إذن وتر ، وأدخلنا « العشرين » لأنها ثاني المستثنيات ، فهي إذن شفع ، و أخرجنا « عشرة » ، لأنها ثالثة المستثنيات ، فهي إذن وتر ، فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ، لأنها رابع المستثنيات ، فهي إذن شفع ، فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل[2] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٦ - ٢٩٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وأصل** « **غير** » **أن يوصف بها**) لما فيها من معنـى اسـم الفـاعل ألا تـرى أن قولك : « زيد غير عمرو » ، معناه : مغاير لـ « عمرو » ، والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو : ﴿ **صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾) [فاطر/٣٧] فـ « غير » وصف « صالحًا » ، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ، لأنها لا تتعرف بالإضافة . (أو) يوصف بها (**معرفـة**) لفظًا (**كالنكرة**) معنى (**نحو**) : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (**غير المَغْضُوبِ عَلَيْـهِم** ﴾) [الفاتحة/٧] على القول : بأن « غير المغضوب » صفة لـ « الذين أنعمت عليهم » ، (**فـإن موصوفها** « **الذين** » **وهم جنس**) مبهم (**لا قوم بأعيانهم**) . [٢٨١/أ]

وذهب السيرافي إلى أن « غير » تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين ، كما في قولهم : « الحركة غير السكون » ، فعلى قوله « غير » في الآيتين بدل لا صفة .

(**وقد تخرج**) « غير » (**عن الصفة ، وتتضمن معنَى** « **إلا** » **فيستثنَى بها اسـم مجرور بإضافتها إليه**) ، كما تخرج « إلا » من الاستثناء ، وتتضمن معنى « غير » فيوصف بها جمع منكر قبلها ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] أي : غـير الله ، فلمـا حملت « إلا » على « غير » انتقل إعـراب « غـير » إلى الاسـم الـذي بعـد « إلا » ، كمـا انتقل إعراب الاسم الذي بعـد « إلا » إلى « غـير » في الاسـتثناء ، فيعـرب الاسـم الـذي بعد « إلا » بما يستحقه ، (**وتعرب هي**) أي « غير » نفسها (**بما يستحقه الْمســتثنَى بـ** « **إلا** » **في ذلك الكلام فيجب نصبها**) في أربع مسائل :

الأولى : إذا كان الكلام تامًّا موجبًا كما (**في نحو : قاموا غيْرَ زيدٍ**) .

(و) الثانيـة : إذا كـان الاسـتثناء منقطعًـا ، ولم يمكـن[1] تسـليط العـامل علـى المستثنى كما في نحو : (« **ما نفع هذا** [٣٦١] **المالُ غيْرَ الضررِ** » ، **عند الجميـــع**) في المسألتين .

(١) في « ب » : (أمكن) .

(و) الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعًا ، وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما (**في نحو « ما فيها أحدٌ غيْرَ حمارٍ » ، عند الحجازيين**) .

(و) الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (**عند الأكثر في نحو : ما فيها غيْرَ زيدٍ أحدٌ**) .

(**ويترجح**) نصبها في مسألتين :

إحداهما : (**عند قوم**) من الكوفيين والبغداديين (**في نحو هذا المثال**) المتقدم ، وهو « ما فيها غيْرَ زيدٍ أحَدٌ » .

(و) الثانية (**عند تميم**) في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى ، (**نحو : ما فيها أحدٌ غيْرَ حِمارٍ**) . **[٢٨١/ب]**

(**ويضعف**) نصبها (**في**) مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الكلام تامًّا غير موجب ، (**نحو : ما قاموا غيْرَ زيد**) . وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[١] ، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة[٢] .

(**ويمتنع**) نصبها (**في**) مسألة واحدة ، وهي إذا ما كان العامل[٣] مفرَّغًا ، (**نحو : ما قام غيْرُ زيدٍ**) . وفي الصحاح[٤] : قال الفراء : بعض بنِي أسد وقضاعة ينصبون « غيرًا » إذا كانت في معنى « إلا » ، تَمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : « ما جاءني غيْرَك » ، و« ما جاءني أحدٌ غيْرَك » . انتهى بلفظه .

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه ؟ قاله الموضح في الحواشي . وأقول : لا شاهد في تمثيله ، لجواز أن تكون الفتحة في « غيرك » فتحة بناء لإضافتها إلى المبني ، وإلى مسألة « غير » أشار الناظم بقوله :

٣٢٦ــ واسْتَثْنِ مَجْرُورًا بغَيْرٍ مُعْرَبَا　　　بمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسِبَا

وتفارق « غير » « إلاَّ » في خمس مسائل إحداها :

أن « إلاَّ » تقع بعدها الجمل دون « غير » .

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٢) وهو رأي ابن مالك أيضًا ، انظر شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٣) في « ب » : (الكلام) .

(٤) الصحاح (غير) .

الثانية : أنه يجوز أن يقال : « عندي [٣٦٢] درهمٌ غيْرُ جيدٍ » على الصفة ، ويمتنع « عندي درهم إلا جيد » .

الثالثة : أنه يجوز أن يقال : « قام غيْرُ زيدٍ » ولا يجوز « قام إلاَّ زيد » .

الرابعة : أنه يجوز أن يقال : « ما قام القومُ غير زيد وعمرو » ، بجر « عمرو » على لفظ « زيد » ، ورفعه حملاً على المعنى ؛ لأن المعنى : ما قام إلا زيدٌ وعمرٌو ، ومع « إلا » لا يجوز إلا مراعاة اللفظ . [٢٨٢/أ]

الخامسة : أنه يجوز « ما جئتُك إلا ابتغاءَ معروفك » بالنصب ، ولا يجوز مع « غير » إلا بالجر نحو : « ما جئتُك لغيْرِ ابتغاءِ معروفك » .

(فصـــــــــــــل)

(**والمستثنى بـ« سوى »**) بلغاتها (**كالمستثنى بـ« غير » في وجوب الخفض**)، ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها ، قاله[1] أبو حيان[2] ، (**ثُم قال**) أبو القاسم (**الزجاجي**[3]) في الجمل[4] ، (**وابن مالك**[5] : **سوى كـ« غير » معنى وإعرابًا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٢٧ــ ولِسِوى سُوى سَوَاءٍ اجْعَلا   على الأصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

(**ويؤيدهما حكاية الفراء**[6] : **أتاني سِواكَ**) ، وقوله : [من الكامل]

٤٢٤ــ ....   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ الْمُشْتَرِي

(**وقال سيبويه**[7] **والجمهور : هي ظرف**) للمكان بمعنى « وسط » ، غير متصرف (**بدليل وصل الموصول بها كـ : جاء الذي سِوَاكَ**) فليست هنا بمعنى « غير » ؛

(١) في « ط » : (قال) .

(٢) النكت الحسان ص ١٠٥ .

(٣) في جميع النسخ (الزجاج) ، وهو تحريف .

(٤) الجمل ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٥ .

٤٢٤- صدر البيت : (وإذا تباع كريمة أو تشترى) ، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر ١/٤٣٢، والحماسة البصرية ١/١٨٤ ، والحماسة المغربية ص ٣١٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٦١ ، ومعجم الشعراء ص ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ٣/١٢٥ ، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/١٤٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٦١٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٨ ، وهمع الهوامع ١/٢٠٢ .

(٧) الكتاب ١/٤٠٧ ، ٢/٣٥٠ .

لأن « غيرًا » لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : « جاء الذي هو غيرك » ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك .

(قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله) وهو شهل ؛ بالمعجمة ؛ ابن سنان : [من الهزج]

٤٢٥ــ **(ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ن دِنَّاهُمْ كما دَانُوا)**

فجعلها فاعلاً في الشعر . و« العدوان » بضم العين المهملة : الظلم الصريح . و« دناهم » بكسر الدال : جازيناهم . و« دانوا » : جازوا . ومنه : « كما تدين تدان »[1] .

وقال الكوفيون : تستعمل « سوى » اسمًا وظرفًا ، فيجيزون في السعة : « أتاني سواك » ، قاله المطرزي .

(وقال الرُّمَانِيّ و) أبو البقاء **(العُكْبَري : تستعمل ظرفًا غالبًا ، وكـ « غير » قليلاً[2])** .

قال الموضح : وإلى هذا المذهب أذهب ، لأنه أخلص[3] . **[٢٨٢/ب]**

٤٢٥- البيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ص ٥٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والدرر ٤٣٣/١ ، وسمط اللآلي ص ٩٤٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، ٢٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(١) مجمع الأمثال ١٥٥/٢ ، ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال ١٣٦/٢ ، ١٦٨ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٢٦/٢ .

(٣) الإنصاف ٢٩٤/١ ، المسألة رقم ٣٩ .

(فصـــــــــــل)

(والمستثنَى بـ « ليس » و« لا يكون » واجب النصب ، لأنه خبرهمــا ، وفي الحديث : « ما أنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه فكُلُوا) ؛ أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه **(ليسَ السِّنَّ والظُّفُرَ »**[1] **)** بنصبهما ؛ لأنهما مستثنيان من فاعل « أنهر » المستتر فيه ، وما بينهما اعتراض ، و« الإنهار » : الإسالة ، شبه خروج الدم يجري الْماء في النهر . **(وتقول : أتونِي لا يكون زيدًا)** بالنصب ، فـ « السن » في الحديث ، و« زيدًا » في المثال خبران لـ « ليس » و« لا يكون » ، **(واسمهما ضمير مستتر)** فيهما **(عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق)** عند سيبويه[2] ، كما قاله الموضح في الحواشي ، **(أو)** عائد على **(البعض المدلول عليه بكلّه السابق)** عند جمهور البصريين[3] ، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل [٣٦٣] تضمنًا عند الكوفيين[4] **(فتقدير : قاموا ليس زيدًا)** : ليس هو ، أي : **(ليس القائمُ)** زيدًا على القول الأول ، ورُدَّ بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو : « القومُ إخوتُك ليس زيدًا » . **(أو)** ليس هو ، أي : **(ليس بعضُهم)** زيدًا على القول الثاني ، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدًا ، قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على « عدا » و« خلا » . أو ليس هو ، أي ليس قيامُهم قيامَ زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ، ورُدَّ بما[5] رُدَّ به الأول ، وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط . **(وعلى)** القول **(الثاني)** وهو كونه ضميرًا يعود على بعض المدلول عليه بالكل **(فهو نظير ﴿ فإنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾** [النساء/١١] **بعد تقدم ذكر الأولاد)** [٢٨٣/أ] الشامل للذكور والإناث ، فالنون في « كن » اسمها وهو عائد على الإناث

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم ٢٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٣) منهم سيبويه في الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمبرد في المقتضب ٤٢٨/٤ .

(٤) الارتشاف ٣٢٠/٢ .

(٥) في « ط » : (ربما) مكان (ردّ بما) .

اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى : ﴿ يُوصِيْكُمُ اللهُ في أوْلادِكُمْ ﴾ [النساء/١١] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث ، و« نساء » خبر « كن » . فإن قلت : لا فائدة في قول القائل : فإن كن الإناث نساء . قلت : الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده . فإن قلت : إذا كان محطّ الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء ؟ قلت : فائدته التوطئة للوصف بعده ، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال .

(**وجملتا الاستثناء**) من « ليس زيدًا » و« لا يكون زيدًا » (**في موضع نصب على الحال من**) المستثنى منه . فإن قلت : كيف حكم على جملة « ليس » بأنها حال ، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة ؟ قلت هذه مستثناة كما قال أبو حيان في النكت الحسان[1] بحثًا .

(**أو مستأنفتان فلا موضع لهما**) من الإعراب . فإن قلت : دعوى الاستئناف تخلّ بالمقصود . قلت : لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط ؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع « إلا زيدًا » فكما أن « إلا زيدًا » لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٢٨ــ واستثنِ نَاصِبًا بليسَ . . . .

ثم قال :

٣٢٨ــ . . . . ويكُون بَعْدَ لا

---

(١) النكت الحسان ص ١٠٤ .

(فصـــــــــــــل)

(وفي المستثنى بـ « خلا » و« عدا » وجهان :

أحدهما : الجر على أنهما حرفا جر) ، وإليهما الإشارة بقول الناظم :

٣٢٩ــ واجْرُرْ بسَـابقَيْ يَكُـونُ إنْ تُـرِدْ ....

[٢٨٣/ب] (وهو قليل ، و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في « عدا » ، ومن شواهده قوله) : [من الوافر]

٤٢٦ــ تَرَكْنَا في الْحضيض بَنَاتِ عُوجٍ عَواكِفَ قد خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

(أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيْرِ)

والقوافي مجرورة ، فـ « الشمطاء » مجرورة بـ « عدا » ، وهي أنثى الأشْمَط : وهو الذي يخالط سواد شعره بياض . و« حيهم » بالياء المثناة تحت : مفعول « أبحنا » من الإباحة . و« قتلاً » : تمييز محول عن المفعول . وقول الآخر : [من الطويل]

٤٢٧ــ خَلاَ اللهِ لا أرجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

بجر الجلالة ، و« خلا » و« عدا » (موضعهما) جارين (نصب) ، ثم اختلف (فقيل : هو نصب عن تمام الكلام) ، فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها ، كما قيل به في التمييز الرافع لإبهام النسبة « إن العامل فيه هو الجملة

٤٢٦- البيتان بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٥/٢، والدرر ٥٠٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ ، وشرح التسهيل ٣١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ ، وعمدة الحفاظ (حشي) .

٤٢٧- البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣١٤/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وحاشية يس ٣٥٥/١ ، والدرر ٤٩٠/١ ، ٥٠٠ ، وشرح التسهيل ٢٩١/٢ ، ٣١٠ ، وشرح الأشموني ٢٣٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١ ، ولسان العرب ٢٤٢/١٤ (خلا) ، والمقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٦/١ ، ٢٣٢ .

التي انتصب عن تمامها » حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم[1] . (**وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل**) أو شبهه (**المذكور**) قبلهما[2] على قاعدة أحرف الجر ، فيكونان في موضع المفعول به [٣٦٤] ، كـ « مررْتُ بزيدٍ » ، إلا أن تعديتهما على جهة السلب ، قاله الجرجاني . قال الموضح في المغني[3] : والصواب عندي الأول ، وعلله بأمرين ، ورُدَّ .

(**و**) الوجه (**الثاني : النصب على أنّهما فعلان**) ماضيان (**جامدان ، لوقوعهما موقع « إلا »**) ، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدًا ، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًّا . قال الموضح في شرح اللمحة : هذا يعني النصب إن صح في « عدا » لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء ، كقولك : « عدا فلان طوره » ، أي تجاوزه ، لم يصح في « خلا » لكونها قاصرة ، فكيف تنصب المفعول به ؟ [٢٨٤/أ] قلت : ضمنوها في الاستثناء معنى « جاوز » ، وحسن ذلك ، لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه . انتهى .

(**وفاعلهما ضمير مستتر**) فيهما . (**وفي مفسِّره وفي موضع الجملة**) منهما (**البحث السابق**) في « ليس » و« لا يكون » ، فيكون فاعلهما المضمر إما عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : « قاموا عدا زيدًا » فالتقدير : عدا هو ، أي[4] : القائم زيدًا . وإما على مصدر الفعل ، أي : عدا القيام زيدًا . وإما على البعض المدلول عليه بكله السابق ، أي : عدا هو ، أي : بعضهم زيدًا ، وفيه نظر ، لأن المقصود من قولك : « قام القوم عدا زيدًا » أن زيدًا لم يكون معهم أصلاً ، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ، ومجاوزة بعضهم إيله خلو الكل ، ولا مجاوزة الكل ، بخلاف قولك : « قاموا ليس زيدًا » ، أي : ليس بعضهم زيدًا ، لأن البعض هنا في سياق النفي ، فيشمل كل بعض من القوم ، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه ، وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان ، فلا موضع لهما .

(**وتدخل عليهما**) أي على « خلا » و« عدا » (**« ما » المصدرية**) ، وهو مشكل على ما تقدم من أن « خلا » و« عدا » جامدان . و« ما » المصدرية لا توصل بفعل

(١) شرح المرادي ٢/١٧٦ .
(٢) بعده في « ب » : (شبهه) .
(٣) مغني اللبيب ص ١٧٨ .
(٤) سقطت من « ب » .

جامد ، كما نص عليه في التسهيل(١) . وعلى القول بجواز دخول « ما » عليهما (**فيتعيَّن النصب**) في المستثنى عند الجمهور(٢) ، (**لتعيّن الفعلية حينئذ**) . وإليه الإشارة بقوله :

٣٢٩ـ .... وبَعْدَ مَا انْصِبْ ....

(**كقوله**) وهو لبيد : [من الطويل]

٤٢٨ـ (**أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ**) ....

أي : ذاهب وفان ، [٢٨٤/ب] أخذا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [القصص/٨٨] جملة « ما خلا الله » استثنائية ، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه ، و« ما » زائدة ، والتقدير : كل شيء غير الله باطل ، وعلى هذا فلا استثناء ، قاله الشيخ طاهر .

(**وقوله**) : [من الطويل]

٤٢٩ـ (**تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي**) بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيْمِي مُوْلَعُ

فـ « عدا » فعل ماض ، (**ولهذا دخلت**) عليه (**نون الوقاية**) ، و« ما » موصول حرفي ، و« عدا » صلته ، (**وموضع الموصول وصلته نصب**) بلا خلاف ، (**إما على الظرفية**) الزمانية (**على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم [٣٦٥] الفاعل**) ، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء ، (**فمعنى « قاموا ما عدا زيدًا » : قاموا وقتَ مجاوزتِهم زيدًا**) على الأول ، (**أو مجاوزين زيدًا**) على الثاني وبه قال السيرافي ، أو على الاستثناء كانتصاب « غير » في « قاموا غيرَ زيدٍ » ، وإليه ذهب ابن خروف(٣) . والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول ، فإن كثيرًا ما يحذف اسم الزمان ، وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه .

(**وقد يُجَرَّان على تقدير « ما » زائدة**) ، وبه قال الجرمي والرَّبَعِيّ والكسائي والفارسي وابن جني(٤) ، وأشار الناظم إليه بقوله :

---

(١) التسهيل ص ٣٧ .

(٢) شرح المرادي ١٢٣/٢ .

٤٢٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤ .

٤٢٩- تقدم تخريج البيت برقم ٦٧ .

(٣) انظر ما ذهب إليه ابن السيرافي وابن خروف في الارتشاف ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٤) انظر ما ذهبوا إليه في همع الهوامع ٢٣٣/١ .

٣٢٩ـ .... وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَــرِدْ

قال في المغني(١) : فإن قالوا بالزيادة قياسًا ففاسد ، لأن « مـا » لا تـزاد قبـل الجـار والمجرور بل بعده نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ ﴾ [المؤمنون/٤٠] ، وإن قالوا ذلك سماعًا فهو من الشـذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى . وهو مخالف لما هنا . [٢٨٥/أ]

(١) مغني اللبيب ص ١٧٩ .

(فصـــــــــــــل)

(**والمستثنى بـ « حاشا » عند سيبويه مجرور**[1] **لا غير**) بالبناء على الضم مع لا ، وفي المغني أن ذلك لحن ، وأن صوابه : ليس غير ، واختار ابن مالك عدم التفرقة ، ونقله عن العرب ، وأنشد عليه : [من الطويل]

٤٣٠ـ . . . . لا غيـر . . . .

(**وسمع غيره**) أي غير سيبويه (**النصب**) رواه الأخفش وغيره[2] (**كقوله : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ**[3]) بنصب « الشيطان » ، و« أبا الأصبغ » بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين ، وليس بمنظوم كما قد يتوهم ، فإن قلت : المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلِمَ استثنى « حاشا » ؟ قلت : تنبيهًا على أن الشيطان لشدة حساسته وإفراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ، ويعظم شأنها أن تتعلق به . وجعل « أبا الأصبغ » قرينًا للشيطان تنبيهًا على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم ، قاله الدماميني . وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف ، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم[4] حيث قال :

٣٣١ــ وَكَخَــلاَ حَاشَــا . . . .

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ .

٤٣٠- تمام البيت : (جوابًا به تنجو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عمل أسلفتَ لا غيرُ تسألُ)

وهو بلا نسبة في الدرر ٤٥٠/١ ، وشرح الأشموني ٣٢١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وفيهما أن المازني وأبا عمرو الشيباني روياه بالنصب .

(٣) أوضح المسالك ٢٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ .

(٤) انظر آراءهم في شرح المرادي ١٢٧/٢ .

(والكلام في موضعها) ؛ حال كونها **(جارة وناصبة ؛ وفي فاعلها كـالكلام في أختيها)** « عدا » و« خلا » ، وتقدم مشروحًا .

(ولا يجوز دخول « ما » عليها) كما أفاده الناظم بقوله :

٣٣١ـ .... وَلاَ تَصْحَبُ مَا ....

(خلافًا لبعضهم) ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم : « أسامةُ أحبُّ الناسِ إلَيَّ ما حاشا فاطمةَ »[1] بناء على أن « ما حاشا فاطمة » من الحديث[2] ، وليس بمدرج ، وردَّه في المغني[3] بأن : « ما نافية لا مصدرية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة » [٢٨٥/ب] وأن « ما حاشا فاطمة » مدرج من كلام الراوي ، ويؤيده أن في معجم الطبراني[4] « ما حاشا فاطمةَ ولا غيْرَها » . وأما قول الأخطل : [من الوافر]

٤٣١ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالاَ

فنادر .

قال الموضح في شرح اللمحة : ويحتمل أن يكون « حاشا » فيه فعلاً متعديًا متصرفًا من حاشيته بمعنى استثنيته ، واشتقاقه من الحاشية ، كأن المراد أنك أخرجته منه ، وعزلته عنه[5] . انتهى .

(ولا) يجوز **(دخول « إلا »)** على « حاشا » **(خلافًا للكسائي)** في إجازته ذلك إذا جرّت نحو : « قام القومُ إلا حاشا زيدٍ » ، ومنعه إذا نصبت ، وحكاه أيضًا أبو الحسن عن العرب ، ومنعه البصريون مطلقًا ، وحَملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ ، قاله المرادي في شرح التسهيل . ووجه بعضهم قول الكسائي بأن « حاشا » ضعفت في الاستثناء فقويت بـ « إلا » كما قويت « لكن » العاطفة بـ « الواو » لوقوعها غير عاطفة ، وكما قويت « هل » بـ « أم » في الاستفهام نحو : أم هل ؟ .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨١/٨ - ٨٢ برقم ٥٧٠٧ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٦٤ .

(٤) في معجم الطبراني الكبير ١٥٩/١ ، حديث رقم ٣٧٢ : « أسامة أحب الناس إلي » .

٤٣١- البيت للأخطل في خزانة الأدب ٣٨٧/٣ ، والدرر ٥٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٥ ، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١ ، وشرح المرادي ١٢٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٢١/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٣/١ .

(٥) نقله الشنقيطي في الدرر ٥٠٢/١ .

(هذا باب الحَال)

وألفها منقلبة عن واو ، لقولهم في جمعها أحوال ، وفي تصغيرها حويلة . واشتقاقها من التحول وهو التنقل ، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى . والمذكور في هذا الباب حدّها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف حاملها . [٢٨٦/أ]

(**الحال نوعان : مؤكّدة**) هي التي يستفاد معناها بدون ذكر ما ، (**وستأتي** . **ومؤسِّسة**) ، ويقال لها : المبيّنة ، (**وهي**) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، وحدّها : (**وصفٌ ، فضلةٌ ، مذكورة لبيان الهيئة**) للفاعل أو [٣٦٦] المفعول أو لهما معًا ، فالأول : (كـ « **جئتُ راكبًا** ») فـ « راكبًا » مبيّن لهيئة الفاعل ، وهو التاء . (و) الثاني : نحو : « زيدٌ (**ضربتُه مكتوفًا** ») فـ « مكتوفًا » مبين لهيئة المفعول ، وهو الهاء . (و) الثالث : نحو : « زيدٌ (**لقيتُه راكبَيْن** ») فـ « راكبين » مبين لهيئة الفاعل ، وهو تاء المتكلم ، ولهيئة المفعول ، وهو هاء الغائب ، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول بهما نحو : « زيد في الدار جالسًا » ، فـ « جالسًا » حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح ، و : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] فـ « شيخًا » حال من « بعلي » ، وهو مفعول معنى تقديره : أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي . قاله في المتوسط[١] .

(١) المتوسط ص ١٥٣ .

(**وخرج بذكر الوصف نحو** « **القهقرى** » **في** « **رجعت القـــهقرى** ») ، فإنـه وإن كان مبينًا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولاً به لتدخل الجملة وشبهها من الظـرف والجـار والمجـرور إذا وقعـت حـالاً فإنـها في تـأويل الوصف .

(**و**) خرج (**بذكر الفضلة الخبر في نحو** : « **زيدٌ ضاحكٌ** ») فإن « ضــاحك » وإن كان مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة ، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة ، لا ما يستغني الكــلام عنـه ، ليدخـل نحـو : « كُسَـالَى » مـن قولـه تعـالى : ﴿ قَـامُوْا كُسَـالَى ﴾ [النساء/١٤٢] ، فإن « كسالى » حال ، ولا يستغني الكلام عنه .

(**و**) خرج (**بالباقي**) [٢٨٦/ب] وهو قوله : مذكورة لبيان الهيئة (**التميــيز في نحو** : « **لله دَرُّهُ فارسًا** » ، **والنعت في نحو** : « **جاءني رجلٌ راكبٌ** » ، **فـإن**) « فارسًـا » و« راكب » وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك ، لأن (**ذكر التمييز لبيــان جنس المتعجب منه**) وهو الفروسية (**وذكر النعت لتخصيص المنعــوت**) وهـو رجـل ؛ بالنعت (**وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا**) ، ورب شيء يقصد لمعنى خـاص وإن لزم منه معنى آخر ، (**وقال الناظم**) في النظم :

٣٣٢ـ (**الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِــبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَــذَا**) . . . .

بزيادة : « كذا » لبيان المراد . (**فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحــال . وفضلة**) فصل أول (**مُخْرِج للخبر**) في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، فإنه عمدة . (**ومنتصب**) فصل ثان (**مُخْرِج لنعتَي المرفوع والمجرور** ، كـ « **جاء رجلٌ راكبٌ** » و« **مررت برجــلٍ راكبٍ** ») فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا بمنصوبين . (**ومفهم في حال كذا**) فصل ثالث (**مُخْرِجٌ لنعت المنصوب** كـ « **رأيتُ رجلاً راكبًا** » **فإنه**) أي النعت (**إنما سيق**) بكســر السين وسكون الياء المثناة تحت (**لتقييد المنعوت**) به [٣٦٧] (**فهو لا يُفهم في حال كـذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم**) ، لأن المقصود بالذات التقييد بـالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض .

(**وفي هذا الحد**) الذي ذكره الناظم (**نظر** ، **لأن**) المقصـود مـن الحـد تصـور ماهية المحدود ، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد ، وقد جعل (**النصب**) جزءًا من الحــد مع أنه (**حكم**) من أحكام المحدود ، (**والحكم فرع التصور**) إذ لا يحكـم علـى شـيء إلا بعد تصوره ، [٢٨٧/أ] (**والتصور**) لماهية المحدود (**موقوف على**) جميع أجزاء (**الحــد**) ،

ومن جملتها النصب وهو حكم ، (**فجاء الدور**) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، إما بمرتبة كتوقف « أ » على « ب » و« ب » على « أ » ، أو بمراتب كتوقف « أ » على « ب » و« ب » على « ج » و« ج » على « أ » ، والدور مبطل للحد ، وأجيب بـاختلاف الجهة ، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان ، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما ، وذلك لا يتوقف على الحد ، فلا يلزم البطلان ، وفيه نظر ، لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه ، والتصور : وجه ما لا يكفي في ذلك .

(فصـــــــــــل)

(للحال) من حيث هي **(أربعة أوصاف :**

أحدها : أن تكون متنقلة) ، وهو الأصل فيها ، لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائمًا ، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين :

منتقلة : **(وذلك)** الانتقال **(غالب)** فيها **(لا لازم كـ : جاء زيدٌ ضاحكًا)** ، ألا ترى أن الضحك يزايل زيدًا ويفارقه .

وثابتة : وذلك قليل ، فلذلك قال : **(وتقع وصفًا ثابتًا في ثلاث مسائل :**

إحداها : أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها **(نحو : زيدٌ أبوك عطوفًا)** . أو لعاملها نحو : (﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾) [مريم/٣٣] . أو لصاحبها نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس/٩٩] ، فإن الأبوة من شأنها العطف ، والبعث من لازمه الحياة ، والعموم [٣٦٨] من مقتضياته الجمعية[١] . [٢٨٧/ب]

المسألة **(الثانية : أن يدل عاملها على تجدد)** ذات **(صاحبها)** وحدوثه ، أو تجدد صفة له ، فالأول **(نحو : خلق اللهُ الزرافةَ)** بفتح الزاي أفصح من ضمها **(يديها أطولَ من رجليها فـ : يديها)** : بدل من « الزرافة » **(بدل بعض)** من كل ، **(وأطول : حال ملازمة)** من « يديها » ، و« من رجليها » متعلق بـ « أطول » لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحال « خلق » ، وهو يدل على تجدد المخلوق . قال أبو البقاء : وبعضهم يقول : « يداها أطول » بالرفع ، فـ « يداها » : مبتدأ ، و« أطول » خبره ، والجملة حالية . انتهى . ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية ، لأن الزرافة معرفة[٢] بـ « أل » الجنسية .

والثاني نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام / ١١٤] فـ « الكتاب » قديم ، والإنزال حادث ، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .

(٢) في « أ » : (معرف) .

﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء/٢] ، قاله الموضح في شرح اللمحة ، فجعله مما له ضابط ، وسيأتي له ما يخالفه .

المسألة (**الثالثة**) : أن يكون مرجعها إلى السماع (**نحو : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾**) من قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران/١٨] إذا أعرب « قائمًا » حالاً من فاعل « شهد » ، وهو الله تعالى . واعتذر الزمخشري عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه ؛ وإن كان مثل « جاء زيدٌ وعمرٌو راكبًا » لا يجوز ؛ بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس ، وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين[1] .

قال التفتازاني[2] : كأنها للدلالة على علو مرتبتهما . [٢٨٨/أ] (**ونحو : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾**) [الأنعام/١١٤] ، أي : مبينًا فيه الحق والباطل ، بحيث نفى التخليط والإلباس ، (**ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع**) ، فلا يقاس عليه . (**ووهم ابن الناظم**) في شرح النظم ، (**فمثل بـ « مفصلاً » في الآية**) المذكورة (**للحال التي تجدد صاحبها**[3]) . قال في المغني[4] : وهذا سهو منه ، فإن القرآن قديم . انتهى . وقال الدماميني في شرحه[5] : والسهو إنما هو منه ؛ أي من الموضح ؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله انتهى . وقال الشُّمُنِّي : الجواب عن هذا أن « أنزل » ؛ الذي هو عامل في الحال ؛ يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ، ولا يلزم من دلالته على تجددِه تجددُه ، لقيام الدليل القاطع على قدمه ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ، على أن الذي يمتنع تجدده هو الكلام القائم بذاته تعالى ، [٣٦٩] لا العبارة الدالة عليه ، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول . انتهى .

والوصف (**الثاني : أن تكون مشتقة**) من المصدر (**لا جامدة ، وذلك أيضًا غالب لا لازم**) كـ « جاء زيدٌ ضاحكًا » ، فإن « ضاحكًا » مشتق من الضحك ، وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله :

٣٣٣ــ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ . . . .

(**وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :**

---

(١) الكشاف ١/١٧٩ .

(٢) حاشية الصبان ٢/١٧٠ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (شرحيه) .

إحداها : أن تدل على تشبيه نحو : كَرَّ زيدٌ أسدًا ، و : بدت الجاريةُ قمرًا وتثنَّتْ غصنًا) فـ « أسدًا » : حال من « زيد » ، و« قمرًا » : حال من الجارية ، و« غصنًا » : حال من فاعل « تثنت » المستتر فيه ، وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق ، فـ « أسدًا » : مؤول بشجاعة ، و« قمرًا » : مؤول بمضيئة ، و« غصنًا » : مؤول بمعتدلة ، [٢٨٨/ب] **(أي شجاعًا ومضيئة ومعتدلة)** ، والمعنى [٣٧٠] فيهن على التشبيه . **(وقالوا)** في المثل : **(وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عِدْلَي عَيْرٍ[1])** فـ « عدلي » بالتثنية : حال جامدة من « المصطرعان » ، و« عير » بفتح العين المهملة : الحمار وحشيًا كان أم أهليًا ، مضاف إليه ، و« عدلي » : مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف **(أي مصطحِبَيْن اصطحابَ عِدْلَي حِمارٍ حين سقوطهما)** ، وقيل هذا الأمثلة ونحوها على حذف مضاف ، والتقدير : مثل أسد ، ومثل قمر ، ومثل غصن ، ومثل عدلي عير ، وإليه يرشد قوله في النظم :

٣٣٥- .... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أي كَأَسَدْ

أي مثل أسد ، وصرح بذلك في التسهيل فقال[2] : أو تقدير مضاف قبله ، وهو أصرح في الدلالة على التشبيه ، لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه .

المسألة **(الثانية)** من الثلاث : **(أن يدل على مفاعلة)** من الجانبين **(نحو :)** « البرُّ **(بعته)** زيدًا **(يدًا بيد)** » ، فـ « زيدًا » : حال من الفاعل والمفعول ، و« بيد » : بيان . قال سيبويه[3] : كما كان لك في « سقيًا لك » بيانًا أيضًا ، فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين . قال في المغني[4] : وفيه معنى المفاعلة ، **(أي متقابضين)** . **(و)** « زيدٌ **(كلَّمتُه فاه إلى فِيّ)** » بالتشديد ، فـ « فاه » : حال من الفاعل والمفعول ، و« إلى في » : بيان وفيه معنى المفاعلة ، **(أي متشافهين)** . وما ذهب إليه الموضح من أن « فاه » منصوب على الحال لكونه واقعًا موقع مشافهًا ومؤديًا معناه هو مذهب سيبويه[5] ، وجرى عليه في التسهيل[6] .

---

(١) المثل من شواهد أوضح المسالك ٢٩٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٩ ، وهو برواية : « وقعا كعكمي عير » في مجمع الأمثال ٣٦٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٣٢٨/٢ ، ٣٣٦ .

(٢) التسهيل ص ١٠٨ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/١ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٤ .

(٥) الكتاب ٣٩١/١ .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

وزعم الفارسي أن « فاه » حال نائبة مناب جاعل ، ثم حذف وصار العامل كلَّمته .
وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، [٢٨٩/أ] والأصل : كلَّمته متشافهة ، فوضع « فاه » موضع مشافهة ، ومشافهة موضع مشافهًا .
وذهب الأخفش إلى أن الأصل : من فيه إلى فِيَّ ، فحذف حرف الجر ، وانتصب « فاه » ، وردَّه المبرد بأنه تقدير لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من فِيِّ غيره ، وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته ، فهو من المفاعلة .
وذهب الكوفيون إلى أن أصله : جاعلاً فاه إلى فِيَّ ، فهو مفعول به ، ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وهذا المثال لا يقاس عليه ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، والوارد منه قليل[١] .
المسألة (**الثالثة**) من الثلاث : (**أن تدل على ترتيب كـ « ادخلوا رجلاً رجلاً)** ورجلين رجلين[٢] ورجالاً رجالاً » ، وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررًا . قاله الرضي[٣] .
وفي النصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزجاج[٤] . إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنِّيّ إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول ، لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل .
قال المرادي : والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول ، لأن مجموعهما هو الحال ، ونظيره في الخبر « هذا حلوٌ حامضٌ » ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على [٣٧١] تقدير حذف الفاء والمعنى : رجلاً فرجلاً لكان مذهبًا حسنًا . ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة . انتهى .
قال الرضي : أو « ثم » نحو : « مضوا كبكبةً ثم كبكبةً » (**أي مترتبين**[٥]) . [٢٨٩/ب]
(**وتقع**) الحال (**جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهي أن تكون موصوفة**) بمشتق أو شبهه .

(١) انظر الآراء السابقة والردود عليها في الارتشاف ٢/٣٣٥ ، وشرح التسهيل ٢/٣٢٤ .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) شرح الرضي ٢/٣٤ .
(٤) انظر همع الهوامع ١/٢٣٨ ، وفي « أ » : (الزجاجي) .
(٥) شرح الرضي ٢/٣٤ ، أي مترتبين هذا الترتيب المعين .

فالأول (نحو : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾) [الزمر/٢٨] ، فـ « قرآنًا » حال من القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ [الزمر/٢٧] والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « عربيًّا » (﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾) [مريم/١٧] فـ «بشرًا» حال من فاعل تمثل ، وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « سويًّا » .

والثاني نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الدخان/٤،٥] قاله[1] أبو حيان[2]. (وتسمى[3]) الحال الجامدة الموصوفة (حالاً موطئة) بكسر الطاء ؛ لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه ، وبه صرح في المغني ، فقال[4] : فإنما ذكر « بَشرًا » توطئة لذكر « سويًّا » . انتهى .

وقال ابن بابشاذ[5] في : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف / ١٢] « لسان » : حال ، لأنه لما نعت اللسان بعربي ؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ صارت الحال شبيهة بالمشتق ، وصار « عربيًّا » هو الموطئة لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالاً لكونه][6] جامدًا لولا ما ذكر من الصفة . انتهى . فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة ، والموطئة لغة : المهيئة .

(أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو :) « هذا البر (بعتُه مُدًّا بكذا) » فـ « مدًّا » : حال من الهاء فـ « بكذا » : بيان لـ « مدًّا » .

(أو) دالة على (عدد نحو : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾) [الأعراف/١٤٢] فـ « أربعين » : حال من « ميقات » ، و« ليلة » : تمييز . [٢٩٠/أ]

(أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو ؛ أي حال ، قاله ابن الأنباري ؛ (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو : هذا بسرًا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبًا) بضم الراء وفتح الطاء ؛ فـ « بسرًا » حال من فاعل « أطيب » المستتر فيه ، و« رطبًا » : حال من الضمير المجرور بـ « من » ، والمعنى : هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا ، وسيأتي بأوسع من هذا .

(١) في « ط » : (قال) .
(٢) الارتشاف ٣٣٤/٢ .
(٣) في « أ » : (سمي) .
(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .
(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣١١/٢ .
(٦) إضافة ضرورية من المصدر السابق .

(**أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا مالُكَ ذهبًا**) ، فـ « ذهبًا » : حال من « مالك » ، وهو نوع منه ، فإن الذهب نوع من المال .

(**أو فرعًا**) له أي لصاحبها [٣٧٢] (**نحو : هذا حديدُكَ خاتمًا**) ، فـ « خاتمًا » : حال من حديدك ، وهو فرع له ، فإن الخاتم فرع الحديد ، (و : ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾) [الأعراف/٧٤] فـ « بيوتًا » : حال من « الجبال » ، والبيوت فرع للجبال ، وفي غالب النسخ : من الجبال بيوتًا ، وهو سهو ، فإن « بيوتًا » على هذا مفعول به لا حال .

(**أو أصلاً له**) أي لصاحبها (**نحو : هذا خاتَمُك حديدًا**) ، فـ « حديدًا » حال من « خاتَمُك » ، وهو أصل له ، فإن الحديد أصل للخاتم ، (و : ﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾) [الإسراء/٦١] فـ « طينًا » : حال ، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال ، أو من الموصول[1] المجرور باللام ، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق ، وهذا أحسن من جعل « طينًا » منصوبًا بنزع الخافض ، فإنه موقوف على السماع في غير « أن » و« إن » و« كي » .

وهذه المسائل العشر[2] ؛ غير مسألة العدد ؛ مأخوذة من التسهيل ، ونصّه[3] : ويغني عن اشتقاقه وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على مفاعلة ، أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفريع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل . [٢٩٠/ب]

(**تنبيه : أكثر هذه الأنواع**) العشرة (**وقوعًا مسألة السعر ، والمسائل الثلاث الأُوَل**) جمع أولى ، وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، (**وإلى ذلك يشير قوله**) في النظم :

٣٣٤ـ (**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ**)

(**ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلّة في مواضع أخر ، وأنها لا تؤوّل بالمشتق**[4] ، **كما لا تؤوّل الواقعة في التسعير . وقد بيَّنتها كلها**) بقولي أولاً : وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ، وبقولي ثانيًا : وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي[5] في التنبيه : وإلى ذلك يشير .

---

(١) في « ط » : (الموصوف) .
(٢) في « أ » ، « ب » : (العشرة) .
(٣) التسهيل ص ١٠٨ .
(٤) في « ط » : (بالمستثنى) .
(٥) في « ب » : (قوله) .

(**وزعم**) بدر الدين (**ابنه**) أي ابن الناظم في شرح النظم[1] (**أن**) المسائل العشر (**الجميع تؤوّل بالمشتق ، وهذا تكلف**) منه ، (**وإنما قلنا**) نحن (**به**) أي بالتأويل (**في**) المسائل (**الثلاث الأول**) وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (**لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ، فالتأويل فيها واجب**) ، وقد تقدم كيفيته وأما[2] كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويًّا في صفة البشر ، والثانية على معنى مسعّرًا ، والثالثة على معنى معدودًا ، والرابعة على معنى مطوّرًا ، والخامسة على معنى منوّعًا ، والسادسة على معنى مفرّعًا[3] ، والسابعة على معنى متأصّلاً[4] أو مصنوعًا .

الوصف (**الثالث**) من أوصاف الحال : (**أن تكون نكرة لا معرفة ، وذلك لازم**) ، لأن الغالب كونها [٣٧٣] مشتقة ، وصاحبها معرفة ، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحُمل غيره عليه ، [٢٩١/أ] (**فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة**) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير . وعدل عن قول التسهيل[5] : « وقد يجيء معرفًا » إلى قوله : « بلفظ المعرفة » ، لأنه ليس بمعرفة عند الجمهور ، وإنما هو على صورة المعرفة ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٣٦ــ وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيْرَه مَعْنًى . . . .

وذلك أن العرب (**قالوا : جاء وحدَه**) : فـ « وحده » حال من فاعل « جاء » المستتر فيه ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه ، (**أي**) متوحدًا أو (**منفردًا**[6] . **و**) قالوا : (**رجع عَوْدَه على بدئِه**[7]) فـ « عوده » بفتح العين : حال من فاعل « رجع » المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه ، (**أي عائدًا**) أو راجعًا ، و« على بدئه » : بيان ، والمعنى : رجع آخره على أوله ، قاله الجرمي . وقال أبو البقاء : معناه : رجع عائدًا في الحال . وقال الشاطبي : معناه : راجعًا على

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .
(٢) سقطت من « أ » .
(٣) في « ب » ، « ط » : (مصوغا) .
(٤) في « ب » : (مفاضلا) .
(٥) التسهيل ص ١٠٨ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣١ ، وشرح التسهيل ٢/٣٢٦ .
(٧) مجمع الأمثال ١/١٦٢ .

طريقه . (و) قالوا (**ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ**) فـ « الأول » المبتدأ به : حالاً من الواو في « ادخلوا » ، و« الأول » الثاني : معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرف بـ « أل » ، فيؤولان بنكرة ، (**أي مترتبين**) واحدًا فواحدًا . (و) قالوا (**جاؤوا**(١) **الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ**(٢)) فـ « الجماء » : حال من الواو في « جاؤوا » ، وهي بلفظ المعرف بـ « أل » فتؤوّل بنكرة ، (**أي جميعًا**) ، و« الغفير » بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء : من الغفر بمعنى الستر والتغطية ، فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء ، و« الجماء » بالجيم والمد : تأنيث الجم ، وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [الفجر/٢٠] وكان القياس أن يقولوا : الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ، ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة ، [٢٩١/ب] وذكروا الوصف حملاً للفعيل(٣) بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها . (و) قالوا في الإبل : (**أرسَلَها العِرَاكَ**) فـ « العراك » بكسر العين المهملة : حال من الهاء في « أرسلها » ، وهي بلفظ المعرف بـ « أل » ، فيؤوّل بنكرة ، (**أي معتركة**) ، قال لبيد : [من الوافر]

٤٣٢ــ فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يشفق عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

و« النغص » بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة : مصدر ، نغص الرجل إذا لم يتم مراده ، و« الدخال » بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة : من المداخلة . و« العراك » : مصدر عارك معاركة وعراكًا ، أي ازدحم ، وصف إبلاً أوردها الماء مزدحمة . وخرَّجها والتي قبلها في شرح الشذور(٤) على زيادة « أل » ، وما هنا أولى ، ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف .

(**الرابع**) من أوصاف الحال : (**أن تكون نفس صاحبها في المعنى**) ، لأنها وصف له وخبر عنه ، والوصف نفس الْمَوصوف ، والخبر نفس الْمُخبَر عنه ، (**فلذلك**)

---

(١) في « ب » ، « ط » : (جاء) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٠ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ .

(٣) في « ط » : (الفعل) .

٤٣٢- البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، وأساس البلاغة (نغص) ، وخزانة الأدب ١٩٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/١ ، والكتاب ٣٧٢/١، ولسان العرب ٩٩/٧ (نغص) ، ٤٦٥/١٠ (عرك) ، ٢٤٣/١١ (دخل) ، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٦ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٠ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٥٠ .

الاتحاد (**جاز : جاء زيدٌ ضاحكًا**) ، لأن الضاحك هو« زيد » في المعنى ، (**وامتنع**) أن يقال : (**جاء زيدٌ ضَحِكًا**) ، لأن الضحك مصدر وزيد ذات ، والمصدر يباين[1] الذات ، (**وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف كـ : جاء وحدَه ، و : أرسلَها العِرَاكَ**) .

وفيها شذوذان : المصدرية ، والتعريف بالإضافة في الأول والأداة[2] في الثاني .

وزعم سيبويه[3] أن الذي جوَّز تعريفها أنها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كـ « الحمدَ لله » ، و« العجبَ لزيد » ، حيث كانت مصادر **[٣٧٤]** مثلها ، وكانت غير الأول ، وغير ما هي له صفات . انتهى . **[٢٩٢/أ]**

وقال ابن الشجري[4] : الأصل : تعترك العراك ، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ، وكذا التقدير في « جاء وحده » فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال . انتهى .

وحكى الأصمعي[5] : « وَحَدَ يَحِدُ » كـ « وَعَدَ يَعِدُ » ، فعلى هذا يقال : « وَحْدٌ وَحِدَةٌ » مصدران لفعل مستعمل وهو« وحد » كما يقال : « وَعْدٌ وَعِدَةٌ » مصدران لـ « وعد » .

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة ، وقاسوا على ذلك نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ »[6] .

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : « عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ » ، فـ « المحسن » و« المسيء » حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء ، فإن لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظًا ، فلا يقال عندهم : « جاء عبدُ الله المحسنَ » ، إذ لا يصح : جاء عبدُ الله إن أحسن[6] .

(**و**) جاءت مصادر أحوالاً (**بكثرة في النكرات**) ، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية ، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً ، لأنها غير صاحبها في المعنى ، لكنهم لما كانوا

(١) في « أ » : (بيان) .
(٢) في « ب » : (الأدوات) .
(٣) الكتاب ٣٧٢/١ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .
(٥) الارتشاف ٣٤٠/٢ .
(٦) الارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٩/١ .

يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرًا واتساعًا نحو : « زيدٌ عدلٌ » فعلوا مثل ذلك في الحال[(١)] ، لأنها خبر من الأخبار ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٣٧ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ . . . .

(كـ « **طلع**) **زيدٌ** (**بغتة** ») : حال من فاعل « طلع » . (**وجاء ركضًا**) ، فـ « ركضًا » : حال من فاعل « جاء » ، (**وقتلْتُه صبْرًا**) وهو[(٢)] أن يحبس حيًّا ثم يرمى حتى يقتل[(٢)] ؛ فـ « صبرًا » : حال من مفعول « قتلته » (**وذلك**) كله مع كثرته (**على التأويل بالوصف**) ، فيؤوَّل « بغتة » بوصف من « باغت »[(٣)] ، (**أي مباغتًا**) ، وقدَّره ابن عقيل[(٤)] « باغتًا » من بغت ، **[٢٩٢/ب]** يقال : بغته ، أي فجأه ، والبغت : الفجأة ، قال الشاعر[(٥)] : [من الطويل]

وَلكِنَّهُم كَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِيْنَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ

(**و**) يؤوَّل « ركضًا » بوصف الفاعل من ركض ، أي (**راكضًا**) ، والركض في الأصل : تحريك الرجل ، ومنه ﴿ ارْكُضْ برِجْلِكَ ﴾ **[ص/٤٢]** ، ثم كثر حتى قيل : « ركض الفرس » إذا عدا ، وليس بالأصل . (**و**) يؤوَّل « صبرًا » بوصف المفعول من صبر ، أي : (**مصبورًا ، أي : مَحبوسًا**) . ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير ، (**ومع كثرة ذلك فقال**) سيبويه و(**الجمهور**[(٦)] : **لا ينقاس مطلقًا**) سواء أكان نوعًا من العامل أم لا ، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتًا أو خبرًا بجامع الصفة المعنوية . (**وقاسه المبرد فيما كان نوعًا من العامل**) فيه ، لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه ، (**فأجاز**) قياسًا (**جاء زيدٌ سرعةً**) ، لأن السرعة نوع من المجيء ، (**ومنع جاء ضَحِكًا**) ، لأن الضحك ليس نوعًا من الْمجيء . قال الموضح في الحواشي : وإنما قاسه المبرد ، ولم يقسه سيبويه ، لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس ، والمبرد يرى

(١) سقط من « ط » .

(٢) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٣) بعده في « ط » : (لأنها بمعنى مفاجأة) .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٢٨/١ .

(٥) البيت ليزيد بن ضبة الثقفي في لسان العرب ١١/٢ (بغت) ، والتنبيه والإيضاح ١٥٧/١ ، وتاج العروس ٤٤٥/٤ (بغت) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨٢/٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٥٥ ، ١٠٤٣ ، ومجمل اللغة ٢٧٩/١ ، ومقاييس اللغة ٢٧٢/١ .

(٦) الكتاب ٣٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

أنه مفعول مطلق حُذف عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يُحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق . انتهى . ومن خطه نقلت .

وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال ، وهو لا يقول بذلك (**وقاسه الناظم**) في التسهيل[1] ، (**وابنه**) في شرح النظم[2] (**بعد « أما »**) بفتح الهمزة وتشديد الميم (**نحو : أمَّا علمًا فعالِمٌ**) ، [٢٩٣/أ] والأصل في هذا : أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف : « أمَّا علمًا فعالِمٌ » ، (**أي مهما يذكَر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم**) ، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ، و« يذكر » ناصب الحال ، لما تقرر أن العام في صاحب الحال هو العامل في الحال ، ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحًا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبًا بفعل الشرط المقدر بعد « أمَّا » نحو : « أمَّا علمًا فلا علم له » ، و« أمَّا علمًا فإن له علمًا » ، و« أمَّا علمًا فهو ذو علم » ، لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، فلو كان المصدر التالي « أمَّا » معرفًا بـ « أل » فهو عند سيبويه مفعول له[3] . وذهب الأخفش إلى أن المعرف بـ « أل » والمنكر كليهما بعد « أمَّا » مفعول مطلق[4] . وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علمًا فالذي وصفت عالم[5] . قال ابن مالك في شرح التسهيل[6] : وهذا القول [٣٧٥] عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب .

(**و**) قاسه[7] أيضًا (**بعد خبر شبِّه به مبتدؤه كـ : زيدٌ زُهَيْرٌ شعرًا**) فـ« زهير » بالتصغير : خبر شبه به مبتدؤه ، وهو « زيد » ، والتقدير : زيدٌ مثل زهير في الشعر ، وإنَّما حذف « مثل » ليزول لفظ التشبيه ، فيكون الكلام أبلغ ، و« شعرًا » : حال في تقدير

(١) التسهيل ص ١٠٩ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .
(٣) الكتاب ٣٨٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ ، والارتشاف ٣٢٩/٢ .
(٥) الارتشاف ٣٤٤/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣٣٠/٢ .
(٧) أي ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، وابن الناظم في شرحه ص ٢٣٢ .

الصفة ، أي : شاعرًا ، والعامل فيها ما في « زهير » من معنى الفعل ، إذ معناه : مجيد ، [٢٩٣/ب] وصاحب الحال ضمير مستتر في « زهير » ، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ، ويجوز أن يكون « شعرًا » تمييزًا لما انبهم في « مثل » المحذوفة ، وهي العاملة فيه ، قاله الخصاف في الإيضاح ، واستظهره أبو حيان في الارتشاف[١] ، والموضح في المغني[٢] .

(**أو قرن هو**) أي الخبر (**بـ « أل » الدالة على الكمال نحو : أنت الرجلُ علمًا**) ، فـ « علمًا » : حال ، والعامل فيها ما في « الرجل » من معنى الفعل ، إذ معناه الكامل . وفي الخاطريات لابن جنِّيّ : « أنت الرجل فهمًا وأدبًا » ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون في قولك : « أنت الرجل » معنى الفعل ، أي : أنت الكامل فهمًا وأدبًا .

والثاني : أن يكون على معنى : تفهم فهمًا ، وتأدب أدبًا . انتهى . قال في الارتشاف[٣] : يحتمل عندي أن يكون تمييزًا ، كأنه قال : أنت الكامل أدبًا ، أي : أدبه ، فهو محول عن الفاعل . انتهى . فيتحصل فيه ثلاثة آراء : حال ، مفعول مطلق ، تمييز .

ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال : مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال[٤] . ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله[٥] ، وإنما عامله محذوف من لفظه ، وذلك المحذوف هو الحال . ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق[٦] ، وعامله الفعل المذكور ، وليس في موضع الحال . وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف ، وتقديره « جاء ركضًا » : جاء ذا ركضٍ ، وكذا باقيها .

وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس ، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعًا من عامله ، وقاسه الناظم وابنه[٧] في ثلاث مسائل بعد « أمَّا » ، وبعد خبر شبه به مبتدؤه ، [٢٩٤/أ] وفيما إذا كان الخبر مقرونًا بـ « أل » الدالة على الكمال .

(١) الارتشاف ٣٤٤/٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٧٤ .

(٣) الارتشاف ٣٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٣٧٠/١ .

(٥) شرح التسهيل ٣٢٨/٢ ، والارتشاف ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(٦) الارتشاف ٣٤٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٨/١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(فصـــــــــــــل)

(**وأصل صاحب الحال التعريف**) ، لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالبًا ، (**ويقع**) صاحب الحال (**نكرة بمسوِّغ**) يقرِّبه من المعرفة ، (**كأن يتقدم عليه الحال نحو : « في الدار جالسًا رجلٌ »** ، **وقوله**) وهو كثير عزة : [من م. الوافر]

٤٣٣- (**لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ**) ....

وتمامه عند الأعلم :

.... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وروي[1] : [من الوافر]

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيْمُ

فـ « جالسًا » في المثال : حال من « رجل » ، و« موحشًا » في البيت : حال من « طلل » وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها .

وفي المغني[2] أن تقديم النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها ، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبًا ، وفي الرضي[3] ما يوافقه ، وعلى هذا

٤٣٣- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، وخزانة الأدب ٢١١/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦٨/٦ (وحش) ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣/٦ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٢٤، ٢٥٣، وشرح قطر الندى ص ٢٣٦ ، ولسان العرب ٢٢٠/١١ (خلل)، ومغني اللبيب ٨٥/١ ، ٤٣٦/٢ ، ٦٥٩ .

(١) البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٦٤ ، وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٧٧ .

(٣) شرح الرضي ٢٣/٢ .

فالمسوغ في المثال تقديم الخبر ، وفي البيت هو أو الوصف ، وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه[١] ، وقيل[٢] : من الضمير المستكن في الظرف ، وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها ، والصحيح المنع ، لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدًا ، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل[٣] قول سيبويه ، وعلّله بأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر [٣٧٦] الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما . قلنا : نعم لو تساويا ، ولكن التعريف أولى بالترجيح به . وزعم ابن خروف[٤] أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم ، ولهذا لا يؤكّد ، ولا يعطَف عليه ولا يبدَل منه ، وتعقب منع العطف بقول ابن جنّي[٥] في : [من الوافر]

٤٣٤- . . . . عَلَيْـكِ وَرَحْمَـةُ اللهِ السَّـلاَمُ

[٢٩٤/ب] إن العطف على الضمير في الظرف . و« الطلل » بفتح الطاء المهملة واللام الأولى : ما شخص من آثار الديار ، و« الموحش » : هو القفر الذي لا أنيس فيه ، و« خلل » بكسر الخاء المعجمة : جمع خلة ؛ بكسر الخاء ؛ وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب .

(**أو يكون**) صاحبها (**مخصوصًا إما بوصف كقراءة بعضهم**) ، وهو إبراهيم بن أبي عبلة (﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا** ﴾)[٦] [البقرة/٨٩] فـ « مصدقًا » حال من « كتاب » ، لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده ، وهذا لا دليل فيه لجواز كون « مصدقًا » حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ ، (**وقول الشاعر**) : [من البسيط]

٤٣٥- (**نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا**)

---

(١) الكتاب ٢/١٢٢-١٢٤ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٣ ، والارتشاف ٢/٣٤٧ .
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٣٢ .
(٤) الارتشاف ٢/٣٤٧ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٢ .
(٥) الخصائص ٢/٣٨٦ .
٤٣٤- صدر البيت : (ألا يا نخلة من ذات عرق) ، وهو للأحوص ، وتقدم برقم ٤١٢ .
(٦) في الرسم المصحفي : ﴿ مصدق ﴾ بالرفع ، وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر المحيط ١/٣٠٣ ، ومختصر ابن خالويه ص ٨ .
٤٣٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٦٣٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣١ ، والمقاصد النحوية ٣/١٤٩ .

فـ« مشحونًا »: حال من « فلك » بوصفه بـ « ماخر » ، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في « ماخر » ، وهو ؛ بالخاء المعجمة ؛ الذي يشق الماء شقًا ، و« اليم » بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم : البحر ، و« المشحون » بالشين المعجمة والحاء المهملة : المملوء .

(**وليس منه**) أي من المختص بالوصف قوله تعالى : (﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا** ﴾) [الدخان/٤،٥] (**خلافًا للناظم**) في شرح التسهيل[١] ، (**وابنه**) في شرح النظم[٢] ، فإنهما أعربا « أمرًا » المنصوب حالاً من « أمر » المجرور بالإضافة ، لكونه مختصًا بالوصف بـ « حكيم » مع قولهما : إنه لا تأتي الحال من المضاف إليه إلاَّ بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه ، أو عاملاً في الحال ، وذلك مفقود هنا . وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية[٣] ، فجعله من التخصيص بالإضافة . **[٢٩٥/أ]**

وفي نصب « أمرًا » أوجه :

أحدها : أنه على الاختصاص .

الثاني : على المفعول له .

الثالث : على المصدر من معنى « يفرق » .

الرابع : على الحال من « كل » ، أو من ضمير الفاعل في « أنْزَلْنَا » ، أي : آمرين ، أو من ضمير المفعول ، وهو الهاء في ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الدخان/٣] ، أو من الضمير المستتر في « حكيم » .

الخامس : أنه مفعول « منذرين » .

(**أو**) مخصوصًا [٣٧٧] (**بإضافة نحو : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً) لِلسَّائِلِينَ** ﴾ [فصلت/١٠] فـ « سواء » حال من « أربعة » ، لاختصاصها بالإضافة إلى « أيام » .

(**أو**) مخصوصًا (**بمعمول**) غير مضاف إليه (**نحو : عجبْتُ مِنْ ضَرْبِ أخُوكَ شديدًا**) ، فـ « شديدًا » حال من « ضرب » ، لاختصاصه بالعمل في الفاعل ، وهو « أخوك » .

أو مخصوصًا بعطف نحو : « هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين » ، قاله الناظم في شرح العمدة[٤] .

(١) شرح التسهيل ٣٣١/٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٣ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ .
(٤) شرح العمدة ٣٠٧/١ .

(أو مسبوقًا بنفي نحو ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾) [الحجر/٤] فجملة : « ولها كتاب معلوم » حال من « قرية » ، لكونها مسبوقة بالنفي ، وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية ، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ، وردّه ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها[١] . فإن قلت : فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال[٢] قلت : إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة/٢٥٩] أما في النفي فلا ، [٣]لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا. قلت : لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات[٣] .

(أو بنهي نحو) قول الناظم :

٣٣٩ــ .... (لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ)

فـ « مستسهلاً » حال من « امرئ » الأول لكونه مسبوقًا بالنهي ، والبغي : التعدي ، والاستسهال : الاستخفاف ، والمعنى : لا يتعد امرؤ[٤] على امرئ مستخفًا به ، (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة[٥] ، [٢٩٥/ب] لا الطرماح خلافًا لابن الناظم[٦] : [من الكامل]

٤٣٦ــ (لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ)

فـ « متخوفًا » حال من « أحد » ، لكونه مسبوقًا بالنهي ، و« الإحجام » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم : النكوص والتأخر ، و« الوغى » بالمعجمة : الحرب ، و« الحمام » بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم : الموت .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٢/٢ – ٣٠٣ .

(٢) شرح المرادي ١٤٦/٢ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٤) في « أ » : (لا يتعدى امرئ) .

(٥) شرح العمدة ص ٤٢٣ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

٤٣٦– البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه١٧١، وخزانة الأدب١٦٣/١٠، والدرر٥١٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٢/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، وللطرماح في شرح ابن الناظم ٢٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/١ .

(**أو استفهام ، كقوله**) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك[1] :

[من البسيط]

٤٣٧ــ (**يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى**) لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

فـ « باقيًا » حال من « عيش » ، لكونه مسبوقًا بالاستفهام بـ « هل » ، و« صاح » : مرخم صاحب على غير قياس ، و« حم » بضم الحاء المهملة : بمعنى قدر ، « والإبعاد » بكسر الهمزة : مصدر أبعد ، والأمل : مفعوله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[٣٧٨]**

٣٣٨ــ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أوْ يُخَصَّص أوْ يَبِنْ

٣٣٩ــ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أوْ مُضَاهِيهِ . . . .

(**وقد يقع**) صاحب الحال (**نكره بلا مسوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضًا**) ، فـ « بيضًا » بلفظ الجمع : حال من « مائة » ، وليس تمييزًا خلافًا لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا ، وهو من أمثلة سيبويه[2] ، والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة للمائة ، والمائة مبهمة الوصف .

(**وفي الحديث**) : صلى رسول الله ﷺ قاعدًا (**وصلى وراءه رجالٌ قيامًا**) رواه مالك في الموطأ[3] ، فـ « قيامًا » حال من رجال ، وهو نكرة بلا مسوغ ، لا يقال : التخصيص بالحكم كافٍ ، لأنا نقول : لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً . **[٢٩٦/أ]** وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويًّا بالمعنى .

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس أو لا ؟ ذهب سيبويه[4] إلى الجواز ، والخليل ويونس إلى المنع[5] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

٤٣٧- البيت لرجل من طيئ في الدرر اللوامع ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/١ .

(٢) الكتاب ١١٢/٢ .

(٣) الموطأ ١٣٤/١ ، رقم ٣٤٠ ، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم ٦٥٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

(٤) الكتاب ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٥) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(فصـــــــــل)

(وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) ، كما أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات :

(إحداها وهي الأصل : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم عليه) فاعلاً كان ، أو مفعولاً كـ (« جاء زيدٌ ضاحكًا » ، و« ضربتُ اللصَّ مكتوفًا » ، فلك في « ضاحكًا » و« مكتوفًا » أن تقدمهما على المرفوع) في الأول وهو« زيد » ، (و) على (المنصوب) في الثاني وهو« اللص » ، فتقول : « جاء ضاحكًا زيدٌ » و« ضربت مكتوفًا اللصَّ » ، هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ، ثم قيل : عنهم مطلقًا ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا ، ثم قيل : عنهم مطلقًا ، وقيل : إن لم يكن فعلاً .

الحالة (الثانية : أن تتأخر عنه وجوبًا ، وذلك كأن تكون محصورة نحو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِيْنَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾) [الأنعام/٤٨] فـ « مبشرين » و« منذرين » حالان من « المرسلين » . ولا يجوز تقديمهما على « المرسلين » لكونها محصورة ، والمحصور يجب تأخيره ، ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع « إلا » .

(أو يكون صاحبها مجرورًا إما بحرف غير زائد كـ : مررتُ بهندٍ جالسةً) ، فـ « جالسة » حال من « هند » ، ولا يجوز تقديمها عليها . لا تقول : مررتُ جالسةً بهندٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وعللوا منع ذلك بأن تعلّق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، [٢٩٦/ب] فحقه إذا تعدى لصاحبه [٣٧٩] بواسطة أن يتعدى إليه بتلكَ الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضًا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٤٠ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوا . . . .

(وخالف في هذه) المسألة الأخيرة (الفارسي وابن جنِّيّ وابن كيسان) وابن

برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين[1] ، (**فأجازوا التقديم**) ، لضعف دليل المنع ، (**قال الناظم**) في النظم :

٣٤٠ـ .... (**وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ**)

وقال في شرح التسهيل[2] : (و) التقديم (**هو الصحيح ، لوروده**) في الفصيح (**كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾**) [سبأ/٢٨] فـ « كافة » حال من المجرور ، وهو« الناس » ، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ، (و) نحو (**قول الشاعر**) : [من الطويل]

٤٣٨ـ (**تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ**) بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

فـ « طرًّا » بمعنى جميعًا ، حال من الكاف والميم ، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ« عن » .

(**والحق أن**) هذا (**البيت**) ونحوه (**ضرورة**) ، أو« طرًّا » حال من « عنكم » محذوفة مدلولاً عليها بـ « عنكم » المذكورة ، (**وأن : كافة**) في الآية (**حال من الكاف**) في « أرسلناك » ، (و) أن (**التاء للمبالغة لا للتأنيث**) ، قاله الزجاج[3] ، وردَّه ابن مالك[4] بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالبًا إلا في أبنية المبالغة كـ« علاَّمة» . و« كافة » بخلاف ذلك ، فإن حمل على « راوية » فهو حمل على شاذ ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه . وقول الزمخشري : « إلا رسالة كافة » مصادم لنقل ابن برهان أن « كافة » لا تستعمل إلا حالاً ، [٢٩٧/أ] وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معه .

(و) قول ابن مالك وغيره إن « كافة » حال من « الناس » ، (**يلزمه تقديم الحال المحصورة**) بـ « إلا » على صاحبها ، (و) يلزمه (**تعدي « أرسل » باللام**) ، والأكثر تعديه بـ« إلى» ، (**والأول**) وهو تقديم الحال (**المحصورة**) على صاحبها (**ممتنع**) كما تقدم ، (**والثاني**) وهو تعدي « أرسل » باللام (**خلاف الأكثر**) ، ويدفع الأول بأن

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢ ، والارتشاف ٣٤٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤١/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢ .

٤٣٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢ .

تقديم المحصور بـ « إلا » ليس ممتنعًا عند الجميع ، كيف وقد قال الموضّح في باب الفاعل في المحصور بـ « إلاَّ » : وأجاز البصريون [٣٨٠] والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، وأي فرق بين الحال والمفعول ، لأن الاقتران بـ « إلا » يدل على المقصود . ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر ، فإن تعدي « أرسل » باللام كثير ، فصيح ، واقع في التنزيل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء/٧٩] وفصل الكوفيون ، فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرًا كـ « مررت ضاحكةً بك » أو اسمين أحدهما مجرور نحو : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، أو كان الحال فعلاً نحو : « مررتُ تضحكُ بهندٍ » ، ومنعوه إذا لم يكن كذلك . واحترز بقوله أولاً : « بحرف غير زائد » من الزائد ، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقًا ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو : « ما جاءني راكبًا من أحد » ، و« ما رأيت راكبًا من أحد » .

(وإما) مجرورًا (**بإضافة**) بمعنى مضاف ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كـ : **أعجبني وجهُها مسفرةً**) ، و« هذا شاربُ السويق ملتوتًا » ، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف [٢٩٧/ب] لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف . قاله ابن الناظم[١] ، وفصَّل والده في شرح التسهيل فقال[٢] : إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو : « هذا ملتوتًا شاربُ[٣] السويق » بالخفض ؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال ، فلا يعتد بها ، وإن كانت محضة لم تجز بإجماع . ونازعه أبو حيان في القسمين[٤] ، ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي ، والاشتغال بذلك خروج عن المقصود .

(**وإنما يجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا**[٥] **المثال**) المتقدم وهو : أعجبني وجهُها مسفرةً . (**وكقوله تعالى** : ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا** ﴾) [الحجر / ٤٧] فـ « إخوانًا » : حال من المضاف إليه ، وهو الهاء والميم ، والصدور : بعضه ، وكقوله تعالى : (﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** ﴾) [الحجرات/١٢] فـ « ميتًا » :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٥ .

(٣) في جميع النسخ : « شارب ملتوتًا » ، والتصويب من الارتشاف ٢/٣٤٨ .

(٤) الارتشاف ٢/٣٤٨ .

(٥) في جميع النسخ : « هكذا » ، والتصويب من أوضح المسالك ٢/٣٢٤ .

حال من الأخ المضاف إليه اللحم ، واللحم بعض الأخ (**أو كبعضه نحو**) : ﴿ أن اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾) [النحل/١٢٣] فـ « حنيفًا » حال من إبراهيم ، المضاف إليه الملة ، والملة : كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ، ألا ترى أنه لو قيل : « ونزعنا ما فيهم من غل » ، و« يأكل أخاه » ، و« اتبع إبراهيم » لكان صحيحًا[١] .

(**أو**) كان المضاف (**عاملاً في الحال**) كأن يكون مصدرًا أو وصفًا ، فالأول (**نحو** : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾) [يونس/٤] فـ « جميعًا » : حال من الكاف والميم المضاف إليه « مرجع » ، [٢٩٨/أ] و« مرجع » : مصدر ميمي عامل في الحال النصب ، (و) نحو : (**أعجبني انطلاقُك منفردًا**) فـ« منفردًا » : حال من الكاف المضاف إليها « انطلاق » ، و« انطلاق » : مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب . (و) الثاني : نحو : (**هذا شاربُ السويق ملتوتًا**) الآن أو غدًا ، فـ « ملتوتًا » حال من « السويق » المضاف إليه شارب ، و« شارب » : اسم فاعل عامل في الحال النصب ، لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على المخبر عنه . وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٤١ــ وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ   إلاَّ إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ــ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيْفَا   أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدته ، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفاة ، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد ، وإذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، إذ لو قلت : « ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً » ، أو نحو ذلك لم يجز ، قال ابن مالك[٢] : بلا خلاف . ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك[٣] ، قال أبو حيان[٤] : والذي تختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه

(١) في « أ » : (في صدورهم) مكان (فيهم) .
(٢) شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .
(٣) نقل ذلك ابن الشجري في أماليه ١٥٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ .
(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢ .

سواء أكان المضاف[١] جزأه أو كجزئه أو لم يكن ، [٢٩٨/ب] لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد [٣٨١] الحال وصاحبها في العامل ، وأما « ميتًا » فيحتمل أن يكون حالاً من « لحم » ، و« إخوانًا » يحتمل أن يكون منصوبًا على المدح ، و« حنيفًا » يحتمل أن يكون حالاً من « الملة » ، وذكّر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير في اتبع . انتهى بمعناه .

الحالة (**الثالثة**) من الحالات الثلاث : (**أن تتقدم**) الحال (**عليه**) أي على صاحبها (**وجوبًا ، كما إذا كان صاحبها محصورًا**) فيه (**نحو : ما جاء راكبًا إلا زيدٌ**) ، وفيه البحث السابق .

---

(١) بعده في « أ » ، « ط » : (إليه) .

(فصـــــــــــــــل)

(وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضًا :

إحداها وهي الأصل : أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) ، كـ « جاء زيدٌ راكبًا » ، (وأن تتقدم عليه) كـ « راكبًا جاء زيدٌ » ، (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلاً متصرفًا) ، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة[1] ، أي يكون ماضيًا ومستقبلاً وحالاً ، قاله أبو البقاء ، فالماضي (كـ : جاء زيدٌ راكبًا) ، والمستقبل كـ « قم مسرعًا » ، والحال كـ « يقوم زيدٌ مسرعًا الآن » .

(أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية ، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع ، وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (كـ : زيدٌ منطلقٌ مسرعًا) ، فـ « مسرعًا » حال من فاعل « منطلق » المستتر فيه ، (فلك في « راكبًا ») في « جاء زيدٌ راكبًا » في المثال الأول ، (و) في (مسرعًا) في « زيدٌ منطلقٌ مسرعًا » في المثال الثاني (أن تقدمهما على « جاء » وعلى « منطلق ») ، فتقول : راكبًا جاء زيدٌ ، ومسرعًا زيدٌ منطلقٌ أو زيدٌ مسرعًا منطلقٌ ، هذا مذهب البصريين إلا الجرمي ، [٢٩٩/أ] فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ، والأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو : راكبًا زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل . وردَّ جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾) [القمر/٧] فـ « خاشعًا » حال من الواو في « يخرجون » ، وقد تقدم على عامله الفعل ، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون « خاشعًا » صفة مفعول محذوف ، والتقدير : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ [القمر/٦] قومًا خاشعًا أبصارهم ، وقد صرح به غير واحد من المعربين . ويجاب بأن الأصل عدم الحذف ، (وقالت العرب : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[2]) ، فـ « شتى » : جمع شتيت ، حال من الحلبة ، وهو اسم

---

(١) في « ط » : (الثلاث) .

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، والمستقصى ١٢٧/٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ١٣٣ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٨ .

ظاهر ، وتقدمت فيه على عاملها ، و« الحلبة » : جمع حالب ، و« تـؤوب » : بمعنـى ترجـع . (**أي : متفرقين يرجع الحالبون**) ، وفيه رد على الكوفيين في منعـهم تقديـم حـال الاسـم الظاهر على عامله ، وحكي أن ثعلبًا نوظر في هذه المسألة ، وأنـه انقطـع بقولهـم : « شتَّى تؤوبُ الحربُ » ، أي متفرقة[1] ، ترجع الحرب ، أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب . (**وقال الشاعر**) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته : [من الطويل]

٤٣٩ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ **(أَمِنْتِ وَهذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ)**

(**فـ : تحملين**) : جملة (**في موضع نصب على الحال**) مـن فـاعل « طليـق » المستتر فيه ، (**وعاملها « طليق » ، وهو صفة مشبهة**) ، وقد قدِّمـت عليـه . فـإن قلـت : معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا مؤخرًا ، فكيف جـاز تقديمـه وكونـه غـير سـببي ؟ قلت : المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه ، وأما عملها في الحال فبما فيـها مـن معنى الفعل ، [٢٩٩/ب] كما صرح به الموضح في بابها[2] ، واستفدنا من تمثيله أنـه لا فـرق في ذلك بين كون الحال مفردًا أو جملة . ومنع الفراء [٣٨٢] وبعض المغاربـة تقديـم الجملـة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال : « والشمس طالعة جاء زيـدٌ » ، والجمـهور علـى الجـواز . والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين[3] ، لأنهم يقولون : بأن « هذا » اسم موصول ، و« تحملين » صلته ، وعائده محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه طليق ، كما مر في باب الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٣ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فجائز تقديمه .

الحالة (**الثانية : أن تتقدم**) الحال (**عليه**) أي على عاملها (**وجوبًا ، كما إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيدٌ ؟**) فـ « كيف » في موضع الحال من « زيد » ، وهل هي ظرف أو اسم ؟ قولان :

أحدهما : إنها ظرف شبيهة باسم المكان ، كما أن « سواك » كذلـك ، ويعـزى إلى سيبويه[4] .

---

(١) في « ط » : (متفرقين) .

٤٣٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٤٩ .

(٣) في « ب » : (على رأي) مكان (في الرد على) .

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠ .

والثاني أنها ليست ظرفًا ، وإنما هي اسم ، ويعزى إلى الأخفش .

وعلى القولين يُستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور ، في أي حال جاء زيدٌ ؟ وعلى الثني : على أي حال جاء زيدٌ ؟ وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقرار ، بخلاف « أين » و« متى » ، قاله أحمد بن الخباز في النهاية .

الحالة (**الثالثة : أن تتأخر**) الحال (**عنه**) أي عن عاملها (**وجوبًا ، وذلك في ست مسائل ، وهي أن يكون العامل فعلاً جامدًا نحو : ما أحسَنَهُ مقبلاً**) ، فـ « مقبلاً » حال من « الها » ، وهي واجبة التأخير عن عاملها ، [٣٠٠/أ] لكونه فعلاً جامدًا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**صفة تشبه الفعل الجامد**) في عدم قبول العلامات الفرعية ، (**وهو اسم التفضيل**) فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحطّ عن درجة اسْمَي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجُعل موافقًا للجامد (**نحو : هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا**) ، فـ « خطيبًا » حال من فاعل « أفصح » المستتر فيه ، ولا يجوز أن يتقدم على « أفصح » ، لما تقدم .

(**أو**) يكون العامل (**مصدرًا مقدرًا بالفعل وحرف مصدري نحو : يعجبني اعتكافُ أخيك**[١] **صائمًا**) ، فـ « صائمًا » حال من « أخيك »[١] ، والعامل فيه المصدر المقدر بـ « أن » والفعل ، ومعمول المصدر المقدر من « أن » والفعل لا يتقدم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**اسم فعل نحو : نَزَالِ مسرعًا**) فـ « مسرعًا » حال من فاعل « نزال » المستتر فيه ، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**لفظًا مضمنًا معنَى الفعل**) دون حروفه كاسم الإشارة (**نحو : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾**) [النمل/٥٢] فـ « خاوية » : حال من « بيوتهم » ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وهو« تلك » ، وفيها معنى الفعل ، وهو« أشير » دون حروفه ، فإن قلت : العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدًا عند الجمهور ، وهنا قد اختُلِفَ ، فإن العامل في الحال معنى الإشارة ، والعامل في صاحبها المبتدأ ، قلت : العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة ، تقديره: أشير إليها خاوية ، والضمير المجرور هو صاحب الحال ، والعامل فيه وفي الحال واحد . وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل ، وإنما العامل فعل محذوف تقديره : انظر إليها خاوية .

(٢) في « ط » : (أخوك) .

(و) حرف التشبيه نحو (**قوله**) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٠٠/ب]

٤٤٠ـــ (**كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا**) لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ البَالِي

[٣٨٣] فـ « رطبًا » و « يابسًا » حالان من « قلوب » ، والعامل فيهما « كأن » لما فيه من معنى « أشبه » ، وليس فيه حروفه . فإن قلت : كيف يصح أن يكون « رطبًا » و« يابسًا » حالين من قلوب ؟ قلت : على معنى قسمًا رطبًا ، وقسمًا يابسًا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد ، قاله الدماميني . والضمير في « وكرها » يعود على العقاب ، وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير ، وشبه الرطب بالعناب ، واليابس بالحشف البالي ، وهو أرذل التمر اليابس ، وهو تشبيه ملفوف ، وهو أن يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما .

(و) حرف التمنّي نحو : (**ليتَ هندًا مقيمةً عندنا**) ، فـ « مقيمة » حال من « هند » ، والعامل فيها « ليت » ، لما فيها من معنى « أتَمنى » دون حروفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٥ـــ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ

٣٤٦ـــ كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ ....

(أو) يكون العامل (**عاملاً آخر**) غير ما تقدم (**عرض له مانع**) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، (**نحو : لأصْبِرُ مُحْتَسِبًا**) ، فـ « محتسبًا » : حال من فاعل « أصبر » المستتر فيه ، (**و : لأَعْتَكِفَنَّ صائمًا**) ، فـ « صائمًا » : حال من فاعل « أعتكف » المستتر فيه ، ولا يجوز في « محتسبًا » و« صائمًا » أن يتقدما على عاملهما ، (**فإن ما في حيِّز لام الابتداء**) ، وهو « محتسبًا » ، (و) ما في حيز (**لام القسم**) ، وهو« صائمًا » (**لا يتقدم عليهما**) ، أي على لام الابتداء ولام القسم ، لأنهما من أدوات الصدور[1] ، فلو فُصلت اللام جاز التقديم نحو : « لعن زيدٌ محتسبًا أصبر » . [٣٠١/أ]

(**ويُستثنى من « أفعل » التفضيل ما**) إذا (**كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنَى أو مختلفيه ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة**) خوف اللبس ، فالأول : كـ : (**هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا**) . قال ابن خروف :

٤٤٠- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٥٩٥/٢ ، ٨١٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤ ، ولسان العرب ٢٠٦/١ (أدب) ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣ ، والمنصف ١١٧/٢ ، وتاج العروس (بال) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٤/٧ ، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، ٣٩٢/٢ ، ٤٣٩ .

(١) الارتشاف ٣٥٠/٢ .

انتصب « بسرًا » عند سيبويه[1] على الحال من الضمير في « أطيب » ، وانتصب « رطبًا » على الحال أيضًا من الضمير المجرور بـ « من » والعامل فيهما « أطيب » بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين ، كأنه قال : هذا في حال كونه بسرًا أطيب [٣٨٤] من نفسه في حال كونه رطبًا ، يريد أن يفضل البسر على الرطب ، قال : و« أطيب » ناب مناب عاملين ، لأن التقدير : يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبه في حال كونه رطبًا ، وأشار بذلك إلى التمر ، والمعنى : بسره أطيب من رطبه . انتهى . وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا وبه قال المازني في أظهر قوليه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جنّي"[2] . وزعم المبرد[3] والزجاج وابن السَّرَّاج[4] والسيرافي[5] والفارسي في حلبياته[6] أن الناصب « كان » محذوفة تامة صلة لـ « إذ » أو « إذا » ، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر « إذا » ، أو وهو تمر فالمقدر « إذ » ، والصاحبان المضمران في « كان » ، لا المضمر في « أطيب » والمجرور بـ « من » ، وقدم الظرف على « أطيب » لاتساعهم في الظروف ، ولهذا جاز « أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ » بالاتفاق ، ولم يجز « زيدٌ جالسًا في الدار » عند الجمهور ، وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه : أنه يجوز تقدير « كان » ناقصة بدليل « زيدٌ الحسنَ أفضلُ من المسيءَ » ، [٣٠١/ب] فجاءا معرفتين . وإنما تتعدد الحال مع « أفعل » إذا كانتا فاضلتين ، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو : « هذا بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ » ، قاله الموضح في الحواشي . ونقل صاحب المتوسط[7] عن الفارسي أن العامل في « بسرًا » هو « هذا » ، أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه[8] .

(و) الثاني نحو (**قولك : زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعانًا**) فـ « مفردًا »: حال من الضمير المستتر في « أنفع » الراجع إلى « زيد » ، و« معانًا » : حال من عمرو ، والعامل في الحالين « أنفع » أو« كان » المحذوفة على القولين السابقين ، وفي هذا المثال رد

(١) الكتاب ١/٤٠٠ .
(٢) الارتشاف ٢/٣٥٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١ .
(٣) المقتضب ٣/٢٥٠ - ٢٥١ .
(٤) الأصول ٢/٣٥٩ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٤٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١ .
(٦) المسائل الحلبيات ص ١٧٩ - ١٨٠ ، وانظر رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الارتشاف ٢/٣٥٣ .
(٧) المتوسط ص ١٥٨ .
(٨) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٦٠ .

على من زعم أن العامل في المثال الأول إما « ها » التنبيه أو اسم الإشارة ، لتخلفه هنا . وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن « أفعل » كما في الحال الواحدة ، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل[1] فرقًا بين المفضل والمفضل عليه ، إذ لو أخرا لالتبسا[2] ، فإن قيل : اجعل أحدهما تاليًا لـ « أفعل » ولا لبس . قلنا : يؤدي إلى فصل « أفعل » من « من » ومجرورها ، وهما كالموصول والصلة . فإن قيل : قد فُصل بالظرف وعديله والتمييز . قلنا : ذاك فصل جائز ، وهذا فصل واجب في نوع خاص إذا لم يجز تقديمه ، قاله في الحواشي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٧ـ وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(ويستثنى من المضمّن معنَى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا بهما) متأخرين عن المخبر عنه ، (فيجوز بقلّة توسط الحال بين المخبَر عنه والمخبَر به كقوله) : [من الطويل] [٣٨٥]

٤٤١ـ (بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهو بَادِئَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ) فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْرَا

[٣٠٢/أ] فوسَّط الحال ؛ وهو : بادئ ذلة ؛ بين المخبر عنه ؛ وهو : الضمير المنفصل؛ والمخبر به ، وهو لديكم ، والأصل : وهو لديكم بادئ ذلة ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف ، و« عوف » : فاعل « عاذ » بالذال المعجمة ، وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدما على المخبر عنه نحو : « في الدار ، أو عندك جالسًا زيدٌ » جاز التوسط بلا خلاف ، لأن الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه ، وذلك ظاهر . والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة ، والجملة المصدرة بالواو وغيرها ، والظرف ، والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة ؛ كما تقدم في البيت ؛ (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم : ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾) [الأنعام/١٣٩] بنصب «خالصةً»[3] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه ؛ وهو« ما» الموصولة ؛ والمخبر به ، وهو« لذكورنا » ، والأصل ؛ والله أعلم : ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة ، و« ما »

---

(١) في « ط » : (الفاضلة) .

(٢) في « أ » : (النساء) .

٤٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٧٢/٣ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ خالصةٌ ﴾ بالرفع ، وقرأها بالنصب ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير . انظر البحر المحيط ٢٣١/٤ ، والمحتسب ٢٣٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١ .

واقعة على الأجنَّة ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار ، (وكقراءة الحسن) البصري (﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾) [الزمر/٦٧] ، بنصب « مطويات »[١] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو « السماوات » والمخبر به وهو « بيمينه » والأصل ؛ والله أعلم : والسماوات بيمينه مطويات ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ، ففي هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، (**وهو قول الأخفش**[٢]) ، وسبقه إلى ذلك الفراء[٣] ، (**وتبعه الناظم**) في التسهيل وشرحه[٤] ، وأشار إليه في النظم بقوله :

٣٤٦ـ . . . . وَنَــــدَرْ نَحْـو سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِـي هَجَـرْ

(**والحق**) المنع ، وهو قول جمهور البصريين[٥] ، (**وأن البيت**) المتقدم (**ضرورة ، وأن : خالصة**) في الآية الأولى ، (**ومطويات**) في الثانية (**معمولان لصلة : ما**) ، وهي في « بطون » ، (**ولـ : قبضته**) ، فـ « خالصة » معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة ، و« مطويات » معمولة لـ « قبضته » [٣٠٢/ب] على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في « خالصة » للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه من الأجنَّة ، وقول البيضاوي[٦] : التاء فيها للمبالغة كما في راوية[٧] ، أو مصدر كـ « العاقبة » وقع موقع الخالص ؛ فيه نظر ، لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة ، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع ، فلا يقاس عليهما ، (و) الحق (**أن السماوات عطف على ضمير مستتر في « قبضته »**) لتأويلها بالمشتق (**لأنها بمعنى مقبوضة**) ، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير ، (**لا**) « السماوات » (**مبتدأ ، و« بيمينه »**) خبره ، كما قال الأخفش ، بل « بيمينه » (**معمول الحال**) لتعلقه بها ، (**لا عاملها**) ، أي لا عامل الحال .

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ مطوياتٌ ﴾ بالرفع ، وقرأها بالنصب عيسى والجحدري . انظر البحر المحيط ٤٤٠/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، والارتشاف ٣٥٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠ .

(٣) الارتشاف ٣٥٦/٢ .

(٤) التسهيل ص ١١١ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(٥) الارتشاف ٣٥٥/٢ .

(٦) أنوار التنزيل ٢١٠/٢ .

(٧) في « ط » : (رواية) .

(فصـــــــــــــــل)

(ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقيد (جـــاز أن يتعـــدد لمفرد وغيره) ، كما يتعدد الْخبَر والنعت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٨ــ وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَمْ وَغَـيْرِ مُفْـرَدِ

(فالأول) وهو أن تتعدد للمفرد (كقوله) : [من الطويل]

٤٤٢ــ (عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْـيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَـــا)

فـ « رجلان حافيًا » حـالان مـن فـاعل « الزيـارة » المحذوفـة ، والتقديـر : علـي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيًا ، أي ماشيًا غير منتعل ، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ « على » ، و« رجلان » : بسكون الجيم وفي آخره نون ، وقـد صحفـه بعض الأعجميين ، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلـم ، وأعربـه فـاعلاً بــ « زيـارة » ، و« حافيًا » حالاً من ضمير المتكلم في رجلاي ، نبه عليه الموضح في الحواشي ، [٣٠٣/أ] وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني ، فإنه قال فيه : وقـد صحـف جماعـة « رجـلان » برجلاي إلى آخره .

(وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾) [آل عمران/٣٩] لأن من شـرط التعـدد عـدم الاقـتران بالعاطف عند الموضح .

(والثاني) وهو أن يتعدد لمتعدد ، وفيه تفصيل ، فينظر في الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه [٣٨٦] ثُنِّي أو جُمع) ، فالتثنية (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّـمْسَ وَالْقَمَـرَ دَائِبَيْنِ ﴾) [إبراهيم/٣٣] فـ « دائبين » حال مؤسسة بمعنى : دائمين (والأصـــل : دائبـة ودائبًا) ، فلما اتفقا لفظًا ومعنى ثنيا ، ولا يضر اختـلافهما في التذكيـر والتـأنيث ، وأصل

٤٤٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٢٣٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٥/٢ ، وشـــرح الأشمـــوني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رجل) ، ومغني اللبيب ٤٦١/٢ .

الدؤوب : مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه . (و) الجمع (**نحو** : ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَات**) بأمْرِهِ ﴾ [النحل/١٢] فـ « مسخرات » حال مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى ، صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة[1] ، وولده في شرح النظم[2] ، والأصل : مسخرًا ومسخرًا ومسخرة ومسخرة ومسخرًا ومسخرة ، فلما اتحدت لفظًا ومعنى جمعت .

(**وإذا اختلف**) لفظه ومعناه (**فرِّق بغير عطف** كـ « **لقيتُه مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا** » **ويقدر**) الحال (**الأول**) من الحالين (**للثاني**) من الاسمين ، (**وبالعكس**) فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعدل عنه إلا لقرينة . فإن قلت : فما بال علماء البيان جوَّزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعًا إلى الأول من الأمور الملفوفة ، والثاني للثاني ، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب ؟ قلت : أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى ، **[٣٠٣/ب]** وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه ، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك . فـ « مصعدًا » حال من « الها » ، و« منحدرًا » حال من « التاء » ، على غير الترتيب ، (**قال**) : [من الوافر]

٤٤٣ـ(**عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى**) فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

فـ « ذات هوى » : حال من « سعاد » ، و « معنًّى » : حال من « التاء » في « عهدت » ، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك ، والمعنى : إني كنت أنا وسعاد متحابين ، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة ، وأما هي فعاد هواها سلوانًا .

(**وقد تأتي**) الحال المتعددة (**على الترتيب**) ، فيقدر الأول للأول ، والثاني للثاني (**إن أُمِنَ اللبس ، كقوله**) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] **[٣٨٧]**

٤٤٤ـ(**خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا**) عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

(١) شرح عمدة الحافظ ٣٢٧/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٤٢ .

٤٤٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٠١/١ ، ومغني اللبيب ٥٦٥/٢ والمقاصد النحوية ١٨٠/٣ .

٤٤٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/١١ ، والدرر ٥١٣/١ ، والارتشاف ٣٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢ ، ٩٠١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٢ ، ولسان العرب ٢٤٦/٥ (نير) ، وتاج العروس (رحل) ، ==

فجملة « أمشي » حال من « التاء » في « خرجت » ، وجملة « تجر » حال من « الها » المجرورة بالباء ، والمعنى : أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيًا ، وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصدًا للستر ، و« المرط » بكسر الميم وسكون الراء : كساء من خزّ أو صوف ، و« المرحل » بالحاء المهملة : ما فيه علم.

(**ومنع الفارسي**[1] **وجماعة**[2] **النوع الأول**) وهو تعدد الحال لمفرد ؛ قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدًا فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة ، (**فقدَّروا نحو قوله : حافيًا**) في البيت (**صفة**) لـ « رجلان » ، (**أو حالاً من ضمير : رجلان**) ، فتكون حالاً متداخلة لا مترادفة ، (**وسلَّموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل**[3]) ، [٣٠٤/أ] واتحد صاحب الحال (**نحو : هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا**) ، وتقدم الكلام فيه .

=== (رحل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٩/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(١) انظر الارتشاف ٣٥٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(٢) منهم ابن عصفور ، انظر شرح ابن الناظم ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(٣) في « ط » : (تفضيل) .

فصـــــــــــــــل

الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام، مقارنة : وهو الغالب نحو : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] . ومقدَّرة : وهي المستقبلية نحو : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر/٧٣] . ومحكيَّة : وهي الماضية نحو : « جاء زيدٌ أمسِ راكبًا »[1] .

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٤٥ .

(فصـــــــــــــــــل)

(الحال ضربان :

مؤسِّسة) : وتسمى مبينة أيضًا ، لأنها تبين هيئـة صاحبـها ، **(وهـــي الـــتي لا يستفاد معناها بدونها)** أي بدون ذكرها **(كـ : جاء زيدٌ راكبًـــا)** ، فـلا يُستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبًا ، **(وقد مضت)** أول الباب .

ومؤكِّدة : وهو الـتي يُستفاد معناهـا بـدون ذكرهـا ، وذهـب الفـراء[1] والمـبرد[2] والسهيلي[3] إلى إنكار المؤكِّدة ، وما ورد من ذلـك ردّوه إلى المبينـة ، والصحيـح الأول وهـو قول الجمهور .

(والمؤكِّدة) ثلاثة أقسام ، لأنها **(إما)** مؤكدة[4] **(لعاملها لفظًا ومعنًى نحـــو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾)** [النساء/٧٩] فـ « رسولاً » حال مـن الكـاف وهـي مؤكِّـدة لعاملـها ، وهـو « أرسـلنا » لفظًـا ومعنـى لتوافقـهما في اللفـظ والمعنـى ، **(وقولـــه)** : [من البسيط]

٤٤٥ـ **(أَصِخْ مُصِيْخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَهُ)** وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْـطِ الْجِـدِّ بـاللَّعِبِ

فـ « مصيخًا » حال من فاعل « أصخ » المستتر فيه ، وهي مؤكـدة لعاملـها لفظًـا ومعنى لتوافقهما في اللفظ[5] ، وأصخ[6] ؛ بالصاد المهملة والخاء المعجمة ؛ من الإصخاء وهو

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٣٣٧ ، ٣٦٢ .

(٢) المقتضب ٤/٣١٠ - ٣١١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٣٣٧ ، ٣٦٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

٤٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٤٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٥٥، وشرح التسهيل ٢/٣٥٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣/١٨٥ .

(٥) بعده في « ط » : والمعنى : وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل .

(٦) سقطت من « ب » .

الإصغاء والاستماع ، والمعنى أصخ حال كونك مصغيًا لمن أظهر نصيحته ، وتحفظ من خلط الجد بالهزل .

(أو) مؤكدة لعاملها (معنًى فقط) واللفظ مختلف نحو : (﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾) [النمل/١٩] فـ « ضاحكًا » حال من فاعل « تبسم » ، وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط ، لأن التبسم نوع من الضحك ، ولفظها مختلف ، ومثله (﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾) [القصص/٣١] ، فإن الإدبار نوع من التولي ، ويجمع هذين النوعين قول الناظم :

٣٤٩- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ....

[٣٠٤/ب] (وإما) مؤكدة (لصاحبها نحو : ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾) [يونس/٩٩] فـ « جميعًا » حال من فاعل « آمن » ، وهو« من » الموصولة مؤكدة لها[1] ، وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني[2] وغيره[3] : وأهمل النحويون[4] ذكر المؤكدة لصاحبها .

(وإما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) ، والتوكيد بها إما لبيان يقين : كـ « هو زيدٌ معلومًا » ، أو فخر : كـ « أنا فلانٌ بطلاً » ، أو تعظيم : كـ« هو فلانٌ جليلاً مهابًا » ، أو تحقير : كـ« هو فلان مأخوذًا مقهورًا » ، أو تصاغر كـ « أنا عبدُك[5] فقيرًا إليك » ، أو وعيدًا كـ « أنا فلانٌ متمكنًا منك » ، أو لمعنى غير ذلك (كـ : زيدٌ أبوك عطوفًا) قاله ابن [٣٨٨] الناظم في شرح النظم[6] ، زاد أبوه في التسهيل[7] : « جمودًا محضًا » ، احترازًا من أن يكون أحد الاسمين[8] في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل ، ولذلك جعل ابن مالك « زيدٌ أبوك عطوفًا » من المؤكدة لعاملها على تأويل « الأب » بمشتق ، فالعامل « الأب » لما فيه من معنى الاشتقاق ، وخالفه الموضح[9] في هذا تبعًا للشارح .

(١) بعده في « ط » : (لأن جميعًا يدل على الإحاطة ، فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة) .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .
(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٤٧ .
(٤) منهم ابن الناظم في شرحه ص ٢٤٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٥٥ .
(٥) في « ب » : (عبيدك) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ .
(٧) التسهيل ص ١١٢ .
(٨) بعده في « ب » : (مشتقًا أو) .
(٩) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(**وهذه الحال**) المؤكِّدة[1] لمضمون جملة قبلها (**واجبة التأخير عن الجملة المؤكَّدة**[1]) ، لأنها مؤكِّدة لها ، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد ، (**وهي معمولة**) عند سيبويه[2] (**لمحذوف وجوبًا**) مقدر بعد الخبر ، (**تقديره : أحقه ، ونحوه**) كـ « اعرفه » إن كان المبتدأ غير « أنا » ، وإن كان « أنا » فالتقدير : أحقّني أو اعرفني . وقال الزجاج[3] : العامل هو الخبر لتأويله بمسمى ، وقال ابن خروف[4] : العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى « تنبه[5] » . وكلا القولين ضعيف ، لاستلزام الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة ، فالعامل إذن محذوف وجوبًا ، [٣٠٥/أ] لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٠ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

---

(١) في « ب » : (المذدور) .
(٢) الكتاب ٧٨/٢ - ٧٩ .
(٣) انظر قول الزجاج في شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .
(٤) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الناظم ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .
(٥) في « ب » ، « ط » : (انتبه) .

(فصـــــــــــــــــل)

(**تقع الحال اسمًا مفردًا**) عن الجملة وشبهها (**كما مضى**) من نحو : « جئتُ راكبًا » ، و« ضربتُ اللصَّ مكتوفًا » .

(**و**) تقع (**ظرفًا كـ : رأيتُ الهلالَ بين السحاب**) ، فـ « بين » : ظرف مكان من موضع الحال من « الهلال » .

(**وجارًا ومجرورًا نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾**) [القصص / ٧٩] فـ « في زينته » جار ومجرور في موضع الحال من فاعل « خرج » المستتر فيه ، العائد إلى « قارون » ، (**و**) إذا وقع الظرف وعديله حالاً فإنهما (**يتعلقان بمستقر**) إن قُدِّرا في موضع المفرد ، (**أو استقر**) إن قدِّرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثرون حال كون مستقرًّا أو استقر (**محذوفين وجوبًا**) لكونهما كونًا مطلقًا ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ [النمل/٤٠] فمحمول على عدم التزلزل والانتقال ، لا أنه[1] كون مطلق . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم ، فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيد اليوم ، ولا فيك ، قاله أبو حيان[2] .

(**و**) تقع الحال (**جملة**) اسمية أو فعلية ، وذلك مفهوم من إطلاق قول [٣٨٩] الناظم :

٣٥١- (و) موضع الحال يجيء (جملــة) . . . .

(**بثلاثة شروط :**

أحدها : كونها خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، وهذا الشرط مجمع عليه ، لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة إنشائية ، فإن قلت : قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت ، والخبر يكون بالإنشائية ، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ؟

(١) في « ب » : (لأنه) مكان (لا أنه) .

(٢) الارتشاف ٣٥٧/٢ .

قلنا : الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد ، والقيود تكون ثابتة مع ما قيّد بها ، والإنشاء لا[1] خارج له بل يظهر مع اللفظ ، ويزول بزواله ، [٣٠٥/ب] فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطًا ولا نعتًا ، هذا حاصل جواب الْحُدَيْثِيّ . (**وغلط من قال**) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (**في قوله**) وهو بعض المولدين : [من السريع]

٤٤٦ـ (**اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَب**) فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا

أمَا تَرَى الْحَبْلَ بتكْرَارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أثَّرَا

(**إن « لا » ناهية ، و**) إنَّ (**الواو للحال**) ، قال في المغني[2] : وهذا خطأ ، (**والصواب**) في الواو (**أنها عاطفة**) إما مصدرًا يُسبك من « أن » والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكن منك طلب وعدم ضجر . أو جملة على جملة ، وعلى الأول ففتحة « تضجر » إعراب و« لا » نافية ، والعطف مثل قولك : « ائتني ولا أجفوكَ » بالنصب . وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب . والأصل : ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة فحُذفت للضرورة ، و« لا » ناهية ، والعطف (**مثل ﴿ وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾**) [النساء/٣٦] . انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسّرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال : ثم الأصح أن الفتحة ؛ يعني فتحة « تضجر » ؛ إعراب مثلها في « لا تأكلِ السمكَ وتشربَ [٣٩٠] اللبَن » لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة . انتهى .

الشرط (**الثاني : أن تكون**) الجملة (**غير مصدَّرة بدليل استقبال**) ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافي الاستقبال . واعتُرض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاًّ من الأزمنة الثلاثة على السواء ، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكًا لفظيًا ، [٣٠٦/أ] وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال . وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودًا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فُهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد ، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال ، إذ

---

(١) سقطت من « ب » .

٤٤٦ـ البيتان لبعض المولدين في الدرر ٥١٥/١ ، والبيت الأول في المقاصد النحوية ٢١٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .

لو صدّرت بها لفُهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها . (**وغَلِطَ من أعـوب**) ، كالحوفي ، (**سيهدين ؛ من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾** [الصافات/٩٩] **حـالاً**[1]) مفعول أعرب ، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر ، وأما من جهة المعنى فلأنه صيَّر معنى الآية : سأذهب مهديًّا[2] ، فصرف التنفيس إلى الذهاب ، وهو في الآية للهداية ، وأجيب بأن « مهديًّا » وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس ، فيلزم أن يكون أيضًا فيه تنفيس كالمقيّد ، قاله الدماميني . وأما قولهم : « لأضربنَّه إن ذهبَ وإن مكثَ » ، فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو « إن » ، لأن المعنى لأضربنّه على كل حال ، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد . قاله في المغني[3] .

وقال المطَرِّزيّ[4] : طريق جعل الشرطية حالاً أن تجعلها خبرًا لمن الحال له تقول في : « جاء زيدٌ إنْ تسألْهُ يعطِكَ » : جاء زيدٌ وهو إن تسأله يعطك ، وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية .

الشرط (**الثالث : أن تكون**) [٣٩١] الجملة (**مرتبطة إما بالواو والضمير**) معًا لتقوية الربط [٣٠٦/ب] (**نحو :**) **﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾** [البقرة/٢٤٣] فجملة « هم ألوف » حال من الواو في « خرجوا » ، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو « هم » . (**أو بالضمير فقط**) دون الواو ، و (**نحو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾**) [البقرة/٣٦] فـ« بعضكم » : مبتدأ ، و« عدو » : خبره ، و« لبعض » يتعلق بـ« عدو » ، والجملة حال من الواو في « اهبطوا » ، (**أي : متعادين**) يضل بعضكم بعضًا ، وهي مرتبطة بالضمير فقط ، وهو الكاف والميم ، والخطاب لآدم وحواء بدليل : ﴿ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [طه/١٢٣] وجمع ضميرهما ، لأنهما أصلا البشر فكأنهما جمع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية ، وصحح الزمخشري الأول[5] .

(**أو**) مرتبطة (**بالواو فقط**) دون الضمير (**نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾**) [يوسف/١٤] فجملة « ونحن عصبة » حال من « الذئب » مرتبطة بالواو فقط ، ولا دخل لـ« نحن » في الربط ، لأنها لَم ترجع إلى صاحب الحال ، وإنما جُعلت الواو في باب الحال

(١) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .
(٢) في « ب » : (مذهبًا) .
(٣) مغني اللبيب ٣٩٩/٢ .
(٤) انظر قول المطرزي في الارتشاف ٣٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .
(٥) الكشاف ٦٣/١ .

رابطة لأنها تدل على الجمع[1] ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها .

(**وتجب الواو**) في موضعين :

أحدهما : أن يفقد الضمير نحو : « جاء زيدٌ وما طلعت الشمسُ » .

والثاني : (**قبل « قد »**) حال كونها (**داخلة على مضارع**) مثبت (**نحو** : ﴿ **لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ**) أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف/٥] فجملة « تعلمون » حال من الواو في تؤذونني ، وهي حال مقررة[2] للإنكار ، فإن « قد » لتحقيق العلم ، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ، ويمنع من إيذائه . قاله البيضاوي[3] .

(**وتمتنع**) الواو (**في سبع صور** :

إحداها : الواقعة بعد عاطف) حالاً على حال كما قاله[4] المرادي[5] (**نحو** : ﴿ **فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾) [الأعراف/٤] [٣٠٧/أ] فجملة « هم قائلون » من القيلولة ؛ حال معطوفة على « بياتًا » وهو مصدر في موضع الحال ، والمعنى : جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ، ولا يقال : أو وهم قائلون ، كراهة اجتماع حرفي عطف[6] .

الصورة (**الثانية**) : [٣٩٢] الحال (**المؤكّدة لمضمون الجملة**) قبلها (**نحو : هو الحق لا شك فيه** ، و : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [البقرة/٢] فكل من جملتي « لا شك فيه » و« لا ريب فيه » حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو : جاء زيدٌ نفسه لا تدخل هنا ، لأن المؤكّد نفس المؤكَّد في المعنى ، فلو دخلت الواو في التوكيد لكان في صورة عطف الشيء على نفسه .

الصورة (**الثالثة : الماضي التالي « إلا »**) الإيجابية (**نحو :**) ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ (**إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**) ﴾ [الحجر/١١] فجملة « كانوا به يستهزئون » حال من الهاء والميم في « يأتيهم » ، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك[7] ، وصرّح شارح اللّبّ[8] بجواز

---

(١) في « ط » : (الجملة) .
(٢) في « أ » ، « ب » : (مقدرة) .
(٣) أنوار التنزيل ١٠٢/٤ .
(٤) في « ب » ، « ط » : (قال) .
(٥) انظر شرح المرادي ١٦٧/٢ .
(٦) بعده في « ط » : (صورة) .
(٧) شرح التسهيل ٣٦١/٢ .
(٨) العباب في شرح اللباب لعبد الله العجمي ٨٤/٢ .

الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليًا « إلا » كقوله : [من البسيط]

٤٤٧ـ نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

الصورة (**الرابعة : الماضي المتلو بـ « أو » ، نحو : لأضربنَّه ذهبَ أو مكثَ**) ، فجملة « ذهب » حال من الهاء ، وهي متلوة بـ « أو » فلا تقترن بالواو ، لأنها في تقدير شرط ، أي : إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو ، فكذلك ما كان في تقديره .

الصورة (**الخامسة : المضارع المنفي بـ « لا » نحو : ﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ ﴾**) [المائدة/٨٤] فجملة « نؤمن بالله » حال من الضمير المجرور باللام ، ولم تقترن بالواو ، لأن المضارع المنفي بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » ، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناه : ما لنا غير مؤمنين ، [٣٠٧/ب] فكما لا يقال : ما لنا وغير مؤمنين لا يقال : ما لنا ولا نؤمن . قاله ابن مالك في شرح الكافية . وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل « لا » أكثريًّا ، وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية : [من الوافر]

٤٤٨ـ .... وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ

وقول مسكين الدارمي : [من الرمل]

٤٤٩ـ أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيْضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأَبِ

الصورة (**السادسة : المضارع المنفي بـ « ما » كقوله**) : [من الطويل]

٤٥٠ـ (**عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيْكَ شَبِيْبَةٌ**) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل(١) ، فجملة « تصبو » : حال من الكاف في « عهدتك » ، ولم تقترن بالواو لما تقدم في « لا » و« صبًّا » : حال ، والمعنى : كنتَ حالة الصبا غير لاهٍ ، وصرت في حال الشيخوخة لاهيًا ، وكان مقتضى الحال عكس ذلك .

٤٤٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٦٩/٢ .

٤٤٨- صدر البيت : (تفانى مصعب وبنو أبيه) ، وهو لمالك بن رقية في أمالي القالي ١٢٧/٣ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ .

٤٤٩- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢ ، وسمط اللآلي ص ٣٥٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ .

٤٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٢ ، والدرر ٥١٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٠/٢ .

الصورة (**السابعة : المضارع المثبت**) المجرد من « قد » (**كقوله تعالَى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾**) [المدثر/٦] فجملة « تستكثر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم تقترن بالواو ، لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٥٢ـ وَذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيْرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

(**وأما نحو قوله**) وهو عنترة العبسي : [من الكامل]

٤٥١ـ (**عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا**) زَعْمًا لَعَمْرُ أبيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

فجملة « وأقتل قومها » حال من « التاء » في « علقتها » ، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تخريجها (**فقيل : ضرورة . وقيل : الواو عاطفة**) لا واو الحال ، (**والمضارع مؤول بالماضي**) ، والتقدير : وقتلت قومها ، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدًا لحكاية الحال الماضية ، [٣٠٨/أ] ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعًا في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى [٣٩٣] الشيخ عبد القاهر . (**وقيل :**) هي (**واو الحال ، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وأنا أقتل**) قومها ، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال ، وعليه اقتصر في الناظم فقال :

٣٥٣ـ وَذاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مَسْنَدَا

و« علقتها » : مبني للمفعول ، و« عرضًا » بفتح العين المهملة والراء ، و« زعمًا » بفتح الزاي والعين المهملة : مصدر زعم ؛ بكسر العين : يزعم ؛ بفتحها : زعمًا ؛ بفتحتين : أي طمع يطمع طمعًا كـ : فرح يفرح فرحًا ، والمزعم : المطمع .

٤٥١- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وجمهرة اللغة ص ٨١٦ ، وخزانة الأدب ١٣١/٦ ، ولسان العرب ٢٦٧/١٢ (زعم) ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٤١/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**وقد يُحذف عامل الحال**) إذا كان فعلاً (**جوازًا لدليل حالي كقولك لقاصد السَّفر** : « **راشدًا** » ، و) قولك (**للقادم من حج** : « **مأجورًا** » . **أو**) لدليل (**مقالي**) ، كأن تقع في جواب استفهام كقولك : « راكبًا » ، لمن قال لك كيف جئت ؟ أو جواب نفي (**نحو ﴿ بَلَى قَادِرِيْنَ ﴾**) [القيامة/٤] ، أو جواب شرط نحو : (**﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾**) [البقرة/٢٣٩] فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازًا ، فـ « راشدًا » : منصوب (**بإضمار** « **تسافر** » ، و) « مأجورًا » : منصوب بإضمار (**رجعت** ، و) « قادرين » منصوب بإضمار (**نجمعها** ، و) « رجالاً » : منصوب بإضمار (**صلّوا**) ، ولو قيل : تسافر راشدًا[1] ، ورجعت مأجورًا ، ونجمعها[2] قادرين ، وصلّوا رجالاً ، لجاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

(و) يُحذف[3] (**وجوبًا قياسًا في أربع**) صور :

إحداها : السادّة مسدّ الْخبْر (**نحو : ضربي زيدًا قائمًا**) . والأصل : حاصل إذا كان قائمًا . أو ضربه قائمًا على الخلاف في تقديره ، [٣٠٨/ب] ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(**و**) الثانية : الحال المؤكّدة لمضمون جملة قبلها (**نحو : زيدٌ أبوكَ عطوفًا**) ، والأصل : أحقّه ، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله[4] منزلة البدل من اللفظ . (و) هاتان الصورتان (**قد مضتا**) ، فالأولى في باب المبتدأ ، والثانية قريبًا هنا .

---

(١) في « ط » : (راشد) .
(٢) في « ط » : (نجمعهما) .
(٣) سقطت من « ط » .
(٤) في « ب » : (فيه) .

(و) الصورة الثالثة : هي (**التي يبيّن بها ازدياد**) في المقدار (**أو نقص**) فيه (**بتدريج**) فيهما ، فالأول (كـ : **تصدَّق بدينارٍ فصاعدًا** ، و) الثاني نحو : (**اشترِه بدينارٍ فسافلاً**) ، فـ « صاعدًا » ، و« سافلاً » حالان ، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملاً قد حُذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء ، والأصل : تصدَّق بدينار فذهب المتصدَّق به صاعدًا ، واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلاً ، قال أبو البقاء : ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء .

(و) الصورة الرابعة : (**ما ذُكِر**) بدلاً من اللفظ بالفعل (**لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس** ، و) لمن لا يثبت على حال : (**أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**) ، فـ « قائمًا » : حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا (**أي : أتوجد**) ، و« تميميًّا ، وقيسيًّا » : حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أي : (**أتتحوَّل** . و) يُحذف (**سماعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك**) ، فـ « هنيئًا لك » حال محتملة للتأسيس والتأكيد ، منصوبة بفعل محذوف ، (**أي : ثبتَ لك الخبرُ هنيئًا**) ، على التأسيس . (**أو هنأك**) ذلك (**هنيئًا**) ، على التأكيد ، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه[1] : وإنما نصب « هنيئًا » لأنه ذكر أن خبرًا أصابه إنسان ، فقلت : « هنيئًا » ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئًا أو هنأك ذلك هنيئًا . انتهى . فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري . و« هنأ » بتخفيف النون وبالهمز ، يقال : هَنِيءَ يَهْنَأُ ، كـ « علم يعلم » ، وهَنُؤَ يَهْنُؤُ ، كـ « ظرف يظرف » . وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله : **[٣٠٩/أ]**

٣٥٥ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

أي منع .

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر « مَيَّزَ » : إذا خلَّص شيئًا من شيء ، وفرَّق بين متشابهين . وقولهم في الاسم المميز : « تمييز » مجاز من [٣٩٤] إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ « الطلع » و« النجم » ، بمعنى الطالع والناجم ، قاله أبو البقاء .

و(**التمييز**) في الاصطلاح (**اسم نكرة ، بمعنَى « مِنْ » ، مبين لإبهام اسم أو**) إبهام (**نسبة**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٦ـ اسْمٌ بِـمَعْنَى مِنْ مُبَيِّـنٌ نَكِـرَهْ ....

(**فخرج بالفصل الأول**) وهو نكرة ، المشبه بالمفعول به (**نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ**) بالنصب ، فإن فيه ما في « حسن وجهًا » إلا التنكير ، فلا يكون تمييزًا لعدم تنكيره ، (**وقد مضى**) في باب المعرف بالأداة (**أن قوله**) وهو رشيد اليشكري : [من الطويل]

٤٥٢ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا (**صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو**)

(**محمول على زيادة : أل**) عند البصريين[1] كما زيدت في : [من الرجز]

٤٥٣ـ بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو عَنْ أسِيْرِهَا

وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة[2]، فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أوَّلناه .

(**و**) خرج بالفصل (**الثاني**) وهو بمعنى « من » (**الحال**) نحو « جاء زيدٌ راكبًا » ، (**فإنه بمعنَى : في حال كذا ، لا بمعنَى : من**[3]) .

٤٥٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣١ .

(١) انظر الارتشاف ٢/٣٨٤ .

٤٥٣- تقدم تخريج الرجز برقم ٥١ .

(٢) الارتشاف ٢/٣٨٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٥٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٧٩ .

(و) خرج بالفصل (الثالث) وهو مبيِّن لإبهام اسم أو نسبة اسم « لا » التبرئة (نحو « لا رجلَ » ، و) ثاني مفعولي « أستغفر » (نحو :) [من البسيط]

٤٥٤ـ(أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ) رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

(فإنهما) أي « رجل » و« ذنبًا » (وإن كانا على معنَى : من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو : « لا من رجل » ، و« أستغفر الله من ذنب » (لكنها) أي « من » (ليست) فيهما (للبيان) [٣٠٩/ب] فلا يكونان مُبَيِّنين ، (بل هي في الأول) وهو « لا رجل » (للاستغراق) للجنس ، ولذلك بنِي اسم « لا » معها ، (وفي الثانِي) وهو أستغفر الله ذنبًا (للابتداء) ، كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ [٣٩٥] منه بالجانب المتناهي ، وهو الأول ، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى ، لكونه غير محدود ، فكأنه قال : أستغفر الله مبتدئًا من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى .

قال الموضح في الحواشي : وليس المراد بقولهم في التمييز : بمعنَى « من » أن تكون « من » مقدرة قبله ، لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد ، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بـ « من » المبينة للجنس ، لا أن ثم « من » مقدرة . انتهى .

(وحكم التمييز النصب) ، لأنه من الفضلات ، (والناصب لمبيِّن الاسم هو ذلك الاسم المبهم) ، واختُلف في صحة إعماله مع أنه جامد ، فقيل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى (كـ : عشرين درهَمًا) ، فإنه شبيه بـ « ضاربين زيدًا » ، و« رطلٍ زيتًا » ، فإنه شبيه بـ « ضارب عمرًا » في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون .

وقيل : شبهه بـ « أفعل من » ، وذلك في خامس مرتبة ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ، لأنه يعمل معتمدًا وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا ، وهو أصل للصفة المشبهة ، لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي

٤٥٤- البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤ ، والأشباه والنظائر ١٦/٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وخزانة الأدب ١١١/٣ ، ١٢٤/٩ ، والدرر ٢٦٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٧١، وشرح المرادي ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١ ، والكتاب ٣٧/١ ، ولسان العرب ٢٦/٥ (غفر) ، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وهمع الهوامع ٨٢/٢ .

وهو أصل لـ « أفعل من » ، لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة ، وهو أصل للمقادير ، [٣١٠/أ] لأنه يتحمل الضمير ، وهي لا تتحمله ، وصحح هذا القول ، لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى .

(**والناصب لمبيّن النسبة**) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم[١] (**المسند من فعل أو شبهه**) ، فالفعل (كـ : **طاب**) زيدٌ (**نفسًا**) ، فـ « نفسًا » منصوب بـ « طاب » ، (و) شبه الفعل نحو : (**هو طَيِّبٌ أُبُوَّةً**) ، فـ « أبوة » منصوب بـ « طيب » وهو صفة مشبهة ، (**وعُلم بهذا**) التقدير والتفصيل (**بطلان عموم قوله**) في النظم :

٣٥٦ـ .... (**يُنْصَبُ تَمْيِيْزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**)

فإنه يقتضي أن التمييز يُنصَب بما قد فسره ، سواء أكان مفسِّرًا لإبهام اسم أو لنسبة ، وليس كذلك ، وأجاب عنه المرادي : بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه ، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله : « بما قد فسره » . وذهب قوم إلى أن العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه ، واختاره ابن عصفور[٢] ، ونسبه إلى المحققين ، ولولا أن الناظم صرَّح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور .

---

(١) مثل الفارسي ، انظر الإيضاح ٢٠٣/١ ، والارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح المرادي ١٧٥/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٧٧/٢ .

[٣٩٦] (فصــــــــــــــل)

(والاسم المبهم أربعة أنواع :

أحدها : العدد) ، وهو قسمان : صريح وكناية ، فالصريح (كـ ﴿ **أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾) [يوسف/٤] ، والكناية كـ « كم » الاستفهامية ، نحو : « كم عبدًا ملكْتَ ؟ » وقدَّم الاسم على النسبة ، لأن المفرد مقدَّم على المركب ، وقدَّم العدد ، لأنه أولى بالتمييز لوجهين : أحدهما : أنه يُميَّز بالمقادير ، نحو : أحد عشر رطلاً أو شبرًا أو قفيزًا ، ولا يعكس . والثاني : أنه واجب النصب ، ذكرهما في شرح الكافية[1] ، [٣١٠/ب] وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها ، وهو قول المحققين ، لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره ، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه ، والعدد ليس كذلك ، ألا ترى أنك تقول : « عندي مقدارُ رطلٍ زيتًا » ، ولا تقول : « عندي مقدارُ عشرين رجلاً » ، قاله الموضح في شرح القطر[2] .

(**و**) النوع (**الثاني : المقدار ، وهو**) ما يعرف به قدر الشيء ، وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (**إما مساحة كـ : شِبْرٍ أرضًا**) و« ذراعٍ نسيجًا » (**أو كيل كـ : قفيزٍ بُـرًّا**) ، ووقع في شرح لمع ابن جنّيّ لأبي البقاء : ومن الممسوح عندي « قفيزان شعيرًا » ، لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب ، وهو عشر الجريب . انتهى . ولم أره لغيره . (**أو وزن كـ : مَنَوَيْنِ عسلاً**) وتمرًا ، (**وهو تثنية : مَنَا**) بتخفيف النون والقصر ، كـ (**عصا**) ، والمنا : آلة الوزن ، يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال في تثنيته : « منوان » ، كما يقال في تثنية « عصا » : « عصوان » ، (**ويقال فيه « مَنٌّ » بالتشديد**) كـ « ضب » ، (**وتثنيته : مَنَّان**) بالتشديد ، كما يقال في تثنية « ضب » : « ضَبَّان » .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٦٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٩ .

(و) النوع (**الثالث : ما يشبه المقدار**) في الوزن والكيل والمساحة ، فالأول (**نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾**) [الزلزلة/٧] فـ « مثقال الذرة » شبيه بما يوزن به ، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا . (و) الثاني : نحو : (**نِحْيٌ سَمْنًا**) فـ « النحي » بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء : اسم لوعاء السمن ، وهو مما يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقة ، ويكون كبيرًا وصغيرًا . (و) الثالث نحو : (**﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾**) [الكهف/١٠٩] فـ « مثل » شبيه بالمساحة ، وليست مساحة حقيقية ، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحدّ ، [٣١١/أ] (**وحُمل على هذا**) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة ، نحو : (**إنَّ لنا غيْرَها إبلاً**) ووجه حمله عليه أنه غيره ، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل ، ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به ، وهو المثل .

(و) النوع (**الرابع : ما كان فرعًا للتمييز نحو**) : هذا (**خاتَمٌ حديدًا ، فإن « الخاتَم » فرع « الحديد »**) من جهة أنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل ، والخاتَم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار ، وضابطه : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ، (**ومثله**) أي مثل « خاتم حديدًا » في ذلك (**بابٌ ساجًا**) ، فإن « الباب » فرع « الساج » والساج نوع من الخشب ، (**و : جُبَّةٌ خزًّا**) فإن الجبَّة فرع الخزّ ، والخزّ نوع من الحرير ، (**وقيل**) في المنصوب بعد « الخاتم » وبعد « الباب » وبعد « الجبة » : (**إنه حال**) .

وينبني عليهما الخلاف في الاتباع ، فمن خرَّج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان[1] . ومن خرَّجه على الحال ، قال : إنه نعت[2] . والأول أولَى لأنه جامد جمودًا محضًا ، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتًا . **[٣٩٧]**

(**والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل نحو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾**) [مريم/٤] فإن نسبة « اشتعل » إلى « الرأس » مبهمة ، و« شيبًا » مبيّن لذلك الإبهام ، وهذا التمييز محول عن الفاعل ، والأصل : واشتعل شيب الرأس ، فحُوِّل الإسناد من المضاف ؛ وهو شيب ؛ إلى المضاف إليه ؛ وهو الرأس ؛ فارتفع ، ثم جيء بذلك المضاف الذي حوِّل عنه الإسناد فضلة وتمييزًا . **[٣١١/ب]**

(١) قال بذلك المبرد ، انظر المقتضب ٢٥٩/٣ .

(٢) قال بذلك سيبويه ، انظر الكتاب ١١٧/٢ - ١١٨ .

(**ونسبته للمفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾**) [القمر/١٢] فإن نسبة « فجرنا » إلى « الأرض » مبهمة ، و« عيونًا » مبين لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحوِّل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجيء بالمضاف تمييزًا ، هذا مذهب الجزولي(١) وابن عصفور(٢) وابن مالك(٣) وأكثر المتأخرين(٤) ، وأنكره الشلوبين(٥) ، وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول ، وتبعه تلميذه الأُبَّذِيّ(٦) وابن أبي الربيع(٧) ، وتأول الشلوبين « عيونًا » في الآية على أنها حال مقدرة ، لأنها حال التفجر لم تكن عيونًا ، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك ، وأوَّلها ابن أبي الربيع على وجهين : أحدهما : أن يكون بدل بعض من كل ، على حذف الضمير ، أي : عيونها ، مثل : أكلت الرغيف ثلثًا ، أي : ثلثه . والثاني أن يكون مفعولاً على إسقاط الجار ، أي : بعيون . وردَّه الموضح في شرح اللمحة .

(**ولك في مميز الاسم**) المفرد (**أن تجره بإضافة الاسم**) إليه إن حُذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه(٨) (كـ : **شِبْرِ أرضٍ**) من المسوحات ، (و : **قفيزِ بُرٍّ**) من المكيلات ، (و : **مَنَوَيْ عسلٍ**) من الموزونات ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٨ــ وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذا   أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

(**إلا إذا كان الاسم عددًا**) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي ، بخلاف ثلاثة عشرة وما بينها ، ومائة وما فوقها ، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كـ « خمسة أثوابًا » و« مائتين عامًا » ، فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب وواجب الجر ، فلا اعتراض عليه في الإطلاق ، وإنما وجب النصب فيما كان (كـ : **عشرين درهمًا**) وامتنع جره ، [٣١٢/أ] لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو : « عشري رجلٍ » ، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ؟ ولَم يعكس الأمر دفعًا

(١) الجزولية ص ٢٢٢ .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٤ .
(٤) منهم ابن عقيل في شرحه ١/٣٤٧ .
(٥) الارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٦) همع الهوامع ١/٢٥١ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٧) الارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٨) في « ب » : (تثنية) .

لإضافة الشيء إلى نفسه ، لأن العدد هو التمييز في المعنى ، قاله في المتوسط ، وزعم أنه الصواب . (أو مضافًا نحو :) ﴿ وَلَوْ جِئْنَا (بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾) [الكهف/١٠٩] (و ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾) [آل عمران/٩١] فـ « مددًا » تمييز لـ « مثل » ، و« ذهبًا » تمييز لـ « ملء » ، ولا يجوز جرهما بالإضافة ، لأن « مثل » و« ملء » مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٩ــ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

(فصـــــــــــــل)

(**من مُميّز النسبة**) التمييز (**الواقع بعد ما يفيـــد التعجـــب**) إمـا بصيغتـه الموضوعة له أو لا ، فالأول (**نحو :**) أبو بكر (**أكرمْ به أبًا وما أشـــجَعَهُ رجُـــلاً . و**) الثاني نحو : (**لله درُّهُ فارسًـــا**) ، فـ « أبًـا » و« رجـلاً » و« فارسًـا » تمييز لبيـان جنـس المتعجب منه المبهم في النسبة ، والدَّرّ ؛ بفتـح الـدال المهملـة وتشـديد الـراء ؛ في الأصـل مصدر درَّ اللبن يدِرُّ ويدُرُّ ؛ بكسر الدال وضمها ؛ درًّا ودرورًا كـثر ، ويسـمى اللـبن نفسـه درًّا ، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضيف[1] فعله إلى الله تعالى قصـدًا لإظهار التعجب منه ، لأنه تعالى منشـئ العجـائب ، فمعنـى قولهـم : « لله دره فارسًـا » مـا أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الـذي ارتضعـه مـن ثـدي أمـه ، أي مـا أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفـة ، وكـون « فارسًـا » من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه [٣٩٨] « الـدر » معلـوم المرجـع ، [٣١٢/ب] أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسـبة ، لأن الضمـير مبـهم ، فيحتاج إلى ما يميزه ، قاله في الحواشي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦١ـ وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا مَـيِّزْ . . . .

(**و**) من مميز النسبة التمييز (**الواقع بعد اسم التفضيل**) ، وله حالتـان : تـارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا ، (**وشرط نصب هـذا**) الواقـع بعـد اسـم التفضيـل (**كونه**) سببيًا ، وذلك إذا كان (**فاعلاً معنًى ، نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً**) ، وعلامـة ذلـك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلاً من لفظه ومعناه ، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول في مثالنا : « زيدٌ كَثُرَ مالُهُ » ، وإلى هذه المسالة أشار الناظم بقوله :

٣٦٠ـ وَالفَـاعِلَ الْمَعْنَـى انْصِبَـنْ بـأَفْعَلاَ مُفَضِّـلاً . . . .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (أضاف) .

(**بخلاف**) ما إذا لم يكن فاعلاً معنى ، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو : (**مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ**) ، بالخفض ، وعلامة ذلك أن يحسن وضع « بعض » موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فنقول في مثالنا : « مالُ زيدٍ بعضُ الأموال » ، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون « مال » فاعلاً معنى لفساد المعنى ، فلا يقال : « مالُ زيدٍ كَثُرَ مالُه » ، لأنه يؤدي إلى أن المال له مال .

وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية ، لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى ، (**وإنما جاز : هو أكرمُ الناسِ رجُلاً**) بالنصب مع تخلف شرطه ؛ وهو أن « رجلاً » لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى ، إذ لا يقال : « هو كرم رجل » فتخبر عن « هو » بقولك : « كرم رجل » وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر ، وإنما نصب (**لتعذر إضافة « أفعل » مرتين**) ، لأنه أضيف أولاً إلى « الناس » ، فلو أضيف ثانيًا إلى « رجل » لزم إضافته مرتين ، وذلك ممتنع ، لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره .

[٣١٣/أ] (فصـــــــــــــل)

(**ويجوز جر التمييز بـ « من » كـ « رطلٍ مِنْ زَيْـــتٍ »**) . واختلـف في معنـى « من » التي يصرح بها مع التمييز ، فقيل : للتبعيض ، ولذلك لم تدخل في « طاب نفسًـا » لأن « نفسًا » ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة . وقال الشـلوبين[١] : زائـدة عند سيبويه[٢] لمعنى التبعيض . قال في الارتشاف[٣] : ويدل علـى صحتـه أنـه عُطـف علـى موضعها نصبًا ، قال الحطيئة : [من البسيط]

٤٥٥ـ طَـافَتْ أمَامَـةُ بالرُّكْبَـانِ آونَـــةً ... يَـا حُسْـنَهُ مِـنْ قـوامٍ مـا ومُنْتَقَبـا

وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيـان الجنـس ، وهـو ظـاهر ، لأن المشـهور مـن مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن « من » لا تزاد إلا في غير الإيجاب .

ولا[٤] يمتنع جر التمييز بـ « من » (**إلا**[٥] **في ثلاث مسائل** :

إحداها : تمييز العدد . كـ : عشرين درهَمًا) لما سيأتي .

(**الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول ، كـ : غرستُ الأرضَ شجرًا ، ومنـــه**) أي من المحوّل عن المفعول (**ما أحسنَ زيدًا أدبًا**) فإنـه محـول عـن المفعـول ، وأصلـه : مـا أحسنَ أدبَ زيدٍ ، (**بخلاف : ما أحسنَه**) أي زيدًا (**رجُلاً**) فإنه ليس محوّلاً عن المفعـول ، إذ لا يصح « ما أحسن رجل زيد » مع أن المراد [٣٩٩] بالرجل نفس زيد .

(١) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٣) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

٤٥٥- البيت للحطيئة في ديوانه ص ١١ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وخزانـة الأدب ٢٧٠/٣ ، ٢٨٩ ، والدرر ٥٣٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٢/٣ ، وبـلا نسـبة في الخصـائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٥١/١ .

(٤) سقط من « ط » .

(٥) سقط من « ط » .

و(**الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنَى إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعة كـ : طابَ زيدٌ نفسًا**) ، إذ أصله : طابت نفسُ زيدٍ ، (**أو**) محوّلاً (**عن مضاف غيره**) ، كأن يكون مبتدأ ، (**نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً**) ، فـ « مالاً » محوّل عن مبتدأ ، (**إذ أصله : مالُ زيدٍ أكثرُ**) ، فحُوِّل المضاف ، وجُعِل تمييزًا ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع على الابتداء مكانه ، (**بخلاف**) ما كان فاعلاً في المعنى ، ولم يكن محوّلاً (**نحو : لله دَرُّهُ فارسًا** ، و : **أبرحْتِ جارًا**) بكسر التاء خطابًا للمؤنثة ، أخذًا من قول الأعشى : [من المتقارب]

٤٥٦ـ أَقُولُ لَهَا حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْـ ـلُ أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا

[٣١٣/ب]. (**فإنهما**) أي فارسًا وجارًا (**وإن كانا فاعلين معنًى ؛ إذ المعنَى عَظُمْتَ فارسًا وعَظُمْتِ جارًا ؛ إلا أنهما غير محوَّلين**) عن الفاعل صناعة ، (**فيجوز دخول « مِنْ » عليهما**) ، فتقول : « من فارس » و« من جار » ، كقوله : [من السريع]

٤٥٧ـ يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

(**ومن ذلك**) الفاعل في المعنى الغير المحوّل : (**نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ**[(١)]) ، فـ « رجلاً » وإن كان فاعلاً معنى ؛ إذ المعنى نعم الرجل زيدٌ ؛ إلا أنه غير محول ، فلذلك (**يجوز**) دخول « من » عليه ، فتقول : (**نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ ، قال**) أبو بكر بن الأسود : [من الوافر]

٤٥٨ـ تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ (**فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي**)

بفتح التاء كـ « يَمَان » . واقتصر في النظم على استثناء مسألتين فقال :

٣٦٢ـ وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى . . . .

٤٥٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٥٦ ، ٢٧٥ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٣، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، وسمط اللآلي ص ٣٣٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٣ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، ولسان العرب ٤١١/٢ (برح) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١ ، ٤٠٤ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢ ، والفاخر ص ٢٨٠ .

٤٥٧- البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٣٧٨/١ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٩٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٨ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٠ ، والمقرب ١٦٥/١ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (زيدا) .

٤٥٨- البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر ٢٧٦/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/٧، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٣ ، ١٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٩/٣، وخزانة الأدب ٣٩٥/٩، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، والمقرب ٦٩/١، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

وإنما امتنع دخول « من » في المسائل الثلاث المتقدمة ، لأن وضع « مِنْ » المبينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه ، نحو : ﴿ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [الكهف/٣١] . وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل ، لكون العدد دالاً على متعدد ، والتمييز مفرد ، وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز دخولها في غير ذلك ، لأن التمييز نفس المميز في المعنى .

وفي كلامه هنا أمور منها : أنه قيّد الفاعل المعنوي بأن يكون محوّلاً صناعة ، ولم أقف عليه لغيره . ومنها أنه تبع الشارح[1] في جعل « للهِ دَرُّهُ فارسًا » و« نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ » من تمييز الجملة ، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة[2] . ومنها أنه حكم على « أبرحْتِ جارًا » أنه غير[3] محوّل ، والمنقول عن الأعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : أبرح جارك ، فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيرًا ، [٣١٤/أ] وذهب ابن خروف[4] إلى أنه مما انتصب [٤٠٠] عن تمام الاسم ، فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محوّلاً قول ثالث . ومنها أنه خالف كلامه في « نِعْمَ رجلاً زيدٌ » ، فقال هنا : يجوز «نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ » ، ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال[5] : ولا تدخل « مِنْ » على ما كان منقولاً أو مشبهًا بالمنقول أو بعد عدد ، وقدَّم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم : « نِعْمَ رجلاً زيدٌ » ، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فكان هذا هو الأصل ، ثم حوّل الإسناد عن الظاهر إلى المضمر ، وجُعل المرفوع تمييزًا لذلك الضمير . انتهى . فجعله محولاً ، ومنع دخول « مِنْ » عليه . ومنها أن قوله : إذ المعنى عَظُمَتْ فارسًا وعَظُمَتْ جارًا . ليس فيه بيان أن « فارسًا » و« جارًا » فاعلان معنى ، وكان حقه أن يرفعهما ، ويقول : إذ المعنى عظمت فروسيتُك وعظم جوارُك ، فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز ، فتقول : عظم فارس وعظم جار .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٢ .

(٢) شرح المرادي ١٨٣/٢ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الارتشاف ٣٨١/٢ .

(٥) انظر قوله في همع الهوامع ٢٥١/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا**) جامدًا (**كـ : رطـــلٍ زيتًـــا** ، **أو فعلاً** جامدًا **نحو : ما أحسنَه رجُــلاً**) ، لأن الجـامد لا يتصـرف في نفسـه فـلا يتصـرف في معموله بتقديمه عليه . (**وندر تقدمه على**) الفعل (**المتصرف كقوله**) وهو رجل من بني طيئ : [من المتقارب]

٤٥٩ــ (**أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْـــلِ الْمُنَـــى**) وَدَاعِـــي الْمَنُـــون يُنَـــادِي جِـــهَارَا

فـ « نفسًا » تمييز مقدم على عامله ؛ وهو تطيب ؛ لأنه فعل متصرف (**وقـــاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي**[1]) ، قال الناظم في شـرح العمـدة[2] : بقولهـم أقـول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وجعله في النظم قليلاً فقال :

٣٦٣ــ وَعَـــامِلَ التَّمْيِـــيْزِ قَـــدِّمْ مُطْلَقَـــا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْفِ نَـزْرًا سُبِـقَا

[٣١٤/ب] ولم يجـز سيبويه[3] والجمـهور ذلـك ، لأن الغـالب في التمييـز المنصـوب بفعـل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغيّر عما كان مستحقه[4] من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

٤٥٩- البيت لرجل من طيئ في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ ، وبلا نسبة في أوضـح المسـالك ٣٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح المـرادي ١٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣ .

(١) انظر هذه الآراء في التسهيل ص ١١٥ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح ابـن النـاظم ص ٢٥٣ ، والارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٣٥٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يستحقه) .

وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسي ، واستحسنه ابن خروف . والبيت ونحوه ضرورة ، كما قال في المغني[1] ، ويحتمل أن يكون « نفسًا » منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور ، فالتقدير : أتطيب نفسًا تطيب .

وأما إذا كان العامل وصفًا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل . واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو : « طاب نفسًا زيدٌ » ، قاله ابن الضائع . وهذا يردّ قول الفارسي : إن التمييز كالنعت ، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت . قاله ابن عصفور[2] .

(١) مغني اللبيب ص ٦٠٣ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(هذا باب حروف الجر)

[٢] ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها . (**وهي عشرون حرفًا**) كما في النظم (**ثلاثة مضت في**) باب (**الاستثناء ، وهي : خلا وعدا وحاشا**) الجارات فلا حاجة لإعادتها ، (**وثلاثة شاذة**) في عمل الجر :

(**أحدها** : « **متى** » **في لغة هذيل**) بالتصغير (**وهي**) عندهم (**بمعنى** « **من** » **الابتدائية**) ، حكى يعقوب ذلك عنهم ، و(**سمع من بعضهم**[(١)] : **أخرجها متى كمه**) أي من كمه ، (**وقال**) شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب : [من الطويل] [٣١٥/أ]

٤٦٠- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ   (**مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**)

أي : مَن لجج ، واللجج : جمع لجة ؛ بضم اللام ؛ وهي معظم الماء ، والنئيج : بفتح النون وكسر

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ .

٤٦٠- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١ ، والأشباه والنظائر ٢٨٧/٤ ، وجواهر الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧ ، ٩٩ ، والخصائص ٨٥/٢ ، والدرر ٣٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (شرب) ، ١٦٢/٥ (مخر) ، ٤٧٤/١٥ (متى) ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥ ، والأزهية ص ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، والجنى الداني ص ٤٣ ، ٥٠٥ ، وجواهر الأدب ص ٤٧ ، ٣٧٨ ، ورصف المباني ص ١٥١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ص ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، وشرح التسهيل /١٥٣، ١٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، ٨٠٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ص ١٠٥، وهمع الهوامع ٣٤/٢ .

الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم : المر السريع مع الصوت ، يقال : إن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر الملح ، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه ، فيكون لها صوت عظيم مزعج ، ثم تذهب صاعدة إلى الجو ، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفّعها ، ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى .

(**والثاني** : « **لعلّ** » **في لغة عقيل**) بالتصغير (**قال**) شاعرهم : [من الوافر]

٤٦١ـ (**لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا**) بشَيْءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ

بجر الجلالة بـ « لعل » ، وشريم : بفتح الشين المعجمة : المرأة المفضاة ، (**ولهم في لامها الأولى الإثبات**) كما مر ، (**والحذف**) كقوله : [من الرجز]

٤٦٢ـ عَلَّ صرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها

أنشده الفراء بجر صروف ، (و) لهم (**في**) لامها (**الثانية الفتح والكسر**) ، وأنشدوا عليهما : [من الوافر]

٤٦٣ـ لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهارًا مِنْ زهَيْرٍ أو أَسِيدِ

[٣] فهذه أربع لغات ، ولا يجوز الجر في بقية لغات « لعل » .

(**والثالث** : « **كي** ») ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا ، (**وإنما تجر ثلاثة**) لا رابع لها ، (**أحدها** : « **ما** » **الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء** : « **كَيْمَهْ** ») ، والأصل : « كيما » فحذفت ألف « ما » وجوبًا ، وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة

٤٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٣ ، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ورصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، والمقرب ١٩٣/١ .

٤٦٢- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر) ، ٤٧٣/١١ (علل) ، ٥٥٠/١٢ (لمم) ، والخصائص ٣١٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣ ، ٦٦٨، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، ٥٤٥ ، وشرح التسهيل ٣٤/٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ ، والإنصاف ٢٢٠/١ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، ورصف المباني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، واللامات ص ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤ ، وتاج العروس (لمم) .

٤٦٣- البيت لخالد بن جعفر في الأغاني ٧٩/١١ ، وأمالي المرتضى ٢١٢/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٨٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩ ، ولسان العرب ٤٧٣/١١ (علل) ، وشرح التسهيل ٤٧/٢ ، ١٨٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢ .

الدالة على الألف المحذوفة ، (**والأكثر**) عندهم (**أن يقولوا** : « **لِمَهْ** ») باللام ؛ والمعنى : لأي شيء كان كذا ؟ (**الثاني** « **ما** » **المصدرية وصلتها**) ، فإنهما في تأويل الاسم ، (**كقوله**) وهو النابغة : [من الطويل] [٣١٥/ب]

٤٦٤ــ إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا **(يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ)**

فـ « كي » جارة لمصدر مؤول من « ما » وصلتها ، وهي حرف النفع بمنزلة اللام ، (**أي**) إنما يراد الفتى (**للضر والنفع**) ، أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ، ويروى : « يُرجَّى الفتى » ، وكون « ما »[1] فيه مصدرية ، (**قاله الأخفش**[2]) ، وهو قليل . (**وقيل** « **ما** ») فيه (**كافة**) لـ « كي » عن عمل الجر مثلها في « ربما » ، وقول قريب الموضح في حاشيته : وأن المصدرية مضمرة بعدها ، سهو . (**الثالث** : « **أنْ** » **المصدرية**) المضمرة (**وصلتها نحو** : « **جئت كي تكرمني** » **إذا قدرت** « **أن** » **بعدها**) ، والأصل : كي أن تكرمني ، فحذفت « أن » استغناء عنها بنيَّتها (**بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله**) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

٤٦٥ــ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا **(لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)**

فـ « تَغُرَّ » و « تَخْدَعا » مبنيان للفاعل ، و« الْمَنح » : الإعطاء . متعد لاثنين أولهما « أكل

٤٦٤- البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١ ، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٤٩٨/٨ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ٣١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٩٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، والحيوان ٧٦/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ١٥٣٢/٣ ، ومغني اللبيب ١٨٢/١ ، وهمع الهوامع ٥/١ ، ٣١ .

(١) في « أ » : (لما) .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ .

٤٦٥- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٨٢/٣ ، وأوضح المسالك ١١/٣ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ورصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ١٤٨/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٥/٢ .

الناس » وثانيهما « لسانك » على حذف مضاف ، والمعنى : أصبحت مانحًا كل الناس حلاوة لسانك ، والغرور : الخداع ، فهو عطف تفسيري ، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم .

وجعل ابن مالك في التسهيل[1] إظهار « أن » بعد « كي » قليلاً ، ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح ، (**والأولى**) فيما إذا لم يذكر « أن » بعد « كي » (**أن تقدر « كي » مصدرية**) ، ناصبة للمضارع بنفسها ، (**فتقدر اللام قبلها**) استغناء عنها بنيّتها (**بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾**) [الحديد/٢٣] . فهذه ستة أحرف . [٣١٦/أ]

(**والأربعة عشر الباقية**) من العشرين (**قسمان :**

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي : من ، و إلى ، و عن ، و على ، و في ، و الباء ، و اللام) ، وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام : ما هو موضوع على حرف واحد ، وهو اثنان : « الباء » و« اللام » . وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة : « من » و« عن » و« في » . وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان : « إلى » و«على» .

وبدأ منها بـ «من » ، لأنها أم حروف الجر ، قاله صاحب درة الغواص وغيره .

مثال : جرها المضمر والظاهر (**نحو : ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾**) [الأحزاب/٧] .

ومثال « إلى » : (**﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾** [المائدة/٤٨] **﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾**)[الأنعام/٦٠] .

ومثال «عن» : (**﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾** [الانشقاق/١٩] **﴿ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ﴾**)[المائدة/١١٩] .

ومثال «على» : (**﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾**) [غافر/٨٠] .

ومثال « في » : (**﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ) لِلْمُوقِنِينَ ﴾** [الذاريات/٢٠] (**﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ ﴾**) [الزخرف/٧١] .

ومثال « الباء » : (**﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾**[النساء/١٧٥] **﴿ آمَنُوا بِهِ ﴾**)[الأعراف/١٥٧] .

ومثال اللام : (**﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾** [البقرة/٢٨٤] **﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾** [يونس/٦٨] .

(**وسبعة تختص بالظاهر**) وهي المشار إليها بقوله في النظم :

٣٦٦ــ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنذُ مُذْ وَحَتَّى وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

وهي بالنسبة إلى الوضع أربعة أقسام : ما وضع على حرف واحد ، وهو ثلاثة : الكاف

(١) التسهيل ص ٢٢٩ .

والواو والتاء . وما وضع على حرفين ، وهو « مذ » خاصة . وما وضع على ثلاثة أحرف وهو : « منذ » و « رب » . وما وضع على أربعة أحرف وهو : « حتى » خاصة .

(**وتنقسم**) بالنسبة إلى عملها في الظاهر (**أربعة أقسام**) أيضًا :

(**ما لا يختص بظاهر بعينه ، وهو**) ثلاثة : « حتى » و« الكاف » و« الواو » ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر/٥] ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى/١١] ، ﴿ وَالطُّورِ ﴾ [الطور/١] . (**وقد تدخل**) « حتى » و(**الكاف في الضرورة على الضمير**) ، فالأول كقوله : [من ؟؟؟؟]

٤٦٦ــ أتت حَتَّاكَ تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أنها لاَ تَخِيْبُ

[٣١٦/ب] والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة ، قاله في المغني(١) .

والثاني (**كقول العجاج**) يصف حمارًا وحشيًا : [من الرجز]

٤٦٧ــ خَلَّى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا ... (**وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا**)

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذِّنابات ؛ بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة ؛ جمع ذنابى ، وهي في الأصل شبه المخاط يقع من أنوف الإبل ، وهنا اسم موضع بعينه ، وأم أوعال : اسم هضبة بعينها [٤] ، وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض ، وشِمالاً : ظرف ، وكثبًا ؛ بفتح الكاف والثاء المثلثة ؛ صفته ، ومعناه : قريبًا ، و« أو » : حرف عطف ، والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات نلحية شماله قريبًا منه ، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها . (**وقول الآخر**) وهو رؤبة يصف حمارًا وحشيًّا وأتنًا وحشيات : [من الرجز]

٤٦٨ــ فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ ... (**كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ**)

٤٦٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٧٠، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٣/٢ .

(١) مغني اللبيب ١٢٣/١ .

٤٦٧- البيت للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، وأوضح المسالك ١٦/٣ ، وتاج العروس (وعل) ، وجمهرة اللغة ص ٦١ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ١٩٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٥/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ .

٤٦٨- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، ١٩٦ ، والدرر ٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، ===

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي ، وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات ، والبعل : الزوج ، والحلائل : جمع حليلة الرجل ، وهي امرأته ، الحاظل ؛ بالحاء المهملة والظاء المشالة : المانع من التزويج كالعاضل ، والمعنى : لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعًا .

(وما يختص بالزمان وهو « مذ » و« منذ ») وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦٧ـ وَاخْصُصْ بِـمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا ....

(فأما قولهم : ما رأيتُه مذ أن الله خلقه) [٣١٧/أ] بفتح الهمزة على أنها مصدرية ، وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بـ « مذ » في الصورة الظاهرة **(فتقديره : مذ زمنِ أن الله خلقَه)** ، فـ « مذ » في الحقيقة إنما جرت زمانًا محذوفًا مضافًا إلى المصدر لا المصدر ، **(أي مذْ زمنِ خلقِ الله إياه)** ، فاندفع بهذا التقدير السؤال . وأما على رواية من كسر الهمزة فـ « مذ » فيه اسم لدخولها على الجملة . **(وما يختص بالنكرات وهو : رُبَّ)** بضم الراء ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٦٧ـ .... وَبِـرُبْ منكـرًا ....

نحو : « رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه » ، **(وقد تدخل في الكلام)** النثر **(على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنَى)** من إفراد وتذكير وفروعهما كقولك : « رُبَّهُ رجلاً » ، و« رُبَّهُ رجلين » ، و« رُبَّهُ رجالاً[1] » ، و« رُبَّهُ امرأةً » ، و« رُبَّه امرأتين » ، و« رُبَّهُ نساءً » ، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد ، **(قال)** الشاعر : [من الخفيف]

٤٦٩ـ **(رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْت إِلَى مَا)** يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

فأتي بالضمير مفردًا ، مفسَّرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى ، وهو فتية ، هذا مذهب البصريين[2] .

== وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ورصف المباني ص ٢٠٤، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٨ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، ٧٩٣ ، وهمع الهوامع ٣٠/٢ .

(١) سقطت الجملة من « أ » .

٤٦٩- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والدرر ٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤ ، ومغني اللبيب ص ٤٩١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢٧/٢ .

(٢) انظر مذهب البصريين في الارتشاف ٤٦٢/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .

وحكى الكوفيون[1] جواز مطابقته لفظًا[2] نحو : « رُبَّها امرأةً » ، و« رُبَّهما رجلين » ، و« رُبَّهُم رجالاً » ، و« رُبَّهُن نساءً » .

واختُلف في الضمير المجرور بـ « رب » فقيل معرفة ، وإليه ذهب الفارسي[3] وكثيرون . وقيل نكرة ، واختاره الزمخشري[4] وابن عصفور[5] ، لأنه عائد على واجب التنكير ، وجعل الناظم دخول « رُبَّ » والكاف على الضمير نادرًا فقال :

٣٦٨ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَاكَهَا وَنَحْوِهِ أَتَى

(**وما يختص بالله وربَ**) بفتح الراء ، [٣١٧/ب] حال كونه (**مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء**) في القسم ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٦٧ـ .... والتاء للهِ ، وَرَبْ

(**نحو** : ﴿ **تَاللهِ لأَكِيْدَنَّ**) أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء/٥٧] ، (و« **تَرَبِّ الكعبة** » . و« **تَرَبِّي لأفعلنَّ** ») ، حكاه الأخفش[6] ، وندر « تالرحمن » و« تحياتِك » ، حكاه سيبويه[7] .

(١) انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) الإيضاح العضدي ٢٥٣/١ .
(٤) الارتشاف ٤٦٢/٢ .
(٥) المقرب ٢٠٠/١ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٥٩ .
(٧) الكتاب ٥٩/١ .

(فصـــــــــــــل)

(في ذكر معانِي الحروف) الجارة : والصحيح عند البصريين أن حروف الجـر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحـرف النصـب ، ومـا أوهـم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف . وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو مجمـل البـاب كلـه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبـهم أقـل تعسـفًا . قالـه في المغنِي[1] .

(لـ « مِن » سبعة معان :

أحدها : التبعيض) عند الفارسي[2] والجمهور ، وصححه ابن عصفـور[3] ، [٨] وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ « بعض » (نحو :) ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّـا تُحِبُّونَ) ﴾ [آل عمران/٩٢] أي : بعض ما تحبون ، (ولهذا قرئ : بعضَ ما تُحِبـون) قـرأ ذلك ابن مسعود[4] .

(و) المعنى (الثاني : بيان الجنـس) عنـد جماعـة مـن المتقدمـين والمتـأخرين ، وعلامتها صحة وقوع موصـول موضعـها إذا بيّنـت معرفـة نحـو : ﴿ فَـاجْتَنِبُوا الرِّجْـسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [الحج/٣٠] أي الذي هو الأوثان ، فإن بيّنت نكرة فهي ومجرورهـا في موضـع جملـة (نحو :) ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) ﴾ [الكـهف/٣١] فـ « مـن ذهـب » بيـان لـ « أساور » ، أي : هي ذهب ، و« من » الأُولى للابتداء عند الجمهور ، أو زائدة على رأي الأخفش[5] ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ وَحُلُّوْا أَسَاوِرَ ﴾ [الإنسان/٢١] . [٣١٨/أ]

(١) مغني اللبيب ص ١٥٠ – ١٥١ .
(٢) الإيضاح العضدي ٢٥١/١ .
(٣) المقرب ١٩٨/١ .
(٤) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والكشاف ٢٠٢/١ ، وتفسير الرازي ٥٠١/٢ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ – ٢٧٣ .

(و) المعنى (**الثالث : ابتداء الغاية المكانية باتفاق**) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (**نحو**) : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً (**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**) إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [الإسراء/١] . (و) ابتداء الغاية (**الزمانية**) وفاقًا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن دُرُسْتَوَيْه ، و(**خلافًا لأكثر البصريين**) في منعهم ذلك ، (و) يدل (**لنا**) الكتاب العزيز وهو (**قوله تعالى** : ﴿ **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**) أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة/١٠٨] ، (**والحديث**) وهو قول أنس ﷺ : (**فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ**) رواه البخاري[1] من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه ، وقول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، كما حكاه الأخفش في المعاني[2] ، (**وقول الشاعر**) النابغة الذبياني يصف السيوف : [من الطويل]

٤٧٠ـ (**تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيْمَةٍ**) إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

فـ « من أزمان » لابتداء الغاية الزمانية ، وتُخُيِّرْنَ وجُرِّبْنَ : مبنيان للمفعول ، والنون المتصلة بهما نائب الفاعل ، وهي راجعة إلى السيوف المحدَّث عنها في بيت قبله[3] ، وتُخُيِّرْنَ[4] : اصطفين ، وجُرِّبْنَ : اختبرن ، ويوم حليمة ، يوم مشهور من أيام العرب ، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني ، وحليمة هي بنت الحارث[5] بن أبي شمر ، والتجارب : جمع تجربة . وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف ، والتقدير : في الآية : من تأسيس أول يوم ، وفي الحديث من صلاة الجمعة ، وفي البيت : من استمرار أزمان ، وكذلك ما أشبهها ، وأجيب بأن الأصل عدم الحذف . [٣١٨/ب]

وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو : « من محمدٍ رسولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرومِ »[6] .

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم ٩٧١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١ .

٤٧٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٥ ، وخزانة الأدب ٣٣١/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩ ، ٧٣١ ، ولسان العرب ٢٦١/١ (جرب) ، ١٤٩/١٢ (حلم) ، ومغني اللبيب ص ٣١٩ ، والمقاصد النحوية ٢٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦/٢ .

(٣) وهو قوله : (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب) .

(٤) في « أ » : (خيرن) .

(٥) في « ط » : (الحرب) .

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٧ .

(و) المعنى (**الرابع : التنصيص على العموم أو لتوكيد**[1] **التنصيص عليه ، وهي الزائدة**) ، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، فهي للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنه قبل دخول « من » يحتمل نفي الواحد[2] ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن يقال : « بل رجلان » ، وبعد دخولها يصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أن يقال : « بل رجلان » . والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو : « ما جاءني مِن أحدٍ » فهي لتأكيد التنصيص على العموم ، لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضًا ، فزيادة « من » إنما أفادت مجرد التوكيد ، لأن « ما جاء أحد » و« ما جاء من أحد » سيان في إفهام العموم دون احتمال . فإن قلت : إذا كانت « من » تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وإن كان سقوطها[3] مخلاً بالمعنى المراد ، كما قالوا في « لا » : إنها زائدة في قولهم : « جئت بلا زاد » مع أن سقوطها يخل بالمعنى .

(و) « من » المزائدة (**لها ثلاثة شروط**) عند الجمهور :

أحدها : (**أن يسبقها نفي**) بأي أداة كانت ، (**أو نَهْيٌ**) بـ « لا » ، (**أو استفهام [٩] بـ « هل »**) خاصة ، وفي إلحاق الهمزة بها نظر ، وفي الارتشاف[4] : لو قلت كيف تضرب من رجل ؟ أو متى تضرب من رجل ؟ لم يجز . انتهى . ولعل الفرق أن « هل » لطلب التصديق دائمًا .

(و) الثاني : (**أن يكون مجرورها نكرة**) كما مر .

(و) الثالث : (**أن يكون**) مجرورها المنكر (**إما فاعلاً نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾**) [الأنبياء/٢] فذكر فاعل « يأتيهم » ، (**أو مفعولاً**) به (**نحو : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾**) [مريم/٩٨] فـ « أحد » مفعول « تحس » ، [٣١٩/أ] (**أو مبتدأ نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾**) [فاطر/٣] فـ « خالق » مبتدأ ، و « غير الله » نعته على المحل ، والخبر محذوف ، تقديره : لكم ، وليس « يرزقكم » الخبر ، لأن « هل » لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح .

(١) في « ط » : (توكيد) .
(٢) في « أ » ، « ط » : (الوحدة) .
(٣) في « ب » : (استعمالها) .
(٤) الارتشاف ٢/٤٤٥ .

وأجاز بعضهم[1] زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو : « قد كانَ مِنْ مَطَرٍ »، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط[2] ، ووافقهم الناظم في التسهيل[3] ، وعلله في [١٠] شرحه[4] بثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا .

(الخامس معنَى البدل نحو : ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾) [التوبة/٣٨] أي بدل الآخرة ، وأنكر قوم مجيء « من » للبدل ، وقالوا : التقدير : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة ، فالمفيد للبدلية متعلَّقُها المحذوف وأما هي فللابتداء . نقله في المغني[5] وأقره .

المعنى (السادس : الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية ، فالأول (نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾) [فاطر/٤٠] أي في الأرض ، والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [البقرة/١٠٦] قاله في المغني[6] . (و) الثاني نحو : (﴿ إِذَا نُودِي لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾) [الجمعة/٩] أي في يوم الجمعة .

(السابع : التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾) [نوح/٢٥] أي أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدِّمت العلة على المعلول للاختصاص ، (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم : [من البسيط]

٤٧١ـ (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

أي يغضى منه لأجل مهابته . والإغضاء : بالغين والضاد المعجمتين : إرخاء الجفون ، واقتصر

(١) منهم ابن جني ، انظر الخصائص ١٠٦/٣ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ .
(٣) التسهيل ص ١٤٤ .
(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٣ - ١٣٩ .
(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٣ .
(٦) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

٤٧١- البيت للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن) ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأمالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، ومغني اللبيب ٣٢٠/١، والمقاصد النحوية ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

في النظم على قوله : [٣١٩/ب]

٣٦٩ـ بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠ـ وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة..................

وزاد في المغنى[1] ثامنًا : وهو المجاوزة نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ [الزمر/٢٢] أي عن ذكر الله .

وتاسعًا : وهو الانتهاء كقولك : « قربت منه » ، فإنه مساو لقولك : « قربت إليه » ، قاله ابن مالك[2] .

وعاشرًا : وهو الاستعلاء عند الأخفش[3] والكوفيين نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء/٧٧] أي عليهم ، وخرَّجها المانعون على التضمين ، أي منعناه بالنصر من القوم .

وحادي عشر : وهو الفصل ؛ بالصاد المهملة ؛ وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما ، نحو : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة/٢٢٠] ، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران/١٧٩] ، ونحو : « لا تعرف زيدًا من عمرو » .

وثاني عشر : موافقة الباء عند بعض البصريين ، وقيل بعض الكوفيين ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى/٤٥] أي بطرف ، نقله الأخفش عن يونس[4] .

وثالث عشر : موافقة « عند » نحو : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران/١٠] قاله أبو عبيدة[5] .

ورابع عشر : مرادفة « ربما » كقوله : [من الطويل]

٤٧٢ـ وَإِنا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ....

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

٤٧٢- عجز البيت : (على رأسه تلقى اللسان من الفمِ) ، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٤ ، والأزهية ص ٩١ ، وخزانة الأدب ٢١٥/١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، والدرر ٨٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢ ، ٧٣٨ ، والكتاب ١٥٦/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣١١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٠/٣ ، والجنى الداني ص ٣١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، ومغني اللبيب ص ٣٢٢ ، ٥١٣ ، والمقتضب ١٧٤/٤ ، وهمع الهوامع ٣٥/٢ ، ٣٨ .

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم[(1)] .

والخامس عشر : الغاية ، قاله سيبويه[(2)] : تقول : « رأيته من ذلك الموضع » فجعلته غاية لرؤيتك ، وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له .

(وللاّم اثنا عشر معنًى أحدها :

الملك نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [لقمان/٢٦] .

المعنى (**الثاني : شِبه الملك ، ويعبر عنه بالاختصاص**) والاستحقاق ، فالأول (**نحو : السرج للدابة**) . والثاني نحو : « العمارة للدار » لأن « الدابة » و« الدار » لا يتصور منهما الملك ، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات ، والتي للاختصاص بخلاف ذلك . [٣٢٠/أ]

(**و**) المعنى (**الثالث : التعدية**) إلى المفعول به (**نحو : ما أضربَ زيدًا لعمرٍو**) لأن ضرب متعدٍّ في الأصل ، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل ؛ بضم العين ؛ فصار قاصرًا ، فتعدى بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى[(3)] أن الفعل باقٍ على تعديته [١١] ولم ينقل ، وأن اللام ليست للتعدية ، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب ، وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا ؟ ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثاني . ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية[(4)] بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم/٥] ، وتبعه ابنه[(5)] . قال الموضح في المغني[(6)] : والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو : « ما أضربَ زيدًا لعمرو » كما مثل هنا ، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل[(7)] فصار المثال محتملاً . وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقًا عليه فكيف يكون أولى ؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن ، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه .

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٦٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨٤ .

(٧) شرح التسهيل ١٤٤/٣ ، ولم يذكر الآية التي وردت في المتن ، بل بقوله تعالى : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجًا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾ [النحل /٧٢] .

المعنى (**الرابع : التعليل ، كقوله**) وهو أبو صخر الهذلي : [من الطويل]

٤٧٣ـ (**وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ**) كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ

أي لأجل ذكري إياك .

المعنى (**الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة**) ، وهي أنواع منـها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، (**نحو قوله**) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان ابن عبد الملك بن مروان : [من الكامل] [٣٢٠/ب]

٤٧٤ـ وَمَلَكْتَ مَـا بَيْـنَ العِـرَاقِ وَيَـثْرِبٍ (**ملكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمعـاهِدِ**)

أي أجار مسلمًا ، وهو بالجيم . قال الدماميني : لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون « أجار » بمعنى : فعل الإجارة ، واللام صلة له . انتهى . (**وأمـا : ﴿ رَدِفَ لَكُـم ﴾** [النمل/٧٢] **فالظاهر أنه**) ؛ أي ردف ؛ (**ضمن معنَى « اقترب »**) فاللام صلة له لا زائدة ، وبه جزم في المغني فقال[1] : وليس منه « ردف لكم » خلافًا للمبرد[2] ومن وافقه[3] ، بل ضمن ردف معنى « اقترب » ، (**فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾**) [الأنبياء/١] . انتهى . ومنها المعترضة بين المتضايفتين كقولهم : [من م . الكامل]

٤٧٥ـ يَـا بُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ ....

والأصل يا بؤسَ الحربِ ، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص . وهل انجرار ما بعدها بها أو

٤٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٠٣ .

٤٧٤- البيت لابن ميادة في الارتشاف ٢٨٥/٣ ، والدرر ٧٨/٢ ، ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩/٣ ، والجنى الداني ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٩١/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٢/٢ ، ١٥٧ .

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٧/٢ .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

٤٧٥- تمام البيت : (يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا) ، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ٤٦٨/١ ، ٤٧٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦٥٧ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠٧/٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦ ، والجنى الداني ص ١٠٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٤٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٤ ، وشرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، وكتاب اللامات ص ١٠٨ ، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط) ، والمحتسب ٩٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٦/١ .

بالمضاف ؟ قولان ، قال في المغني : أرجحهما الأول ، لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق[1] . انتهى . وهو مشكل ، لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه ، وإلا فلا إضافة . ومنها لام المستغاث ، فإنها زائدة عند المبرد ، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها[2] .

المعنى (**السادس : تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعًا في العمل**) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو : « عجبت من ضرب زيدٍ لعمرو » ، و(**نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾**) [البقرة/٩١] ، ونحو : « زيدٌ مُعْطٍ[3] للدراهم » ، (و) **نحو** : (**﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾**) [هود/١٠٧] . ومنع ابن مالك[4] زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ، ورد بقوله : [من الطويل]

٤٧٦- .... ولا اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا

(**وإما بتأخره عن المعمول**) مع أصالته في العمل (**نحو : ﴿ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾**) [يوسف/٤٣] والأصل ، والله أعلم : إن كنت تعبرون الرؤيا ، [٣٢١/أ] فلما أخر الفعل وتقدّم[5] معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام ، (**وليست**) اللام (**المقوية زائدة محضة**) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم ، (**ولا معدّية**) محضة لاطّراد صحة إسقاطها ، (**بل هي بينهما**) ، فلها منزلة بين منزلتين ، وهو مشكل ، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد ، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين .

المعنى (**السابع : انتهاء الغاية ، نحو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾**) [الرعد/٢] أي إلى أجل .

المعنى (**الثامن : القسَم**) ، ويختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء (**نحو : للهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ**) ، أي تالله .

المعنى (**التاسع : التعجب ، نحو : للهِ درُّك**) أي ما أكثر درك ، بالدال المهملة .

---

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٣) في « ط » : (معطي) .

(٤) شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ .

٤٧٦- صدر البيت : (أحجاج لا تعط العصاة مناهم) ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٢٢ ، والدرر ٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٥) في « ط » : (قدم) .

المعنى (**العاشر : الصيرورة**) عند الأخفش ، وتسمى أيضًا لام العاقبة ولام المآل (**نحو :**) **[١٢]** [من الوافر]

٤٧٧ــ (**لِدوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ**) فَكُلُّكُم يَصِيْرُ إلَى ذهَابِ

فإن الموت ليس علّة الولد ، والخراب ليس علّة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك . ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه .

المعنى (**الحادي عشر : البعدية**) بالباء الموحدة ؛ فتكون مرادفة لـ « بعد » (**نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾** [الإسراء/٧٨] **أي بعده**) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل ، وتقدم فيه معنى الدلوك .

المعنى (**الثاني عشر : الاستعلاء**) حقيقة (**نحو : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾**) [الإسراء/١٠٩] جمع ذقن ، (**أي عليها**) . ومجازًا نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء/٧] أي عليها ، قاله في المغني(١) . **[٣٢١/ب]**

وتأتي للنسب نحو : « لزيد عمٌّ هو لعمرو خالٌ ». وللتبليغ نحو : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي ﴾ [إبراهيم/٣١] قاله ابن مالك(٢) . وللتبيين نحو : « سُقْيًا لك » ، قاله سيبويه(٣) . وللظرفية نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء/٤٧] أي فيه . وبمعنى « عند » كقراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِما جَاءَهُمْ ﴾ [ق/٥] بكسر اللام وتخفيف الميم : أي « عند مجيئه إياهم » قاله أبو الفتح(٤) . وبمعنى « من » نحو : [من الطويل]

٤٧٨ــ . . . . وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أفْضَلُ

أي نحن أفضلُ منكم يومَ القيامة . وبمعنى « عن » إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

٤٧٧– البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣ ، وللإمام علي بن أبي طالب في خزانة الأدب ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ ، والدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ، والجنى الداني ص ٩٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣١٨/١ .

(٤) المحتسب ٢٨٢/٢ .

٤٧٨– صدر البيت : (لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم) ، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ، والجنى الداني ص ١٠٢ ، وجواهر الأدب ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩ ، والدرر ٧٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ، ولسان العرب ٢٤/٢ (حتت) ، ومغني اللبيب ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٩١/٢ .

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العنكبوت/١٢] أي : عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب[١] . وللتمليك وشبهه نَحو : « وهبت لزيد دينارًا » ونحو : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل/٧٢] قاله ابن مالك في التسهيل[٢] ، وتبعه الموضح في المغني[٣] ، واقتصر في النظم على قوله :

٣٧٢ــ والــلامُ لِلْمِلْــكِ وَشِــبْهِهِ وَفِــي تَعْدِيَــةٍ أيْضًــا وَتَعْلِيْــل قُفِــي

٣٧٣ــ وَزِيْدَ. . . . .

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنًى أيضًا :

أحدها : الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو : كتبت بالقلم) ، و« نجرت بالقدوم » . أو مجازًا نحو : ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل/٣٠] ، لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها . حكاه في المغني[٤] . وهو أحد قولَي الزمخشري[٥] في البسملة ، والقول الثاني : إنها للمصاحبة ، وهو الأظهر عنده .

المعنى (الثاني : التعدية) بالتاء المثناة فوق ؛ وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر (نحو : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة/١٧] أي أذهبه) ، وقرئ « أذهب اللهُ نورَهم »[٦] ، وبهذه الآية ردّ على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقًا ، وأنك إذا قلت : « ذهبت بزيد » كنت مصاحبًا له في الذهاب . قاله في المغني[٧] . [٣٢٢/أ]

المعنى (الثالث : التعويض) ، ويسمى بالمقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسًّا (كـ « بعتك هذا) الثوبَ (بهذا) العبد » فمدخول الباء هو الثمن . أو معنى نحو : « كافأت إحسانَه بضعفٍ » فمدخول الباء هو العوض . قال في المغني[٨] : ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل/٣٢] ، وإنَّمَا لَم نقدّرها[٩] باء السببية كما قال

(١) الكافية ص ١٩ ، وانظر همع الهوامع ٣٢/٢ .
(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٣ .
(٣) مغني اللبيب ص ٢٧٥ .
(٤) مغني اللبيب ص ١٣٩ .
(٥) الكشاف ٤/١ .
(٦) هي قراءة اليماني ، انظر البحر المحيط ٨٠/١ ، والكشاف ٣٩/١ .
(٧) مغني اللبيب ص ١٣٨ .
(٨) مغني اللبيب ص ١٤١ .
(٩) في « أ » ، « ب » : (يقدرها) ، والتصويب من المصدر السابق .

المعتزلة وكما قال الجميع ؛ يعني من أهل السنة ، في : « لن يدخلَ أحدُكُمُ الجنَّةَ بعمَلِهِ »[1] لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين [١٣] جمعًا بين الأدلة . انتهى .

المعنى (**الرابع : الإلصاق**) ، وهو أصل معانيها ، قال سيبويه[2] : وإنما هي للإلصاق والاختلاط ، ثم قال : وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله . قال في المغني[3] : ثم الإلصاق حقيقي (**نحو : أمسكت بزيد**) ، أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك ، وأن تكون منعته من التصرف . ومجازي نحو : « مررت بزيد » ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد . انتهى . فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به . ثم الحقيقي نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ « سطوت[4] بزيد » . وما يصل الفعل بدونه نحو : « أمسكت بزيد » ، فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف « أمسكت زيدًا » فإنما يفيد منعه من التصرف بوجه ما .

المعنى (**الخامس : التبعيض**) ، أثبته الأصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك[5] ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (**نحو : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾** [الإنسان/٦] **أي منها**) ، ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ [المائدة/٦] [٣٢٢/ب] وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة .

المعنى (**السادس : المصاحبة**) ، وهي التي يصلح في موضعها « مع » أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال (**نحو : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ ﴾** [المائدة/٦١] **أي معه**) أو كافرين .

المعنى (**السابع : المجاوزة**) ، وهي التي يحسن في مكانها « عن » ، قيل : وتختص بالسؤال (**نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾** [الفرقان/٥٩] **أي عنه**) بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾ [الأحزاب/٢٠] ، وقيل : لا يختص بالسؤال بدليل ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان/٢٥] أي عنه ، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وتأولوا ما ورد من ذلك .

(١) أخرجه البخاري في المرضى برقم ٥٣٤٩ ، وأعاده في الرقاق برقم ٦٠٩٩ .
(٢) الكتاب ٢١٧/٤ .
(٣) مغني اللبيب ص ١٣٧ .
(٤) في « ط » : (كسوط) .
(٥) شرح التسهيل ١٥٢/٣ - ١٥٣ .

المعنى (**الثامن : الظرفية**) ، وهي التي يحسن في مكانها « في » ، ثم الظرفية مكانية وزمانية ، فالمكانية (**نحو** : ﴿ **وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ** ﴾ [القصص / ٤٤] أي فيه) ، (و) الزمانية (﴿ **نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ** ﴾) [القمر/٣٤] أي فيه .

المعنى (**التاسع : البدل**) ، وهي التي يحسن في مكانها « بدل » (**كقول بعضهم :**) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه : (**ما يَسُرّني أَنّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ**[1] **. أي بدلها**) .

المعنى (**العاشر : الاستعلاء**) ، وهي التي يحسن في موضعها « على » (**نحو**) : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (**مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ** ﴾ [آل عمران/٧٥] **أي على قنطار**) ، قاله الأخفش[2] ، ويدل له : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف/٦٤] ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين/٣٠] أي مروا عليهم بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِيْنَ ﴾ [الصافات/١٣٧] .

المعنى (**الحادي عشر : السببية**) ، وهي الداخلة على سبب الفعل (**نحو** : ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ** ﴾) [المائدة/١٣] أي لعنّاهم بسبب نقضهم ميثاقهم ، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، كما تقدَّم ، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافًا لابن مالك[3] ، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية ، وعد من مفرداته . [٣٢٣/أ]

المعنى (**الثاني عشر : التوكيد وهي الزائدة**) ، وتزاد مع الفاعل (**نحو** : ﴿ **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾) [الرعد/٤٣] ، (و) مع المفعول (**نحو** : ﴿ **وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾) [البقرة/١٩٥] ، (و) مع المبتدأ (**نحو : بحسبك درهم ، و**) مع خبر « ليس » (**نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ**) .

وتأتي الباء للقسم ، وهي أصل أحرفه ، وتستعمل في القسم الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة طلبية نحو : « باللهِ هل قام زيدٌ » أي أسألك بالله مستحلفًا ، وغير الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة خبرية نحو : « باللهِ لتفعلَنَّ » .

وللغاية نحو : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف/١٠٠] أي إلي ، وقيل ضمن أحسن معنى لطف .

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٥١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٥ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٥٠ .

وللتفدية[1] نحو : « بأبي أنت وأمي » ، أي : فداؤك أبي وأمي . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٣ـ . . . . وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ـ بالباءِ اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْل مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

(ولـ « في » ستة[2] **معان :**)

أحدها : (**الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية**) ، فالأولى (**نحو : ﴿ فِي أَدْنَى الأَرْضِ ﴾**) [الروم/٣] ، (و) الثانية (**نحو ﴿ فِي بِضْعِ سِنِيْنَ ﴾**) [الروم/٤] فـ « أدنى » و« بضع » اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما ، فإن « أدنى » اسم تفضيل من الدنو ، و« بضع » اسم لما بين الثلاث إلى التسع . (**أو مجازية**) إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [البقرة/١٧٩][١٤] أو الظرف معنى ، والمظروف ذاتًا نحو : « أصحابُ الجنةِ في رحْمَةِ اللهِ » ، أو بالعكس (**نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ**) حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/٢١] ، وفي بعض النسخ : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف/٧] الآية .

(و) الثاني : (للسببية نحو : **﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾**) [النور/١٤] أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم ، أي خضتم فيه .

(و) الثالث : (**المصاحبة**) عند الكوفيين والقتيبي[3] وهي التي يحسن موضعها « مع » (**نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾**) [الأعراف/٣٨] أي مع أمم .

(و) الرابع : (**الاستعلاء**) عند الكوفيين والقتيبي ، وهي التي يحسن موضعها « على » (**نحو : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾**) [طـه/٧١] أي عليها ، [٣٢٣/ب] وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى « على » ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور .

(و) الخامس : (**المقايسة**) ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، (**نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾**) [التوبة/٣٨] ، أي بالقياس إلى الآخرة .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (للتعدية) .

(٢) في « أ » : (ست) .

(٣) سقطت « والقتبي » من « ط ، ب ، ج » .

(و) السادس : (**بِمَعَنى البـــاء**) عند الكوفيين والقتيبي (**كقولــه**) : [من الطويل]

٤٧٩ــ وَيَرْكَبُ يَوْمُ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارس (**بَصِيْرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكِلَى**)

أي بصيرون بطعن ، وهو ؛ بالباء الموحدة وكسر الضاد المهملة ؛ جمع بصير ، نعت فوارس و« الأباهر » : جمع الأبهر ، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه ، و« الكلى » : جمع كلوة . وتأتي « في » بمعنى « من » نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل/١٢] أي منها قاله الحوفي .

وللتعويض وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك : « ضربتُ فيمن رغبتُ » ، أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده[1] ، وفيه نظر للموضح في المغني[2] .

وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض ، أجازه الفارسي في الضرورة[3] ، وأجازه بعضهم في الكلام ، وجعل منه ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ [هود/٤١] أي اركبوها . واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله :

٣٧٣ــ . . . . وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(**ولـ « على » أربعة معان** :

أحدها : الاستعلاء) على مجرورها ، وهو الغالب (**نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾**) [المؤمنون/٢٢] ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه/١٠] .

(**والثاني : الظرفية**) كـ « في » قاله الكوفيون (**نحو**) : ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ (عَلَى حِيْنِ غَفْلَةٍ** ﴾ [القصص/١٥] **أي في حين غفلة**) .

(**والثالث : المجاوزة**) كـ « عن » (**كقولــه**) وهو قحيف العامري : [من الوافر]

٤٧٩- البيت لزيد الخيل في لسان العرب ١٦٧/١٥ (فيا) ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وتاج العروس (فيا) ، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والجنى الداني ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، ٣٩٣/٩ .

(١) شرح التسهيل ١٦٢/٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٢٥ ، والعبارة في « أ » ، « ط » : (قال في المغني : وفيه نظر) .

(٣) همع الهوامع ٣٠/٢ .

٤٨٠ـ (إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ) لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

[٣٢٤/أ] (أي) إذا رضيت (عني) ، وبنو قشير ؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة ؛ اسم قبيلة ، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا ، [١٥] ويحتمل أن يكون « رضي » ضمّن معنى عطف . قاله في المغني[1] . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط . وقال أبو عبيدة : إنما ساغ هذا لأن معناه : أقبلت عليّ .

(**الرابع : المصاحبة**) كـ « مع » عند الكوفيين (**نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾** [الرعد/٦] **أي مع ظلمهم**) ، وتأتي بمعنى اللام نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة/١٨٥] أي لهدايته إياكم .

وبمعنى « عند » نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ [الشعراء/١٤] أي عندي .

ومرادفة « من » نحو : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطففين/٢] أي منهم .

وموافقة الباء نحو ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [الأعراف/١٠٥] أي بألا أقول ، وبذلك قرأ أُبَيٌّ[2] .

وزائدة للتعويض وغيره ، فالأول : [من الرجز]

٤٨١ـ إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

٤٨٠- البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، والاقتضاب ص ٤٣٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٥٣ ، والأزهية ص ٢٧٧ ، وخزانة الأدب ١٣٢/١٠ ، والدرر ٥٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤١٦/١ ، ولسان العرب ٣٢٣/١٤ (رضي) ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٨/٢ ، والإنصاف ٦٣٠/٢ ، وأوضح المسالك ٤١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والجنى الداني ص ٤٧ ، والخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٤٤/١٥ (يا) ، والمحتسب ٥٢/١ ، ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ١٤٣/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٨/٢ ، والكامل ١٠٠١ .

(١) مغني اللبيب ص ١٩١ .

(٢) انظر القراءة في البحر المحيط ٣٥٦/٤ ، والكشاف ٧٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ .

٤٨١- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٧٥/١١ (عمل) ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٤٦/١٠ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والدرر ٣٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩ ، والكتاب ٨١/٣ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وهمع الهوامع ٢٢/٢ ، وكتاب العين ١٥٣/٢ ، ومقاييس اللغة ١٤٥/١ ، وديوان الأدب ٤١٦/٢ ، وأساس البلاغة (عمل) (وجد) ، وتاج العروس (عمل) (علا) .

أي عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل الموصول تعويضًا . قاله ابن مالك[1] .

والثاني : كقول حميد بن ثور : [من الطويل]

٤٨٢ــ أبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سرحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العضَاةِ تَرُوقُ

زاد « على » لأن راق متعدية بنفسها ، تقول : راقني حسن الجارية . ونص سيبويه على أن « على » لا تزاد[2] ، ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين « تروق » تشرق .

وللاستدراك كقولك : « فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لسوءِ صنيعِهِ على أنَّه لا يَيْأسُ مِنْ رحمةِ الله » ، أي ولكنه . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٥ــ عَلَى للاسْتِعْلاَءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ....

(ولـ « عن » أربعة معان أيضًا :

أحدها : المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه ، **(نحو : سرت عن البلد ، ورميْتُ عن القوس)** ، والمثال الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، **[٣٢٤/ب]** فقال ابن مالك[3] : هي فيه للاستعانة بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : رميت بالقوس وعن القوس ، حكاه الفراء . وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية ، وحكى أيضًا : « رميت على القوس » ، قاله في المغني[4] .

(الثاني : البعدية) بالباء الموحدة **(نحو)** : **﴿ لَتَرْكَبُنَّ (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾** [الانشقاق/١٩] **أي حالاً بعد حال)** ، ويحتمل أن تكون « عن » على بابها ، والتقدير : طبقًا متباعدًا في الشدة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، قاله الدماميني .

(الثالث : الاستعلاء كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمد/٣٨] **أي عليها)** ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل ، قاله

(١) شرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٢- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٥٢٣ ، وأساس البلاغة (روق) ، والجنى الداني ٤٧٩ ، والدرر ٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٧٩/٢ (سرح) ، ومغني اللبيب ١٤٤/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ، ١٤٤/١٠ ، ١٤٥ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/٣ - ٨٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٩٨ .

الدماميني ، (وكقول الشاعر) وهو ذو الأصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن مجرب : [من البسيط]

٤٨٣ـ (لاهِ ابْنَ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي) وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي علي ؛ لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه . قاله في المغني[1] ، و« لاه » أصله : لله ، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذًا ، والحسب ؛ بفتح السين ؛ الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، والديان : الملك ، وتخزوني : تسوسني ، والمعنى : لله درُّ ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني .

(الرابع : التعليل نحو : [١٦] ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [هود/٥٣] أي لأجله) ، قال في المغني[2] : ويجوز أن يكون حالاً من ضمير « تاركي » أي ما نتركها صادرين عن قولك ، وهذا رأي الزمخشري . انتهى .

وتكون « عن » مرادفة « من » نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى/٢٥] أي منهم .

ومرادفة الباء نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النجم/٣] أي به .

وللاستعانة نحو : « رميت عن القوس » أي به كما تقدم عن ابن مالك .

والبدل نحو : ﴿ لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة/٤٨] أي بدل نفس ، وفي الحديث « صومي عن أمِّك » أي بدل أمك[3] .

والظرفية كقوله : [من الطويل]

٤٨٣- البيت لذي الأصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣ ، والأزهية ص ٢٧٩، والاقتضاب ص ٢٤٩ ، ٤٤١ ، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣ ، وخزانة الأدب ١٧٣/٧ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، والدرر ٥٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١ ، ولسان العرب ٥٢٥/١١ (فضل) ، ١٦٧/١٣(دين) ، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن) ، ٥٣٩ (لوه) ، ٢٢٦/١٤ (خزي) ، ومغني اللبيب ١٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/٣ ، ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/١ ، ١٢١/٢ ، ٣٠٣ ، والإنصاف ٣٩٤/١ ، وأوضح المسالك ٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٢٤٦ ، والخصائص ٢٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، وهمع الهوامع ٢٩/٢ .

(١) مغني اللبيب ص ١٩٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٩٧ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٢٨/٣ ، حديث رقم ٦٦٧ .

٤٨٤ـ .... وَلاَ تَـكُ عَـنْ حمـلِ الرباعـة وَانِيَـا

[٣٢٥/أ] أي في حمل، بدليل ﴿ وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ [طه/٤٢]. وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله : [من الطويل]

٤٨٥ـ أَتَجْـزَعُ إنْ نَفْـسٌ أَتَاهَـا حِمَامُـهَا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْـنَ جَنْبَيْـكَ تَدْفَـعُ

قال ابن جنّي : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف « عـن » من أول الموصول، وزيدت بعده. واقتصر في النظم على قوله :

٣٧٥ـ .... بِعَنْ تَجَـاوُزًا عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ

٣٧٦ـ وقَـدْ تَجِـي مَوْضِـعَ بَعْـدٍ وعلـى ....

(وللكاف أربعة معان أيضًا :

أحدها : التشبيه نحو) قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ (وَرْدَةً كَالدِّهَان ﴾) [الرحمن/٣٧].

(والثاني : التعليل) أثبته قوم ونفاه الأكثرون (نحـو : ﴿ وَاذْكُـرُوهُ كَمَـا هَدَاكُمْ ﴾) [البقرة/١٩٨] فالكاف تعليلية و« ما » مصدرية (أي لهدايته إياكم)، وأجـاب الأكثرون بأنه من وضع الخـاص موضـع العـام إذ الذكـر والهدايـة يشـتركان في أمـر وهـو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة : « وأحسِنْ كما أحسَـنَ اللهُ إليـكَ »، والكـاف للتشـبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب.

(والثالث : الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون[1]، (قيل لبعضـهم) وهـو رؤبة : (كيف أصبحت ؟ قال : كخير . أي على خير)، وقيل المعنى : بخير، ولم يثبـت مجيء الكاف بمعنى الباء. وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خيْر. (وجعل منه) أي مـن الاسـتعلاء (الأخفش قولهم : « كن كما أنت » أي على ما أنت عليه)،

٤٨٤- صدر البيت : (وآسى سراة الحي حيث لقيتهم) وهو للأعشى في ديوانـه ص ٣٧٩، والارتشـاف ٤٤٨/٢، والدرر ٦١/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١، وبلا نسـبة في الجنـى الـداني ص ٢٤٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومغني اللبيب ١٤٨/١، وهمع الهوامـع ٣٠/٢، وتاج العروس (عنن)، وشرح التسهيل ١٦١/٣.

٤٨٥- البيت لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص ٣٢٥، والارتشاف ٤٤٨/٢، ٣١٨/٣، وشرح شـواهد المغني ٤٣٦/١، وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي ص ١٠٥، وذيل سمـط الـلآلي ص ٤٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠، وتاج العروس (عنن)، والـدرر ٣٧/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، وشرح التسهيل ١٤٠/٢، ١٦١/٣، وشرح الكافيـة الشـافية ٣١٣/١، والمحتسب ٢٨١/١، ومغني اللبيب ١٤٩/١، وهمع الهوامع ٢٢/٢.

(١) الارتشاف ٤٣٧/٢، وشرح التسهيل ١٧٠/٣.

فالكاف بمعنى « على » ، و« ما » موصولة[1] ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، هذا أحد الأعاريب . والثاني : أن « ما » موصولة ، و« أنت » : خبر حذف مبتدؤه أي كالذي[2] هو أنت . والثالث : أن « ما » زائدة ملغاة ، والكاف جارة ، و« أنت » : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، والمعنى : كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . الرابع : أن « ما » كافة ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، [٣٢٥/ب] أي عليه أو كائن . والخامس : أن « ما » كافة أيضًا ، و« أنت » : فاعل ، والأصل : كما كنت ثم حذف « كان » فانفصل الضمير . والسادس : أن « ما » زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالتين .

المعنى (**الرابع**) من معاني الكاف [١٧] (**التوكيد ، وهي الزائدة نحو** : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى/١١] **أي ليس شيء مثله**) ، كذا قدره الأكثرون ، إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى : ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا ، قاله ابن جنّيّ ، وقيل : الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا ، فقيل : الزائد « مثل » ، كما زيدت في : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ ﴾ [البقرة/١٣٧] قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير . قال في المغني[3] : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . وقيل : الكاف و« مثل » لا زائد منهما ، ثم اختلف فقيل : « مثل » بمعنى الذات ، والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شيء . وقيل : الكاف اسم مؤكد « مثل » ، كما عكس ذلك من قال : [من الرجز]

٤٨٦ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

زاد في المغني[4] في معاني الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بـ « ما » في نحو : « سَلِّم كما تدخل » ، و« صلِّ كما يدخلُ الوقت » ، ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جدًّا . انتهى . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٧ـ شَبِّه بكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيْلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيْدٍ وَرَدْ

---

(١) في « ب » : (مصدرية) .

(٢) في « ب » : (فالذي) .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٨ .

٤٨٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ص ٢٣٧ .

(**ومعنَى « إلى » و« حتى » انتهاء الغاية مكانية أو زمانيـة**) ، مثـال « إلى » في المكان (**نحو** : ﴿ **مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى** ﴾) [الإسـراء /١] ، [٣٢٦/أ] (و) مثالها في الزمان (**نحو**) : ﴿ **ثُمَّ** (**أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾) [البقـرة/١٨٧] . (و) مثال « حتى » في المكان (**نحو : أكلت السمكة حتى رأسها** ، و) مثالها في الزمان (**نحو** : ﴿ **سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾) [القدر/٥] وتقـدم أن معـاني الـلام الانتـهاء ، ولذلـك جمعها الناظم بقوله :

٣٧١ـ لِلانْتِـهَا حَتَّـى وَلاَمٌ وَإِلَـى ....

(**وإنما يجر بـ « حتى » في الغالب آخر**) نحو : « حتى رأسِها » ، (**أو متصـل بآخر**) نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [القدر / ٥] (**كما مثلنا**) ، وإذا ثبت أنـها لا تجـر إلا آخرًا أو متصلاً به (**فلا يقال : سهرت البارحة حتى نصفِها**) ، لأن النصـف ليـس آخـرًا ولا متصلاً بالآخر ، قالته المغاربة . قال في المغني[1] : وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده . واعترض عليه بقوله : [من الخفيف]

٤٨٧ـ عيِّنَـتْ لَيْلَـةً فَمَـا زِلْـتُ حَتَّـى نِصْفِـهَا رَاجِيًـا فَعُـدْتُ يَؤُوسَـا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل : « فما زلت في تلك الليلة حتـى نصفـها » ، وإن كـان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به . انتهى . وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك .

(**ومعنَى « كي » التعليل**) نحو : « جئت كي أقرأ » أي للقراءة .

(**ومعنَى الواو والتاء**) المثناة فوق (**القسم**) نحو : والله ، وتالله .

(**ومعنَى مذ ومنذ ابتداء الغاية**) فـي الزمان ، فيكونان بمعنى « من » (**إن كان الزمان ماضيًا كقوله**) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الكامل]

٤٨٨ـ لِمَـنِ الدِّيَـارُ بِـقُنَّةِ الْحِجْـرِ (**أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْـرِ**)

---

(١) مغني اللبيب ص ١٦٧ .

٤٨٧- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤ ، والارتشاف ٤٦٨/٢ ، والدرر ٣٨/٢ ، وشرح شـواهد المغني ٣٧٠/١ ، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٣ ، وهمع الهوامـع ٢٣/٢ ، وشـرح التسهيل ١٦٨/٣ ، وشرح المرادي ٢٠٥/٢ .

٤٨٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦ ، والأزهيـة ص ٢٨٣ ، وأسـرار العربيـة ص ٢٧٣ ، والأغاني ٨٦/٦ ، والإنصاف ٣٧١/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ ، والـدرر ٤٧١/١ ، وشـرح شواهد المغني ٧٥٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، والشعر ===

أي من حجج ومن دهر ، و« الحجج » بكسر الحاء : جمع حجة ؛ بكسرها أيضًا ؛ وهي السنة . و« الدهر » : الزمان ، و« الديار » : مبتدأ ، تقدم خبره في الجار والمجرور قبله ، و« قنة » : بضم القاف وتشديد النون : أعلى الجبل . و« الحجر » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم : حجر ثمود ، ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى . [٣٢٦/ب] و« أقوين » بسكون القاف وفتح الواو : خلون من سكانهن . (**وقوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٤٨٩ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعرفَانِ **(وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ)**

أي من أزمان . وقفا : أمر للواحد لفظ الاثنين على حد ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق/٢٣] أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف ، وأصله : قفن . وعرفان : بكسر العين : مصدر عرف معرفة وعرفانًا . والربع : المنزل . وعفت : درست وامحت . وآثاره : جمع أثر . (**و**) معنى « مذ » و« منذ » (**الظرفية**) فيكونان بمعنى « في » (**إن كان**) الزمان (**حاضرًا نحو**) : ما رأيته مذ أو (**منذ يومنا**) أي في يومنا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨٠ـ وإنْ يجرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُور مَعْنى فِي اسْتَبِنْ

(**و**) يكونان (**بمعنى** « **من** » و« **إلى** » **معًا**) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معًا ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه [١٨] ابتداء الفعل وانتهاؤه (**إن كان**) الزمان معدودًا نكرة (**نحو**) : ما رأيته (**مذ**) أو منذ (**يومين**) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

(**وربَّ**) ليست للتقليل دائمًا خلافًا للأكثرين ولا للتكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد (**للتكثير كثيرًا ، وللتقليل قليلاً**) . قاله في المغني[1] .

(**فالأول**) : كقوله تعالى : ﴿ رُبَمَا[2] يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر/٢] و (**كقوله** ﷺ : « **يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة**[3] ») ، **وقول بعض**

=== والشعراء ١٤٥/١ ، ولسان العرب ١٧٠/٤ (حجر) ، ٤٢١/١٣ (قنن) ، والمقاصد النحوية ٣١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ٢٧٠ ، ورصف المباني ص ٣٢٠ ، وشرح الأشموني ٢٩٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٥/١ ، وهمع الهوامع ٢١٧/١ .

٤٨٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ ، والدرر ٤٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١، ٧٥٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٣، وشرح الأشموني ٢٩٧/٢، ومغني اللبيب ٣٣٥/١، وهمع الهوامع ٢١٧/١.

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١ .

(٢) الرسم المصحفي : « رُبَمَا » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١١٥ .

العرب عند انقضاء رمضان : « **يا رب صائمِهِ لن يصومَه ، وقائمِه لن يقومَه** ») بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان ، وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ، وقول الشاعر : [٣٢٧/أ] [من الطويل]

٤٩٠– وَيَا رُبَّ يومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بآنسةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل . قاله في المغني[1] .

(**والثاني**) : وهو التقليل (**كقوله**) وهو رجل من أزد السراة : [من الطويل]

٤٩١– (**أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ**)

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيكملُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُه ... وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ

وعن الفارسي أن عمر الجنبي[2] سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال : (**يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام**) والقمر ، ويلده بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها ، وأصله : لم يلده بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن اللام تشبيهًا لها بتاء « كتف » فالتقى ساكنان ، فحركت الدال بالفتح اتباعًا لفتحة الياء أو بالضم اتباعًا لضمة الهاء . والشامة : الخال ، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها . وفي رواية « شامة غراء » وهو ضمير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء ، والشامة سوداء . والحر من الوجه : ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد ، قاله الدماميني . ومجللة : أي ذات عز وجلال ، وروي « مجلحة » بتقديم الجيم على الحاء : أي منكسة ، ويهرم أي يشيب ، قاله الحلبي .

٤٩٠– البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٩ ، وخزانة الأدب ٦٤/١ ، والدرر ٤٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٣٩٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٣٥/١ ، والمقرب ١٩٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١ .

٤٩١– الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢٢٦/٢ ، ١١٥/٤ ، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٣٨١/٢ ، والدرر ٨١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١ ، وأوضح المسالك ٥١/٣ ، والجنى الداني ص ٤٤١ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والدرر ٤٥/٢ ، ورصف المباني ص ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١ ، ومغني اللبيب ١٣٥/١ ، وهمع الهوامع ٥٤/١ ، ٢٦/٢ .

(٢) في « ط » : (الخشني) .

(فصـــــــــــل)

(من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :

أحدها : الكاف) ، وهل اسميتها في النثر والشعر معًا أو في الشعر فقط ؟ قولان ، (والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجـاج يصـف نسـوة : [من الرجز][٣٢٧/ب]

٤٩٢ـ بيـــضٌ ثـــلاثٌ كَنِعـــاجٍ جُـــمٍّ (يَضْحَكْنَ عن كَالْبَرَدِ الْمُنْـــهَمِّ)

فالكاف هنا اسم بمعنى « مثل » ، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء . وبيــض : جمع بيضـاء ، والنعاج : جمع نعجة ، وهي هنا البقرة الوحشية ، ولا يقال لغير البقر من الوحش : نعــاج . والجم ؛ بضم الجيم : جمع جَماء ، وهي التي لا قرن لها ، وبالفتح الكثير . ويضحكــن : خـبر بيض . والبرد ؛ بفتحتين : مطر منعقد . المنهم ؛ بضم الميم الأولى وتشديد الثانيـة وسـكون النون : الذائب . يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل الـبرد الذائـب لطافـة ونظافـة . ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق قول الناظم :

٣٧٨ـ وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا . . . .

(والثاني والثالث « عن » و« على ») يستعملان اسمين (وذلك إذا دخلــت عليهما « من ») فتكون « عن » بمعنى « جانب » ، و« علــى » بمعنـى « فـوق » ، فـالأول (كقوله) وهو [١٩] قطري الخارجي : [من الكامل]

٤٩٢- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ ، وخزانــــة الأدب ١٦٦/١٠ ، ١٦٨ ، والـــدرر ٦٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٨ ، وأوضـح المسالك ٥٤/٣ ، والجنى الداني ٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشــرح المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، ومغني اللبيب ١٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٣١/٢ ، ولسان العرب ٦٢٠/١٢ (همم)، وتاج العروس ٣٤٥/٢٤ (كوف) ، (همم) ، والمخصص ١١٩/٩ ، وكتاب العين ٤٦١/٤ .

٤٩٣ــ فَلَقَدْ أرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً (مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي)

فـ « عن » هنا اسم بمعنى « جانب » ، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء . ودريئة ؛ بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة : وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي . ومرة : مصدر مر . (و) الثاني كـ (**قوله**) وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا : [من الطويل]

٤٩٤ــ (غَدَتْ من عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا) تَصِلُّ وَعن قَيْضٍ بِبِزِيزَاء مَجْهَلِ

فـ « على » هنا اسم بمعنى « فوق » لدخول « من » عليها ، وكونها بمعنى « فوق » هو قول الأصمعي . وقال أبو عبيدة : بمعنى « عند » ، والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها . وغدت ؛ بالمعجمة : من أخوات كان ، واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا . وتصل : خبرها ، وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة ، [٣٢٨/أ] أي تصوت[1] من جوفها من شدة العطش .

قال أبو حاتم : قلت للأصمعي كيف قال : « غدت » ، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلاً ؟ فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل ، والعرب تقول : « بَكِّرَ إلى العشيّة » ، ولا بكور هناك . قاله ابن السيد[2] .

٤٩٣- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١ ، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، ١٦٠ ، والدرر ٣٤٨/١ ، ٨٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، ٣٠٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥ ، والأشباه والنظائر ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٥٧/٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢ ، وشرح التسهيل ٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٨ ، ومغني اللبيب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١٥٦/١ ، ٣٦/٢ .

٤٩٤- البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٤ ، والاقتضاب ص ٤٢٨ ، والأزهية ١٩٤ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ ، ١٥٠ ، والدرر ٨٩/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، ولسان العرب ٣٨٣/١١ (صلل) ، ٨٨/١٥ (علا) ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤٤/٢ ، ٣٣٧/٣ ، والأشباه والنظائر ١٢/٣ ، وأوضح المسالك ٥٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، والكتاب ٢٣١/٤ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ .

(١) في « ب » : (تصورت) .

(٢) الاقتضاب ص ٦٩٧ .

وتَمَّ ؛ بفتح المثناة فوق : أي كمل . وظمؤها ؛ بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها ؛ قال الدماميني : ما بين الوردين ، تستعمل في الإبل ، ولكنه استعاره للقطا . وقال ابن السيد[1] : مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب . ولا تنافي بينهما. والقيض ؛ بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة ؛ قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض . وقال العيني[2] : أراد به الفرخ ها هنا . وزيزاء ؛ بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمدّ : الغليظة من الأرض . ويروى : « بيداء » بالمد ، المهلكة « والجهل » : القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها ، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ، ولا يجوز أن يكون نعتًا لـ « زيزاء » عند البصريين . قاله ابن السِّيد في شرح أبيات الجمل . وإلى استعمال « عن » و« على » اسمين أشار الناظم بقوله :

٣٧٨ـ .... وَكَذا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

وقد تكون « على » فعلاً ماضيًا ، تقول : علا يعلو علوًّا ، وعلي يعلي علاء ، قاله ابن خالويه في الطارقية . وقد تكون « إلى » اسمًا واحد آلاء الله ، وهي نعمه ، تقول : « إلى » و« آلاء » ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جنّيّ .

(**والرابع والخامس**) مما يستعمل اسمًا (**مذ ، و : منذ ، وذلك في موضعين**) أشار إليهما الناظم بقوله : [٣٢٨/ب]

٣٧٩ـ وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ ....

(**أحدهما : أن يدخلا على اسم مرفوع**) نكرة أو معرفة معدودًا أو لا (**نحو : ما رأيته منذ يومان**) ، فـ « يومان » منكر معدود (**أو : منذ يومَ الجمعة**) ، فـ « يوم الجمعة » معرف [٢٠] غير معدود ، (**وهما حينئذ**) أي حين إذ رفع ما بعدهما (**مبتدآن وما بعدهما خبر**) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب ، ومعناهما : الأمد إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا ، وأول المدة إن كان ماضيًا . قاله في المغني[3] .

(**وقيل بالعكس**) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ ، وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ، ومعناهما « بين وبين »

(١) الاقتضاب ص ٦٩٧ .

(٢) المقاصد النحوية ٣٠٣/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

مضافين ، فمعنى « ما لقيته مذ يومان » : بيني وبين لقائه يومان . قاله في المغني[1] ، ولا يخلى ما فيه من التعسف . (**وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ « كان » تامـة محذوفـة**) ، والتقدير : مذ كان يومان أو يوم الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مَضَاء والسهيلي[2] .

وقيل ظرفان ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : من الزمان الذي هو يومان ، وهو قول لبعض الكوفيين ، وهو مبني على أن « منذ » مركبة مـن « مـن » الجـارة و« ذو » الطائية أو منها ومن « إذ » ، وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقـال : في نحـو « ما لقيته منذ يومان » أربعة أقوال ، فللبصريين قولان ، قال الفارسي : التقدير : أمَدُ ذلـك يومان ، فـ « منذ »[3] مبتدأ ، و« يومان » : خبره . وقال ابن جنّي[4] « بيني وبين لقائه يومان » ، فـ « منذ »[3] : خبر ، و« يومان » : مبتدأ . وللكوفيين قـولان أحدهمـا : أن « مـن » حـرف و« ذو » [٣٢٩/أ] موصولة و« هو يومان » : مبتدأ وخـبر ، والجملـة صلـة ، فحذفـت [٢١] الواو والمبتدأ ، وضمت الميم إتباعًا . والثاني : أن الأصل : منْ إذْ مضى يومان ، فـ« يومان » فاعل بفعل محذوف . انتهى .

(و) الموضع (**الثاني : أن يدخلا على الجملة فعلية كانت ؛ وهو الغـالب ؛ كقوله**) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب : [من الكامل]

٤٩٥ــ (**مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَه**) فَسَـمَا فَـأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْـبَارِ

فأدخل « مذ » على الجملة الفعلية ، وهي « عقدت » . وخبر « زال » : يدنى في البيت بعده[5] .

(١) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .
(٢) الارتشاف ٢٤٣/٢ .
(٣) في « أ » ، « ب » : (مذ) .
(٤) اللمع ص ١٢٠ .

٤٩٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥، وخزانة الأدب ٢١٢/١ ، والـدرر ٤٦٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٠ ، وشـرح شـواهد المغـني ٧٥٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣ ، والمقتضب ١٧٦/٢ ، وبـلا نسبة في الارتشاف ٢٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٦١/٣ ، والدرر ٤٩٥/٢ ، وشـرح الأشمـوني ٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٢١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ ، ولسان العرب ٦٧/٦ (خمـس) ، ومغـني اللبيب ٣٣٦/١، وهمع الهوامع ٢١٦/١، ١٥٠/٢ .

(٣) هو قوله : (يدني خوافق من خوافق تلتقي في كل معتبط الغبار مثارِ) .

و« سما » : ارتفع . و« أدرك » : لَحِقَ . والمراد بخمسة الأشبار : ارتفاع قامته أو موضع قبره ، قاله الدماميني . (**أو اسمية كقوله**) وهو ميمون الأعشى : [من الطويل]

٤٩٦ـ (**وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ**) وَلِيْدًا وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

فأدخل « مذ » على الجملة الاسمية ، واليافع ؛ بالياء التحتية : الغلام الذي راهق العشرين سنة ، يقال : يَفَع وأيفَعَ فهو يافع ، ولا يقال : موفع ، قاله في القاموس[1] .

والوليد : الصبي . والكهل : ما بعد الثلاثين ، وقيل : بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين .

والأمرد : الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ، ولم يجاوز حد الإنبات ، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثّطُّ بالمثلثة والمهملة المشددة ، قاله الزركشي .

(**وهما حينئذ**) أي حين إذ دخلا على الجملتين (**ظرفان باتفاق**) مضافان ، فقيل : إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر . قاله في المغني[2] ، وهو مصرح بخلاف في المسألة فلا تحسن دعوى الاتفاق السابقة منه .

وأصل « مذ » « منذ » فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو : « مذُ اليوم » ، [٣٢٩/ب] ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبًا كما قالوا في « ابنم » أصله « ابن » فزيدت الميم . وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه . ويرده تخفيفهم « إنَّ » و« كأنَّ » . قاله في المغني[3] .

وقال المالقي[4] : إذا كانت « مذ » اسمًا فأصلها « منذ » ، وإذا كانت حرفًا فهي أصلٌ نظرًا إلى أن الحرف لا يُتَصَرَّف فيه . وفيه الرد السابق . وقد تكسر ميمها عند عكل . وسكون ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها ، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها ، لأن القريب أولى من الغريب ، والمألوف خير من المنكور . وضم ذال « مذ » لغة بني غني ،

٤٩٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩ ، ٦٣٢ ، والدرر ١/٤٦٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٧ ، ٧٥٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٠ .

(١) القاموس المحيط (يفع) .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤) رصف المباني ص ٣٨٧ .

وبنو غنِي حي من غطفان ، قاله في الصحاح[1] ، ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظًا لا نيَّة على حد قوله : [من الطويل]

٤٩٧ــ وَمن قَبْل نَادَى ....

بالكسر بلا تنوين .

(١) الصحاح (غني) .

٤٩٧- تمام البيت : (ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطفُ)

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(فصـــــــــــل)

(**تزاد كلمة « ما » بعد « من » و« عن » و« الباء »**) كثيرًا ، وبعد « الـلام » قليلاً ، (**فلا تكفهن عن عمل الجر**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨١ـ وَبَعْـدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيْـدَ مَـا فلـم تَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِمَـا

فـ « من » ، (**نحو** : ﴿ **مِمَّا**) خَطَايَاهُمْ ﴾ [نوح/٢٥] ، وقرئ (**خطيئاتِهم**)[1] وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه ، وبه مثّل في المغني[2] .

(**و**) عن ، نحو : (﴿ **عَمَّا قَلِيْل** ﴾) [المؤمنون/٤٠] .

(**و**) الباء ، نحو : (﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم** ﴾) [النساء/١٥٥] .

واللام ، كقول الأعشى : [من المتقارب]

٤٩٨ـ إِلَـى ملـكٍ خَـيْرِ أَرْبَابِـه فَـإِنَّ لِمَـا كُـلُّ شَـيْءٍ قَـرَارَا

يريد فإن لكل شيء .

وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بـ « ما » على فعل أو جملة اسمية أوِّلت « ما » بأنها موصول حرفي ، والجملة صلتها .

(**و**) تزاد « ما » (**بعد « ربّ » و« الكاف » فيبقى العمل قليلاً**) ، وتكفهما كثيرًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٣٠/أ]

٣٨٢ـ وَزِيْـدَ بَعْـدَ رُبَّ وَالكَـاف فَكُـفّ وَقَـدْ يَلِيْـهِمَا وَجـرّ لَـمْ يكـفّ

فالعمل (**كقوله**) وهو عدي بن الرعلاء[3] الغساني : [من الخفيف]

---

(١) كذا في الرسم المصحفي ، وقد قرئت (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو والحسن والأعرج . انظر الإتحاف ص ٤٢٥ ، والنشر ٣٩١/٢ ، وقرأ أبو رجاء : (خطِيّاهم) ، انظر الكشاف ١٦٥/٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤١١ .

٤٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١ .

(٣) في « أ » : (الدغفاء) ، وفي « ب » : (الرعناء) .

٤٩٩ـ (رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ) بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

فجر بـ « رب » ضربة ، مع اقترانها بـ « ما » ، و« طعنة » ، مجرور بالعطف على « ضربة ، ونجلاء » بالجيم والمد : الواسعة ، البينة الاتساع ، صفة طعنة . وأضيفت « بين » إلى « بصرى » لاشتمالها على « أماكن » أو على تقدير مضاف أي : أماكن بصرى ، وهي ؛ بضم الباء ؛ بلدة بالشام كرسي حوران . (**وقوله**) وهو عمرو بن البراقة النهمي بكسر النون : [من الطويل]

٥٠٠ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ (كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)

فجر الناس بالكاف المقترنة بـ « ما » الزائدة . والمجروم ؛ بالجيم : من الجرم . ويروى : « مظلوم عليه وظالم » .

(**والغالب**) [٢٢] في « ما » إذا زيدت بعد « رب » و « الكاف » (**أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل**) ، قال سيبويه[1] : جعلوهما مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة (**كقوله**) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه : [من الطويل]

٥٠١ـ أخٌ ماجدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ (كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ)

فـ « سيف » : مبتدأ ، و« لم تخنه » : خبره ، والكاف مكفوفة بـ « ما » الزائدة ، وأراد بـ « يوم مشهد » يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه ، وأراد بـ « عمرو »

٤٩٩- البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢ ، ٩٤ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والاشتقاق ص ٤٨٦ ، والأصمعيات ص ١٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٥٨٢/٩ ، ٥٨٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥ ، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٦٩ ، وأوضح المسالك ٦٥/٣ ، والجنى الداني ص ٤٥٦ ، ورصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٣٧ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

٥٠٠- البيت لعمرو بن براقة في أمالي القالي ١٢٢/٢ ، والدرر ١٠٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٢/١ ، ٥٠٠ ، ٧٢٥/٢ ، ٧٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٣ ، وخزانة الأدب ٢٠٧/١٠ ، والدرر ٤١٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٧١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، ومغني اللبيب ٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ١٣٠.

(١) الكتاب ١١٥/٣ - ١١٦ .

٥٠١- البيت لنهشل بن حري في الدرر ١٠٤/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٢ ، ٧٢٠ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

عمرو بن معدي كرب . وسيفه هو الصمصامة ، و« المشهد » : مصدر ميمي ، و« مضاربه » : جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد « شابت مفارقه » . وإنما للإنسان مفرق واحد . والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل ، فيوقعون الجمع موقع الواحد . (**وقوله**) وهو جذيمة الأبرش : [من المديد]

٥٠٢ـ (**رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي علمٍ**) تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

فكف « رب » عن الجر ، [٣٣٠/ب] وأدخلها على الجملة الفعلية وهي « أوفيت » : أي نزلت ، و« علم » : أي جبل . و« شمالات » بفتح الشين : جمع شمال ، ريح تهب من ناحية القطب ، فاعل « ترفعن » .

(**والغالب على « رب » المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت**) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حدُّه ، والمستقبل مجهول . (**وقد تدخل على مضارع منَزّل منْزِلة الماضي لتحقق وقوعه نحو : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**) لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ ﴾ [الحجر/٢] قال الرُّماني : إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازًا ، وقيل التقدير : ربما كان يود ، و« كان » شأنية . ورده في المغني(١) .

(**وندر دخولها على الجملة الاسمية**) خلافًا للفارسي في المنع من الدخول (**كقوله**) وهو أبو دواد الإيادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف : [من الخفيف]

٥٠٣ـ (**رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهُم**) وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهن الْمِهارُ

٥٠٢- البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٤٠٨ .

٥٠٣- البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ ، والدرر ٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، ومغني اللبيب ١٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧١/٣ ، والجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦/٢ .

فأدخل « رب » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية ، فإن « الجامل » : مبتدأ ، و« المؤبل » : نعته ، و« فيهم » : خبره ، و« الجامل » بالجيم : القطيع من الإبل مع راعيها ، وقيل : اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه . و« المؤبل » بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة : المعد للقنية . و« العناجيج » بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية : جياد الخيل واحدها عنجوج كـ « عصفور » ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . و« المهار » بكسر الميم : جمع مُهر ؛ بضمها ؛ وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

ودخول « رب » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية نادر جدًا (**حتى قال**) أبو علي (**الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسمًا**) نكرة (**مجرورًا بـ « رب » بمعنًى شيء**) [٣٣١/أ] (**و**) يقدر (**الجامل خبرًا لضمير محذوف ، والجملة صفة لـ : ما**) . و« فيهم » متعلق بحال محذوفة ، (**أي رب شيء هو الجامل المؤبل**) كائنًا فيهم . وإنما قدر الفارسي ضميرًا محذوفًا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لـ « ما » ليحصل الربط بين الصفة والموصوف .

(فصـــــــــــــــل)

(**تحذف « رب » ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا كقولـه**) : وهـو امـرؤ القيـس الكندي : [من الطويل]

٥٠٤ـ (فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمرضعٍ) فَأَلْهَيْتُـهَا عَـنْ ذِي تَمَـائِمَ مُحْـوِلِ

فجر مثل بـ « رب » المحذوفة بعد الفاء . ومعنى « طرقـت » : أتيتـها ليـلاً . و« ألهيتـها » : شغلتها . و« التمائم » : التعاويذ واحدها تميمة ، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقايـة من العين أو السحر . و« محول » من أحول الصبي فهو محول إذا تَمَّ له حَوْل أو سنة . وإنمـا خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء في الرجال ، وأقلهن شغفًا بهم .

(**وبعد الواو أكثر**) لأن العرب تبدل من رب الواو ، وتبـدل مـن الـواو الفـاء لاشتراكهما في العطف (**كقوله**) وهو امرؤ القيس أيضًا : [من الطويل]

٥٠٥ـ (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ) عَلَـيَّ بـأَنْوَاعِ الْـهُمُومِ لِيَبْتَلِـي

فجرٌ ليل بـ « رب » المحذوفة بعد الواو ، وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة أمـره بموج البحر ، واستعار له سدولاً وهي الستور واحدها سدل لِمَا يحول منه بين البصر وبين

٥٠٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١ ، والدرر ٩٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، واللسان ١٢٦/٨ (رضع) ، ٥١١/١١ (غيل) ، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ورصف المباني ٣٨٧ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١، ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ .

٥٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٥/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٧/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

إدراك المبصرات. و« علي » : متعلق بـ « أرخى » . والباء [٢٣] في « بأنواع » للمصاحبة . و« يبتلي » : يختبر . يقول : رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها . (**وبعد « بل » قليلاً**) من الواو (**كقوله**) وهو رؤبة أو العجاج : [من الرجز] [٣٣١/ب]

٥٠٦ـ (بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ)

فجرَّ « مهمه » بـ « رب » المحذوفة بعد « بل » . و« المهمه » : المفازة البعيدة الأطراف .

وإلى حذف « رب » وإبقاء جرها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٣٨٣ـ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَاءِ وَبَعْدَ الْوَاو شَاعَ ذَا عمَلْ

(**وبدونهن أقل كقوله**) وهو جميل بن معمر : [من الخفيف]

٥٠٧ـ (رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ) كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فـ « رسم » مجرور بـ « رب » محذوفة . و « رسم الدار » : ما كان لاصقًا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه . و« الطلل » : ما شخص من آثار الدار . و« أقضي » : أموت . ويروى بدل الحياة « الغداة » وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، و« من جلله » بفتح الجيم ؛ فقيل : من أجله ، وقيل : من عظم أمره في عيني ، و« الجليل » : العظيم .

(**وقد يحذف**) حرف الجر (**غير « رب » ويبقى عمله**) ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٨٤ـ وَقَدْ يُجَرُّ بسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ...............

(**وهو ضربان :**

سماعي كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ؛ ابن العجاج بن رؤبة : (**خير**)

٥٠٦- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦ ، ولسان العرب ٧٠/١١ (بلل) ، ٥١٩/١٣ (عمه) ، وخزانة الأدب ٥٤٩/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٨ ، وتهذيب اللغة ١٥٠/١ ، وديوان الأدب ٢٥٤/٢ ، وتاج العروس (عمه) ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٢ ، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية ٣٤٥/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٨٨/١٤ (بلا) ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، وتاج العروس (بلل) .

٥٠٧- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٢٠/١٠ ، والدرر ٥٣٩/١ ، ٩٧/٢ ، ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١ ، ٤٠٣ ، ومغني اللبيب ص ١٢١ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٥٢/٨ ، وهمع الهوامع ٣٧/٢ .

بالجر (والحمد لله . جوابًا لمن قال له : كيف أصبحت[1] ؟) والأصل : بخير أو على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله . ورؤبة هذا من فصحاء العرب ، قال الزمخشري : وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم ، يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ ، لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ، ومن قراءته : ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة/٢٦] . برفع بعوضة .

(وقياسي) وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٤ـ .... وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

(كقولك : بَكَمْ درهمٍ اشتريت ثوبك ؟) فـ « درهم » مجرور بـ « من » [٣٣٢/أ] مقدرة عند الجمهور أي : (بكم من درهم ، خلافًا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة[2]) .

واحتج بوجهين أحدهما : أن « كم » الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر ، لأنها قائمة مقام عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه . والثاني : أن الجر بعد « كم » الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يُشتَرط دخول حرف الجر على « كم » ، فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ « من » مضمرة لكون حرف الجر الداخل على « كم » عوضًا من اللفظ بـ « من » بخلاف « كم » الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورًا بالإضافة لا بـ « من » مضمرة خلافًا للفراء[3] .

(وكقولهم : إنَّ في الدارِ زيدًا والحجرةِ عمرًا) ، فـ « الحجرة » : مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة) عمرًا ، إذ لو عطفت على المجرور بـ « في » لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه[4] ومتابعيه ، لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافًا للأخفش[5] إذ قدَّر العطف على معمولي عاملين) ، فجعل « الحجرة » معطوفة على « الدار » ، و« عمرًا » معطوفًا على « زيد » ، و« الدار » و« زيد » معمولان لعاملين مختلفين ، فإن العامل في الدار حرف الجر ، والعامل في زيد « إن » .

(و) كـ (قولهم : مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ ، حكاه يونس[6])

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ - ٥٣ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٤٢٠/٢ .
(٤) الكتاب ٦٣/١ .
(٥) مغني اللبيب ص ٦٣٢ .
(٦) الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ١٩٢/٣ .

بجر « صالح » و« طالح » بحرف جر محذوف ، (**وتقديره : إلا أمر**) أنا (**بصالح فقد مررت بطالح**) ، هذا تقدير ابن مالك[١] . وقدره سيبويه : إلا أكن مررت بصالح فبطالح . قيل : وتقدير سيبويه[٢] هو الصواب . قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه : إذا قلت : « إلا أمر » نقضت المعنى ، **[٣٣٢/ب]** فإنك قد قلت : « مررت بصالح » ثم تقول : « إلا أمر بصالح » فيما يستقبل ، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون ، فتقول : « إلا أكن فيما يستقبل موصوفًا يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح » ، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب « كان » وأقرَّه .

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .
(٢) الكتاب ٢٦٢/١ .

(باب الإضافة)

وهي لغةً مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس: [من الطويل]

٥٠٨ـ فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا   إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة، مخطط فيه طرائق. واصطلاحًا [٢٤] إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه. قاله الموضح في شرح الشذور[1].

(**تحذف**) أنت (**من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر**). كتنوين « ثوب » أو تنوين مقدر كتنوين « دراهم »، لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر، منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدل على أن فيه تنوينًا مقدرًا نصب التمييز في نحو: « هو أحسن وجهًا »، إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (**كقولك في ثوب ودراهم: ثوبُ زيدٍ ودراهِمُه**)، فتحذف من « ثوب » تنوينه الظاهر ومن « دراهم »: تنوينه المقدر، لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلا يُجمع بينهما.

(**و**) تحذف ما فيه (**من نون تلي علامة الإعراب وهي**) أربعة:

الأول والثاني: (**نون التثنية وشبهها**)، فالأول (**نحو ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾**) [المسد/١] فـ « يدا » تثنية يد، [٣٣٣ /أ] والأصل: يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها

٥٠٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣، وجمهرة اللغة ص ٩٠٩، وخزانة الأدب ٤١٨/٧، ولسان العرب ٢١٠/٩ (ضيف)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٥/٤ (حير).

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٢٥.

تلي علامة الإعراب وهي الألف . (و) الثاني نحو : (**هذان اثنا زيدٍ**) فـ « اثنـا » شبيه بالتثنية في الإعراب بالحروف ، وليست تثنية حقيقة إذ لا يقال في مفردها : اثن ، والأصل : اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا .

(و) الثالث والرابع : (**نون جمع المذكر السالم وشبهه**) ، فالأول : (**نحـو : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾**) [الحج/٣٥] فـ « المقيمي » جمع مقيم جمع مذكر سالم ، والأصل : والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء . (و) الثاني : نحو : (**عِشْرو عمرٍو**) فـ « عشرو » شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له . وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب ، (و) لهذا (**لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو : « بساتين زيدٍ » و﴿ شَيَاطِيْنَ الإِنسِ ﴾**) [الأنعام/١١٢] ، لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر ، لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون ، وهذا أحد قولين في المسألة . والقول الثاني : إن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده . وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله :

٣٨٥ــ نونًا تَلِي الإعرابَ أوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيْفُ احْذِفْ . . . .

(**ويُجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه**[1]) ، وهو الأصح لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، [٢٥] (**لا بمعنَى اللام خلافًا للزَّجَّاج**[2]) ، [٣٣٣/ب] ولا بالإضافة خلافًا للسهيلي[3] وأبي حيان في النكت الحسان[4] ، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافًا لابن الباذش .

---

(١) الكتاب ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

(٢) الارتشاف ٥٠١/٢ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

(٤) النكت الحسان ص ١١٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(وتكون الإضافة على معنَى « اللام » بأكثرية) ، لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج ، (وعلى معنَى « من » بكثرة ، وعلى معنَى « في » بقلّة) ، ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك[1] تبعًا لطائفة قليلة .

(وضابط) الإضافة (التِي) تكون (بمعنَى « فِي » أن يكون الثـاني) وهـو المضاف إليه (ظرفًا للأول) وهو المضاف سواء أكان زمانًا أو مكانًا ، فالزمان (نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾) [سبأ/٣٣] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة / ٢٢٦] . (و) المكان نحو : (﴿ يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾) [يوسف/٤١] و« شهيد الدار » ، فالليل ظرف للمكر ، والسجن ظرف للصاحبين ، والتقدير : مكر في الليل ، ويا صاحبان في السجن .

(و) ضابط الإضافة (التِي) تكون (بمعنَى « من » أن يكون) الأول ؛ وهو (المضاف ؛ بعض) الثاني ؛ وهو (المضاف إليه ؛ و) أن يكون المضاف إليه (صالحًا للإخبار به عنه) أي عن المضاف (كـ « خاتم فضة » ، ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها ، (وأنه) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنه (يقال : هذا الخاتم فضة) ، فتخبر بالفضة عن الخاتم ، لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته .

(فإن انتفى) شرط القسم الأول (والشرطان معًا) في القسم الثاني (نحو : ثوبُ زيدٍ ، و : غلامُه) مما الإضافة فيه تفيد الملك ، (و : حصيْرُ المسجدِ ، و : قِنديلُه) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ، ولا المضاف إليه[2] فيها ظرف للمضاف . [٣٣٤/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢١ – ٢٢٣ .

(٢) في « ط » : (إليها) .

(**أو انتفى**) الشرط (**الأول**) من شرطَي القسم الثاني (**فقط نحـــو : يـوم الخميس**) ، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال : « هذا يومُ الخميس »[(١)] لكن اليوم ليس بعض الخميس ، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (**أو**) انتفى الشرط (**الثانِي**) من الشرطين (**فقط نحو : يدُ زيدٍ**) ، فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيدٍ ، فلا يقال : « هذه اليد زيد » ، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله .

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنَى « من » أو « في » (**فالإضافة بمعنَـــى : لام الملك**) كما في « ثوب زيدٍ » و« غلامه » ، (**أو**) لام (**الاختصـــاص**) كما في بقية الأمثلة ، [٢٦] ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كـ « ضارب زيدٍ » ، فإنها بمعنَى اللام كما صرح به ابن جنِّي[(٢)] والشلوبين . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٨٦ــ والثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِـنْ أَوْ فِي إذَا لَـمْ يصلح الاَّ ذاكَ وَالـلاَمَ خُـذَا

٣٨٧ــ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ....

فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنَى « من » أو « في » فهي بمعنَى « اللام » تحقيقًا حيث يمكن النطق بها كـ « غلام زيدٍ » ، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو : « ذي مال » و« عندَ زيدٍ » و« معَ عمرٍو » ، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : « صاحب » و« مكان » و« مصاحب » .

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنَى « اللام » وبمعنَى « من » ولا ثالث لهما ، وما أوهم معنى « في » فهو على معنَى اللام مجازًا . قاله الشارح[(٣)] .

وذهب أبو الحسن بن الضائع[(٤)] إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنَى « اللام » على كل حال ، [٣٣٤/ب] وكان يقدر في « ثوب خز » ونحوه ويقول : الثوب مستحق للخزِّ بما هو أصله . وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته .

---

(١) في « ط » : (اليوم) .

(٢) الخصائص ٣/٢٦ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٧٢ .

(٤) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر مذهبه في الارتشاف ٢/٥٠٢ .

(فصـــــــــــــــــل)

(والإضافة على ثلاثة أنواع :

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كـــان) المضـاف إليـه (معرفـــة كـ : غلام زيدٍ) ، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها ، (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكـــرة ، كـ : غلام امرأة) ، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكـرة تخصص بها . والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريـف فـإن غـلام امـرأة أخـص مـن « غلام » ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز « غلام زيدٍ » بـه . قالـه في المغنِـي[1] . وإلى ذلـك يشير قول الناظم :

٣٨٧ـ . . . . وَاخْصُـصْ أوَّلاَ أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيْـفَ بِـالذِي تَـلاَ

(وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام ، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخـر ، فالأول يؤثر في الثاني الجرَّ[2] ، والثاني يؤثر في الأول التعريفَ أو التخصيص .

(ونوع : يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) ، وذلـك قسـمان : قسـم يقبـل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة . وقسم لا يقبله أصلاً . فالأول ضابطه أن يقع موقـع مـا لا يكون معرفة كقوله : [من الوافر]

٥٠٩ـ أبِـالْمَوْتِ الَّـذِي لاَ بُـدَّ أنِّـي مُـلاقٍ لاَ أبَـاكِ تُخَوِّفِيْنِـي

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .

(٢) سقط من بداية باب الإضافة إلى هنا من « ب » .

٥٠٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧ ، وخزانـة الأدب ١٠٠/٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والـدرر ٣١٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب ٢١٠/١١ (خعـل) ، ١٢/١٤ (أبي) ، ٦٣/١٥ (فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣ ، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٨ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والمنصف ٣٣٧/٢ ، والهوامـع ١٤٥/١ ، وشـرح التسـهيل ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١ .

ونحو : « رُبَّ رجلٍ وأخيه » و« كم ناقةٍ وفصيلها » و« جاء وحدَه » فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ، لأن « لا » لا تعمل في المعارف ، و« رب » و« كم » لا يجرَّان المعارف ، والحال لا يكون معرفة ، فالإضافة هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف . [٣٣٥/أ] . (و) الثاني (**ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً**) أي شديد الدخول (**في الإبهام**) ، يقال : وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيِّنًا ، (كـ « **غير** » و« **مثل** » **إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما**) **[٢٧]** من كل وجه ، قال أبو البقاء[١] : إذا أريد بـ « غير » المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك : « هذه الحركة غير السكون » ، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف ، لأن المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهًا بعينه . انتهى . فجعل المقتضي للتعريف وقوعًا بين متضادين ، وبه قال السيرافي ، وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام ، وبه قال ابن السراج[٢] ، وارتضاه الشلوبين[٣] ، وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت : « غير زيدٍ » فكل شيء إلا زيدًا غيره ، وكل ما صدق وصفُه بالمغايرة صدَق وصفُه بالمماثلة إذا كان الجنس واحد ، واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر . وذهب سيبويه[٤] والمبرد[٥] إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن « غيرك » و« مثلك » بمنزلة « مغايرك » و« مماثلك » ، واختاره أبو حيان في النكت الحسان[٦] . وهذا النوع مرجعه السماع ومنه « شِبهُك » و« خِدنك » و« ضَربُك » و« تِربُك » و« نَحوك » و« نِدُّك » و« حَسْبك » و« شرعك » ، وأمها[٧] « مثلك » و« غيرك » فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة ، (**ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : مررت برجلٍ مثلِك ، أو : غيْرِك**) ، والنكرة لا توصف بالمعرفة ، [٣٣٥/ب] (**وتسمى الإضافة في هذين النوعين**) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه ، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه ؛ (**معنوية ، لأنَّهَا أفادت أمرًا معنويًّا**) ، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه . (و) تسمى

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٠ .
(٢) الأصول ٢/٥ .
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٧ .
(٤) الكتاب ٢/١١٠ - ١١١ .
(٥) المقتضب ٤/٢٨٩ .
(٦) النكت الحسان ص ١١٨ .
(٧) في « ط » : (وأما) .

أيضًا (**محضة أي خالصة من تقدير الانفصال**) ، إذ ليس قولنا : « غلامُ زيدٍ مثلُك » في تقدير « غلام لزيدٍ مثل لك » .

(**ونوع لا يفيد شيئًا من ذلك**) التعريف أو التخصيص ، (**وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٨ـ وإنْ يشابهِ الْمُضافُ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْزَلُ

فخرج بالصفة المصدرُ المقدر بـ « أن » والفعل ، فإن إضافته محضة خلافًا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة[1] بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله : [من الخفيف]

٥١٠ـ إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيْدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذولاَ

فوصف وجدي ؛ وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم ؛ بالشديد ، ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : « جئتُ إكرامَك » ، فإن إضافته محضة خلافًا للرياشي[2] . وخرج بتشبيه المضارع إلى آخره اسم التفضيل نحو : « أفضل القوم » ، فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافًا لابن السراج[3] والفارسي[4] وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي[5] وابن أبي الربيع[6] وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه[7] وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : « مررت برجلٍ أفضلِ القوم » ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وإن المخالف خرَّج ذلك على البدل ، [٣٣٤/أ] فيكون من بدل المعرفة من النكرة ، قال : وذلك باطل ، لأن البدل بالمشتق يقلّ . انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل[8] . وهذا الذي حكاه سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن [٢٨] ذلك قول

(١) الارتشاف ٥٠٥/٢ ، وشرح المرادي ٢٤٥/٢ .

٥١٠- البيت بلا نسبة في الدرر ١٣٨/٢، ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٤، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ ، ٩٣ .

(٢) النكت الحسان ص ١١٩ .

(٣) الأصول ٨/٢ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٦٩/١ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٣١ .

(٦) البسيط ٣١٢/١ .

(٧) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٨) شرح الجمل ٧١/٢ .

سيبويه(١) . وخرج أيضًا الصفة التي بمعنى الماضي نحو : « ضاربُ زيدٍ أمسِ » ، فإن إضافته محضة على الصحيح خلافًا للكسائي . وخرج أيضًا الصفة التي لم تعمل نحو : « كاتبُ القاضي » و« كاسبُ عيالِه » ، فإن إضافتها محضة .

(**وهذه الصفة**) الشبيهة للمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (**ثلاثة أنواع**) كما يؤخذ من أمثلة النظم :

(**اسم الفاعل**) : المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر ، فالأول (**كـ : ضاربُ زيدٍ**) الآن أو غدًا ، (**و**) الثاني نحو : (**راجينا**) الآن أو غدًا ، ومنه أمثلة المبالغة كـ « شرَّاب العسل » .

(**واسم المفعول**) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا ، فالأول (**كـ : مضروب العبد**) الآن أو غدًا ، (**و**) الثاني نحو : (**مروَّعُ القلبِ**) بفتح الواو المشددة .

(**والصفة المشبهة**) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا ، فالأول (**كـ : حَسَنُ الوجهِ**) الآن ، (**و : عظيمُ الأملِ**) الآن ، (**و : قليلُ الحَيَلِ**) الآن ، والثاني : كـ « مستقيمُ القامةِ » و« معتدلُ الطبيعةِ الآن »(٢) .

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنًى ، واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنًى ، فإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفًا ، (**والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا وصفُ النكرة به**) أي بالوصف المضاف [٣٣٤/ب] (**في نحو : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾**) [المائدة/٩٥] فـ « هديًا » نكرة منصوبة على الحال ، و« بالغ الكعبة » : نعتها ، ولا توصف النكرة بالمعرفة . (**ووقوعه حالاً في نحو : ﴿ ثانيَ عِطْفِهِ ﴾** [الحج/٩] فـ « ثاني » حال من الضمير المستتر في « يجادل » من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الحج/٨] . والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، (**وقوله**) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرًّا وكان زوج أمه : [من الكامل]

٥١١ــ (**فَأَتَتْ بِهِ حُوْشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا**) سُهدًا إذا مَا نامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

(١) شرح التسهيل ٢٢٨/٣ .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

٥١١- البيت لأبي كبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٨ ، ٢٠٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٢٤/٣ (سهد) ، ٢٩٠/٦ (حوش) ، ٦٩٠/١١ (هجل) ، ومغني اللبيب ٥١١/٢ ، وتاج العروس (هجل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٨٩/٣ ، وجمهرة اللغة ١١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢ ، واللسان ٢١٤/١٤ (حيا) ، وشرح الكافية الشافية ٩١٢/٢ .

فـ « حوش » بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة : صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرًّا ، ومعناه : حديد الفؤاد . و« المبطن » : الضامر البطن ، وهو وصف محمود في الذكور . و« السهد » بضم السين المهملة والهاء : القليل النوم ، و« الهوجل » الأحمق . (**ودخول « رب » عليه في قوله**) ؛ وهو جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٥١٢ـ (**يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلُبُكم**) لاقَى مباعدةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

فأدخل « رب » على غابطنا ، ولو كان معرفة لما صح ذلك ، وهو من الغبطة وهي[1] أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد ، (**والدليل على أنّها**) ؛ أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها ؛ (**لا تفيد تخصيصًا أن أصل قولك : ضاربُ زيدٍ**) بالخفض (**ضارب زيدًا**) بالنصب ، (**فالاختصاص**) بالمعمول (**موجود قبل الإضافة**) ، فلم تحدث الإضافة تخصيصًا ، وفي ذلك ردّ على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله[2] : « ولا تفيد إلا تخفيفًا » فقال « بل تفيد أيضًا التخصيص فإن ضارب زيدٍ أخص من ضارب » قال في المغني[3] : وهذا سهو فإن « ضارب زيدٍ » أصله : « ضارب زيدًا » ، بالنصب ، وليس أصله « ضاربًا » فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن يأتي بالإضافة . انتهى . **[٣٣٧/أ]**

وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال[4] : « وأما قوله : « ولا تخصيص » فغير صحيح . لأنك إذا قلت : « هذا ضارب امرأة » فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة . انتهى .

(**وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف**) ، لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ،

٥١٢- البيت لجرير في ديوانه ١٦٣ ، والدرر ١٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢، ٨٨٠ ، والكتاب ٤٢٧/١ ومغني اللبيب ٥١١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وهمع الهوامع ٤٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٣ ، ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ٢٨٩/٤ .

(١) في « ب » ، « ط » : (هو) .

(٢) الكافية ص ٩ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٦٤ .

(٤) المقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الجمل ٧٠/٢ .

ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون . قاله في الْمُغنِي[1] . (**أو**) تفيد (**رفع القبح**) . (**أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر**) من المضاف (**كما في : ضاربُ زيدٍ ، و : ضارباتُ عمرٍو**) و« مضروبُ العبدِ » (**و : حَسَنُ الوجهِ**) ، ففي هذه الصفات تنوينٍ ظاهر حذف للإضافة ، (**أو**) بحذف التنوين (**المقدر كما في : ضواربُ زيدٍ ، و : حواجُ بيتِ الله**) ، ففي « ضوارب » و« حواجّ » تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول ، [٢٩] قاله الموضح في الحواشي . (**أو**) بحذف (**نون التثنية كما في : ضاربا زيدٍ ، أو**) نون (**الجمع**) السالم (**كما في : ضاربو زيدٍ**) ، ففي التثنية و الجمع نون حذفت للإضافة . (**وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ**) ، بالجر ، (**فإن في رفع « الوجه »**) على الفاعلية (**قبح خُلُوِّ الصفة**) المشبهة (**عن ضمير يعود على الموصوف**) لفظًا كما في المغني[2] . (**وفي نصبه**) على التثنية بالمفعول به (**قبح إجراء وصف**) الفعل (**القاصر**) ؛ وهو حَسُن ؛ (**مَجرى**) ؛ بضم الميم ؛ (**وصف**) الفعل (**المتعدي**) في نصبه المفعول به ، ففي رفع « الوجه » قبح ، وفي نصبه قبح ، (**وفي الجر تخلص منهما**) معًا ، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ، [٣٣٧/ب] (**ومن ثم امتنع : الحسن وجهه**) بالجر (**لانتفاء قبح الرفع**) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه « الوجه » لفظًا ، فإنه يعود على الموصوف ، (**و**) امتنع (**نحو : الحسن وجهٍ**) بالجر أيضًا (**لانتفاء قبح النصب ، لأن النكرة تنصب على التمييز**) بخلاف المعرفة ، وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ « أل » لا تضاف إلى الخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها (**وتسمى الإضافة في هذا النوع**) وهو إضافة الوصف لمعموله (**لفظية ، لأنها أفادت أمرًا لفظيًّا**) ، وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ، ورفع القبح ، ومرجعها إلى اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٩٠ــ وذِي الإضافةُ اسْمُها لفظيَّهْ . . . .

(**و**) تسمى أيضًا (**غير محضة ، لأنها في تقدير الانفصال**) ، لأن نحو : « ضارب زيد » مثلاً في تقدير : ضارب هو زيد[3] ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا .

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٥ .
(٣) في « أ » : (زيدا) .

(فصـــــــــــــــل)

(تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة **(بجواز دخـــول « أل » علـــى المضاف في خمس مسائل :**

إحداها : أن يكون المضاف إليه) مقرونًا (بـ : **أل**) ، وإليـــه[1] أشـار النـاظم بقوله :

٣٩١ــ وَوَصْـلُ أَلْ بـذا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ ⁂ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كـالْجَعْدِ الشَّـعَرْ

فـ « الجعد » : صفة مشبهة من جعد شـعره جعـودة ضـد سـبط سـبوطة . والشـعَر ؛ بفتـح العين ؛ مضاف إليه ، **(وقوله)** وهو الفرزدق : [من الطويل]

٥١٣ــ أَبَأْنـا بـها قَتْلَـى وَمَـا فِـي دِمَائِـها ⁂ **(شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ)**

بجر « الحوائم » بإضافة الشافيات . و« أبأنا » بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسـكون الهمزة الثانية : قتلنـا . والضمـير في « بـها » و« هـن » للسـيوف ، وفي « دمائـها » للقتلـى . و« الحوائم » : العطاش التي تحوم حول الماء ، جمـع حائمـة ؛ بالحـاء المهملـة ؛ مـن الحـوم وهـو الطواف حول الماء وغيره . و« الشافيات » : جمع شافية ، اسم فـاعل مـن الشـفاء . [٣٣٨/أ] والمعنى : قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاءً ، وإنمـا السـيوف هي الشافيات ، لأنها آلة السفك ، ولولاها ما حصل السفك .

المسألة **(الثانية : أن يكون)** المضاف إليه **(مضافًا لما فيه « أل »)** ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٢ــ أوْ بـالَّذِي لَـهُ أضِيْـفَ الثَّـانِي ⁂ (كَـ) زيدٌ **(الضاربُ رأسِ الجاني)**

فـ « الضـارب » صفـة مقرونـة بـ « أل » مضافـة إلى « رأس » و« رأس » ، مضـاف إلى « الجاني » المقرون بـ « أل » (و) نحو **(قوله)** : [من الطويل]

---

(١) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

٥١٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣ .

٥١٤ـ (**لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقفِيَةِ الْعِـدَى**) بِـمَا جاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْـرِ وَالقَتْـلِ

فـ « الزوار » جمع زائر صفة مقرونة بـ « أل » مضاف إلى « أقفية » : جمع قفا . و« أقفيـة » مضافة إلى « العدى » المقرونـة بــ « أل » و« الآمـال » بـالمد : جمـع أمـل ، وهـو الرجـاء . و« ملأسر » : أصله : من الأسر فحذفت نون « مـن » علـى لغـة زبيـد وبنِـي خثعـم مـن قبائل اليمن .

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) المضاف إليه (**مضافًا إلى ضمير ما فيـــه** « **أل** » **كقوله**) : [من الكامل]

٥١٥ـ (**الودُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْـوَه**) مِنِّـي وَإِنْ لَـمْ أَرْجُ مِنْـكَ نَـوَالاَ

فـ « المستحقة » : صفة مفردة مقرونة بـ « أل » مضافة إلى « صفو » . و« صفو » : مضـاف إلى ضمير ما فيه « أل » وهو الود بضم الواو . و« النـــوال » : العطـاء . ومنـع المـبرد هـذه الأخيرة لما سيأتي . ولم يتعرَّض لها في النظم .

المسألة (**الرابعة : أن يكون**) الوصف (**المضاف مثنًّى كقوله**) : [من البسيط]

٥١٦ـ (**إِنْ يغْنيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ**) فَإِنَّنِي لَسْـتُ يَوْمًـا عَنْـهُمَا بِـغَنِي

[٣٠] فـ « المستوطنا » : صفـة مثناة مضافـة إلى « عـدن » ولذلـك حذفـت النـون منـها . و« يغنيا » : مضارع غنِي بكسر النون في الماضي ، وفتحها في المضارع ، والألف فيه علامـة التثنية على لغة أكلوني البراغيث . و« المستوطنا » : فاعله . وهي جملـة شـرطية ، وجوابـها « فإنني لست » . [٣٣٨/ب] والمعنى إن يستغنِ عنِّي المستوطنا عدن فإني لست غنيًّا عنـهما يومًا من الأيام .

المسألة (**الخامسة : أن يكون**) الوصف المضاف (**جَمْعًا اتبع سبيل المثنَّـــى**) وطريقه (**وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يعرب بحرفين ، ويسلم فيه بناء الواحـــد**) مـن تغيير الحركات ، (**ويُختم بنون زائدة**) بعد علامة الإعراب (**تحذف للإضافة كمـــا أن المثنَّى كذلك كقوله**) : [من البسيط]

٥١٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩١/٣ .

٥١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/١ ، والمقـــاصد النحوية ٣٩٢/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٨٦/٣ .

٥١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٦/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح الأشمـــوني ٣٠٩/٢ ، وشـــرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ .

٥١٧ـ (لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِم) إِلَى الوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

فـ « المصغي » : صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ، ولذلك حذفت النون منها ، و« الأخلاء » : الأصدقاء . و« الوشاة » : جمع واش ، وهو النمَّام بين الأخلاء . و« الرحم » : القرابة .

وإلى مسألتَي المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله :

٣٩٣ـ وكونُها فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين « أل » والإضافة .

أما المسألة الأولى ؛ وهي مسألة الصفة المشبهة ؛ فإنها الأصل في ذلك ، وذلك لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذفِ الجار والمجرور ، لأن الأصل في « الجعد الشعر » : الجعد شعره أو شعر منه ، فلما أضيفت حذف الجار والمجرور بالإضافة[1] أو بالحرف[2] فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود « أل » ، وقرن المضاف إليه بـ « أل » عوضًا عما فاته من الضمير أو من التنوين ، لأن التنوين و« أل » يتعاقبان على الاسم ، فولِي المضاف « أل » كما يليه التنوين ، وحمل على الصفة المشبهة نحو : « الضارب الرجل » لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ « أل » والمضاف إليه مقرون بها . [٣٣٩/أ]

وأما المسألة الثانية فلأن « أل » إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد ، فلا يجوز : « الضاربُ ابنِ أختِ القومِ » كما جاز : « نعمَ ابنُ أختِ القومِ » .

وأما الثالثة : فاختُلف فيها ، ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه « أل » منزلة الاسم المقرون بـ « أل » أم لا ؟ فالجمهور على الجواز ، والمبرد على المنع .

وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة ، كما حذفت من الصلة لغير إضافة ، كقوله : [من المنسرح]

٥١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٩٤/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ .

(١) بعده في « ط » : (على الأول) .

(٢) بعده في « ط » : (على الثاني) .

٥١٨ـ الحـــافظو عـــورةَ العشـــيرةِ ....

في رواية من نصب « عورة » ، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم ، قاله الشاطبي بمعناه . وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث[1] حكم المفرد .

(وجوَّز الفراء[2] إضافة الوصف المحلى بـ « أل » إلى المعارف كلها) سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما (كـ : **الضارب زيد** ، و : **الضارب هذا**) و« الضارب الذي » و« الضاربك » و« الضارب غلامك » إجراءً لسائر المعارفِ مَجرى المعرف بـ « أل » (**بخلاف**) المضاف إلى المنكر نحو : (**الضارب رجل**) لامتناع إضافة إلى النكرة .

(**وقال المبرد[3] والرماني في « الضاربك » و« ضاربك »**) مما الوصف فيه مقرون بـ« أل » أو مجرد منها : (**موضع الضمير خفض**) ، لأن الضمير نائب عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضًا بالوصف فكذلك نائبه .

(**وقال الأخفش**) وهشام[4] : موضع الضمير (**نصب**) ، لأن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة ، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ، [٣٣٩/ب] ولحذفه سبب آخر غير الإضافة ، وهو صَون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً . وضعَّفه ابن مالك[5] .

٥١٨- تمام البيت : (الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف)

وهو لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والدرر ٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧ ، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ، والاقتضاب ص ٥٧٨ ، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسان ٣٦٣/٩ (وكف) ، ولشريح بن عمران أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/٦ ، والكتاب ١٨٦/١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤ ، وإصلاح المنطق ص ٦٣ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ ، ورصف المباني ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، وعمدة الحفاظ (عور) .

(١) بعده في « ط » : (السالم) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٣) بعده في « ط » : (والمازني) ، مع أنها لم ترد في أوضح المسالك ٩٩/٣ . وانظر قول المبرد في المقتضب ١٥٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٨٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٨٣/٣ ، ٨٤ .

(**وقال سيبويه**[١] : **الضمير كـ**) الاسم (**الظاهر ، فهو منصوب في : الضاربك**) ، لأن الوصف المقرون بـ « أل » لا يضاف عنده إلاّ لما فيه « أل » ، أو إلى مضاف لما فيه « أل » ، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه « أل » ، والضمير ليس واحدًا منها . (**مخفوض في : ضاربك**) لأن [٣١] حذف التنوين دليل الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران[٢] الوصف بـ « أل » وهو مجرد عنها . (**ويجوز في « الضارباك » و« الضاربوك » الوجهان**) الخفض والنصب ، لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة ، فيكون الضمير في محل خفض ، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة ، فيكون في محل نصب . وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير ، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل ، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك ، قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل . وفيه رد على ابن مالك حيث قال[٣] : وأما الضمير في نحو : « جاءَ الزائراكَ والمكرموكَ » فجائز فيه الوجهان بإجماع ، لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه . انتهى .

(**مسألة : قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ، وبالعكس**) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره ، (**وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه**) عند سقوطه (**بالمضاف إليه**) مع صحة المعنى في الجملة ، [٣٤٠/أ]

(**فمن**) التصوير (**الأول قولهم : قُطِعَتْ بعضُ أصابعه**) ، فـ « بعض » : نائب فاعل قطعت ، وأنّث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي « الأصابع » لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فيقال : « قطعت أصابعه » تعبيرًا عن الجزء بالكل مجازًا ، (**وقراءة بعضهم**) وهو الحسن البصري (**﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾**) [يوسف/١٠] بتأنيث « تلتقطه »[٤] بالتاء المثناة فوق ، (**وقوله**) وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين : [من الرجز]

---

(١) الكتاب ١/١٩٣ .
(٢) في « ط » : (لاقتران) مكان (إلا اقتران) .
(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦ .
(٤) الرسم المصحفي : ﴿ يلتقطه ﴾ بالياء ، وانظر القراءة المستشهد بها في الإتحاف ص ٢٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٦ .

٥١٩ـ (طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي) نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

فأنث « أسرعت » مع أنه خبر عن مذكر ، وهو « طول » لأنه اكتسب التأنيث من « الليالي » . و« نقضي » و« نقضن » في الموضعين بقاف وضاد معجمة .

وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع ، الأول : ما كان المضاف بعضًا وهو مؤنث . [٣٢] والثاني : ما كان بعضًا وهو مذكر ، والثالث : ما كان وصفًا للمؤنث . وبقي عليه ما كان كلاًّ كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران/٣٠] ، ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران/٢٥] . وما لم يكن شيئًا من ذلك كقولهم : « اجتمعَتْ أهلُ اليمامة » ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله : [من الكامل]

٥٢٠ـ فَإِلَى ابْنِ أمِّ أُنَاسٍ أرحَلُ نَاقَتِي ....

فمنع صرف « أناس » لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم ، ولا يبعد حمله على الضرورة ، قاله في الحواشي . (**ومن**) التصوير (**الثاني**) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (**قوله**) : [من البسيط]

٥٢١ـ (إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسوفٌ بِطوعِ هوًى) وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

فذكر « مكسوف » مع أنه خبر عن مؤنث وهو « إنارة » إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى « العقل » (**ويحتمله** : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ ﴾) [الأعراف/٥٦] [٣٤٠/ب] ويبعده : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى/١٧] فذكر « قريب » حيث لا إضافة ،

٥١٩- الرجز للأغلب العجلي في الأغاني ٣٠/٢١ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٤، ٢٢٥، ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٣ ، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني ٨٨١/٢ ، وللعجاج في الكتاب ٥٣/١ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، والمخصص ٧٨/١٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٣/٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢ ، ومغني اللبيب ٥١٢/٢ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ .

٥٢٠- عجز البيت : (عمرو ستنتجع حاجتي أو تزحفُ) ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٥٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢ ، ولسان العرب ١٣٠/٩ (زحف) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٩٦/٢ ، والدرر ٤٠٥/٢ ، والكتاب ٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٧/٢ .

٥٢١- البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ١٠٥/٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤ ، ١٠٦/٥ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٣ .

وذكر الفراء[1] أنهم التزموا تذكير « قريب » إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق . هذا نقله في المغني[2] . ونقل غيره عن الفراء : إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجبًا بلا خلاف ، تقول : « هذه قريبة فلان » ، ولا تقول « هذه قريب فلان » ، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث . وقيل التذكير في الآية على المعنى ، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج[3] . وقيل بمعنى المطر ، قاله الأخفش[4] ، وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا ، لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو : « الشمسُ طالعةٌ » ، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضمرين . قاله في المغني[5] ردًّا على الجوهري .

(**ولا يجوز : قامت غلامُ هند**) بتأنيثْ الفعل . (**ولا : قام امرأةُ زيدٍ**) بتذكيره (**لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه**) ، فلا يقال : « قامت هند » إذا كان القائم غلامها ، ولا « قام زيد » إذا كان القائم امرأته . ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح[6] في توجيهه قراءة أبي العالية : ﴿ لا تَنفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [الأنعام/١٥٨] بتأنيث الفعل : إنه من باب « قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه » ، لأن المضاف لو سقط هنا لقيل : « نفسًا لا تنفع » بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي [٣٣] ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك : « زيدًا ظلم »[7] ، تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز . واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال : [٣٤١/أ]

٣٩٤ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ تَأْنِيْثًا إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مَوْهِلاَ

مسألة : ذهب البصريون إلى أنه (**لا يضاف اسم لمرادفه كـ : ليث أسدٍ ، ولا**) يضاف (**موصوف إلى صفته كـ : رجل فاضل ، ولا**) تضاف (**صفة لموصوفها كـ : فاضل رجل**) . وشمل ذلك قول الناظم :

٣٩٥ـ وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعنًى ....

(١) معاني القرآن ١/٣٨٠ .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٤٤ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٩ .
(٥) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .
(٦) المحتسب ١/٢٣٦ .
(٧) في « ط » : (أظلم) .

لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص بها ، (**فإن سمع ما يوهم شيئًا من ذلك يؤوّل**) ، وهذا معنى قول الناظم :

٣٩٥ـ .... وَأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

(**فمن**) ورود (**الأول**) وهو إضافة الاسم لمرادفه (**قولهم : جاءني سعيد كرز**) ، فـ « سعيد » و« كرز » مترادفان لكونهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما إلى الآخر ، (**وتأويله أن يراد بالأول**) وهو المضاف (**المسمى ، وبالثاني**) وهو المضاف إليه (**الاسم**) ، أي اللفظ الدال على المسمى ، (**أي جاءني مسمى هذا الاسم**) ، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع ، فقدّم عليه في اللفظ ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرُّضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما ، حتى كأن قائل : « جاءني سعيد كرز » قال : جاءني مسمى كرز ، هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى الذوات . أما إذا نسب إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى ، والأول بالاسم كما إذا قلت : « كتبت : سعيد كرز » فإنه يتعين أن تقول : كتبت اسم هذا المسمى ، قاله قريب الموضح . **[٣٤١/ب]**

(**ومن**) ورود (**الثاني**) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (**قولهم : حبةُ الحمقاءِ**) بالمد ، وإنما وصفوها بالحمق لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الأقدام . قاله الرضي[1] .

(**و**) قولهم : (**صلاةُ الأولى ، و**) قولهم : (**مسجد الجامعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف**) أضيف إليه المضاف المذكور ، فيقدر في الأول اسم عين ، وفي الثاني اسم زمان ، وفي الثالث اسم مكان ، (**أي حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع**) . وعدل عن تقدير الرضي : مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا .

(**ومن**) ورود (**الثالث**) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (**قولهم : جَرْدُ قَطِيفة**) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء ، (**وسَحْقُ عِمامة**) **[٣٤]** بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين ، (**وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا ، و**) يقدر (**إضافة الصفة إلى جنسها**) ، ويجر جنسها بـ « من » ، لأن الإضافة فيهما بمعنى « من » لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف ، (**أي شيء جرّد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة**) ، و« شيء » موصوف ،

---

(١) شرح الرضي ٢/٢٤٤ .

و« جرد » أو « سحق » صفته ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى ، وصرح بـ « من » معها لبيان معنى الإضافة .

وذهب الكوفيون[1] إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : ﴿ حَقُّ اليَقِيْنِ ﴾ [الواقعة/٩٥] ، ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [يوسف/١٠٩] ، ﴿ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ ﴾ [القصص/٤٤] وغير ذلك .

---

(١) الإنصاف ٤٣٨/٢ ، المسألة رقم ٦١ .

(فصـــــــــــــل)

(الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (كـ : **غلام**) من العقلاء (و : **ثوب**) من غيرهم ، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول : « غلام زيدٍ وثوبه » ، وتارة لا يضافان فيقال : « غلام وثوب » (**ومنها ما يمتنع إضافته**) لملازمته التعريف (**كالمضمرات**) خلافًا للخليل [٣٤٢/أ] في نحو : « أياك » فإنه يقول : إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر ، وتبعه الناظم[1] ، (**والإشارات**) وأما « ذلك » وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه ، (**وكغير « أي » من الموصولات**) النصة والمشتركة ، (و) كغير « أي » (**من أسماء الشرط**) ، وكغير « أي » من أسماء (**الاستفهام**) ، وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف ، والحرف لا يُضاف ، وإنما أضيفت « أي » في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تُضاف إليه .

(ومنها ما هو واجب الإضافة [٣٥] إلى المفرد ، وهو نوعان) :

الأول : (**ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ**) فينوَّن ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٣٩٦ــ .... وبعض ذا قد يأتي لفظًا مفردا

(**نحو : كل**) إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا ، (**وبعض ، وأي ، قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾** [يس/٤٠] و : **﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾**) [البقرة/٢٥٣] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم : مررت بكلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا ، وأصل صاحب الحال : التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا وسدسًا وثلثًا وربعًا ونحوها معارف ، لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع . ورُدَّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وقد لا تريده ، ودلَّ مجيء الحال بعد « كل »

(١) شرح التسهيل ١٤٤/١ .

و« بعض » على إرادته : (﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوْ ﴾) [الإسراء/١١٠] فـ « أيًّا » : اسم شرط مفعول مقدم ، و« ما » صلة .

(و) النوع الثاني : (**ما يلزم الإضافة لفظًا**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٣٩٦ــ وبعض الأسماء يُضاف أبدا ....

(**هو ثلاثة أنواع**) :

الأول : (**ما يضاف للظاهر**) مرة ، (**وللمضمر**) أخرى ، (**نحو : كِلا**) الرجلين وكلاهما ، (**وكِلتا**) المرأتين وكلتاهما ، (**وعند**) زيدٍ وعندك ، (**ولدى**) الباب ولديك ، (**وقصارى**) الأمر وقصاراه ؛ بضم القاف ؛ أي غايته ، (**وسوى**) زيدٍ وسواك .

(و) الثاني : (**ما يختص بالظاهر**) دون المضمر (كـ : **أولي**) بمعنى « أصحاب » ، (و : **أولات**) بمعنى « صاحبات » ، (و : **ذي**) بمعنى « صاحب » ، (و : **ذات**) بمعنى صاحبة ، (**قال الله تعالى** : ﴿ نَحْنُ أُوْلُو قُوَّةٍ ﴾) [النمل/٣٣] أي أصحاب قوة ، (و : ﴿ وَأُوْلَاتُ الأَحْمَالِ ﴾) [الطلاق/٤] أي صاحبات الأحمال [٣٦] ، (و ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾) [الأنبياء/٨٧] أي صاحب الحوت ، (و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾) [النمل/٦٠] أي صاحبة بهجة .

(و) الثالث : (**ما يختص بالمضمر**) دون الظاهر ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٧ــ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ ... إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

(**وهو نوعان**) :

أحدهما (**ما يضاف لكل مضمر**) متكلم أو مخاطب أو غائب ، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، مذكرًا أو مؤنثًا ، (**وهو : وحد**) وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور ، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (**نحو** : ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾) [غافر/١٢] ، (و) من إضافته إلى ضمير الخطاب نحو (**قوله**) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

[من الرجز]

٥٢٢ــ (**وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا**) ... لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا

٥٢٢- الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ١٤٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٦٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٨١/٢ ، وشرح المفصل ١١/٢ ، والكتاب ٢١٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٩/١ ، ١٥٧٣/٣ .

و« إلهي » الأول : منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه . (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري : [من المنسرح]

٥٢٣ــ أصبحتُ لاَ أحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أمْلِكُ رَأسَ البَعِيْرِ إنْ نَفَرَا

(وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي) وَأخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

قال ذلك لكبر سنه ، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل . [٣٤٣/أ]

(و) النوع الثاني من النوعين : (**ما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصادر مثناة لفظًا ، ومعناها التكرار**) ، لأنهم لما قصدوا بها التكثير[1] جعلوا التثنية علمًا على ذلك ، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، (**وهي : لَبَّيْكَ**) بفتح اللام وتشديد الموحدة (**بمعنَى : إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و« سعديك » بمعنَى : إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا تستعمل**) « سعديك » (**إلا بعد : لبيك**) ، لأن « لبيك » هي الأصل في الإجابة . و« سعديك » كالتوكيد لها[2] . قال المرادي[3] : أراد سيبويه بقوله : « لبيك » و« سعديك » إجابة بعد [٣٧] إجابة . انتهى . (**و : حنانيك**) بفتح المهملة والنون (**بمعنَى : تحنُّنًا عليك بعد تحنن**) ، قال طرفة بن العبد : [من الطويل]

٥٢٤ــ . . . . حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أنشده سيبويه[4] .

(**و : دَوَاليك**) بفتح الدال المهملة (**بمعنَى : تداولاً بعد تداول**) ، وهذا أنسب من قول ابن الناظم[5] : إدالة بعد إدالة ، لأن الإدالة الغلبة ، يقال : اللهم أدلني على

٥٢٣- البيتان للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٦/١ ، والارتشاف ٣٤٠/٢ ، وحماسة البحتري ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧ ، والدرر ١٤٦/٢ ، والكتاب ٩٠/١ ، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن) ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٣/٧ ، وأوضح المسالك ١١٤/٣ ، والرد على النحاة ص ١١٥ ، والمحتسب ٩٩/٢ .

(١) في « ب » : (التكرير) .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) شرح المرادي ٢٥٩/٢ .

٥٢٤- صدر البيت : (أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦ ، والدرر ٤١٢/١ ، والكتاب ٣٤٨/١ ، ولسان العرب ١٣٠/١٣ (حنن) ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، وتاج العروس (حنن) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٣ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٣ .

(٤) الكتاب ٣٤٨/١ .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨ .

فلان وانصرني عليه . (و : هذاذيك ؛ بذالين معجمتين بمعنَى : إسراعًا لك بعد إسراع ، قال) العجاج : [من الرجز]

٥٢٥ــ (ضَرْبًا هذَاذَيْك وَطَعْنًا وَخْضَا)

والمعنى : اضرب ضربًا يهذّ هذًّا[1] بعد هذ على التكرير ، وأطعن طعنًا جائفًا ، و« الهــذ » : السرعة في القطع وغيره . و« الوخض » بالخاء والضاد المعجمتين : الطعن الجائف ، وهــو ؛ بفتح الواو وسكون الخاء ؛ نعت للطعن .

(وعامله) أي هذاذيك (وعامل لَبَّيْك من معناهما) على حد « قعدت جلوسًا » ، والتقدير : أسرع وأجيب ، (و) عامل (البواقي) من الأمثلة (من لفظها) ، والتقديــر : أسعد وأتحنن وأتداول .

(وتجويز سيبويه[2]) مبتدأ ومضاف إليه (في « هذاذيك » في البيت) السابق للعجاج [٣٤٣/ب] (وفي : دواليك ، من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس : [من الطويل]

٥٢٦ــ إذا شُـقَّ بُـرْدٌ شُــقَّ بالــبردِ مثلُــه (دوالَيْكَ حتى كلُّنا غيرُ لابــسِ)

(الحالية) مفعول تجويز (بتقدير : نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ، ضعيف) خــبر تجويز (للتعريف) بالإضافة إلى الضمير ، والحال واجبة التنكير ، وجوابه أنه مــؤول بنكــرة كما في « جـاء زيد وحدَه »[3] (ولأن المصدر الموضوع للتكثير[4] لم يثبت فيه غيــر كونه

٥٢٥- الرجز للعجاج في ديوانه ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٢ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٣ ، وتهذيــب اللغــة ٣٦٠/٥ ، وأساس البلاغة (هذذ) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨، وأوضح المســالك ١١٧/٣، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هــــذذ) ، ومجــالس ثعلــب ١٥٧/١ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦١٥ ، ١٢٧٣ .

(١) سقط من « ب » : (بعد هذ) .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ - ٣٥١ .

٥٢٦- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦، وجمهرة اللغة ص ٤٣٨، وخزانــة الأدب ٩٩/٢، والدرر ٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولســـان العــرب ٥١٧/٣ (هــذذ) ، ٢٥٣/١١ (دول) ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٣، وتاج العروس (دول) ، وبلا نسبة في أوضح المســالك ١١٨/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٧٢ ، والخصائص ٤٥/٣ ، ورصف المباني ص ١٨١ ، وشرح الأشمــوني ٣١٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٥٧/١ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٣) في « ط » : (جاء في) مكان (في جاء) .

(٤) في « ط » : (للتنكير) .

مفعولاً مطلقًا) لا حالاً ، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام ، وفيه عسر . و« سُحَيْم » بالتصغير وبمهملتين . و« الحسحاس » بمهملات أربع .

قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما بُرد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما[1] .

(**وتجويز الأعلم**) وهو يوسف الشنتمري ، لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (**في** « **هذاذيك** » **في البيت**) السابق للعجاج (**الوصفية**) لـ « ضربًا »[2] (**مردود**) خبر تجويز (**لذلك**) ، وهو التعريف ، لأن « ضربًا » نكرة فلا توصف بمعرفة ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقًا . والجواب عن التعريف أن الأعلم لا يقول : بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به . والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم .

(**وقوله**) أي الأعلم ؛ مبتدأ ومضاف إليه (**فيه**) أي في « هذاذيك » (**وفي أخواته**) وهو « لبيك » و« سعديك » و« حنانيك » و« دواليك » : (**إن الكاف**) المتصلة [٣٨] بها حرف (**لِمجرد الخطاب مثلها**) أي الكاف (**في** « **ذلك** » **مردود**) خبر قوله (**أيضًا لقولهم**) : بلام التعليل متعلق بمردود (**حنانيه**) [٣٤٤/أ] بإضافته إلى ضمير الغيبة (**و : لَبَّى زيد**) بإضافته إلى الظاهر ، فتعين أن تكون الكاف في « لبيك » وأخواته اسمًا لقيام الاسم مقامها ، لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . (**ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في : ذانك**) و« تانك » ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (**وبأنَّها**) أي الكاف الحرفية (**لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف**) ، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية ، فالكاف الحرفية لا تلحق « لبيك » وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف ، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم ، علتان وجوديتان ، وعلة عدمية ، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل ، واستعمل مع العدمي الباء تغايرًا بينهما وتفننًا في التعبير . والجواب عن الأولى أن « حنانيه » و« لبى زيد » شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد . وقول أبي حيان في الارتشاف : ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ؛ ضعيف .

---

(١) نقل الصبان هذا القول من شرح التصريح منسوبًا إلى أبي عبيدة (٢/ ٢٥٢) ، وورد هذا القول بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٠٠ ، والدرر ١/ ٤١١ ، وشرح الأعلم ١/ ٢٧١ ، وفي خزانة الأدب أن أبا عبيدة قال : (كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابثوا بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء المحاسن) .

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٧١ .

وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة، وكما في « اثني عشر » ، وإنما لم تحذف في « ذانك » و« تانك » للإلباس بالمفرد .

(**وشذت إضافة « لبّى » إلى ضمير الغائب في نحو قوله**) : [من الرجز]

٥٢٧ــ إنَّـــكَ لَـــو دَعَوْتَنِـــي وَدُونِـــي زَوراءُ ذاتُ مُـــتْرَعٍ بَيُّـــونِ

(**لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَـــنْ يَدْعُونِـــي**)

فـ « دوني زوراء » بالزاي ثم الراء : جملة حالية من ياء المتكلم ، والزوراء : الأرض البعيدة . و« ذات مترع » صفتها ، والمترع من قولهم : « حوض ترع » بفتح التاء المثناة فوق والراء : أي ممتلئ . و« بيون » بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت : أي واسعة بعيلة الأطراف . [٣٤٤/ب] وكان مقتضى الظاهر أن يقول : « لبيك » ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس/٢٢] .

(و) شذت إضافة لبّى (**إلى الظاهر في قوله**) وهو أعرابي من بني أسد : [من المتقارب]

٥٢٨ــ دَعَـوْتُ لِمَـــا نَـــابَنِي مِسْـــوَرَا (**فَلَبَّى فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ**)

وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٨ــ . . . . وشَـــذَّ إيـــلاءُ يَـــدَيْ لِلَبَّـــى

وفي شرح المواقف أن « يدي » في البيت زائدة . انتهى .

٥٢٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧٣١/١ (لبب) ، ٦٤/١٣ (بين) ، وأوضح المسالك ١٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٩٣/٢ ، والدرر ٤١٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، وتاج العروس ١٨٤/٤ (لبب) ، (بين) ، والمخصص ٣٦/١٠ ، ١٤٧/١٦ ، وأساس البلاغة (بين) ، وتهذيب اللغة ٥٠١/١٥ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، وشرح المرادي ٢٦١/٢ .

٥٢٨- البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٤١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لبى) ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لبي) ، وأوضح المسالك ١٢٣/٣ ، وخزانة الأدب ٩٢/٢ ، ٩٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢، وشرح المرادي ٢٦٠/٢ ، والكتاب ٣٥٢/١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، ٢٣/٢، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ .

و« مسورًا » : علم منصوب على المفعولية بـ « دعوت » . و« لما » بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ « دعوت » . و« نابني » بمعنى أصابني صلة « ما » . وجملة « فلبى » معطوفة على جملة « دعوت ». والأصل : فلباني ، أي قال لي : لبيك ، فحذف المفعول . والمعنى : دعوت مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني . وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك ، وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته . وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقًا ، فجاء النهي عن ذلك ، روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا دعا أحدُكم أخاه فقال : لبيك ، فلا يقولَنْ : لبى يديك[1] ، وليقل : أجابك الله بما تحب » قاله الشاطبي .

(**و**) قال سيبويه[2] : هذا البيت (**فيه رد على يونس في زعمه أنه**) أي لبى (**مفرد وأصله : لبى**) بألف بعد الموحدة[3] على وزن فَعْلَى بسكون العين ، (**فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما**) قلبت (**في**) « لدى » و« على » لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما : (**لديك ، و : عليك**) . ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ، ولو كانت الفه كالف « لدى » و« على » لم تقلب مع الظاهر إذ يقال : « لدى الباب » ، و« على زيدٍ » ببقاء الألف على حالها . **[٣٤٥/أ]**

(**وقول ابن الناظم**) في شرح النظم[4] : (**إن خلاف يونس**) جار (**في : لبيك وأخواته وهَم**) بفتح الهاء ؛ أي غلط ، وإنما هو خاص بـ « لبيك » . (**ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل**) مطلقًا (**اسمية كانت أو فعلية وهو : إذ**) من أسماء الزمان **[٣٩]** (**و : حيث**) خاصة من أسماء المكان ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٩٩ـ وأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجمَلِ حيثُ وإذْ . . . .

(**فأما : إذ ، فنحو : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾**) [الأنفال/٢٦] بإضافة[5] « إذ » إلى الجملة الاسمية ، (**و ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾**) [الأعراف/٨٦] بإضافة « إذ » إلى الجملة الفعلية ، و« إذ » في هذين المثالين مفعول به لـ « اذكر » ، وزعم الجمهور أنها ظرف

(١) في النهاية ٢٢٢/٤ «لبب» : (وقال الزمخشري : فمعنى لَبَّيْ يديك : أي أطيعك ، وأتصرف بإرادتك ، وأكون كالشيء الذي تصرِّفه بيديك كيف شئت) .

(٢) الكتاب ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

(٣) في « ب » : (بفتح الموحدة) مكان (بألف بعد الموحدة) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨ .

(٥) في « ب » : (فأضاف) .

لمفعول محذوف ، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً .

وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضيًا ، نص على ذلك سيبويه[1] .

وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا كما مثل ، ومعنى لا لفظًا نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [البقرة/١٢٧] . وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة/٤٠] .

(**وقد يحذف ما أضيفت**) « إذ » (**إليه**) من الجملة بأسرها (**للعلم به ، فيجاء بالتنوين عوضًا منه**) أي من المضاف إليه (**كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**) ۞ بِنَصْرِ اللهِ ﴾ [الروم/٤،٥] أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فحذف[2] جملة ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم/٢] وعوض منها التنوين ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، و« إذ » باقية على بنائها على الأصح ، و إليه أشار الناظم بقوله : [٣٤٥/ب]

٣٩٩ـ .... وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ـ إِفْرَادُ إِذْ ....

(**وأما : حيث ، فنحو : جلست**[3] **حيث جلس زيد**) بإضافة « حيث » إلى الجملة الفعلية (**و : حيث زيد جالس**) بإضافة « حيث » إلى الجملة الاسمية ، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدّم مثال الفعلية على الاسمية . وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً ، نص على ذلك سيبويه[4] . (**وربما أضيفت**) « حيث » (**إلى المفرد**) كـ « عند » (**كقوله**) : [من الطويل]

٥٢٩ـ وَنَطْعَنُهُم تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبهم (بِبِيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ)

فأضاف « حيث » إلى « لَيِّ » وهو مصدر مفرد ، (**ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي**) . فإنه قاس عليه ، و« نطعنهم » بضم العين ، يقال : طعنه بالرمح يطعنه بالضم ، وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب . و« الْحُبَا » بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة : جمع حِبوة بكسر الحاء ، والمراد أوساطهم . و« بيض المواضي » : السيوف القواطع . و« لَيِّ

---

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) في « ط » : (فحذفت) .

(٣) سقط من « ط » : (حيث فنحو : جلست) .

(٤) الكتاب ١٠٧/١ .

٥٢٩- تقدم تخريج البيت برقم ١٧ .

العمائم » : شدها على الرؤوس .

(**ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو : لما**) الوجودية (**عند من قال باسميتها**) كابن السراج[١] وتبعه الفارسي[٢] وتبعهما ابن جني[٣] وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى [٤٠] « حين » . وقال ابن مالك : بمعنى « إذ » ، واستحسنه في المغني[٤] ، لأنها مختصة بالماضي (**نحو : لما جاءني أكرمته**) ، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود[٥] . واستدل له الموضح في شرح القطر[٦] بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ ﴾ [سبأ/١٤] ، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دلهم » إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . [٣٤٦/أ] وكون العامل « دلّهم » مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها هنا[٧] عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية . انتهى .

ويجاب بأن العامل « قضينا » وكونه مضافًا إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في « إذا » على قول المحققين : إن العامل فيها شرطها ، فقال[٨] : لأن « إذا » عند هؤلاء غير مضافة كما يقول[٩] الجميع فيها إذا جزمت . انتهى .

(**و« إذا » عند غير**[١٠] **الأخفش والكوفيين**[١١]) فإنها تختص بالجملة[١٢] الفعلية ،

---

(١) الأصول ٢/١٥٧ .
(٢) الإيضاح العضدي ١/٣١٩ .
(٣) الارتشاف ٢/٥٧٠ .
(٤) مغني اللبيب ص ٣٦٩ .
(٥) الكتاب ٤/٢٣٤ .
(٦) شرح قطر الندى ص ٤٣ .
(٧) سقطت من « ط » .
(٨) مغني اللبيب ص ١٣٠ .
(٩) في « ب » : (يقولون) .
(١٠) سقطت من « ط » .
(١١) انظر رأيه في الارتشاف ٢/٢٣٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ .
(١٢) في « ب » ، « ط » : (بالجمل) .

وإليها[1] أشار الناظم بقوله :

٤٠٣ـ وأَلْزَمُوا إذا إضافَةً إلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ ....

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعْرَضَ ﴾ [الإسراء/٨٣] ، ومضارعين نحو : ﴿ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ ﴾ [الإسراء/١٠٧] ، ومختلفين نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ [المائدة/٨٣] الآية ، ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا ﴾ [مريم/٥٨] ، وماضيًا وأمرًا ، (نحو ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ [الطلاق/١] .

(**وأما نحو** : ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** ﴾) [الانشقاق/١] مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز[2] دخول « إذا » على الجملة الاسمية (**فمثل** : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾) [التوبة/٦] في التأويل ، فـ« السماء » : فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : إذا انشقت السماء انشقت ، كما أن « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره « استجارك » ، والأصل : وإن استجارك أحد لا أن[3] « السماء » مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره . وفي هذا القياس نظر ، لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقًا عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن « أحد » في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته ، لأن « إنْ » الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله الموضح[4] وغيره ، [٣٤٦/ب] فلا فرق عندهم بين « إذا » و« إنْ »[5] في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية . (**وأما قوله**) وهو الفرزدق :

[من الطويل]

٥٣٠ـ (**إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ**) لَهُ وَلَدٌ مِنها فَذاكَ الْمُدَرَّعُ

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (**فعلى إضمار : كان**) ، و« باهلي » مرفوع بها ،

(١) في « ط » : (إليهما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (لأن) .

(٤) مغني اللبيب ص ٧٥٧ .

(٥) في « ب » : (إن وإذ) .

٥٣٠ـ البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٦ ، والدرر ٤٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ومغني اللبيب ص ٩٧، وهمع الهوامع ٢٠٧/١ .

والجملة بعده خبرها ، والتقدير : إذا كان باهلي تحته حنظلية . وقيل : « حنظلية » فاعل بـ « استقر » محذوفًا ، و« باهلي » : فاعل بمحذوف يفسره [٤١] العامل في « حنظلية » . ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعًا . ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . و« الباهلي » : منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عَيلان بالعين المهملة . و« الحنظلية » : منسوبة إلى حنظلة ، وهي أكرم قبيلة من تميم . و« المدرع » : الذي يكسى الدرع بالدال المهملة . ويعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فلذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه . وقال الدماميني : والظاهر أنه المذرّع بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه ، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة . انتهى .

والقول بإضمار « كان » معهود (**كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله**)

وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينة : [من الطويل]

٥٣١ــ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بشَفَاعَةٍ إلَيَّ (**فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا**)

فـ « نفس ليلى » : خبر مقدم ، و« شفيعها » : مبتدأ مؤخر على حد : [من الطويل]

٥٣٢ــ .... ولكن مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظًا ورتبة ، والجملة خبر « كان » المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن ، [٣٤٧/أ] والتقدير : فهلا كان هو أي الشأن . وقيل : التقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . و« شفيعها » على هذا : خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي شفيعها . قلت : ويرجح من وجه آخر ، وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف . ويجاب عنه بأنه حذف تبعًا للفعل فاغتفر .

٥٣١- البيت للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ٢٢١/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٦٠/٣ ، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٢٠٤/٢ ، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية ٤٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣١٣ ، ورصف المباني ٤٠٨ ، والزهرة ١٩٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٤/١ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

٥٣٢- صدر البيت (إجلالاً وما بك قدرة) وتقدم تخريجه برقم ١٤٩ .

(فصـــل)

(**وما كان**) من أسماء الزمان (**بمَنْزلة « إذ » أو « إذا » في كونه اسم زمان مبهم لما مضى**) كما أن « إذ » كذلك . (**أو لما يأتِي**) كما أن « إذا » كذلك ، (**فإنه بمَنْزلتهما فيما يضافان إليه**) ، فما كان بمنزلة « إذ » جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠٠ـ .... وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا ....

(**فلذلك تقول : جئتُك**[1] **زمنَ الحجاجِ أميرٌ**) بالرفع على الابتداء والخبر ، (**أو : زمنَ كان الحجاج أميرًا** ، **لأنه**) أي لأن زمن (**بمَنْزلة : إذ**) في إفادة معنى المضي ، والناصب له « جئت » ، لأنه بمعنى الماضي ، فلا يعمل فيه إلا ماضٍ . (**و**) ما كان بمنزلة « إذا » جاز أن يضاف إلى الجملة[2] الفعلية دون الاسمية ، فلذلك تقول : (**آتيكَ زمنَ يقدمُ الحاجُّ**[3]) ، فـ « زمن » مضاف إلى الجملة الفعلية ، والناصب له « آتيك » ، لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل ، (**ويمتنع**) آتيك (**زمن الْحاج**[4] **قادم**) على الابتداء والخبر ، (**لأنه**) أي لأن زمن (**بمَنْزلة : إذا**) ، و« إذا » لا تضاف إلى الجملة الاسمية[5] ، فكذا[6] ما كان معناها ، (**هذا قول سيبويه**) في مشبه « إذ » و« إذا »[7] ، (**ووافقه الناظم في مشبه : إذ**) ، واقتصر عليه في النظم (**دون مشبه** : «إذا» **محتجًّا** [٣٤٧/ب] **بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾**) [الذاريات/١٣] فأضيف « يوم » ؛ وهو مشبه « إذا » في

(١) في « ط » : (جئت) .
(٢) في « ط » : (الجمل) .
(٣) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (الحجاج) .
(٤) في « ب » : (الحجاج) .
(٥) في « ط » : (الجمل) .
(٦) في « ب » ، « ط » : (فكذلك) .
(٧) الكتاب ١١٩/٣ .

الاستقبال ؛ إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (**وقوله**) وهو سواد بن قارب : [من الطويل]

٥٣٣ــ (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ) بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

[٤٢] فأضاف « يوم » وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (**وهذا**) المذكور من الآية والبيت (**ونحوه**) عند سيبويه[١] (**مما نزّل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بِمَنْزِلة**[٢] **ما قد وقع ومضى**) ، فـ « يوم » فيه مشبه « إذ » لا مشبه « إذا » فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية ، ولو كان الزمان محدودًا كأسبوع ويومين وشهر لم يُضَفْ إلى الجمل[٣] خلافًا لبعض المغاربة .

٥٣٣– تقدم تخريج البيت برقم ٢٠٢ .

(١) الكتاب ٣/١١٩ .

(٢) في « ط » : (منزلة) .

(٣) في « ب » : (الجملة) .

(فصـــــــــــــــل)

(ويَجوز فِي الزمان الْمحمول علي : إذ ، أو : إذا) إذا أضيف إلَى جُملة (الإعرابُ على الأصل) في الأسماء ، (والبناءُ) على الفتح ، (حملاً عليهما) ، أي على « إذ » و« إذا » ؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة ، واقتصر في النظم على مشبه « إذ » فقال :

٤٠١ـ وابْنِ أو أعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا ....

(فإن كان ما وليه فعلاً مبنيًا) بناء أصليًا أو عارضًا (فالبناء أرجح) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠١ـ .... واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا

واختُلف في علته ، فقال البصريون : (للتناسب) .

وقال ابن مالك[1] بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أن « قمت » من قولك : « حين قمت قمت » كان كلامًا تامًّا قبل دخول « حين » عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه « حين » وأمثاله بـ « إن » . فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل] [٣٤٨/أ]

٥٣٤ـ (على حيْنَ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلَى الصِّبَا) وقلْتُ ألَمَّا أصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

(١) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

٥٣٤- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٠/٢ ، ٥٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ ، ورصف المباني ص ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ .

يروى « على حين » بالخفض على الإعراب ، و« على حين » بالفتح على البناء ، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة ، وهو « عاتبت » .

(و) البناء العارض نحو (قوله) : [من الطويل]

٥٣٥- لأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُن قلبي تحلُّمًا (عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيمِ)

يروى بخفض « حين » على الإعراب له ، وفتحه على البناء لكونه مضافًا إلى مبني ، وهو « يستصبين » ، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وماضيه « استصبيت فلانًا » إذا عددته صبيًّا أي جعلته في عداد الصبيان .

(**وإن كان**) ما وليه (**فعلاً**) مضارعًا (**معربًا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح**) من البناء (**عند الكوفيين**) والأخفش (**وواجب عند**) جمهور (**البصريين**) لعدم التناسب ، (**واعترض عليهم**) في دعوى الوجوب (**بقراءة نافع : ﴿ هذا يَوْمَ يَنْفَعُ ﴾ [المائدة/١١٩] بالفتح**[1]) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى « اليوم » كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفًا ، والتوفيق بين القراءتين أليق ، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في « صمت يوم الخميس » ، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه ، (و) اعترض عليهم أيضًا بنحو (**قوله**) : [من الوافر]

٥٣٦- تَذَكَّر مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَى (على حِيْنِ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ)

يروى بفتح « حين » على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين ، وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم :

٤٠٢- وقبلَ فعلٍ معربٍ أو مُبتدا أعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أي لن يغلط .

٥٣٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٧/٣ ، والدرر ٤٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، وشرح شواهد المغني ٨٣٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤١٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(١) الرسم المصحفي : ﴿ يومُ ﴾ بالرفع . والقراءة المستشهد بها هي لنافع وابن محيصن ، انظر البحر المحيط ٦٣/٤ ، والنشر ٢٥٦/٢ ، والآية مع القراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، والأمالي الشجرية ٤٤/١ ، ومغني اللبيب ١١٥/٢ ، وحاشية يس ٥٢/١ .

٥٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، والارتشاف ٥٢١/٢ ، والدرر ٤٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(فصـــــــــــــل)

(مما يلزم الإضافة) لفظًا ومعنى (كلا ، و : كلتا) ، فإنهما يضافـان للظـاهر والمضمر كما تقدم ، (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : [٣٤٨/ب]

أحدها : التعريف) ، فلا يضافان لنكرة مطلقًا ، (فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا : كلتا امرأتين) عند البصريين ، (خلافـًا للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتـهما إلى النكـرة المختصة نحو : « كـلا رجلـين عنـدك محسـنان » ، فـإن « رجلـين » قـد تخصصـا بوصفـهما بالظرف ، وحكوا : « كلتا جاريتين عندك [٤٣] مقطوعة يدها » ، أي تاركة للغزل ، قالـه في المغني(١) ، وهو مقيد لما أطلقه هنا .

(و) الشرط (الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرًا كان أو مظهرًا ، فالأول (نحو : كلاهما) و« كلتاهما » . والثـاني نحـو : « كـلا البسـتانين » (و ﴿ كِلْتَـا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف/٣٣] ، أو بالاشتراك) بين المثنى الجمع (نحو قوله) : [من الطويل]

٥٣٧ــ (كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَيَاتَــهُ) وَنَحْــنُ إذا مِتْنَـا أشَـدُّ تَغَانِيَـا

(فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة) ، فلذلك صح إضافـة « كـلا » إليـها .

(وإنما صح قوله) : [من الرمل]

٥٣٨ــ (إنَّ لِلْخَـيْرِ وَلِلشَّـرِّ مَـدًى وَكِـلاَ ذَلـك وَجْـهٌ وَقَبَـلْ)

(١) مغني اللبيب ص ٢٦٩ .

٥٣٧- البيت للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٢٧/١٣ ، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في ديوانه ٩٠ ، والحماسة الشجرية ٢٥٣/١، وللمغيرة بن حبناء التيمي في اللسان ١٣٧/١٥(غنا) ، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٥٥٥/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣١/١، وأوضح المسالك ١٣٨/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٦٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

٥٣٨- البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص ٤١ ، والأغـاني ١٣٦/١٥ ، والـدرر ١٤٨/٢ ، وشـرح شواهد المغني ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٣، ٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، وبلا نسبة في الارتشـاف ٥١١/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشـرح ابن عقيل ٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(**لأن : ذا**) وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (**مثناة في المعنَى**) ، لأنها مشار بها إلى اثنين ، وهما الخير والشر ، (**مثلها في قوله تعالى : ﴿ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾**) [البقرة/٦٨] أي بين الفارض والبكر ، فالإشارة بـ « ذا » في الموضعين تعود إلى ما ذكر ، (**أي وكلا ما ذكر**) من الخير والشر ، (**وبين ما ذكر**) من الفارض والبكر .

والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه . و« المدى » بفتح الميم وبالدال المهملة : الغاية . و« الوجه » بفتح الواو وسكون الجيم : مستقبل كل شيء . و« القبل » بفتح القاف والباء الموحدة : يطلق[١] على أمور منها المحجة[٢] الواضحة ، ذكر ذلك بمعناه في القاموس[٣] . يقول إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها ، ويقفان عندها ، وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه . [٣٤٩/أ] وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قِبلة ، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي .

(**و**) الشرط (**الثالث : أن يكون**) المضاف إليه « كلا » و« كلتا » (**كلمة واحدة**) ، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين ، (**فلا يَجوز : كلا زيد وعمرو**) . وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ ... تَفَرُّقٍ أضِيْفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(**فأما قوله**) : [من البسيط]

٥٣٩- (**كِلاَ أَخِي وَخَلِيْلِي وَاجِدِيْ عَضُدَا**) ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

بإضافة « كلا » إلى متفرق ، وهما « أخي » و« خليلي » ، (**فمن نوادر الضرورات**[٤]) . و« الخليل » من الخلة ، وهي كما قال أبو بكر بن فورك : صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل[٥] الأسرار . وقال غيره : أصل الخلة المحبة . و« العضد » والساعد بمعنى ،

---

(١) في « ب » : (مطلق) .

(٢) في « أ » : (الجهة) ، وفي « ب » : (الحجة) ، وفي « ط » : (الجملة) ، والتصويب من القاموس المحيط (قبل) ، ولسان العرب ٥٤٢/١١ (قبل) .

(٣) القاموس المحيط (قبل) .

٥٣٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٣/٢ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٤) في « ب » : (الضرورة) .

(٥) في « ب » : (بتخليل) .

وهو من المرفق إلى الكتف ، وكنى به عن الإعانة والتقوية ، فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد[١] . و« النائبات » : المصائب . و« الإلمام » النزول . و« الملمات » : جمع مُلِمَّة ، وهي نوازل الدهر . و« كلا » : مبتدأ . و« واجدي » بكسر الدال : مفرد مضاف إلى مفعوله الأول[٢] ، وهو ياء المتكلم ، خبر المبتدأ . و« عضدًا » : مفعوله الثاني . وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو : « كلاي وكلاك محسنان » . ويجوز مراعاة لفظ « كلا » و« كلتا » في الإفراد نحو : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ [الكهف/٣٣] ، ومراعاة معناهما وهو قليل ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق : [من البسيط]

٥٤٠ــ كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

[٣٤٩/ب][٤٤] فألحق « أقلعا » ضمير التثنية مراعاة للمعنى ، وأفرد « رابي » مراعاة للفظ .

(**ومنها : أيّ**) بفتح الهمزة وتشديد الياء ، (**وتضاف للنكرة مطلقًا**) سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (**نحو : أيّ رجل ؟ و : أيّ رجلين ؟ و : أيّ رجال ؟** ، و) تضاف (**للمعرفة إذا كانت**) المعرفة (**مثناة نحو : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾** [الأنعام/٨١] أو) كانت المعرفة (**مجموعة نحو : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾** [هود/٧] **ولا تضاف**) « أي » (**إليها**) أي إلى المعرفة ؛ حال كونها (**مفردة**) عن التثنية والجمع ، (**إلا إن[٣] كان بينهما**) أي بين « أي » والمعرفة المفردة (**جمع مقدر ، نحو : أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ إذ المعنَى : أي أجزاء زيدٍ أحسن**) ، فبين « أي » و« زيد » لفظ مقدر يدل على الجمع ، وهو « أجزاء » . (**أو عطفت[٤] مثلها عليها بالواو كقوله**) : [من الكامل]

---

(١) في « ب » : (تشد) .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٤٠- البيت للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧ ، والارتشاف ٥١٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٦٦ ، والخصائص ٣١٤/٣ ، والدرر ٤٢/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ١٥٦/٩ (سكف) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧ ، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، ٢٩٩/٤ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٤ ، وهمع الهوامع ٤١/١ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، ٢٤٥/٣ .

(٣) في « ب » : (إذا) .

(٤) في « ب » ، « ط » : (عطف) .

٥٤١ـ فَلَئِنْ لَقِيتكَ خَالِيَيْن لتعْلَمَنْ (أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ)

(إذ المعنَى : أينا) فارس الأحزاب . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٠٥ـ وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ـ أوْ تَنْوِ الأَجْزَاءَ ....

والسر في ذلك كله[1] أن « أيًّا » الاستفهامية[2] اسم عام لجميع الأوصاف ، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف ، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر ، وطابقته في المعنى ، وكانت معه بمنزلة « كل » لصحة دلالة المنكّر على العموم مفردًا أو مثنى أو مجموعًا بحسب ما يراد من العموم ، فيقال : « أي رجل ؟ » و« أي رجلين ؟ » و« أي رجال ؟ » على معنى واحد من الرجال ، وأي اثنين منهم ، وأي جماعة منهم . وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف ، وامتنع أن تطابقه في المعنى ، وكانت معه بمنزلة « بعض » لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ، [٣٥٠/أ] ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعًا وإما مكررًا مع « أي » بالواو ، لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع ، وإما على تقدير مضاف دال على الجمع .

(ولا تضاف « أيّ » الموصولة إلا لمعرفة نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾) [مريم /٦٩] لأن معناها معنى « الذي » وهو معرفة ، و لا يجوز أن تضاف إلى نكرة ، لا تقول[3] : « اضرب أي رجل هو أفضل » ، (خلافًا لابن عصفور) في إجازته ذلك[4] .

(ولا) تضاف (أي : المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة) ، فالأولى (كـ : مررت بفارس أيِّ فارس) بخفض « أي » نعتًا لـ « فارس » (و) الثانية : كـ : مررت (بزيدٍ أيَّ فارس) بنصب « أي » على الحالية من « زيد » ، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما ، لأن نعت النكرة [٤٥] والحال يجب أن يكونا نكرتين ، ومعنى « أي فارس » ، كامل في الفروسية ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٠٦ـ .... وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً أَيًّا وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

٥٤١– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٣ ، والمحتسب ٢٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (يقال) .

(٤) شرح المرادي ٣٧٣/٢ .

(**وأما**) « أي » (**الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما**) أي إلى المعرفة والنكرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٠٧ـ وَإنْ تَكُنْ شَرْطًا أو اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ، وهما أربعة أمثلة ، مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (**نحو : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بعَرْشِهَا ﴾**) [النمل/٣٨] (و) مثال الشرطية المضافة إلى المعرفة : (**﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص/٢٨] ، (و) مثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة : (**﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾**)[الأعراف/١٨٥] ، (و) مثال الشرطية المضافة إلى نكرة (**قولك : أي رجل جاءك فأكرمه**) .

والحاصل أن أقسام « أي » خمسة ، وهي : ضربان : ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، [٣٥٠/ب] وهو اثنان المنعوت بها ، والواقعة حالاً . وما يجوز ، وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية ، فالأولى[1] نحو : « اضرب أيًّا أفضل » . والثانية نحو[2] : قلت : ثم أي ؟ والثالثة نحو[3] : ﴿ أيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء/١١٠] .

(**ومنها : لَدُن**) وهي (**بمعنَى : عند**) ، فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه كما أن « عند » كذلك ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٠٨ـ وَأَلْزَمُوا إضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ ....

(**إلا أنها**) أي « لدن » (**تختص**) عن « عند » (**بستة أمور** :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات) الزمانية والمكانية ؛ جمع غاية وهي المسافة ؛ و« عند » غير ملازمة لمبدأ الغايات ، (**فمن ثم**) أي من أجل أن « لدن » وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه (**يتعاقبان**) أي يتداولان ؛ على شيء واحد (**في نحو : جئت من عنده ومن لدنه ، و**) قد اجتمعا (**في التَّنْزِيل**) ، قال الله تعالى في حق الخضر : (**﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾**) [الكهف/٦٥] ، فلو جيء بـ« عند » فيهما أو بـ « لَدُن » لصح ذلك ، ولكن تُرك دفعًا لتكرار اللفظ (**بخلاف نحو : « جلست عنده » فلا يجوز فيه « جلست لدنه » لعدم معنَى الابتداء هنا**) ، لأن حرف الابتداء وهو « من » غير موجود هنا .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقط من « ب » : (والثانية نحو) .

(٣) سقط من « ب » : (أي والثالثة نحو) .

(و) الأمر (**الثاني أن الغالب**) في « لدن » (**استعمالها مجرورة بـ : مـن**) ، ونصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة ، وجر « عنـد » بـ « مـن » [٤٦] دون جر « لدن » في الكثرة .

والأمر (**الثالث أنها مبنية**) على السكون ، وعلة بنائها شبهها بالحرف في لـزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (**إلا في لغة قـيس**) ، فإنـها معربـة عندهـم تشبيهًا[1] بـ « عند » ، (**وبلغتهم قرئ**) : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا (مِنْ لَدْنِهِ ﴾) [الكـهف/٢] بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصـل ، [٣٥١/أ] وهـي قراءة أبي بكر عن عاصم[2] . وفي أمالي ابن الشجري[3] : « قال أبو علي : فأما ما روي عـن عاصم من قراءته « من[4] لدنِه » ؛ بكسر النون ؛ فإن ذلك لالتقـاء السـاكنين مـن[5] حيـث سكنت الدال إسكان الباء من سبع ، وليست كسـرة إعـراب » . انتـهى . فظـهر بـهذا أن « لدن » مبنية دائمًا بخلاف « عند » فإنها معربة دائمًا .

والأمر (**الرابع : جـواز إضافتـها إلى الجمـل كقولـه**) وهـو القطـامي :
[من الطويل]

٥٤٢ــ صَرِيـعُ غَـوَانٍ رَاقَـهُنَّ وَرُقْنَـهُ (**لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ**)

فأضاف « لدن » إلى جملة « شب » . و« الصريع » : المصروع ، وهو المطروح علـى الأرض غلبة . و« غوان » ؛ بغين معجمة مفتوحة : جمع غانية ، وهي الجارية التي غنيت ، أي استغنت

(١) في « ب » : (لشبهها) .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ لَدُنْهُ ﴾ وقرأ عاصم وشعبة : (لَدْنِهي) بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون والهاء مع وصلها بياء . انظر الإتحاف ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٩٦/٦، والنشر ٣١٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٤ ، وحاشية يس ٤٩/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) سقطت من « ب » .

٥٤٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وخزانة الأدب ٨٦/٧ ، والدرر ٤٦٦/١ ، وسمط اللآلي ص ١٣٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥ ، ومعاهد التنصيص ١٨١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٤٥/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٣ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٥٧ ، وهمع الهوامع ٢١٥/١ .

بحسنها عن الحلي . و« راقهن ورقنه » : أعجبهن وأعجبنه . و« الذوائب » : جمع ذؤابة من الشعر ، بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد ، وكان حقها أن تثبت في الجمع ، لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا . وهذا البيت لا دليل فيه ، إذ يحتمل أن يكون على إضمار « أن » بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا ، قاله ابن الشجري[1] ، ويؤيده تقدير سيبويه[2] في « لَدُ شَوْلاً »[3] : أن كانت شولاً . ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته .

الأمر (**الخامس جواز إفرادها**) عن الإضافة (**قبل : غدوة**) كقوله : [من الطويل]

٥٤٣ــ وَما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ فِيْهِم   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

[٤٧] بنصب « غدوة » ، (**فتنصبها**) « لدن »[4] (**على التمييز**) ، لأن « لدن » في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر ، **[٣٥١/ب]** وقد تحذف نونها فشابهت حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تَبَدُّلِها ، وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها ، فصارت « لدن غدوةً » في اللفظ كـ « راقود خلاًّ » ، فنصب « غدوة » على التمييز بـ « لدن » كنصب « خلاًّ » بـ « راقود » ، (**أو على التشبيه بالمفعول به**) في نحو : « ضارب زيدًا » ، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قل أبو علي[5] : النون في « لدن » زائدة . نقل ذلك عنه ابن الشجري[6] ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بـ « ضارب » منونًا حتى نصبت بعدها « غدوة » ، وإليهما يشير قول الناظم :

٤٠٨ــ ....   ونصبُ غدوةٍ بها..........

(١) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) تمام الشاهد : (من لَدُ شولاً فإلى إتلائها) ، وتقدم برقم ١٥٢ ، ١٨٢ .

٥٤٣- البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١، والدرر ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ (لدن) ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٥/١ .

(٤) بعده في « ط » : (إما) .

(٥) المسائل الحلبيات ص ٢٢٣ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(أو) تنصبها أنت (**على إضمار « كان » واسمها**) وإبقاء خبرها ، والأصل : لدن كان الوقت غدوةً ، والذي دل على الوقت كلمة « لدن » ، قاله ابن مالك ، وقال[1] : هذا حسن ، لأن فيه إبقاء « لدن » على ما ثبت لها من الإضافة ، ويؤيده « من لد شولاً » ، فالنصب على هذا ليس بـ « لدن » ، وإنما هو بـ « كان » المحذوفة ، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير . (**وحكى الكوفيون**) في « غدوة » : (**رفعها**) بعدها ؛ أي بعد « لدن » ؛ (**على إضمار « كان » تامة**) ، أي لدن كانت غدوةً . وقال ابن جني : لشبهه بالفاعل فرفع . قال المرادي[2] : وظاهره أنها مرفوعة بـ « لدن » . (**والجر القياس**) كما تجر سائر الظروف ، (و) هو (**الغالب في الاستعمال**) ، ولا تكون « غدوة » بعد « لدن » إلا منونة وإن كانت معرفة ، ولا تنصب « غدوة » إلا مع وجود النون في « لدن » دون حذفها ، و« عند » لا ينصب شيء من المفردات بعدها . [٣٥٢/أ]

الأمر (**السادس : أنها**) أي « لدن » (**لا تقع إلا فضلة**) بخلاف « عند » ، فإنها قد تكون عمدة ، (**تقول : السفر من عند البصرة**) ، فتجعل « عند » خبرًا عن السفر ، والخبر عمدة ، وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ : أن الخبَر مُتَعَلَّقُهَا المحذوف إلا أن يقال : لما سدَّ مسدّه أعطي ما له من العمدية ، (**ولا تقول**) : السفر (**من لدن البصرة**) ، لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضليَّة .

(**ومنها : مع**) والغالب استعمالُها مضافة ، فتكون ظرفًا ، (**وهي**) حينئذ (**اسم لمكان الاجتماع**) ، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو : « زيد معك » ولزمان الاجتماع نحو : [٤٨] « جئتك مع العصر » ، ولمرادفة « عند »[3] فتجر بـ « من » كقراءة بعضهم : ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِي ﴾ [الأنبياء/٢٤] بكسر ميم « من » ، وحكاية[4] سيبويه[5] : « ذهبت من معه » بالجر ، وهي اسم بدليل جرِّها بـ « من » ، وتنوينها عند إفرادها[6] عن الإضافة نحو : « جاءا معًا » (**معرب**) لأنه ثلاثي الأصل (**إلا في لغة ربيعة**) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ، (**وغَنْم**) ؛ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ؛ بن ثعلب بن

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٨ .
(٢) شرح المرادي ٢/٢٧٦ .
(٣) في « أ » : (مرادفة لعند) ، وفي « ب » : (مرادفة عند) .
(٤) في « ط » : (وحكى) ، وفي « ب » : (وحكاه) .
(٥) الكتاب ١/٤٢٠ .
(٦) في « ط » : (تجردها) .

وائل أبو حي ، (**فتبنَى على السكون**) لتصمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع ، قاله الشاطبي ، (**كقوله**) وهو الراعي كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العيني : [من الوافر]

٥٤٣ـ (**فَرِيْشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ**) وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُم لِمَامَا

الرواية بتسكين عين « معكم » ، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة[2] ، وخالفه المتأخرون[3] محتجين بأن ذلك ورد في الكلام ، ونقل عن الكسائي أن ربيعة تقول : « ذهبت مع أخيك » و« جئت مع أبيك » بالسكون ، ومن حفظ حجَّةٌ على من لم يحفظ . و« الريش » : اللباس الفاخر أو المال ونحوه . [٣٥٢/ب] و« لِمامًا » ؛ بكسر اللام وتخفيف الميم ؛ وقتًا بعد وقت . (**وإذا لقي**) « مع » (**الساكنة**) العين (**ساكن**) آخر (**جاز كسرها**) على أصل التقاء الساكنين ، (**وفتحها**) استصحابًا للأصل أو اتباعًا (**نحو : مع القوم**) بكسر العين وفتحها ، وعبارة التسهيل[4] : وتسكين عينها قبل حركةٍ وكسرُها قبل سكونٍ لغةُ ربيعة . فأفاد ما لم يُفِدْه الموضح ، وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو : « جئت معْكٍ » ، وتكسر قبل سكون نحو : « جئت معِ الرجل » ، ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم :

٤٠٩ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

(**وقد تفرد**) « مع » عن الإضافة فتنون وتصير (**بمعنَى** : « **جميعًا** » ، **فتنصب على الحال**) من الاثنين (**نحو : جاءا معًا**) قال : [من الطويل]

٥٤٤ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اشْتِيَاقٍ لَمْ نبتْ لَيْلَةً مَعَا

٥٤٣ـ البيت للراعي النميري في الكتاب ٢٨٧/٢ ، وملحق ديوانه ص ٣٣١ ، ولجرير في ديوانه ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢ ، وأساس البلاغة (ريش) ، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٦٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٥/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ ، وانظر الارتشاف ٢٦٧/٢ حيث نقل أبو حيان مذهب سيبويه .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/٢ .

(٤) التسهيل ص ٩٨ .

٥٤٤- البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢ ، وتاج العروس (فرق) ، وأدب الكاتب ص ٥١٩ ، والأزهية ص ٢٨٩ ، والأغاني ٢٣٨/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٢٧٢/٨ ، ===

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات ، فالأول كقول الخنساء : [من المتقارب]

٥٤٥ــ وأفْنَــى رجَــالِي فَبَــادوا مَعًــا فَــأَصْبَحَ قَلْبِــي بِــهِمْ مُسْــتَفَزًّا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه . والثاني كقول متمم بن نويرة : [من الطويل]

٥٤٦ــ . . . . إذا حَنَّتِ الأُوْلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

أي إذا صوتت الحمامة الأولى هدَرْنَ جميعًا لأجل تصويتها .

واختُلف في حركة « معًا » إذا نوِّنت فذهب الخليل و سيبويه[1] إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت في حال الإضافة . وذهب يونس والأخفش[2] إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسمًا مقصورًا ، منقوصًا في الإضافة ، تامًّا في الإفراد ، [٣٥٣/أ] ولكن حذفت ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف « فتًى » لذلك . قال ابن مالك[3] : وهذا هو الصحيح ، لقولهم : « الزيدان معًا » و« الزيدون معًا » ، فيوقعون « معًا » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو : « هم علی » ، ولو كان [٤٩] باقيًا على النقص لقيل : « الزيدون مع » كما قيل : « هم يد واحدة على مَن سِواهم » . واعتُرض بأن « معًا » ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله .

(ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) إما بالذت

=== والدرر ٧٧/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٢ ، ولسان العرب ٥٦٤/١٢ (لوم) ، ومغني اللبيب ٢١٢/١، وهمع الهوامع ٣٢/٢ ، وتاج العروس (لوم).

٥٤٥- البيت للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢/١ ، ٧٤٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٠/٢ .

٥٤٦- صدر البيت : (يذكرن ذا البث الحزين ببثه) ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٧/٢ ، ٧٤٧ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٤،٧٥، وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، والمحتسب ١٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ ، وانظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

نحو : « مررت برجلٍ غيرِك » ، أو بالصفات كقولك لشخص : « دخلت بوجهٍ غير الذي خرجت به » ، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو : « زيدٌ غيْرُ عمرو » ، فإن ماهيتهما واحدة ، وهي الحيوان الناطق ، والتركيب صحيح . (**وإذا وقع**) « غَيْرٌ » (**بعد « ليسَ » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ : قبضت عشرة ليس غيْرها**[1]) برفع « غير » على أنها اسم « ليس » وخبرها محذوف ، والتقدير : « ليس غيرها مقبوضًا » ، وبنصبها على أنها خبر « ليس » ، واسمها محذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها ، (**وجاز حذفه لفظًا فيضم**) « غير » بالتنوين[2] (**بغير تنوين ، ثم اختُلف**) في ضمته (**فقال المبرد**[3]) والجرمي وأكثر المتأخرين : (**ضمةُ بناء ، لأنَّها**) أي « غيرًا » (**كـ : قبل**) و« بعد » (**في الإبهام**) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ، ونسب إلى سيبويه[4] ، (**فهي اسم**) لـ « ليس » (**أو خبر**) لها ، والجزء الآخر محذوف ، فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة ، لأنها ضمة بناء ، وعلى الخبرية فهي في موضع نصب ، والتقدير على الرفع : ليس غيرها مقبوضًا ، وعلى النصب : ليس المقبوض غيرها ، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم . و إلى بناء « غير » على الضم أشار الناظم بقوله : [٣٥٣/ب]

٤١٠ـ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيْفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

(**وقال الأخفش**) : ضمة « غير » ضمة (**إعراب**[5]) ، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا ، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده ، (**لأنَّها اسم كـ : كل و : بعض**) في جواز القطع عن الإضافة لفظًا ، (**لا ظرف**) للزمان (**كـ : قبل و : بعد**) ، و لا للمكان كـ« فوق » و« تحت » ، وعلى هذا (**فهي اسم**) لـ« ليس » ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، (**لا خبر**) لأن خبر « ليس » لا يُرفع . (**و**) هذان القولان في الضمة (**جوَّزهُما ابن خروف**[6]) ، فعلى البناء هي اسم أو خبر ، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر[7] .

(١) في « ط » : (غير) .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) المقتضب ٣٢٩/٤ .
(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٩ .
(٦) مغني اللبيب ص ٢١٠ .
(٧) في « أ » : (غير) .

(**ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين**) لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى ، (**ودونه**) لنيَّة لفظ المضاف إليه ، (**فهي خبر**) لأنه منصوب ، واسم « ليس » محذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرًا أو غير ، (**والحركة**) على هذا (**إعرابٌ باتفاق**) ، واعتُرض بأن « غيرًا » يجوز بناؤها على الفتح[1] إذا أضيفت إلى مبني ، فيحتمل أنها بنيت حل الإضافة ثم حذفت المضاف إليه وبقي البناء على حاله ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا ، نعم الفتح مع التنوين (**كالضم مع التنوين**) ، فالحركة إعراب باتفاق ، لأن [٥٠] التنوين إما للتمكين فهو خاص بالمعرب ، أو للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور . وقيّد حذف ما يضاف إليه « غير » بقوله : « بعد ليس » ، بناء على أنه لا يجوز بعد « لا » النافية ، كما صرح به في المغني ، وقال : إنه لحن ، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور . ورد بأن أبا العباس كان يقول : « لا غيرُ » بالبناء على الضم كـ« قبل » و« بعد » ، [٣٤٥/أ] وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل[2] : [من الطويل]

٥٤٧ـ جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب القاموس[3] .

(**ومنها « قبل » و« بعد » ، ويجب إعرابهما**) نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ« من » فقط (**في ثلاث صور** :

إحداها : أن يصرّح بالمضاف إليه كـ : جئتك بعد الظهر وقبل العصر ، و : **من قبله ومن بعده**) ، ولا يختصان بالزمان ، فقد يكونان للمكان كقولك : « داري قبل دارك أو بعدها » ، ولهذا سهل دخول « من » عليهما عند البصريين ، قاله الدماميني .

الصورة (**الثانية : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنوى ثبوتُ لفظه ، فيبقى الإعراب وتركُ التنوين**) على حالهما (**كما لو ذكر المضاف إليه كقوله**) : [من الطويل]

٥٤٨ـ (ومن قبلُ نادَى كلُّ مولًى قَرَابَةً) فَمَا عَطفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

---

(١) في « ط » : (الضم) .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٠٩ .

٥٤٧- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣٠ .

(٣) القاموس المحيط (غير) .

٥٤٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٩٧ .

بخفض « قبل » بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، (**أي : ومن قبل ذلك**) ، فحذف « ذلك » من اللفظ وقدّره ثابتًا . (**وقرئ**) في الشواذ : (﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ** ﴾ [الروم/٤] **بالخفض من غير تنوين**[1] ، **أي : من قبل الغلب ومن بعده**) ، وهي قراءة الجحدري والعقيلي .

الصورة (**الثالثة : أن يحذف**) المضاف إليه (**ولا ينوى شيء**) لا لفظه ولا معناه ، (**فيبقى الإعراب**) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ « من » ، (**ولكن يرجع التنوين**) الذي كان حذف للإضافة (**لزوال ما يعارضه**) من الإضافة (**في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم**) : ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)** ﴾ [الروم/٤] (**بالجر والتنوين**[2] ، **وقوله**) وهو عبد الله بن يعرب : [من الوافر] **[٣٤٥/ب]**

٥٤٩ـ **(فساغَ لِي الشَّرابُ وكنتُ قَبلاً)** أكَادُ أغصُّ بالْمَاءِ الفُرَاتِ

بنصب « قبلاً » على الظرفية . والرواية المشهورة « بالماء الحميم » . والذي رواه الثعالبي « بالماء الفرات »[3] ، قال الموضح : وهو الأنسب ، لأنه العذب ، والحميم : الحار ، ومنه اشتقاق الحمام ، وقيل : الحميم : البارد ، فهو من الأضداد . (**وقوله**) : [من الطويل]

٥٥٠ـ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أسدَ خفيةٍ **(فَمَا شَرِبُوا بعدًا عَلَى لذةٍ خَمْرَا)**

---

(١) انظر هذه القراءة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢ .

(٢) قرأها بالتنوين : أبو السمال والجحدري وعون . انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ .

٥٤٩- البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١ ، ٤٢٩ ، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٤٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، ٥١٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، والارتشاف ٥١٤/٢ ، وشرح المرادي ٥٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حمم) ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/١ .

٥٥٠- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، والدرر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

بنصب « بعدًا » على الظرفية ، ويحتمل أن يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة ، وهي المسألة المشهورة . قال المرادي : مسألة : إذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعًا وعلى قوله :

.... فَمَا شَرِبُوا بعدٌ عَلَى لَذةٍ خَمْرَا

ومختار الخليل وأصحابه تنوينُه منصوبًا كقوله :

فسَاغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قَبْلاً ....

انتهى .

(وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا ، ولذلك نوِّنا) كما تنوَّن سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين . وقال بعضهم : هما معرفتان بنيّة الإضافة وتنوينهما تنوين عِوَض ، قال ابن مالك في شرح الكافية[1] : وهذا القول عندي حسن .

(وهما معرفتان في الوجهين [٥١] قبله) بالإضافة لفظًا في الأول ، وتقديرًا في الثاني . **(فإن نوي معنَى المضاف إليه دون لفظه بنيا)** لافتقارهما إلى المضاف إليهما[2] معنى كافتقار الحروف لغيرها ، وبنيا على حركة[3] فرارًا من التقاء الساكنين ، و**(على الضم)** لتخالف حركة البناء حركة الإعراب **(نحو : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾)** [الروم/٤] **(في قراءة الجماعة)** السبعة بالضم بغير تنوين ، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منويّة ، والأصل ؛ والله أعلم « لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده » . **[٣٥٥/أ]** وقال الحوفي : إنما يُبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة . وإما إذا كان نكرة فإنهما معربان[4] سواء نويت معناه أو لا . انتهى . وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات ، لأن الأصل فيها أن تكون مضافة ، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه ، لأنه تتمته إذ به تعريفه ، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف[5] غايته ، قاله الدماميني .

(ومنها : أوّل) مقابل « آخر » **(و : دون ، وأسماء الجهات)** الست **(كـ : يمين ، و: شمال ، و : وراء ، و : أمام ، و : فوق ، و : تحت ، وهي على[6] التفصيل المذكور**

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٦٦ .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في جميع النسخ : (حركتي) .

(٤) في « ط » : (يعربان) .

(٥) بعده في « ب » : (إليه) .

(٦) سقطت من « ب » .

في : **قبل** ، و : **بعد**) من أنها إذا أضيفت لفظًا أعربت نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ « من » ، وإذا لم تضف لا لفظًا ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونوِّنت ، وإذا حُذف[1] المضاف إليها[2] فإن نوي لفظه أعرب الإعراب المذكور ولم تنوّن ، وإن نُوي معناه بُنِيَتْ على الضم ، (**تقول : جاء القوم وأخوك خلفُ أو أمامُ**) بالضم فيهما ، (**تريد خلفهم أو أمامهم**) ، ولكنك حذفت المضاف إليهما[3] ، ونويت معناه ، وبنيتهما على الضم ، (**قال**) رجل من بني تميم : [من الكامل]

٥٥١ـ لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافرٍ (**لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِن قُدامُ**)

بالضم ، والأصل : من قدامه ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبناه[4] على الضم . و« تعلة » بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام ؛ علم رجل ، ويروى ابن مزاحم . و« يشن » ؛ بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة ؛ يصب ، (**وقال**) معن بن أوس : [من الطويل] [٣٥٥/ب]

٥٥٢ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْري وَإنِّي لأَوْجَلُ (**عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ**)

[٥٢] بالضم ، والأصل : أول الوقتين ، وذلك لأن لكل منهما وقتًا يموت فيه ، يقدر أحدهما سابقًا ، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لهما على أي الرجلين ، و« المنية » : الموت ، (**وحكى أبو علي**) الفارسي : (**أبدأ بذا من أولُ ؛ بالضم على نية معنَى المضاف إليه**) ، والأصل : من أول الأمر ، (**وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركهما ، ومنعه**

(١) في « ط » : (حذفت) .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في « ط » : (إليه) .

٥٥١- البيت لرجل من بني تميم في الدرر ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، ٢٦٤/٢ .

(٤) في « ط » : (فبناؤه) .

٥٥٢- البيت لمعن بن أوس في ديوانه ٣٩ ، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٢٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر) ، ٧٢٢/١١ (وجل) ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٨ ، وأوضح المسالك ١٦١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ٩٨/٦ ، واللسان ٢٦١/٩ (عنف) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، والمقتضب ٢٤٦/٣ ، والمنصف ٣٥/٣ ، وتاج العروس ٩٠/٢٤ (عنف) (هون).

من الصرف للوزن والوصف) ، لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق ، واستفيد من حكاية أبي علي أن « أول » له استعمالان : أحدهما : أن يكون ظرفًا[1] كـ « قبل » والثاني : أن يكون صفة كـ « الأسبق » وقال آخر : [من الطويل]

٥٥٣ـ إذا أنا لم أومن عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ   لِقَاؤُكَ إلاَّ مِن وَرَاءُ وَرَاءُ

بالضم . وأنشد سيبويه : [من الرجز]

٥٥٤ـ لاَ يَحْمِلُ الفَارِسَ إلاَّ الْمَلْبُونْ   الْمَحْضُ مِن أمامِهِ وَمِنْ دُونْ

بالسكون ، والقافية ههنا[2] لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيًّا على الضم ، لأنه في نية الإضافة ، قاله الشاطبي . وتقول : « جلست يمينُ وشمالُ وفوقُ وتحتُ » بالضم فيهن ، والأصل : يمينك وشمالك وفوقك وتحتك .

(ومنها : حسْب) بسكون السين ، **(ولها)** في العربية **(استعمالان :**

أحدهما : أن تكون بمعنَى كاف) اسم فاعل كفى **(فتستعمل)** مضافة **(استعمال الصفات)** المشتقة **(فتكون نعتًا لنكرة)** ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه ، **(كـ : مررت برجل حَسْبُكَ من رجل** ، أي : **كاف لك عن غيره** ، **وحالاً لمعرفة كـ : هذا عبد الله حَسْبَكَ من رجل)** ، [٣٥٦/أ] بنصب « حسب » على الحال من عبد الله ، أي : كافيًا لك عن غيره . (و) تستعمل **(استعمال الأسماء)** الجامدة فترتفع على الابتداء **(نحو : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾)** [المجادلة/٨] فـ « حسبهم » : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و« جهنم » : خبره ، ويجوز العكس ، وهو أولى لأن « جهنم » معرفة بالعلمية ، و« حسب » نكرة . (و) تنصب اسمًا لـ « إن » نحو : **(﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾)** [الأنفال/٦٢] فـ « حسبك » : اسم « إن » و« الله » خبرها . وهذا يؤيد الإعراب[3] الأول . (و) يجر بالحرف نحو **(بحسبِك درهمٌ)** فـ« حسبك » : مبتدأ ، و« درهم » خبره ، ولا يجوز

(١) في « ط » : (اسمًا) .

٥٥٣- البيت لعتي بن مالك في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (ورى) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٤/٦ ، والدرر ٤٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد) ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

٥٥٤- الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٩٠/٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٣ (دون) ، ٣٧٤ (لبن) ، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٥ ، وتاج العروس (دون) ، (لبن) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (هنا) .

(٣) سقطت من « ب » .

العكس لأن «حسبك» نكرة مختصة، و«درهم» غير مختص، (**وبهذا**) [٥٣] الاستعمال الثاني (**يرد على من زعم أنها اسم فعل**) بمعنى يكفي، (**فإن العوامل اللفظية**) نحو: «إن» و«الباء» في المثالين الأخيرين[1] (**لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق**)، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

(و) الاستعمال (**الثاني**) من أصل التقسيم: (**أن تكون**) «حَسْب» (**بِمَنْزلة «لا غير» في المعنَى، فتستعمل مفردة**) عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه. (و) «حسب» (**هذه هي «حسب» المتقدمة**) في الاستعمالين السابقين (**ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنَى**) الدال على النفي، (و) تجدّد لها (**ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم**) بعد أن كانت معربة[2] بحسب العوامل، (**تقول**) في الوصفية: (**رأيت رجلاً حسب**، و) في[3] الحالية: (**رأيت زيدًا حسبُ**)، فحذف المضاف إليه منهما[4] ونوى معناه فبُنيت على الضم. [٣٥٦/ب] (**قال الجوهري**[5]: **كأنك قلت: حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنوّن. انتهى**). وعنى بالإضمار الحذف فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنوّن، لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم كـ«قبل» و«بعد»، (**وتقول**) في الابتداء: (**قبضت عشرةً فحسبُ**)، فحسب: مبتدأ حذف خبره، (**أي: فحسبي ذلك**)، والمعنى: رأيت رجلاً لا غيرُ، ورأيت زيدًا لا غيرُ، وقبضت عشرة لا غيرُ. ودخلت الفاء في الأخير تزيينًا للفظ كما تدخل على «قطّ» في قولك «قبضت عشرة فقط»، (**واقتضى كلام ابن مالك**) في قوله في النظم:

٤١١ـ قبلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أوّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهاتُ أيْضًا وَعَلُ

٤١٢ـ وَأعْرَبُوا نَصْبًا إذا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(**إنها**) أي حسب (**تعرب نصبًا إذا نكّرت** كـ«**قبل**» و«**بعد**». **قال أبو حيان**[6]: **ولا وجهَ لنصبها، لأنها غيرُ ظرف**)، وقد ذكرها مع الظروف (**إلا أن نقل عنهم**[7] **نصبها**

(١) في «ط»: (الآخرين).
(٢) في «ب»: (معرفة).
(٣) سقطت من «ب».
(٤) سقطت من «ب».
(٥) الصحاح (حسب).
(٦) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢.
(٧) في «ب»: (عندهم).

حالاً إذا كانت نكرة . انتهى) كلامه . (**فإن أراد**) أبو حيان (**بكونِها نكرةً قطعَها عن الإضافة**) لفظًا (**اقتضى أن استعمالَها حينئذ**) أي حين إذ قطعت عن الإضافة (**منصوبةً شائعٌ**) في كلامهم ، (و) اقتضى (**أنها كانت مع الإضافة معرفة**) بالإضافة ، (و) هذان الاقتضاءان (**كلاهما ممنوع**) . أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم . وأما الثاني فلأنها نكرة دائمًا أضيفت أو[1] لم تُضَفْ . (**وإن أراد**) أبو حيان (**تنكيرها مع الإضافة**[2] **فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ**) أي حين إذ كانت مضافة (**لأنَّها لم تَرِد**) في كلامهم (**إلا**) نكرة (**كذلك**) لأن إضافتها لا تفيد التعريف ، [٣٥٧/أ] وإنما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة[3] ، (**وأيضًا فلا وجه لتوقفه**) أي لتوقف أبي حيان (**في تجويز انتصابها على الحال حينئذ**) أي حين إذ كانت مضافة (**فإنه**) أي فإنّ نصبها على الحال (**مشهور**) في غالب الكتب (**حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح**) للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديمًا وحديثًا ، (**قال**) صاحب الصحاح[4] فيه : (**تقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وتقول في المعرفة : هذا عبدُ الله حسبَك من رجل ، فتنصب « حسبك » على الحال . انتهى**) نصه . فـ « حسبك » في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها ، وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على أنها حال منها ، وهي في الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف ، (**وأيضًا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك**) ؛ أي بنصبها على الحال ؛ إذا تنزلنا وقلنا : إن لها حالة تعريف وحالة تنكير ، (**لأن مراده**) بقوله :

٤١٢ــ وأعْرَبُوا نَصْبًا إذا مَا نُكِّرَا ....

(**التنكير الذي ذكره في « قبل » و« بعد » ، وهو أن يقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا**) [٥٤] وينصب على الظرفية بحيث يقال : « رأيت زيدًا حسبًا » أو « فحسبًا » ولم يسمع ذلك ؟ لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان . وما ذكره الموضح من أن مراد الناظم[5] ذلك لا يدفع الانتقاد[6] ، فالصواب أن يحمل عموم قوله :

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وأم) .
(٢) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢ .
(٣) شرح عمدة الحافظ ٣٧٢/١ .
(٤) الصحاح (حسب) .
(٥) في « ب » ، « ط » : (ابن مالك) .
(٦) في « ب » : (الإيراد) .

٤١٢ـ .... وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه « حسب » و« علُ » الآتية . [٣٥٧/ب]

(وأما « علُ » فإنها توافق « فوق » في) إفادة (معناها) وهو العلوّ ، (وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك : « أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من علُ » ، أي : من فوق الدار و(كقوله) ؛ وهو الفرزدق يهجو جريرًا : [من الكامل]

٥٥٥ـ وَلَقَـدْ سَـدَدْت عَلَيْـكَ كُـلَّ ثَنِيَّـةٍ (وَأَتَيْت نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ)

(أي من فوقهم) ، و« الثنية » : طريق[1] العقبة . (و) توافق « فوق » أيضًا (في إعرابها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علوٌّ مجهول (كقوله) ؛ وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسًا : [من الطويل]

٥٥٦ـ مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُدْبِـرٍ مَعًـا (كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلُ)

بكسر اللام ، (أي : من شيء عالٍ وتُخالفها) أي وتخالف « علُ ، فوق » (في أمرين) : أحدهما : (أنها) ؛ أي عل ؛ (لا تستعمل إلا مجرورة بـ : من) دائمًا ، (و) الثاني (أنها لا تستعمل مضافة) بخلاف « فوق » فيهما . (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع ، وهو الحق ، وظاهر ذكرِ ابن مالك لها في عِداد هذه الألفاظ أنها[2] تجوز إضافتها وقد صرَّح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال[3] يقال : أتيته من علِ الدار ؛ بكسر اللام ؛

٥٥٥- البيت للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والدرر ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٠٧ ، وشرح المفصل ٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

٥٥٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩ ، ولسان العرب ٨٤/١٥ (علا) ، وجمهرة اللغة ص ١٢٦ ، وتاج العروس ٣١٨/١٣ (فرر) ، (علا) ، وكتاب العين ١٧٤/٧ ، وإصلاح المنطق ص ٢٥، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢ ، ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والدرر ٤٥٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٥١/١ ، والشعر والشعراء ١١٦/١ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧٤/٧ (حطط) ، وتهذيب اللغة ٢٥/١٤ ، والمخصص ٢٠٢/١٣ ، وتاج العروس ١٩٨/١٩(حطط) ، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، ورصف المباني ص ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٠٧ ، ومغني اللبيب ١٥٤/١ ، والمقرب ٢١٥/١ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(١) في « أ » ، « ب » : (طريقة) .

(٢) في « ط » : (أنه) .

(٣) الصحاح (علا) .

أي من عال) ، وهو سهو ، قاله في شرح الشذور[1] ، (**ومقتضى قوله**) في النظم :

٤١٢ـ (**وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إذا مَـــا نُكِّــرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَــدْ ذُكِــرَا**)

(**أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها**) كالحالية ، (**وما أظن شـــيئًا مـــن**) هذيـن (**الأمرين**) وهما جواز [٥٥] إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (**موجـــودًا**) في كلامهم ، (**وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين اللفظتـــين**) وهمـا « حسـب » و« عل » (**لأنّي لم أر أحدًا**) من الشرَّاح (**وفاهما حقهما من الشرح وفيمـــا ذكرتـــه كفاية**) لمن تدبره ، (**والحمد لله**) على تيسير ذلك . [٣٥٨/أ]

(١) شرح شذور الذهب ص ١٠٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف**) هو (**المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه**) ، وهو في ذلك على قسمين : سماعي وقياسي .

فالسماعي : ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر ابن أبي ربيعة : [من الخفيف]

٥٥٧ــ لاَ تَلُمْنِي عتيقُ حَسْبِـي الَّذِي بِـي إنَّ بِـي يـا عَتيـقُ مَـا قَـدْ كَفَـانِي

أراد يا ابن أبي عتيق .

والقياسي ما لا يصح[1] فيه ذلك ، وهو إما فاعل (**نحو** : ﴿ **وَجَـاءَ رَبُّـكَ** ﴾) [الفجر/٢٢] (**أي : أمر ربك**) ، أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ وَنُـزِّلَ الْمَلائِكَـةُ تَـنزيلاً ﴾ [الفرقان/٢٥] أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني ، وفيه نظر ، أو مبتدأ نحو : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِـرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة/١٧٧] أي : بر من آمن بالله ، قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، أو خبر عن المبتدأ نحو : [من الطويل]

٥٥٨ــ شَـرُّ الْمَنَايَـا مَيِّـتٌ بَيْـنَ أَهْلِـهِ ....

أي : منية ميت ، أو مفعول به نحو : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِـهِمُ الْعِجْـلَ ﴾ [البقـرة/٩٣] أي : حب العجل ، أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون : [من الطويل]

٥٥٩ــ أَلَـمْ تَغْتَمِـضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا ....

٥٥٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٩١ ، والارتشاف ٥٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٧/٣ .

(١) في «ط» : (يصلح) .

٥٥٨- عجز البيت : (كهلك الفتاة أيقظ الحي حاضرُه) ، وهو للحطيئة في أمالي المرتضى ٤٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١ ، والكتاب ٢١٥/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١/١ .

٥٥٩- عجز البيت : (وعادك ما عاد السليم المسهدا) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانة الأدب ١٦٣/٦، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ ، وشرح شواهد المغني ==

أي : اغتماض ليلة أرمد ، أو مفعول فيه نحو قولهم : « أتينا طلوعَ الشمس » ، أي : وقت طلوع الشمس ، أو مفعول له نحو : « جئت زيدًا فضله » ، أي ابتغاء فضله ، قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو : « جاء زيد والشمسَ » ، أي : وطلوعَ الشمس ، أو حال نحو « تفرَّقوا أياديَ سَبَأ »(١) ، أي : مثل أيادي سبأ ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب/١٩] أي : كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة نحو : [من البسيط]

٥٦٠ـ .... وَلاَ يَحُولُ عطاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ

أي دون عطاء غد .

ثم تارة يكون المحذوف مطّرحًا [٥٦] وهو الأكثر ، [٣٥٨/ب] وتارة يكون ملتفتًا إليه ، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه ، فالأول (**نحو** : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**) الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف/٨٢] (**أي : أهلَ القرية**) ، فأهل مطرح ، ولو التفت إليه هنا لقيل : الذي كنا فيه . والثاني نحو : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ [النور/٤٠] أي : كذي ظلمات بالإفراد ، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في « يغشاه » ، ولو كان مطرحًا لقيل(٢) : يغشاها ، وشمل ذلك قول الناظم :

٤١٣ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إذا مَا حُذِفَا

(**و**) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلُف المضاف في إعرابه بل (**قد يبقى على جره ، وشرط ذلك في الغالب أن يكون**) المضاف (**المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم : ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك**) ، فأبقوا « أخيه » على جره مع أنه مضاف إليه « مثل » محذوفًا ، و« مثل » المحذوف معطوف على « مثل » المذكور ، (**أي : ولا مثل أخيه بدليل قولهم : يقولان ؛ بالتثنية**) نظرًا إلى المذكور والمحذوف ، ولو كان « أخيه » معطوفًا على « عبد الله » لكان العامل فيهما واحدًا وهو « مثل » ، وكان يجب أن يقولوا : « يقول » ؛ بالإفراد ؛ لأنه خبر اسم « ما » وهو مفرد .

== ٥٧٦/٢ ، والمحتسب ١٢١/٢ ، ومغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٢/٢ ، ٢٦٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ .

(١) مجمع الأمثال ٢٧٥/١ ، والمستقصى ٨٨/٢ .

٥٦٠ـ صدر البيت : (يومًا بأطيب منه سيب نافلة) ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٧ ، ولسان العرب ٥٢٩/٤ (عبر) ، ١٨٨/١١ (حول) ، وتهذيب اللغة ٢٤٢/٥ ، وتاج العروس ٥٠٢/١٢ (عبر) .

(٢) في « ط » : (لقال) .

(**وقوله**) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج : [من المتقارب]

٥٦١ــ (**أَكُلَّ امْــرِئٍ تَحْسَــبِيْنَ امْــرَأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِــي اللَّيْــلِ نَــارَا**)

فأبقى « نار » على جره مع أنه مضاف إليه « كل » محذوفة معطوفة على « كل »[1] المذكورة[2] ، (**أي : وكل نار**) ، وإنما قدرناه مجرورًا بـ « كل » محذوفة ولم نجعله مجرورًا بالعطف على « امرئ » المجرور بإضافة « كل » إليه (**لئلا يلزم العطف**) على معمولي عاطفين مختلفين ، لأن « امرئ » المجرور معمول لـ « كل » ، و« امرأ » المنصوب معمول لـ « تحسبين » على أنه مفعول ثان له ، **[١/٣٥٩أ]** ومفعوله الأول « كل امرئ » مقدم عليه ، فلو عطفنا « نار »[3] المجرورة على « امرئ » المضاف إليه « كل » ، وعطفنا « نارًا » المنصوبة على « امرأ » المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين (**على معمولي عاملين**) مختلفين ، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحد لا يعمل جرًّا ونصبًا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين ، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام[4] . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز[5] ، والتقدير : أتحسبين كل امرئٍ امرأً ، وكل نارٍ نارًا ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، واختير الحذف دون العطف **لأن حذف ما دل**[6] عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه **كما قدمنا**[7] ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه ، وإلى ذلك أشار **الناظم بقوله :**

٤١٤ــ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٥٦١- **البيت بلا نسبة** في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، **والدرر** ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٨/١ ، وشرح **شذور الذهب** ص ١٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

(١) سقطت من « أ » .

(٢) في « أ » : (المذكور) .

(٣) في « ط » : (نارا) .

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٥) انظر ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج في مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) في « ط » : (يدل) .

(٧) في « ط » : (قدمناه) .

٤١٥ـ لكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم .

(**ومن غير الغالب قراءة ابن جماز**) بالجيم والزاي : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا (وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾) [الأنفال/٦٧] بجر « الآخرة » على حذف مضاف ، (**أي : عمل الآخرة ، فإن المضاف**) المحذوف وهو « عمل » (**ليس معطوفًا**) على حدته (**بل المعطوف جملة**) من مبتدأ وخبر (**فيها المضاف**) وهو « عمل » على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف ، والأصل ؛ والله أعلم : تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ، ومن قدر « عَرَض الآخرة » فقد تجوَّز[1] . [٣٥٩/ب]

(**وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه**) وهو الجزء الثاني (**فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف**) وهو الجزء الأول (**ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبني على الضم نحو**) : قبضت عشرةً (**ليس غيرُ**) مما هو شبيه بالغايات ، (**ونحو : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**) [الروم/٤] مما هو غايات (**كما مر**) في الفصل قبله . (**وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو : ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾**) [الفرقان/٣٩] من ألفاظ الإحاطة ، (و) نحو : (﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوْا ﴾) [الإسراء/١١٠] من أسماء الشرط . (**وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه**) أي على المضاف (**اسم عامل في مثل**) المضاف إليه (**المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل**) ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل[2] ، فحذفوا « ما حصل » الأول المضاف إليه « ربع » لدلالة « ما حصل » الثاني المضاف إليه « نصف » ، وأبقوا المضاف الأول وهو « ربع » على **[٥٧]** حاله فلم ينوّن ، لأن المضاف إليه منويٌّ لفظُه ، وعطف عليه « نصف » ، وهو اسم مضاف عامل في « ما حصل » الجر بالإضافة إليه ، و« ما حصل » المذكور مثل « ما حصل » المحذوف لفظًا ومعنى ، وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ، فإن ربع و« نصف » يتنازعان « ما حصل » ، فأُعمل الثاني لقربه ، وحُذف معمولُ الأول لأنه فضلة[3] ، وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، [4]والأصل : خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف والمضاف إليه[4] ، فصار : ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحًا للفظ

(١) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٧١ .
(٢) سقط من « ط » : (ما حصل) .
(٣) سقط من « ب » : (لأنه فضلة) .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

فصار : ربع ونصف ما حصل ، [٣٦٠/أ] ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر[1] . واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني ، فلا فصل فهي عنده جائزة قياسًا وسماعًا[2] ، وإليها أشار بقوله في النظم :

٤١٦ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الأَوَّلُ　　كَحَالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلَى　　مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

(**أو غيره**) بالرفع ؛ أي غير مضاف ، وهو عامل في « مثل » المحذوف (**كقوله**) :

[من الرجز]

٥٦٢ـ علقت آمالي فعمت النِّعَمْ　　(**بمثل أو أنفع من وَبْلِ الدِّيَمْ**)

فـ « مثل » مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم[3] فحذف « وبل الديم » من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعامل « أنفع » وهو غير مضاف ، وهو مجرور بالعطف على « مثل » المجرور بالباء المتعلقة بـ « علقت » و« الوبل » بسكون الباء الموحدة : المطر الشديد . و« الديم » بكسر الدال : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

(**ومن غير الغالب قولُهم**) فيما حكاه أبو علي : (**ابدأ بذا من أولِ ، بالخفض من غير تنوين**) على نية لفظ المضاف إليه ، أي : من أول الأمر ، (**وقراءة بعضهم**) وهو ابن محيصن : (﴿ **فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ** ﴾) [البقرة /٣٨] بالرفع من غير تنوين على الإهمال ، (**أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم**) . وأما قراءة يعقوب « لا خوفَ » بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال[4] .

---

(١) الكتاب ١٧٦/١ ، ٢٨٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، ومغني اللبيب ص ٨١١ .

٥٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، والارتشاف ٧١٥/٢ .

(٣) بعدها في « ب » : (أو أنفع من وبل الديم) .

(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢١١/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشـــعر**[١]) ، لأن المضاف إليه منزَّل من المضاف منزلةً جزئية ، لأنه واقع موقع تنوينه ، فكمــا لا يفصــل بـين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه ، وهو قــول البصريين ، [٣٦٠/ب] (والحق) عند الكوفيين (**أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السَّـــعة**) بفتح السين ؛ وهي النثر ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسمًا يشبه الفعل ، وأن يكــون الفـاصل بينهما معمولاً للمضاف ، وأن يكون منصوبًا ، أو اسمًا لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم .

(**إحداها : أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاعل إمـــا مفعول كقراءة ابن عامر**[٢]) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ (قَتْـــلُ أَوْلَادَهُـــمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾) [الأنعام/١٣٧] برفع « قتل » علـى النيابـة عـن الفـاعل بـ « زيـن » المبنِـي للمفعـول ، ونصـب « أولادهـم » ، وجـر « شـركائهم » ، فـ « قتـل » مصـدر مضـاف ، و« شركائهم » مضاف إليه[٣] من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« أولادهم » مفعوله ، وفصــل به[٤] بين المضاف والمضاف إليه ، وحسَّنَ ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، فـإن ذلـك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجـل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلـك قـول الزمخشـري في الكشاف[٥] : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهــو الشـعر لكـان[٦] سمجًا مردودًا فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . انتهى . (**وقول الشاعر**) : [من الطويل]

---

(١) بعده في « ب » ، « ط » : (خاصة) .

(٢) انظر قراءته في الإتحاف ص ٢١٧ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٨٩ .

(٣) في « أ » : (إليهم) .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) الكشاف ٤٢/٢ .

(٦) في جميع النسخ : (كان) ، والتصويب من الكشاف .

٥٦٣ــ عَتَوا إذْ أجَبْنَاهُم إلَى السِّلْمِ رَأفَةً **(فَسُقْنَاهُمُ سوقَ البغاثَ الأجَادِلِ)**

فـ « سوق » مصدر مضاف ، و« الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« البغاث » مفعوله ، وفصل به بين [٥٨] المضاف والمضاف إليه ، [٣٦١/أ] والأصل : سوق الأجادل البغاث ، و« السلم » بكسر السين : الصلح ، و« البغاث » ؛ بتثليث الموحدة أوله[1] وبثاء مثلثة آخره ، فأوله مثلث الضبط ، وآخره مثلث النقط[2] ، وبينهما غين معجمة : طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد ، و« الأجادل » : جمع الأجدل وهو الصقر .

(وإما ظرفه) عطف على قوله وإما مفعوله ؛ أي : والفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم . وإما ظرفه ؛ **(كقول بعضهم : تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها)** سعيٌ لها في رداها ، فـ « ترك » مصدر مضاف ، و« نفسك » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومفعوله محذوف ، و« يومًا » ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و« هواها » مفعول معه ، والتقدير : ترك نفسك شأنَها يومًا مع هواها سعي في رداها ، ويحتمل أن يكون الأصل : تركك نفسك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل .

المسألة **(الثانية)** من الثلاث : **(أن يكون المضاف وصفًا)** بمعنى الحال أو الاستقبال ، **(والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾)** [إبراهيم/٤٧] بنصب « وعده » وجر « رسله »[3] ، فـ « مخلف » اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ، و« رسله » مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ، و« وعده » مفعوله الثاني ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : ولا تحسبن الله مخلفَ رسلِه وعدَه ، **(وقول الشاعر)** : [من الكامل]

٥٦٤ــ مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى **(وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ)**

٥٦٣- البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ ص ٤٩١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧.

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد ، وهي في البحر المحيط ٥/٤٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء .

٥٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٦٩ .

فـ « سواك » مبتدأ ، و« مانع » خبره ، [٣٦١/ب] وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو « المحتاج » ، و« فضله » مفعوله الثاني ، وفصل به[١] بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : وسواك[١] مانع المحتاج فضله .

(**أو ظرفه**) عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه ؛ وذلك صادق بالجار والمجرور (**كقوله ﷺ : هَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي**[٢]) فـ « تاركو » جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو « صاحبي » بدليل حذف النون ، و« لي » جار ومجرور ظرف « تاركو » ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : هل أنتم تاركو صاحبي لي . (**وقول الشاعر**) : [من الطويل]

٥٦٥ـ فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي (**كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ**)

فـ « ناحت » اسم فاعل مضاف ، و« صخرة » ، مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ، و« يومًا » ظرف « ناحت » بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و« رشني » : أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ، والمعنى : أصلح حالي بخير ، و« مدحتي » مفعول معه ، و« بعسيل » متعلق بـ « ناحت » ، وهو ؛ بفتح العين والسين المهملتين ؛ مكنسة العطار التي يجمع بها العطر ، وهو[٣] كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

المسألة (**الثالثة**) : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل ، و(**أن يكون الفاصل قسمًا كقولهم : هذا غلام ؛ واللهِ ؛ زيدٍ**[٤]) بجر « زيد » بإضافة الغلام إليه ، وفصل بينهما بالقسم ، حكاه الكسائي . وحكى ابن الأنباري « هذا غلامُ ؛ إن شاءَ اللهُ ؛ ابنِ[٥] أخيك » بجر « ابن » بإضافة الغلام إليه ، والفصل بينهما [٣٦٢/أ] بالشرط ، وهو « إن شاءَ اللهُ » وزاد ابن مالك الفصل بـ « إما »[٦] كقول تأبط شرًّا : [من الطويل]

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٤٦١ .

٥٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣ ، وتاج العروس (عسل) ، والدرر ١٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٨ ، ولسان العرب ٤٤٧/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٣ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

(٣) في « ط » : (هي) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٣٥/٢ ، المسألة رقم ٦٠ ، والارتشاف ٥٣٥/٢ .

(٥) سقطت من « ط » .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ .

٥٦٦- هُمَا خطتا إمَّا إسَارٍ ومنة وإما دمٍ وَالْقَتْلُ بالْحرِّ أجْدَرُ

في رواية الجر ، و« الإسار » بكسر الهمزة : الأسر .

(و) المسائل (**الأربع الباقية**) من السبع[1] (**تختص بالشعر**) لفقد الضابط المذكور .

(**إحداها : الفصل**[2] **بالأجنبي ، ونعني به معمولَ غيْرِ المضاف**) وإن كان عاملهما[3] واحدًا (**فاعلاً كان**) الأجنبي (**كقوله**) وهو الأعشى ميمون بن قيس : [من المنسرح]

٥٦٧- (**أَنْجَبَ أيامَ وَالِداهُ بِهِ إذْ نَجَلاَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ**)

فـ « أنجب » فعل ماض ، و« والداه » فاعله ، و« به » متعلق بـ « أنجب » ، و« أيام » ظرف زمان متعلق بـ « أنجب » وهو مضاف ، و« إذ » مضاف إليه ، و« والداه » فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره ، أي : أنجب والداه به أيام إذ نَجَلاه ، يقال : أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا ، و« نجلاه » بالنون والجيم : نسلاه . أو مفعولاً معطوف على فاعلاً ، أي : فاعلاً كان ؛ كما مر ؛ (**أو مفعولاً ، كقوله**) وهو جرير : [من البسيط]

٥٦٨- (**تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدى المسواكَ ريقتِها**) كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

٥٦٦- البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٨٩ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وخزانة الأدب ٤٩٩/٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، والدرر ٥٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٨٩/٧ (خطط) ، والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢ ، ورصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ ، ومغني اللبيب ٦٤٣/٢ ، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، ٥٢/٢ .

(١) في « ط » : (السبعة) .

(٢) في « أ » : (الفاصل) .

(٣) في « ط » : (عاملها) .

٥٦٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ولسان العرب ٦٤٦/١١ (نجل) ، والمحتسب ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩١/٢ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٦٨- البيت لجرير في ديوانه ص ١٧١/١ ، والدرر ١٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

[٥٩] فـ « تسقي » مضارع سقى متعدٍّ لاثنين ، وفاعله ضمير يرجع إلى « أم عمرو » في البيت قبله[١] ، و« ندى » مفعوله الأول وهو مضاف ، و« ريقتها » مضاف إليه ، و« المسواك » مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، (**أي : تسقي ندى ريقتها المسواك**) ، والمسواك أجنبي من « ندى » ، لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحدًا وهو « تسقي » ، والامتياح : ؛ بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة ؛ الاستياك ، و« المزنة » : السحابة ، و« الرصف » بفتحتين : جمع رصفة ، **[٣٦٢/ب]** وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرقّ وأصفى . (**أو ظرفًا كقوله**) وهو أبو حية النميري : [من الوافر]

٥٦٩ـ (**كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ**)

فأضاف « كف » إلى « يهودي » ، وفصل بينهما بالظرف ، وهو أجنبي من المضاف ، لأنه ليس معمولاً له ، و« خط » مبني للمفعول ، و« بكف » متعلق به ، ويقارب أو تزيل : نعتان ليهودي .

المسألة (**الثانية**) من الأربع : (**الفصل بفاعل المضاف كقوله**) : [من الرجز]

٥٧٠ـ مَا إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ ... (**وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ**)

فأضاف « قهر » إلى مفعوله ، وهو « صب » ، وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو « وَجْد » ، والأصل : ما وجدنا للهوى طبًّا ، ولا علمنا قهر صب وجد ، و« الصب » : العاشق . (**ويحتمل أن يكون منه**) ؛ أي من الفصل بالفاعل (**أو من الفصل بالمفعول ؛ قوله**) وهو الأحوص : [من الوافر]

(١) البيت المقصود هو : (ما استوصف الناس عن شيء يروقهم ... إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا) .

٥٦٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٩/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم) ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩١، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، ٢٧٣/٣ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ ، والوساطة ص ٤٦٤ .

٥٧٠- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، والدرر ١٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٧١ـ لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ (فَإِنَّ نِكَاحَهَا مطرٍ حَرَامُ)

في رواية الخفض لـ « مطر » بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء ، وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل أنه يروى بنصب « مطر » وبرفعه ، فإن كان بالرفع فالتقدير : فإن نكاحَ مطرٌ إياها ، فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير : فإن نكاحُ مطرَ هي ، فهو من الفصل بالفاعل ، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاج إما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير : « إياها » أو فاعلة فتكون في تقدير « هي » ، فعلى الأول فاعل النكاح « مطر » ، وعلى الثاني المرأة ، فإنه يقال نَكَحْتُهُ ونَكَحَهَا ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة/٢٣٠] وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها ، [٣٦٣/أ] وعلى هذا فيشكل خفض « مطر » بإضافة المصدر إليه ، لأن المضاف[1] لا يضاف لشيئين ، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطرًا كان أقبح الناس منظرًا[2] ، وكان تحته امرأة من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ، وهو يأبى ذلك .

(و) المسألة (الثالثة : الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدًا من عليٍّ بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنهم ، فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية : [من الطويل]

٥٧٢ـ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ (مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ)

ففصل بين المتضايفين ؛ وهما أبي وطالب ؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح ، أي : من أبي طالب شيخ الأباطح ، وتجوز في جعل « شيخ الأباطح » نعتًا للمضاف وهو « أبي » دون المضاف إليه ، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا ، والمرادي هو عبد الرحمن ابن عمرو ، الشهير بابن مُلجَم ؛ بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول ؛ كما في

٥٧١- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ ، وأمالي الزجاجي ص ٨١ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٥٢ ، والعقد الفريد ٨١/٦ ، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٩٣/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٦٧٢/٢ .

(١) في « ب » : (المصدر) .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٧٢- البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ١٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٨/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

تهذيب الأسماء ، وهو قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و« الأباطح » : جمع بطحاء ، والمراد بها مكة ، لأن أبا طالب[1] [٦٠] كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها .

المسألة (**الرابعة : الفصل بالنداء**) بمعنى المنادى (**كقوله**) : [من الرجز]

٥٧٣ـ (**كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ**)

فأضاف برذون إلى زيدٍ ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ، و« حمار » خبر « كأن » ، (**أي : كأن برذون زيدٍ**) حمار (**يا أبا عصام**) .

وبقيت خامسة : وهي الفصل بفعل ملغى كقوله : [من الوافر] [٣٦٣/ب]

٥٧٤ـ بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِيْنَ حَلُّوْا ....

أراد : بأي الأرضين تراهم .

وسادسة : وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله : [من الوافر]

٥٧٥ـ معاود جرأةً وقت الهوادي ....

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة . وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

٤١٨ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُوْلاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ـ فَصْلُ يَمِيْنٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

---

(١) سقط من « ط » .

٥٧٣- الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٠٤/٢ ، والدرر ١٦٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٧٤- عجز البيت : (أألدبران أم عسفوا الكفارا) ، وهو بلا نسبة في الدرر ١٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٧٥- عجز البيت : (أشم كأنه رجل عبوسُ) ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤٩٢/٣ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

(فصـــــــــــل)

(**في أحكام المضاف للياء**) الدالة على المتكلم : (**يجب كسر آخــــره**) ؛ أي المضاف ، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحًا (كـ : **غلامي**) و« عبدي » أو شبيهًا بـالصحيح كـ « دلوي » و« ظبيي » ، (**ويجوز فتح الياء وإسكانها**) ، واختلف في أيهما أصل ، فقيل : الفتح ، وقيل : الإسكان . ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنـي والياء مبنية ، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يُبنى وهو على حـرف واحـد ، وعلـى القولـين الإسكان أكثر .

(**ويستثنَى من هذه الحكمين**) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجوازُ فتح الياء وإسكانها (**أربع مسائل**) لا يأتي فيها ذلك (**وهي المقصور كـ : فتًـــى ، و : قـــذًى**) بالذال المعجمة (**والمنقوص كـ : رامٍ ، و : قاضٍ ، والمثنَّـــى**) وشبهه (كـ : **ابنـين**) بالموحدة[1] (و : **غلامين**) و« اثنين » بالمثلثة ، (**وجمع المذكر الســـالم**) وشبهه (كــ : **زيدين ، و : مسلمين**) و« عشرين » ، (**فهذه الأربعة آخرها واجب الســكون**) ، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف ، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصـوب وجمع المذكـر السالم مطلقًا ياء مدغمة في ياء المتكلم ، وليـس شـيء مـن الألـف والحرف المدغـم قـابلاً للتحرك ، (**والياء معها واجبة الفتح**) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشـار الناظم بقوله : [٣٦٤/أ]

٤٢٠ــ آخِرَ مَـا يُضَـافُ لِلْيَـا اكْسِـرْ إذا لَـمْ يَـكُ مُعْتَـلاً كَـرَامٍ وَقَـذَى
٤٢١ــ أوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ وَزَيْدَيْـنِ فَـذِي جَمِيْعُهَا الْيَـا بَعْـدُ فَتْحُـهَا احْتُـذِي

(**وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع** ﴿ **وَمَحْيَـــايْ**) وَمَمَـاتِي ﴾ [الأنعـام/١٦٢] في الوصل بسكون ياء « محياي »[2] ، ولبيان أن ذلك في الوصل عطف عليه « ومماتي » وإلا فلا

---

(١) في « ط » : (الموحدة) .

(٢) وكذلك قرأها ورش وقالون وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٢٢١، والنشر ٢/٢٦٧، والبحر المحيط ٤/٢٦٢.

حاجة لذكره . (**و**) ندر (**كسرها بعدها**) أي بعد الألف (**في قراءة الأعمش والحسن**) البصري ﴿ قَالَ (هِيَ عَصَايِ ﴾) [طه/١٨] بكسر الياء[1] على أصل التقاء الساكنين ، (**وهو**) أي الكسر (**مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة**) والأعمش ويحيى بن وثاب : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ (بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي ﴾) [إبراهيم/٢٢] بكسر الياء في الوصل[2] ، ولذلك عقبه بـ « إني » ، وهذه اللغة حكاها الفراء[3] وقطرب ، فأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته[4] : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : « وما أنتم بمصرخيِّ » بالكسر .

قال الموضح في الحواشي : والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام ، ولعل الذين كسروا لغتُهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ، ونظيره الكسر في « شد » وفي « مع القوم » وإن كان الكسر في الياء أثقل . انتهى .

(**وتدغم ياء المنقوص والمثنَّى**) في حالتي الجر والنصب (**و**) ياء (**المجموع**) جمع السلامة [٦١] (**في ياء الإضافة**) لاجتماع المثلين (كـ : **قاضيّ**) رفعًا ونصبًا وجرًّا ، (**و : رأيت ابنَيّ**)بفتح النون ؛ (**وزيدِيّ**) بكسر الدال و« مررت بابنيّ وزيديّ » .

(**وتقلَب واو الجمع**) السالم في حالة الرفع (**ياء**) ، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (**ثم تدغم**) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم [٣٦٤/ب] لاجتماع المثلين (**كقوله**) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعًا في طاعون واحد : [من الكامل]

٥٧٦ـ (**أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً**) عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ

فـ « أودى » : معناه هلك ، و« بنيَّ » فاعله ، وهو جمع « ابن » مضاف إلى ياء المتكلم ، وأصله : « بَنَوْيَ » عمل فيه ما تقدم .

---

(١) هي قراءة أبي عمرو والحسن وابن أبي إسحاق . انظر البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والمحتسب ٤٨/٢ .
(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٧٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .
(٣) معاني القرآن ٧٥/٢ .
(٤) انظر رسالة الغفران ص ٤٤٧ .

٥٧٦– البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٤٢٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، ولسان العرب ٦١٣/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ .

(**وإن كان**) الواو (**قبلها ضمة قُلِبت**) الضمة (**كسرة كما في**) أودي (**بنِيّ**) وجاء (**مسلميّ**) و« عشريّ » ، وظاهر سياقة أنه يبدأ بقلب الواو على قلب الضمة كسرة ، وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم :

٤٢٢ــ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ   مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في « أَجْرٍ » جمع « جَرْو » ، وأصله : أجرو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولاً لأنها أضعف ، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها ، فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا[1] على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج . قلت : لا يمكنهم العكس في « أجر » : لأنه يؤدي إلى قلب الواو ياء[2] لغير موجب بخلافه في « مسلمي » ، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسَبْقُ إحداها بالسكون ، وإنما قدم قلب الضمة كسرة[3] في « أجر » والواو ياء[3] في « مسلمي » لأن قلب الواو ياء في « أجر » ناشئ عن قلب الضمة كسرة ، وقلب الضمة كسرة في « مسلمي » ناشئ عن قلب الواو ياء . [٣٦٥/أ]

(**أو**) كان قبل الواو (**فتحة أبقيت**) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كـ : **مصطفَى**) بفتح الفاء : جمع « مصطفى » بالقصر ، وأما « مصطفِي » بكسر الفاء : فإنه جمع « مصطفٍ » بالنقص . (**وتسلم ألف التثنية**) من القلب ياء اتفاقًا كـ « مسلماي » إذ لا موجب لقلبها ياء ، وأطلق الناظم فقال :

٤٢٣ــ وَأَلِفا سَلِّمْ . . . .

(**وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبَها ياء**) عوضًا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣ــ . . . . عَنْ   هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

(**كقوله**) وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الكامل]

٥٧٧ــ (سَبَقُوْا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوْا لِهَوَاهُمُ)   فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) في « ط » : (قدموا) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) سقطت من « ط » ، « ب » .

٥٧٧- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وإنباه الرواة ٥٢/١ ، والدرر ١٦٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ، ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا) ، والمحتسب ٧٦/١ ، ===

فـ« هَوِيَّ » أصله « هَوايَ » فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم ، والواو في « سبقوا » تعود إلى بنيه الخمسة في قوله : « أودى بنِيَ » ، و« أعتقوا » : تبع بعضهم بعضًا في الموت ، و« تُخُرِّمُوا » بالخاء المعجمة والراء ؛ مبني للمفعول ، أي : خرمتهم المنية واحدًا بعد واحد . وهُذيل بالتصغير . قال ابن السِّيد : يجوز أن يكون تصغير « هذلول » ، وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير « مهذول » وهو المضطرب ، من تصغير الترخيم فيهما . انتهى . وهُذيل حي من مُضَرَ وهو هُذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة[1] أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة .

ولا يختصُّ قلبُ ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر بن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [طه/١٢٣] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن [أبي][2] إسحاق وعيسى بن عمر « هديَّ » و« هي عصيَّ » ورويت[3] عن النبي ﷺ ، قاله الشاطبي .

(**واتفق الجميع**) من العرب (**على ذلك**) وهو قلب الألف ياءً مع ياء المتكلم (**في : عليَّ** ، و : **لديَّ**) الظرفيتين كما قيَّده المرادي ، [٣٦٥/ب] وهو ظاهر ، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ، وفي دعواه الاتفاق نظر ، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول : « لداي » و« علاي » قاله المرادي في شرح التسهيل .

(**ولا يختص**) قلبُ الألف ياءً (**بياء المتكلّم بل هو عامٌّ في كل ضميرٍ نحو** : « **عليه** » و« **لديه** » و« **علينا** » و« **لدينا** » **وكذا الحكم في**) « إلى » نحو (**إِلَيّ**) ، وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول « لداي » يقول : إلاي ، فإنه قال ؛ بعد أن قال ذلك : وكذلك « إِلَيّ » . انتهى .

وأفرد « إلى » عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفًا وإن كانت تقع اسمًا لواحد الآلاء وهي النعم . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده ، وهذا آخر النصف الأول من شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا ببركاته في الدنيا والآخرة آمين . تَمَّ .

=== والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ ، وتاج العروس (هوي) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٣٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢ .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ١١ .

(٢) سقطت من جميع النسخ ، والتصويب من مختصر ابن خالويه ص ٥ ، ومعجم القراءات ٢٤٠/٣ .

(٣) مختصر ابن خالويه ص ٥ .